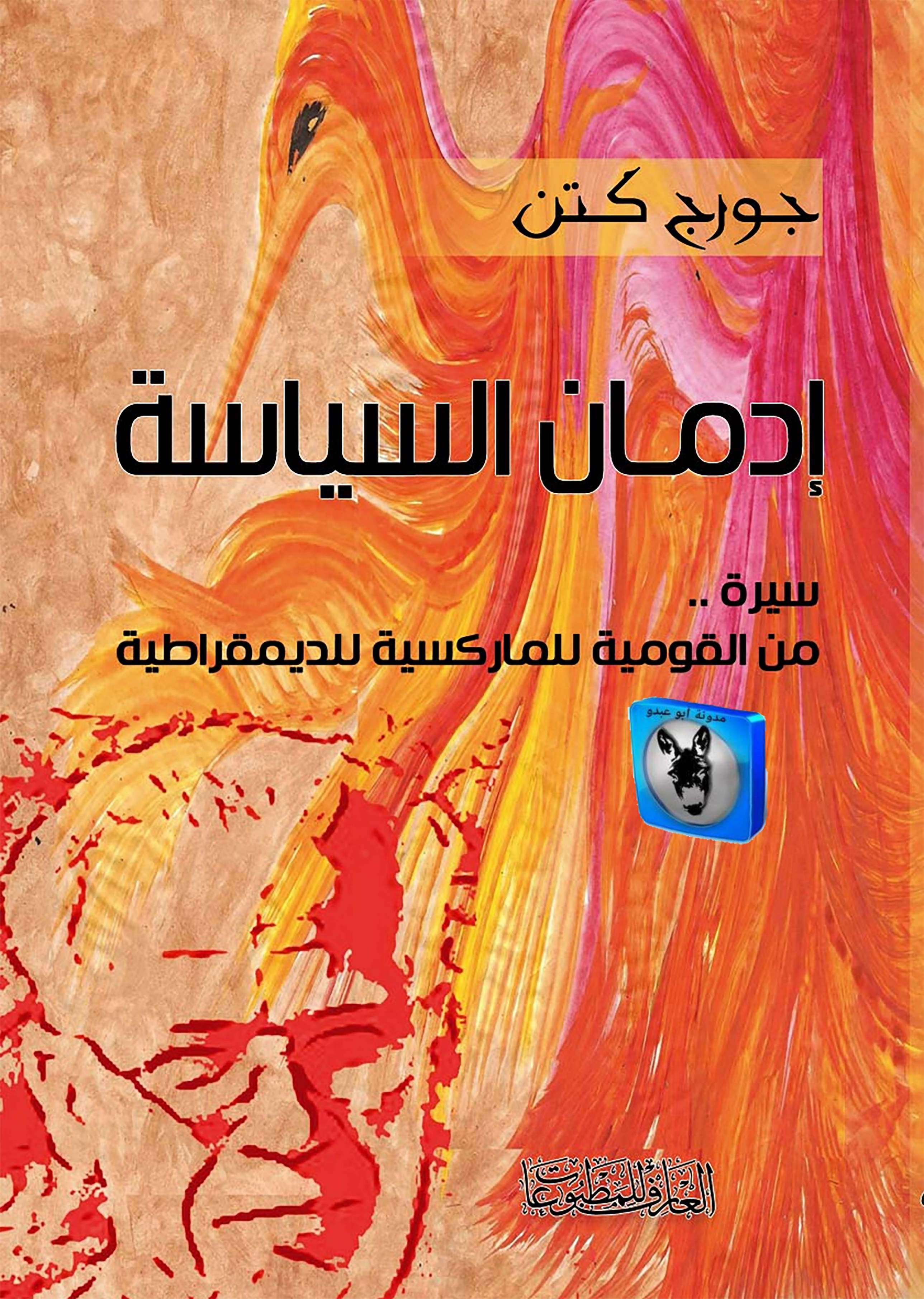

جورج كتن
إدمان السياسة
سيرة ..
من القومية للماركسية للديمقراطية
مدونة أبو عبدو
العارف للمطبوعات

جورج كتن

إدمان السياسة

جورج كتن

إدمان السياسة

سيرة: من القومية
للماركسية للديمقراطية





جورج كتن
إدمان السياسة

سيرة: من القومية للماركسية للديمقراطية

الطبعة الأولى 2013
القياس: 17 x 24
عدد الصفحات: 478
ISBN 978-9953-574-92-9

صورة الغلاف من رسم الفنانة الأرجنتينية نورما كتن من أصل فلسطيني–سوري

من إصدارات

مؤسسة المثقف العربي
سيدني/أستراليا
www.almothaqaf.com
almothaqaf@almothaqaf.com

نشر وتوزيع

شركـة العـارف للأعمـال ش.م.م.



بيروت – لبنان
00961 1452077
العراق – النجف الأشرف
00964 7801327828

التوزيع في الجزائر والمغرب العربي:
دار الأبحاث للطباعة للنشر والتوزيع
الجزائر – هاتف: 744281 ـ 21 (00213)
البريد الإلكتروني: www.alabhaath@.com

مقدمة

الحياة مسيرة طويلة من المعاناة والألم والفرح والنجاح ومعاني أخرى كثيرة لكنها تستحق أن تعاش بلحظاتها الحلوة والمرة مع طلب المزيد خاصة لمن يعلم أن لا شيء بعدها فيما عدا العودة للتراب الذي أتى منه الإنسان. على أية حال فالكتابة عنها ليست بنفس صعوبة خوض غمارها والإنتقال بين مراحلها المختلفة. وقد تمنيت لو كتبت مذكرات شبه يومية بحيث لا أحتاج لمحاولة التذكر لما حدث في سنوات العمر المديدة، فالكتابة المتأخرة تضطر صاحبها للتركيز على المفاصل الرئيسية التي تركت أثرها في حياته ولا يمكن نسيانها، لتضيع كثير من التفاصيل الهامة وغير الهامة التي قد تمحوها الذاكرة الإنتقائية.

أعترف بأنها كانت حياة حافلة بأحداث متلاحقة من نكبة وهجرة ولجوء وإنتقال من بلد لآخر وسجون ومحاكمات وتطور فكري وثقافي وسياسي مع أصدقاء متنوعين ترك كل منهم أثره فيها. لا سيطرة على الظروف والأحداث التي تمر بنا في الأماكن التي نولد ونتواجد فيها والأزمان التي نعايشها، ولكن ذلك لا يمنع من أن لإختيارنا دور في توجيه حياتنا إلى الوجهة التي ذهبت إليها. قد تكون الولادة والطفولة في القدس ثم قضاء السنين الأولى من العمر في دمشق الخمسينيات الحافلة بالسياسة حددت الطريق منذ البداية، ولكن لا يمكن تجاهل دور الإختيار الحر وإمكانية توفر الفرص لخيار مغاير. لحظات الندم كانت قليلة والأغلب كان الشعور بأن الحياة لها مغزى وهدف قد يتغير في أي حين، لكنه ينطلق دائماً من فهم أنه الهدف الأفضل لغالبية المجتمع المعاش ضمن إطاره.

وفيما عدا الظروف المكانية والزمانية فالدور الأكبر في التأثير على مسيرة الحياة هم أصدقاء قريبين وبعيدين ذكرت العديد منهم وربما نسيت البعض الآخر، أصدقاء من المجال السياسي وليس أصدقاء الطفولة أو الدراسة أو العمل الوظيفي، وخاصة الصديق وليد الذي رافقتني صداقته منذ أيام الشباب حتى اليوم

لما يزيد عن أربعين عاماً في معظم الأماكن، وأصدقاء آخرين تبدلوا في المفاصل المختلفة للحياة، وتغيرت مواقفهم قرباً وبعداً لأسباب مختلفة ولكن ظلت الصداقة مزدهرة بأشخاصها المختلفين كأهم ما في الحياة من علاقات إنسانية بالآخر. الصداقة وليس العائلة والأهل كان لها الأولوية في أغلب الأوقات بحكم تشتت العائلة في بقاع الأرض المختلفة بسبب الهجرة من الوطن المحتل وتقطع الصلات بين أفرادها، لتكون الصداقة البديل المتوفر، قبل ان تتطور وسائل الإتصال الحديثة لتمكن من التواصل مع أهل ولكن بعد فوات الأوان، فجذور التواصل الإفتراضي ضعيفة من دون التلاقي في الواقع العملي.

لا طريق ممهد في الحياة أو مخطط له مسبقاً، بل التجربة والخطأ الطريق الوحيد السالك فيها، بما في ذلك من فشل متكرر ونهوض من جديد، إذ في البداية كانت هناك أوهام بتبني أيديولوجيا محددة، قومية أولاً ثم إشتراكية فيما بعد، سرعان ما تحطمت على صخرة واقع التطور الإنساني الذي لا تحكمه قوانين مسبقة ولا ثوابت فكرية جامدة كما كنا نظن، بل إنه يخط طريقه بتأثير عوامل متضافرة ومجتمعة دون أن يكون لأحدها أفضلية على الآخر في التأثير على مجرى الحياة. تعلمنا من تجربة طويلة أن نرمي ما سمي "ثوابت" جانباً وننظر بالدرجة الأولى للمتغيرات التي لا تغير شكل الحياة فقط، بل مضمونها أيضاً.

التعلق بالأيديولوجيا كان الخطأ الرئيسي الأول لما يقارب عقدين من الزمن، والخطأ الثاني كان قبولنا، بتأثير تبني الأيديولوجيا، تأجيل الديمقراطية لمرحلة تالية قادمة بعد إستنفاذ الأهداف "الثابتة" كالتحرير والوحدة والإشتراكية. لم ننتبه إلا بعد فشل متلاحق أن حرية الإنسان هي التي تصنع التاريخ الحديث وتمكن من الوصول لجميع الأهداف الأخرى. لم نستوعب هذه الحقيقة إلا بعد أن غرقنا في مرحلة أولى بإعتبار أن تحرير فلسطين الهدف الرئيسي الذي يفترض التخلص من الإستعمار ونفوذه وتوحيد الدول العربية لتصبح قادرة على المواجهة، لنصل إلى ذروة الفشل مع هزيمة حزيران التي أكدت أن شعوب متخلفة مفتقدة حرياتها الإنسانية لن تنجح في أي مسعى لها، وأن إسرائيل اصبحت حقيقة واقعة لا يمكن إزالتها بل الحد من توسعها وإيجاد حلول مبنية على أساس التعايش مع وجودها. وكان بديل الإعتراف بهذه الحقائق هروباً إلى الأمام مع موضة العصر في ذلك الوقت الإشتراكية والصراع الطبقي وإلقاء

مسؤولية الهزائم على طبقات سائدة في المجتمع، فيما المسؤولية يتحملها المجتمع بكل طبقاته.

الاستغراق في الأيديولوجيا لم يستمر طويلاً فقد تعلمنا إثر تجارب طويلة نقد أية أفكار مهما كانت منتشرة ومقبولة لدى أوساط واسعة في الحقل السياسي، حتى لو بدونا نسير عكس التيار السائد. وأول ممارسة لذلك كانت نقد "الماركسية" من داخلها قبل إنهيار المنظومة الإشتراكية العالمية، ومن خارجها بعد إنهيارها المدوي. كما أعدنا تقييم الافكار القومية العربية المتبناة سابقاً. وإنتقلنا للكتابة السياسية عندما أصبح ذلك ممكناً في ظروف القمع المسلط على المجتمع السوري، لما للكتابة من قدرة على إيصال الأفكار والتحليلات السياسية لأكبر عدد من المهتمين.

لم يكن هناك خطأ في تبني الديمقراطية وحقوق الإنسان كأولوية على أي شيء آخر، فقد جائت الأحداث بعد إنهيار الأمبراطورية السوفييتية لتثبت أنها النظام الوحيد الذي يمكن البشر من ممارسة حياتهم على أفضل وجه، والوسيلة لتحقيق الأهداف الأخرى للجميع بلا تمييز. وبذلك إنخرطنا في نشاطات ما سمي "بربيع دمشق" في أوائل القرن الجديد بشكل مستقل دون الإلتزام بجهة سياسية ما، بقناعة أن الفلسطيني في سوريا قضيته الرئيسية العمل في إطار المجتمع السوري من أجل ديمقراطية علمانية. وكان ذلك بكتابات منفردة أو مشتركة تلتزم بالديمقراطية كتوجه رئيسي وتتناول الأحداث بالتحليل وتشخص نتائجها بروح نقدية لكافة التيارات السياسية في الساحة السورية خاصة والعربية والكردية عامة، ومنها نقد تيار الإسلام السياسي والتيار القومي واليساري، ولم يسلم من النقد التيار الديمقراطي العلماني نفسه المعارض للنظام.

هذه الجهود لم تذهب هدراً كما حصل مع الجهود العربية المختلفة المتحولة لحروب وهزائم وكوارث لتحرير مستحيل "من البحر إلى النهر"، بل أثمرت في النهاية ليس الثورة السورية فقط، بل الربيع العربي الديمقراطي في ست بلدان عربية، والباقي قد يأتي دوره لاحقاً. جهودنا لم تصنع الثورات التي إنطلقت شرارتها من الأجيال الشابة وليس من السياسيين المخضرمين، لكنها كانت نقاط في نهر، فقطرات المطر تتجمع من كل حدب وصوب لتتحول إلى نهر يشيع الحياة والخضرة من حوله.

شعرنا بالإرتياح للأحداث الساخنة في أكثر من بلد عربي وفي سوريا بشكل خاص، فقد إفتتحت مرحلة جديدة حيث لم يعد بالإمكان لأي نظام تجاهل الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان. لكن لم تساورنا الأوهام حول أن الثورات التي نجحت في تونس ومصر وليبيا واليمن، أو في الثورة السورية التي لم تنجح بعد في إسقاط النظام، أن ما بعد ذلك ربيع ديمقراطي دائم، فما حدث فتح للأبواب لتطور نحو الأفضل، بعد أن كانت مغلقة تحرسها أنظمة إستبدادية وتيارات أيديولوجية، "حراس الثوابت" كما سموا، عملوا لإغلاقها بحجة الأفكار المدعاة عن "المقاومة والممانعة"، التي تلطت خلفها طويلاً أنظمة ومنظمات لمنع مجيء الربيع الديمقراطي. أصبحت هذه الأطراف مدانة وقابلة للنقد من أوساط واسعة لم تعد تقبل سكوتها عن الإستبداد بحجة قضايا وطنية أو قومية مدعاة.

من حسن حظنا أننا عشنا لنرى براعم الحرية والديمقراطية بدأت بالتفتح كما إنتعشت الآمال بمستقبل أفضل للشعب السوري والشعوب الأخرى المجاورة. ولا ينتقص من ذلك صعود تيار الإسلام السياسي للسلطة في تونس ومصر عن طريق صناديق الإقتراع، فالأمل بأن الصناديق لن تدع في السلطة من تتعارض أهدافه مع مصالح الناس في الحريات الفردية والحداثة والحياة الدنيا الأفضل، وسيصحح الناس تصويتهم لصالح من يعمل من أجل هذه الأهداف. لن يستطيع الإسلام السياسي بطبعته القديمة أن يفرض على مجتمعات ناهضة من أجل الحرية والتقدم أفكار مستقاة من تراث لم يعد ملائماً للعصر، فأمامه طريقان، إما أن يسير إلى نفس نهايات أنظمة الإستبداد القومية و"الإشتراكية"، أو يتبع الطريق التركي فيتخلى عن كل ما لم يعد مناسباً من التراث للعصر الراهن.

الأبواب فتحت ولم يعد بإمكان أحد إغلاقها بأية حجة حتى لو كانت "مقدسة". الحداثة والعلمانية آتية لا ريب فيها، إذ أن التجارب أثبتت أنها مرافقة للديمقراطية التي لن تنجح بدونها.

نأمل أن تكون كتابة هذه السيرة السياسية التي تلخص تجربة شخصية بالإضافة لكتابات سياسية في مواضيع مختلفة نقطة في بحر الديمقراطية التي سيكون المستقبل لها في دول المنطقة العربية، والتي أعيق طويلاً تطورها ولحاقها بالمسيرة الإنسانية الظافرة.

تقديم

نشأت وحيدا في عائلتي لكن تشاء ظروف الحياة أن ألتقي في سنوات شبابي بجورج أخاً أعانني في كثير من المواقف الصعبة وتشاء الظروف أيضاً أن نبتعد عن بعض وأحياناً في لحظات حرجة كما حصل أثناء قيام الثورة السورية حين كان مسافراً إلى أميركا واضطررت للسفر إلى مصر.

التقيت صديقي جورج في المرة الأولى في بيت سري كنت قد استأجرته في منطقة العمارة العام 68 وقد كلفني بصفته أحد قياديي حركة القوميين العرب بمتابعة شؤون التنظيم في سورية خلال فترة ملاحقة الحركة من نظام البعث وبعد إعتقال معظم قياداته.

بقيت في سوريا أتابع أوضاع التنظيم وسافر جورج إلى الأردن لمتابعة أوضاع البؤرة الثورية التي كانت الحركة قد أنشأتها على حدود الجولان على أمل قيام حركة تحرير سورية، لكنه تعرض هناك لإطلاق نار من عناصر رأت في التحول للماركسية ردة على الناصرية فعاد الى دمشق وفشلت التجربة.

في أواخر العام 68 بدأت حملة اعتقالات جديدة واستشهد عضو الحركة كمال عز الدين جراء تعذيبه، وألقيت جثته في منطقة جبلية فيها مقام هابيل المقدس عند طائفة الدروز، وإعتقلت مع عدد من كوادر الحركة، وتعرضت من اللحظة الأولى للتعذيب وطلب مني الإعتراف بقتله، لم أتحمل التعذيب لفترة طويلة، ووافقت على الإدلاء بافادة بأنني وجورج وآخرين قمنا بعملية الإغتيال، وكان عبد الكريم الجندي مسؤول المخابرات يطلب مني تعديلها حتى تتفق ما أمكن مع معطيات الجريمة. وفي مستشفى دار الشفاء إلتقيت بجورج ممدداً على السرير بعد ان أصابه الأمن بطلق ناري في ساقه أثناء عملية إعتقاله وأذكر انني قلت له أن الشمس لا بد أن تظهر بعد ان إستهجن إعترافي بجرم لم أرتكبه.

في سجن القلعة وضعت بالسيلول لمدة تزيد عن أسبوعين، بعدها نقلت إلى قاووش، حيث إلتقيت بجورج لتبدأ علاقة مميزة بيننا دون تخطيط مسبق، ورغم الفوارق الإجتماعية بيننا إذ كان إبن عائلة فلسطينية مسيحية ميسورة تدمرت ثروتها بالإحتلال الإسرائيلي واللجوء إلى سوريا، كان والدي عامل مطبعة وكان وضعنا أقرب إلى خط الفقر، وتدهور وضعنا المعيشي أكثر مع مرض والدي، وإستعدنا حياتنا شيئاً فشيئاً بعد أن كبرنا وعملنا، أختي عملت موظفة في الجامعة بداية، وأنا بدأت العمل بعد نيل الشهادة الثانوية كوكيل معلم إبتدائي.

الصداقة الحقيقية بنيت أثناء تشاركنا محنة السجن التي إستمرت حوالي ثلاث سنوات من أواخر العام 68 وحتى نهاية العام 71 رغم إختلاف شخصياتنا، وقتها كانت شخصيته تتسم بالجدية المفرطة بينما كنت افضل اللهو أكثر، كان يكثر من المطالعة، وأنا أطالع بإنتقائية، كان عابساً أكثر مني، وكنت ضاحكا أكثر منه، على الأغلب كان أكثر نضوجاً ربما بسبب فارق السن وبسبب طبيعة الشخصية، لكنني أقر بأنني تعلمت منه الكثير، وأعتقد انه تعلم مني بعض الأشياء، فقد إختلفت شخصياتنا عبر سنوات العمر عن ذلك الوقت، فقد أضحى أكثر مرحاً، حتى وصل به الأمر أحياناً إلى إعتماد السخرية من الأشخاص أو الأمور التي لا تعجبه.

المرحلة الأولى بعد السجن كانت في لبنان وهناك ندبت كمفوض سياسي إلى قاعدة عسكرية للجبهة الديمقراطية في قرية عيناتا جنوب لبنان وأثناء وجودي هناك حاولت تطوير عمل القاعدة التي كانت تتألف من حوالي أربعة عشر عنصراً والتي كانت بقيادة رجل جاء من الجيش الأردني وكان الوضع منفلشاً حتى أن القاعدة كانت دون حراسة ليلية وإستطعت إقناع المسؤول والعناصر بوضع حراسة دائمة. وفي أحد الأيام سمعت في الأخبار أن إسرائيل ستجري مناورة عسكرية في الشمال وطلبت من مسؤول القاعدة أن يجري ترتيباً ما إحتياطاً لما يمكن أن يكون ذلك تمهيداً لهجوم على جنوب لبنان، لكنه قال أن المناورة ستجري في جنوب إسرائيل وليس في شمالها وهذا لا يقتضي أي إجراء إحترازي. وفي صباح اليوم التالي خرجت من باب القاعدة وشاهدت مدفع دبابة وهي تقترب من القاعدة فدخلت وحذرت الجميع وخرجت هارباً خاصة أن المسؤول لم يسمح لي بحمل سلاح لأنني مفوض سياسي مدني ولا يجب أن أكون عسكرياً وطبعاً لم

أكن قد حصلت على أي تدريب عسكري، المهم أننا فقدنا شاباً عراقياً وآخر لبنانياً وهذا ما أحزنني كثيراً خاصة أنني كنت مقتنعاً بأنه كان يمكن إنقاذ الشابين لو كانت الأمور طبيعية في القاعدة وهو ما جعلني أحمل مسؤولية ذلك لمسؤول القاعدة الذي تبين لي أنه مدعوم من أحد قيادات الجبهة العسكرية بسبب ولاء عشائري، وإستغللت وصول جورج لتفقدنا وطلبت منه نقلي وسارع لتنفيذ طلبي.

بعد مغادرتنا الجبهة الديمقراطية العام 73 سافر جورج للعمل في العراق وتابعت دراستي وعدت للعمل التعليمي وبعد عودته صرنا نلتقي تقريباً كل يوم خاصة أننا كنا نسكن بمنطقتين قريبتين لبعضهما، وكنا ننشط في الإلتقاء بالمعارف من السياسيين والمثقفين.

بتنا اصدقاء حميميين أكثر فأكثر، إتفقنا مع النقاش الدائم والعشرة الطويلة على جملة أمور وخاصة في المواقف السياسية، حتى أصبح البعض يشبهنا بعلاقة ماركس وأنجلز. فقد غادرنا معا التعصب القومي والناصرية، إلى الماركسية بألوانها غير الستالينية، ثم نضجنا ورأينا الأمور من منظار أكثر واقعية فبتنا ليبراليين.

في أواخر السبعينات خضنا نقاشات مكثفة مع كوادر من الحزب الشيوعي - المكتب السياسي ومع كوادر من منظمة العمل الشيوعي وحاولنا التقريب بينهما على أساس أنهما فصيلان ماركسيان ولا مبرر للتشرذم لكن محاولتنا باءت بالفشل.

في أوان البريسترويكا تعاونا في إنشاء بحث مطول نقدنا فيه التجربة اللينينية وإبنتها الستالينية، في وقت لم نكن قد غادرنا الماركسية نهائيا، والذي وصلنا إليه تدريجيا، وأظن أن إنتقالنا إلى الليبرالية تم مع سقوط الإتحاد السوفييتي، ثم حرب العراق وسقوط الديكتاتور صدام لنرى نفسينا وقد غادرنا تلك الأطر نهائياً.

منذ العام 85 تشاركنا في عدة ابحاث ومقالات بعضها نشر في كتب منفصلة وبعضها نشر في مواقع الكترونية. وأظن أن أفضل ما فعلناه هو نقدنا للماركسية، وتطبيق المفاهيم الليبرالية على الأحداث التي عايشناها مع قدوم القرن الحادي والعشرين.

بتطورنا الليبرالي فقدنا كثيراً من علاقاتنا السابقة مع من كنا نظنهم أصدقاء،

بغض النظر عن الإختلافات السياسية والعقائدية، لكننا كنا واهمين، فقد إتهمونا بالإرتداد حتى وصل الأمر بأحدهم أنه إعتبر نقدنا للماركسية "خيانة وطنية".

إنها مسيرة صداقة إستمرت من عقود الشباب إلى الشيخوخة، ولم أجد لها مثيلَا مع كل من عرفتهم، وهي مستمرة حتى النهاية، فلا شيئا يمكن له أن ينهيها، حتى الموت، لأنها خلدت في كتب ومقالات ستستمر بالتواجد عبر الزمان.

وليد مبيض

الفصل الاول

من النكبة إلى النكسة: العروبة هي الحل

طفولة بدأت بنكبة



شكري في عشرينيات القرن الماضي.

كانت الولادة في احد أحياء القدس الغربية المسمى "البقعة التحتا" وتسمى أيضاً "الغريك كولوني"، من عائلة مقدسية عرف منها بشكل خاص إبن العم "هنري كتن" الذي كان من أبرز المحامين الفلسطينيين في ذلك الوقت ومن أوائل الحاصلين على شهادة في الحقوق، القانون الدولي، وشهادة صحافة من جامعات باريس ولندن، وقد عمل كأستاذ في كلية الحقوق بين عامي 1932 و1942 وكان عضواً في مجلس القانون الفلسطيني حتى العام 1948 وعضواً في اللجنة العربية العليا المنظمة السياسية الفلسطينية التي سبقت منظمة التحرير، وقد مثلها في الدفاع عن القضية الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعاتها لعامي 1947 و1948 الذين شهدا صدور أهم قراراتها بخصوص المسألة الفلسطينية. كما مثلها في التفاوض مع الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة الموفد لفلسطين. نشرت له كتب عديدة باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية حول المسألة الفلسطينية.

الجدة سوزان غرين كانت سائحة من سكوتلندا اتت للقدس لزيارة أماكنها


الجدة سوزان غرين

المقدسة حوالي منتصف القرن التاسع عشر وتعرفت على الجد جريس كتن الذي كان يملك وكالة سياحية، فتزوجا وأنجبت ثلاثة بنات وأربعة أولاد كان آخرهم والدي شكري في العام 1891 وقد توفيت في ثلاثينيات القرن العشرين قبل زواج والدي وبذلك لم اتعرف عليها ولكن العائلة تحتفظ بصورتها. عمل شكري كموظف في البريد ثم دليلا سياحياً في وقت كانت القدس مكانا مطروقاً من السياح من جميع انحاء العالم لزيارة الأماكن المقدسة للديانات السماوية الثلاث، مما جعله يتقن عدد من اللغات إلى جانب العربية، الإنكليزية والفرنسية والألمانية والعبرية، وعندما تقاعد من عمله اعتمد في دخله على تأجير بعض ما يملك من بيوت ومحلات تجارية.

الأم ماري من عائلة دحبور المقدسية سكنت في حي المصرارة، تعلمت في مدارس الراهبات ولكنها لم تعمل في أي مجال آخر لتنتقل بالزواج مباشرة من المدرسة إلى التفرغ لتربية أربع بنات وصبيان متقاربي الاعمار بفارق عشر سنوات بين أكبرهم وأصغرهم. كان للوالدة أربع إخوة منهم ثلاثة مهندسين، تزوج أحدهم الياس من فتاة باريسية عندما كان يتابع دراسته الجامعية في فرنسا وأتى بها إلى القدس ولكنها حسب ما علمت لم تتأقلم مع حياتها الجديدة، وقالت انها تريد الذهاب لزيارة أهلها، فسافرت إلى فرنسا ولم تعد. وأخاه الثاني إميل درس الطب في باريس ولكنه لم يتم دراسته وعاد إلى القدس عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية وأحضر معه زوجته الفرنسية مادلين التي نشأت في الأرياف، وقد



Signature of holder

Ht. 5 feet 9 inches Eyes Brown Hair Black

Distinguishing marks ....

~~Permission to use car~~ NO

Reg. No. // Make //

Type // Colour //

Date Pass Issued 24.3.47.

Date for Renewal	Date Pass Renewed	Signature & stamp of Issuing Officer
9 JULY 1947	8/7/47	
8/9/47	6/9/47	
7 NOV. 1947	5/11/47	
16 JAN 194	17/1/48	
18 MAR. 1948	20/3/48	
31 MAY 1948		

ZONE CONTROLLER "A" ZONE, JERUSALEM.

Stamp

Name (Blocks) KATTAN, SHUKRI

Address of residence (Blocks) 30003/48/1

Community C.A.

Signature of Issuing Officer

Controller.

وثيقة لشكري

استمرت معه في فلسطين وربت أولاده الثلاثة ونزحت معهم من القدس إلى أريحا ولم تعد لفرنسا إلا بعد وفاة زوجها. فيما الأخين الآخرين ألبير وهنري سافرا إلى أميركا من دمشق للدراسة الجامعية.

ما أذكره من بيت العائلة الذي سكنته منذ ولادتي في العام 1940 حتى الإضطرار للنزوح مع جميع أفراد العائلة بعد ثمان سنوات، أنه كان بيت من طابق واحد مستقل -فيللا-مبني من الأحجار يتكون من ست غرف وقبو ومرآب وحديقة من حوله احتوت على نباتات زينة وأشجار فاكهة، مشمش ودراق وتفاح وبعض المساحات الصغيرة لزراعة الخضار، وتسقى من بئر عليه مضخة يدوية. أما القبو فكان مقسوماً إلى غرفة خاصة بالألعاب نرتادها من داخل البيت وقسم آخر منفصل وله مدخل خارجي ربى فيه الوالد أرانب وحمام. وكان هناك بيانو في غرفة الجلوس تعزف عليه أخواتي وتحضر دروس تدريب على العزف.

أتذكر أنه كانت في المرآب سيارة قديمة متوقفة وغير مستعملة بسبب ندرة وغلاء الوقود قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما كانت بريطانيا المكلفة من عصبة الأمم بالإنتداب على فلسطين، مشاركة في الحرب التي وصلت جبهاتها المفتوحة إلى داخل مصر المجاورة لفلسطين، التي كانت مهددة بأن تصبح الهدف الثاني في حال سقوط مصر بيد جحافل الجيش الألماني والإيطالي الذي يقوده رومل في شمال أفريقيا وكاد يصل إلى أبواب مدينة الإسكندرية المصرية.

كانت الحياة هادئة ومريحة وكنا كأطفال نمرح ونلعب في حديقة البيت ونذهب إلى المدارس بباصات تأخذنا إليها، ونقضي أجمل الأوقات عندما يأخذنا اهلنا إلى سينما قريبة أذكر أن إسمها "أوديون"، أو إلى حديقة قريبة "المنشية" وفيها بركة تسبح فيها أسماك ملونة، أو إلى السوق لشراء حاجيات البيت، وأذكر بقالية قريبة كنا نسميها بقالية "الخليلي" لكون صاحبها من الخليل، وكنت أتضايق من الدبابير التي كانت تحوم حول العنب المعروض أمام المحل، أو نذهب للعب مع أطفال الجيران القريبين من بيتنا وكان أكثرهم قرباً مني "سامي" من عائلة زاهي التي تسكن قربنا، وكان من صديقات أخواتي فتيات من عائلة عويضة ومنهم الكاتبة "نهيل" التي كان بيت أهلها قريب جداً من بيتنا، وأتذكر جيران من أصل روسي كنا نلتقي مع ابنتهم "ماروسيا سولوتكوف"، ونذهب أحيانا لملعب كرة قدم عند السكة الحديدية في "البقعا الفوقا" لحضور مباريات كان نجمنا المفضل فيها "جبرا" أفضل من يسجل أهدافاً في حينها. فضلاً عن زيارة الاهل من عائلة كتن ودحبور وشبر وحنانيا وفرح ومشحور، كان والدي يصطحبني معه أحيانا لتفقد البيوت المؤجرة. إحداها كانت تسكنه عائلة يهودية استقبلونا بترحاب وأهدوني أقلام تلوين ودفتر رسم، كما أن أحد البيوت المؤجرة كان مستعملاً كمدرسة ابتدائية. كان والدي يدللني لكوني أول صبي بعد ثلاث بنات و"يفخر" بكوني "ولي العهد"، ويردد دائما أني عندما ولدت كان شعري أحمر وتحول مع الوقت إلى اللون البني.

أبعد الأماكن التي ذهبت إليها مع والدي كانت مدينة أريحا حيث كنا مدعوين لحفلة غذاء عند عمي نخلة كتن الذي كان يملك بيتاً كبيراً في أريحا، وكان ذلك في أحد أيام الصيف الحارة، حيث قيل لنا أن العديد من الافاعي تخرج من جحورها في مثل هذا الصيف القائظ وتسرح في شوارع المدينة. كما

(١)

THE JORDAN HASHIMITE KINGDOM (PALESTINE)

EXTRACT FROM THE REGISTER OF DEEDS

LAND REGISTRY OFFICE OF Jerusalem

VOLUME NO. 35

Folio No. 169

138. 66
P. 29

Town or Village Jerusalem

Situation or Quarter Bab el Khalil (outside City Walls

No. of Deed	Date of Registration	Class of Land	Description of Property	Boundaries	Area		Nature of Transaction	Name of Grantor	Name of Grantee	Shares
					Dunums	Metres				
—	36 Ilul 1329	Mulk	House of two (2) floors on Mulk land	N. Nakhleh Katan's prop. S. Land of the English E. Nakhleh Katan's prop. W. Nakhleh Katan's prop.	—	114 92	Possessionally Turkish Title deed	—	Nakhleh bin Jiries Katan Hanna bin Jiries Katan William bin Jiries Katan Shukri bin Jiries Katan	1/4 1/4 1/4 1/4
1316	31. 3. 42	do	do	do do	—	114 92	Succession	Hanna bin Jiries Katan	Nakhleh Jiries Katan William Jiries Katan Shukri Jiries Katan Rosina Jiries Katan Christina Jiries Katan Julia Jiries Katan	2/864 2/864 2/864 1/864 1/864 1/864
1317	do	do	do	do do	—	114 92	Bequest	Susan [illegible] wife of Jiries Katan	William Jiries Katan Shukri Jiries Katan	18/864 18/864

وثيقة قيد عقار في القدس

أتذكر أني زرت مع والدي بيت لحم القريبة وكنيسة المهد فيها وكذلك ولعدة مرات كنيسة القيامة في القدس القديمة داخل الأسوار، حيث كان لا بد في كل مرة أن نمر على دكان جدي سابا دحبور الذي كان يبيع شموع للمصلين الذين يرتادون الكنيسة وهدايا تذكارية مصنوعة من خشب الزيتون. كما أن العائلة بأجمعها كانت تصطاف في يافا كل عام على شاطئ البحر لكون جدتي ظريفة هنديلة من عائلة يافاوية، وكنا نذهب عادة بالقطار وننزل في أحد فنادقها القريبة من البحر. وآخر مرة ذهبنا فيها أتذكر اننا زرنا حديقة الحيوان "الزو" في تل أبيب الملاصقة ليافا، كما ركبنا في جولة على متن زورق في نهر العوجا الذي يصب قرب يافا وكانت مياهه سريعة الجريان.

ذهبت في أعوامي الاولى إلى مدرسة راهبات "السان جوزيف"، كل ما أتذكره منها وجود حظائر لتربية الخنازير إلى جانب دورات المياه، وكنت أحمل معي طعاماً من البيت في "مطبقية" كما كانت تسمى، أفتحها في غرفة خاصة بتناول الطعام في المدرسة بعد تلاوة الصلاة. ثم انتقلت إلى مدرسة التيراسنتا - الأرض المقدسة-القريبة من أحياء يهودية، ولم أبق فيها سوى سنة ونصف قبل أن

تندلع الحوادث التي أدت لما سمي في التاريخ الحديث "بالنكبة". بدأنا نسمع عن الحوادث والإشتباكات البعيدة عنا من أهلنا وبعض التلاميذ في المدرسة والمذياع الموجود في غرفة الجلوس، وكان والدي يشتري عادة جريدة "البالستاين بوست". وترددت أمام مسامعنا كلمات: عصابة الشتيرن والهاغاناه والحاج أمين الحسيني والمجاهدين وعبد القادر الحسيني ومعركة القسطل القريبة من القدس التي انتصر فيها على المسلحين اليهود وتألمنا وحزنا كثيرا عندما سمعنا عن إستشهاده في معركة تالية بالقسطل في 8 نيسان من العام 48، بسبب قلة الأسلحة والذخائر التي قيل لنا حينها ان الحكومات العربية قصرت في تزويد مسلحيه بها. وسمعنا عن التفجيرات المتعددة لمنظمات يهودية إرهابية كمنظمة "شتيرن"، وخاصة تفجير فندق السميراميس و"الكنغ ديفيد" الملك داوود- وشنق جنود بريطانيين بعد تعريتهم من ملابسهم للضغط على البريطانيين لسرعة إنسحابهم من فلسطين.


جورج في العام 1948

وبدأت تصل إلى مسامعنا في كل ليلة أصوات طلقات الرصاص المتبادلة التي قيل لنا أنها من منطقة حيث تقع قرية بيت صفافا القريبة من بيتنا على أطراف مدينة القدس خارج أسوار المدينة القديمة، إلى أن بدأ الرصاص يصل إلى بيتنا، فقد إستفقنا أحد الأيام لنجد أن رصاصة دخلت من الشباك لتصطدم بالجدار المقابل في غرفة الجلوس، مما جعل والدي يسارع لإغلاق النوافذ التي تطل على أرض فارغة فسيحة تقع بيننا وبين قرية بيت صفافا من حيث تأتي الطلقات، وذلك بإطار خشبي وضع داخله بلاط سميك. أكثر الطلقات التي كانت تصل للبيت كانت تصطدم بجدار فوق سطح البيت، حيث كنا في الصباح نجمع المقاذيف، ونحصل على الطلقات

الفارغة من أماكن أخرى ونتباهى بمن يجمع أكبر عدد منها ونتجادل حول أصنافها والاسلحة التي تستعملها.

في مثل هذا الوقت اصبت بجرح غائر في جبيني بسبب ركضي دون تفكير في حديقة البيت وإصطدامي بحائط هناك، عند سماعي صوت فتح خزانة الحلويات داخل المنزل ومسارعتي دون روية للحصول على نصيبي منها. وكان هناك ضيوف في المنزل عائلة خالتي دلال وزوجها جورج شبر وكافة أولادهما الذين نزلوا عندنا بضعة أيام حين كان بيتهم وسط منطقة خطرة. وكان معهم سيارة أخذوني إلى طبيب قريب خاط الجرح. وعندما ذهبت للمدرسة في اليوم التالي معصوب الرأس ظن الكثير من التلاميذ هناك أني اصبت برصاصة أو شيء من هذا القبيل بسبب إطلاق النار بكثافة في تلك الايام. قضينا مع عائلة شبر أياماً حلوة من تبادل النكات والطرائف فيما الاوضاع خارج البيت تتدهور أمنياً. وأذكر ان الوالد كان يشارك في الجو المرح بالطلب منا أن نكرر بسرعة سبع مرات جملة "خشب الحبس سبع خشبات"، وكان ذلك صعباً وحافلاً بالاخطاء التي تثير الضحكات.

إضطر والدي لارتداء الطربوش عندما يخرج من البيت لكي يتميز عن غير العرب لدى الوطنيين، فالفلسطيني العربي حينها كان يعرف من ارتدائه الطربوش أو الكوفية فيما اليهودي من قبعته الخاصة. وكنا نسمع عن حوادث سرقة وقتل مما جعل والدي يشتري رشاش من نوع "ستين" خبأه في مدخنة البيت كما سمعت ولم أر. فقد علمنا أن سلطة الإنتداب البريطانية كانت تهدم بيت أي عربي تجد عنده سلاحا حتى لو كان مسدس فقط، فيما تتجاهل تكديس الأسلحة في الأحياء والقرى اليهودية. وأتذكر أننا عندما عدنا أحد المرات من زيارة للأهل وجدنا أبواب حديقة البيت مفتوحة وفي الداخل جنود بريطانيون شاهرو السلاح سألوا والدي عن هويته وورقة المرور التي كانت تعطى لساكني المناطق لتمييزهم عن الغرباء وكانت منطقتنا "Zone A"، لم أعلم حينها لماذا كانوا في حديقة بيتنا، علماً أنه كانت للجيش البريطاني خيمة قريبة من بيتنا يقيم فيها جنود كانت تأتي سيارة لتبيعهم ما يحتاجونه من أطعمة ولباس، كنا نسميها "النافي" ونتمكن أحيانا من شراء بعض الأشياء الرخيصة منها. أزيلت الخيمة عند طلب صاحب الارض، ليتمكن من بناء بيت وبدأنا نسمع أصوات التفجيرات التي كان

يستخدمها لتكسير الصخور في الحفرة التي باشرها لبناء الدار، ويختلط ذلك مع أصوات الرصاص بين وقت وآخر في الأنحاء القريبة.

الرحيل المتحول لغربة دائمة

عندما إزدادت الإشتباكات القريبة بدأنا نسمع عن الجيران الذين يرحلون إلى أماكن أكثر أماناً ويتركون ورائهم ممتلكاتهم. وتوقفنا عن الذهاب إلى المدرسة بسبب تقطع الطرقات وإمتناع الباصات التي كانت تحملنا إليها عن المجيء إلى مناطقنا التي كانت الأخطر في محيط مدينة القدس. وبدأنا نشعر بأننا نكاد نكون وحدنا في الحي. وكنا نعلم عن رحيل الجيران عن طريق مجيئهم لبيتنا لوضع أغراض ثمينة عندنا في القبو خوفاً من سرقتها بعد ترك بيوتهم ولكون بيتنا أكثر أمانا كما يظنون. وبدأ والدي يفكر بالرحيل أيضاً خوفا على أولاده الستة الذي كان أكبرهم في الثانية عشرة وأصغرهم عمره سنتان، وخاصة بعد مجزرة قرية ديرياسين القريبة من القدس التي حدثت في أوائل نيسان حيث قتل رجال ونساء وأطفال دون تمييز ونقل الباقون عراة في سيارات شحن حيث تم إستعراضهم كأسرى في شوارع الأحياء اليهودية، وبعد ذلك تجولت سيارات يهودية قرب الاحياء العربية بمكبرات صوت تهدد الأهالي الذين يصرون على البقاء بنفس مصير أهالي دير ياسين المنكوبة بالمجزرة. وقد نجحت خطتهم في دفع عشرات الآلاف من العرب للهجرة إلى البلدان المجاورة خوفاً من مصير مماثل.

قبل الرحيل بدأنا بالتخلص من الأرانب والحمام الذي ما يزالون في القبو بطهيهم لطعامنا يومياً. وفي ظروف الصراع الدائر عانى والدي صعوبة كبيرة وأحيانا استحالة في محاولة الوصول إلى المصرف الرئيسي الذي كان يضع فيه نقوده بسبب الأحداث ولكونه أصبح في منطقة يسيطر عليها اليهود. كما عانى صعوبة كبيرة في استئجار سيارة تنقلنا إلى مكان آمن. وعندما وجد سيارة طلبوا مبلغاً كبيراً من المال وقد إتسعت بالكاد لمحفظتي ملابس ضرورية لعائلة من ثمانية افراد بالأضافة لأصغر خالاتي ايملي، التي فضل أهلها إرسالها معنا وبقاء الشباب والكبار فقط من عائلتها. وقد توفى جدي سابا اثناء الأحداث ولكن وفاة عادية، فيما جدتي وأولادها تركوا بيتهم الواقع في حي "المصرارة" في أحد الليالي عندما إزداد الخطر على حياتهم ولجأوا إلى بلدة القدس القديمة وقد

اضطروا لصعود سلالم عالية لاجتياز سور المدينة بسبب تقطع الطرق المؤدية إليها، وبعد إقامة مؤقتة في القدس القديمة لحقوا بنا إلى "الشام" التي سبقناهم إليها ليسكنوا معنا في بيت الصالحية حيث أصبح عددنا ثلاثة عشر في بيت لا تتجاوز مساحته مائة متر مربع.

خرجنا في 28 نيسان بإتجاه عمان على أساس أن نستقر فيها لأسبوعين أو ثلاث إلى أن تدخل الجيوش العربية السبعة التي كانت حكوماتها أعضاء في جامعة الدول العربية، والتي لم يسمح لها بالدخول رسمياً إلا بعد انتهاء الإنتداب البريطاني في 15 أيار. فيما كان "الجيش الصهيوني" الهاغانا، وميليشيات ملحقة به، ينمو ويتطور ويخوض معاركه بتغاض من الحكومة البريطانية. ولم تستطع الحكومات العربية حينها إرسال أكثر من متطوعين في جيش الإنقاذ "الشعبي" الذي تسلل إلى بعض المناطق وخاصة الشمالية منها، بالإضافة للميليشيات المحلية الفلسطينية في مناطق مختلفة التي كان ينقصها قيادة موحدة وتفتقد الأسلحة والذخائر الكافية لمواجهة مسلحي الحركة الصهيونية المدعومين من بريطانيا وأميركا، وذوي التدريب العالي والتنظيم المتماسك والقيادة ذات الخبرة منذ الحرب العالمية الثانية والمدججين بأفضل الاسلحة الخفيفة والثقيلة.

لم نتوقف في عمان سوى بعض الوقت للراحة ثم واصلنا نحو دمشق حيث أن احد اصدقاء الوالد نصحه بالذهاب إليها، وكانت في ذلك الوقت أهم بكثير من عمان وكنا نسمع عنها من خلال العاب تلقيناها كهدية من معارف زاروها. وصلنا ليلاً وكانت السماء ترعد وتمطر بشكل كثيف، ونزلنا في فندق "الجامعة العربية" في حي السنجقدار القريب من ساحة المرجة وسط المدينة، حيث معظم الفنادق كانت هناك في ذلك الوقت. لم نكن نعلم أننا منذ ذلك اليوم سيكون لنا حياة أخرى مختلفة عما عهدناه في القدس وأن ما ظنناه نزهة لاسبوعين أو ثلاث في الشام بعيدا عن الأحداث والمخاطر في فلسطين، سيمتد لعقود طويلة في مكان الإقامة الجديد. كنا نظن أن الامر لن يستغرق سوى أيام إلى أن تدخل الجيوش العربية السبعة إلى فلسطين في 15 أيار الموعد المحدد لانسحاب جيش الإنتداب البريطاني، لتنهي العصابة الصهيونية! ونعود إلى بيتنا وحياتنا السابقة. كان العرب إجمالاً يستهينون باليهود فيقولون إنهم سيطردونهم ليرموهم في البحر بإستعمال الحجارة فقط، وكنا نسمع ذلك ونصدقه.

ما حدث في فلسطين فيما سمي "النكبة" ليس مسبوقاً في التاريخ، إذ أن الدولة البريطانية المنتدبة على فلسطين من قبل عصبة أمم، فتحت أبوابها خلال ثلاثين عاما لهجرات متتالية ليهود من كافة انحاء العالم وعدتهم بإقامة دولة لهم، أحضرتهم لبلاد كان لا بد من دفع أهلها للهجرة للجوار لإفساح المكان لشعب بلا أرض من الحلول مكانهم. وقد مكنت للمهاجرين من التسلح بأسلحة متطورة في نفس الوقت الذي منعت فيه العرب أهل البلاد الاصليين من التسلح لمواجهة المخطط الهادف لبناء الدولة اليهودية على حساب دولة فلسطين التي كان من المفترض أن تقوم إلى جانب الدول العربية الأخرى التي توالى إعلان استقلالها فيما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. لم يقبل العرب والفلسطينيون في ذلك الوقت بقرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم في العام 1947 والذي يعطي العرب الفلسطينيين ما يقارب نصف مساحة فلسطين لإقامة دولتهم والباقي لليهود الذين سارعوا لإعلان دولتهم في نفس يوم إنسحاب الجيش البريطاني، فيما العرب مطمئنين أنهم بجيوشهم والمتطوعين من البلدان العربية المجاورة سيتمكنون من القضاء بسهولة على الدولة اليهودية الوليدة. كان ذلك خطأً كبيراً كما تبين لنا فيما يلي من السنين.

ما حدث لم يكن متوقعاً من الجانب العربي إذ أن الدول العربية التي أسست الجامعة العربية كانت مشاركتها رمزية وتكاد تكون معدومة في حرب 48 فيما عدا مصر والأردن والعراق وسوريا، وقد شاركت الدول الثلاث الاولى دون أن تكون قياداتها السياسية مقتنعة أو جادة في خوض الحرب، فالاردن أدخلت جيشها إلى المناطق المقررة للعرب في التقسيم وتجنبت إلى حد كبير الإصطدام بقوات جيش الدفاع الإسرائيلي فيما عدا معارك محدودة بجهود قادة عسكريين خرجوا عن الأوامر المعطاة لهم من قياداتهم السياسية التي كانت في ذلك الوقت متحالفة مع الغرب ومحسوبة عليه. وقد إشتهر في حينها تعبير "ماكو أوامر" بالنسبة للقطعات العسكرية العراقية التي تمركزت في مناطق مقررة للعرب ورفضت أية إستغاثات من المناطق التي تجتاحها القوات اليهودية لتستولي عليها وتهجر اهلها. وربما تكون "معركة القدس" هي الوحيدة التي خاضها الجيش الأردني الذي كان في ذلك الوقت بقيادة الجنرال غلوب باشا البريطاني الجنسية، ويعتقد أن الضابط الأردني المسؤول عن منطقة القدس عبد الله التل خاض المعركة دون

تفويض من قيادته فتمكن من الحفاظ على القسم الشرقي، البلدة القديمة من القدس، وضمنها المسجد الاقصى وكنيسة القيامة داخل أسوار المدينة.

الجيش المصري أيضا لم يلتزم بشكل دقيق بأوامر قياداته وخاض معارك في جنوب فلسطين إلى أن تمكنت القوات اليهودية من تجميع معظم جهدها ومسلحيها في مواجهته لتتمكن من حصار قواته الرئيسية في الفالوجا، فيما "الجيوش!" العربية الاخرى تتفرج ولا تهب لنصرته. لم تكن هناك قيادة مشتركة تخطط لمجمل المعركة، فإن وجدت في بعض الاحيان فكانت بلا فاعلية ولا تأثير لها على مآل الحرب. مما إضطر مصر لقبول البدء في مفاوضات هدنة أنهت الحرب على الجبهة المصرية لتتفرغ القوات اليهودية لجبهات أخرى ولتقوم بإحتلال أراض خارج نطاق ما قرره لها قرار التقسيم الأممي دون أن تعبئ بالقوة السورية التي دخلت من شمال فلسطين وخاضت بعض المعارك المحدودة ضمن إمكانيات الجيش السوري الذي كان حديث الولادة بعد إستقلال سوريا قبل سنتين من بدء الحرب، وبذلك أخرج بسهولة منها مع القطعات العسكرية التي سميت "جيش الإنقاذ" من المتطوعين العرب التي عملت في المنطقة الشمالية قرب الحدود السورية واللبنانية. وعندما إكتملت حلقة الهدنة مع الأردن وسوريا ولبنان كانت دولة إسرائيل قد تمددت على حوالي 80 % من فلسطين وتركت للأردن ومصر الضفة الغربية وقطاع غزة لتديرها فيما وصلت إلى الحدود الدولية مع سوريا ولبنان.

ما حسم المعركة لصالح الدولة اليهودية تأييد دولي واسع من القوى الكبرى في ذلك الوقت، وتزويد قواتها بالسلاح المتطور والذخيرة الكافية، مقابل ضعف عام في قوى المقاومة الفلسطينية المحلية وتقاعس الدول العربية عن دعمها والمشاركة شبه الرمزية لمعظم الدول التي شاركت في حرب 48 والتي وجهتها أنظمة مستقلة حديثاً ولكنها ما زالت ترتبط بعلاقات وثيقة مع الدول الغربية الراعية لقيام دولة إسرائيل، وعدم التنسيق الكافي فيما بينها وكأنها تخوض الحرب كل على جبهته الخاصة دون أي إرتباط بقوات الدولة الاخرى. بذلك حلت الهزيمة الأولى للدول العربية في تاريخها الحديث في القرن العشرين بعد خروجها عن السيطرة العثمانية أوائل القرن ثم حصولها على استقلالها منتصف القرن عقب الحرب العالمية الثانية. تأثير الهزيمة لم يكن فقط فقدان معظم

الاراضي الفلسطينية لصالح الدولة اليهودية وتهجير وتشتيت ما يقارب المليون من الفلسطينيين إلى الدول المجاورة، بل إمتد التأثير للدول المحيطة بفلسطين لتحدد جانباً كبيراً من مستقبلها السياسي والإجتماعي والإقتصادي، فقد كشفت الهزيمة هزال المجتمعات العربية وتخلفها في كافة مجالات الحياة وضعف تماسكها ومدى ابتلائها بأنظمة حكم فاسدة لا يهمها سوى مصالحها الخاصة على حساب مصالح شعوبها التي أيقظتها الهزيمة على واقعها المزرى لتدفعها للرد على "النكبة" بطرق مختلفة حسب مدى وعيها له والوسائل الممكنة لتجاوزه.

لاجؤون في ربوع الصالحية

بين ليلة وضحاها أصبحنا "لاجئين" بلا جنسية ولكن مع أمل بأن العودة وشيكة حسب قرار من الأمم المتحدة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وبيوتهم التي استولت عليها الدولة اليهودية، والتعويض عن خسائرهم المادية، وهو قرار ضربت به إسرائيل عرض الحائط دون أن تجد أية قوة دولية أو عربية تجبرها على تطبيقه. كما خسر الفلسطينيون فرصة قيام دولة مستقلة لهم إلى جانب الدول العربية الأخرى برفضهم قرار التقسيم وإصرارهم على التحرير الكامل للأراضي الفلسطينية وحتى انهم حرموا من إنشاء دولتهم فيما تبقى من فلسطين إذ سارعت الأردن لضم الضفة الغربية لها بإدعاء موافقة الفلسطينيين على ذلك حسب مؤتمر مفبرك عرف ب "مؤتمر أريحا". كما أدارت مصر شريط ساحل غزة إدارة مباشرة وشبه عسكرية دون تمكين للفلسطينيين هناك من إدارتهم الذاتية. حتى أن "الهيئة العربية العليا" بقيادة المفتي الحاج أمين الحسيني أبعدت في كافة البلدان العربية عن أي دور في المسألة الفلسطينية، إلى أن أصبح وجودها شكلياً ثم تلاشت وحدها وغابت كلياً.

أصبحنا كعائلة من ضمن اللاجئين دون ان ندرك معنى ذلك تماما لصغر سننا، ولكننا لم نبق سوى لفترة قصيرة في الفندق حيث بدأ والدي يشعر بنفاذ ما يحمله من مال قليل إستطاع سحبه من بنوك فلسطينية قبل الرحيل لم تعد تلبي ما يطلبه مودعي الأموال فيها من سحب لأموالهم، متحججة بظروف الحرب حتى ان بعضها أعلن إفلاسه ومنها بنك "باركلس" البريطاني، لننتقل للسكن في قرية حرستا القريبة من دمشق في بيت طيني "عربي" بسقف خشبي وبين بساتين

الأشجار المثمرة وحقول القمح. وتكومنا على أرض غرفتين دون أسرة كانت في ذلك الوقت محدودة الإستعمال للنوم وخاصة في الريف. كان كل شيء جديد بالنسبة لنا، الأطفال الستة والوالدين وخالتي ذات الشعر الأحمر المميز. لأول مرة نرى النساء المحجبات برداء خاص من قمة الرأس إلى أخمص القدمين، ولاول مرة نتعرف على عادة عدم ظهور النساء على الرجال وفتح الباب مواربا ً لاي زائر إلى أن يأتي أحد الرجال لإستقباله. وإستعضنا عن الحياة المدينية المتحضرة التي تعودنا عليها في القدس بحياة ريفية في حقول وبساتين وحيوانات وطرق ترابية وشراويل وقناديل تعمل على الكاز بفتيل للإضاءة في الليل بدل المصابيح الكهربائية، وألواح حصاد تجرها البغال وألواح أخرى مد عليها عصير ثمار المشمش لتجفيفها والحصول على "القمردين"، وكراسي قش منخفضة وعربة يجرها حصان "طنبر"، لنقل المحاصيل والأغراض الشخصية والبشر احياناً، وغير ذلك مما كان كله جديداً بالنسبة لنا.

بقينا في حرستا طوال الصيف الذي تلا وصولنا إلى الشام في آخر نيسان، إلى أن قرر الوالد العودة للمدينة لقرب إفتتاح المدارس فيها، وأذكر ان والدتي اصطحبتني معها للبحث عن بيت للإقامة فيه، وقد تجولنا ليوم كامل بصحبة سمسار إلى ان عثرنا على شقة تم استئجارها، وأذكر أننا نقلنا جميع "أغراضنا" في طنبر واحد من حرستا إلى الصالحية وقد رافقته في الطريق راكبا قرب صاحبه وذلك حسب رغبة والدي للتأكد من وصول الأغراض سالمة للبيت الجديد.

كانت شقة جديدة في الصالحية لم يسكنها أحد بعد، من ثلاث غرف وصالون، مع "منورين" في حارة شرف كما كانت تسمى على اسم عائلة مالك البناية وعقارات أخرى كثيرة، وفوق معمله لصنع البلاط الذي يحتل جميع الطابق الاول، وقد عانينا طويلا من أصوات الآلات التي من حسن الحظ كانت تعمل نهاراً فقط، بالإضافة لأكوام المواد الأولية من بحص ورمل التي تلقى على أرض الشارع الذي كان ترابياً ويمر بأحد أطرافه ساقية ماء متفرعة من نهر يزيد أحد فروع بردى الستة الذي يتسلق الأحياء المرتفعة عن مجرى النهر الرئيسي مثل أبورمانة والجسر الابيض. الساقية كانت المزود الرئيسي للبيوت التي تقع على طريقه بالماء قبل تمديد المواسير أوائل القرن لتتحول إلى مصدر لري البساتين التي ما زالت تنتشر بين بيوت عين الكرش القريبة وحي المزرعة الذي كان في

وقتها بمجمله بساتين للأشجار المثمرة والخضار ومحاصيل اخرى بالإضافة لتربية الابقار ممتداً من ساحة السبع بحرات القريبة من بيتنا إلى سفوح جبل قاسيون.

في ذلك الوقت كان البنك المركزي المطل على الساحة في طور البناء. ومن الساحة نفسها كان يبدأ شارع بغداد الذي شق في عهد الإنتداب الفرنسي. ومنها أيضاً ينطلق شارع 29 أيار الذي تتفرع منه "حارتنا" والذي سمي كذكرى لتاريخ الإعتداء الفرنسي على البرلمان السوري منذ ثلاث سنوات في العام 1945 بعد نهاية الحرب العالمية عندما حاولت السلطة الإستعمارية الفرنسية العودة للهيمنة على البلد وقمع الثورة السورية التي إندلعت للمطالبة بالإستقلال الذي وعدت به من دول الحلفاء المنتصرة في الحرب. وقد ساهمت في تحقيق الاستقلال هيئة الامم المنشأة حديثاً كبديل عن عصبة الأمم التي انهارت إثر اندلاع الحرب. أجبر الفرنسيون على الجلاء عن سوريا في 17 نيسان 46، الذي أصبح عيدا لإستقلالها. كما يلتقي في الساحة أيضا شارع العابد على إسم أحد رؤساء الوزراء أيام الانتداب والذي ينتهي عند شارع الصالحية الرئيسي حيث يقع البرلمان السوري المؤلف من مبنيين حجريين مميزين في ذلك الوقت، وقربه بناء آخر هو نادي الضباط، فيما كانت أغلبية بيوت المنطقة الطينية مبنية على الطريقة العربية بسقوف خشبية وفسحة داخلية مع "بحرة" في الوسط ونباتات زينة مختلفة.

كانت ميزة شقتنا بين هذه الشوارع الأربعة أنها قريبة من الأماكن المهمة في الشام، البرلمان والوزارات والأسواق والمدارس ودور السينما. مركز المدينة نفسه، ساحة المرجة، لم يكن يبعد عنا أكثر من بضع مئات من الامتار، وهي ساحة تبدأ فيها جميع "التراموايات" أي خطوط القاطرات الكهربائية التي تذهب في معظم إتجاهات المدينة لنقل الركاب وهي خطوط: الميدان، باب توما، الشيخ محيي الدين، المهاجرين، دوما. كما أن الساحة كانت أحد مراكز تجمع "الحناطير"، وهي عربة لنقل الركاب يجرها حصان ويقودها العربجي حاملاً سوطاً طويلاً لحث الأحصنة على الإسراع في السير. بالإضافة لخطوط الباصات المساعدة لها التي كان مركز إنطلاقها عند مدخل سوق الحميدية من الغرب وأمام القصر العدلي الذي كان في طور البناء في ذلك الوقت. بالإضافة لبضعة سيارات أجرة "تاكسي" تعمل في تلك المنطقة وتتلقى أجراً لا يزيد عن ليرة واحدة أو ليرتين لإيصال الراكب لأي مكان من المدينة.

رغم هذا الموقع فقد كانت منطقتنا هادئة نسبياً، إذ أن السيارات كانت قليلة مقارنة بالإزدحام الذي تشهده العاصمة حالياً في جميع شوارعها وليس في وسط المدينة فقط. أكثر ما أثار إعجابنا كأطفال هو ركوب الحناطير والصوت الرتيب لخطوات احصنتها على بلاط الشارع ثم مراقبة "العربجي" وهو يسوطها. ولم يخل الأمر احيانا من التعلق بالحنطور من الخلف مع محاذرة تلقي ضربات السوط الذي يعمل في هذه الحالة للخلف للتخلص من الأطفال المتعلقين بالعربة. كما أثار إعجابنا ركوب "الترمواي" ورؤية "السنغة"، الذراع الطويلة التي تبدأ من سقفه إلى خط الكهرباء الممدود فوق طريقه. ومنظر الناس المتعلقين بأبوابه في اوقات الإزدحام حيث لا يبقى أي مكان داخله لجالس على مقاعده أو واقف في فسحاته، وكانت الأجرة المدفوعة لا تتجاوز "الفرنك" أي خمسة قروش سورية. كما كنا نسر كثيراً للنزول منه وهو سائر وقبل وقوفه في مواقفه المعروفة كون سرعته كانت محدودة.

لكن أكثر ما سرنا هو ان بيتنا كان قريباً من جميع دور السينما في المدينة، وقد داومنا على حضورها كل أسبوع، وكنا نجمع من "خرجيتنا" كل يوم لندفع النصف ليرة لشراء بطاقة دخول السينما إلى صالتها في الطابق الأول، أو خمس وسبعون قرشاً للحضور من الطابق الثاني، البلكون. وقد حفظنا أسماء الممثلين والممثلات الأميركيين والأوروبيين وتبارينا في جمع صورهم. كانت السينما الوسيلة الوحيدة لتمضية أوقاتاً جميلة، إذ أن الراديو في البيت لم يكن يجتذبنا، ولم يكن أحد منا يمارس رياضة ما فيما عدا أختي جين التي مارست كرة السلة في فريق "الفتيان" وكان ملعبه في شارع بغداد، وكنا نحضر بعض مبارياته. كان والدي مغرماً بتدخين "الأرغيلة" وحول بيتنا كانت هناك مقاه عديدة في الهواء الطلق وخاصة في شارع 29 أيار وأهمها قهوة الفاروق والكمال والأندلس والرشيد التي تجاور سينما الرشيد، السينما الصيفية الوحيدة في المدينة بلا سقف في الهواء الطلق، وكانت تعرض فيلمين دفعة واحدة.

كان الشارع نوع من "برودواي" متواضع إذ انه حوى أيضا كازينو "الأوبرج" الذي تحول فيما بعد إلى "الطاحونة الحمراء" وكنا نتلصص من نوافذه التي تطل على القبو المقام فيه لنرى الراقصات على مسرحه أحيانا في ثياب تكشف عن أردافهن وهن يؤدين رقصاتهن على مسرحه الصغير او يتوزعن

على طاولات الزبائن لمشاركتهم شرابهم. بالاضافة لمسرح الأندلس الذي اقيم لاحقاً قرب ساحة السبع بحرات. ومقهى الروضة في شارع العابد القريب ومقهى الأزبكية في شارع بغداد. لكن والدي كان يفضل مقهى "أبو عرب" الموجود على مدخل حارتنا المؤدي للصالحية وهو عبارة عن غرفة واحدة وبعض الطاولات الصغيرة قرب بابه، وأحيانا لا يحتاج للذهاب للمقهى بل تصله الأرغيلة للبيت مع قنينة الكازوز التي تكون من نصيبي أحياناً. ولم يخلو الشارع أيضاً كما في الكثير من أحياء الشام من "فيجة" أي حنفية ماء عامة يمكن لأي كان تعبئة الماء منها للشرب وكان بارداً جداً ويأتي مباشرة من نبع الفيجة القريب من دمشق. واتذكر انه كان يأتي دوري لحمل السطل والذهاب لتعبئته من الفيجة على زاوية شارعي الصالحية و29 ايار. ففي السنين الأولى لنا في البيت لم يكن عندنا براد بل اعتمدنا على صندوق يملأ بألواح الثلج لحفظ الأطعمة بالإضافة لإحضار مياه الفيجة الباردة من الحنفية العامة.

أرسلنا جميعا في البداية، أخواتي وأنا فيما عدا أخي الصغير طوني الذي لم يتجاوز عمره في ذلك الوقت السنتين، إلى مدرسة خاصة واحدة قريبة من بيتنا، الثانوية الأهلية التي كان مديرها سليم اليازجي ودرسنا في صفوفها الابتدائية المختلطة. وكانت مؤلفة من بناء طيني وخشبي كبير ربما كان في الماضي قصرا لاحد الوجهاء فيه عشرات الغرف التي تطل على باحة رئيسية فيها بحرة كبيرة وأشجار حمضيات وساحتين أصغر من ذلك وبحرة أخرى أصغر ولكنها أعمق لا تزال مطبوعة في ذاكرتي بعد ان "دفشني" إليها أحد الأولاد عندما كنا نلعب بقربها. وقد انتشلتني من الماء المعلمة "الآنسة" كنفاني، أخت الكاتب غسان كنفاني الذي كان معنا في المدرسة ولكن في صفوف أعلى، ثم أخذت إلى غرفة مديرة القسم الابتدائي "الآنسة" شبيب التي ارسلت في طلب ملابس لي لتبديل ثيابي المبتلة. وهي ليست الحادثة الوحيدة التي اذكرها عن المدرسة إذ أنني في أحد الأيام عندما كنت ألعب مع الأولاد في الباحة، التقط أحد التلاميذ حجراً كبيراً من الأرض ورماه لي على انه كرة وعندما إلتقطته نزل إلى الأرض على طرف أحد أصابعي ليجرحه جرحاً غائراً ما زال أثره حتى الآن، لم أكن ولداً "شيطانا" رغم ذلك بل كنت معروفاً بخجلي واحمرار وجهي عند المواقف الحرجة، ولا أدري إن كان ذلك معيباً أو ميزة حسنة!

كان للمدرسة مدخلان على حارتين مختلفتين إحداهما يتم الوصول إليها من سوق ساروجة والأخرى تفتح على حارة قولي القريبة. كنا في طريقنا كل يوم مشيا إلى المدرسة نمر من سوق ساروجة وهو حي قديم كان في أيام الحكم العثماني لسوريا مكانا لسكن أغنياء المدينة، ويعود إسمه لوالي الشام العثماني "ساروجه" الذي ما يزال مقامه يقع في الحي، وقد تحول لدى البعض إلى "ولي" يتمسكون بشباك ضريحه ويطلبون أن يتشفع لهم لينالوا طلباتهم من الحياة. على الطريق تنتشر دكاكين الخضراوات واللحوم وشراب العرقسوس والحاجيات الأخرى وأكثرها أهمية بالنسبة لنا كانت التي تبيعنا "حلويات" شعبية و"ملبس" وغير ذلك. كما لم يخل السوق من عربات بائعي الفول المسلوق والشوندر و"الحبوبية" في بعض الأحيان. وكان ساروجة أيضاً طريقنا إلى سوق الهال القريب حيث كان والدي يصطحبني معه لشراء الخضراوات والفواكه التي تباع هناك بأرخص الاسعار ولأساعده في حملها، وأتذكر أن كيلو البطيخ كان بعشر قروش. كما أن لحامنا كان على طريقنا عندما كانت الذبائح تعلق خارج المحل أو داخله ليباع الكيلو الواحد بثلاث إلى أربع ليرات. فيما كنا نشتري الخبز من أفران شارع العابد بما لا يزيد عن خمس وثلاثين قرشاً للكيلو.

سجلت في المدرسة مع شقيقتي كلوريس سويا في الصف الثاني الابتدائي، فيما كانت شقيقتاي ليليان وجين في الصف الخامس، أما ديانا شقيقتي الأصغر فكان يومها الأول حافلاً بالبكاء مع الإضطرار لجرها قسراً إلى غرفة الحضانة. قضيت في هذه المدرسة جميع صفوف المرحلة الإبتدائية وتقدمت لإمتحان الشهادة الابتدائية "السرتيفيكا" في الصف الخامس وحصلت على علامات حسنة ولكن كانت لدي "مشكلة" أني أستعمل يدي اليسرى للكتابة وهو مما كان لا يعجب والدي الذي كان يصر على دفعي لتعلم الكتابة باليد اليمنى إلى ان اتقنتها تماما ونسيت استعمال اليسرى إلا أنها ظلت اليد المفضلة لإستعمالات أخرى. كما أني ظللت أستخدم رجلي اليسرى في لعب كرة القدم التي كنت العبها مع الأولاد في باحة المدرسة وأحيانا في أحياء مغلقة لا تعبرها السيارات أو في حفرة واسعة بأرض قريبة من ساحة السبع بحرات حفرت تمهيدا لتشييد بناية ثم أهملت فأصبحت مكانا يرتاده الأولاد لإجراء مبارياتهم.

عندما نفذ المال الذي احضره والدي معه من القدس، بدأ بالبحث عن


هنري كتن

عمل رغم انه لم يعد شاباً بعد، بل كان في التاسعة والخمسين عندما خرجنا من القدس، وبحكم اتقانه للغات وخاصة الإنكليزية التي لم يكن قد انتشر تعليمها بعد في سوريا على عكس اللغة الفرنسية، فقد وجد عملاً كمحاسب في شركة "التابلاين" التي كانت تدير خط النفط البادئ في المنطقة الشرقية بالسعودية، بمساعدة هنري كتن الذي كان في ذلك الوقت محامي الشركة وكان مكتبه قرب محطة الحجاز. في البداية كان مخططا أن يكون مسار الأنبوب ينتهي بميناء حيفا في فلسطين، لكن نشوء دولة إسرائيل في عام 1948 أدى إلى تعديل مسار الخط لتكون نهايته جنوبي صيدا بلبنان على البحر الأبيض المتوسط. تم ايقاف ضخ النفط فيه إثر الإحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان الذي يمر بها الخط وذلك في العام 1967. إلا أن الشركة عانت مصاعب في الإستمرار بسبب التطورات التي حصلت في سوريا بعد الإنقلابات العسكرية التي تتالت فيها واختلاف علاقاتها بالدول الغربية التي لها مصالح في سوريا وباقي المنطقة وخاصة المصالح النفطية.

بعد سنوات قليلة من بدأ عملها سرحت الشركة الكثير من عمالها وموظفيها وكان بينهم والدي الذي أضطر للبحث عن عمل آخر عثر عليه في شركة تجارية لإستيراد البضائع من اوروبا وأميركا، وكان صاحبها رفيق السعيد اللاجئ في سوريا من أغنياء مدينة حيفا، وكان من أصدقاء هنري كذلك، وهو أول من أدخل بضائع جديدة لسوريا لم تكن تعرفها من قبل مثل مسحوق الصابون "التايد" لغسيل الثياب الذي جرى تقليده محلياً بعد ذلك ليتوقف إستيراده من الخارج ولكن مع استمرار تداول اسم "التايد" لجميع المساحيق المصنعة محلياً. وهذا ينطبق أيضاً على محارم التنظيف الورقية التي كان أول من استوردها ثم انتشر استعمالها في ذلك الوقت وبدأ تصنيعها محلياً لتحتفظ بأسم أول ماركة

مستوردة لها "كلينكس". وقد نجحت بشكل كبير حتى أن رفيق السعيد أنشأ معملا خاصاً، مواده الأولية مستوردة قامت الدولة بعد ذلك بتأميمه وإدارته.

قبل محارم ورق التواليت التي انتشرت في الخمسينات ايضا أذكر اننا كنا نستعمل ورق الجرايد للتنظيف، كما أني كنت أحمل في جيبي بشكل دائم محرمة قماشية قبل بدء استعمال المحارم الورقية "الكلينكس"، حتى أنها أصبحت عادة بالنسبة لي داومت عليها منذ الصغر حتى الآن. عمل والدي مكنه من شراء أثاث للمنزل وخاصة أسرة صغيرة للجميع وخزانة ثياب بعد أن بقينا لفترة طويلة نمد فرشاتنا على الارض لننام عليها ثم نطويها في الصباح لافساح المجال لحركتنا في غرف المنزل. ونضع ثيابنا في "خزانة" صنعها والدي من أخشاب شبكها ببعضها ووضعنا ستارة حولها. كما صنع طاولة طعام من باب السقيفة بالإضافة لكراسي القش التي كانت رائجة. كما اننا كنا نعتمد على مواد الإعاشة التي توزعها وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، فنحصل على مواد غذائية أولية شهرية تعطى حسب عدد أفراد الأسرة وكان مركز التوزيع الخاص بنا في حي الشيخ محيي الدين. كما أننا كنا نحصل على حليب يومي يوزع في كنيسة الفرنسيسكان القريبة من بيتنا، حيث كنت أحمل السطل يوميا وأقف في الدور لكي يملأ لي. واستمر ذلك إلى ان أصبح لوالدي عملاً فقطعت عنا "الإعاشة".

التحق بنا بعد حوالي السنة وربما أقل أخوالي الثلاثة وجدتي "ظريفة" قادمين من القدس القديمة، فامتلأ البيت بسكانه، وفيما عدا الذهاب إلى المدرسة لم نكن كأولاد مسموح لنا باللعب في "الحارة" كما يفعل العديد من أطفال الجيران، ولكن كان لنا فسحة ما باللعب في المنور الملحق بالبيت أو الصعود إلى سطح البناية حيث كنا نطل على أحياء الصالحية حتى جبل قاسيون ونراقب خاصة "كشاشي" الحمام المنتشرين على أسطح البيوت المجاورة، وكان منظراً مثيراً مشاهدتها وهي تطير في أسراب ثم تهبط بإشارة من مالكها عندما يظهر لها فراخها، ولكن أكثر ما اثار استغرابنا هو "الصراع" بين "الكشاشين" بالسعي لتلاقي أسرابهم ببعض بإشارات من المالكين لتختلط ببعضها وعندها يطلب صاحب كل منها عودتها فوراً لأعشاشها ويقوم بنشر شبكة فوقها ليلتقط الحمامات الغريبة التي ضلت طريقها والتحقت بسربه ليضعها في أقفاص تمهيدا لتدريبها على التعود على الطيران مع سربه، أو مبادلتها مع صاحبها. وقد اشتهر


الجدة ظريفة هنديلة

عن "الكشاشين" أن شهادتهم لا تقبل في المحاكم ولا أدري لماذا.

في الأرض الملاصقة لبنايتنا كان هناك ورشة لصنع الأثاث يملكها عربي المبيض، وقد نشبت فيها حريق تم إطفائه لحسن الحظ، كما أنها أزيلت فيما بعد ليبدأ في بناء دار سينما أمير التي شهدت أيضاً أثناء إقامة سقفها حادثاً مفاجئاً، إذ إنهار السقف على العمال أثناء عملهم وقتل عدداً منهم وقد ظننا في بادئ الامر عندما سمعنا صوت الإنهيار أن زلزالاً قد وقع، وقد أغلقت لفترة قصيرة غرف بيتنا الملاصقة للمبنى بالشمع الاحمر خوفاً من أثر الإنهيار عليها ولكني أذكر أن أخوالي نزعوا الشمع الاحمر، فلم يكن الامر يتحمل إغلاق غرف في بيت يضيق بساكنيه أصلاً. وكان من فوائد وجود جدتي التي كانت تنام في غرفة الصالون ويتحول "تختها" المكون من لوح خشب وقوائم خشبية "مصنع محلياً" إلى مقعد في النهار، ومكان في الليل نتجمع حوله لتروي لنا قصصها القديمة التي كانت تحفظها عن ظهر قلب.

لم تبق عائلة دحبور تشاركنا البيت طويلاً إذ أن خالي إلياس المهندس الكهربائي وجد عملا في شركة الكهرباء التي تزود دمشق بالكهرباء وتدير "تراموايات" المدينة وكانت أصلاً شركة بلجيكية ثم تم تأميمها لتصبح مؤسسة الكهرباء المملوكة للدولة بعد الاستقلال، وكان من المهندسين العرب الاوائل في المؤسسة. وقد إشترى سيارة كان سقفها قماشيا ويمكن طويه، وأخذنا فيها مشاوير إلى بساتين الغوطة القريبة، وقد لحقت به من القدس ايضاً خطيبته ايلين خاشادوريان التي سكنت معنا أيضاً قبل ان يتزوجا فيما بعد عندما انتقل إلى بيت قريب من المؤسسة وملاصق لسينما الفردوس، إنتقل إليه مع زوجته وشقيقته

أيملي وأمه. فيما عمل خالي الآخرين ألبير وهنري بأعمال يدوية مثل رش مواد كيماوية ضد الحشرات في البيوت ثم رسم هندسي حيث نصبوا طاولتين في صالون بيتنا وقد غادرا إلى أميركا للدراسة قبل انتقال إلياس من بيتنا، ألبير أولاً ثم تبعه هنري وبقيا هناك بعد انتهائها.

خف الضغط في بيتنا و"تفرفدنا" قليلا في غرفه التي اصبحت كل منها مخصصة لإثنين أو ثلاثة، مع الحصول على أسرة متواضعة فردية بلا "راسورات" وخزانات ثياب ثم "براد" على الكهرباء وراديو وبيك أب لسماع إسطوانات لموسيقى غربية كانت اخواتي تهتم بسماعها، لذهابهن لحفلات رقص مختلطة في بيوت أصدقاء وصديقات وكانوا يصطحبونني معهم أحياناً، وهكذا تعلمت رقص التانغو والرمبا والفالس وغيرها من الرقصات حتى الروك أند رول التي كانت رقصة جديدة إنتشرت في الشام بعد عرض فيلم الفيس بريسلي على شاشاتها. ولم اندمج كثيراً في هذه الاجواء بسبب خجلي من الجنس الآخر رغم أني كنت اتعلق ببعض الفتيات من مدارس مختلفة، وأكتفي برؤيتهن في الشارع دون التحدث لمعظمهن بسبب طبيعتي الخاصة وأيضاً بسبب الجو المحافظ في العلاقات الإجتماعية السائد في ذلك الوقت.

لم نبق طويلاً في مدرسة الثانوية الأهلية التي كانت تدرس البرنامج الرسمي الحكومي رغم انها مدرسة خاصة. فقد كان والدي مهتماً بتدريسنا جميعاً لغات أجنبية وخاصة الانكليزية والفرنسية. لذلك نقل اخواتي الأربع إلى مدرسة "راهبات الفرنسيسكان" التي أصبحت فيما بعد " دار السلام" والتي كانت تدرس برنامجا خاصاً يمكن في النهاية من تقديم إمتحان لشهادة "بكالوريا" فرنسية على مرحلتين. أما بالنسبة لي فقد بقيت في نفس المدرسة حتى نهاية المرحلة الابتدائية فتقدمت بعد إنهاء الصف الخامس لإمتحان "السرتفيكا"، لينقلني والدي بعد ذلك لمدرسة بعيدة "مدرسة الآباء العازاريين" في باب توما تدرس اللغة الفرنسية إلى جانب البرنامج الرسمي، وكانت ملحقة بدير الرهبان العازاريين الذين كان منهم بعض الفرنسيين، وقد كنت بحاجة لركوب الباص للوصول إليها.

كنت مضطراً للذهاب للمدرسة صباح الأحد رغم أنه كان العطلة الرسمية لكون ذلك إجبارياً وكل من يتخلف عن الصلاة يوم الأحد يعاقب بكتابة عشرات

السطور المكررة عن إلتزامه بالمجيء. ولم تخلو بعض الدروس من بدئها بصلاة وخاصة عندما يكون المدرس راهباً. الطابع الديني للمدرسة كان أكثر ما يضايقني وربما كان سبباً فيما بعد لإبتعادي عن الدين الذي يجبر معتنقيه على الصلاة وخاصة في يوم إجازتهم الوحيد! إلا أني وجدت طريقة للتهرب من هذا الفرض ومن العقوبات المرافقة له وذلك بتبليغ إدارة المدرسة أني لست كاثوليكياً لأحضر صلاتهم ليوم الأحد ولكني من المذهب الارثوذكسي وأنا أذهب لكنيستي الخاصة. ولكني لم أستطع التهرب من واجب آخر هو البقاء اليومي في المدرسة بعد إنتهاء الدروس في الرابعة بعد الظهر حتى السادسة مساءً لعمل "الوظائف" فيما كان يسمى "ايتود" باللغة الفرنسية. كان واجباً ثقيلاً غير منطقي إذ أنه لا يمكن إجبار الطلاب على مراجعة دروسهم فيما لو لم يريدوا ذلك. كما تذمرت من إجبارنا على التحدث باللغة الفرنسية أثناء فترة الإستراحة بين الدروس في الباحة عرضة للعقاب وتحت مراقبة المعلمين الذين كان العديد منهم من الرهبان.

لم أستمر في إستخدام الباص، إذ أنه بعد أن كبرت اشتريت دراجة للذهاب إلى المدرسة وحتى كنت آخذ معي أخي الأصغر طوني عندما سجل في نفس المدرسة، التي بقيت فيها إلى أن وصلت للصف العاشر بعد أن اجتزت إمتحان الشهادة الإعدادية "البريفيه" بنجاح منتقلاً إلى المرحلة الثانوية. وفي هذه المدرسة تعرفت على الحركة الكشفية وإنتميت إليها وشاركت في رحلات مع فرقة المدرسة إلى المناطق المحيطة بدمشق. وكانت المدرسة قريبة من بساتين الغوطة الشرقية وأذكر أننا خلال فصل الربيع كنا في فترة الإستراحة بعد الثانية عشر ظهرا وبعد تناول طعامي في المدرسة الذي احضره معي في "المطبقية"، أذهب مع زملاء من المدرسة للتجول في الغوطة القريبة من باب شرقي ولم يكن يخلو الأمر من قطف بعض ثمار المشمش من البساتين ولكن بعد التأكد من أن صاحب البستان غائباً. وقد شاركت في فرقة مسرحية شكلت وقدمنا في أحد الحفلات مسرحية البخلاء لموليير على مسرح خشبي أقيم في باحة المدرسة الواسعة. لا أذكر ماذا كان دوري في هذه المسرحية ولكنه لم يكن رئيسياً أو طويلاً، لكن الصور التي أحتفظ بها تبين أني كنت أحمل سيفاً.

الديمقراطية وانقلابات الخمسينيات

كانت الأوضاع السياسية في سوريا في الخمسينيات متوترة في معظم الأوقات، إذ أنه رغم الأجواء الديمقراطية التي كانت سائدة في ذلك الوقت فقد شهدت البلاد إنقلابات عسكرية متوالية منذ العام 1949 بدأت بإنقلاب حسني الزعيم ضد شكري القوتلي رئيس الجمهورية حينها، وأحد الوجوه البارزة في الحركة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي التي أدت للإستقلال، الذي تبعه قيام نظام ديمقراطي يتمتع بحرية أحزاب وصحافة مستقلة وحرية تعبير ومجلس نيابي منتخب، ودستور ديمقراطي اعتمد بشكل أساسي على الدستور الفرنسي نفسه في مواده المختلفة. الحرية والديمقراطية تعود عليها الناس وأتقنوا ممارستها في فترة الإنتداب الفرنسي الذي رغم هيمنته على البلد فقد أتاح إنتشار الحريات بأشكالها المختلفة. إلا أن الجيش الحديث النشوء الذي دخل أولى حروبه في فلسطين قبل أن تكتمل إطاراته، شكل نوع من قوة سياسية إلى جانب الأحزاب يمكن لضباط كبار إستخدامه لإرضاء طموحاتهم للسلطة، إذ أن الديمقراطية الوليدة لم تكن قد ترسخت بشكل كاف بعد لمواجهة مثل هذا الخصم القوي الذي ليس بحاجة لقاعدة شعبية لتحقيق أهدافه السياسية مثل الأحزاب، بل اعتمد قطعاته العسكرية وسلاحها الخفيف والثقيل للإستيلاء على السلطة.

زلزال نكبة فلسطين كان عاملا أساسياً في مصير جميع بلدان المنطقة المحيطة بها، إذ أنها كانت صفعة قوية لأنظمة مستقلة ومقامة حديثاً، وكانت مبرراً وحجة إستخدمت في العديد من الإنقلابات العسكرية بعد اتهام الطبقة السياسية الحاكمة بمسؤوليتها عن الهزيمة المدوية. وخاصة في سوريا ثم مصر التي تلتها في إنقلاب عسكري أزال حكم عائلة محمد علي باشا الملكية الذي دام حوالي قرن ونصف، وكانت الحجة الرئيسية دوره في إضعاف الجيش المصري الذي خاض المعركة بأسلحة فاسدة إستوردها النظام الملكي. وإذا كانت الإنقلابات العسكرية التي سبقته في سوريا لم تخرج كثيرا عن تغيير للسلطة ووضع العسكريين على رأسها بدل المدنيين فأن الانقلاب المصري تحول مع الزمن إلى "ثورة" كما أسماها أصحابها عندما قاموا بتحديد الملكية الزراعية وتوزيع الأراضي الزائدة على الفلاحين المحرومين من الملكية لقرون طويلة. كما تحول لمواجهة الوجود العسكري البريطاني في منطقة قناة السويس وتحقيق

الجلاء عنها تمهيداً لتأميم قناة السويس في العام 1956، لينال تأييدا شعبياً واسعاً لم يقتصر على مصر وحدها، بل إنتشر ليعم بلدان المنطقة.

وربما كانت "الثورة" الإيرانية ضد الشاه مثالاً يقتدى في مصر ولو أن محمد مصدق الذي قادها لم يأت بإنقلاب عسكري بل إنتخبه البرلمان الإيراني في العام 1951 رئيساً للوزراء، وبعد يومين فقط قام بتأميم النفط الإيراني الذي كانت تملكه شركة النفط الأنكلو إيرانية، شركة بريتيش پتروليوم. بالرغم من شعبيته فقد ناصبته طبقة الملاك والمؤسسة الدينية العداء بسبب دعوته للإصلاح الزراعي وتحديد الملكية الزراعية. فأفتت مجموعة من رجال الدين الإيرانيين، ومنهم الخميني، بأن "مصدق معاد للإسلام والشريعة" بسبب سياسات الإصلاح الزراعي ولتحالفه مع اليسار والليبراليين. قامت إنكلترا بقيادة حصار دولي لإيران ساهم في تردي معيشة الإيرانيين، مما سهل الإنقلاب في العام 1953، عندما قام قائد الجيش زاهدي بدعم أميركي بقصف منزل مصدق ثم إعتقاله ومحاكمته أمام محكمة صورية حكمته بالإعدام، ثم خفف الحكم لاحقاً إلى أن تحول إلى إقامة جبرية لمدى الحياة. عندما زار مصدق مصر استقبله مصطفى النحاس رئيس الوزراء المصري قبل ثورة يوليو، بالزينات وأقواس النصر ورحبت به الجماهير المصرية على طول الطريق من المطار إلى وسط العاصمة. واقتفى خطواته الضباط الاحرار فيما بعد.

الإنقلابات العسكرية السورية المختلفة لم تلق ترحيباً من الشعب السوري وخاصة بعد إنقلاب الشيشيكلي الذي أقام نظاما ديكتاتورياً يمجد فيه الفرد الحاكم وتمنع فيه الأحزاب ليقيم الحزب الواحد "حزب التحرير" التابع للحاكم كواجهة سياسية منفردة. كما لم يخلو الأمر من تدخلات أجنبية في الإنقلابات السورية حسب مصالح الدول المختلفة التي كانت تتنافس على الإستثمار في بلدان المنطقة. لم يكن أحد بعيد عن هذه الاجواء في سوريا وخاصة الطلاب الذين إشتهروا بتظاهراتهم التي أسقطت حكومات في العهد الديمقراطي. واتذكر الحوارات التي كانت تنشب بين الطلاب من حزبيين منتمين للحزب القومي السوري والشيوعي والبعثي، ومن طلاب غير منتمين لأحزاب ولكنهم مهتمون بالمسائل السياسية ويتداول الجميع صحف مختلفة وبعض الكتب السياسية، وحتى القيام بمظاهرات بتوجيه من الأحزاب.

أول المظاهرات التي شاركت فيها نظمها الحزب القومي السوري لأنطون سعادة الذي جاء منتسبوه لمدرستنا وظلوا يهتفون خارج الأبواب المغلقة مطالبين إدارة المدرسة بفتحها وإخراج الطلاب للشارع للمشاركة في المظاهرة حتى رضخت لذلك وخرجنا وراء الحزبيين دون أن ندرك بوضوح في البداية أهداف المظاهرة ودون معرفة من نظمها ويتصدرها. سارت من باب توما إلى ساحة المرجة عن طريق حي العمارة، وقد رددنا الهتافات تحيا سوريا وطالبنا بعودة كيليكيا والإسكندرون وفلسطين لسوريا وحيينا الزعيم سعادة دون إلمام كاف بما يسعى إليه هو وحزبه، المهم اننا كطلاب خرجنا من المدرسة وتوقفنا عن الدروس ودخلنا تجربة جديدة ربما تكون مثيرة، وإستمرت المظاهرة إلى أن قامت الشرطة بتفريقها قبل ان تصل إلى ساحة المرجة.

وعلمنا بعد ذلك أن مظاهرات مماثلة انطلقت في دمشق ومدن أخرى سورية تطالب برحيل الشيشكلي، وتكون نوع من إئتلاف أحزاب وشخصيات مستقلة في مؤتمر حمص ضم الأحزاب العقائدية إلى جانب السياسية الأخرى الإنتخابية مثل الحزب الوطني وحزب الشعب وغيرها للعمل على إسقاط النظام الديكتاتوري بعد أن قام في أواخر العام 1953 بغارات جوية في محافظة السويداء على المواطنين الذين انتفضوا ضد حكمه. إلا أن ما حسم المواجهة في النهاية إنتقال قطع عسكرية يقودها ضباط موالين للأحزاب الممنوعة، وتحركها ضد الشيشيكلي الذي فضل حزم حقائبه والذهاب للمطار والسفر لخارج البلاد رغم أن الفرقة المدرعة في حينها وهي الأقوى بين الفرق العسكرية كانت ما تزال موالية له. إلا أنه فضل التنحي على إغراق سوريا في حرب أهلية مدمرة، فرغم كونه ديكتاتوراً إلا أنه كان وطنياً شارك في جيش الإنقاذ الذي خاض الحرب في فلسطين مع ضباط سوريين متطوعين إنضموا لفرق الجيش الذي دخل فلسطين قبل إنتهاء الإنتداب البريطاني في 15 أيار وقبل دخول الجيش السوري الرسمي.

إدمان السياسة منذ الصغر

أظن أن إهتمامي بالسياسة في ذلك الحين رغم أن سني لم يتجاوز الرابعة عشرة كان بتأثير النكبة الفلسطينية التي إضطرتنا للجوء إلى سوريا والإهتمام بمعرفة ما الذي أدى بنا لهذا المصير وكيف يمكن تدارك الأمر والعودة لبلادنا

وتحريرها من الغاصب الصهيوني، مترافقاً ذلك مع الأجواء السياسية العامة في سوريا والحرية النسبية التي كانت متوفرة وإنتشار التسييس في الأوساط الطلابية. إلا أنني لم أسع للإنتماء لأي حزب بسبب حداثتي ولكوني لم أجد الحزب الذي يجتذبني وينال إهتمامي رغم أني إقتربت كثيراً من فكرة العروبة بحكم الاهتمام الفلسطيني وكون المعركة في ذلك الوقت كانت شأنا عربياً أكثر منها شأنا فلسطينياً. وربما يكون لخالي هنري بعض التأثير لكونه عندما سكن معنا كان يتكلم في الشؤون السياسية، والفلسطينية بشكل خاص، وكان مهتماً أيضاً بمتابعة الحرب الكورية التي نشبت في العام 1950 بين الكوريتين الشمالية والجنوبية ثم إتخذ مجلس الأمن قراراً بإرسال جيوش بقيادة أميركية لمواجهة الشمال الذي تجاوز خط العرض 38 مهدداً بإحتلال العاصمة سيول، وكان مدعوماً من الصين التي تحولت للحكم الشيوعي قبل عامين، ومن الإتحاد السوفييتي بقيادة ستالين في ذلك الوقت، وكانت أول مواجهة مسلحة غير مباشرة بين المعسكرين الذين إقتسما النفوذ العالمي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

بدأت بالإطلاع على صحف تصدر في دمشق ومنها بشكل خاص جريدة "الرأي العام" والزاوية التي كان يكتبها أحمد عسة الذي كانت كتاباته في ذلك الوقت تجتذب القراء كما فعل حسنين هيكل في مرحلة لاحقة. كما كنت أشتري أحيانا جريدة "المضحك المبكي" التي كانت صحيفة متخصصة بالكاريكاتور السياسي والسياسة الساخرة. كما أنه من ضمن عشرات الصحف الحرة كان هناك صحيفة تصدر في المساء بعكس جميع الصحف الأخرى، وكان باعة الصحف عندما ينادون عليها لا يكتفون بإسمها "دمشق المساء" بل يضيفون للنداء "كذب ونفاء"، أي نفاق، للتذكير بأنها تعتمد على الإثارة في اخبارها حتى لو لم تكن متأكدة من صحتها.

وكان لإبن عمي هنري كتن الذي تتحدث عنه الأسرة وعن نشاطاته السياسية والكتابية ربما بعض الأثر في التوجه للإهتمام بالسياسة. إلا أن التأثير الأكبر كان ليوسف الرويسي وهو لاجئ سياسي تونسي أقام في الشقة المواجهة لنا، والذي انخرط في العمل السياسي قبل ان يبلغ العشرين من عمره في حزب الدستور التونسي الذي قارع الإستعمار الفرنسي لنيل إستقلال تونس، وكان الرويسي من قيادات الحزب منذ العام 1934 إلى جانب الحبيب بورقيبة، اعتقل عدة مرات


يوسف الرويسي

وفقد إحدى عينيه في السجن لعدم قدرته على علاجها، ونفي إلى باريس إعتباراً من العام 1938. عندما نشبت الحرب العالمية الثانية وإحتلت الجيوش الالمانية فرنسا أطلقت سراحه وإنتقل إلى برلين، حيث إستمر في نشاطه ضد الإستعمار الفرنسي الذي يحتل تونس من خلال حكومة فيشي التي أوكل إليها الألمان أمور الشمال الإفريقي كما كان يسمى. وقد حكم بالإعدام غيابياً في فرنسا عام 1946 لدوره في اوروبا في كسر الحصار عن قضايا المغرب العربي الثلاث وليس تونس وحدها إذ أنه كان عروبياً وأطلق إسم المغرب العربي على المكتب الذي أقامه في برلين ودعى في الصحيفة التي أنشأها لوحدة الوطن العربي من المحيط إلى الخليج، وبث إذاعة سرية باسم "افريقيا الفتاة" ضد الإستعمار الفرنسي. عندما انتهت الحرب قدم لدمشق لإستئناف النضال ضد الإستعمار الفرنسي الذي أعاد إحتلال تونس وبلدان شمال إفريقيا. أنشأ في الشقة المقابلة لبيتنا "مكتب المغرب العربي"، فيما توجه بورقيبة إلى القاهرة للعمل لدعم إستقلال تونس.

نشأت علاقات مع جارنا يوسف وكان يزورنا وتعرف على خالتي عندما كانت تسكن معنا وقامت بإعطائه دروس باللغة الانكليزية التي كانت تتقنها. وإستمرت العلاقة رغم إعتراض اخوها الكبير إلياس على ذلك لكون يوسف مسلماً إلى أن إنتهت بالزواج لتذهب للسكن معه في بيت جديد في منطقة الميسات. كما نشأت علاقات مع طلاب تونسيين وجزائريين ومغاربة كانوا يقيمون في "المكتب" وكلهم ممن كان الرويسي يستقدمهم من بلادهم ويسعى لتسجيلهم في الجامعات السورية للدراسة بالإضافة لتمكينهم من دورات عسكرية بمساعدة الجيش السوري في المرحلة ما بعد زوال حكم الشيشكلي، تحضيرًا لهم لحرب عصابات ضد الإستعمار الفرنسي في بلدانهم. عمل الرويسي لمغرب عربي يضم

بلدانه الثلاث ويقيم علاقات وثيقة مع المشرق العربي. وقد بدأت الثورة المسلحة في الجزائر فقط، والتي اندلعت في العام 1954 بمساعدة مصر وتأييد الدول العربية المستقلة الأخرى، فيما تمكنت تونس والمغرب من الحصول على استقلالهما دون كفاح مسلح، بجهود بورقيبة في تونس الذي عقد معاهدة مع فرنسا في العام 1955 من أجل الإستقلال مع إلتزامات قيدت تونس لفترة. وقد كان ذلك سببا لقطيعة بينه وبين يوسف الرويسي الذي إنتقد المعاهدة واعتبرها تنتقص من إستقلال تونس وبذلك لم يعد لتونس بعد إستقلالها وظل يعمل في المنفى.

تولعت عندما كنت صغيراً بمجلة سندباد المصرية للأطفال فكنت أداوم على شرائها والإحتفاظ بأعدادها. ثم بدأت بشراء كتب وقرائتها وخاصة من البسطات التي تبيع الكتب القديمة وكنت قد تولعت بقراءة الروايات ومنها البوليسية لأرسين لوبين وشرلوك هولمز ثم إنتقلت لشراء سلسلة كتب جرجي زيدان عن تاريخ العرب والمسلمين التي أصدرتها دار الهلال وشجعني على إقتنائها والدي لكونها كانت موجودة في مكتبته التي تركناها ورائنا في القدس. وكذلك روايات عالمية لديستوفسكي وألكسندر دوماس وفكتور هيغو واوسكار وايلد وكتاب مصريين مثل نجيب محفوظ وإحسان عبد القدوس وغيرهم، حتى أصبح لدي مكتبة من مئات الكتب، لم تكن بينها سوى كتب سياسية نادرة. وكنت أصعد أحياناً للقراءة في "السقيفة" حيث أحظى بالعزلة وعدم الإزعاج من أحد. وقد اصبحت القراءة جزء من برنامجي اليومي إلى جانب متابعة الدروس وهي لم تؤثر على دراستي فقد كانت درجاتي جيدة ولو أني لم أكن أحرز المرتبة الأولى في صفوفي المختلفة. ونجحت بدرجات معقولة في إمتحان الشهادة الإعدادية. كما انتسبت ل "المكتبة الأميركية" التابعة للسفارة الأميركية في دمشق وكنت أستعير كتب إنكليزية بسيطة لتحسين لغتي. إلا أن إشتراكي لم يدم طويلاً إذ أنهم ألغوه بسبب أني عندما أعدت أحد الكتب المستعارة وجدوا أن هناك صفحات من الكتاب ممزقة، ورغم أني أكدت لهم أن ذلك ليس من صنعي بل ممن استعاروه قبلي فقد أصروا على شطبي.

كانت الفترة التي تلت سقوط حكم الشيشيكلي حافلة بالأحداث في سورية

والمنطقة وهي الفترة الذهبية للديمقراطية في سوريا بعد مرحلة الإنتداب الفرنسي والفترة القصيرة التي تلت الإستقلال ما بين عامي 1946 و 1949 والتي توقفت بعد قيام أول إنقلاب عسكري لحسني الزعيم الذي لم يدم حكمه طويلا إذ إنقلب عليه العقيد الحناوي ثم آلت الامور للعقيد أديب الشيشكلي الذي تعاون في البداية مع بعض الاحزاب السياسية وخاصة حزب البعث بقيادة ميشيل عفلق وصلاح البيطار والحزب العربي الاشتراكي بقيادة أكرم الحوراني، ثم إعتقل قيادات الأحزاب، وخاصة بعد محاولة اغتياله التي شاركت فيها مجموعة "كتائب الفداء العربي" وهي مجموعة تعتمد على العمل الإرهابي أسس أفراد منها فيما بعد حركة القوميين العرب.

في هذه الفترة كثرت الصحف اليومية ونشطت الأحزاب وكانت لها مكاتبها ومنها مكتب الإخوان المسلمين وحزب التعاوني الاشتراكي في شارع الصالحية قريباً من مبنى البرلمان وكذلك مكتب حزب البعث في عرنوس، وكان لكل منها نوابه في المجلس النيابي المنتخب، إلا أن الأحزاب السياسية الغير معتمدة على أيديولوجيا ما كانت لها الغلبة في المجلس والوزارات المختلفة. العسكر الذين قاموا بالحركة ضد الشيشيكلي ثم تركوا الحكم للمدنيين والسياسيين لم يكونوا بعيدين عن التدخل أحيانا بالضغط على السياسيين او الإنحياز في المواجهات بين الأحزاب المختلفة ولكن بطريقة غير مباشرة ودون البروز في الصورة السياسية علناً. وإشتهر في حينها المكتب الثاني أي المخابرات العسكرية الذي رأسه لفترة العقيد عبد الحميد السراج. وكان أوضح التدخلات في الحياة السياسية ما جرى بعد عملية إغتيال عدنان المالكي أحد الضباط الكبار في الجيش من قبل أحد المحسوبين على الحزب القومي السوري حين كان يشاهد مباراة كرة قدم في الملعب البلدي بدمشق، فقد قامت الأجهزة الأمنية إثر ذلك بمهاجمة مكاتب الحزب وإغلاقها وإعتقال أعداد كبيرة من أعضاء الحزب وقياداته وعلى رأسهم عصام المحايري الذي اودع السجن لفترة طويلة بعد إتهامه بالمشاركة في التخطيط لعملية الإغتيال.

وهكذا تمت تصفية الحزب نهائيا وشطبه من الحياة السياسية السورية، بعد ان كانت لبنان قد أعدمت زعيمه ومؤسسه انطون سعادة في بيروت إثر تسليمه لها

أيام حكم "الزعيم" حسني الزعيم، الذي تم إعدامه أيضاً ولكن دون محاكمة في سوريا مباشرة عقب الإنقلاب ضده. وكان ذلك لصالح الاتجاهين القومي العربي والشيوعي الذين شهدا إنتشارا واسعاً في الشارع رغم دورهم المحدود نسبياً في المجلس النيابي والحكومة. كما يبدو أن الغلبة كانت لهما في أوساط كبار ضباط الجيش في ذلك الحين الذين فضلوا عدم إتخاذ دور مباشر في الحياة السياسية دون التخلي عن طموحهم في إستعادة هذا الدور الذي ملأ فترة الخمس سنوات حتى الإنقلاب على الشيشكلي. وهو دور سيستعيدونه في فترة لاحقة مع قيام الوحدة مع مصر ثم إنقلاب الإنفصال الذي تلاه الإنقلاب البعثي.

عبد الناصر وحرب السويس

كانت المنطقة تشهد استقطاباً بين دول جمهورية تعتبر "وطنية" مثل مصر عبد الناصر وسوريا ودول تسمى "رجعية" وتتهم بإرتباطها بالغرب مثل الأردن والعراق الملكيتان في ذلك الوقت. وقد خاضت مصر بقيادة عبد الناصر مواجهة بعد جلاء بريطانيا عن منطقة القناة ضد محاولة جر المنطقة لأحلاف مع الغرب الذي سعى لتمتين الجبهة ضد الإتحاد السوفييتي وحصاره إثر نشوب الحرب الباردة بين كتلة الدول الملتفة حول الاتحاد السوفييتي والدول الغربية في أوروبا المتحالفة مع الولايات المتحدة، التي برزت بعد الحرب كدولة عظمى إلى جانب الاتحاد السوفييتي.

عارض عبد الناصر فرض أحلاف غربية على المنطقة لحصار الاتحاد السوفييتي وتوجه عربياً لإيجاد حلفاء له ضد حلف الدفاع عن الشرق الأوسط ثم حلف بغداد الذي نجح الغرب في تشكيله من العراق وتركيا وإيران وباكستان. وقد أيدت سوريا وجماهير واسعة في المنطقة العربية عبد الناصر الذي تأملت أن يقودها للخروج من أوضاعها البائسة وهزائمها أمام الدولة الإسرائيلية الوليدة والمدعومة من الغرب. ولم تنجح محاولات الإخوان المسلمين في سوريا للنيل من عبد الناصر بحكم إنتشار شعبيته في سوريا أيضاً. قاموا بمظاهرلت تنادي بإسقاطه بعد صدامه مع إخوان مصر الذين حاولوا إغتياله أثناء إلقاءه خطاباً في الإسكندرية، رغم تأييدهم في البداية لإنقلابه، فقد توجه للاستغناء عنهم عندما



الأهرام

مصر تدافع عن نفسها

وترفض انذارا بريطانيا فرنسيا بانزال قواتهما في القناة

مصر ترسل مذكرة عاجلة إلى مجلس الأمن لدعوته للاجتماع فورا لبحث الانذار

الرئيس يبعث برسائل شخصية إلى ايزنهاور وبولجانين وتيتو ونهرو وسوكارنو

مصر تطلب اجتماع مجلس الأمن فورا

القضاء على فلول العدو في سيناء

اسقاط ٧ طائرات اسرائيلية في معارك جوية وتدمير ١٢ سيارة مصفحة

بريطانيا وفرنسا تنذران مصر واسرائيل

بانزال قواتهما العسكرية في منطقة القناة صباح اليوم

روسيا تحذر بريطانيا وفرنسا

من استغلال الموقف وانزال قواتهما العسكرية بمنطقة القناة

حرب السويس في الأهرام

منع جميع الأحزاب السياسية في مصر ومنها حزب الوفد الأوسع انتشاراً وتحول لإنشاء حزب سياسي واحد بإسم "هيئة التحرير" تابع "للضباط الأحرار" والتخلص من محمد نجيب الذي عارض حل الأحزاب وكان مقرباً من الإخوان، لكنه كان واجهة للضباط الملتفين حول البكباشي جمال عبد الناصر ذو النفوذ الأقوى في الأوساط العسكرية والشعبية.

أدى تطور علاقات عبد الناصر مع الإتحاد السوفييتي لكسر إحتكار الغرب لبيع الأسلحة. كان من الطبيعي لشراء السلاح الاتجاه لكتلة الدول الشرقية التي برزت بقيادة الإتحاد السوفييتي بعد الحرب في مواجهة أميركا وأوروبا. سوريا فعلت نفس الشيء أيضاً في نفس الوقت بتمتين العلاقات مع كتلة الدول الشرقية "المنظومة الإشتراكية"، فتعاقدت على سلاح شرقي "تشيكي" خاصة، رغم المناداة في ذلك الوقت بشعار الحياد الإيجابي الذي كان يمكن تفسيره واقعياً بتحالف سياسي متين وراسخ مع المعسكر الشرقي خارجياً مع رفض استيراد نظرياته الشيوعية مع السلاح المستورد. الشيوعيون في سوريا وبلدان أخرى قبلوا التعاون مع التيار القومي العربي الناهض في المنطقة بقيادة عبد الناصر رغم بعض التحفظات المحدودة حول توجهاته "البورجوازية!"، ورغم أنه لم يفسح المجال للحزب الشيوعي من العمل بحرية في مصر فيما عدا بعض الشخصيات اليسارية التي إستفيد منها في إدارة وتحرير صحف ومجلات، كان منها بشكل خاص مجلة "الطليعة" المصرية، إلى أن حصل الصدام بين الناصرية والشيوعية مع قيام الوحدة بين مصر وسوريا. وقد وجد المنظرون السوفييت تفسيراً أيديولوجيا لتبرير تحالفهم مع أنظمة تعادي الفكر الشيوعي ولا

تسمح للأحزاب التابعة لهم في بلدانها بالنشاط السياسي، بأن هذه الدول تمر في مرحلة "رأسمالية الدولة" التي هي مرحلة متقدمة بالنسبة للرأسمالية التقليدية، وهي مقدمة للتراكم ثم للتحول للإشتراكية التي يتبعها حسب النظرية الماركسية-اللينينية التحول للشيوعية، التي اعتقدوا أنها الجنة الحقيقية على الارض والفردوس الموعود كبديل عن الجنة الإلهية في الأديان السماوية!

إزداد الإلتفاف الشعبي حول قيادة عبد الناصر في المنطقة خاصة بعد تأميم قناة السويس في العام 1956 التي كانت تملك معظم أسهمها شركات بريطانية وفرنسية، وكان ذلك رداً على رفض البنوك الدولية الغربية تمويل بناء السد العالي الذي نوت مصر بناؤه لزيادة الأراضي المزروعة في مصر والمروية من نهر النيل الذي كانت تذهب معظم مياهه هدراً لتصب في البحر. وتفجرت المنطقة بالغضب الشديد على العدوان الثلاثي البريطاني-الفرنسي-الإسرائيلي الذي ردت به الدول المنتفعة من القناة والمتضررة من التأميم. وإستخدمت إسرائيل التي كانت تخشى من تصاعد قوة مصر الناصرية وتسلحها الحديث، كمخلب قط للبدء بالحرب في سيناء، ثم إنزال المظليين لإحتلال مدن القناة.

عندها كطلاب كنا في أقصى درجات الإندفاع لدعم مصر في معركتها، وقد قامت السلطات السورية المؤيدة لمصر بتدريب الطلاب على الأسلحة، وأذكر انني وطلاب صفي ذهبنا للتدريب في الملعب البلدي ووزعوا علينا بدلات عسكرية وأسلحة كان نصيبي فيها رشاش "ساموبال" تشيكي. وقد بدأ تشكيل نظام "الفتوة" وهو تدريب عسكري للطلاب الثانويين في المدارس، وشاركت في أول معسكر تدريب للفتوة اقيم في قطنا القريبة من دمشق في صيف العام 1956، وكان أهم وأمتع التدريبات المختلفة التي كنا نتلقاها هو التدريب على الرماية ببنادق ألمانية، إذ أن البندقية الروسية الكلاشنيكوف لم تكن قد إنتشرت بشكل كبير في الجيش السوري فالبنادق المتنوعة التي سبقتها كانت ما تزال مستعملة. وأذكر أن الطلاب في المعسكر كانوا يرددون أغنية "غلطنا مرة وتظاهرنا.. وبالفتوة طالبنا.." عندما كانوا يعانون من التدريبات القاسية كوسيلة للإحتجاج. كان ذلك مثيراً وحماسياً رغم بعد الشقة مع المعارك التي دارت في مدن القناة، ولم يشارك من السوريين في المعركة تقريباً سوى الضابط جول جمال الذي كان في دورة عسكرية بحرية في مصر وقام بصدم زورقه المزود بطوربيدات بالبارجة

الفرنسية "جان بارت" المشاركة في الحرب أمام شواطئ مصر، وقيل عندها أنه تم إغراق البارجة ولكن تبين فيما بعد أنها لم تغرق بل أعطبت وتم إصلاحها وأخذت لها صور في مرفأ فرنسي بعد نهاية الحرب.

زادنا حماساً الاغاني الوطنية التي كانت تملأ الإذاعات وخاصة اغنية "الله أكبر فوق كيد المعتدي" وغيرها بالإضافة لمواظبتنا على سماع تعليقات "أحمد سعيد" من إذاعة صوت العرب الذي كان يشعل حماس الشعوب العربية من المحيط الأطلسي حتى الخليج العربي. وقامت سوريا كدعم لمصر في معركتها بنسف الأنبوب العراقي الذي ينقل النفط من كركوك في شمال العراق إلى ميناء بانياس السوري لتزويد أوروبا به. ولم يتساءل أحد في وقتها لماذا نسف فيما كان يمكن للحكومة السورية قطع تدفق النفط دون الحاجة لنسفه، وربما أن الحكومة كانت غير موافقة على هذا العمل فقام ضباط متحمسون في الجيش بنسفه. وقد فشل العدوان على مصر ليس بسبب المقاومة الباسلة للشعب المصري فقط التي حاولت إعاقة إحتلال القناة دون نجاح، ولكن بسبب ما أثاره في العالم من إدانة وإستنكار، وتصدي الأمم المتحدة والدولتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي له ومطالبة إسرائيل وبريطانيا وفرنسا بسحب قواتهم فوراً من مصر، حتى أن الإتحاد السوفييتي على لسان بولغانين أرسل إنذاراً بضرب باريس ولندن بالصواريخ حديثة الصنع في روسيا التي كانت قد تحولت إلى دولة نووية إثر نهاية الحرب العالمية، مما هدد بتحويل حرب السويس إلى حرب عالمية ثالثة. وقد إعتبرت الحرب بعد الإنسحاب البريطاني والفرنسي الذي لحقه فيما بعد الإنسحاب الإسرائيلي من سيناء، نصراً سياسياً للناصرية حتى مع فشل عسكري في التصدي لدول كبرى. وجرى تركيز مصر والعرب إجمالاً على الإنذار الروسي كعامل أساسي في تحقيق الإنسحاب، مع إهمال التدخل الأميركي القوي للمطالبة بسحب القوات.

أميركا في ذلك الوقت كانت تخوض صراعاً يكاد يكون خفياً ضد حلفائها فرنسا وبريطانيا، الدول الاستعمارية القديمة، في محاولة لإنهاء نفوذهما في المنطقة وإستبداله بالنفوذ الأميركي، وقد وجدت في حرب السويس فرصتها لإخراجهما من المنطقة، لتباشر بعد ذلك محاولة ربط المنطقة بالسياسات

الأميركية بطرحها ل"مشروع أيزنهاور" كحلف سياسي وعسكري يملأ الفراغ الذي تركه خروج بريطانيا وفرنسا من المنطقة ويبعدها عن الإرتباط أو الوقوع تحت السيطرة السوفييتية وخاصة انه كانت هناك تخوفات كبيرة في ذلك الوقت من إنتشار الشيوعية التي لم تقتصر على توسع كبير للأحزاب الشيوعية العربية، ولكن أيضاً لشعور الدول الغربية بأن حركة التحرر الوطني بقيادة عبد الناصر تهدد مصالحهم الإقتصادية والإستراتيجية في المنطقة، وكان من الأسهل إتهامها بالتحول للشيوعية، الخطر الأحمر، لعلاقاتها الوثيقة بالإتحاد السوفييتي.

أول كأس عرق

نجحت في امتحان الشهادة الإعدادية "الكفاءة" في نهاية العام الدراسي 1955 بدرجة متوسطة وكان من أهم الأحداث التي تذكرني بهذا النجاح أن أحد زملائنا في مدرسة العازرية حنا عبود الذي نجح معنا دعانا إلى بيته في باب توما للإحتفال بالنجاح ووجدنا أن أهله قد أعدوا طاولة حافلة بأنواع الأطعمة الشهية وخاصة السمك الذي إن لم تخن الذاكرة كان لوالده علاقة بتجارته. ولكن الأهم كان وجود العرق! الذي لم يسبق لي ان تعاطيته، كانت المرة الأولى قبل أن يصبح "صديق العمر!" ويرافقني حتى اليوم، وأول مرة دائماً لها نكهة خاصة لا تنسى، وأذكر أني سكرت قليلاً مما أضطر الصديق جان سحار لمرافقتي في الباص إلى بيتنا في الصالحية ويحاول أن يسكتني في الباص لكيلا أتحرش بالراكبين القلائل آخر الليل، وقد صعدت الدرج بصعوبة لأرتمى على سريري فيما جميع من في البيت نيام.

كانت أهم ما نتمتع به هو الذهاب أسبوعياً لدور السينما وذلك يوم عطلتنا الأحد بخلاف المدارس الحكومية التي كانت عطلتها يوم الجمعة. وكان يوم الأحد ايضاً هو يوم بدء فيلم جديد أسبوعياً في كل دور السينما. ولم يكن إهتمامنا فقط بالأفلام ولكن أيضاً برؤية فتيات من اللواتي يرتدن السينما في هذا اليوم، ولكن لم تتعد الأمور حينها تبادل ابتسامات مع بعضهن. وقد اصبحت السينما وهي المتعة الوحيدة في ذلك الوقت قبل إنتشار التلفزيون، نوع من الإدمان حتى أنني كنت أحضر كل اسبوع أكثر من فيلم واحد في بعض الأحيان

ولكن دائما من الأفلام الغربية وليس العربية، المصرية على الأغلب في ذلك الوقت، التي كانت تعرض فقط في "سينما دمشق".

في العام 1956 سافرت بدون مرافقة الأهل خارج سوريا مع جان إلى لبنان حيث نزلت في بيت خالتي دلال التي كانت تسكن في شارع الحمراء وأخذني ابنها فكتور شبر إلى الجامعة الأميركية لتعليمي السباحة في مسبحها القريب من البحر، كما أن إبنها الآخر جون كان موجوداً وبناتها نيللي وأليس وهيلدا وماري. كما زرت ابن عمي المحامي هنري كتن الذي إنتقل إلى بيروت بعد أن أقام في دمشق لبضع سنوات وفتح مكتباً للمحاماة هناك. وتجولت مع الصديق جان في مصايف الجبل الجميلة والتقينا هناك بصديق آخر من المدرسة، جوزيف عين ملك الذي كان يصطاف مع عائلته والذي هاجر فيما بعد إلى كندا. اعطتني الرحلة ثقة بالنفس لكوني أسافر لأول مرة دون الأهل، الذين كانوا يثقون بي منذ كنت في العاشرة من عمري، حيث كنت أخرج من البيت دون استئذان. وكان والدي قد اصطحبني معه قبل ذلك بسنوات إلى لبنان وخاصة إلى عالية وسوق الغرب، حيث كان يقيم أحد أقربائنا القاضي حنانيا حنانيا وعائلته، الذي ترك لبنان فيما بعد وعاد إلى القدس الشرقية.

وأظن أني في العام نفسه انضممت إلى فرقة كشفية مستقلة غير تابعة لأي مدرسة عن طريق صديق كنت قد تعرفت عليه هو عدنان أرناؤوط وكان رغم صغر سنه في ذلك الوقت يرسم لوحات من الطبيعة أهدانا إحداها ولا تزال إلى الآن معلقة في بيتنا وقد تعلم الرسم الزيتي من أخاه علي ارناؤوط الذي كان رساماً معروفاً وله معارض متعددة. كنت متولعاً بالرسم وكان لدي محاولات فشلت ربما لعدم وجود موهبة، على أية حال لم أكن أفوت أي معرض رسم يقام في دمشق بل أسارع لحضوره. كان مقر الفرقة الكشفية ومسؤولها غازي الكاتب في حي الديوانية الذي كانت بيوته جميعها طينية وموزعة بين بساتين قريبة للأزبكية وشارع بغداد، وسكانه غالبيتهم من الارناؤوط ذوي الأصول الألبانية ممن بقي في سوريا بعد خروج العثمانيين منها. وقد تمتعت برحلات إلى المناطق القريبة من دمشق وكذلك رحلات إلى الساحل السوري حيث أقمنا خيامنا على شاطئ البحر في المكان الذي أقيم به فيما بعد حي الطابيات. بالإضافة للتخييم في كسب والصلنفة في الغابات شمال اللاذقية عند الحدود التركية. كما قمنا برحلة للبنان فزرنا

طرابلس في الشمال ثم بيروت حيث أقمنا خيامنا عند حرش قريب من طريق المطار.

أحد رحلاتنا التي لا أزال أذكرها حتى الآن والتي كانت وجهتها وادي بردى وعين الفيجة مشياً على الأقدام عن طريق جبل قاسيون الذي كان ترابياً في ذلك الوقت، كنت مع أحد الكشافة نتقدم الفرقة بزمن كاف مكلفين بوضع آثار يقوموا فيما بعد بتعقبنا بناء عليها، اعترضتنا دورية شرطة في الجبل واخذنا إلى مخفر شرطة عرنوس حيث تم التحقيق معنا على أننا "جواسيس"، أو أننا ننوي إشعال نار في الجبل ليراها كل سكان دمشق احتفالاً بذكرى إعدام أنطون سعادة التي صادف أن كانت في ذلك اليوم دون أن ندري. ولم نتمكن من إقناعهم ببرائتنا من هذه التهمة إلا بعد اتصالات بالمقر الرئيسي للكشافة في سوريا الذين أوضحوا لهم أن رحلتنا مصدقة من قبلهم وأننا فعلا من الكشافة ولا نتنكر بزيهم، وقد تم الإفراج عنا مساءاً. فيما الفرقة كما علمنا توقفت عند آخر أثر تركناه قبل إعتقالنا وإحتاروا بعد ذلك ماذا يفعلون ثم أكملوا طريقهم إلى الوادي حسبما يريدون وهم قلقون على مصيرنا.

وفي نفس هذا العام الحافل بالأحداث السياسية المثيرة وكنت ما أزال في الصف العاشر، لم نكن نستطيع كطلاب أن نبعد أنفسنا عن المشاركة بشكل ما فيما يجري خارج المدرسة، وفي مناسبات مختلفة كان هناك طلاباً من المدرسة يرغبون في إخراج الطلاب في المظاهرات التي كانت تجري بين فترة وأخرى تأييداً أو استنكاراً لأحداث في سوريا أو في بلدان عربية مجاورة. وفي أحد المرات حاولنا الدعوة لخروج المدرسة في مظاهرة لا أذكر مناسبتها ولكن إدارة المدرسة، التي كانت قبل إتباعها لوزارة التربية والتعليم، لا زالت مكونة من رهبان فرنسيين بقوا في سوريا بعد خروج فرنسا منها، رفضت فتح الأبواب والسماح للطلاب بالخروج. ورغم أننا كنا مجموعة من الطلاب وراء هذه المحاولة، فإن الإدارة بعد فشلنا، قامت بطرد الطالب انترانيك كوى وحده، وقيل وقتها أنه شيوعي الإنتماء. فيما اصبحت مع طلاب آخرين تحت مراقبة الإدارة التي استغلت مناسبة أخرى إتفقنا فيها مع معظم طلاب الصف على رفض إجراء إمتحان مفاجئ دون سابق إعلام للإستعداد له، إلا أنه بعد تهديد المعلم تراجع الجميع عن الإتفاق ولم يبق مصراً سوى إثنان هما جوزيف وأنا. وقد

قامت الإدارة باستدعاء أهل كل منا لتبلغهم بطردنا من المدرسة ولتعطيهم ورقة "حسن سلوك" لتمكيننا من الإنتقال إلى مدرسة أخرى. وهكذا تحولت مع جوزيف إلى مدرسة "الآسية" في باب توما، وكانت تسمى أيضا الثانوية الأورثوذكسية.

الاحتكاك بالشيوعيين

كانت مدرسة "وطنية" بإدارة سورية محلية، وكان معظم طلابها مسيحيين مثل مدرسة الآباء العازاريين "الكاثوليكيين" السابقة. ولكن الكثير من مسيحييها كانوا من الاورثوذكس وخاصة من القرى المسيحية حول دمشق مثل صيدنايا ومعلولا وقطنا وغيرها. وعلمنا فيما بعد أن العديد منهم من الحزب الشيوعي السوري الذي كان في أوج انتشاره في تلك السنين فقد تصاعدت أعداد المنتسبين إليه إثر الانتصارات المدوية للجيش الأحمر في الحرب العالمية ثم سياسات الإتحاد السوفييتي التي شهدت تحولاً كبيرا في الخمسينات بعد وفاة ستالين في العام 1953، وتحول القيادات الجديدة التي تلته لدعم أوسع للدول النامية المستقلة حديثاً فيما كان يسمى بلدان حركة التحرر الوطني. إحتاجت هذه القيادات لثلاث سنوات على الاقل لتبدأ بالتجرؤ على انتقاد ستالين كدكتاتور دموي، وحصل هذا في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي الذي غير الكثير من السياسات السوفييتية الداخلية والخارجية. وكانت أهم هذه التغييرات إلغاء ما كان سائدا أيام حكم ستالين، الذي دام حوالي 30 عاماً، من أن الحركات الوطنية الساعية للتحرر من الإستعمار تعبر عن الطبقات البورجوازية المعادية للبروليتاريا وأنها لن تنتصر إلا إذا كانت بقيادة الشيوعيين وأن إستقلالات ما بعد الحرب العالمية الثانية مزيفة. وحسب قاعدة من ليس معنا فهو مع عدونا، إعتبر أتباعاً للغرب كل من نهرو وسوكارنو وتيتو وعبد الناصر وحتى غاندي، وكل من ينادي بالحياد الإيجابي وعدم الإنحياز لأي من الكتلتين الشرقية أو الغربية، وهي كتلة "ثالثة" تم أنشاؤها في مؤتمر باندونغ في العام 1955. وكان رأي الإتحاد السوفييتي في ذلك الوقت بالنسبة لسوريا أن حسني الزعيم يمثل الإستعماريين الأميركي والفرنسي فيما الحناوي الذي أطاح بالزعيم عميل بريطاني بينما الشيشكلي لم يوصف بالديكتاتورية إلا بعد خلعه. واعتبرت الثورة

المصرية على الملك فاروق نتيجة للصراع الأميركي البريطاني على النفوذ في الشرق الأوسط.

أعلنت قيادات الحزب ومنها خروتشوف وبولغانين ومولوتوف الذي كان وزيراً للخارجية، وآخرين ممن ورثوا السلطة بعد موت ستالين، سياسة خارجية جديدة تعتمد على تحالف ثلاثي واسع بين منظومة الدول الإشتراكية والحركة العمالية في الدول الرأسمالية التي كانت تعتبر في العهد الستاليني حركة تحريفية معادية للإشتراكية، وحركة التحرر الوطني في البلدان المتخلفة، سياسة تعتمد التقرب من كتلة عدم الإنحياز ودعمها دولياً سياسياً وإقتصاديا في مواجهة محاولات الدول الغربية لإبقائها تحت نفوذها. وكانت هذه السياسة العقلانية وراء إنتصارات عديدة وإنجازات في المنطقة العربية ومنها كسر إحتكار الأسلحة وفشل العدوان الثلاثي وإنطلاق الثورة الجزائرية ودعم الثورة العراقية على الحكم الملكي بعد عامين وتبني بناء السد العالي في مصر ومشاريع إقتصادية عديدة في المنطقة. والأهم من ذلك أدت هذه السياسة لتنامي الدور السياسي للحركة الشيوعية العربية.

وفي نفس العام أيضا، أكتوبر 1956 انتفضت أول دولة في أوروبا الشرقية التي كانت واقعة تحت النفوذ السوفييتي منذ أن احتلها الجيش الأحمر أثناء زحفه من موسكو إلى برلين للقضاء على الحكم النازي، هنغاريا التي كانت تسمى المجر. لم تعد تتحمل الحكم التوليتاري الذي نصبه السوفييت من قيادات الحزب الشيوعي المجري، فخرج الناس إلى الشوارع لإسقاط الديكتاتورية وشكلوا مجالس عمالية وطلابية لقيادة الانتفاضة. أرسل الاتحاد السوفييتي دباباته لقمع الثورة وقاومها الشعب بالسلاح الخفيف وقنابل مولوتوف، وقتل في الاشتباكات آلاف من الثوار ومن الجيش الروسي وقوات الأمن المجرية، التي ظلت على ولائها للحكومة الشيوعية المنهارة، فيما الحزب الشيوعي بمعظمه تحول بقيادة جانوس كادار إلى جانب الثوار. قضي على الثورة وإعتقل رئيس وزراء الحكومة الثورية أمري ناجي بعد أن أعطي الأمان للخروج من مخبأه في السفارة اليوغوسلافية وأعدم بعد سنتين. وكانت هذه أول ثورة ضد الديكتاتورية السوفييتية ومقدمة لثورات أوائل الثمانينات التي أدت لسقوط حائط برلين وإنهيار حلف وارسو والستار الحديدي في أوروبا الشرقية وتحرر جميع بلدانها من الهيمنة الروسية وإنتقالها للديمقراطية.

هذه الأوضاع وكل ما يتعلق بالسياسة الخارجية الخاصة بالمنطقة العربية والعالم كانت في مدرسة الآسية الموضوع الأهم لنقاشات الطلاب في باحة المدرسة وحتى في الصفوف أحيانا مع الأساتذة أنفسهم الذين كان معظمهم ممن ينتسب لأحد الأحزاب السياسية او على الأقل أحد التيارات السياسية السائدة. وبعكس المدرسة العازارية كانت الإدارة متفهمة لهذا الوضع مع محاولة منع تأثير ذلك الإنشغال على سير الدروس، فكانت مثلاً لا تسمح للطلاب بإحياء ذكرى ما بالخروج في مظاهرة وبالتالي تعطيل الدروس، بل تسمح في المناسبات بإجراء شبه مهرجان في الصباح الباكر قبل بدء الدروس حيث يساهم الطلاب المتمكنون والأساتذة المهتمون بالسياسة، بإلقاء خطب حول المناسبة أو الحدث الجاري في سوريا أو بلدان مجاورة مصاحبة بهتافات من الطلاب، ولكن غالباً حول السياسات الخارجية وليس قضايا إجتماعية أو معيشية تخص المواطنين السوريين. وحتى لم يكن أحد يعترض على توزيع الحزبيين لنشراتهم ومنشوراتهم عند باب المدرسة في الصباح.

لم تستهوني الشيوعية والشيوعيين الذين كانوا الأكثر تواجداً في المدرسة فقد كنت مهتماً بشكل أساسي بالمسألة الفلسطينية بحكم كوني لاجئ وآمل بالرجوع إلى فلسطين بعد تحريرها. ورغم هزيمة البلدان العربية، كان غالبية الناس ما زالوا يتوقعون بعد تغيير الحكومات العربية أن تأتي حكومات أفضل لا "تخون" القضية وتعمل للتحرير، وهو أمل نماه بشكل خاص عبد الناصر وإعلامه العربي الذي كان تأثيره يقارب تأثير فضائية الجزيرة هذه الأيام من حيث الإنتشار والفعالية. فيما فلسطين لم تكن من إهتمامات الشيوعيين الذين كانت أولوياتهم تأييد السياسات الخارجية السوفييتية التي كانت، كما اكتشفنا فيما بعد، تخدم المصالح الاستراتيجية السوفييتية أكثر من أي شيء آخر رغم تغليفها بأيديولوجية إشتراكية وأممية. الحزب الشيوعي السوري كما عرفنا أيد تقسيم فلسطين متبعاً السياسة السوفييتية التي اقرت التقسيم وكانت من الدول الأولى التي اعترفت بقيام دولة إسرائيل، وقد زود ستالين إسرائيل بأسلحة تشيكية أثناء حرب 1948 لترجيح كفتها على الجيوش العربية التي إعتبر ستالين حربها عملاً عدوانياً ضد إسرائيل وكان السفير الروسي لدى إسرائيل بعد إعلان قيامها في 15 أيار من ذلك العام، أول من وصل إلى القدس من سفراء العالم.

الموقف الروسي والذي تبعه بشكل أو بآخر الشيوعي العربي، كان يتعارض مع "الإيمان" السائد في ذلك الوقت، وكنت مقتنع به تماماً، من أننا لا نقبل بالتقسيم ونريد فلسطين أن تعود من البحر للنهر عربية صافية بعد طرد اليهود إلى البلدان التي أتوا منها. وقد علمنا فيما بعد أن الحزب الشيوعي العراقي بقيادة "فهد" أطلق أثناء حرب 48 مظاهرات في بغداد شعاراتها الدعوة للإخاء العربي اليهودي ضد الحرب العدوانية العربية في فلسطين. وكان ذلك هو موقف الشيوعيين المصريين في نشراتهم، فيما الشيوعيين السوريين لم يصرحوا بقناعتهم هذه بشكل مباشر إنما مداورة بسبب المشاعر المتقدة غضباً على الصهاينة ودولتهم الوليدة التي كانت تعم الشارع السوري. لذلك ورغم الأجواء العامة "الشيوعية" في المدرسة، لم أقترب كثيراً من الطلاب الأصدقاء المنتمين للحزب. وكان من الطلاب الذين ربطتني معهم صداقة وثيقة نبيل ابو حمد وهو فلسطيني من حيفا كان يسكن قريبا من بيتنا في عين الكرش وكان مولعاً بالرسم وعنده موهبة فطرية فتحول فيما بعد لرسم كاريكاتور لصحف مختلفة وهاجر إلى بريطانيا وأظنه كتب روايات هناك واقام معارض عدة.

الحمى الوحدوية وعبد الناصر

أعجبت بنشرة "الثأر" المختصة بالمسألة الفلسطينية وتصدر باسم "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل"، وكان يوزعها احيانا عند باب المدرسة داوود رحمة وهو فلسطيني نشأت معه صداقة، ومع آخر هو همام دروزة، اللذين بعد ان وجدنا أننا نتلاقى في الاهتمامات بالشأن العام وقراءة كتب سياسية، عرضا علي المشاركة في حلقة لقراءة الكتب ومناقشتها وقد قبلت العرض وكان ذلك في أواخر العام 57 أو أوائل العام 58 الذي شهد اندفاعاً كبيراً في الشارع السوري للوحدة مع مصر. وكانت المظاهرات تردد هتافات بالشارع من نوع " بدنا الوحدة باكر باكر. مع هالأسمر عبد الناصر" وقد جذبت السوريين شخصيته ومهارته الخطابية وإنتصاره في تحقيق الجلاء عن منطقة قناة السويس وتأميم القناة وغير ذلك مما ولد قناعات لدى قطاعات واسعة من الناس للإرتباط بمصر بقيادته، وأن دول عربية أخرى ستلحق وتتحقق دولة عربية موحدة في المنطقة تعيد للعرب

أمجادهم ومساهمتهم في الحضارة العالمية وتمسح الهزيمة المرة في فلسطين التي كانت قضيتها في مركز إهتمام الناس.

الحمى الوحدوية لم تقتصر على الشارع فقد اجتذبت قيادات عسكرية وسياسية سورية ذات إتجاه قومي عربي، فتشكل وفد عسكري في غالبيته، ذهب إلى مصر لمفاوضة عبد الناصر على إقامة الوحدة. وقد قبل عبد الناصر طلبهم بعد ممانعة من قبله وإلحاح من قبلهم، ولكنه رفض فكرة الدولة الإتحادية وأصر على الإندماج الكامل في دولة واحدة. كما إشترط حل جميع الأحزاب في سوريا كما حدث في مصر قبل ذلك بسنين وإبعاد الجيش كلياً عن السياسة التي كانت من إهتمامات الضباط الكبار في قيادة الجيش السوري، الذين رغم التزامهم بعد سقوط الشيشكلي في العام 1954 بترك إدارة البلاد للأحزاب السياسية المدنية، فإن تدخلهم غير المباشر لم يتوقف منذ ذلك الحين، فكانت ديمقراطية موجهة تكاد تشابه دور الجيش التركي في توجيه البلاد بشكل مباشر من وراء الواجهة السياسية الديمقراطية.

الموافقة على شروط عبد الناصر كان أكبر هزيمة للديمقراطية النسبية في سوريا يكاد يوازي تأثير النكبة الفلسطينية او يزيد حسب رأيي فيما بعد. لم يتضح ذلك مباشرة إذ أن التضحية بالديمقراطية من أجل الوحدة لم تكن أمراً عسيراً في مثل الإندفاع العاطفي الواسع للشارع السوري والعربي. بالنسبة للعسكريين الذين فاوضوا عبد الناصر لم يكن تنازلاً كبيراً، أما السياسيين من الأحزاب غير الايديولوجية مثل حزب الشعب والحزب الوطني فقد تأرجحوا بين مشاعر الحماس للوحدة التي كانت تنتاب الجميع، الشارع والسياسيين، وبين خشيتهم من الحكم العسكري المصري وحل أحزابهم وإبعادها عن السياسة. كانت خشيتهم في مكانها إذ أن معظم قياداتهم أبعدت عن الحكم بعد قيام الوحدة رغم الأغلبية التي كانت تتمتع بها قبلها في المجالس النيابية. الوحيد الذي تحفظ علناً على قيام الوحدة على حساب الديمقراطية هو السياسي البارز خالد العظم، الذي تنبأ وحده بما سيلحقه ذلك من ضرر كبير بسوريا ومستقبلها. حتى رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي المنتخب ديمقراطياً في العام 1955 والذي تنازل لعبد الناصر عن رئاسة الجمهورية العربية المتحدة الوليدة، فقد رضي بلقب "المواطن العربي الأول" مع إرساله للتقاعد. أما الذين أعطيت لهم مناصب في

وزارات دولة الوحدة فلم يستمروا طويلاً، إذ جرت تصفيتهم بالتدريج لصالح وزراء وقيادات سياسية ممن قبل بمجاراة الحاكم الفرد والتنظيم السياسي الواحد التابع للسلطة القائمة. أولى خطوات تصفية مراكز القوى في الجيش السوري تناولت ضباطاً كباراً ممن كانوا محسوبين على التيار اليساري وخاصة رئيس الاركان عفيف البزرة الذي كان مقرباً من الحزب الشيوعي مع عدد من الضباط الآخرين. وكانت هذه أول مواجهة مع الحزب الشيوعي الذي فر قائده إلى أوروبا الشرقية. وتطورت الأمور بعد ذلك لصراع مرير بين الإتجاه القومي العربي في المنطقة والشيوعيين الذين أصبح لهم نفوذ كبير على السلطة في العراق بتعاون من عبد الكريم قاسم الرئيس العراقي الذي تحالف معهم أثناء عملية تصفية التيار القومي المشارك له في السلطة بقيادة عبد السلام عارف.

رحب حزب البعث الذي اندمج مع حزب أكرم الحوراني الإشتراكي العربي، بالوحدة التي هي من أهدافه الأساسية، دون الخشية من حل الأحزاب إذ أنه توقع أن تمكنه الوحدة مع مصر من الهيمنة على سوريا الذي لم يتمكن منه من خلال الإنتخابات الديمقراطية السورية. وتوقع أن يلعب الدور الرئيسي في تنظيم الإتحاد القومي، الحزب الواحد المتفق على إنشائه بعد قيامها. أما الشيوعيين الذين لم يكن لهم سوى ممثل واحد في البرلمان السوري وهو أمين عام الحزب خالد بكداش، الذي تغيب عن جلسة البرلمان التي صوتت على الموافقة على إتفاق الوحدة في شباط 58 وسافر إلى بلغاريا شبه فار، فقد عارضوا الوحدة صراحة ولكن بطرح بديل لها هو إتحاد فيدرالي بين مصر وسوريا يبقي الأوضاع السياسية كما هي في سوريا حيث كانوا يأملون بتغييرات تأتي لصالحهم ولدور أكبر لهم فيها وفي المنطقة إجمالاً.

عندما قامت الوحدة كنت قد بدأت حضور اجتماعات لمناقشة كتب سياسية بمشاركة داوود وهمام وآخرين وهناك تعرفت على إبراهيم الراهب الفلسطيني القادم من الأردن كلاجئ سياسي بعد إنهيار الحكم الوطني برئاسة اللواء علي أبو نوار من الضباط الأردنيين الأحرار الذي تعاون في البداية مع الملك حسين لطرد غلوب باشا البريطاني الجنسية من قيادة الجيش الاردني وتحويل سياسة الأردن من الولاء للغرب إلى الانضمام للمعسكر "الوطني" الذي كان على رأسه عبد الناصر، وقد استعيض عن المساعدة المالية التي كانت تتلقاها الأردن من بريطانيا

بمساعدة عربية من مصر والسعودية، إلا أن هذا "الربيع" الأردني لم يدم طويلاً إذ إنقلب الملك على الحكم الوطني في العام 1957 وقام بإعتقالات واسعة للأحزاب السياسية التي شهدت إنتشاراً واسعاً مستفيدة من مرحلة ديمقراطية قصيرة تلت طرد غلوب في العام 1956. وكان إبراهيم من الذين فروا إلى سوريا قبل أن يعتقل، وكان متحمساً جداً للعمل السياسي الوطني وأدار حلقة الدراسة التي شاركت فيها والتي لم أكن أعلم في حينها أن المسؤولين عنها كانوا أعضاء أو مناصرين لحركة القوميين العرب التي كان معروفاً من قياداتها الدكتور جورج حبش من مواليد مدينة اللد في فلسطين واللاجئ للأردن والذي اتم دراسته في الجامعة الأميركية في بيروت وكان أيضاً من الفارين إلى سوريا هرباً من الإعتقالات التي شنها الملك عندما قام بإنقلابه. وقد دعيت أيضاً من قبل إبراهيم لحضور ندوات ثقافية وسياسية في نادي " الشباب العربي" في أحد اقبية البنايات في منطقة الروضة، الذي تحول فيما بعد إلى "الجمعية العربية" التي افتتحت في بيت "عربي" قديم مع بحرة في وسط باحته، قريباً من المستشفى الإيطالي، والجمعية أيضا كما علمت فيما بعد كانت واجهة ثقافية تديرها الحركة.

الاردن لم يكتف بالإبتعاد عن المعسكر الناصري بل تحالف مع العراق الملكي، وللرد على قيام الوحدة بين مصر وسوريا قامت العراق والأردن بالإعلان عن إتحاد فيدرالي بين الدولتين. وكان العراق قد إنضم لحلف بغداد السياسي-العسكري الذي أقيم في منطقة الشرق الأوسط لإكمال حصار الإتحاد السوفييتي والمعسكر الشرقي التابع له إلى جانب حلف الاطلسي في أوروبا وشمال اميركا. وقامت تركيا أحد أطراف الحلف في العام 1957 بحشد جيشها على الحدود مع سوريا في محاولة الضغط عليها لتغيير سياستها المعادية للحلف إلا أن الاتحاد السوفييتي تدخل وهدد تركيا كما أن مصر أرسلت قوات رمزية لدعم سوريا في المواجهة. في مثل هذه الأجواء تقدمت لامتحان الشهادة الثانوية، الفرع العلمي طبيعيات، والفرنسية كلغة أجنبية، لكن والدي كان يريد مني بإلحاح أن اتعلم اللغة الإنكليزية الأوسع إنتشاراً حسب رأيه وقد حاول ان يعلمني اللغة بنفسه في البيت إلا أني لم ألتزم بذلك وكانت لي إهتماماتي في القراءة وإقامة علاقات مع أصدقاء ومتابعة الأحداث السياسية إلى جانب المواظبة على الدراسة للإمتحان الذي اجتزته بعلامات متوسطة تكاد تكون 64 %. وقد

حاول تسجيلي في دورات لتعلم اللغة الإنكليزية ولكني أيضاً خيبت امله ولم ألتزم بها. ولم أعرف خطأي إلا عندما احتجت لتعلمها في وقت متأخر من العمر. بعد نجاحي وحصولي على الشهادة الثانوية كان والدي يريد مني أن أسافر للدراسة في اميركا وأبدى استعداده لتأمين مصاريفها، إلا أني في ظل الأجواء الحماسية التي أشاعتها الوحدة بين مصر وسوريا ثم نجاح الثورة في العراق في 14 تموز وتصفية الحكم الملكي فيها وإنهيار حلف بغداد والإتحاد الفيدرالي وإعدام الملك فيصل الثاني وأفراد من عائلته ونوري السعيد رئيس وزراءه الشهير، كل ذلك وغيره شكل ضغطاً على خياراتي.

لم استمع لتوجيهات والدي وذهبت إلى المركز الثقافي العربي، الذي كانت تديره قبل الوحدة السفارة المصرية ثم أتبع فيما بعد لوزارة الثقافة، حيث مكان تقديم الطلبات للإلتحاق بالجامعات المصرية، وقد إعتقدت أنني يجب ألا ابتعد عن البلاد العربية التي تشهد "ثورة" لا أريد أن أكون بعيداً عنها. وأذكر أن المسؤول المصري عن المركز عندما استقبلني في غرفته لتقديم أوراقي استرعى إنتباهي لوحة فوق مكتبه تقول "لو لم أكن عربياً لتمنيت أن أكون عربياً"، وربما جعلني هذا أشعر بالإرتياح بأني في المكان الصحيح حيث أفضل أن أكون. جعلت خياري الأول كلية الهندسة، والخيار الثاني الزراعة، علماً بأنه في هذا العام لم يكن هناك كلية هندسة في جامعة دمشق، بل كانت في جامعة حلب فقط، كما أنه لم تكن هناك أية كلية في سوريا للزراعة التي كانت تدرس فقط في ثانويات زراعية أهمها في منطقة اللاذقية. قبلت في الزراعة وليس الهندسة وهكذا تحدد مصيري لفترة لاحقة، لم أكن أكره الزراعة ولكن ما كان يهمني أكثر أني قبلت في جامعة مصرية وأني سأذهب إلى مصر "أم الدنيا" بلد عبد الناصر واحمد سعيد و"روز اليوسف" و"إحسان عبد القدوس" و"فاتن حمامة" و"محمد عبد الوهاب" والهرم وأبو الهول، البلد الذي إنتصر على العدوان الثلاثي وحقق أول وحدة عربية في تاريخ المنطقة وحطم الأحلاف ويعمل لبناء السد العالي الذي سيحول مصر إلى جنة وغير ذلك الكثير مما كان يدير عقول الشباب مثلي في ذلك الوقت.

أيام الجامعة في أم الدنيا

وصلت إلى القاهرة في اكتوبر من العام 1958 بأعلى درجات الإستثارة لكوني أزور مصر، ونزلت في فندق في وسط المدينة، وقد عمل سائق التاكسي الذي أقلني لتطويل المسافة ليقوم العداد بتسجيل أكبر مبلغ ممكن مستغلاً جهلي بالمدينة وقد علمت فيما بعد انه أخذ مني أضعاف ما يتوجب له للمسافة من مكان البدء إلى الفندق. في اليوم التالي أخذني أحد الطلاب المغربيين من معارف يوسف الرويسي الذي أخبره بمجيئي، للسكن في منزله بالمنيل وهناك لم أبق طويلاً إذ أن قبولي كان في جامعة عين شمس وهي بعيدة عن بيت المغربي، الذي نسيت إسمه. وكان أهلي قد أعطوني ما يقارب المائة جنيه مصري من أجل نفقاتي وخاطت لي أمي جيباً صغيراً في قميصي الداخلي لوضع النقود خوفاً من نشلها مني فقد كانت مصر مشهورة بنشاليها ذوي الأيدي "الخفيفة". كما نصحت من والدي بوضع النقود مباشرة في مصرف طلبت من "المغربي" أن يأخذني إليه، فمررنا على أحد المصارف وسط المدينة ودخل وحده وتركني خارجاً ثم عاد ليقول لي أنهم لا يقبلون أن يفتحوا لي حساباً وأنه مستعد لوضع النقود معه او في حسابه ليعطني منها عندما يلزمني ذلك، وبسبب حداثتي وقلة خبرتي في الحياة وربما حسن طويتي، قبلت بذلك وأعطيته النقود، وسحبت منها بين وقت وآخر، إلى أن بدء يتهرب ثم سافر ولم يعد. وكان باقياً معه حوالي ثلث المبلغ الذي "أودعته" إياه. كان ذلك أول "نشل" لي ممن لم أكن أتوقع أن يفعل ذلك. هربت من المحترفين لأقع بيد الهواة! على أية حال لم أحزن كثيراً لضياع المبلغ واعتبرته نوعاً من أجرة بقائي لحوالي الأسبوعين في بيت "المغربي"، الذي عن طريقه تعرفت على نادي إتحاد طلبة المغرب العربي وكنت أذهب إلى هناك لحضور محاضرات أو لعب كرة الطاولة وقد تعرفت على الشاعر محمد عبد المعطي حجازي الذي كان يرتاد النادي أيضاً وكنت قد قرأت أشعاره الحماسية للعرب وفلسطين في دمشق بعد أن حضرت ندوة للشاعر الفلسطيني غسان كنفاني في مقر الجمعية العربية بدمشق ألقى فيه شعراً لحجازي. كما شاركت مع "المغربي" في أول رحلة لي إلى القناطر الخيرية على متن باخرة تعبر النيل إلى حدائق القناطر التي كانت قبلة سكان القاهرة ومن أجمل الحدائق وأكبرها التي شاهدتها في ذلك الوقت.

نصحني أهلي بالقيام بزيارة لعائلة الحلبي في القاهرة وطنطا التي تمت بصلة قرابة لجدتي من أمي، إذ ربما يقدموا لي مساعدة حتى أعتاد الحياة الجديدة في البلد وكوني ما ازال حديث السن وأبتعد عن أهلي لاول مرة. فذهبت بزيارة للعائلة في شبرا على ما أذكر، ألا أنهم لم يهتموا كثيراً بي رغم استقبالي ببعض الترحيب كمجاملة. ساعدني "المغربي" أخيراً بإيجاد غرفة مفروشة لدى عائلة في مصر الجديدة، في مكان قريب من كلية الزراعة بعين شمس التي كانت تشغل قسماً من سراي القبة، قصر الملك فاروق قبل تنحيته عن العرش، تحولت فيما بعد إلى القصر الرئاسي الذي يقيم فيه عبد الناصر مكتبه. الكلية رغم اتساعها والاراضي الزراعية الملحقة بها لم تكن سوى جزءاً بسيطاً من القصر ومعزولة عنه بحائط ويقال انها كانت المكان الذي توضع فيه حيوانات القصر من خيول وغيرها. القصر كان واسعاً جداً وبه "غابات" زودت بغزلان طليقة ليقوم الملك بممارسة هواية الصيد فيها. أصحاب الغرفة التي استأجرتها أصروا على دفعي لأجرة البيت مع الطعام. لم أعترض حينها رغم أن الأجرة كانت عالية ولكني فيما بعد تبين لي أني يمكن أن أستأجر غرفة بسعر أقل مع شراء طعام وحتى الذهاب لمطاعم قريبة بتكلفة أقل، خاصة انه تبين لي ان طعام العائلة الذي شاركتهم به كان هزيلاً وغير كاف ويفتقد اللحوم وكان غالباَ يوضع لي وحدي، وربما كانت الوجبات الخاصة بهم أفضل. كما تبين لي فيما بعد أنها عائلة يهودية مكونة من أم وبنتين وصبي. وعندما بدأت بالذهاب للكلية والتعرف على أصدقاء وزملاء، علمت عن وجود المدينة الجامعية وسارعت للإنتقال إليها حيث الأجور رمزية لا تتجاوز 4 جنيهات لغرفة مستقلة مفروشة ولثلاث وجبات يومية أفضل بكثير مما كان يقدم لي لدى العائلة في مصر الجديدة.

المدينة الجامعية كانت أيضاً في قصر ملكي قديم "الزعفران" في حي العباسية وقربها معظم كليات جامعة عين شمس وإدارتها العامة فيما عدا كلية الزراعة. منذ إنتقالي إليها بدأت أتعود على حياتي الجديدة في بلد كنت أحبه. وبدأت تكوين أصدقاء في الكلية وفي السكن الجامعي. وأذكر أنه في أيامي الاولى في الكلية جاء للتعرف على زميل فلسطيني من الأردن "غسان قمحاوي" كان يعلم عن مجيئي من إبراهيم الذي أرسل له أسمي ليقوم بالتواصل معي. كما إلتقيت ب ‘‘مروان حديد" من حماة في سوريا وكان يسبقني في سنوات دراسته

وذلك في أروقة إدارة الكلية حيث أن من كان له إهتمامات سياسية يسعى للتعرف على الطلاب الجدد لمحاولة كسبهم منذ البداية. عرض علي مساعدته لي وسألني عن جنسيتي ولكون غسان قد أعلمني عنه بأنه من "الإخوان" فقد كان ردي أني "عربي" الجنسية وعندما أصر على معرفة بلدي بالتحديد اصريت على أني عربي فقط، مما نفره مني وتركني لحالي. وفيما بعد علمت أنه فاشل في دراسته بسبب إنشغاله بالنشاط السياسي، وحتى كان يغيب عن الكلية لفترات طويلة وربما إعتقل في أحد المرات حيث كان الإخوان ملاحقين في مصر.

كانت فترة الاربع سنوات التي قضيتها في الدراسة الجامعية من أجمل ايام حياتي حسب الذكرى التي احفظها لها. ابتعادي عن الأهل إضطرني للإعتماد على نفسي وإتخاذ قراراتي دون التدخل من أحد، على خطأها أو صوابها. جاء أول قرار لي بقبول دعوة من الزميل في الكلية غسان للإنتماء لحركة القوميين العرب، بعد ان شرح لي أن الحلقة التثقيفية التي شاركت بها في دمشق كانت مرتبطة بالحركة وضمن أحد نشاطاتها. عرفني غسان على يحيى حداد، طالب آخر فلسطيني من الأردن يدرس في جامعة القاهرة، الذي كان مسؤولي الأول في حلقة ضمت عدداً من الطلاب الجامعيين من الأردن ولبنان وأحد المصريين. علما أني نصحت من قبل يوسف الرويسي عندما زارني في المدينة الجامعية بالإنتماء لحزب البعث. لم يكن لدي اعتراض على ذلك لتوافقي مع مبادئه القومية ولكن ربما كان ناشطو الحركة أسرع لإستقطابي، بالإضافة أنه تبين لي أن الحركة تركز أكثر على المسألة الفلسطينية التي تهمني وتفرد لها شعاراً خاصاً ضمن شعاراتها الثلاث "وحدة، تحرر، ثأر".

كانت إجتماعاتنا الأسبوعية تعقد في بيت أحد أعضاء الحلقة وبرنامجها تداول الأخبار التي يزودنا بها التنظيم ومناقشة كتب كنا نقرأها ونقدم تلخيصاً ومناقشة لها، كما تعلمنا استخدام بند النقد والنقد الذاتي الذي إقتصر فقط على نقد تأخرنا لدقائق عن موعد الاجتماع أو عدم تقديم ما إلتزمنا به من عرض للكتب المقروءة. وأهم النشاطات التي قمنا بها في سنتي الدراسية الأولى كانت المشاركة في انتخابات اتحاد طلبة فلسطين الذي شهد ذلك العام معركة حامية بين قائمة تحالف قومي من الحركة والبعث وقائمة التيار الإسلامي الذي كان يسيطر على الهيئة الإدارية السابقة. وقد نجحت القائمة القومية حيث كانت

الأجواء العامة لصالح صعود التيار القومي وتراجع التيار الإخواني. في السنة التالية كانت هناك قائمتان متنافستان إحداها للحركة ومستقلين وعلى رأسها فيصل الحسيني إبن القائد الفلسطيني عبد القادر الذي إستشهد في معركة القسطل في حرب 48. والقائمة الاخرى للبعث ومستقلين، وقد نجحت الحركة بالحصول على أغلبية الأصوات.

كانت الحركة في مصر في ذلك الوقت تركز بشكل أساسي على الطلاب الجامعيين العرب، ليتم تثقيفهم بمبادئها وتدريبهم على طرق عملها ثم إرسالهم بعد إنتهاء دراستهم الجامعية لبلدانهم ليساهموا في نشر تنظيم الحركة فيها. والحركة لم تلتزم عملياً بحل الأحزاب في دولة الوحدة على أساس أن عملها الأساسي في أوساط الطلاب العرب وليس المصريين الذين كانوا متكتمين جداً على وجودهم المحدود لعدم إحراج السلطات المصرية، بالإضافة إلى أن علاقة الحركة بعبد الناصر كانت جيدة ويلتقي قادتها معه بين وقت وآخر لبحث الأوضاع العربية عامة، وهكذا في أحد زياراته لمصر التقينا بالدكتور جورج حبش، الحكيم، لأول مرة في إجتماع خاص وقد إقتصر دورنا فيه بسؤاله بعض الاسئلة عن الحركة ومواقفها السياسية. السلطات في مصر كانت تغض النظر عن نشاطات الحركة في مصر، التي كانت المحطة الرئيسية للإنتشار في بلدان عربية خارج المكان الذي انطلقت منه في لبنان والأردن وفلسطين وسوريا والعراق.

هكذا استطاعت الحركة الوصول لليمن والجنوب اليمني عن طريق فيصل الشعبي رئيس وزراء اليمن الجنوبي فيما بعد، الذي كان يدرس في جامعة القاهرة وأصبح مسؤولي لفترة في مصر بعد يحيى، وأخاه قحطان الشعبي الذي أصبح أول رئيس لليمن الجنوبي بعد إستقلاله، وآخرين. كما إنتشرت الحركة في أوساط الطلاب البحرانيين والكويتيين بعد أن سيطرت على اتحاد طلبة الكويت في القاهرة لسنوات عديدة حتى أصبح مقره شبه مكتب للحركة أكثر منه مقراً لطلاب الكويت، تقيم فيه محاضراتها ومهرجاناتها السياسية وتصدر كتبها بإسمه. وكنت أدعى عن طريق الحركة لهذه النشاطات ومنها مهرجانات للاحتفال بذكرى قيام الوحدة ومحاضرات أذكر منها بشكل خاص محاضرة للدكتور اللبناني كلوفيس مقصود الذي كانت كتاباته في ذلك الوقت تنحو في الإتجاه القومي العربي وكان حسبما فهمت من أصدقاء الحركة. كما سعت الحركة للتوسع في الدول العربية

شمال إفريقيا إلا أنها فشلت إذ أن الطلاب المغاربة والتونسيين والجزائريين كانوا في معظمهم ملتزمين بأحزابهم الخاصة وبعيدين عن هموم المشرق العربي التي كانت الحركة تمثلها أكثر. لم تنجح الحركة سوى في إنشاء نواة في ليبيا الملكية وفي السودان من خلال طلاب ليبيين وسودانيين. سرعان ما ذابت مع تطور الأحداث في بلدانها فلم يكن لها دور ما في سياساتها، كما حدث للمجموعات المرسلة إلى اليمن الجنوبي والشمالي والكويت والبحرين التي انخرطت في العمل السياسي بهذه البلدان.

في نهاية عامي الدراسي الاول أذكر انه تم ترفيعي من حلقة إلى خلية في صفوف الحركة. وقد حافظت على نوع من التوازن بين دروسي الجامعية ونشاطاتي الحركية، لذلك كنت أنجح عادة في كل عام ولو أني حملت أحيانا مادة أو مادتين من السنين السابقة. وقد أصبح لي أصدقاء من الكلية ومن أوساط الحركة في جامعات وكليات اخرى. وكنت أعود في كل سنة لدمشق في العطلة الصيفية، وهناك كانت تتلقاني الحركة لأشارك في خلية خاصة بالطلاب الذين يقيمون في الصيف فقط. وهكذا تعرفت على مسؤولي محمود كوكش الذي كان يدرس في الجامعة الاميركية ببيروت وورث فيما بعد عن والده تجارة وصناعة للسجاد. وعصمت عائدي الذي كان يدرس في القاهرة ويعود لدمشق في الصيف ايضاً. وكامل الطباع الذي درس في كلية الهندسة بجامعة الإسكندرية ونبيل سكر الذي درس الإقتصاد في اوروبا أو أميركا ومحمد عظمة الذي درس الحقوق وكان يقيم في حي أبو رمانة، وآخرين. وشاركت في إنتخابات الإتحاد القومي الفرع الفلسطيني في سوريا، الذي خاضته "الحركة" بقائمة كان على رأسها الدكتور أسامة النقيب المختص بالتحاليل المخبرية والتي نجحت في الحصول على أصوات بنسبة عالية.

في الصيف بدمشق كنت أساهم في نشاطات بالجمعية العربية التي كانت واجهة للحركة في سوريا حيث كانت تقام ندوات ومحاضرات وبعض الرحلات للأعضاء. كما أصدرت كتباً كان منها كتاب "مؤامرات حول مياه نهر الاردن" في العام 1960 الذي حرره المحامي ظافر الخضراء من القياديين الفلسطينيين للحركة في ذلك الوقت. كما أنشئ في مكتب الجمعية خلال النهار عيادة طبية مجانية



محاضرة في الجمعية العربية 1960

يديرها أطباء متطوعون من اعضاء الحركة وأصدقائها. كما ان الجمعية نظمت جهود أعضائها للمساهمة في دروس مكافحة الأمية التي تجري في مدارس رسمية لطلاب كبار في العمر، وقد شاركت في التدريس وكنت أشعر بمتعة في القيام بهذه المهمة وذلك في مدرسة بالميدان في حي شعبي. وقد استمرت الجمعية العربية في عملها أثناء فترة الإنفصال إلى ان أغلقت بعد انقلاب 8 آذار البعثي.

التغيير الأول في "الحركة"

في العام 1959 قامت الحركة بمراجعة لفكرها وشعاراتها في مؤتمرها القومي الذي كان يعقد كل عام، وكان وراء هذه التعديلات محسن إبراهيم القيادي اللبناني المتميز بإمكانيته الفكرية، وبتأثير من "الإشتراكية العربية" لدولة الوحدة، التي كانت في ذلك الوقت قد طبقت إصلاحاً زراعيا للقضاء على الإقطاع في مصر وتحديد الملكيات الزراعية وبدت في توجهها الإجتماعي أقرب للطبقات الفقيرة. الحركة قبل ذلك ومنذ نشأتها لم تكن معارضة للإشتراكية بل أجلتها على أساس أن النضال القومي على مرحلتين: الأولى معركة تحرر وتوحيد

للأمة العربية وتحرير فلسطين، ثم تأتي المرحلة الثانية وهي بناء المجتمع الديمقراطي والإشتراكي. وكان الهاجس الأساسي "للحركة" إسترداد فلسطين، ورأت أن التفريق بين اليهودية والصهيونية خرافة، وأن العلاقة مع اليهود صراع وجود تاريخي بدأ منذ مئات السنين ولن يتوقف إلا بالقضاء على أحد الطرفين، فلا بد من سحق الدولة الصهيونية وقذف اليهود خارج فلسطين أو إفنائهم فيها.

محسن إبراهيم وأعضاء آخرون من قيادات الحركة انتقدوا التفريق بين المرحلتين وأصروا على تداخلهما. كما انتقدوا بشدة ما كانت تروجه الحركة من أفكار حول عدم التفريق بين اليهودية كديانة والحركة الصهيونية وخاصة في كتاب "إسرائيل فكرة -حركة . دولة" الصادر عن الحركة بإسم هاني الهندي ومحسن إبراهيم. واعتبروا شعار "الثأر" الذي تنادي به الحركة شعاراً متخلفاً وعشائرياً وفضلوا عليه شعار "إسترداد فلسطين". لقيت الإقتراحات معارضة من القيادات المؤسسة التي إعتادت على القديم ودافعت عنه طويلاً، إلا أنه في النهاية حسم الأمر لصالح إلغاء فكرة "المرحلتين" وبقية التغييرات المطروحة، وكان ذلك أول تطوير للحركة دون حدوث إنشقاق. هذه التغييرات وصلتنا في نتيجتها النهائية لتبنيها دون أي شيء عن ظروف إتخاذها ولو أنه تسربت أحاديث جانبية عن "أزمة" في الحركة كادت تعصف بها.

في أيلول من العام 1959 تم إعدام عدد من الضباط الكبار العراقيين من الإتجاه القومي وعلى رأسهم ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري بعد محاكمة صورية مذاعة على الهواء رأسها فاضل المهداوي إبن خالة عبد الكريم قاسم والذي حولها لمحكمة "كراكوزية" أثارت الضحكات في أرجاء المنطقة. وكان الإثنان من الضباط الاحرار ذوي الإتجاه القومي الذين كان لهم دور رئيسي في إسقاط الملكية العراقية ثم في السلطة الجمهورية التي قامت بعد ذلك قبل ان ينفرد عبد الكريم قاسم بها ويصبح رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع وقائداً للجيش وليقف بدعم من الشيوعيين والإتحاد السوفييتي لمنع العراق من الإنضمام للوحدة مع مصر وسوريا. إتهم الطبقجلي وسري بالمشاركة في حركة العقيد عبد الوهاب الشواف في الموصل الذي قام بحركته في آذار من نفس العام وتم قصفه بالطائرات ونقل إلى المستشفى حيث قتل هناك، وتحول الصراع إلى معركة في الشارع حين قام الشيوعيون أنصار قاسم بسحل أعداد من العسكريين والمدنيين

القوميين في الشوارع للقضاء على الحركة. وكان ذلك إيذانا بإندلاع الصراع بين التيارين القومي والشيوعي في شتى أرجاء المنطقة، بعد تحول الإتحاد السوفييتي عن دعمه لعبد الناصر على أمل أن يجد في العراق القاعدة الأساسية لنفوذه في المنطقة بدل الجمهورية العربية المتحدة التي كان إستقباله لقيامها باهتاً.

في سوريا تم التشديد أيضاً على ملاحقة الشيوعيين السوريين وزجهم في السجون وتعذيبهم مما جعل عدداً منهم يعلنون توبتهم ويصدرون بيانات وكتب عن تراجعهم عن مواقفهم وتأييدهم لقيادة عبد الناصر. وإشتهر في ذلك الحين العقيد عبد الحميد السراج وزير الداخلية والمسؤول الأول عن أجهزة الامن في الإقليم الشمالي (سوريا)، الذي لم تتورع أجهزته عن تذويب المعتقلين بالأسيد كما حدث للقائد الشيوعي اللبناني فرج الله الحلو. وقد أصبح السراج الحاكم الحقيقي لسوريا بتفويض من عبد الناصر، وكان مرهوب الجانب وأول من حول أجهزة المخابرات إلى متدخل قوي في الحياة السياسية للبلد، إلى أن جاء حكم البعث فيما بعد ليصعد هذا الدور للتدخل في كافة أمور البلد من سياسية وإقتصادية وتعليمية وقضائية وثقافية. ولم يسلم كثيرون من الاستدعاء "للمكتب الثاني"، حتى أن شقيقتي جين التي عملت في السفارة الصينية بدمشق كمترجمة للإنكليزية لمقالات وأخبار في صحف عربية، استدعيت في العام 1961 من قبل فرع للمكتب الثاني، وقد رافقها يوسف الرويسي الذي كان على علاقة مع السراج بناء على طلب والدتي التي قلقت عليها. سئلت عن طبيعة عملها في السفارة، لم يصدقوا انها لا تتمكن من الإطلاع في السفارة إلا على الصحف العربية التي تقوم بترجمتها حسب المواضيع المحددة لها. كانت السفارات الشيوعية جميعها تخضع لرقابة شديدة لكون بلدانها إستقبلت أمين عام الحزب الشيوعي السوري خالد بكداش الذي كان يتنقل بين الدول الشيوعية ومنها الصين، ليدلي بتصريحات ويلقي خطب ضد نظام الوحدة. طلبوا من شقيقتي بلهجة تهديدية رفع تقارير عن نشاطات السفارة، وكان يمكن مضايقتها عندما رفضت أو توقيفها لولا وجود يوسف معها. بعد ذلك وضعت تحت المراقبة من قبل المكتب الثاني حيث كان يلاحقها أحد عناصر الأمن في طريقها من البيت للسفارة وفي العودة، مما جعلها تترك العمل بعد تبليغ مسؤولي السفارة عن السبب، الذين تفهموا وضعها وكانوا لطفاء وأقاموا لها حفلة وداع صغيرة وقدموا

لها هدايا تقديراً لموقفها. ولم يقتصر الأمر على ذلك فقد غادرت للكويت لتقيم عند الخال إلياس حيث عملت هناك وتزوجت، ثم انتقلت مع زوجها وأولادها من الكويت إلى كندا حيث ما زالت تقيم.

إشتهر السراج بأنه رفض ملايين الدولارات من السعودية ليقوم بإغتيال عبد الناصر، ولا أحد يعلم مدى صحة هذه "المؤامرة" السعودية. على أية حال فالإغتيالات السياسية كانت شائعة في ذلك الوقت فقد قام الإخوان في مصر باغتيال رئيس الوزراء المصري النقراشي باشا في العام 1946، وإغتيل الملك عبد الله الاردني على يد مصطفى عشو في المسجد الاقصى في العام 1951. كما اغتيل رياض الصلح رئيس الوزراء اللبناني في نفس العام من قبل أعضاء من الحزب القومي السوري. كما حاول سوريون إغتيال أديب الشيشكلي في العام 1952 ثم نجحوا في إغتياله بالمنفى في أحد دول اميركا اللاتينية. وحاول الإخوان إغتيال عبد الناصر عندما كان يخطب في ميدان المنشية بالإسكندرية في العام 1954. وحاول بعثيون إغتيال عبد الكريم قاسم أثناء مرور سيارته في شارع الرشيد ببغداد في العام 1959.

بعد تصفية الشيوعيين تحول عبد الناصر لتصفية البعثيين الذين خابت آمالهم في الهيمنة على سوريا، وشعروا بأنهم وضعوا في مراكز ثانوية مثل أكرم الحوراني الذي عين نائباً لرئيس الجمهورية دون مهمات واضحة. وقد فشل البعثيون في الهيمنة على تنظيم الإتحاد القومي في إنتخاباته التي تمت في سوريا. قدم الوزراء البعثيون إستقالتهم من الحكومة المركزية وحكومة الإقليم الشمالي بعد خطاب لعبد الناصر في ديسمبر ببورسعيد شن فيه حملة ضد الأحزاب والحزبية وتعرض فيه للبعثيين، وتحولوا لمعارضة نظام الوحدة إلى جانب الشيوعيين والأحزاب الليبرالية، الشعب والوطني. وكان الشيوعيون الأكثر تشدداً ضد الوحدة إذ اعتبروا نظام الوحدة إستعماراً مصرياً لسوريا. فيما حركة القوميين العرب التي لم يتجاوز عدد السوريين فيها المائة في ذلك الوقت استمرت في دعم الوحدة وأصدرت كراسات تهاجم الشيوعيين وموقفهم من وحدة سوريا ومصر ومن رفض ضم العراق للوحدة. وكان من أهم إصداراتها كتاب "الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية" للحكم دروزة أحد قادة الحركة السوريين، كأول

محاولة لتأريخ الحركة الشيوعية العربية مدعمة بالوثائق من نشرات الأحزاب الشيوعية في أكثر من بلد عربي. وكان للحركة نائبا في مجلس الأمة هو هاني الهندي وكان معيناً من قبل رئيس الجمهورية حسب الدستور الذي يعطيه حق تعيين نصف أعضاء المجلس. وقد اشتهر بإثارته موضوع مشروع تحويل نهر الاردن لمنع إسرائيل من تنفيذ مشاريعها لسرقة مياهه واستثمارها، وكانت الحركة قد أصدرت كتاباً بإسم "الجمعية العربية" كما ذكرت، يوضح الخطة الإسرائيلية والمشاريع العربية المضادة لمواجهتها.

شاركت في ذلك الوقت في مناقشة هذه الكراسات وتوزيعها على الأصدقاء دفاعاً عن الوحدة التي كانت تعني لي الكثير كقوة للعرب في مواجهتهم مع إسرائيل والإستعمار الغربي. وكلفت ببحث لنقد الماركسية قمت بكتابته بعد قراءة بعض الكتب لماركس ولينين لتبيان رفض الماركسية للأفكار القومية، وتعارضها مع الإشتراكية العربية. الحركة في سوريا لم تحل نفسها بل ظلت تعمل على أنها تنظيم سري يمارس نشاطه من وراء واجهات سياسية وثقافية مثل الجمعية العربية ونادي الشباب العربي في دمشق والنادي الثقافي العربي في اللاذقية وإتحادات الطلبة العرب. بالإضافة لمجلة "الرأي" الأسبوعية التي كانت الحركة تصدرها في الأردن قبل المواجهة مع النظام الملكي في العام 1957 حيث تم نقلها إلى سوريا لتستمر في إصداراتها بإسم "الشباب القومي العربي". وكنت أطلع على أعدادها وأتابع المواجهة في الأردن وخاصة محاكمة أعضاء الحركة، "ناديا السلطي وشامخ الكيالي ورفاقهم". فالحركة في سوريا لم يكن يهمها العمل في المجال السوري حيث كانت مطمئنة لقيادة عبد الناصر وتعتبر الجمهورية المتحدة قاعدة للنضال القومي في "الساحات" العربية لتحريرها وتوحيدها. وقد تحولت الحركة في سوريا خلال حكم الوحدة مركزاً لدعم التحرك السياسي في الدول المجاورة كالأردن والعراق بعد تحوله لديكتاتورية عبد الكريم قاسم. كما ساهمت في "ثورة لبنان" في العام 1958 إثر أزمة الحكم التي نشبت لمحاولة الرئيس كميل شمعون التجديد لرئاسة ثانية، وكان من مؤيدي حلف بغداد ثم مشروع أيزنهاور الأميركي لملء الفراغ في الشرق الأوسط بعد انهيار النفوذ البريطاني فيه. وقد أرسلت الحركة للبنان عدداً من كوادرها القيادية للمشاركة في الحركة المسلحة في لبنان، وخاصة حيث كان لها تواجد في منطقة المينا بطرابلس

وصيدا وصور. وقد إنتهت الحركة المسلحة ضد شمعون بعد توافق عربي ودولي على إنتخاب اللواء فؤاد شهاب وإبعاد لبنان عن الأحلاف.

أيام الوحدة الحافلة

في عامي الثاني بالجامعة تعرفت على صديق فلسطيني من الخليل، خميس مجاهد، كان يدرس في كلية الزراعة بجامعة بغداد، اعتقل بسبب إنتمائه لحركة القوميين العرب اثناء الصدام بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين من جهة، والتيار القومي العربي في العراق، ثم أفرج عنه بعد طرده من الجامعة وأرسل للقاهرة حيث استقبلته الجامعات المصرية مع عدد من المطرودين الآخرين. وقد أصبحت صداقتنا وثيقة وخاصة عندما سكنا سوياً في شقة استأجرناها في حدائق القبة أولاً ثم انتقلنا إلى شقة اخرى في حي منشية البكري القريب من كلية الزراعة والقريب أيضاً من البيت الذي يسكن فيه الرئيس جمال عبد الناصر. كان لكل منا غرفته الخاصة في البيت وشاركنا ايضاً طالب آخر من الخليل، عبد الرؤوف أبو سنينة الذي درس الحقوق كما أذكر، وكان منتسباً للحركة. واعتمدنا على خادمة كنا ندفع لها اربعة جنيهات في الشهر مقسمة على ثلاثتنا ثم على أربعة بعد ان إلتحق بنا طالب آخر من الأردن من عائلة غبون، وكانت تشتري الأغراض من السوق وتطبخ وتغسل الثياب وتنظف المنزل مقابل هذا المبلغ الزهيد الذي كان كبيراً بمعايير ذلك الزمن إذا علمنا أن أجر المهندس الزراعي المصري بعد تخرجه لم يكن يتجاوز الخمس جنيهات! وأذكر اننا بدلنا العديد من الخادمات، وكنا نستخدمهن عن طريق مكاتب متخصصة كان سؤالها الأول: هل تريدون الخادمة مطبخ فقط، ام فرشة ومطبخ؟ وأذكر اني مارست الجنس لأول مرة مع إحداهن.

سارت الدراسة بشكل معقول إلى جانب الإجتماعات شبه الأسبوعية لخليتنا الحركية وحضور مناسبات مختلفة من مهرجانات ومحاضرات ورحلات. واستمرت الحركة في اتحاد طلاب فلسطين وتوالى على لجنتها الإدارية عديدين منهم إلى جانب فيصل الحسيني كل من عزام كنعان الذي أصبح مسؤولي في فترة لاحقة وعنان قدومي من نابلس ورشيد عبد الحميد ثم تيسير قبعة وابراهيم قبعة. كما تعرفت على اصدقاء عن طريق الحركة والكلية، منهم بسام النابلسي وزهير

صندوقة من الأردن وأحمد العجرمي وعبد الرؤوف العالول من قطاع غزة وسمير شهاب الدين فلسطيني من سوريا وفؤاد كردوس من دمشق ومحمد النور من السودان ومحمد كشلي من لبنان الذي كان مسؤولاً عن تنظيم الحركة في مصر وأصبح فيما بعد كاتباً وسياسياً معروفاً، والكاتب معن زيادة من لبنان وآخرين.

كما قلت كانت ايام جميلة تمتعت بها كثيراً في بلد كنت أحبه وأهله ذوي روح طيبة تحب "الفرفشة" كما يقولون، وقد زرنا العديد من المتاحف والأماكن العامة والحدائق والمطاعم والمسارح وخاصة دار الأوبرا المنشأة في مصر منذ زمن بعيد ومسرح نجيب الريحاني الذي يعرض مسرحيات فكاهية. وأهم ما أثار انتباهي مقهى أم كلثوم في وسط البلد قرب ميدان التحرير المؤلف من عدة طوابق وميكروفونات تذيع أغاني ام كلثوم فقط بحيث يسمعها الرواد في جميع الطوابق الثلاثة، ولكن الأول الأرضي كان صاخباً برواده الذين يدخنون الشيشة ويلعبون طاولة الزهر ويصخبون، فيما الطابق الثاني يلتزم رواده ببعض الهدوء للسماع، أما الطابق الثالث فالكلام فيه ممنوع وحتى الهمس، مجرد مستمعين ركزوا كل إنتباههم على سماع "الست" وهم مستغرقون في شبه خدر، ولا أعلم حينها عندما صعدت لهذا الطابق للفرجة فقط، إن كان استغراقهم راجع لتعاطي مادة ما أم هو خدر من سماع إم كلثوم؟ كانت للست شهرة ومحبين بالملايين وربما أكثر من عبد الناصر نفسه في مصر والبلاد العربية، كانت حفلاتها في أول كل شهر تستقطب الآلاف لحضورها شخصياً ولكن الملايين تسمعها تغني في المذياع حيث كانت حفلاتها منقولة مباشرة، كثافة وإتساع من يسمعها في أعلى درجات الصوت كان يلاحظ عندما تمشي في الشارع في ليلة حفلتها الشهرية فتسمعها تغني من بيت إلى بيت دون إنقطاع. بالإضافة لمقتني "الترانزستورات المحمولة" التي كانت حديثة الإنتشار في ذلك الوقت والتي تجاوزت الراديو "الأرضي" الثابت في البيت كما تجاوز الموبايل الجوال فيما بعد الهاتف الأرضي الثابت.

تتالى نجاحي في الدراسة الجامعية مع تمضية أشهر الصيف في دمشق وتخصصت في السنة الثالثة بقسم البستنة أي بساتين الفاكهة والخضار وحدائق الزينة، فيما تخصص خميس في الإنتاج الحيواني كما تواصل سكننا سويا في شقة منشية البكري ومتابعتنا للنشاطات الحركية، وقد قمنا في أحد الأعوام

الدراسية بتنظيم مهرجان في الكلية بمناسبة ذكرى 15 أيار في قلسطين، حيث ألقى اساتذة جامعيون مصريون كلمات حماسية وكذلك إستضفنا عزام كنعان من الحركة لالقاء كلمة فلسطين وشاركت مع طلاب آخرين في تقديم نشيد حماسي فلسطيني. وكان ذلك في أحد مدرجات الكلية ولكن للأسف لم يكن الحضور كبيراً، إذ أن الطلاب المصريين كانوا غير مهتمين بالسياسة ويفضلون التركيز على اختصاصاتهم الدراسية، وكنا نتبادل النكت حول جهلهم بالمعلومات العامة، بالطبع كان هناك قلة واعية. كان البعض يسألنا هل تأتون من سوريا بالقطار؟ فيما هو معروف أن لا خطوط تصل سوريا بمصر فبينهما إسرائيل من جهة والبحر من جهة أخرى. وعندما كنا نسأل طالب مصري ما رأيك بالقومية العربية؟ التي كانت في ذلك الوقت عنواناً رئيسياً للمرحلة، لا يجد جواباً سوى أن يقول: أنها "حاجة حلوة". إلا أننا كنا نحبهم لروحهم المرحة. حتى بعض الأساتذة كانوا يتندرون أثناء إلقاء محاضراتهم، وأذكر أنه كان هناك طالباً مصرياً معنا يدعى علي الحيوان. وكان المحاضر ينادي عليه في المدرج ليسأله سؤالاً حول ما سبق أن شرحه: "يا حيوان!" وينفجر الطلاب في عاصفة من الضحك ويقف علي بروح مرحة ليجاوب على السؤال برباطة جأش وكأن شيئاً لم يحدث.

لم يكن التلفزيون قد انتشر بعد ولكني شاهدته لأول مرة في ميدان التحرير حيث وضعت السلطة جهازاً تشغله في المناسبات لنقل الإحتفالات أو خطابات الرئيس، وكنت أتنقل بالباصات التي كانت تمتلئ بركابها والواقفين أضعاف الجالسين وحتى المتعلقين بمداخل الباص المفتوحة بلا "أبواب" لإغلاقها، حتى أن جسم السيارة كان "يشحط" على أسفلت الشارع من ثقل الراكبين الأكبر من قدرته على الحمل، ومع ذلك كان الجابي "الكمساري" يتنقل بصعوبة بالغة ولكن بإتقان بين الركاب لبيع تذاكره، وكانت جميع باصات القاهرة يملكها "أبو رجيلة" قبل تأميمها. وكنت حريصاً جداً عند ركوبها ألا أنشل حيث الإزدحام يسهل ذلك. ذلك لم يحدث في الباص ولكن في الطريق العام وفي ميدان التحرير نفسه، فقد فوجئت وأنا سائر بتوقف مفاجئ ومقصود لشاب يسير أمامي بحيث إصطدمت به، فإلتفت إلي وادعى أنه يريد الشجار وكانت يداي مشغولتان بما أحمله، وتدخل شخص آخر كان يسير خلفي ليصلح بيننا قبل ان يبدأ شجارنا المزعوم وغطى وجهي بحجة مراضاتي، ذلك فيما الأول أمسكني من حزامي عند

الجيب الصغير الذي كنا نضع فيه النقود عادة. حدث ذلك في ثوان وحتى قبل أن أضع أرضاً ما أحمله بيدي لأتعامل مع الحالة، ورضي المشاجر بسرعة عجيبة وتنازل عن "حقه!" في شجاري وإبتعد هو وواسطة الصلح في أحد الشوارع الجانبية ثم شاهدتهم من بعيد يركبون دراجة هوائية واحدة. وهنا فهمت المسألة متأخراً بعد أن إبتعدا وتفحصت جيبي فوجدت أنه كان فارغاً، ولكن من حسن الحظ لم تكن هناك نقود كثيرة.

في سنتي الدراسية الثانية جائت ثلاث من شقيقاتي في سياحة للقاهرة ونزلوا في بيت عائلة صديقة ليوسف الرويسي، وقد تجولت معهم في أماكن عديدة منها الهرم وابو الهول والمتحف المصري للآثار الفرعونية والحدائق اليابانية بحلوان وجبل المقطم وقصر محمد علي باشا وسوق الموسكي وقهوة الفيشاوي والقناطر الخيرية ومعرض الكتاب وغيرها. ولقد أملت كثيراً خلال اقامتي في مصر لأربع سنوات أن أزور الصعيد أي جنوب مصر الغني بالآثار الفرعونية وخاصة في أسوان، أو زيارة قطاع غزة الفلسطيني المدار من مصر قبل أن تحتله إسرائيل في العام 1967، ولكن ذلك لم يتحقق، لم تحصل فرصة مناسبة، ولكني زرت الإسكندرية ونزلت لدى صديقي كامل الطباع. كما شاركت برحلة إلى منطقة قناة السويس مع أعضاء الحركة حيث زرنا الإسماعيلية، وفي رحلة أخرى إلى رأس البر شرق الاسكندرية كما شاركت في رحلة إلى بحيرة قارون جنوب القاهرة. كما سافرت في صيف العام 1960 من دمشق للأردن مع أصدقاء وكانت زيارتي الأولى والأخيرة للقدس الشرقية قبل سقوطها تحت الإحتلال الإسرائيلي، وسرت في شوارعها القديمة بإلفة محاولاً تذكر إرتيادي لها عندما كنت صغيراً وقبل اللجوء، وشعرت بأني أعرفها منذ زمن طويل وحتى إستعدت في ذاكرتي روائح بيوتها وحاراتها وكنيسة القيامة فيها التي كان بابها ما يزال كما أتذكره منذ سنين، وزرت المسجد الأقصى حيث أشار لي احد الاصدقاء إلى المكان الذي اغتيل فيه الملك الأردني عبد الله من قبل المجاهد الفلسطيني "عشو" لدوره في ما آلت إليه حرب 48 من نتائج كارثية على الشعب الفلسطيني، حتى أن إسمه أصبح متداولاً في مظاهرات حديثة ضد وريثه الحسين عندما كانوا يهتفون له بالمطالبة ب"عشو نمرة 2". كما تجولت في بيت لحم ورام الله ونابلس وأريحا.

في بداية سنتي الدراسية الثالثة كالعادة حضرنا لإنتخابات إتحاد طلبة فلسطين التي كانت قائمة الحركة تفوز بها، لكن هذه المرة شهدت العملية الإنتخابية تدخلاً غير معهود من الجهاز الأمني المصري الذي إستدعى مسؤولي الحركة وطلب منهم العمل من أجل لائحة من الأسماء مفروضة من قبلهم، فرفضوا وأصروا على إجراء إنتخابات حرة دون تدخل من أحد ولينجح من يحصل على أغلبية الاصوات. إجتمعنا في قاعة سينما، ولم أكن أعلم ما يجري في الكواليس ولكن لاحظنا وجود تجمع من المصريين لا يبدو عليهم أنهم طلاب ولكن أشكالهم أقرب لـ "مخبرين" بدأوا بهتافات تمجيد للرئيس عبد الناصر وكانوا بأعداد كبيرة ويبدو أنهم كانوا موجهين لتخريب العملية الإنتخابية إن لم تجر حسب ما تريده الأجهزة. وأخرجنا من دهشتنا وجهلنا بما يجري صعود عزام كنعان أحد مرشحي الحركة للمنبر رافعاً بيده لائحتها ذات اللون الخاص ليطلب من جميع الطلاب المؤيدين لها الإنسحاب من القاعة ومقاطعة الإنتخابات. وهكذا خرجنا إلى الشارع ولم يبق في القاعة سوى المخبرين المصرين وأعداد ضئيلة من الطلاب الفلسطينيين.

"الحركة" بعد الإنفصال السوري

كانت الوحدة تعاني من مصاعب بسبب تعملق الأجهزة الأمنية في كلا الإقليمبن بعد إقصاء السياسيين السوريين القدامى من كافة الإتجاهات وتقريب كل من يقبل الطاعة والتعاون مع الأجهزة الأمنية، وبدا ذلك واضحاً في إحتفالات الوحدة في شباط 61 التي كانت في السنين السابقة تشهد مشاركة جماهيرية واسعة، لكنها في تلك السنة إقتصر الإحتفال على شباب الحركة وأصدقائهم في دمشق الذين نزلوا للشوارع بأعداد هزيلة أظهرت مدى تراجع شعبية الوحدة في سوريا خاصة. وفي هذا العام أيضاً جرت أحداث مؤسفة في القاهرة كان أبطالها الطلاب السوريون في الكلية الحربية المصرية. إذ أنهم بعد حادث عرضي لمشاجرة بين أحدهم ومصريين ضربوه في الشارع، قام حشد كبير من الطلاب الضباط السوريين بقطع طريق في حي مصر الجديدة وضرب جميع المارة المصريين بالعصي عشوائيا كإنتقام لزميلهم رغم أن من ضربوا من قبلهم لا علاقة لهم بهذا. وعندما تدخلت الشرطة العسكرية لوقفهم كانوا قد تركوا جرحى

عديدين والأهم ان هذه الحادثة إنتشر خبرها في أرجاء البلد وتركت ندوباً على جسم الوحدة حينذاك، وقد تم سجن عدد من الطلاب السوريين وطرد العديد منهم من الكلية الحربية وأعيدوا إلى سوريا.

في بداية عامي الدراسي الرابع ايلول 61 وبعد عودتي إلى القاهرة من إجازتي الصيفية في دمشق، حدث الإنفصال السوري عن الوحدة مع مصر، بعد إقصاء السياسيين والأحزاب ومؤيدي الوحدة عن اي دور في سوريا وإرسال عبد الحكيم عامر ليدير الإقليم بالتعاون مع عبد الحميد السراج وأجهزته الأمنية في البداية، ثم بالتصادم معه وتنحيته دون بديل سياسي سوري يحظى بقبول من الناس، وإدارة الجيش في سوريا بالإستعانة بضباط كبار مصريين. وجائت قرارات التأميم في تموز لتزيد الطين بلة حيث إستنفرت البورجوازية السورية التجارية والصناعية التي تعرضت إستثماراتها لشبه مصادرة من الدولة دون أن يشعر الناس أن في هذا الإجراء اية فائدة لصالحهم ولتحسين معيشتهم، ودون جهاز سياسي قادر على تسويق الإجراء وحشد التأييد لدعمه، فالتنظيم السياسي الوحيد في البلاد "الإتحاد القومي" كان صورة على الورق وتابع لأجهزة السلطة ولا صلة له بأية قواعد شعبية. بالإضافة لعداء خارجي إقليمي لدولة الوحدة من عراق عبد الكريم قاسم والاردن والسعودية، ودولي من قطبي العالم الغربي والشرقي، حيث ان الإتحاد السوفييتي ومنظومة الدول التابعة له رغم إحتفاظها بعلاقاتها الإقتصادية والسياسية مع الجمهورية العربية المتحدة فإن السوفييت لم يكونوا مرتاحين لدولة الوحدة التي أقصت الشيوعيين وإضطهدتهم في الإقليمين وكانوا يأملون خيراً من العراق الذي تحالف فيه عبد الكريم قاسم مع الشيوعيين لتصفية التيار القومي قبل ان ينقلب عليهم بعد أن لم يعد بحاجة لهم. كل هذه العوامل سهلت تحرك ضباط سوريين للقيام بإنقلابهم العسكري ضد عامر وسلطة الضباط المصريين في ساعاته الأولى، ثم ضد الوحدة بحد ذاتها وإعلان انفصال سوريا وطرد عبد الحكيم عامر بعد فشل الإنزال المظلي المصري في اللاذقية وإندلاع مظاهرات في مدن رئيسية تؤيد الإنفصال.

هلل الشيوعيون السوريون للإنفصال واعتبروه تخلصاً من الحكم "الفرعوني" وأيدوا إلغاء التاميم لأنه "لا يمت للإشتراكية بصلة!" وأجهز على الاقتصاد السوري، علما بأنه لا يختلف عما هو قائم في الإتحاد السوفييتي من

ملكية الدولة وليس الشعب لوسائل الإنتاج. وكانوا قد شنوا حملة على الوحدة في صحيفتهم "النداء" بلبنان واعتبروها مؤامرة أميركية لضرب القوى اليسارية في سوريا، وإتهموا عبد الناصر بأنه عميل أميركي بعد ان كانوا يصفونه قبل الوحدة بأنه القائد العملاق من نسج الأساطير، ودعوا لتحرير سوريا من الغزو الاستعماري المصري حسب تعبيرهم، وليس للنضال من أجل الديمقراطية داخل دولة الوحدة مع الحفاظ عليها. أما حزب البعث فبعد استقالة وزرائه انتقل قادته الأساسيين إلى لبنان وأصدروا بيانات تعترف بخطأهم وتسرعهم في قبول حل الأحزاب، الذي تم بناء على وعود لم تتحقق بلعبهم الدور الأساسي في تنظيم "الإتحاد القومي". وإنتقدوا اعتماد حكم الوحدة على الرئيس عبد الناصر وتقنيين وتبعية النقابات وأجهزة أمنية كتنظيم سياسي وحيد. ولكنهم إنقسموا إلى أجنحة متعددة فالبعض إستمر في قبول بقاء الوحدة مع العمل لإصلاحها، والبعض الآخر وخاصة جناح أكرم الحوراني إعتبر أن ما تم ليس وحدة بل "تمصير"، فيما بعثيون ذوي ميول ناصرية ظلوا على ولائهم لعبد الناصر وشكلوا بعد الإنفصال "الحركة الوحدوية الإشتراكية". ولكن أهم الأجنحة كان التنظيم البعثي العسكري الذي أنشئ قبل الانفصال من الضباط البعثيين المسرحين والعاملين والذي نأى بنفسه عن صراعات أجنحة الحزب المختلفة. وقد وقع صلاح البيطار المسؤول الاول للحزب في سوريا على وثيقة الإنفصال إلى جانب السياسيين السوريين من الإتجاهات المختلفة تأييداً للإنقلاب العسكري، إلا أن الحزب في سوريا بعد الإنفصال غير مواقفه لتأييد إعادة الوحدة على أسس جديدة "مدروسة". وتم فصل الحوراني ومؤيديه من الحزب عندما لم يلتزموا بذلك فشكلوا حزبهم الخاص "حركة الإشتراكيين العرب" بعد أن كان الحوراني قد ضم حزبه الإشتراكي العربي لحزب عفلق والبيطار في العام 1952.

أما "الحركة" التي اعتبرت الوحدة بين سوريا ومصر تتويجاً لانتصارات "حركة التحرر الوطني" ومنطلق لإنتصارات أخرى كإعلان إستقلال الجزائر وإزالة الحكم الملكي في العراق وشطب حلف بغداد وبدأ انتفاضات مسلحة في إمارات الجنوب اليمني والجبل الأخضر في عُمان وإعلان إتحاد فيدرالي مع اليمن الملكي، فقد ألقت بثقلها لتأييدها ومحاولة توسيعها وشنت حملة ضد معارضي الوحدة وخاصة الشيوعيين العراقيين، وظلت حتى آخر لحظة مصرة على

هذا الموقف. وفي الأيام الاخيرة للوحدة وقفت ضد تمرد السراج عندما عزله المشير عامر من منصبه وقامت بمظاهرة في الميدان ضد تسلط أجهزته، وأقنعته بقبول التنحي. لذلك عندما حصل الإنفصال إعتبرته كارثة وزلزالاً. وقامت بمراجعة لمواقفها في مؤتمرها القومي للعام 1962، الذي حدد تقريره أسباب الإنفصال في نشاط الأعداء الخارجيين، المعسكر الغربي والشرقي والصهيونية، والأعداء الداخليين من شيوعيين وقوميين سوريين ورجعية إقتصادية تضررت مصالحها بالإصلاح الزراعي والتأميم، ولتفسخ القوى القومية ولمستوى وعي شعبي متدن وعدم تمييز بين أخطاء الحكم ودولة الوحدة، ولعدم قيام مؤسسات شعبية متماسكة أي أحزاب تدافع عن الوحدة والإجراءات الإشتراكية.

قرارات تأميم الصناعات الأساسية في الجمهورية العربية المتحدة تموز1961 والإنفصال السوري في أيلول، وضع "الحركة" أمام بداية تغيير فكري وتنظيمي حاسم، أدى لتطوير فكرها وتوجهاتها حتى لا تتخلف عن المرحلة التي طرحت المسألة الإجتماعية بحدة. كانت "الحركة" قد أجلت تحقيق الإشتراكية لما بعد إنجاز المرحلة السياسية التي شعاراتها "وحدة تحرر ثأر"، لكنها أنكرت موضوعة الصراع الطبقي المؤدية إثارته لتفتيت وحدة الأمة وإلهائها عن المعركة مع اليهود. رافق هذا التطوير بروز تيار سمى نفسه "يساراً" يعمل للإلتزام بالإشتراكية العربية حسب الطرح الناصري لها، قام بمراجعة لفكر "الحركة" مما أثار أزمة داخل الصفوف القيادية ظلت مجهولة بالنسبة لمجموع الأعضاء، إلى أن طرحت في مجموعة مقالات في مجلة "الحرية"، وجمعت بعد ذلك في كتابين: "في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي"، 1962، و"مناقشات حول نظرية العمل العربي الثوري". 1963، إعترفت "الحركة" بالصراع الطبقي الذي أدى لفسخ دولة الوحدة، وأن الاشتراكية التي تستهدف وضع الثروة والإنتاج بيد الشعب لا تقوم من غير إشتراكيين يحولون الجماهير بالوعي والتنظيم من قوى مبعثرة إلى قوى فاعلة، في أحزاب متعددة ضمن الخط الإشتراكي القومي وحجب الحرية عن الأحزاب المعادية لهذا الخط.

بدأت بالإطلاع على "الفكر الجديد" للحركة في سنتي الأخيرة في الجامعة بمصر دون أدنى فكرة عن الخلافات التي جرت حوله في صفوف القيادات العليا، وقبلنا به دون نقاش بل رحبنا بهذا التطور كما رحبنا سابقاً بإلغاء فكر

المرحلتين المنفصلتين والمتتابعتين وتبني نضال متداخل سياسي تحرري قومي وإجتماعي يهدف للعدالة الإجتماعية. وكانت تصلنا أعداد صحيفة "الحرية" اللبنانية التي كانت تصدرها الحركة كبديل عن صحيفة الرأي التي توقفت عن الصدور في سوريا بصفتها صحيفة حزبية والأحزاب ممنوعة. وبرز بشكل كبير دور محسن إبراهيم في مقالاته ب "الحرية" التي تميل لإعطاء بعد إشتراكي لفكر الحركة دون أن يكون للإتجاه الذي سعى للإحتفاظ بمفاهيم الحركة القومية القديمة ومنع تغييرها أي قدرة على مواجهة محسن إبراهيم وبعض الملتفين حوله، الذي كاد يحتكر التنظير في صفوف قيادات الحركة.

تحولت الحركة بعد الإنفصال لتصبح من أقوى الأحزاب السياسية المعارضة للنظام في الشارع ولتقود دون مهادنة مظاهرات عديدة عمالية وطلابية ونشاطات سياسية متنوعة ضد الحكم الإنفصالي. وكان لها بعض الخيوط في أوساط الجيش بعد ان تخلت عن تحريمها السابق للعمل في الوسط العسكري الذي كان يؤدي لانقلابات عسكرية كانت تنبذها لتركز على العمل الشعبي، فالحركة تأثرت بعد الإنفصال بالإنقلاب الذي قام به العسكر ليحطموا أول وحدة عربية في التاريخ الحديث كانت تأمل منها الكثير للأمة العربية. وأذكر أن الحركة نتيجة علاقاتها العسكرية هذه قامت بتدبير تهريب السراج من سجن المزة ونقله للبنان ومنها لمصر. وقد إلتقيت به لأول مرة في بيت الرويسي زوج خالتي التي كانت تقيم في القاهرة بعد تركها مع زوجها لسوريا. وقد سمعت من السراج إشادة بالحركة ودورها في مواجهة الإنفصال.

نجحت في الإمتحانات النهائية ولكن مع حمل مادة واحدة وكان والدي يراسلني ليطلب مني عدم المجيء لسوريا والذهاب مباشرة لأميركا للإلتحاق بدراسات عليا هناك حتى أنه أرسل لي نقوداً من أجل مصاريف السفر، وكأنه كان يريد إبعادي عما يحدث في سوريا وهو يعلم أني قد إنغمست بالسياسة ولن "أقعد عاقل" عند عودتي. ولكني "تمردت" كالعادة على نصيحته وبدل إستخدام النقود التي أرسلها حسب توجيهه إشتريت بقسم من المبلغ كتباً سياسية وبعض الكتب الزراعية وأحضرتها معي عند العودة. هذه المرة غيرت وسيلة النقل إذ ركبت من الإسكندرية باخرة روسية متجهة للاذقية في طريقها إلى أوديسا على البحر الأسود، وكانت أول مرة لي في ركوب البحر. كانت رحلة ممتعة تعرفت

فيها على أصدقاء سوريين، وتوقفت السفينة في قبرص بميناء فاماغوستا حيث حصلنا على فيزا مؤقتة للتجول في المدينة لساعات إلى أن تواصل الباخرة طريقها، وقد أضافت الجولة في المدينة الجميلة المزيد من الرونق للرحلة البحرية التي لا تنسى. ومرت الأمور بسلام في جمارك اللاذقية حيث كنت متخوفاً من عراقيل بسبب الكتب السياسية التي أحملها معي. ولكن عقب وصولي بأيام لدمشق حصل ما كان يخشى منه والدي.

الإعتقال من ثمار العمل السياسي

تواصلت مباشرة مع شباب الحركة وبدأ ترددي على "الجمعية العربية" التي ظلت تعمل طوال عهد الإنفصال، وهناك التقيت الأصدقاء الحركيين ومنهم حسبما أذكر تيسير وبسام يعقوب من الأردن وآخرين، وفي أحد المرات بعد خروجنا من الجمعية وفي طريق العودة إلى البيت، دعينا من قبل تيسير لتناول الشاي في البيت الذي يسكنه مع إبراهيم في شقة في منطقة السبكي وعندما طرقنا الباب فتح لنا شخص غريب، وحاولنا التراجع وعدم الدخول وبدأنا نزول الدرج أتى آخرون من الخارج وأجبرونا على دخول الشقة حيث كان في إنتظارنا رجال من المخابرات كمنوا في البيت ليعتقلوا كل من يدخل. وكان ممن وقع في الكمين الحكيم جورج حبش، الذي أتى إلى البيت ليقابل إبراهيم وكان يحمل معه مسودة منشور معد للطباعة ضد الإنفصال كما علمت فيما بعد، ونقلنا إلى مكتب الفرع الأمني ثم احتجزنا في سجن الشرطة العسكرية المقابل لجامعة دمشق لبضعة أيام ثم إلى سجن المزة "الرهيب". كنا ما لا يقل عن عشرة طلاب جامعيين فيما عدا الحكيم ولا أذكر جميع الأسماء ولكن ما أذكره ان أحد المعتقلين عندما وصلنا وعلم أنه في سجن المزة وأثناء تفتيشنا في إحدى الغرف سقط على الأرض مغشياً عليه. وضعنا بعد ذلك في زنزانات منفردة مظلمة معزولين أحدنا عن الآخر في قسم الخارجي كما يسمونه، وكان ذلك في حزيران أو تموز من العام 62.

كنا نطرق الباب لكي يأتي الحارس للذهاب إلى المرحاض منفردين، وهو في بعض الأحيان قد لا يرد على هذه الطرقات، وكان الطعام الذي يجلب لنا

كل يوم من أردأ الأنواع ولكننا كنا ننتظره بفارغ الصبر. وقد حولنا للتحقيق الذي قام به ضابط أمن معروف كنيته "الخطيب"، ارتكب أعمال تعذيب كثيرة وفر إلى الأردن بعد سقوط حكم الإنفصال في آذار 1963 أي بعد سنة ونصف فقط من قيامه. كانت التهمة عقد إجتماعات للتآمر على النظام وتوزيع منشورات معادية له وقد كتبت الصحف في ذلك الوقت خبراً عن اعتقال خلايا سرية لحركة القوميين العرب في شقة السبكي التي اعتبرت وكراً للتآمر على النظام. أصريت على عدم علاقتي بأي من التهم الموجهة وأني أعرف اصدقاء دعوني لتناول الشاي. وقد تلقيت بعض ضربات "الفلقة" المشهورة للإعتراف ولكني تمسكت بما قلته، ومن حسن الحظ أنهم لم يتابعوا التحقيق بعد ذلك ويبدو ان تدخلات ما قد حدثت من سياسيين في الخارج لإطلاق سراحنا الذي دام حوالي 40 يوماً. علما بأن الحكم في ذلك الوقت قد بدأ يعاني من مصاعب كثيرة في الإستمرار وقد حدثت محاولات إنقلابية عديدة من إتجاهات مختلفة وكان الشارع محتقناً ورافضاً لإستمرار الإنفصال ومفضلاً عودة الوحدة بعد أن "راحت السكرة وإجت الفكرة" كما يقولون في المثل الشعبي. وقد زارني الأهل مرتان ومشوا الطريق الترابي الطويل المتعب صعوداً من حي المزة القديم إلى باب السجن للوصول إليه.

كانت تلك تجربتي الأولى في سجون سوريا حيث تعرفت مباشرة على الزنازين والمحققين والفلقة وفترة "التنفس" أي المشي في باحة السجن لنصف ساعة او أقل يومياً، والحمام لدقائق معدودة بمياه باردة والزيارات "الخاطفة" للأهل وسماع صراخ الذين يعرضوا للتعذيب في الليل، وغير ذلك مما كنا نسمع به ولم نخبره عملياً. كانت تلك بداية تخرجي من الجامعة التي أضفت لها "تخرجاً" من أحد السجون، واختباراً للحياة التي اخترتها لنفسي في تحدي للمثل الشعبي الشائع من أن "السياسة ما بطعمي خبز"، معارضاً للأهل الذين أرادوا لي مصيراً آخر، ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن. وتم فرزي بعد الخروج من السجن للمرتبة المسؤولة عن قطاع الطلاب الثانويين في دمشق وكان مسؤولنا "محمود" يقيم في حي أبورمانة حيث كنا نعقد إجتماعاتنا الأسبوعية، بعد ترفيعي إلى مرتبة "رابطة" إثر دورة محاضرات حول مفاهيم الحركة السياسية والفكرية والتنظيمية والأوضاع السورية والعربية، وشارك في إلقاء المحاضرات فيها كل من الحكيم وهاني واسامة الهندي وأخرين وجرت في مكتب مجلة الرأي

الذي ظل مفتوحاً رغم توقف الصحيفة عن الصدور إذ أصبح مكتباً غير معلن للحركة.

شاركني في "الرابطة" عصمت ومعتز عائدي وعبد الرحمن الطباع ومحمد العظمة وآخرين وكنا مسؤولين عن خلايا طلابية تتوزع على معظم المدارس الثانوية في دمشق. وقد ورثت الحركة تنظيم الشباب التابع للإتحاد القومي، الحزب الوحيد اثناء حكم الوحدة، حيث هيمنت على التنظيم وسيرته بمشاركة قياديين فيها ثم حولته بعد الإنفصال إلى تنظيم طلابي تابع للحركة وربما كان على ما أذكر، من مسؤوليه مروان العسلي وهشام العابد وثابت المهايني وسيف الدين هيتو وسعيد الإمام وغيرهم إن لم تخن الذاكرة بعد 50 عاماً. وقد كان للطلاب دور هام في المظاهرات والإضرابات التي كانت تندلع من داخل المدارس الرئيسية في دمشق وأهمها مدرسة "جودت الهاشمي" من أقدم المدارس في دمشق وأكبرها، لتخرج أحياناً للشارع وتصطدم مع الشرطة وهي ترفع شعارات إعادة الوحدة مع مصر.

فيما مصر لملمت جراحها إثر الانفصال واحتفظت بإسم الجمهورية العربية المتحدة وأعلن عبد الناصر ميثاقاً جديداً للعمل السياسي أكد فيه على التحول الإشتراكي ودعا لتحالف قوى الشعب العامل المكونة من العمال والفلاحين الذين أعطوا نسباً محددة في المجالس المنتخبة وعزل طبقة الإقطاع والرأسمالية ومنع أفرادها من المشاركة السياسية، ولكنه ظل مصراً على الحزب الواحد الحاكم ورفض حرية الأحزاب، مع التحول من "الإتحاد القومي" إلى "الإتحاد الاشتراكي". وفي سبتمبر 1962 قام الجيش اليمني بإنقلاب عسكري على حكم الإمامة الوراثي وذلك بقيادة عبد الله السلال، وكانت تلك فرصة لمصر للعودة لتأكيد دورها العربي إذ أيدت الثورة وأرسلت بعد حين قوات عسكرية لدعم الجمهوريين الذين استولوا على السلطة في مواجهة الملكيين بقيادة الإمام البدر الذين أطلقوا حرباً أهلية بدعم من السعودية المجاورة في محاولة لاسترداد ملكهم. وقد تبين بعد ذلك أن مصر غرقت في المستنقع اليمني الذي أنهك قواها وأستنفد جهودها.

إنقلاب 8 آذار والصراع مع البعث

عدت إلى مصر أوائل العام 63 لتقديم إمتحان في المادة الباقية لي وشهدت بعد عودتي لدمشق إنقلاب 8 آذار الذي سبقه في 14 شباط من نفس العام الإنقلاب العسكري العراقي الذي أطاح بعبد الكريم قاسم الذي تم إعدامه دون محاكمة وتلاه مذابح للشيوعيين في شوارع بغداد. ورغم أن القوى التي شاركت في الإنقلابين كانت متنوعة بعثية وحركية وضباط مستقلين، فقد هيمن البعثيون في البلدين لكونهم القوة الأكبر وباشروا تصفيات للقوى الأخرى المشاركة.

أعلن الإنقلابيون أنهم يسعون للعودة للوحدة مع مصر إذ بدأوا محادثات ثلاثية في القاهرة بوفدين سوري وعراقي كان في عداده القيادات الرئيسية للبعث ميشيل عفلق وصلاح البيطار وشبلي العيسمي وغيرهم، كما شاركت فيه الحركة بشخص هاني الهندي الذي أصبح وزيراً للتخطيط إلى جانب وزير آخر من الحركة هو المحامي جهاد ضاحي كوزير للمواصلات في الوزارة الأولى التي شكلها صلاح الدين البيطار بأغلبية بعثية ومشاركة وزيرين آخرين من الحركة الوحدوية الإشتراكية الناصرية التوجه. كما مثل الحركة في المجلس العسكري للثورة المحامي الحلبي عصمت هنانو نجل قائد الثورة ضد الإستعمار الفرنسي في شمال سوريا إبراهيم هنانو، وكذلك الحكم دروزة من قياديي الحركة في سوريا والذي إشتهر بشكل خاص عندما صدر كتاب "مع القومية العربية" بإسمه وباسم حامد الجبوري قيادي آخر من العراق. وأصدرت الحركة صحيفة يومية "صوت الجماهير" من دمشق، وجاء الإسم من نشرة سرية للحركة كانت تصدرها في سوريا بعد الإنفصال. كان في إدارة الصحيفة غسان البرازي من حماة وعماد الحراكي والذين كانا من مؤسسي الحركة التي أطلقها طلاب من الجامعة الاميركية ببيروت.

كنت قد كتبت أول مساهمة لي، دون ذكر اسم الكاتب، في نشرة سرية خاصة بالطلاب كانت تسمى "صوت الطلبة" يصدرها المجال الطلابي الثانوي الذي كنت أحد أعضاء الرابطة المسؤولة عنه ولا أتذكر موضوعه ولكن ما أذكره انه كان زاوية سياسية صغيرة "ساخرة". كما نشر مقالاً لي موقعاً بأسمي في

صحيفة الحركة عن الحركة الطلابية ودور الطلاب في السياسة. إلا أن "صوت الجماهير" لم تستمر في الصدور أكثر من شهرين، إذ أن الاوضاع لم تكن تتطور بإتجاه إستمرار التحالف القومي الذي كان وراء انقلاب آذار. فبعد نقاش طويل بين الوفود الثلاثة في القاهرة حول إقامة إتحاد ثلاثي وليس وحدة حسب ميول البعثين السوري والعراقي وموافقة من عبد الناصر، إحتدم الخلاف بين الطرفين حول قضايا متعددة تتعلق بنهج الإتحاد وأسلوب عمل مؤسساته وشعاراته السياسية وأفكاره وعملياً حول معظم المسائل. وقد فوجئ الطرف المصري والناصري السوري بقرارات للسلطة الحاكمة في سوريا بفصل أعداد من الضباط الناصريين والحركيين من الجيش، ومن أبرز الضباط الذين كانوا يعطفون على الحركة ضابطين من عائلة الهندي في الطيران والقوات الخاصة شقيقي هاني الهندي، وآخرين. واعتبرت عملية غادرة من قبل البعث تلاشت بعدها الثقة في القطرين بأنه جاد بإقامة الإتحاد. إذ كان يفاوض في القاهرة لجبهة قومية إئتلافية، فيما يقصي حلفاؤه غير البعثيين من مراكز أساسية في السلطة. وبذلك فشلت المحادثات وأطلق بعدها الرئيس عبد الناصر خطاباً نارياً بدأه ب "أني أرى الظلام يخيم على سوريا" في حملة ضد البعثيين إتهمهم فيها بمعاداة الوحدة العربية رغم أنها أهم شعاراتهم.

في سوريا شنت الحركة في صحيفتها أوائل أيار حملة ضد الهيمنة والإقصاء، مما جعل الرقابة البعثية على الصحف تشطب مانشيتاتها من الصفحة الأولى وكل ما يشير لتسريح الضباط الوحدويين، وتبع ذلك استقالة الوزراء غير البعثيين من وزارة البيطار ثم إغلاق الصحيفة ومنعها من الصدور وبدأ حملة اعتقالات ضد قياديي الحركة وتحويل من لم يتمكن من الفرار للبنان إلى سجن المزة. وهكذا انتهى الربيع الدمشقي الذي شاركت فيه "الحركة" لاول مرة في السلطة بعد شهرين فقط لتعود الحركة للعمل السري الذي إعتادت عليه منذ تأسيسها. وقد قامت الحركة بسلسلة مظاهرات ضد سلطة البعث أذكر اني شاركت في إحداها قرب السبع بحرات ورأيت حينها الحكيم يسير قرب المظاهرة ويعطي توجيهاته، وفي مظاهرة أخرى في أبو رمانة كان موجوداً أيضاً ومنع المتظاهرين من مهاجمة أحد الأبنية الدبلوماسية.

المظاهرة الأخيرة التي شاركت فيها كانت قرب محطة الحجاز، وأتذكر أن

الصديق محمد كتمتو كان موجوداً وكان في دراسته الثانوية، وشاهدته مع آخرين يكسرون أحواض الأزهار الحجرية في وسط الطريق لإستخدام حجارتها لرشق الشرطة وعناصر الأمن التي لم تتوان عن إستخدام أسلحتها لتطلق الرصاص فوق رؤوس المتظاهرين لإرهابهم وتفريقهم. إعتقلت عند الحجاز قرب ملهى الكيروان ونقلت مع أعداد كبيرة معظمهم من الطلاب إلى مخفر الشرطة القريب حيث حجزت مع مئات في غرفة واحدة متلاصقين، إلى ان تم التحقيق معنا وتلقيت بعض الصفعات الشديدة "عالماشي" لكوني أحمل هوية إقامة فلسطينية وأتدخل في شؤون سورية، ولكن أطلق سراحنا في نفس اليوم مساءً بعد أخذ معلومات عن مكان إقامة كل منا.

في ذلك الوقت كنت قد تقدمت لوزارة الزراعة للعمل كمهندس زراعي وقد قبلت وتم تعييني في المصالح الزراعية في السويداء. إنتقلت للسويداء حيث نزلت في فندقها الوحيد في الساحة الرئيسية، إلى أن استاجرت غرفة مستقلة لدى عائلة قريبة من مكان عملي وقد توليت إدارة مشتلين تابعين لوزارة الزراعة أحدهما في "كوم الحصا" قرب السويداء لإنتاج شتلات أشجار الفاكهة والآخر في "ضهر الجبل" في مكان بعيد وذلك كمركز لتجارب زراعية. كما أصبحت مسؤولاً عن متابعة جمعيات تعاونية زراعية في المحافظة، مما تطلب انتقالي لكافة أرجاء المحافظة حيث تقع التعاونيات في عرى وصلخد وغيرها. وكان رئيس المصالح الزراعية في ذلك الوقت توفيق أبو الفضل الذي علمت فيما بعد أنه وحدوي التوجه عندما إعتقل بعد أشهر من بدئي للعمل. وقد تسلمت إدارة المصالح مكانه مؤقتاً إلى أن تأمن بديل. لم يكن للحركة في السويداء تنظيماً، وقد قمت بالتعرف على عديدين ودعوتهم للإنتساب للحركة حتى تشكلت بضعة حلقات أذكر منها بشكل خاص عادل عبيد الذي التقيت معه فيما بعد في الاردن ثم في لبنان والمهندس من عائلة عز الدين وآخرين إطلعوا على مواقف الحركة السياسية وفكرها وقمنا بحملة ليلية للكتابة على الجدران في المدينة بإستعمال بخاخات دهان ومنها بشكل خاص شعار "يسقط البعث الفاشي"، وتوزيع منشورات الحركة عند أبواب البيوت ليلاً، إلى أن إعتقل أحد موزعي المنشورات أثناء قيامه بذلك وأقر تحت التعذيب بمن يعرفهم من الحركة في السويداء وكان على صلة مباشرة بي. ولم تمر سوى ساعات على إعتقاله إلا والمخابرات تطرق باب غرفتي

ليلاً لتفتشها وتنقلني مع ما وجدته من نشرات "ممنوعة" إلى مكتب المخابرات في السويداء الذي يقع عند مدخل المدينة.

سجن السويداء



في الاعتقال الثاني لي في عهد البعث أخضعت للتعذيب ب "الفلقة" كما في الاعتقال الأول في عهد الانفصال وذلك للإعتراف بمسؤولي في دمشق إذ أنهم لم يكونوا بحاجة لمعرفة أعضاء التنظيم في السويداء بعد ان إعترف من سبقني على الجميع ولم يسلم من الإعتقال سوى أحد الأعضاء الذي قدم قبل أيام إستقالته من الحركة لأسباب خاصة، وعادل عبيد الذي توارى ثم عاد لتسليم نفسه عندما بدأت محاكمتنا. تجنبت الإعتراف على مسؤولي بإعطاء اسم عصمت الذي كنت أعرف انه مطلوب ومتوار ولن يتمكنوا منه. وأحلنا بعد أيام لسجن السويداء وكان ذلك في ليلة باردة أواخر كانون الأول من العام 1963، تساقطت فيها الثلوج بكثافة وألقينا بدون أية بطانيات لاتقاء البرد في أحد الغرف التي تفتح مباشرة على باحة السجن ولا يفصلها عنها سوى قضبان الباب المتباعدة. لولا ان السجناء ألقوا لنا ببعض الزائد لديهم لنستعمل بطانية واحدة لكل ثلاثة منا.

إلى أن بدأ الاهل في زيارتنا وخاصة الوالدة التي كانت تسافر كل يوم جمعة للسويداء لتزورني حاملة بعض الثياب والطعام. وقد شعرت بمدى المشقة التي تعانيها وطلبت منها أن تتوقف عن المجيء إلا أنها لم تستمع لي وأصرت على الإستمرار في سفرياتها الشاقة. وقد حولنا إلى محكمة الأمن القومي كما كانت تسمى في ذلك الوقت، وكانت محكمة مدارة من الحزب الحاكم مباشرة متخصصة بالقضايا السياسية، أحكامها تصدر عن السلطة فيما رئيسها "أحمد

البريدي" كان يبلغ المتهمين أحكامهم الجاهزة. وأذكر أنه سألني عن سبب معارضتي لحكم البعث فاجبت أنه يرفع شعارات الوحدة ويمارس الإنفصال وشعار الحرية ويمارس الديكتاتورية. كما سئل الجميع فيما إذا كانوا نادمين على فعلهم وهو الإنتماء لتنظيم سري ممنوع وتوزيع منشورات معادية للنظام، فمن أجاب بانه نادم حكم بثلاث أشهر سجن، فيما ثلاثة كنت أحدهم والآخرين عادل وجادو أبدوا عدم ندمهم فحكم إثنان لمدة ستة أشهر بينما حكمت لكوني مسؤول التنظيم سنة ونصف.

قضيت التسعة أشهر الأولى من العام 1964 في السجن وتعرفت هناك على صديق شيوعي كردي من عفرين موسى محمد موسى، كان معتقلا لأنهم وجدوا في بيته عندما فتشوه "فشكة". لم ألتق به بعد خروجي من السجن ولكني تواصلت مؤخراً مع إبنه المقيم في أوروبا الذي أخبرني انه توفي في العام 2007 وكتب على قبره في عفرين بدل الآيات القرآنية: "هذا ضريح شيخ الشيوعيين في جبل الاكراد" و" إن الإيمان ليس مجرد كلمات يقولها الإنسان بلسانه. إنما هو سلوك ومعاملة وأخلاق تترجم إلى واقع حي.."، كما كان هناك معتقل كردي آخر يدعى أبو طه من الجزيرة متهم بنشاط سياسي لصالح حزب كردي. وتعرفت في السجن على فتاة وحدوية لم أعد أتذكر إسمها كانت تسكن في حينا بالصالحية، إذ أنه كانت في السجن غرفة خاصة بالنساء السجينات وسجناء من السويداء منهم سليمان الاشقر وزياد كرباج وفريد ابو عسلي وهايل أبو فخر. كما أودع في السجن أيضا معتقلين حركيين من محافظة درعا. واهم أحداث السجن قيام سجناء جنائيين محكومين بتهم سرقة، بالفرار من السجن بعد نشر أحد قضبان باب غرفتهم ثم تسلق جدران الباحة للوصول للطريق العام. وقد نجحوا في الفرار وإستدعينا للتحقيق لمحاولة معرفة أية معلومات عما حدث في ليلة الفرار. وكان القاضي الذي يحقق في المسألة محمد على الإسطواني الذي التقيت به فيما بعد في محكمة الجنايات بدمشق. كما جرت إعتقالات واسعة في دمشق ومحافظات أخرى، ومنها إعتقالات المجال العمالي في العام 1964 حيث كان من المعتقلين أحمد تكلة ومحمود سلامة وآخرين، وقيل حينها أن محمود كان متواصلاً مع السلطة، وأعطى معلومات عن تنظيم الحركة العمالي مما ادى للإعتقالات، وقد تم فصله وهو ما يزال في السجن. وبعد خروجه كانت علاقاته

جيدة مع النظام مما مكنه من النجاح في إنتخابات مجلس الشعب لعدة دورات، وكذلك حصل على مناصب في الإتحاد العمالي السوري الذي تديره عملياً سلطة البعث، وفيما بعد كلف بإدارة جريدة الثورة الرسمية بعد تولي بشار الاسد ولم يدم ذلك طويلاً إذ سرح منها على ما يبدو مغضوباً عليه.

لم أتابع تنفيذ الحكم الذي صدر بحقي حتى نهايته إذ أن عفواً صدر في ذلك الوقت عن الرئيس أمين الحافظ خاص بالسجناء السياسيين. فخرجت في نفس الوقت الذي أفرج فيه عن سجناء المحاولة الانقلابية الناصرية التي تمت في تموز من العام 1963 التي قادها العقيد جاسم علوان والمقدم عبد الله جسومة، وشاركت فيها وحدات خاصة حاولت الإستيلاء على بناء الإذاعة والتلفزيون في ساحة الأمويين، الذي كان الهدف الأساسي لأي انقلاب يسعى للنجاح. إلا أن السلطة البعثية كانت قد أخذت علما بالإنقلاب الذي يتم تحضيره من مندسين في صفوف التنظيم العسكري، فكانت بإنتظار المهاجمين لتوقعهم في كمين وتقتل عديدين منهم ومن لم يقتل تم إعدامه مباشرة دون محاكمة.

بعد خروجي من السجن راجعت وزارة الزراعة في دمشق للعودة إلى عملي وقد استقبلني رئيس مديرية البستنة بشير الحصني ونجح في نقلي من السويداء إلى مديريته للعمل كمسؤول عن قسم المشاتل في الوزارة. إلا أن المخابرات يبدو تحركت لمحاولة منعي من العمل فحولت أولا ل ''مجلس تأديبي" قاضاني عن مشاركتي في نشاط سياسي وأصدر قراراً عقابياً لي بمنع ترفيعي في الوظيفة لبضع سنين. إلا أن الأمن لم يكتف بذلك إذ سعى لصدور قرار بتسريحي من العمل حسب المادة 85 التي تقول بأن موظف الدولة ممنوع من الإنتماء لأحزاب سياسية، بالطبع هذا القانون لم يكن ساري المفعول على الحزبيين البعثيين. وبصدور القرار الذي كان موقعا من أمين الحافظ بالذات، اصبحت عاطلاً وممنوعاً من العمل في أية مؤسسة حكومية.

ظللت عاطلاً عن العمل خلال العام 65، ولكني في مجال الحركة رفعت مباشرة إلى قيادة الإقليم التي كانت تعاني من نقص بسبب فرار معظم أعضائها إلى لبنان ومنهم الحكم دروزة وأسامة الغزي وهاني الهندي وعملياً لم يبق من قيادة الإقليم في سوريا سوى أسامة الهندي في دمشق وعصمت هنانو في حلب

وناجي الضلي في دير الزور، وأظن أن آخرين تركوا العمل لاسباب مختلفة مثل ثابت المهايني وعماد الحراكي وغسان برازي وهشام العابد، علماً بأن جهاد ضاحي لم يكن له أي وضع تنظيمي في الحركة في سوريا رغم علاقته الوثيقة بهاني الهندي وقياديين آخرين. كان على أسامة بصفته مسؤول الإقليم أن يملأ هذه الفراغات بوجوه جديدة كان منها سامي ونور الدين العجيلي من الرقة والمقيم في دمشق، وزهير صندوقة وهو طالب أردني كان يدرس في جامعة دمشق وحسن شوقل من كفرسوسة بدمشق الذي كان عاملاً نقابيا بارزاً في نقابة النسيج بدمشق وقاد فيها تظاهرات عمالية ضد السراج في عهد الوحدة ثم إضرابات ضد حكم البعث في سنواته الأولى وخاصة في معمل الخماسية في القابون الذي كان من أكبر المعامل في سوريا حينها، وقد كان للحركة دور كبير في النقابات العمالية من خلاله وعدد من القيادات العمالية الملتفة حوله، حتى كادت ان تشكل اتحاداً عمالياً على مستوى دمشق ينافس الإتحاد التابع للسلطة الذي أنشاه البعث الحاكم. وكان حسن في وقت إضافته لقيادة الإقليم لتمثيل العمال في القيادة قد ترك عمله في الخماسية وفتح ورشة في كفرسوسة لصناعة الشاحنات الصغيرة من موتوسيكلات عادية.

قيادة الإقليم

أضفت لقيادة الإقليم وكلفت بمهمام عملية مثل طباعة نشرات الحركة وماليتها التي كانت تجبى من إشتراكات الأعضاء وتبرعات أصدقاء للحركة وأحيانا مساعدات من مركز الحركة وأمانتها العامة التي كانت في ذلك الوقت مكونة من جورج حبش ومحسن إبراهيم وهاني الهندي ووديع حداد، ونايف حواتمة فيما بعد. هذه الميزانية لم تكن تتجاوز بضعة آلاف للشهر الواحد تصرف في مجال تكاليف النشر ومصروفات التنقل بين المحافظات ورواتب للمتفرغين الذين لا يتجاوزون أصابع اليد الواحدة ويتقاضون بين مائة لمائتين ليرة في الشهر حسب اوضاعهم العائلية، وهذا في تنظيم كانت أعداده تصل لما بين أربع إلى خمسة آلاف متركزا في المدن الرئيسية دمشق وحلب وحمص واللاذقية ودير الزور بشكل أساسي ثم بأعداد أقل في درعا وحماة والسويداء والرقة. كان أسامة يقترح أو يرشح اسماء لقيادة الإقليم للأمانة العامة، التي توافق عليها عادة دون

إعتراض فلم يكن هناك أي نظام إنتخابي في الحركة منذ تأسيسها فالمسؤولين يعينون عادة من قبل المرتبة الأعلى المعتبرة أكثر وعيا لمن يصلح لهذه المهمة أو تلك، وكان المبدأ التنظيمي الناظم لذلك هو "القيادة للأكفأ" وليس لمن ينال أكثر الأصوات والقيادة هي التي تحدد من هو الأكفأ. وقد عمل أولاً للتخلص من أعضاء القيادة الموجودين في لبنان إذ طلب منهم العودة لمباشرة مهامهم، وعندما رفضوا ذلك لكونهم مطلوبين للإعتقال، قام بفصلهم من التنظيم السوري، ولم تستجب الأمانة العامة لفصلهم نهائياً فشاركوا في مهمات أخرى مركزية فيما عدا "الحكم" الذي ترك التنظيم على ما يبدو. بذلك أصبحت قيادة الإقليم الجديدة مسيرة من أسامة فلا أحد ممن أتى به يعترض على آرائه. إلى أن اعتقل في العام 1965 كما أذكر واستبدل كمسؤول مؤقت بظافر الخضراء من التنظيم الفلسطيني، ثم خرج أسامة بعد بضعة أشهر ليعود إلى مكانه السابق.

استمريت في عملي "الإداري" في قيادة الإقليم وأضيفت لمسؤولياتي الإشراف على المرتبة القيادية للتنظيم في اللاذقية، حيث حضرت بعض إجتماعاتها هناك وكان منها عمر حنيش ومصطفى زقلوط وسامي أمونة وفؤاد زوباري وسهيل إبراهيم. كما أني كلفت بالإشراف على طباعة النشرة السرية للحركة "صوت الجماهير" التي استمرت بعد إغلاق الصحيفة وكانت تصدر شهرياً، وإرسالها لجميع المحافظات لتوزع على أعضاء التنظيم وأصدقائهم المقربين. وأذكر أني كتبت فيها مقالين أحدهما عن الثورة المسلحة في الجنوب اليمني المحتل التي اندلعت في جبال كردفان ضد الإحتلال البريطاني وسلاطين الإمارات التي كانت بريطانيا تحاول تجميعهم في "إتحاد إمارات" اعتبرته الحركة مزيفاً. كما كلفت بتوزيع مجلة "الحرية" الأسبوعية التي كانت تصدر في بيروت وتهرب عبر الجبال إلى دمشق، لتصل إلى جميع الكوادر الحركية في سوريا حيث كانت مقالاتها ودراساتها مادة تثقيفية وسياسية لأعضاء التنظيم. ومن أطرف ما أذكر أني شاركت به هو الدخول إلى منزل أحد البعثيين في ذلك الوقت الذي كان مسافراً في مهمة خارجية، عن طريق أحد أقربائه المنتسب للحركة مع مجموعة من شباب الحركة حيث قمنا بتصوير أوراقه ونقلها كتابة وكان أهمها تقرير طويل مقدم من المخابرات إلى المسؤولين الكبار في النظام عن الأحزاب السياسية في سوريا يتضمن أهم قيادييها ونشاطاتها وأفكارها وتاريخها وكل ما

يعلمونه عنها، بالطبع كانت المعلومات عن الحركة من ضمن التقرير وكانت في التقرير تعتبر في ذلك الوقت من قبل المخابرات السورية أهم الحركات المناهضة للنظام البعثي. كدت أعتقل في حادثة أخرى عندما ذهبت لبيت يقيم فيه مسؤولين من التنظيم في حي المزرعة ولكن من حسن حظي عندما وصلت إلى باب البناية شاهدت الدكتور فيصل الفحام مقاد من عنصرين أمن لأخذه إلى سيارتهم، فعدلت إتجاهي مباشرة بعيدًا عن المدخل وراقبت من بعيد إنطلاق سيارة الامن بفيصل. كان هناك في البيت كمين أمني لاعتقال كل من يرتاده، ولكني أبلغت كل من له علاقة بالبيت ويتردد عليه وبذلك لم يعتقل آخرين.

تبنت الحركة الكفاح المسلح وخاضته في الأراضي الفلسطينية بدءاً من العام 1966، وفي اليمن ضد الجمهوريين وفي الجنوب، كما بدأت ثورة مسلحة عام 1965 في ظفار ضد سلطنة مسقط وعمان المرتبطة بمعاهدات حماية بريطانية. كان للحركة في الجنوب الدور الرئيسي في الثورة بالإضافة لتنظيمات سياسية أخرى اقل اهمية شكلت الجبهة القومية، وقد عانت من تدخلات الأجهزة الأمنية المصرية الموجودة في اليمن الشمالي والتي حاولت بسط سيطرتها على الجبهة بإجبارها على سياسات معينة ومنها فرض إضافة "جبهة تحرير" كان يرأسها الاصنج والمكاوي إلى قيادات الجبهة القومية رغم إعتراض الأخيرة لكون جبهة التحرير معارضة للعمل المسلح وتتعاون مع السلطة البريطانية لتحقيق استقلال ناقص. دعمت قيادة الحركة مركزياً هذا التوحيد القسري لكيلا تصطدم مع عبد الناصر الذي رمى بثقله لإنجاحه، مما جعل قيادات الجبهة القومية "الحركية" تعلن انشقاقها عن الحركة والخروج من جبهة التحرير التي أقامتها مصر في أكتوبر 1966، بينما قيادات "الحركة" المركزية بناء على استراتيجيتها العربية الشاملة، رفضت أي صدام مع قيادة عبد الناصر، إذ كانت تعتبر ذلك انحرافاً تاريخياً. لذلك أعلنت الأمانة العامة أن لا علاقة تنظيمية لها بالجبهة القومية الخارجة من جبهة التحرير، أو بفرع "الحركة" في اليمن الجنوبي.

استمرت الجبهة القومية بالعمل المسلح إلى أن حققت الاستقلال بجلاء القوات البريطانية بشكل كامل في أكتوبر 1967. لتصل "الجبهة القومية" كفرع منشق من الحركة، إلى السلطة. ولم تختلف ممارساتها بالسلطة عن أي تنظيم قومي أو إشتراكي عربي وصل إلى السلطة في بلدان أخرى، إذ بدأت بحل جميع

الأحزاب، وسمت نظامها "بالديمقراطية الشعبية"، التي تعني حكم الحزب الواحد الذي يعطي لنفسه حق تمثيل العمال والفلاحين دون إنتخابات حقيقية. ثم توالت الإنقلابات وأهمها حركة حزيران التصحيحية 1969 لإسقاط الرئيس قحطان الشعبي، إلى انقلاب اليسار في آذار 1970 واعتقال فيصل الشعبي رئيس الوزراء وقتله في السجن. ثم الإنقلاب الدموي على سالم ربيع علي في العام 1978 لتصفية الاتجاه "الماوي" وبسط الإتجاه "المسفيت"، إلى الصراع الدموي المسلح بين علي ناصر وعبد الفتاح إسماعيل في العام 1986. فالانقلابات العسكرية كانت سمة عامة للحركات السياسية العربية القومية أو اليسارية وكانت تسميها "ثورات"، ففي العراق تتالت الانقلابات منذ الإنقلاب على الملكية في العام 1958 والذي تلاه الانقلاب على قاسم ثم الأنقلاب العارفي على الحكم البعثي ثم البعثي على العارفي وغيرها. وفي سوريا من الإنقلاب على الشيشكلي 1954 إلى الإنقلاب الإنفصالي إلى انقلاب 8 آذار البعثي الناصري إلى محاولة الإنقلاب الناصري في تموز 1963 الذي قاده جاسم علوان. إلى أن بدأت الصراعات داخل البعث الحاكم نفسه عندما تم إقصاء اللواء محمد عمران وزير الدفاع، ثم بعد سنوات تم اللحاق به إلى طرابلس في لبنان وإغتياله. كما تم إقصاء أحمد سويدان وإبراهيم العلي وآخرين من الضباط الكبار، كما إنقلب أمين الحافظ على لؤي الاتاسي ونحاه وجلس مكانه في الرئاسة التي لم تدم له طويلاً عندما حدث الانقلاب "القطري" الذي قاده اللواء صلاح جديد والمقدم سليم حاطوم ضد أمين الحافظ في العام 1966.

استفقنا منذ الصباح الباكر على أصوات إطلاق نار كثيف في محيط قصر الرئاسة وبيت أمين الحافظ في حي أبو رمانة ولم نستطيع ان نخرج من البيت إلا بعد أن هدأت الامور فذهبنا لمحاولة التفرج على آثار "المعركة" التي إنتهت بإعتقال أمين الحافظ وإيداعه السجن فيما فر مؤسسي حزب البعث ميشيل عفلق وصلاح البيطار إلى لبنان، فقد كان الإنقلاب موجهاً للقيادة القومية للحزب التي كانت منحازة للحافظ. وقد فر عفلق فيما بعد للعراق فيما ذهب البيطار ليقيم في فرنسا حيث لحقه "الأمن" إلى هناك واغتاله في العام 1980. وأتذكر أننا كنا نتداول بسخرية ما كان يردده الحافظ الذي كان يمثل دور "القبضاي" الحلبي ويفضل تسميته "أبو عبدو"، من أنه على العرب ان يزحفوا بالملايين إلى

إسرائيل ولو مات منهم عشرات الآلاف، "فنساء العرب ولادات!". في زمن أمين الحافظ تغلغل جاسوس إسرائيلي أسمه الحقيقي أيلي كوهين وحمل إسم كامل أمين ثابت كرجل أعمال سوري مغترب في الارجنتين عاد لسوريا في العام 1962 وقد أقام علاقات وثيقة مع سياسيين وضباط كبار سوريين وظل يرسل معلومات مهمة للموساد إلى أن كشف في العام 1965. وقد قيل إنه كانت له علاقة وثيقة مع أمين الحافظ، ومسؤولين بعثيين آخرين وحتى قيل إنه إنتمى لحزب البعث وأصبح من قياداته، مما شكل إحراجاً للنظام الذي سارع لإعدامه في المرجة لقطع دابر الإشاعات التي سرت بكثافة.

منذ ذلك الوقت توزع الحزب بين الارتباط "بالقيادة القومية" التي تبعها بشكل أساسي الحزب الحاكم في العراق، وبين البعث السوري الذي شكل قيادة قومية خاصة به. وأذكر أنه في ليلة الانقلاب كنا قد رتبنا بمناسبة ذكرى الوحدة 22 شباط إطلاق أسهم نارية ليلاً من جبل قاسيون كانت قد وصلتنا مهربة من لبنان. وقد تم إطلاقها بنجاح من أكثر من موقع ولكن إعتقل بعض من قام بالعملية وأودعوا السجن واتهموا في البداية بأنهم يطلقون الأسهم كإشارت لقوى عسكرية كانت تتحضر في تلك الليلة للقيام بالإنقلاب على الحافظ. في ذلك الوقت كنا نسعد بأخبار الإنقلابات في صفوف البعث وصراعات قياداته العسكرية والمدنية ولم نكن نرى مدى التخريب الذي أحدثته هذه الانقلابات في الدولة والمجتمع، حتى انه كان للحركة محاولتها الخاصة للإنقلاب على السلطة البعثية بالتعاون مع الحكم العارفي في العراق، ولكنها كانت حركة مكشوفة بحكم إندساس مخابراتي، لذلك فشلت قبل ان تبدأ واعتقل العديدين ممن كانت لهم صلة مباشرة بها. وبالنسبة لي لم أعلم بها سوى بعد سنين طويلة. ففي كثير من الأحيان كانت الأجهزة الأمنية تعرف عن نشاطات الحركة أكثر مما يعرف الكثير من أعضائها.

ولم يكن ذلك آخر إنقلاب في سلسلة التصفيات داخل الجيش الحاكم حيث أصبح الحزب واجهة سياسية للعسكر الحاكمين دون ان يكون له أية دور قيادي في البلد رغم ما كان يقال عن دوره في قيادة الدولة والمجتمع. فقد تبعه محاولة الإنقلاب الفاشل على صلاح جديد الذي قام به سليم حاطوم بالتعاون مع العقيد فهد الشاعر والإثنان من محافظة السويداء، فر بعده حاطوم للأردن

وعندما حاول العودة أثناء حرب حزيران "للمشاركة" في الدفاع عن سوريا كما إدعى، إعتقل وعذب ثم أعدم رمياً بالرصاص. كان الإنقلاب الأخير في السلسلة هو الذي قام به حافظ الاسد في تشرين 1970 تخلص بعده من منافسيه جديد والأتاسي والزعين ووضعهم في السجون لعشرات السنين، وقد سمى انقلابه بالحركة التصحيحية متنازلاً عن التسمية المعهودة "ثورة"! ومنذ ذلك الوقت أتقن الأسد ترتيب الأوضاع في الجيش ليكون جيشه الخاص وليس جيش البلد وقطع دابر الإنقلابات وحول سوريا إلى دولة جمهورية -ملكية وفصل دستوراً جديداً على مقاسه الخاص.

كلية الإحتياط وتغييرات في "الحركة"

دعيت للخدمة في كلية الإحتياط بحلب في آذار من العام 1966، رغم أني لاجئ فلسطيني، والجديد انه بدء بإستدعاء الفلسطينيين لتشكيل "جيش تحرير فلسطيني" ليكون تابعاً لمنظمة التحرير الفلسطينية المنشأة حديثاً برئاسة احمد الشقيري، إلا أنه في حقيقة الأمر ظل الفلسطينيون السوريون من أفراد وضباط منذ ذلك الوقت إلى الآن تابعين للسلطة السورية وفرع من جيشها. الدورة في الكلية كان لها جوانبها الإيجابية من حيث التعرف على الزملاء فيها وتكوين أصدقاء أذكر منه عبدو دعبس ومروان زرزر من دمشق كما عدت للالتقاء مع فيصل الحسيني الذي أضيف للدورة رغم انه ليس من فلسطينيي سوريا وآخرين لم أعد أذكر أسمائهم، بالإضافة لفائدة التدرب على الأسلحة في الوقت الذي كان فيه الحديث عن "الكفاح المسلح" الفلسطيني في بداياته عندما أطلقته "فتح" في العام 1965.

إلا أن أكثر ما كان يضايقني هو ما يسمى "النظام المنضم" السخيف الذي يسعى لتطويع الجميع لإشارة من المدرب وقد سجنت لبضع ساعات في أحد المرات التي لم أستعمل فيها كلمة "سيدي" عندما خاطبت أحد الضباط المدربين. وكانت العقوبات "الجماعية" تتوالى علينا وأحيانا ليس بسبب اخطاء قمنا بها تستحق العقاب ولكن لمزاج المدرب وإعتقاده أن العقوبات القاسية تدريب ضروري لنا. ومن أطرف هذه العقوبات إيقاظ جميع الطلاب الضباط في مهجعنا في منتصف الليل ومطالبتهم بحمل خزاناتهم من الطابق الثاني حيث

المهجع إلى باحة الكلية، وقد تساعدنا كل إثنين لإنزال خزانة واحدة في كل مرة وإعادتها بعد إنتهاء فترة العقوبة وبدونا في النزول والصعود مثل البدو الرحل. وكنا في كل يوم جمعة وهو يوم إجازة لا تدريب فيه ننزل من كلية ضباط الإحتياط في ثكنة هنانو المقامة على تلة في أطراف حلب، إلى البلد لنتجول في أحيائها ثم نستريح في منتزه السبيل ونحتسي العرق هناك. علماً بأننا مزودين من المدربين بتعليمات بالتصدي لأي "مدني" يتعرض لنا في الطريق ونآزر زملائنا مهما كان وضعهم في أي شجار مع "مدنيين" مع إرفاق ذلك بتهديد أننا سنتلقى عقاباً صارماً إذا تغلب علينا المدنيون، أو لم نآزر زملائنا الطلاب. وهي نزعة لم تعجبني حينها تنمي بشكل مقصود الحقد بين العسكري والمدني وتميز بينهما حيث تضع العسكري في مرتبة أعلى. فالعسكريتاريا السورية التي تعودت على الإنقلابات وإدارة السلطة السياسية لفترات طويلة أصبحت تشعر بتميزها وبأنها ليس من مهامها خدمة الوطن والدفاع عنه بل مهمتها الأساسية قمع الشعب ومنعه من استعادة حقوقه في حكم نفسه بنفسه.

حتى عندما كنا نعاقب بعدم الخروج من الكلية يوم الجمعة للتجول في حلب كنا نرسل أحدنا للتسلل إلى خارج الكلية لشراء قنينة العرق مع تسريب بعض "المزوات" من مطبخ الكلية لنحتفل في مكان ناء لا تطاله اعين الضابط المناوب. وأذكر في أحد المرات ان صديق معنا في الكلية سوري، إذ كان هناك سوريون ايضاً من الطلاب الضباط ولكن في مجموعات منفصلة، أخذني معه في أحد الجمع للمكان العمومي في حلب المسمى "البحثيتا" حيث تفرجنا على النساء المعروضات أمام غرفهن يدعون الزبائن للدخول ليتمتعوا "بالبضاعة" المعروضة، ولكني تقززت من المنظر وظللت متفرجاً فيما صديقي إختار واحدة ودخل إلى غرفتها. صديق آخر من الكلية دعاني لبيته في دمشق عندما كنا هناك في إجازة، وكان قد استدعى فتاتين ممن يعملون في "المهنة" وقد اختليت بأحداهن.

لم أنعزل عن الحركة بسبب إلتحاقي بالدورة بشكل كامل بل حافظت على تواصل مع الحركيين في حلب إذ كنت التقي بهم أثناء الإجازات وأطلع على أهم ما يدور من أحداث، ومنهم زكي قاسمو وحميدي العبد الله وآخرين، وخاصة عمر سرية وقاسم بلال المفروزين من دمشق للمرتبة القيادية في حلب بعد ان

تطورت فيها الأمور مع عصمت الذي اتهم بأنه رفض الخط الاشتراكي الجديد للحركة وفصل بعد ذلك. فالحركة على المستوى القومي عقدت مؤتمراً في العام 1964 طرح فيه الجناح اليساري تطويراً جديداً للحركة. فقد دعا عبد الناصر لحركة عربية واحدة كحل لتوزع التيار القومي الإشتراكي على أطراف مختلفة وكبديل للجبهة القومية التي نص عليها ميثاق 1963، فتبنى التيار "اليساري" في "الحركة" هذا الحل ورأى أن أزمة الثورة العربية تعود بالأساس لتعدد تنظيماتها. وهو ما لم يلق قبولاً لدى قسم من القيادات المؤسسة، مما أدى لتواجه تياران في المؤتمر، بعد أن طالب "اليسار" بحل "الحركة" والإلتحام بالناصرية، ودافع التيار الآخر عن بقائها و"تحالفها" مع الناصرية. ولتفادي الإنشقاق رفعت جلسات المؤتمر دون إتفاق ودعي لمؤتمر آخر.

جوهر التقرير الصادر عن المؤتمر التالي 1965 الذي تم قبوله بشبه إجماع، إقراره أن "صيرورة الناصرية منذ العام 1952 التيار الثوري الأساسي الذي يحوي قيادة وقاعدة العمل الوحدوي الاشتراكي في مصر والمشرق العربي يفترض الإلتحام بالناصرية والسير نحو الحركة العربية الواحدة، كسبيل للتيار القومي القديم، والحركة منه، لتجديد إسهامه الثوري". وبذلك حسم الصراع مؤقتاً لصالح التيار "اليساري" الذي تراجع عن أطروحة الإلتحام في العام التالي 1966 بعد أن تكشفت له بالتجربة وخاصة في سوريا والعراق واليمن، طبيعة التيار الناصري الذي تقوده حسب رأيه أجهزة بيروقراطية يمينية. مرة أخرى تحولت الحركة فكرياً لتقترب كثيراً من الإلتزام بالماركسية والأفكار الإشتراكية عموماً والتي كانت موضة العصر في ذلك الوقت، فحتى عبد الناصر في ميثاق الاتحاد الاشتراكي في العام 1964 أعلن الإلتزام ب "الإشتراكية العلمية" وهو تعبير مخفف عن الماركسية، إلا أن الحركة ظلت على تفارق مع السياسات الخارجية للإتحاد السوفييتي التي كانت تلتزم بها الأحزاب الشيوعية العربية حتى قيل عن مدى إلتزامها بها أنه "عندما كانت الأمطار تسقط في موسكو كان الشيوعيون العرب يحملون الشماسي -المظلات-في بلدانهم".

افترقت الحركة عن هذه السياسات في الموضوع الفلسطيني إذ ظلت تقول بتحرير فلسطين فيما الإتحاد السوفييتي كان من الدول الأولى التي إعترفت

بإسرائيل ودعمتها في عهد ستالين ثم انتقل بعده لإنتقادها كدولة متحالفة مع أميركا والدول الغربية دون أن يغير موقفه من الدفاع عن حقها في البقاء لإرضاء حلفائه الجدد العرب الذين ما زالوا يعملون لمحوها من الوجود. كما إفترقت الحركة في مرحلتها "الإشتراكية" عن السوفييت والشيوعيين في إستمرار عملها من أجل الوحدة العربية رغم أن مفاهيمها القومية العربية المتشددة كما في سنينها الأولى لم تعد كما كانت بعد أن جعلت الإشتراكية هدفها الأساسي، وتجلى ذلك بأحد صوره في تفكيك التنظيم القومي المركزي وإعطاء حرية لقيادات الأقاليم في تخطيط سياساتها بحيث أصبحت الروابط بين الأقاليم المختلفة شبه "فيديرالية" وليس كما كانت موحدة في تنظيم حديدي يتبع الامانة العامة، المركز القيادي القومي.

الحركة إجمالاً في تلك الفترة كانت ما تزال تنتقد ما يطبق في الإتحاد السوفييتي من حكم الحزب الواحد بعد أن تبنت فيما بعد إنهيار وحدة مصر وسوريا حرية تشكيل الأحزاب السياسية ولكن إشترطت حصرها بحرية وتعدد الأحزاب الإشتراكية القومية مع حجب هذه الحرية عن الأحزاب البورجوازية التي لا تلتزم بالإشتراكية أو أنها معادية للقومية العربية مثل الحزب القومي السوري، حتى مع الدعوة لعزل قيادات هذه الأحزاب ومنعها من أي نشاط سياسي أو إنتخابي كما حدث لأعداد من السياسيين المصريين المعزولين في الستينيات. التطوير الذي حصل في سوريا إلتزاما بالخط الجديد هو إقصاء بعض القياديين ممن اعتبروا "بورجوازيين" مثل عصمت ومعتز ومحمود ومحمد وهشام وغيرهم، ولم يكن فصلهم بعيداً كثيراً عن رغبة مسؤول الإقليم الأول في التخلص ممن يناقشون أكثر من اللازم ما تطرحه الحركة من مفاهيم ومواقف جديدة. كما بدأت الحركة جهوداً لتوحيد الحركة الناصرية في سوريا بأطرافها المختلفة تنفيذاً لتوصيات المؤتمر وهي تجربة أدت لقيام "الإتحاد الإشتراكي العربي في سوريا" الذي تعثر بعد أشهر فقط من قيامه. كما أننا بدأنا في تداول أكثر لكتب ماركسية ولينينية وخاصة في صفوف المراتب الطلابية والمثقفين، فيما ظلت الخلايا والحلقات في الأوساط الشعبية العمالية والريفية على طبعتها الناصرية لعهد الوحدة الرافضة للماركسية.

إلا أن الحركة في سوريا واجهت أول انشقاق في تاريخها القصير، ليس

حول خلافات سياسية أو فكرية ولكن تنظيمية، إذ أن مؤتمر الحركة المركزي للعام 1965 أقر مبدأ الانتخابات لكافة المراتب كطريقة وحيدة لتشكيل القيادات من أدنى إلى أعلى ودعا لمؤتمرات إقليمية وللمناطق والشعب والروابط بالإضافة لنقل مركز الثقل من الأمانة العامة المركزية إلى قيادة كل إقليم. لم يتم تنفيذ هذه التغييرات في العلاقات الداخلية رغم إقرارها رسمياً، إذ أن معظم الأقاليم عادت للتحجج بالظروف الأمنية لتعطيلها وتأجيلها بشكل مستمر رغم أنها لم تتجاوز الإنتقال من مركزية مشددة إلى "مركزية ديمقراطية"، الديمقراطية فيها شكلية فيما المركزية هي المطبقة عملياً. وقد عقدت بعض المؤتمرات الإقليمية في لبنان والعراق والاردن وفلسطين من أعضاء معينين من القيادات، ولم تتعداها لمؤتمرات للمراتب الأدنى من مؤتمر قيادة الإقليم.

أما في سوريا فقد عقد مؤتمر شكلي أقرب لإجتماع موسع ضم قيادة الإقليم وبعض كوادر المناطق والشعب، دون أن ينتهي لإنتخابات ما. وقد حضرته في دمشق عندما كنت في إجازة من الكلية وقدمت تقريراً عن الأمور المالية في الحركة. إلا أن هذا المؤتمر الشكلي لم يرض العديد من الكوادر القيادية مما سبب حركة داخلية عام 1966 من مجموعة من القيادات والأعضاء طالبت بالديمقراطية وإجراء انتخابات داخلية وعقد مؤتمر وكان ممن برز وراء هذه المطالبات قاسم بلال وحسام الدبسي ونافذ الجزماتي وزكي قاسمو وفؤاد نصري وسلام غزي وغيرهم. ووجهوا برفض القيادة وفصل المشاركين في هذه الظاهرة بعد إتهامهم بمخالفات جاهزة، مما أدى لإنشقاقهم وعقدهم مؤتمراً خاصاً وإحتجاجهم على تفرد قيادة الإقليم. وتطورت الأمور لدفع قيادة الإقليم التي كانت في حينها مسيرة من قبل أسامة وسامي، لإرسال أعضاء من الموالين لهم لاجتماعات المنشقين في محاولة لتخريبها وتهديد من يقومون بها، وربما دفع ذلك بعض المنشقين للبحث عن حماية من السلطة نفسها، وقد إجتمع بعضهم مع عبد الكريم الجندي المسؤول الأول عن الأجهزة الأمنية، الذي وعدهم بالحماية محاولاً الإستفادة من هذا الإنشقاق للقضاء على الحركة أكثر التنظيمات المعارضة المقلقة للنظام حينها.

وقد واجهت الحركة في سوريا مشكلة اخرى في ذلك الوقت وهي مشاركتها في تشكيل الإتحاد الاشتراكي العربي في سوريا الذي يجمع كل القوى

السياسية الوحدوية والناصرية والذي إلتزمت الحركة به بعد إعلان عبد الناصر عن دعوته لقيام الحركة العربية الواحدة في جميع أرجاء المنطقة. وكانت الحركة قبل ذلك قد إنتقلت من نقد التعدد الحزبي حين قيامها الذي اعتبرته مفتتا للجهد القومي وأن ربط الديمقراطية بتعدد الأحزاب يعبر عن ترسبات فكرية برجوازية، إلى قبول حل الأحزاب كشرط للوحدة، إلى القبول بالتعدد الحزبي بعد الإنفصال السوري، لكن فقط في مجال الأحزاب القومية-الاشتراكية، ثم أخيراً إلى التحول من التعدد المقيد إلى تبني "الحركة العربية الواحدة"، أي "الإتحاد الاشتراكي".

على هذا الأساس دخلت "الحركة" تجربة الإتحاد الإشتراكي، وخاصة في سوريا والعراق. ففي سوريا أعلن عن قيام الإتحاد في تموز 1964 من أربع أحزاب، وأعلنت "الحركة" حل نفسها شكلياً إلا أنها أبقت تنظيمها سراً. وقد شاركت كوادر من الحركة في المراتب التنظيمية التي شكلها الإتحاد والتي كانت لها اجتماعات حركية سرية في خلاياها وروابطها. إلا ان ذلك لم يستمر طويلاً إذ إندلع صراع داخل الإتحاد بين الحركيين والناصريين الآخرين. فسرت الحركة الصراع بأنه بين "يسار" ملتزم بالإشتراكية العلمية تمثله "الحركة"، أراد "الإتحاد" حزباً ثورياً يمثل طليعة تحالف قوى الشعب العامل، و"يمين" تمثله قيادات ركبت موجة التيار الناصري ورفضت الفكر الإشتراكي العلمي. بينما رأت القيادات الأخرى أن "الحركة" لم تخلص للدمج فلم تحل نفسها وسعت لفرض وصايتها على "الاتحاد" وإدعت التميز والتفوق واحتكار الثورية والعلمية، وزاودت في اليسارية.

انتهى ذلك بخروج الحركة من الإتحاد في العام 1966 والدعوة لجبهات تقدمية وطنية أولاً على طريق بناء الحزب الثوري الإشتراكي الموحد وهذا مما لم يقبله الناصريون الآخرون الذين أصروا على حزب واحد. المشكلة أن الحركة خسرت أعداداً من أعضاءها استمروا في الإتحاد الإشتراكي ولم يخرجوا منه كما فعل جسم الحركة الرئيسي إذ وجدوا انه أقرب لتفكيرهم الناصري التقليدي المتناقض مع ما بدأ يسود في المراتب العليا للحركة من ميل للماركسية ومفاهيمها المتشددة. وكانت هذه هي الضربة الثانية للحركة في سوريا مترافقة مع إنشقاق الكوادر التي دعت للديمقراطية الداخلية في صفوفها. إلا أن الضربة

الاكثر تأثيراً على وجود الحركة في سوريا هي حملة إعتقالات واسعة تعرضت لها منذ اوائل العام 1968.

بقيت في الكلية حتى ايلول من العام 1966 ورغم عدم انتهاء الدورة وقبل فرزنا إلى جيش التحرير الفلسطيني بلغت مع 9 من الطلاب الضباط في دورتنا الفلسطينية بتسريحنا! وعلمت أن ذلك القرار قد صدر بتأثير تقارير رفعها بعثيون في الدورة حول أننا ننتمي لحركة القوميين العرب ونقوم بنشاط لتجنيد طلاب آخرين في الدورة، علما انه من بين العشرة المسرحين لم يكن هناك سواي وعبدو من المنظمين في صفوف الحركة وإثنان لهم اتجاه ناصري وآخر قريب من منظمة فتح حديثة النشوء والذي كانت قد بدأت عمليات مسلحة ضد إسرائيل انطلاقاً من الاردن وعلاقتها وثيقة بالنظام السوري، وكان النظام يسعى لإختراقها بإدخال عناصر موالية له مما أدى لحادثة قتل فيها الضابط البعثي يوسف عرابي ومحمد حشمة واتهم بقتله عبد المجيد الزغموت من الموالين لعرفات الذي حكم بالإعدام ولكن لم ينفذ الحكم. وكنا قد خضنا بعض النقاشات السياسية مع بعثيين من الدورة وكان الأكثر حقداً علينا إبراهيم حمدان الذي كان على الأغلب من كتب التقرير في المسرحين الذين نصفهم على الأقل لم تكن له أية إتجاهات او نشاطات سياسية ولكنهم شملوا معنا لصداقتهم لنا في الدورة وتشاركنا في جولات حلب في أيام الجمع وغير ذلك. على أية حال لم أكن متضايقاً من التسريح بل فرحت بالتخلص من الدورة التي لم تنسجم مع مزاجي الخاص الذي يكره التسلط الذي كان يطال الجميع بحجة تدريبهم، وعدت إلى دمشق من غير أن أستطيع إخفاء سروري لهذه النتيجة، رغم أني أسفت لمن سرح معنا بلا ذنب وكان متطوعاً وليس خدمة إجبارية مثلي، إذ أن الدورة كانت تتضمن النوعين.

بعد النكبة والإنفصال حلت النكسة

ظلت القضية الفلسطينية المحور الأساسي لاهتماماتنا السياسية ليس لي أو للحركة فقط، ولكن للمنطقة إجمالاً. وربما كان الإهتمام بالوحدة العربية ورفع شعار "الوحدة طريقنا إلى فلسطين"، للإعتقاد بأنها تزيد من مستوى القوة العربية لمواجهة إسرائيل وإزالتها من الوجود وتحرير فلسطين وإعادة اللاجئين إلى ديارهم

كما كنا نعتقد في ذلك الوقت. ورغم الإنفصال فقد ظلت الحركة وأوساط فلسطينية واسعة تأمل في أن عبد الناصر سيفعل شيئاً في هذا الإتجاه رغم إنفكاك الوحدة، فقد ربطت إستراتيجيتها بمصر عبد الناصر. ففي أوائل الستينات أنشئ في الحركة إقليم خاص بفلسطين في لبنان وسوريا والاردن، وأذكر أنه تم ربط معظم الفلسطينيين في صفوف الحركة في سوريا بالإقليم الجديد المشكل والذي كان ضمن قيادته الحكيم حبش ووديع حداد وظافر الخضراء وعبد الكريم الحمد وماهر اليماني وإبراهيم الراهب وغيرهم. ولم يبق من الفلسطينيين في التنظيم السوري سوى قلة كنت من بينها على أساس أن التنظيم لا يستطيع الإستغناء عنهم. وكان هذا أول تحديد لتوجهي السياسي الذي غلب عليه الإهتمام السوري وليس الفلسطيني بحسب جنسيتي.

الحركة في البداية كانت ضد سياسة القيام بعمليات عسكرية داخل الاراضي المحتلة التي كانت متداولة لتوريط عبد الناصر بحرب مع إسرائيل. وكان عبد الناصر قد صرح في العام 1964 في اجتماع خاص مع قيادات فلسطينية أن مصر لا تملك إستراتيجية لتحرير فلسطين، بمعنى أقرب للإعتراف بأن القضية شائكة ومعقدة وليس من السهل إتخاذ قرارات بخصوصها دون الوقوع في أخطاء مدمرة. ولكن ذلك فهم بمعنى رفض تحرير فلسطين "من البحر إلى النهر"، مما أثار ضجة في أوساط فلسطينية وعربية معادية لعبد الناصر، وقد إستغل البعث الحاكم في سوريا ذلك لشن حملة عليه وإتهامه بخيانة القضية وإثارة مسألة أن مصر فتحت خليج العقبة أمام السفن الإسرائيلية بعد حرب السويس 1956، علما أن ذلك كان ضمن إتفاقية رعتها الأمم المتحدة لإنسحاب إسرائيل من قطاع غزة وصحراء سيناء التي ظلت تحتلها عدة أشهر معطلة الملاحة في قناة السويس، بعد إنسحاب بريطانيا وفرنسا من منطقة القناة.

ما فعله عبد الناصر اعتباراً من العام 1964 هو إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، تحت مظلة الجامعة العربية، التي أعادت للشعب الفلسطيني شخصيته المستقلة وتمثيله الموحد وحتى جيش تحريره، وكانت بداية الطريق لإعادة القضية إلى أصحابها الأصليين الفلسطينيين، بعد أن كانت تعربت بشكل كبير. عملت الحركة داخل أطر منظمة التحرير بصفتها الحزب الفلسطيني الأكثر انتشاراً في أوساط اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسوريا والاردن. إلا أن ذلك لم يستمر

طويلاً بعد أن بدأت مجموعات غير مقيدة بالإستراتيجية المصرية بالتحضير للكفاح المسلح الذي إنطلق مع فتح أوائل العام 1965. مما إضطر الحركة التي بدأت تتراجع في الوسط الفلسطيني للتوجه للعمل المسلح باسم "منظمة شباب الثأر" بقيادة وديع حداد وهي عودة لمفهوم "الثأر" رغم ان الحركة سبق ان تخلت عنه. لكن النشاط المسلح ظل محدوداً ببضع عمليات في الجليل طابعها إستطلاعي أكثر منه هجومي، سقط فيها اربعة شهداء هم خالد الحاج الذي التقيت به في دمشق ورفيق عساف ومحمد حسين اليماني وسعيد العبد، إلى أن إندلعت حرب حزيران في العام 1967.

استمر البعث الحاكم في سوريا في إنتقاد عبد الناصر لفتحه خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية وقبوله ببقاء قوات دولية في سيناء لمراقبة بقاء مضائق تيران مفتوحة، مما جعله يتخلى عن حذره في مواجهة إسرائيل المتفوقة عسكريا، كما إعتقد ايضاً أن عنده من الصواريخ "القاهر والظافر" التي يمكن ان تؤدب إسرائيل فيما لو نشبت الحرب! والتي ثبت فيما بعد أنها لا تتعدى فقاعة "إعلامية". قام عبد الناصرفي نهاية أيار بإغلاق المضائق وهي عملياً تعتبر مياه دولية وليست من المياه الإقليمية المصرية، وطالب بسحب القوات الدولية ظانا ان ذلك سيفاجئ إسرائيل وتضطر للإذعان، ولكن ذلك إستفزها للرد السريع فخلال ايام قليلة ذهبت للحرب وأول ما فعله طيرانها الحربي تدمير الطائرات المصرية وهي جاثمة في المطارات وطياريها يستجمون، إذ أنه لم يكن أحد يتوقع الخطوة الإسرائيلية المفاجئة.

أصبح الجيش المصري بلا غطاء وقد إندفع إلى سيناء لتتناوله الطائرات الإسرائيلية التي تسيطر على الأجواء لتدمره بشكل تام، ولم يكن أمام قوات إسرائيل البرية من عمل في سيناء إلا جمع الأسرى المصريين المستسلمين بعشرات الآلاف. في أيام قليلة وصلت القوات الإسرائيلية إلى الشاطئ الشرقي لقناة السويس دون أي إعتراض جدي، مصر حاربت بشكل أساسي في "الإعلام" الذي صدح بالأغاني الثورية وتجاهل تدمير الطيران المصري في الساعات الأولى وتراجع بقايا شراذم الجيش إلى الضفة الغربية للقناة. وأعلن أن هذه خطة استراتيجية فقد إنتقل من الخطوط الأولى إلى الخطوط الثانية في "حركة بارعة!". وظل ينكر الهزيمة الكارثية إلى أن ذهب عبد الناصر للتلفزيون

ليعلن مسؤوليته عما حدث وتنحيه كرئيس عن الحكم، بعد وقف إطلاق النار بقرار من مجلس الأمن.

الأردن من جهتها بقيادة الملك حسين نسيت خلافاتها مع عبد الناصر وسارعت لفتح جبهتها مع إسرائيل ولم ترد أن تفوت حصتها من "كعكة تحرير فلسطين" التي كانت نتيجة الأجواء الحماسية شبه مؤكدة اعتماداً على "القوة المصرية الضاربة!" وقد تمكنت إسرائيل بسهولة أيضاً من تشتيت الجيش الأردني المتواضع الذي فر بمعظمه للضفة الشرقية لنهر الأردن تاركا ما تبقى من فلسطين في الضفة الغربية للإحتلال الإسرائيلي الذي دام حتى هذه اللحظة. وقد دخل الجيش الإسرائيلي القدس الشرقية وضمها مباشرة للجزء الغربي على أساس أنها عاصمة موحدة بشطريها لدولة إسرائيل. وقد إلتقطت أجهزة المخابرات الإسرائيلية مخابرة لاسلكية بين عبد الناصر والملك حسين وهو يسأله: هل يقولون في الإعلام أن بريطانيا وفرنسا تشارك في الحرب إلى جانب إسرائيل أم بريطانيا وحدها؟ لإستدرار تأييد دولي حول أن الدول العربية يجري إعتداء عليها من دول كبرى وليس إسرائيل وحدها من يقوم بالحرب. وقد نشر الإعلام الإسرائيلي التسجيل عشرات المرات فأثبت أنه إعلام يعتمد على أدلة مادية مقارنة بالإعلام العربي الذي اعتمد على إثارة عاطفية مبنية على تزوير للوقائع الحقيقية.

بالطبع سوريا البعثية بقيادة صلاح جديد كرئيس للأركان ونور الدين الاتاسي كرئيس للجمهورية وحافظ الاسد كوزير للدفاع وقائد للطيران الحربي، المتحمسة "لتحرير فلسطين" أطلقت جيشها من هضبة الجولان في الأيام الأولى من الحرب وعلقت عند مستوطنة شيرياشوف المتاخمة للحدود التي قالت انها "حررتها"، إلى أن تمكن الجيش الإسرائيلي الذي يملك مرونة مناورة واسعة من نقل قواته الرئيسية من الجبهة المصرية جنوباً إلى الجبهة السورية شمالاً ليواجه القوات السورية التي لم تصمد بعد ذلك لساعات وبدأت بالفرار من الجولان وقادتها قبل الجميع في سياراتهم فيما الجنود مشاة تحت شمس حزيران الحارقة. ومن الطرائف أن إعلام دمشق الغبي أعلن سقوط مدينة "القنيطرة" قبل ان تصلها القوات الإسرائيلية التي شقت طريقها في مناطق خالية من أية مقاومة عسكرية جدية! مما جعل الكثيرون يقولون أن الجولان سلمت "مفروشة" لإسرائيل. كما باشرت الحكومة البعثية نقل مكاتبها لحمص بعد أن أصبحت دمشق "ساقطة"

عسكرياً حسبما قالوا، فيما لو لم يصدر قرار وقف إطلاق النار. وقيل إنها اعتبرت "طلوع التنايا" شمال دمشق، خط الدفاع الأول الجديد، ولا أحد يعلم أين كانت ستنقل الكرسي فيما لو إستمر تقدم القوات الإسرائيلية، وقال كثيرون من قبيل التندر أنه كان يمكن أن ينقل إلى القامشلي على الحدود التركية، فهو الجوهرة الثمينة، والهزيمة لم تحصل حسب السلطة البعثية، لأن الحكم "التقدمي!" ما زال قائماً!

تحمسنا للحرب مثل الجميع دون ان يتوقع أحد النتائج الكارثية لها، وأذكر أني تجولت على مراكز إفتتحت في مدارس دمشق لتوزيع السلاح على المواطنين للمشاركة في المواجهة مع إسرائيل ولكني لم أتوفق بالحصول عليه نتيجة للإزدحام على المراكز وقلة القطع الموزعة وعدم إستمرار التوزيع لأكثر من ساعات معدودة بسبب خوف السلطة من إستعماله ضدها. ولم يكن ذلك مجرد كلام فقد قيل فيما بعد أن خالد الجندي رئيس اتحاد العمال البعثي شكل كتائب عمالية مسلحة، مهمتها ظاهراً مواجهة إسرائيل، ولكنه أتهم بأنه كان سيستخدمها لإسقاط النظام، لذلك أودع السجن ولكن بتهمة أنه قتل أحد الصحافيات الأجنبيات، وقد التقيت به بعد سنتين في سجن القلعة بدمشق. كان البعث والمنطقة إجمالاً مشبعة بنظريات "الحرب الشعبية" في محاولة لتقليد الثورات الشعبية المسلحة في كوبا وفييتنام، ثم بوليفيا حيث حارب غيفارا بعد أن غادر كوبا في عام 1965 لبدء حرب عصابات، ليتم إلقاء القبض عليه من قبل وكالة الإستخبارات المركزية بمساعدة القوات البوليفية ثم أعدامه ليصبح بعدها بطلاً عالمياً متميزاً بشجاعته رغم أن حرب العصابات التي دعا إليها لم تعد الوسيلة المناسبة للتحرير والتغيير، وقد أصبح اسطورة عالمية لشجاعته النادرة وإخلاصه للثورة وتضحياته ثم إستشهاده، وتتداول صوره في أرجاء العالم حتى الآن.

لم تكن أوساط في الحركة بعيدة عن هذه الأفكار. حتى البعث الحاكم شكل تنظيمه الفلسطيني الخاص الذي سماه "طلائع حرب التحرير الشعبية، الصاعقة". ولكن الأطرف من ذلك أن النظام السوري قام بحفر جور في أرصفة الشوارع الرئيسية في دمشق لإستعمالها في "الحرب الشعبية!" القادمة! وقد تندرنا بهذه الطرفة طويلاً إلى أن تحولت هذه الحفر إلى مكان لرمي الزبالة في الشوارع. وأذكر أنه كان منها بعض الحفر على الرصيف قرب بيتنا في شارع 29 أيار أمام

مقهى الفاروق المعروف الذي كان يعج عادة بزبائن اغلبهم ممن يهتمون "بالسياسة". وربما أقيمت الحفر هنا لإيجاد أماكن لرواد المقهى يلجؤون إليها عندما تبدأ الحرب الشعبية ولكن الحفرة كانت ضيقة بحيث لا تمكن الرواد من أخذ كراسيهم و"أراغيلهم" معهم للجلوس في الحفر والاستمتاع بها!

الفصل الثاني

الهروب إلى الماركسية

"الحركة" والهروب للأمام

الحركة كانت من أكثر الأحزاب تأثراً بهزيمة حزيران فقد إستنفرت إعلامها أثناء الحرب وكان من أطرف ما كتب من مانشيتات في مجلة "الحرية": "كلا لم يهزم عبد الناصر، ولم يهزم العرب"!! كان ذلك الرد العفوي على الوقائع الساطعة بتجاهل الهزيمة التي سميت فيما بعد "نكسة" في محاولة للإبتعاد عن إسمها الحقيقي كهزيمة كارثية، وذلك نوع من العماء ووضع الرأس في الرمال مثل النعامة. إلا أن ذلك لم يدم طويلا ،ً إذ صحت الحركة بسرعة من أحلام اليقظة لترد على الهزيمة في تقرير صدر عن إجتماع للجنتها التنفيذية في تموز، إعتبرت فيه الهزيمة سقوطاً لقيادة "البورجوازية الصغيرة" العربية ولنهجها النظري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي!، ورأت أن متابعة الثورة العربية يتطلب إنتقال القيادة من البورجوازية الصغيرة إلى الطبقات الكادحة الأكثر جذرية. وحددت ثلاثة أمور لمواجهة الهزيمة، الإلتزام بالماركسية، وقيادة البروليتاريا لحركة التحرر الوطني، وحروب شعبية. في هذه المرحلة رأت "الحركة" أن العنف المسلح المحرر من الوصاية الحكومية، هو الحل لكل القضايا المصيرية العربية. عملياً كان هذا مراهقة فكرية يسارية وهروبا للأمام من الإعتراف بتخلف المجتمعات العربية وأن الهزيمة للمجتمع بكافة طبقاته وليس لطبقة محددة، فقد تهرب اليسار في نكبة 48 بإعتبار ان الهزيمة لقيادة البورجوازية العربية، فيما الحركة فضلت إرجاع الهزيمة لطبقة "بورجوازية صغيرة" في السلطة بشكل خاص. فقد اكتشفت "الحركة" في "البروليتاريا" و"الماركسية" و"الحرب الشعبية"، الموضات الدارجة في ذلك الوقت، العصا السحرية التي تتصدى

للهزيمة وتحقق الإنتصارات! لكن فيما عدا بعض القياديين من صفوف "اليسار"، كانت الماركسية المتبناة ليس أكثر من جمل عامة منتقاة من نصوص ماركسية، صلتها بالواقع ضعيفة جداً، ليسار يرغب في تمثيل بروليتاريا عربية غير موجودة أصلاً.

حتى ذلك الوقت كنا في الحركة بسوريا لا نفعل أكثر من الحفاظ على التنظيم ومحاولة توسيعه وتثقيفه، أكثر من ممارسة عمل سياسي ما في صراع متوهم مع البعث الحاكم، الذي توجه أيضاً حسب الموضة الدارجة في ذلك الوقت لليسار نسبياً وخاصة في بعض قياداته القطرية السورية كما خفت المواجهة مع عبد الناصر قبل حرب حزيران، وبدأ يلتقي مع نور الدين الأتاسي ربما وآخرين وحتى سعى لمصالحة قيادة الحركة في المركز القومي مع البعث السوري. كما سعى عبد الناصرللتصالح مع الرئيس التونسي بورقيبة الذي إنتقد محقاً الصراع مع إسرائيل واشتهر بسياسته المعروفة "خذ وطالب" وطبقها على المسألة الفلسطينية وكان الأبكر في مطالبة العرب بالإعتراف بإسرائيل والتعايش معها كحقيقة واقعة، والتي ثبت فيما بعد أنها السياسة الوحيدة العقلانية وخاصة في مصر السادات التي استعادت جميع أراضيها المحتلة وحققت السلام عن طريق التفاوض. كما عمل عبد الناصر لمصالحة يوسف الرويسي مع بورقيبة فجمعهما في القاهرة في العام 1964 فتصالحا وعاد الرويسي مع خالتي إلى تونس لينتخب للبرلمان التونسي لدورتين ثم ليعين مستشاراً للرئيس بورقيبة من دون عمل محدد لقطيعته مع النهج البورقيبي إلى أن توفى في العام 1980.

إذا كان صحيحاً ما سمعته في ذلك الوقت عن نوع من مصالحة او مهادنة بين الحركة وقيادة الأتاسي وجديد السورية فإن ذلك بسبب أن التحول "للإشتراكية العلمية" جعل الحركة تعيد النظر في علاقاتها مع التيارات السياسية الأخرى وخاصة البعث اليساري والأحزاب الشيوعية إذ أصبح التحالف معها ممكناً نظريا ولو أنه لم يحدث عملياً. تحولت "الصراعات" مع الشيوعيين إلى "خلافات"، فالأحزاب الشيوعية "أدوات جامدة تتحرك بتوجيهات الإتحاد السوفييتي وتتبع ماركسية مذهبية جامدة"، وتطور هذا الموقف إلى دعوة لإشتراك الشيوعيين في جبهات تقدمية مع بدء إلتزام "الحركة" الواضح بالماركسية. بينما كان الشيوعيون في مرحلة سابقة أعداء للوحدة العربية والصراع الوسيلة الوحيدة

للتعامل معهم، إلى درجة العداء الدموي كما حدث في العراق، ورفض الدخول في تحالفات وطنية إن كانت ستضم أحزاباً شيوعية كما حدث في الأردن. لكن ذلك تغير فيما بعد تقرير الحركة للعام 1965 وما تلاه.

الحركة كما يتضح من سيرتها قامت بتغييرات متوالية وخاصة من القومية إلى الاشتراكية العربية ثم إلى الماركسية نفسها، وكان معظم أعضاء الحركة يقبلون هذه التغييرات بسبب ما عودته الحركة أعضائها من التثقيف المستمر وعدم التمسك بأية أفكار تجاوزها الزمن ولم تعد صالحة في ظروف سياسية متغيرة فرضت نفسها بحيث أن قبول التغيير في توجهات الحركة كان تحصيل حاصل، وليس مهماً في هذه الحالة هل هو تغيير في الإتجاه الواقعي أم في إتجاه مستنبط من نظريات لا تنطبق على الواقع المحلي، المهم أنها تغيير. كما أن كل تغيير كان مدعوماً بتفسيرات تجعل الأعضاء غير قابلين لمواجهتها وتفنيدها فيما لو لم يقتنعوا بها تماماً بحكم الفارق في التثقيف بين القيادة المركزية التي تولى التغيير فيها محسن إبراهيم بشكل خاص، والأعضاء في مختلف المجالات والمراتب ذوي الإمكانيات الفكرية المحدودة، وربما أيضاً بسبب ما عودته الحركة أعضائها من الإنضباط وحتى في كثير من الأحيان في المسائل الفكرية وقبول ما يأتي من القيادات العليا بأنه الحقيقة الوحيدة وحتى لو تعارض مع "الحقيقة" التي سبقته.

لم يستمر ذلك طويلاً، ففي سوريا بعد التحول للماركسية التي وجدت صدى جيد في أوساط المثقفين الحركيين والطلاب إلا أنها لم تلق تجاوباً كبيراً في أوساط تنظيمات الحركة الشعبية الريفية او العمالية التي كانت "ناصرية" أكثر من كونها "حركية" إن جاز التعبير، وخاصة في منعطفات مهمة مثل حملة الإعتقالات التي تمت منذ أوائل العام 1968 والتي كان احد أسبابها الأساسية أن الحركة في سوريا شاركت بتشكيل "جبهة وطنية تقدمية" من أحزاب مختلفة خارج السلطة ومنها الحزب الشيوعي لمواجهة الأوضاع التي تلت هزيمة حزيران وضياع الجولان ولحشد طاقات الشعب ومستلزمات الصمود ولإطلاق الحريات وإعادة الجماهير لساحة الفعل النضالي. وقد حضر الشيوعيون عدد من الإجتماعات ثم انسحبوا ربما بسبب أن الإتجاه الأساسي كان أن الجبهة ستواجه النظام، علما بأن الشيوعيين لم تكن تجمعهم جبهة مع النظام والتي تحققت بعد إنقلاب الأسد في العام 1970.

دعوة الحركة بعد هزيمة حزيران لجبهات كان حسب فهمها لها أن يكون "اليسار" المعبر عن مصالح الطبقات الكادحة وأيديولوجيتها "ضمنها" ويناضل ليصبح طليعتها تشبهاً بالتجربة الفيتنامية، حيث حزب ماركسي يلعب الدور القيادي في الجبهة. شاركت "الحركة" فيها ثم انسحبت في خريف 1968 مع إنتقاد تركيبتها البرجوازية الصغيرة والدعوة لتشكيل الحزب الماركسي. رافقت سياسة تشكيل الجبهات "الحركة" منذ تأسيسها دون نتائج مهمة، قبل الإنتقال للحزب الواحد ثم إلى الجبهات التي لم تعد قومية بل قومية اشتراكية، ثم إلى رفض الجبهات مع أحزاب "البرجوازية الصغيرة" إلا إذا كان الحزب الطليعي "اليساري" على رأسها. بالطبع هذا الموقف لم يكن له اية علاقة بالوقائع المعاشة ولكنه مستورد من النظريات الماركسية والتجربة الفييتنامية لتطبيقه قسراً على واقع سوري مخالف.

كانت هذه المحاولة أول مشاركة للحركة في سوريا بالسياسة منذ خروج وزرائها من الوزارة الأولى التي تشكلت عقب انقلاب 8 آذار. من جانب آخر فقد توجهت الحركة وخاصة الفرع الفلسطيني في سوريا للعمل المسلح مع بدء المقاومة في الأردن والتسلل إلى الضفة الغربية للقيام بعمليات ضد الإحتلال الإسرائيلي. وأذكر أن الفرع الفلسطيني افتتح مركزا للتدريب في مدرسة الأليانس في حارة اليهود بتغاضي من النظام المهزوم في الحرب. وقد ترددت على المركز والتقيت هناك باصدقاء مثل عبدو وفيصل الذي توجه فيما بعد للضفة حيث إعتقل بعد تسلله. وقد إستلمت من هناك بضع قطع سلاح وذلك لتدريب كوادر الحركة السوريين وقد قمت بذلك في عدد من الإجتماعات في الغوطة وفي الميدان وغيرها تحضيراً لمقاومة الهجمة الاسرائيلية. وبناء على اتفاق بين إقليمي الحركة الفلسطيني والسوري قمنا بإرسال كوادر حركية سورية إلى معسكر لجماعة جبريل التي شاركت الحركة في تشكيل "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، حيث كان يتم تدريب حركيين أردنيين ثم إعادتهم للأردن للمشاركة في المقاومة. إلا أنه بالطبع لم يكن متفقاً مع جبريل على إرسال سوريين، مما سيتسبب له بضرر كبير مع السلطات السورية. لذلك أعطي السوريين المرسلين توجيهات بالإدعاء انهم فلسطينيون أتوا من الأردن للتدريب. إلا أنهم كشفوا من لهجتهم السورية وكادت قيادة المعسكر تعتقلهم إلا أنهم فروا ليلاً قبل اعتقالهم مشياً على الاقدام إلى

دوما ثم دمشق. مما أدى لأزمة بين فرع الحركة الفلسطيني وجماعة جبريل الذي كان قد أقام تنظيماً سماه جبهة تحرير فلسطين منذ العام 1964، ثم توافق مع منظمة شباب الثأر الحركية ومنظمة أبطال العودة بقيادة فايز جابر التابعة لمنظمة التحرير والمقربة من الحركة، لممارسة العمل المسلح. جبريل لم يستمر طويلاً في الجبهة إذ دفع بعد أشهر من إنطلاق الجبهة الشعبية، التي أعلن رسمياً عن قيامها في أواخر العام 1967، للخروج منها بتحريض من الأمن السوري ومنذ ذلك الوقت اتخذ اسم الجبهة الشعبية-القيادة العامة.

بعد حرب حزيران قام أسامة وسامي بتشكيل قيادة إقليم جديدة دخلها كل من عبد الرحمن عبدوني الملقب "سيمون" وعمر سرية والفلسطيني محمد كتمتو الذي نقل فيما بعد إلى قيادة إقليم فلسطين. كما نقلت أنا من قيادة الإقليم إلى قيادة منطقة دمشق التي شكلت حديثاً وشارك فيها ايضاً نور الدين العجيلي وفاروق خزنة كاتبي وآخرون. ورغم إستمرار عملي في إقليم الحركة السوري فقد دعيت لمؤتمر إقليم فلسطين الذي عقد في بيروت على ما اذكر في ايلول 1967. تم تهريبنا عن طريق الحدود قرب مضايا وكنا ما لا يقل عن العشرة من الفلسطينيين السوريين وكان معنا على ما أذكر محمد وسيمون وعبد الكريم عودة وآخرين، وزودنا بهويات سورية. ورغم وجود الدليل معنا، الخبير في طرق الجبل فقد واجهنا دورية من ثلاثة مسلحين من حرس الحدود وبأمر من الدليل المهرب إنبطحنا ارضاً بلمح البصر، ثم ذهب الدليل للتفاوض مع الدورية وقال لهم أن معه عمال سوريين يريدون البحث عن عمل في بيروت ولا أعلم إن كانوا صدقوه أم لا، لكنهم تركونا نذهب، ربما يكون قد أعطاهم "المعلوم" ثمن فنجان قهوة! وعندما وصلنا للجانب اللبناني من الجبل كانت هناك سيارتين تنتظراننا نقلتنا إلى بيروت، حيث نزلنا في مبيت تابع للنادي الثقافي العربي، وقد حضر المؤتمر الحكيم حبش وأبو ماهر أحمد اليماني وعبد الكريم الحمد وصلاح صلاح وغيرهم، وفلسطينيين حركيين من العراق ومصر منهم سمير شهاب الدين الذي سبق لي الإلتقاء به أثناء دراستي في القاهرة، وقد ناقش المؤتمر على ما أذكر السياسة الجديدة للحركة فلسطينياً بعد هزيمة حزيران وكان النقاش محتدماً. وعدنا بنفس الطريق ولكن هذه المرة بلا مشاكل مع الدوريات الحدودية.

البؤرة الغيفارية

بدأت إعتقالات جديدة للحركة في سوريا في آذار 1968 وهذه المرة كانت شاملة في جميع المحافظات وذلك بالدرجة الأولى بسبب نشاطها في تشكيل الجبهة وبدء النظام بالخروج من حالة الاهتزاز والضعف التي تملكته بعد هزيمته المدوية في حرب حزيران وخسارة محافظة سورية كاملة في الجولان التي إحتلت من قبل إسرائيل. كان يجب ان يظهر أنه ما زال قوياً وقادراً على تأديب من يحاول ان يستغل فترة ضعفه لمحاولة قلبه. وقد شملت الإعتقالات أحزاباً أخرى غير الحركة وخاصة البعث القومي الموالي للبعث العراقي الذي إستعاد السلطة من عارف في تموز. بدء النظام بإعتقال جورج حبش وفايز قدورة في أواخر العام 1967 بحجة إكتشاف ما سماه تهريب أسلحة للقيام بإنقلاب، بعد أن عادوا لسوريا إثر الحرب للعمل على تطوير المقاومة المسلحة لإسرائيل بموافقة النظام السوري وبتسهيل منه، وتمت لقاءات بين الحكيم وقيادات سورية مسؤولة لبحث الأوضاع السياسية وتنسيق المواقف، وقد دعي الحكيم في أحد المرات لإجتماع مع مسؤولين حسب العادة فتم إعتقاله مع فايز قدورة بحركة غادرة ووضع في سجن الشيخ حسن. وكانت المخابرات العامة في ذلك الوقت بإدارة عبد الكريم الجندي، وقد تم تهريب الحكيم فيما بعد بعملية جريئة في أيلول من العام 1968.

جاء دوري في الإعتقال في نيسان من نفس العام وكنت لا أنام في البيت بل ذهبت إليه من أجل إستخدام الحمام، ويبدو أن حلاق الحارة كان يعمل مع المخابرات فأخبرهم عن مجيئي للبيت فقاموا بمداهمته في الفجر ولكني كنت قد تركته ليلاً دون أن يلاحظ المخبر ذلك، وكانت النتيجة إفزاع أهلي وتفتيش البيت بلا طائل. بعد ذلك بايام قليلة تقرر أن أسافر إلى الأردن وقام بتهريبنا سائق يعمل مع فرع الحركة الفلسطيني وأذكر انه كان يحتفظ بقنينة عرق ممزوج بالماء في سيارته ويغب منها بين وقت وآخر ويقول إنها تساعده على تبين طريقه بشكل أفضل، وكان يحمل مسدساً، أوقف السيارة في مكان خال على الطريق وإستعمله في التدرب على الرمي. وتداولنا الحديث في الطريق حول من كان يذكرهم من شباب الحركة وكنت أعرف معظمهم، مما جعله يقول عني أني "مختار"،

وأصبح هذا اسمي الحركي طوال مدة وجودي في الأردن التي دامت حوالي ستة أشهر فيما كان اسمي الحركي في سوريا لؤي.

عندما وصلنا لعمان نزلنا في بيت أحد اصدقاء الجبهة الشعبية هناك، الذي فتح بيته لإستقبال أي كان من ضيوف الجبهة. ثم إنتقلت إلى مكتب الجبهة في جبل اللويبدة حيث التقيت هناك بمحمد كتمتو الذي كان سبقني إلى الاردن بصفته من قيادة الجبهة هناك وقيادة إقليم فلسطين. وكان سامي أيضا قد فر من سوريا بعد ملاحقته، إلى بيروت أولا ثم جاء إلى الأردن. كما إلتقيت في المكتب وفي مكاتب أخرى للجبهة وخاصة في مخيم الوحدات، بياسر عبد ربه ووديع حداد وابو علي مصطفى الزبري وحمدي مطر وصالح رأفت وابراهيم قبعة وممدوح نوفل وفرحان النابلسي وغيرهم، إلى أن تقرر إفتتاح معسكر تدريبي للجبهة قريب من الزرقا في أحد الوديان بين الجبال وأرسلت مع عبد الكريم عودة وفرحان وباسم مبارك كمسؤولين عن إدارته والمسؤول الأول عبد الكريم.

في المعسكر كانت الدورات التدريبية الأولى لفلسطينيين أتوا من الاردن والضفة، وكانت الإقامة في خيام وفرزت سيارة واحدة للمخيم لجلب التموين في كل يوم ونقليات أخرى. كانت الاجواء العامة في الأردن تسمح بنشاط علني مسلح وأقامت الجبهة وفتح وتنظيمات أخرى قواعد عسكرية في وادي الأردن يتسلل منها مقاومون للضفة الغربية للقيام بعمليات ضد الجنود الإسرائيليين. وقبل مجيئي كانت إسرائيل قد إجتازت بالدبابات إلى داخل الضفة الشرقية في قوات وصلت إلى حوالي 10 آلاف جندي على طول الجبهة مع الاردن، وحاولت تدمير هذه القواعد نهائياً إلا أنها فشلت في ذلك وردت على أعقابها في معركة الكرامة في آذار 1968 التي خاضها المقاومون الفلسطينيون جنباً إلى جنب مع قطعات من الجيش الأردني الذي بدأ في التشكل من جديد بعد أن تفكك عقب هزيمته في حرب حزيران. جرت معارك مع المهاجمين حتى بالسلاح الابيض إلى أن إنسحب الإسرائيليون تاركين ورائهم قتلاهم الذين لم يتمكنوا من إخلائهم.

لم يكن هذا الوضع غير المسيطر عليه من قبل السلطة الملكية الاردنية مريحاً لها ولكنها كانت في الفترة الأولى تقبل به على مضض إلى ان أعادت تنظيم صفوف جيشها وحاولت منذ العام 1968 إعادة سيطرتها الكاملة على البلد

وحدثت إشتباكات متعددة ومتفرقة بين الفدائيين الفلسطينيين والجيش الأردني، إلا أن السلطة كانت تتراجع وتقبل بالبقاء المؤقت للوجود المسلح للمقاومة الفلسطينية بمختلف فصائلها، مما أدى لتكون نوع من إزدواج في السلطة بين الطرفين الأردني والفلسطيني، الذي تقوده منظمة التحرير التي اصبحت برئاسة ياسر عرفات بعد إستقالة أحمد الشقيري في آب 1968. عقدت اتفاقات ونقضت، إلى أن رجحت كفة الجانب الأردني بعد تحضير أفضل لمواجهة نهائية للقضاء على الحركة الفدائية التي تمت لاحقاً في العام 1970 فيما سمي بـ"أيلول الاسود".

من أحداث المعسكر التي أذكرها انهم اكتشفوا أن أحد المتدربين يعمل مع المخابرات الاردنية، كنت عائداً للمعسكر من عمان عندما وجدته مقيداً في أحد الخيم بحبال غليظة وآثار تعذيب بادية عليه، وكان ذلك بالنسبة لي منظراً يدعو للحزن حيث لم يختلف "الثوار" عن الأنظمة التي ينتقدون تعذيبها لمعتقليها المعارضين لها. ولا أتذكر ماذا كان مصيره، أعتقد أنه أطلق أو أرسل لقيادة الجبهة في عمان. وأظن أن ذلك لم يكن سوى بداية لما سمعناه فيما بعد عما حدث في معسكر آخر للجبهة مخصص كسجن وكمركز تحقيق مع معتقليها، وقد سمي "كوبا!" تيمناً باسم الثورة الكوبية التي طبقت شهرتها الآفاق في ذلك الوقت. ويقال أن سامي كان مسؤولاً في فترة ما عن هذا المعسكر الذي ارتكبت فيه أعمال تعذيب، وربما يكتب عنها أحد من عايشها حيث أني سمعت عن بعضها ولم يتسن لي التأكد منها.

بقي سامي في الأردن حتى نهاية العمل الفدائي في العام 1970 وقد قيل عنه الكثير، ولكني في فترة وجودي في الأردن التي اقتصرت على العام 1968 لم يكن بعد قد أخذ مركزه القيادي في الجبهة الديمقراطية التي تشكلت بعد الإنشقاق عن الشعبية، ومع ذلك فقد بدء بالحصول على سيارة فاخرة وتبديلها بين وقت وآخر وهذا لم يكن امراً شائعاً في ذلك الوقت. كما كان من أول المسؤولين الذين اتخذوا لنفسهم حراس مرافقين يحملون السلاح، يتبعونه كظله وأذكر منهم أبو إلياس الفلسطيني من لبنان وآخرين. وأتذكر أنه كانت له صورة كبيرة باللباس العسكري وعلى صدره يتشابك "مشكاكان" من الرصاص مثل صور

المجاهدين السوريين ضد الإستعمار الفرنسي في سوريا، رغم أنه لم يشارك في اية معركة مسلحة ولم يكن يقيم في أية قاعدة عسكرية بل في عمان، ويزور القواعد والمعسكرات زيارات سريعة وقد أصيب في إحدى هذه الزيارات إصابة طفيفة عندما تعرضت القاعدة لغارة جوية إسرائيلية. وقيل إنه وضع رشاشاً ثقيلاً في سيارته مثبتاً فيها، على أساس أنه مطلوب من النظام السوري وأنهم ربما يعملون لخطفه وجلبه لسوريا. وتحدث آخرون عن فساد مالي، في وقت كانت الحركة تفتخر بنزاهة قيادييها كأهم رأسمال لها، إلا أن ذلك لم يعد معياراً في الجبهة الشعبية المنبثقة عنها التي بدأت في مجاراة فصائل فلسطينية أخرى بالخروج عما كان مألوفاً في صفوف الحركة.

ومن الطرائف التي حدثت في المعسكر وما زلت أذكرها أنه في احد الأيام توقفت سيارة في أحد الشعاب القريبة ونزل منها رجل وإمرأة وفردا حصيرة على الأرض وباشرا ممارسة الجنس وقد صادف مرور مجموعة من المتدربين كانوا يتمرنون على الجري، ويهتفون من بعيد هتافات كانت منتشرة في ذلك الوقت مثل: لا دخان ولا نسوان.. وعندما سمع العشيقان هذه الهتافات عن بعد وقبل أن يصل إليهم المهرولون إنتقلوا مباشرة للسيارة وحتى قبل ان ينهوا ارتداء ملابسهم وفروا لا يلون على شيء وتركوا ورائهم البساط وعليه ملابس داخلية تندر المتدربون حولها طويلاً. جاء بعض السوريين من تنظيم الحركة للمعسكر للتدرب أذكر منهم بشكل خاص سالم مراد وآخرين، وكان المشروع المقرر هو بدء كفاح مسلح في الجولان وهي فكرة نوقشت في سوريا قبل إعتقال أسامة وجميع أعضاء قيادة الإقليم حيث لم يبق خارج الإعتقال سوى سامي الذي عمل لتنفيذ هذه الفكرة، علماً بأننا ومنذ إحتلال الجولان كنا أصدرنا في دمشق نشرة حركية بإسم صوت الجولان وتحدثنا فيها عن ضرورة بدء عمل مسلح لتحرير الجولان كما بدأ الفلسطينيون عملهم الفدائي من الحدود الأردنية والسورية واللبنانية لتحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد عينت مسؤولاً عن قاعدة قررنا إقامتها قرب حدود الجولان في منطقة وادي خالد حيث يمر نهر اليرموك ليصب في نهر الأردن وهي تشكل مثلث يحاذي الحدود الأردنية والسورية الحورانية والسورية الجولانية. وبذلك انتقلت، في حزيران أو تموز على ما أظن، مع عدد من أفراد المعسكر إلى هذا المكان الذي قام ممدوح بمساعدتنا على إيجاده.

سميت القاعدة فيما بعد "بالبؤرة الغيفارية" تيمناً باسم البؤر الثورية الذي دعى غيفارا لنشرها في الدول المتخلفة التابعة للغرب الرأسمالي، فالماركسيون الجدد الذين لم يمروا بالأحزاب الشيوعية التقليدية التابعة للإتحاد السوفييتي كانوا مشبعين بالأفكار الغيفارية أو الماوية "المغامرة" أو "البلانكية" كما كان يسميها الشيوعيون التقليديون الذين إعتبروها على الأغلب إنحرافاً عن الماركسية -اللينينية التي يعتنقونها حسب النموذج السوفييتي. وإعتمدت الغيفارية المتعارضة مع نظرية الحرب الشعبية الماوية التي يقودها الحزب الشيوعي، على انه يكفي ان تقوم مجموعة صغيرة بالإنتقال لجبل او غابة وتبدأ عملاً مسلحاً وتقيم علاقات مع المواطنين في منطقة عملياتها لتصبح بؤرة لنضال ثوري شعبي يتجمع حولها بإضطراد إلى ان تقضي على النظام القائم المعادي، وذلك من نموذج ما حصل في كوبا نفسها عندما بدأ كاسترو عملاً مسلحاً من أعداد قليلة من المناصرين توسعت حتى دخول هافانا والقضاء على نظام باتستا المرتبط بأميركا. وهي نظرية حاول غيفارا إعادة تطبيقها في غواتيمالا وفشل، إلى أن إنتقد النظرية أحد المشاركين فيها بأميركا اللاتينية، الكاتب ريجيس ديبريه الذي أثبت أنها تجربة خاصة بكوبا ولا يمكن تكرارها. وأظن أن الحركة في سوريا لم يكن يهمها فقط تحرير الجولان ولكنها كانت تظن أن انتشار وتوسع هذه القاعدة سيحرج النظام السوري ويضعفه ويمكن من التخلص منه بطريقة ما!

كان المشاركون في القاعدة لا يتجاوزون العشرة منهم إثنان من العراق أحدهم أبو زهرة المرسومي وفلسطينيان أحدهم محمد أبو الجاسم، وسوريون منهم على ما أذكر أبو صلاح الديري وآخر من الدير وعادل عبيد من السويداء والنقشبندي من دمشق وعضو الحركة من المهاجرين بدمشق الذي لا أذكر إسمه وعبد الرحيم سويد من حمص. لم ننصب خيماً حتى لا نلفت انتباه طائرات الاستطلاع الإسرائيلية بل كنا ننام تحت الأشجار التي كانت منتشرة في المنطقة، وقد خزنا ذخائر ومعلبات في مناطق قريبة للرجوع إليها عند الحاجة. كانت أول إصابة في القاعدة الطالب الجامعي الصيدلي من المهاجرين الذين اصيب في كتفه من رصاصة طائشة اثناء التدرب على الرمي في القاعدة. قمنا باستطلاع للحدود القريبة من الجولان المحتل وكانت هناك دورية إسرائيلية تقوم بجولة يومية في طريق ترابي قررنا أن نعمل لوضع لغم أرضي على طريقها لتفجيرها كأول عملية

لنا لنصدر بعدها بياناً باسم "جبهة تحرير الجولان". إلا أن ذلك لم يحصل، بسبب أحداث وقعت في القاعدة. فقد كان من برنامجنا اليومي جلسات لمناقشة كافة القضايا السياسية والفكرية والمسائل العملية التي تهم القاعدة وأفرادها. وكانت الحركة في ذلك الوقت تخوض صراعاً حاداً بين أطرافها المختلفة بين يسار يقوده محسن ابراهيم في لبنان ونايف حواتمة الذي إنتقل فيما بعد للأردن بالإضافة لياسر عبد ربه ومحمد كتمتو من جهة، ومع ما سمي "يمين" رغم أنه لم يعترض على تبني الماركسية وعلى رأسه القيادات القديمة المؤسسة للحركة وخاصة وديع حداد في الأردن وأبو علي مصطفى وحمدي مطر وماهر اليماني وزكي هللو وغيرهم.

صراعات "الحركة"

إحتدم الصراع في الاردن خاصة حيث الطرفين مسلحين إلى أن تفجر في المؤتمر الذي عقدته الجبهة -الحركة فلسطينياً-في آب من العام 1968 في الأغوار، الذي انتهى بعد نقاشات حادة خاضها اليسار ضد اليمين المفترض، إلى تبني برنامج اليسار وإنتخاب قيادة منه على رأسها نايف حواتمة ومنها سمير شهاب الدين وغيرهم. حتى الحكيم حصل على أصوات أقل وهو لم يكن موجوداً في المؤتمر إذ كان مايزال في السجن بالشيخ حسن بدمشق. هذه النتيجة لم تعجب "اليمين" الذي كان الأقوى عسكرياً فجميع حراسات خيمة المؤتمر تابعة له، فتحركت ثم هددت لإرهاب "اليسار" الفائز مما جعله يتراجع ويقبل بإلغاء نتيجة الإنتخابات وتشكيل قيادة جديدة مؤقتة من "اليمين" فيها نايف حواتمة فقط من "اليسار"، على أن يعقد فيما بعد مؤتمراً آخر لحسم الخلافات الناشبة. وكان ذلك التصرف من قبل نايف لمنع صدام مسلح كان يمكن ان ينشأ فيما لو تم الإصرار على تبني نتيجة الإنتخاب. نحن في القاعدة كنا نسمع من بعيد عما يحدث عندما كان يزورنا سامي، وقد أبلغنا في آب أن نكون جاهزين للذهاب إلى مكان الإجتماع باسلحتنا وذلك لدعم "اليسار" وحمايته فيما لو إحتاج الأمر.

إلا أن الخلافات استمرت حتى نهاية العام وبداية العام 1969 دون حلول

وتم التنصل من الإتفاقات مما جعل "اليسار" يدعو "لطلاق ديمقراطي" بين الطرفين حدث في شباط بالإعلان عن قيام "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين"، خارج إطار الجبهة الشعبية. وهذا لم يمر بيسر كما تمنى "اليسار"، إذ قام "اليمين" بإعتقالات لعدد من مناصري نايف وحتى قتل بعضهم وأحدهم قتله أبو علي مصطفى بمسدسه في شوارع عمان عندما كان يوزع بيان إنشقاق الجبهة الديمقراطية. إلى أن تدخلت فتح ومنظمة التحرير للوساطة بين الطرفين ووقف النزاع الذي كاد يتحول إلى صراع دموي يسيء للمقاومة الفلسطينية نفسها التي كانت قد إجتذبت الحماس والتأييد العربي الواسع كأول ظاهرة فعالة ترد على هزيمة حزيران المذلة للعرب. عملياً تدخلت فتح بحكم مصلحتها في المنافسة الشديدة في حينها بينها وبين الجبهة الشعبية فحمت "الجبهة الديمقراطية" ومكنتها من الوقوف والإستمرار، والتي كانت في الموقف الأضعف وكان يمكن إنهائها لولا هذا التدخل.

في مثل هذه الاجواء التمهيدية التي سبقت إنشقاق الجبهة والتي ترافق معها إنشقاق الحركة نفسها، فإن أفراد سوريين من قاعدة الجولان أتوا من أجواء لم يصلها بعد التحول في فكر الحركة وهي ما تزال عند مرحلة معاداة الماركسية والشيوعية واعتبارها تدعو للكفر وحتى تسمح "بنكاح الإخوات!" كما صرح أحدهم في محاولة للرد من موقع ضحل فكرياً على ما طرح عن الماركسية في إجتماعات القاعدة شبه اليومية. وكان على رأسهم أبو صلاح الذي كان مستنفراً لهذا السبب وقام بمساعدة إثنين من القاعدة في أحد الليالي بمحاولة خطفي بالقوة على أساس أن يضغط بذلك على سامي ليقوم بتعديل التوجه الماركسي للحركة! ففي نوبة حراسته قام بإيقاظي شاهراً سلاحه في وجهي وطلب مني الذهاب معه فصرخت سائلاً عما حدث فانتبه آخرون وأولهم عادل، نهضوا من سباتهم ليستجلوا الأمر ولكن أبو صلاح ومرافقه بدأوا بإطلاق النار مباشرة وقد أصبت في الرأس والرقبة وكذلك أصيب عادل في ساعده، رغم ان احداً لم يبادرهم بإطلاق الرصاص ولم يرد عليهم أحد، وأصلاً هم قبل ذلك جمعوا معظم الأسلحة فيما الجميع نيام، ولكن صوتي ونهوض البعض فاجأهم ففقدوا أعصابهم وبدأوا إطلاق النار، وعندما شاهدونا نسقط ارضاً فروا هاربين خوفاً من نتائج عملهم الأهوج مصطحبين معهم ما "غنموه" من سلاح تاركين البقية

منهمكين في العمل لتأمين واسطة نقل للمصابين لإيصالهم لأقرب مستشفى.

نقلنا إلى مستشفى في إربد القريبة وكان هناك طبيب شقيق لفيصل الحسيني إعتنى بنا وكانت إصابتي من حسن حظي مساً للرأس والرقبة تحت الجلد مباشرة ولو كانت أعمق لبضعة مليمترات أخرى لكانت قاضية. نقلنا بعد ذلك لمستشفى في عمان لعناية أفضل. وجاء لزيارتنا هناك عدد من قيادات الجبهة اليساريين بالطبع ومنهم حواتمة، ولم يكن الحادث مستغرباً في ظل الصراعات المحتدمة في حينها داخل صفوف الجبهة، إذ ربط البعض بين ما حدث في قاعدتنا رغم طابع عملها "السوري" وبين ما كان يجري على ساحة الأردن الفلسطينية، حتى قال البعض أن أبو صلاح كان ينسق مع وديع حداد وقام بمحاولة الخطف بالإتفاق معه. بعد أن شفي جرحي تقريباً أعدت لدمشق على أساس ان الوضع التنظيمي هناك يحتاج لدعم فقد دخلت السجن غالبية قيادة الحركة من قيادة الإقليم إلى قيادات المناطق والشعب والروابط في كافة المحافظات وكان لا بد من تشكيل قيادة جديدة لإدارة الخلايا المتبقية والتي تفرقت بتأثير الفراغ القيادي بعد الإعتقالات. وهكذا عدت، في أيلول، وأقمت في بيت سري ولكني زرت أهلي الذين قلقوا جداً من إصابتي في الرأس حيث كانت اللصاقة على الجرح ما زالت ظاهرة. كانوا دائماً يريدون صرفي عن هذا الطريق الخشن الذي إخترته ولكني كنت قد أصبحت مدمناً للسياسة، وفي أفضل الاحوال "عنيداً" ولا أقبل بأي تراجع فقد كنت في عز الصبا وممتلئ بالحماسة للعمل الذي كنت أعتقد في ذلك الوقت أنه صحيح ولم أتبين بعد الأخطاء التي ارتكبت مما جعلني فيما بعد أراجع ما شاركت به بنظرة نقدية.

سجن القلعة

كان تنظيم الحركة الباقي في سوريا مشتتاً ولكن أمكن جمع بعض خلايا في محافظات مختلفة وتشكلت مرتبة قيادية مؤقتة من أعضاء روابط لم يطالهم الإعتقال، ومنهم على ما اذكر وليد مبيض الذي تعرفت عليه في ذلك الوقت وأصبح أقرب أصدقائي حتى الآن، ونصير قشطوني ونزيه عنطوز وعزت شربجي وعدنان راجح وآخرين وقد أعدنا إصدار نشرة ولكن بإسم "الفجر الجديد"



سجن القلعة في دمشق.

للإشارة للتوجه الماركسي الجديد للحركة في سوريا. كما عقدنا اجتماعاً موسعاً حضره عدد من الأعضاء من محافظات مختلفة. وكان سامي هو الوحيد الباقي من قيادة الإقليم ما يزال في الأردن وقبل ذلك في بيروت حيث توافق مع "اليسار" في الحركة هناك ممثلاً في نايف حواتمة ومحسن إبراهيم وأصدر بيانات لوحده دون إستشارة أحد. كانت "الحركة" في المركز بعد هزيمة حزيران قد دعت لجبهات على أن يكون "اليسار" المعبر عن مصالح الطبقات الكادحة وإيديولوجيتها ضمنها ويناضل ليصبح طليعتها. وعندما أعلن عن "جبهة وطنية تقدمية" في سوريا عقب هزيمة حزيران لحشد طاقات الشعب ومستلزمات الصمود ولإطلاق الحريات وإعادة الجماهير لساحة الفعل النضالي، شاركت "الحركة" ثم إنسحبت منها ببيان أصدره سامي بالتوافق مع نايف حواتمة، مع إنتقاد تركيبتها البرجوازية الصغيرة والدعوة لتشكيل الحزب الماركسي المعبر عن "البروليتاريا " السورية وحلفائها الفلاحين.

لم يلق هذا مني معارضة في ذلك الوقت رغم عدم واقعيته، فقد كنا متعلقين بالأيديولوجيا الماركسية من قراءاتنا في مصادرها واعجابنا بالنجاحات

التي حققتها الحركة الاشتراكية في العالم وخاصة الثورة الصينية والفييتنامية ومنظومات الدول الاشتراكية التي باتت ممتدة على مساحات واسعة من الكرة الارضية وتضم عشرات الشعوب وتقف كقطب مواز للغرب "الإمبريالي" وتدعم حركات التحرر الوطني، ولم نكن نهتم كثيراً بالأوضاع على ارض الواقع في سوريا وغيرها الذي لا يمكن ان يكرر هذه التجارب بسبب الظروف الموضوعية المغايرة كلياً، فقد ظننا أنه بمجرد أن تصبح هذه النظرية هي السائدة في المجتمع نبدأ في تحقيق "الإنتصارات" كما في البلدان الأخرى.

كان طرح سامي واليسار في الحركة بشكله الفج وفي وقت كانت الحركة في سوريا تعاني من تشتت بعد الإعتقالات، سبباً لإبتعاد المزيد من الأعضاء عن العمل في أطر الحركة والذي كنا نسميه "تساقطاً"، واعتبرناه أحياناً عاملاً إيجابياً يخلص التنظيم من عناصره الغير متوافقة مع فكره وتوجهاته أو أن أصحابه من "طبقات" بورجوازية أو بورجوازية صغيرة!، والتعبير الأخير مطاط بحيث يمكن أن يضم أي كان حتى العامل او الفلاح أو المعدم، فهو مدان لأن "تفكيره" بورجوازي صغير. هكذا ساهمنا إلى جانب قمع السلطة في "تطفيش" العديد من الأعضاء ولم يبق سوى قلة. بقايا الحركة في سوريا حينها عانت من إنفصال غير معلن بين الأوساط المثقفة لقيادات غالبيتها في السجن وبعضها خارجه، قبلت بالماركسية رغم عدم إستيعابها لها بشكل واضح، وبين أعضاء تنظيمات قاعدية متبقية لم يصلها بعد الفكر الماركسي وما زال فكرها اقرب للقومية العربية "الناصرية"، أو أنه وصلها فرفضته دون ان تعلن عن ذلك أو تتكتل لمواجهته فلم يحصل أن إنشق جناح من الحركة "يميني" في سوريا كما حدث في إنشقاق الحركة فلسطينياً إلى جبهة ديمقراطية إدعت أنها "اليسار" وجبهة شعبية ضمت من دعي "باليمين"، بل تساقط من رفض الماركسية بصمت ودون إعلان وتسرب خارج التنظيم السوري مع الإبتعاد عن أي عمل سياسي غالباً.

الإعتقالات في سوريا لم تتوقف طوال العام 1968، ولكنها تباطأت في منتصفه لتعود وتتجدد إثر عملية تهريب جورج حبش من السجن التي قامت به عناصر من الجبهة الشعبية، إستغلت نقل الحكيم من سجن الشيخ حسن إلى مركز المخابرات في الشيخ محيي الدين كلما يتم التحقيق معه او تأتيه زيارة من أهله.

قاموا بإستخدام سيارات عليها رموز الشرطة العسكرية إعترضت موكبه أثناء إعادته وقبل الوصول للشيخ حسن وقامت بأسر حراسه الذين فوجؤوا تماماً وظنوا أن إنقلاباً عسكرياً قد حدث بالبلد، فيما المحلات حيث تمت العملية أغلقت بسرعة عندما شاهدت ما حدث خوفاً على حياة أصحابها رغم أنه لم تطلق أية رصاصة. وأخذ الحكيم في سيارة مع حرسه مباشرة إلى الحدود اللبنانية حيث هرب عبر الجبال بعد ترك الحراس مقيدين عند الحدود. ويقال إنه من بيروت إنتقل في طائرة خاصة إلى مصر لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر. الحادثة تركت وقعاً كبيراً في أوساط السلطة والمخابرات السورية التي كان يرأسها عبد الكريم الجندي، ولحفظ ماء الوجه أشاعت السلطة أن الحكيم لم يهرب بل أفرج عنه بإرادتها! ردة الفعل الحانقة إنعكست مزيداً من الإعتقالات في صفوف الحركة سورياً، وخاصة بعد ان أعادت الحركة بعض نشاطاتها وأهمها توزيع النشرة الدورية. وكان من المعتقلين في دمشق الطالب الجامعي كمال عزالدين من جرمانا في ضواحي دمشق في أواخر العام 1968، وقد بلغني انه تعرض لتعذيب شديد أدى لوفاته، وقد إنتشر هذا الخبر في صحف لبنانية مما أحرج الجهاز الامني وجعله يسارع بشكل مسعور لإستكمال إعتقالاته وتدبير قصة مختلقة في محاولة لتبرئة نفسه من أصابع الإتهام التي وجهت إليه.

كنت أقيم في بيت سري في حي السادات مع وليد، فانتقلت فوراً لبيت آخر قبو، في المزرعة كان التنظيم الفلسطيني قد إستعمله. لم يكن أحد يعرف أني أقيم فيه سوى عدنان الذي لم أعلم أنه إعتقل وتعرض للتعذيب للإعتراف على مكان وجودي. أتوا ليلاً قبل الفجر بقليل وكنت نائماً فإستيقظت على صوت الباب الخارجي يجري تحطيمه دون إستعمال الجرس، وركضت مسرعا للناحية الأخرى من القبو التي تفتح على باحة تقع أسفل قطعة أرض مجاورة شاغرة، تسلقت الجدار ولم أخطو سوى بضع خطوات حتى أطلق علي النار دون إنذار أو طلب توقف من عناصر أمنية كامنة خلف البيت، فسقطت على الارض مصاباً في ساقي اليسرى بطلقة فتحت جرحاً كبيراً، حملوني إلى الشارع وكانت الأرض طينية بعد أمطار هطلت في ذلك اليوم في أواخر شهر ديسمبر كانون الثاني من العام 1968 وسمعت العناصر يقولون فيما بينهم لنعدمه هنا وأوقفوني قرب جدار أحد البنايات، إلا أن مسؤولاً طلب إليهم وضعي في السيارة الفولسفاكن في

المقعد الخلفي حيث وضع تحت قدمي المصابة جريدة لكي لا تلوث الدماء النازفة أرضية السيارة. وعندما وصلنا إلى فرع السادات وأنا نصف مغمى عليه ولكني لا أزال أشعر بما يحدث حولي، رموني على الأرض وبدأ أحدهم بإستجوابي حول مكان الآلة الطابعة وأمور اخرى والدم ما يزال ينزف غزيراً، إلى أن أتى آمر الفرع وطلب منهم ربط قدمي من الفخذ لإيقاف النزيف، ثم نقلت مباشرة إلى مستشفى السادات القريب. عند دخولي المستشفى مباشرة بدأ نقل الدم إلى ساعدي وانا على نقالة تأخذني إلى غرفة العمليات، وقد علمت فيما بعد أنه نقل لي حوالي أربعة ليترات من الدم ولم يكن قد بقي لي من الحياة سوى دقائق فيما لو لم يسارعوا لتزويدي بالدم. لم أغب عن الوعي كلياً إذ أذكر أن الدكتور المعالج سألني عن اسمي قبل أن يسري المخدر في جسدي وأجبته، فأعاد سؤالي عن قرابتي لهنري كتن المحامي الفلسطيني.

نقلت بعدها إلى غرفة في المستشفى مع حارسان مقيمان في الغرفة ليل نهار يحملون بنادق كلاشنكوف ويهبان واقفين شاكي السلاح كلما دخلت ممرضة أو طبيب أو من يحضر الطعام، وكنت عاجزاً عن الحركة فلا أستطيع الذهاب للحمام لقضاء حاجتي. وأذكر أن عبد الكريم الجندي جاء لتفقدي فأمر بإبعاد سريري عن النافذة التي كانت مغلقة بشكل دائم. وقد عرفته من حالة الإستعداد التي وقفها الحراس له ومن "الشحاطة الكلاش" في قدمه المشهور بها. لم يتكلم معي إلا أنه أرسل لي بعد ايام محققاً من القصر العدلي هو توفيق صالحة، الذي أصبح فيما بعد عضواً في قيادة حزب البعث، حاول أن يظهر أنه يتبع أصول الإجراءات القضائية وفتح محضراً سجل فيه أقوالي حيث حاول دفعي لأعترف بأني شاركت في قتل كمال عزالدين، كانت تلك مفاجأة لي فقد كنت اظن أنه سيتم سؤالي أولاً عن الحركة، وعندما نفيت ذلك كلياً، هددني بإرسالي للمخابرات فهي تستطيع التعامل معي للإعتراف بما أسند لي. كان ذلك ما حصل بعد أيام عندما تحسن وضعي الصحي وأصبحت أستطيع التنقل قفزاً على رجلي اليمنى، نقلت إلى مخفرالشيخ حسن في حي الميدان وهو سجن ملحق بالمخابرات السورية ومركز تحقيق، وعرضت هناك لتعذيب لم يراع حالتي الصحية حيث كانت قدمي ما تزال تؤلمني ولا أستطيع الوقوف عليها. وكان المسؤول عن التحقيق يوسف طحطوح مصراً على دفعي للإعتراف بقتل كمال

عزالدين وقد عرض علي رواية فبركتها المخابرات عن الطريقة التي زعمت فيها أن عملية القتل قد تمت، وهي أن كمال إنضم إلى الجناح اليميني للحركة، وأننا عندما علمنا بإنحيازه المزعوم لليمين استقدمناه لبيت الحركة السري وقمنا بمحاكمته مع وليد ومحمد وحكمنا عليه بالإعدام وقمنا بالتنفيذ فوراً في البيت بإطلاق الرصاص على رأسه! ثم قمنا بنقله بمساعدة فرحان من الأردن الذي قاد السيارة إلى منطقة الزبداني حيث ألقيناه هناك وأشعلنا فيه النار بأرض مهجورة بعيداً عن الأنظار!

القصة الملفقة تكاد تثير الضحك من سذاجتها لولا أن المسألة اكثر جدية، فهي تناقض كل الوقائع الحقيقية ومنها أنه لم يوجد أصلاً جناحاً يمينياً في الحركة بسوريا، كما أن كمال كان منظماً في خلية تابعة للحركة في جرمانا ولا شيء يشكك في مصداقية إنتمائه للحركة، ولم يحدث قبل ذلك على الإطلاق أن حوسب أي من أعضاء التنظيم بهذه الطريقة أو بغيرها فيما لو كانت له آراء مخالفة فإما يترك التنظيم أو يفصل وهذه أعلى عقوبة كانت الحركة تمارسها، ولو أن بعض الحوادث تمت في الصراع بين "الشعبية" و"الديمقراطية" في الاردن، فقد كانت الجبهتين مسلحتين والإحتكام للسلاح كان أمراً ممكنا، بينما في سوريا كانت الحركة طوال عمرها القصير تنظيم سياسي غير مسلح. ومن طرائف التحقيق المفبرك أن أحد المعتقلين اعترف "حسب طلبهم" بأن الحركة في سوريا إتصلت بجهات أجنبية ومنها السفارة الصينية في لبنان، علماً بأن لبنان في ذلك الوقت لم يكن يعترف بالصين الشيوعية لذلك لم يكن لها سفارة في لبنان.

لم يكن هناك مجال لإيقاف عملية التعذيب المستمرة سوى الإعتراف برواياتهم للتخلص من التعذيب وهكذا فعل وليد وأنا ايضاً. نقلنا بعدها إلى سجن القلعة حيث وضعت اولاً في زنزانة مع أحد المعتقلين السياسيين وبعدها نقلت إلى غرفة في الطابق السفلي مع وليد، كان رقمها واحد. هناك التقينا بالباحة أثناء التنفس بالعديد من قيادات الحركة الذين ما زالوا معتقلين بعد أن تم الإفراج عن آخرين. وكانت السلطة قد نشرت روايتها في صحفها الرسمية "الثورة" و"البعث" مع صور لنا في السجن حرصت أن نكون فيها بحالة تعطي إنطباعاً بأن لنا ملامح "إجرامية". ونشرت برقية من حزبيين تطالب بإحالتنا لمحكمة أمن الدولة لتقوم بحكمنا بالإعدام. وهي محكمة معروفة بأنها تابعة للنظام وتنفذ تعليماته ولا تتبع

أية إجراءات لمحاكمة عادلة حسب الأصول القانونية، ذلك على ما يبدو لم يكن ممكنا إذ أنهم أنكروا أن يكون لإتهامنا صفة سياسية لنحول لأمن الدولة المتخصصة، فقد أكدوا أن التهمة جنائية عادية مما إضطرهم لتحويلنا لمحكمة الجنايات، وحتى في السجن وضعنا في الغرف المخصصة للمتهمين بالقتل وليس في الغرف المخصصة للسياسيين.

محكمة الجنايات

في أول جلسة لنا لمحاكمتنا أمام محكمة الجنايات أوضحنا لهيئة المحكمة بأننا بريئان من التهمة الموجهة لنا، وأن اعترافاتنا انتزعت منا بالتعذيب، وقد حضر للدفاع عنا المحامي الدكتور مظهر الشربجي الذي كان وزيراً سابقاً للعدل أثناء حكم الوحدة بالإضافة لمحامين آخرين يعملون في مكتبه، وقد كلفته الحركة في لبنان بذلك وكان رئيس محكمة الجنايات مقرباً من السلطة ويتجه لمحاولة إدانتنا كما إتضح لنا من طريقة تعامله معنا. وقد جاء شهود عديدون أكدوا أنهم إلتقوا معنا في الوقت الذي يقال فيه أن عملية القتل قد تمت، كما أن المحامي أظهر تناقض التقارير الطبية التي قال أولها العفوي غير المرتب من الطبيب الشرعي لمنطقة الزبداني أن الجثة التي لم تحرق تماماً ولكن كان هناك محاولة لحرقها، كانت تحوي آثار رضوض في الجسم ناتجة عن عملية ضرب بعصي، مما جعل المخابرات فيما بعد تطلب نبش القبر لإعادة تشريح الجثة ليقول تقرير جديد للطبيب الشرعي في دمشق أن لا أثر لهذه الرضوض، كما أن المحامي طلب خبرة من الطب الشرعي في مصر بين أن الكثير من الإجراءات والتقريرين قبل وبعد دفن الجثة تحوي تناقضات واضحة تؤكد أن القضية مفبركة.

كما طلب المحامون للشهادة النائب العام توفيق صالحة وأحرجوه بالأسئلة فأدلى باقوال يمكن ان يستنتج منها أن المتهمين قد تعرضا للتعذيب في دوائر الأمن وأنه لا يستبعد أن يكون هو نفسه متعاوناً مع هذه الاجهزة. وكان الحضور في قاعة المحكمة حاشداً من أصدقاء واهل ومحامين وفضوليين سمعوا عن القضية الملفقة وجاؤوا لمشاهدة ما يجري في قاعة المحكمة. من حسن حظنا أنه بعد بضعة أشهر جرت تنقلات في السلك القضائي وتغير رئيس المحكمة وعين

القاضي محمد علي الأسطواني، وكان من بقايا القضاة النزيهين الذين لم تتمكن السلطة بعد من تبعيثهم وإتباعهم لسلطتها وأوامرها، وهي عملية كانت جارية منذ بداية حكم البعث إلى ان وصلت إلى التخلص من جميع القضاة القدامى وتعيين بديل عنهم من محامين بعثيين أو إنتهازيين رضخوا للسلطة التنفيذية وصرفوا النظرعن حياد القضاء وإستقلاليته التي يكفلها الدستور. رئيس المحكمة الجديد لم يرض عما قامت به المحكمة طوال شهور وقام بإعادة النظر في الكثير من الإجراءات ومنها إعادة إستجواب الشهود والمتهمين. طالت فترة التقاضي حوالي ثلاث سنوات ولكن كان ذلك لصالحنا، إذ أن الاستعجال هو ما كانت تريده المخابرات فكانت تتابع المحاكمة وتضغط على المحكمة لإدانتنا، ووراء ذلك بشكل خاص عبد الكريم الجندي الذي كان الأكثر حقداً على الحركة وسعياً لتدميرها. إلا أنه هنا أيضاً خدمنا الحظ فبعد بدء المحاكمة علمنا بأن الجندي إنتحر!

يعتبر العقيد الجندي مؤسس الأجهزة القمعية البعثية التي كبرت وترعرعت حتى وصلت إلى وضعها الحالي المعروف. وكان مسؤولاً عن مكتب الأمن القومي الذي كان في ذلك الوقت يحاول جمع الأجهزة الأمنية كلها تحت أمرته، ولكنه لم يتمكن من ذلك إذ أن حافظ الأسد وزير الدفاع وقائد الطيران، الذي كان يقود تكتل كبير في الجيش في مواجهة الرجل الأول في السلطة والحزب صلاح جديد الذي يعتبر الجندي أحد أنصاره، رفض ضم المخابرات العسكرية للمكتب بل أنشأ مخابرات جوية خارجة عن نطاقه. الصراع بين التكتلين يبدو أنه هد أعصاب الجندي الذي كان حاد الطبع كما قيل إلى درجة عدم الإتزان ولا يقبل أن يوجه له نقداً من أحد. وكان يشارك في التعذيب أحياناً وخاصة ما قيل عن أنه قام بتعذيب رفيقه سليم حاطوم عندما وقع بين يديه بعد عودته من الأردن أثناء حرب حزيران، فقام بتكسير ضلوعه وأرسله للإعدام وهو بين الحياة والموت. إنتحر الجندي حسب الرواية الرسمية ولا يستبعد ان يكون قد نحر حسب روايات اخرى على يد رفعت الأسد غريمه الرئيسي في آذار من العام 1969 ونشر ما قيل إنه وصية سياسية له في جريدة النهار حذر فيها رفاقه قياديي الحزب من حافظ الأسد الذي إعتبره مرتبطاً بالمخططات الأميركية. كان الجندي أول من إفتتح عمليات الإنتحار -أو النحر والله أعلم! - علماً أن زوجة الجندي

انتحرت بعده ببضعة أسابيع لأسباب ما زالت مجهولة. ثم رئيس الوزراء الزعبي وبعده غازي كنعان الذي حكم لبنان بقبضة حديدية لعشرين عاماً.

المهم بالنسبة لنا بخصوص المحاكمة والقضية أن موته إلى جانب تغيير رئيس المحكمة أفادنا من حيث رفع قبضة المخابرات عن توجيه المحكمة لإدانتنا رغم عدم توافر أدلة سوى إعتراف لا قيمة له إنتزع تحت التعذيب، فيما توافرت أدلة واضحة على تزوير القضية من قبل الجهاز الأمني. كانت مقاربتنا للمسألة أن كمال عز الدين الذي كان يدرس في جامعة القاهرة، طرد منها مع طلاب آخرين منتمين للحركة بسبب توتر العلاقات بين القيادة المصرية ويسار الحركة بعد كتابة محسن إبراهيم ومحمد كشلي ونايف حواتمة لمقالات في مجلة الحرية تصنف عبد الناصر وسلطته ضمن الطبقة البورجوازية الصغيرة المسؤولة عن هزيمة حزيران. وعندما عاد لدمشق وإنتسب لجامعتها لمتابعة دراسته، مارس نشاطه ضمن الحركة وقام بتوزيع نشراتها في الجامعة فإعتقل لإنكشافه وتم تعذيبه بشدة لكونه مطرود من القاهرة ولديه معلومات وفيرة مما أدى لموته خلال التعذيب، وهي ليست حادثة وحيدة أو أولى فقد سبقها عدة حوادث قتل أثناء التعذيب وتلتها حتى اليوم. ثم تفتقت فكرة اتهام الحركة بقتله فوضع على طريق الزبداني وجرت محاولة حرقه لتضييع آثار التعذيب.

خلال سير المحاكمة، التي إستمرت ثلاث سنوات، حيث كان بين الجلسة والأخرى ما يزيد عن شهر، حدث تطور سياسي آخر عندما قام الأسد أخيراً بانقلابه في تشرين الثاني من العام 1970 لحسم إزدواج السلطة الذي استمر لسنوات باعتقال صلاح جديد ونور الدين الاتاسي ويوسف الزعين وكافة القيادات الموالية لهم في الحزب والجيش ووضعهم في السجن وإعلان أن إنقلابه هو "حركة تصحيحية" في الحزب والدولة. الفائدة بالنسبة لنا كانت أن الجبهة الديمقراطية التي أعلن عن تشكيلها في شباط 1969 بعد انشقاقها عن الجبهة الشعبية، والتي أصبحت ذات ثقل سياسي وعسكري وخاصة في الأردن، صار لها علاقات ولقاءات مع المسؤولين السوريين حتى أنه سمح لها بإنشاء مكتب في دمشق وممارسة النشاط في الأوساط الفلسطينية في سوريا، وبما أني ووليد أعلنا وقوفنا إلى جانب الجبهة الديمقراطية فقد إعتبرنا من منتسبيها وهذا جعلهم يبحثون

وضعنا مع المسؤولين السوريين، وقد طلبوا فقط أن ترفع يد الأجهزة كلياً عن سير المحاكمة ويقبلون بقرار المحكمة وهم مطمئنون لبرائتنا من التهمة التي لفقها الجندي وأجهزته. وقد حصل هذا فعلاً إذ صدر الحكم بالبراءة في اواخر العام 1971 بعد ثلاث سنوات في سجن القلعة تنقلنا فيها بجميع غرفه.

عانى الأهل كثيراً وربما أكثر من المسجونين أنفسهم وخاصة الوالدة والوالد وأهل وليد الذين لم يقطعوا يوم زيارة واحد كل أسبوع منذ بدء سجننا فقد كان هناك يوم في الأسبوع مخصص للرجال وآخر مخصص للنساء وقد زارني في السجن أيضاً شقيقتي جين القادمة من الكويت لزيارة في دمشق وذلك مع إبنتها شيرين التي رأيتها في السجن أثناء الزيارة لأول مرة وكان عمرها لا يتجاوز العام وأتذكر أن شعرها كان لونه أحمر مثل شعري عندما كنت من عمرها. كان التدافع للدخول للسجن في ظل إزدحام شديد مرهقاً للكبار بالعمر الذين عانوا من مشقته وهم يحملون لنا المأكولات والثياب حيث أن ما كان يقدم لنا في السجن من طعام كان سيئاً وغير كاف فكنا نعتمد على ما يأتي به الأهل وعلى شراء طعام وطهيه مما كان يقوم بها وليد الماهر في هذه الأمور، وقد تعلمنا شغل الخرز لتمضية بعض الوقت. ولكن أهم تزجية للوقت في أيام السجن الطويلة كانت القراءة فقد كان الأهل والأصدقاء يحضرون لنا الكتب التي نطلبها إما من مكتبتنا في البيت او بشرائها من المكتبات.

وقد داوم على زيارتي في السجن وئام التي ستصبح زوجتي فقد كنا تعارفنا في أواخر العام 1967 واحبينا بعضنا وكنا نلتقي في الوقت الذي كنت فيه ملاحقاً من الأمن ثم عندما انتقلت للأردن تبادلنا الرسائل وتوافقنا على الزواج عندما تتوفر الظروف المناسبة وكانت تدرس في جامعة بيروت العربية وتخرجت في آداب اللغة العربية وعملت مدرسة. وعندما سجنت تعطل مشروعنا للزواج إلى أن خرجت من السجن لنتزوج في تموز من العام 1972. وهي لم تنقطع عن زيارتي في السجن كل أسبوع ولم تفلح قضبان السجن في التأثير على تعلقنا ببعضنا، وكانت زياراتها ترفع المعنويات وتحسن من وضعي النفسي وتساعد على تحمل المعاناة في السجن والمحاكمة.

إستمرت إقامتنا في غرف المساجين الجنائيين ولكن السجن لم يخلوا من

سجناء سياسيين كانوا يأتون على دفعات جماعات وفرادى، ومنها أعداد من الحزب الشيوعي السوري الذي كان يصطدم أحيانا مع السلطة قبل أن تتشكل الجبهة التقدمية الوطنية في عهد الاسد في العام 1972، وعندما إلتقينا بهم كانوا قد إعتقلوا على خلفية إحتفالهم بمئوية مؤسس الحزب الشيوعي الروسي فلاديمير لينين دون أخذ إذن من السلطة! وكذلك أتت دفعة من البعثيين القوميين الذين إتهموا بالتواصل مع البعث الحاكم في العراق للقيام بانقلاب ضد البعث السوري. ودفعات من أعضاء الجبهة الشعبية التابعة لجورج حبش والتي كانت بخلاف الجبهة الديمقراطية ممنوعة من العمل في سوريا وتعتبر معادية للنظام ولم يتغير ذلك إلا في أواخر السبعينات. وكذلك أتت دفعة من الأحزاب الكردية غالبيتها من الجزيرة عقدنا مع بعضهم صداقات استمرت بعد خروجنا من السجن وخاصة خير الدين مراد من القامشلي سكرتير حزب آزادي وعبد الفتاح العيسى أبو أغري من الحسكة. وعدد من أنصار سليم حاطوم ومنهم بشكل خاص نعيم خوري من أشرفية صحنايا الذي نشأت بيننا صداقة متينة إمتدت حتى الآن. وآخرون كثيرون لا أذكرهم لأنني لم ألتق بهم بعد الخروج من السجن. وكنا نلتقي بالسجناء السياسيين أثناء فترة التنفس في باحة السجن ونتناقش في الأوضاع السياسية وقد نشأت صداقات مع بعضهم. وكذلك نشأت صداقات مع مساجين قضائيين ومنهم عبد اللطيف الماريديني الرسام الذي كان يقوم بعمل رسومات لأفراد الشرطة مقابل ان يحضروا له سبيرتو ابيض لخلط الألوان ولكنه كان يتعاطاه ككحول. وكان من أقرب الاصدقاء لي ولوليد متعب الشوفي من محافظة السويداء الذي كان متهماً بسرقة السفارة الجزائرية في دمشق. وأبو فيصل البرازي الكردي من عين العرب المنقول من سجن حلب وحاول تعليمنا يعض الكلمات باللغة الكردية. والآغا الكردي علي الألوسي من عفرين المحكوم بتهمة قتل من أجل الشرف.

هؤلاء الاصدقاء والقراءة كانت دوائنا للتخفيف من معاناة حبسنا لثلاث سنوات حيث مرت بنا الكثير من المشاكل مع إدارة السجن التي كانت تفاجئنا بتفتيش تقلب فيه كل حوائجنا وتخرجنا إلى الساحة وتحضر كلاب مدربة تمررها قربنا على أساس أن هذه الكلاب تستطيع كشف من يخبىء مخدرات، كانت موجودة بكثرة في السجن وحسب تأكيد الكثير من السجناء فإن من كان يتاجر بها

ويبيعها للمساجين هم من أفراد شرطة الحراسة، وكان موقوفو وسجناء التعاطي والإتجار بالمخدرات مجمعين في قاووش واحد كان إسمه الحفرة لكونه تحت الارض وينزل إليه بدرجات تصل إلى عشرين درجة. وأذكر انه عندما جرى الإستفتاء على رئاسة حافظ الاسد للجمهورية لاول مرة في العام 1971 كان هناك صندوقاً في السجن وبدأ السجناء بالإقتراع بنعم للرئيس. لم أذهب رغم النداءات العديدة التي كانت تطالب المساجين بالذهاب للإدارة للإدلاء بأصواتهم، إلى أن دعيت في مكبر الصوت بالإسم فذهبت للإدارة وعندما سألوني عن عدم قدومي للتصويت قلت لهم أني فلسطيني فأصروا أن الفلسطيني أيضا يحق له المشاركة رغم أن ذلك غير صحيح، فالفلسطينيين في سوريا لهم نفس الحقوق مثل السوريين فيما عدا التصويت والترشيح. فقمت بالتصويت وشطبت الدائرة التي تقول "لا" فرأوا ذلك بالطبع واستغربوا وظنوا أني غلطت ولم أعرف كيفية التصويت وأخذوا مني البطاقة وطلبوا مني الخروج وعدت إلى غرفتي وأنا متأكد أنهم ألقوها في سلة المهملات. وعلمت فيما بعد من صديقنا الشرطي أنه كان هناك مراقبون من المخابرات سجلوا اسمي وسألوا عني.

قرأنا في السجن الكثير من الكتب وخاصة الماركسية منها حيث أننا كنا قد إلتزمنا بها في تنظيم الحركة دون إلمام كاف وكانت فرصتنا في السجن للإطلاع عليها. وقرأنا خاصة عن التجربة السوفييتية وثورة اكتوبر والمعارضين للينين وستالين مثل روزا لوكسمبرغ وتروتسكي وبليخانوف وإسحق دويتشر وغيرهم، فتعاطفنا مع الذين انتقدوا افتقاد الديمقراطية في الإتحاد السوفييتي منذ تأسيسه بحجة ديكتاتورية البروليتاريا التي تحولت عملياً لدكتاتورية الحزب ثم ديكتاتورية ستالين الأمين العام، على الدولة والحزب، لم يفقدنا ذلك إلتزامنا بالماركسية بعد ولكننا أرجعنا ذلك للتطبيق، فقد كنا نظن أن النظرية الماركسية صحيحة مئة بالمئة ولكن الخطأ في تطبيقها من قبل لينين وستالين وغيرهم من القادة الشيوعيين في العالم. كما أنني لتمضية الوقت كنت أحضر دروس للمساجين الذين كانوا يحضرون للتقدم لشهادات مدرسية وسجلت في جامعة دمشق قسم التاريخ الذي كنت مولعاً بالقراءة عنه، للإستفادة من الفراغ في السجن وحضرت جيداً لامتحان الفصل الأول، وعندما جاء وقته قامت إدارة السجن بنقلي مخفوراً مع حارسين في سيارة واحدة إلى الجامعة حيث بدأت بكتابة الأجوبة على أسئلة اليوم الأول

من الإمتحانات وكانت إجاباتي جيدة، ولكن قبل انتهاء الوقت المحدد إقترب مني ضابط شرطة وطلب مني تسليم ورقتي فوراً وأصر على ذلك رغم أني لم أنته بعد، فسلمتها وخرجت معه لأعاد إلى السجن بحراسة مشددة في موكب من ثلاث سيارات شرطة واحدة أمامنا وأخرى خلفنا. حيث بلغني مدير السجن أن إمتحاناتي كلها ألغيت دون أن يبدي سبباً لذلك. وقد علمت فيما بعد من صديقنا الشرطي أن عبد المجيد الزغموت المحكوم بالإعدام الذي ذكرناه سابقاً والذي كان معنا في نفس الغرفة "القاووش"، رفع تقريراً لإدارة السجن يقول فيه أننا من حركة القوميين العرب التي هربت جورج حبش قبل أشهر وأن تقديمي الإمتحان هو حجة للخروج من السجن لتمكين الحركة من خطفي وتهريبي. وربما كان تطابق اسمي "جورج" أقنع الإدارة بصحة التقرير! وكان تعاون الزغموت مع الإدارة يوفر له معاملة خاصة لا يتمتع بها سجناء آخرون.

زارنا في السجن أصدقاء كثيرون من الحركة وغيرها وكان أكثرهم مجيئاً أسامة هندي وسالم مراد، وكان الأول صلتنا بالتنظيم حيث أمن لنا مساعدات مالية لمصاريف السجن لا تزيد عن بضع مئات من الليرات، والليرة حتى ذلك الوقت كانت تفعل الأعاجيب بالمقارنة مع مقاييس الأوضاع المعيشية الراهنة. وأذكر بشكل خاص زيارة المحامي جريس الهامس من صيدنايا لنا وحضوره أحياناً لمحاكمتنا وكان في ذلك الوقت منشقاً عن الحزب الشيوعي السوري ومكوناً لحزب جديد "ماوي" ينتقد تحريفية بكداش والقيادة السوفييتية ويؤكد على أن مرجعيته النظرية كتابات ماوتسي تونغ الملخصة في "الكتاب الاحمر". كما كان يزورنا الأصدقاء عمر أبو تميم وسيمون عبد الرحمن الذين أعلمانا أن الحركة في سوريا أعادت نشاطها بمن بقي ملتزما من التنظيم وهم لا يزيدون عن العشرات، الذين وجدوا بعد فترة أنه من العبث العمل في المجال السوري فإتخذوا قراراً بالإنضمام للجبهة الديمقراطية والعمل من خلال حمايتها، حيث كانت من جهة ذات علاقات مع السلطة البعثية كما أنها كانت تستقطب أنصار من كل دول المنطقة على أساس أنها منظمة أممية ولا يهمها أن تنحصر في المجال الفلسطيني، حتى أن السوريين فيها من غير الحركيين كانت اعدادهم كبيرة وخاصة كما قيل من منطقة حلب. وكذلك عراقيون كان أبرزهم أبو ليلى الذي وصل مباشرة إلى قيادة الحركة لكونه من قيادة تنظيم ماركسي سابقاً وحتى من

تونس حيث انضم للجبهة العفيف الأخضر المفكرالماركسي المعروف الذي كان "مجالسياً" معادياً للينينية. وكذلك من لبنان والأردن، فنايف حواتمة نفسه لم يكن فلسطينيا بل من شرق الاردن ومن مدينة الزرقا وهو في كتاب له عن سيرته قال إن عائلته تعود في جذورها للغساسنة العرب القدماء الذين حكموا سوريا في ظل العهد الروماني!

أما عن مصير الحركة على المستوى القومي فقد إنتهى الصراع داخل صفوفها بعقد مؤتمر لليسار في شباط 1969 أعلن فيه حل الحركة إسماً وشكلاً ومحتوى، وتشكيل فصائل "ماركسية" تعمل بشكل مستقل كل في بلدها، ففي الساحة الفلسطينية كانت الجبهة الديمقراطية من هذه الفصائل وفي لبنان منظمة العمل الشيوعي بقيادة محسن إبراهيم، وفي جنوب اليمن الجبهة القومية ذات التوجه الماركسي التي تحولت فيما بعد للحزب الإشتراكي. ورغم دعوة المؤتمر للتنسيق بين هذه الفصائل فإن شيئاً جديا من ذلك لم يحصل فالمنظمات الثلاث شكلت قطيعة كاملة مع الحركة السابقة بطوريها القومي ثم الإشتراكي العربي وهي ليست طوراً ثالثاً في الحركة بل خروج كلي من إطارها. أما في الأقاليم الاخرى فلم تقم قائمة لاي فصيل ماركسي يساري لأسباب متعددة منها هامشية من إصطف مع "اليسار". فيما الجبهة الشعبية اعتبرت نفسها وريثة للحركة واعلنت أنها تمر "بمرحلة التحول للماركسية" وحاولت دعم أحزاب يسارية نشأت من بقايا الحركة في العراق ولبنان وسوريا دون نجاح حقيقي يذكر.

من إنضم للجبهة الديمقراطية من الحركيين السوريين ذهب قسم منهم للأردن كما علمنا ممن كان يزورنا في السجن، وتوزعوا على القواعد ومكاتب الجبهة في عمان إلا أنهم لم يستمروا طويلاً بعد أن رأوا التسيب في صفوف الجبهة، وكذلك لإصطدامهم بالعقلية الديكتاتورية لأسامة مسؤولهم المباشر فإنتقدوا السلبيات التي لمسوها مما جعلهم يجدون أنفسهم خارج التنظيم الذي لم يبق منه سوى أسامة وحده، والذي فقد مجمل "الحزب" الذي سعى جاهداً منذ تسلمه مسؤوليته لتطويعه وطيه تحت جناحه. بالإضافة بالطبع لسامي الذي قطع كل صلة له بالعمل السوري منذ زمن وحقق طموحه في الوصول لقيادة الجبهة مع إستمرار الجفاء بينه وبين أسامة فالنفور بينهما كان متبادلاً ولم يتفقا في يوم من

الأيام بل تنافسا على المركز الأول. وهكذا ماتت "الحركة" في سوريا التي قضيت فيها معظم نشاطي ضمن تنظيم سياسي، وهي في عز شبابها عن عمر يناهز الإثني عشر عاماً بعد ما مرت به من قمع ضارٍ من قبل السلطة البعثية وبتأثير مرض مراهقة فكرية بتصور إمكانية الانتقال من حزب قومي عربي إلى حزب "بروليتاريا سورية" غير موجودة عملياً إلا في النصوص الماركسية، وبصراعات بعض قياداتها ومحاولاتهم لتطويع التنظيم لآرائهم ومواقفهم. ومن حسن الحظ أنها لم تصل إلى سلطة ما فربما كنا سنشهد أفعال تشابه ما شهدناه من تحول حزب البعث من حزب وطني مناضل إلى حزب ديكتاتوري فاسد عندما وصل إلى السلطة، ومن نموذج ما شهدته الجبهة القومية في جنوب اليمن، المنبثقة عن الحركة، من صراعات دموية على الكرسي.

أيلول الأسود

خلال وجودنا في السجن كنا نتابع ما يحدث في الخارج وأكثر ما أثار قلقنا الحرب التي نشبت بين الفدائيين الفلسطينيين والجيش الأردني في أيلول من العام 1970 التي سميت "بأيلول الأسود". فالحكومة الأردنية والملك حسين لم يقبلا بقاء الحركة الفدائية بعد هزيمة حزيران إلا مرغمين. وقد حدثت مئات الإشتباكات المحدودة بين الطرفين منذ العام 1968 وحتى أيلول الاسود إلا أن الفارق أن السلطة الاردنية إشتد ساعدها وأعادت تنظيم الجيش بعد تشتته إثر حرب حزيران، كما أنها تلقت دعماً دوليا للتخلص من المقاومة الفلسطينية التي أزعجت إسرائيل بتنفيذ عملياتها إنطلاقاً من الأراضي الأردنية، كما أن الفصائل الفلسطينية ارتكبت أخطاء أساءت لسمعتها في الأوساط الشعبية. فضلاً عن أن منظمات مثل الجبهة الشعبية أعلنت صراحة أن تحرير فلسطين يبدأ من عمان، التي سميت "هانوي العرب"، وبقية العواصم العربية. فيما الجبهة الديمقراطية طالبت في مؤتمراتها بحل إزدواج السلطة بين المقاومة المتحالفة مع العمال والجنود الاردنيين حسب إدعائها، وبين السلطة الملكية الأردنية لصالح التحالف الاول.

وكانت الظروف الإقليمية والدولية مناسبة إذ أنه طرحت مبادرة روجرز، وزير الخارجية الأميركية، للسلام وقبلتها مصر ورفضتها الفصائل الفلسطينية على

أساس انها "تنتقص" من التحرير الكامل لفلسطين حسب ما كانت تتأمل، ولكن هذا الرفض لم يقتصر على ذلك بل أخرجت الفصائل مظاهرات في عمان وغيرها من المدن في الأردن تنادي بإسقاط المبادرة وتهاجم عبد الناصر وتصفه بخيانة قضية تحرير فلسطين، مما أحدث شرخاً في العلاقات بين مصر والفلسطينيين أستغله النظام الأردني. وزاد الطين بلة قيام الجبهة الشعبية بخطف طائرات أوروبية وأميركية وإرغامها على الهبوط في مطارات الأردن ثم نسفها بعد إنزال الركاب منها وذلك في أوائل أيلول مما أعطى حجة مباشرة لبدء السلطة الأردنية عملية عسكرية شاملة لتصفية نهائية لفصائل المقاومة شاملة الجميع حتى فتح أكبرها التي رغم أنها اتبعت سياسة عدم التدخل في شؤون الدول العربية فهي لم تفعل شيئاً لمنع الفصائل الفلسطينية الأخرى التي كانت تسعى لقلب النظام الأردني والإستيلاء على السلطة.

وقد بدأت الإشتباكات في عمان وإقتحمت الدبابات المخيمات ودارت معارك شرسة قتل فيها ما لا يقل عن ثلاثة آلاف فدائي من مختلف الفصائل وأسر الآلاف بالإضافة لأكثر من مائتي قتيل من الجنود الأردنيين. وإنتهت المعارك باتفاقية رعتها الجامعة العربية بعد عقد مؤتمر قمة عربي، لإنسحاب الفدائيين من جميع المدن الأردنية وحصر وجودهم في أحراش جرش وعجلون، الذي لم يدم طويلاً إذ تجددت الإشتباكات مع الجيش الأردني في تموز من العام التالي وأدت لطردهم نهائياً من الأردن وإنتقلت بعدها الفصائل إلى لبنان كملجأ أخير بقيت فيه حتى العام 1982. ويذكر أنه في أربد حيث كانت هناك مجموعات مسلحة للجبهة الديمقراطية، قامت بعد تطويق الجيش الأردني للمدينة بإنسحاب منها دون قتال لم يتوقف إلا بعد إجتياز الحدود السورية. وكان من السوريين الحركيين النادرين الذين بقوا في الجبهة الديمقراطية، سمير البيطار من دمشق، الذي استشهد في معارك عمان.

وكانت هذه فرصة أسامة لمحاكمة كل من كان لا يتفق معه من كوادر الجبهة، وقد أعلن عن "مكنسة حديدية" لكنس "المتخاذلين!" وخاصة السوريين منهم، فسامي من قيادة الجبهة اتهم بالتخاذل وبسرقة أموال وأسلحة للجبهة ففصل، بعد ان أشيع أنه أقام مدجنة في قريته من أموال الجبهة. كما عمل أسامة لفصل أو "تطفيش" أبو مشهور سعيد البطل مسؤول إربد بتهمة التخاذل، والذي

كان له سجل حافل في الجولان حيث كان مسؤولاً عن قاعدة الجبهة هناك ويشارك في عملياتها قبل أن تمنع السلطات السورية أي عمل عسكري فدائي لجميع المنظمات من خلال جبهة الجولان في العام 1972. وأخيرا إستراح اسامة من منافسه الرئيسي سامي في الحركة السورية ثم في الجبهة الديمقراطية، وإنتقل بعدها من مسؤول عن تنظيم الجبهة في سوريا إلى قيادة الجبهة، وترك دمشق للسكن في بيروت التي أصبحت المركز الرئيسي لنشاط الجبهة الديمقراطية وبقية الفصائل الفلسطينية.

ترافق أيلول الاسود مع حدثين هامين وهما تدخل الجيش السوري بأوامر من نور الدين الاتاسي وصلاح جديد لحماية الفدائيين فإندفعت الدبابات السورية لمنطقة شمال الأردن ولقيت مقاومة عنيفة من اللواء الاربعين الأردني ولكنها لم تتمكن من الإستمرار في زحفها لعمان فقد لقي إرسالها معارضة من وزير الدفاع حينها حافظ الاسد الذي لم يستطع منع تدخلها ولكنه رفض إرسال سلاح الطيران الواقع تحت سيطرته كغطاء جوي لها، وكانت علاقاته كما يقال جيدة مع النظام الملكي الأردني ويأمل منه المساعدة في صراعه لتصفية خصومه والإستفراد بالسلطة الذي تم بإنقلابه بعد شهرين من أيلول الاسود. تلقت سوريا إنذاراً من إسرائيل عن طريق الحكومة الأميركية لسحب دباباتها، وأنها ستتدخل للحفاظ على النظام الملكي الاردني ولن تقبل بتواجد الجيش السوري عند حدودها مع الأردن، فسارع الأسد لإستغلال الفرصة لسحب الدبابات. ولا يستبعد أن يكون الملك حسين قد طلب من إسرائيل التدخل لحماية نظامه. ويذكر أنه كان للجيش العراقي حينها قوة عسكرية مهمة في شمال الأردن منذ حرب حزيران، لكنها لم تتدخل لحماية الفدائيين رغم النداءات التي وجهت لها، مما ذكر بدور الجيش العراقي السلبي في حرب 48 التي لخصت بتعبير "ماكو أوامر". ولم نستطع أن نفعل شيئاً من السجن ونحن نستمع للأخبار المؤسفة سوى أننا تبرعنا بالدم لإرساله للفدائيين للجنة طبية أتت للسجن وقامت يسحب دم من المساجين المتطوعين لذلك.

والحدث الثاني المهم في المنطقة كان وفاة عبد الناصر في 28 أيلول متأثراً بالجهد المضني الذي بذله في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في أواخر أيلول لوقف الحرب الأهلية في الأردن بين السلطة والمنظمات الفدائية وقد نجح

بالتعاون مع دول عربية أخرى، ولكن ذلك كان على حساب صحته المعتلة مما أدى لوفاته. تأثرنا ونحن بالسجن عندما سمعنا الخبر رغم أننا كنا قد قطعنا مع الناصرية ولم نعد نحسب أنفسنا ناصريين منذ زمن وخاصة فيما بعد حرب حزيران لتمسكنا بالماركسية وإعتبار أن عبد الناصر يمثل البورجوازية الصغيرة! ونحن نسعى لتمثيل البروليتاريا والفلاحين وتمكينها من السلطة كما كنا نتخيل في ذلك الوقت. رغم هذه القطيعة فقد إستمر إحترامنا لعبد الناصر للإنجازات التي حققها بشكل خاص في مواجهة الإستعمار في المنطقة العربية والنهوض بمصر اقتصاديا ومحاولات توحيد الشعوب العربية، وبإعتبار أن محاولته للنهوض في المنطقة هي الثانية بعد فشل المحاولة الأولى لمحمد علي باشا في القرن التاسع عشر. أقيمت له جنازة لم يحصل مثلها في تاريخ مصر، بينت مدى تعلق المصريين به رغم هزيمته في حرب حزيران وخسارة مصر لسيناء، وهي المرة الثانية التي يظهر فيها الشعب المصري تعلقه الكبير به فالأولى كانت بعد أن إستقال في الايام التي تلت هزيمة حزيران فخرج الشعب المصري بالملايين للمطالبة بعودته عنها وقيادة مصر في طريق "إزالة آثار العدوان" وإعادة الأراضي المحتلة.

مقاومة من لبنان

خرجت مع وليد من السجن بعد الحكم ببرائتنا في نهاية العام 1972 وإستقبلنا في البيت العديد من الأصدقاء الذين أتوا لتهنئتنا بالخروج وكان منهم في زيارة خاصة، ياسر عبد ربه الذي أخبرني بأنه علي الإنتقال إلى بيروت للعمل في صفوف الجبهة وكانوا بحاجة لأي كادر لديه خبرة في العمل السياسي والعسكري بحكم خسارتهم للعديد من أعضائهم في الاردن أثناء ايلول الاسود. لذلك انتقلت بعد ما لا يزيد عن بضعة أسابيع من الخروج إلى بيروت وأقمت في بيت للجبهة في الطريق الجديدة مع فرحان وأبو طارق الجولاني، وكنت أتردد على مكتب الجبهة القديم في الفاكهاني حيث كان قياديي الجبهة يداومون، ومكتب آخر هو مكتب الإعلام حيث كان نايف حواتمة وأبو ليلى، قيس السامرائي وأبو عدنان يتواجدون وقد ضممت إلى القيادة العسكرية التي كان مسؤولها ممدوح نوفل ومن أعضائها فرحان وأبو فراس ديب وآخرين. وكان

العمل الفدائي الفلسطيني في لبنان في بداية العام 1972 قد توسع وأصبح قوة لا يستهان بها وخاصة إثر توقيع اتفاق القاهرة في نوفمبر 1969. وقد مر بمراحل منها ما قبل هزيمة حزيران حيث كانت فتح خاصة تحاول التسلل لإسرائيل من الجنوب للقيام بزرع ألغام في المستعمرات الإسرائيلية القريبة من الحدود وكانت تواجه بإعاقتين الاولى من الجيش الإسرائيلي والثانية من الجيش اللبناني وخاصة في طريق العودة، حيث كانوا يعتقلوا ويعرضوا لتعذيب شديد من قبل الأمن اللبناني، وقد قتل منهم تحت التعذيب جلال كعوش في العام 1966 وعطا أحمد الدحابرة في العام التالي، مما أثار ضجة ولكن ظل التعاطف محدوداً بين اللبنانيين إلى أن حدثت هزيمة حزيران.

ظهرت قواعد الفدائيين في جنوب لبنان بعد حزيران 1967 وتحولت إلى ظاهرة في اوائل العام 1968 وحظيت بتعاطف متزايد من اللبنانيين، لكونها شكلت الرد الوحيد على الهزيمة المدوية للعرب عندما كانت الأنظمة المهزومة لم تخرج بعد من آثارها وما زالت تحاول إعادة تماسكها الذي تعرض لزلزال كاد يطيح بها. وقد ردت إسرائيل بسلسلة من الغارات على قرى جنوب لبنان، لم تفعل سوى زيادة إلتفاف اللبنانيون حول العمل الفدائي الفلسطيني وإحتضانه ومساعدته وحتى مشاركة العديد منهم في الفصائل الفلسطينية. كما وقفت الأحزاب الوطنية اللبنانية واليسارية سياسياً مع حق الفدائيين في العمل من الاراضي اللبنانية وقاموا بمظاهرات في مدن عديدة دعماً لهم. وقد دعا حينها السياسي اللبناني البارز ريمون اده لإستقدام قوات دولية ووضعها على الحدود لمنع إسرائيل من القيام باعتداءاتها على لبنان وبنفس الوقت ضبط الفدائيين الفلسطينيين، إلا أن أحداً لم يستجب لندائه الذي لم يتحقق سوى بعد حوالي ثلاثين عاماً. وإستمر العمل الفدائي الفلسطيني في لبنان وكذلك التأييد اللبناني له بالتصاعد فيما الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني عاجزان عن ضبطها إلى أن تفجرت انتفاضة واسعة في المخيمات في العام 1969 ضد قمع المكتب الثاني اللبناني للاجئين الذي بدأ منذ اللجوء للبنان في العام 1948 فقد عانوا الكثير من الإضطهاد والتمييز، من المنع من العمل ومن التنقل في لبنان وخارجها ومنع اية نشاطات سياسية أو إعلامية أو نقابية، فكانت فرصتهم لإنهاء القمع وتحرير المخيمات من هيمنة المكتب الثاني الذي كان حر التصرف فيها.

إنتهت الانتفاضة التي فشلت السلطة في قمعها إلى إضطرارها لإرسال قائد الجيش إميل بستاني في عهد الرئيس شارل حلو، للقاهرة ليوقع مع ياسر عرفات إتفاق القاهرة الشهير في أيلول 1969 الذي أقر حق العمل والإقامة والتنقل للفلسطينيين المقيمين في لبنان وحقهم في تشكيل لجان لرعاية مصالحهم وإقامة جهاز "الكفاح المسلح" لتنظيم الأمن في المخيمات والذي عنى عملياً خروجها عن السلطة اللبنانية وإدارة المخيمات لشؤونها الذاتية، كما أقر بحق الفلسطينيين في الإنضمام للحركة الفدائية الفلسطينية والمشاركة في الكفاح المسلح، حيث تضمن أجهزة السلطة اللبنانية تسهيل مرور الفدائيين لمناطق الحدود مع إسرائيل. لقد تم الإعتراف بالوجود السياسي والعسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية من قبل لبنان، وحرية العمل الفدائي إنطلاقاً من أراضي لبنان. ولكنه إعتبر من قوى سياسية لبنانية متعارضا مع مبادئ سيادة الدولة اللبنانية. ومن جانب آخر إعتبرته إسرائيل خرقا للهدنة المعقودة بينها وبين لبنان سنة 1949. وقد ألغي بعد إجتياح إسرائيل للبنان في العام 1982 الذي أنهى الوجود الفلسطيني في الجنوب ثم من كل لبنان بمؤازرة القوات السورية التي دخلت لبنان في العام 1976.

بلغ العمل الفدائي في لبنان الذروة وخاصة بعد إنتقال كوادره الرئيسية من الأردن عقب أيلول الاسود إلى ملجأه الأخير اللبناني. في هذه الظروف كانت مشاركتي في الجبهة الديمقراطية التي كانت منظمة محدودة الإمكانيات بالنسبة للمنظمة الكبرى فتح. وأذكر انه في الأشهر الأولى هناك شهدنا حدثاً هاماً وهو إغتيال غسان كنفاني في تموز 1972 بتفجير سيارته من قبل الموساد الإسرائيلي قرب بيته في الحازمية ببيروت. وقد تأثرت لمقتله وكنت قد إلتقيت به عدة مرات في دمشق وخاصة في مقر اتحاد طلبة فلسطين في حي الطلياني وأذكر أني حضرت له ندوة ألقى فيها شعراً لاحمد معطي حجازي الشاعر العروبي المصري حازت بكلماتها وطريقته في إلقائها حماس الحاضرين. وقد بدء إنتاجه كروائي وقصصي يتتالى وصدرت له كتب تلقاها جمهور واسع ومنها خاصة "رجال تحت الشمس"، " أرض البرتقال الحزين"، "عائد إلى حيفا"، "أم سعد"، "موت السرير رقم 12" وغيرها، ومنها ما تحول فيما بعد إلى أفلام، بالإضافة لتدرجه في العمل الصحفي من العمل في مجلة الرأي إلى مجلة الحرية ثم رئيس تحرير ملحق فلسطين لجريدة المحرر واخيراً رئيس تحرير مجلة "الهدف"، صوت

الجبهة الشعبية، التي أسسها في العام 1967، وكلها صحف كانت مرتبطة بحركة القوميين العرب، التي انتسب إليها غسان منذ سنواتها الاولى في العام 1953، بالإضافة لكونه فنان إحتفظت طويلاً بنسخة عن لوحة "الوحدة طريقنا" التي رسمها في الخمسينيات. كان مقتله خسارة للعمل الفلسطيني وللجبهة الشعبية، وللأدب الفلسطيني وذلك في مقتبل حياته وإنتاجه حيث كان ما يزال في السادسة والثلاثين من عمره. كما ان إسرائيل قامت في نفس الوقت بمحاولة إغتيال الدكتور أنيس الصايغ وبسام أبو شريف بواسطة رسائل متفجرة، ولكنهما جرحا فقط.

مقال عن عملية خارجية ثم زواج

كنت أحضر اجتماعات القيادة العسكرية وكان عملي في البداية تحضير مواد لنشرة خاصة بالقطاع العسكري للجبهة وأهم ما كتبته فيها مقالاً يتعلق بخطف طائرة من قبل الجبهة الديمقراطية، وقد بحث ذلك في أحد الإجتماعات وعارضت بشدة مع فرحان القيام بهذه العملية المغامرة، وقد وعدنا ممدوح ببحث الأمر مجدداً. لكننا سمعنا بعد فترة في الأخبار عن تنفيذ العملية، أي تم تجاهل كل ملاحظاتنا حولها. وكانت عملية فاشلة تماماً جرت بموافقة عضو المكتب السياسي أبو ليلى كبديل عن موافقة القيادة العسكرية، وأرسل للقيام بها عضو عراقي من الجبهة كانوا يقولون عنه انه مزعج وربما وجدوا ان هذه أفضل طريقة للتخلص منه، فلم يكد ينهض ليهدد بقنبلة في يده بأنه إختطف الطائرة الاردنية التي كان يمتطيها، حتى كانت العديد من أيدي الأمن الأردني تحيط به وتأخذ القنبلة منه وتضع الأصفاد بيديه، حسب روايات الصحف. وكانت فضيحة للجبهة الديمقراطية التي كانت بالأصل تنتقد الجبهة الشعبية منافستها الرئيسية على"اليسار!" الفلسطيني، ثم عندما حاولت تقليدها فشلت في ذلك فشلاً ذريعاً لم تعد إليه بعد ذلك على الإطلاق.

كان مقالي يتركز على هذه المسألة والأسلوب المغامر، مع الإستشهاد باقوال لنايف حواتمة نفسه عندما كان يصرح ضد العمليات الخارجية وخاصة خطف الطائرات التي كان يقوم بها جناح العمليات الخارجية بقيادة وديع حداد

في الجبهة الشعبية والتي اساءت للعمل الفدائي الفلسطيني وأعطت حجة لوصفه بالإرهاب بالإضافة لإستغلاله من قبل النظام الأردني لتصفية المنظمات الفدائية. المشكلة ليست في المقال الذي كتبته والذي لا يتجاوز الصفحة الواحدة فأبو ليلى المسؤول الأول حينها عن التنظيم، عندما إطلع على المقال إستفزه بصفته من أعطى الموافقة للقيام بعملية الخطف الفاشلة. لم يمنع أبو ليلى المقال ولكنه أوقف صدور النشرة وفرغ نفسه لكتابة بحث طويل يرد فيه على مقالي من عدة صفحات استنجد فيه بماركس وانجلز ولينين وإستخدم نصوصهم لتبرير عملية الخطف وحتى إستشهد بعمليات سرقة المصارف والمحلات التي قام بها ستالين قبل نجاح ثورة أكتوبر لتمويل الحزب، فالتاريخ السوفييتي والنصوص "المقدسة" الماركسية مرجع يمكن أي يفسر أي شيء يرغب به المريدون. وكم كان بودي الإحتفاظ بنسخة مما كتبه للتاريخ، وربما كان إضافة بعض ما جاء في "بحثه" لتمتيع قراء هذه السيرة بطرائف "مطابقة الوقائع الموضوعية على قياس النظريات الأيديولوجية" ، بدل فعل العكس، إستنباط النظريات من سير الوقائع الراهنة المعاشة.

أكثر ما أغاظني هو وقف النشرة لكي يصدر مقالي و"بحث" أبو ليلى سوياً منعاً للأعضاء القارئين للمقال من التأثر به، بالطبع كان يمكن ان يصدر مقالي في عدد ثم يأتي الرد عليه في العدد التالي. وقد بدأت إثر ذلك في التحضير لرد من مستوى" البحث" لتوضيح مدى تهافته وإنتهازيته مع التفكير في ترك الجبهة لعدم انسجامي مع وسائلها في العمل، إلا أنني في هذا الوقت التقيت مع أسامة الذي كان في قيادة الجبهة فأشعرني بأنه هو ايضاً معارض لكثير من تصرفات الجبهة وخاصة تحالف نايف وأبوليلى المهيمن في حينها وأنه إذا كان كل من يستاء من سلبيات الجبهة يتركها فهذا مثال يسيء للعاملين لتصحيح أخطائها. وكذلك جاء لمقابلتي لاول مرة عضو آخر من المكتب السياسي هو تيسير خالد الذي طلب مني وقف العمل على الرد وعدم التفكير في الإنسحاب على أساس ان هناك الكثير من كوادر الجبهة حسب زعمه يعارضون مواقف القيادة وأن عملي هذا ليس في وقته ومن المفضل تأجيله لكيلا يضر بهذه الجهود لتصحيح مسار الجبهة. قبلت رأيهما في عدم الترك وأوقفت ما كنت بسبيل كتابته للتنسيق معهم، وقد ندمت على ذلك فيما بعد فلو تركت لكان ذلك بعد حوالي 3 أشهر فقط من

التحاقي بالجبهة بدل المغادرة لاحقاً بعد حوالي عام ونصف بعد ان بلغ السيل الزبى وتأكد لدي اليأس من أي تصحيح ممكن. منذ ذلك الوقت بدأ بعض مسؤولي الجبهة بالتحفظ تجاهي ولكن ذلك لم يمنع من ترشيحي مع آخرين لدورة عسكرية في موسكو، كانت ستقام لنا في تموز من العام 1972 ولكنني كنت في ذلك الوقت قد اتفقت مع وئام على أن يكون زواجنا في هذا الشهر، فطلبت إرسالي في دورة تالية ولكنهم صرفوا النظر كلياً عن مشاركتي وأرسلوا آخرين. وقد تم زواجنا في دمشق وحضره الأهل بشكل خاص في بيت عائلة وئام في شارع بغداد بعد مشكلة في إقناع خوري من طائفتي الارثوذكسية بإجراء الزواج.

كانوا يرفضون إجراء مراسيم الزواج إلا إذا أبرزنا لهم موافقة شعبة التجنيد، علماً بأني رغم تسريحي من الدورة في كلية الإحتياط بحلب في العام 1968، فإن شعبة التجنيد عادت لطلبي مرة أخرى بعد خروجي من السجن في العام 1972، بل طلبوني وأنا في السجن في آخر مدة بقائي هناك، لكني هذه المرة تجاهلت الدعوة رغم وضع تبليغ لي في البيت وتابعت حياتي كأن هذه الدعوة غير موجودة، ورغم أن ذلك عرقل الكثير من أمور حياتي فيما بعد، ومنها موضوع الزواج الذي لم يكن ليتم لو لم يتمكن شقيق وئام من إقناع قسيس الطائفة البروتستنتية من إجراءه على أساس أننا بسبيلنا للحصول على الموافقة وسنسلمها له في اليوم التالي للزواج وهكذا أجرى الزواج دون الموافقة التي لم تصله في أي يوم بعد ذلك. إنتقلت مع وئام مباشرة بعد العرس لبيروت، وكنت اتنقل بهوية من الجبهة، وليس بجواز سفر رسمي إذ أنه كان قد صدر بحقي منع من السفر فيما بعد تسريحي من عملي في وزارة الزراعة ودام هذا المنع حتى الثمانينيات عندما حصلت على جواز سفر لأول مرة عقب المنع، وربما انه سقط بالتقادم، رغم أنه لم يمنعني من السفر للبنان وبعد ذلك للعراق والكويت بالهوية الأردنية التي اعطيت لي من الجبهة. كنت قد استأجرت بيتاً في المصيطبة ببيروت قضينا فيه شهر العسل، وزارنا أصدقاء من الجبهة لتهنئتنا ومنهم بشكل خاص أبو فراس كتمتو الذي توقف عن العمل لفترة في الجبهة بعد الخروج من الأردن ثم عاد إلى صفوفها ليعمل في الإعلام قبل أن يرسل فيما بعد لتمثيل الجبهة لدى جمهورية جنوب اليمن.

قضينا أياماً ممتعة في بيروت وخاصة في جولات في منطقة الحمرا وبعض

مطاعمها ومقاصفها ولكن بإمكانيات محدودة جداً عبارة عن راتب شهري 200 ليرة لبنانية من الجبهة زيد فيما بعد إلى 300، وبعض المساعدات من الأهل التي كان زوج اختي ديانا يسميها "مساعدات دعم الصمود". بالإضافة للأصدقاء من الجبهة فقد كنا نزور أهل لنا يقيمون في بيروت من بيت الشبر، خالتي دلال وبناتها وخاصة نيلي وزوجها إبراهيم المقيمين في الحمرا، وكذلك شقيق وئام جهاد وعائلته المقيم في الرملة البيضا قرب البحر، والمحامي هنري كتن الذي كان يقيم في بيروت قبل أن ينتقل إلى باريس ليتوفى فيها في العام 1981. وإلتقيت في بيروت بيوسف الرويسي الذي كان يزورها وأتذكر أننا التقينا في مقهى بالحمرا واتى بعد ذلك صلاح البيطار رئيس الوزراء البعثي السابق الذي كان على موعد مع يوسف وكان يقيم في بيروت قبل ان ينتقل لفرنسا خوفاً من أن تطاله يالإغتيال أيادي الأجهزة الامنية السورية التي تمكنت قبل ذلك من اغتيال محمد عمران في طرابلس، أحد أبرز الضباط البعثيين في اللجنة العسكرية البعثية التي قامت بانقلاب 8 آذار، ثم تم إقصائه في عمليات الصراع على السلطة بين الاجنحة البعثية المتصارعة.

لم نبق طويلاً في المصيطبة حيث إنتقلنا إلى بيت أبو فراس في الطريق الجديدة قرب دوار الكولا بعد أن تركه لسفره إلى فرنسا وإشترينا بعض الأثاث. وكان مكانه قريب جداً لمكاتب الجبهة في الفاكهاني حيث كنت أتردد للتواصل مع الجبهة. في هذا البيت زارتنا شقيقتي جين مع ابنتها شيرين قادمة من الكويت حيث يعمل زوجها فيما عائلته كانت تقيم في الأشرفية. في هذا البيت استقبلت أيضاً وليد مع زوجته مريم الذي لحقني في الزواج وأتى أيضاً لبيروت للإلتحاق بالجبهة. وقد أرسل فيما بعد للجنوب ليعمل كمثقف سياسي في قاعدة الجبهة في عيناتا. وقد تعرضت قاعدته لهجوم إسرائيلي في ايلول من العام 1972 ضمن هجوم إسرائيلي على الجنوب، فر على أثره جميع اعضاء القاعدة بما فيهم وليد إلى المناطق المجاورة وقد قتل العديد من الفدائيين في هذه الغارة وغيرها، وأتذكر أني زرت القاعدة بعد الإنسحاب الإسرائيلي من الجنوب وكانت آثار الاشتباكات ما زالت بادية عليها. وقد انتقل بعدها وليد إلى بيروت وأقام في شاتيلا مع زوجته.

القطاع الشرقي

عينت مسؤولا عن "القطاع العسكري!" الشرقي للجبهة الديمقراطية وكان يتبعه بضعة قواعد كل منها مكونة من أقل من عشرة عناصر. وكان المركز الرئيسي للقطاع أقمناه في قرية الرفيد إلى الجنوب من شتورا، حيث كنت أقيم مع عناصر القاعدة في بيت استأجرناه من الأهالي وقد خصصت لنا سيارة مع سائق كان يقوم بالنقل الضروري للقاعدة وبنقلي لتفقد القواعد الأخرى، ولكن خلال الأشهر التي قضيتها هناك لم نقم بأي عمل عسكري سوى دوريات قرب الحدود في منطقة العرقوب. كنا نأكل ونعقد اجتماعات ونتناقش ويترك عديدون ويأتي غيرهم بشكل دائم ليس فقط فلسطينيين وهم الأغلبية ولكن أيضاً لبنانيين وسوريين. وقد زارنا نايف حواتمة في قاعدة الرفيد وتحدث في قضايا تتعلق بالعمل العسكري ونشاط القاعدة اليومي وعندما سئل أسئلة سياسية إستغرب ذلك وأبدى إنزعاجه وفضل العودة للمسائل اليومية للقواعد. كما أنني تناقشت معه في موضوع تركيبة الجبهة التي كانت مفتوحة للجميع فقد كان توجهها في الأردن عربي وحتى أقرب "للأممية" فأصر على ان الجبهة أحسنت بالتخلص ممن هم ليسوا فلسطينيين في صفوفها وأشاد "بفلسطنة" الجبهة في لبنان.

أذكر أن من الاجتماعات المميزة للقيادة العسكرية في ذلك الوقت إجتماعاً عقد في عين الحلوة بحضور أبو ليلى وممدوح وفرحان وسالم مسؤول القطاع الغربي اللبناني، وقد طرح أبو ليلى وممدوح موضوع "عسكرة" القواعد بمعنى أنها حتى ذلك الوقت كانت عبارة عن مناضلين سياسيين يحملون السلاح أكثر منها "جيشاً" أو تتبع نظام عسكري ما، التحويل هذا كان يعني تسلسل رتب وأداء تحية للرتبة الأعلى ونظام عسكري كامل كما في الجيش. وقد عارضت مع فرحان هذا التوجه واصرينا على إستمرار الطابع السياسي للعاملين في المجال العسكري فيما تحمس لهذا ممدوح وسالم، وعندما صوتنا إدعى ممدوح انه بما أن الأصوات تعادلت إثنان لإثنان وبما أنه المسؤول في جانب العسكرة فقد أقر المشروع علما بأن أبو ليلى قال انه ليس من ملاك القيادة العسكرية بل مراقب. وهكذا مرر الإقتراح ونفذ منه بشكل خاص الوقوف باستعداد وأداء التحية العسكرية أمام مكاتب الجبهة عندما يمر أبو ليلى أو آخرين من المكتب السياسي!

وأصبح ممدوح يسمى القائد العام للقوات المسلحة للجبهة الديمقراطية!

وصدف أن أخذني ممدوح معه إلى سجن الجبهة في مخيم عين الحلوة وذلك للتحقيق مع أحد أعضاء القواعد المتهم بسرقة بندقية، وكان منظر السجن من الداخل يدعو للاشمئزاز فالأوساخ في كل مكان وروائح كريهة تنبعث من غرفه وأتى السجين المتهم حافياً، وعلمت بعد ذلك أن هذا النظام المتبع فالسجين حافياً بشكل دائم حتى عندما يذهب إلى دورة المياه. ولم استبعد أن تكون التهمة مركبة مما ذكرني بسجون النظام السوري القمعي. وكانت هذه هي المرة الوحيدة إذ أن ملاحظاتي لم تشجع ممدوح لإصطحابي مرة أخرى وخاصة أني طرحت موضوع الوضع السيء في السجن في إجتماع للقيادة العسكرية، ومنها ما شهدته من مقاتلين كانوا في السجن واروني آثار التعذيب على ظهورهم عبارة عن حروق متعددة ناتجة عن طفي سجائر في ظهورهم، وقالوا أن سبب ذلك معارضتهم لمسؤول القاعدة في بعض الأمور وإنتقاده فقام بإتهامهم بتهم زائفة حسب زعمهم ليودعوا في السجن. رد ممدوح وآخرون على ما عرضته بالضحك وإعتبروا الأمر طرفة ولم يهتموا بعمل أي شيء لتحسين الأوضاع. أما من يترك العمل مع الجبهة حتى لو كان ذلك لأسباب شخصية فيعامل معاملة سيئة، وقد شهدت ما حدث مع عادل ابو عمر الذي عمل مع الجبهة الديمقراطية لسنوات في الأردن ولبنان وكان من كوادرها المسؤولة ولكنه وجد أنه يفضل ان ينتقل من لبنان للعمل في المجال السياسي السوري، وعندما طرح ذلك لقيادة الجبهة إستشاطوا غضباً عليه وسحبوا منه هويته العسكرية وبذلك لم يعد باستطاعته الإنتقال لسوريا ليظل عالقاً في بيروت، وعندما طالب بإستعمالها ولو لمرة واحدة ردوا عليه بان عليه أن يذهب للحزب السوري الذي ينوي الإلتحاق به ليعطيه هوية!. عندما علمت بذلك قمت دون معرفة أحد بتزوير هوية له لإستعمالها للعودة للسويداء حيث كان يقيم.

كان ممدوح يختلف أحياناً مع بقية المكتب السياسي للجبهة وقيل إنه كان يخلع حذاؤه ويضرب فيه على الطاولة كما فعل خروشوف في هيئة الأمم المتحدة في الخمسينيات! وقد أزيح في أحد المرات عن القيادة العسكرية أو انه "حرد" وتركها بنفسه، وكلف عوضاً عنه أسامة رغم أن تحالف نايف وأبو ليلى لم يكن راضياً عنه، وربما أرادوا من ذلك حرقه فلم يكن له أية خبرة في العمل

العسكري، وبدء يجتمع معنا في محاولة لملء المنصب، إلا أنه لم يستمر طويلاً إذ أن أبو ليلى كان يحضر الإجتماعات معه ليراقبه ويتصدى له إلى أن أزيح وأعيد ممدوح بعد التراضي بينه وبين المكتب السياسي. وبعد عودة من ذهبوا في دورات عسكرية في الإتحاد السوفييتي أضيف بعضهم للقيادة العسكرية وبذلك أصبح ممكنا التخلص من مناكفين فيها من أمثال فرحان وأمثالي لذلك لم يطل الأمر لأنقل من مسؤولية القطاع الشرقي إلى "ميليشيات" مخيمات لبنان صبرا وشاتيلا وجسر الباشا وتل الزعتر ونهر البارد وعين الحلوة والرشيدية، مع سيارة وسائق للتجول بينها مع الإقامة في بيروت المركز الرئيسي، وقد فضلت ذلك على الأقل حيث بيروت مركز أساسي للنشاط السياسي بالمقارنة مع "الرفيد" البعيدة في البقاع الغربي. وخاصة ان التواجد في القواعد كان لمجرد إثبات الوجود وليس للقيام بعمليات فعلية داخل الأراضي المحتلة.

التواجد في بيروت العاصمة مكنني من الألتقاء باصدقاء عديدين منهم رسام الكاريكاتور نبيل ابوحمد الذي كان يعمل مسؤولاً فنياً في مجلة الحرية ثم عمل في صحف أخرى إلى أن انتقل إلى لندن حيث أقام هناك. كما التقيت بالعفيف الأخضر الذي عمل لفترة مع الجبهة الديمقراطية ثم بدأ في إنتقاد قيادتها المنحرفة عن الماركسية وأصدر كتباً أعلن فيها الإلتزام "بالمجالسية" وهو تيار ماركسي إنتقد دور الحزب القيادي في الإتحاد السوفييتي وديكتاتورية لجنته المركزية وأمينها العام، وطالب بإعطاء السلطة فعلاً لمجالس السوفييتات، وكانت النقاشات معه مفيدة في نقدنا للينينية و"المركزية الديمقراطية" وديكتاتورية الحزب الواحد الذي يدعي اصحابه أنه يمثل سلطة العمال والفلاحين، في ذلك الوقت كنت لا أزال ملتزماً بالماركسية ولكن مع انتقادات لنواح سلبية فيمن طبقها من دول "المنظومة" الإشتراكية. كما ذهبت لمهرجان ألقى فيه كمال جنبلاط خطاباً حول الحركة الوطنية اللبنانية، وكان في وقتها يترأس الجبهة المساندة للعمل الفدائي الفلسطيني بلبنان. وإلتقيت بقيادات فلسطينية منها ياسر عرفات في إجتماع بمكتب منظمة التحرير بالمزرعة أقنعني الإجتماع به ما كنت أتوقعه عنه كسياسي ديماغوجي يعتمد بشكل اساسي على المظاهر والكلمات الرنانة عن البطولة والفداء وتضخيم "الإنجازات" العسكرية والسياسية. وكذلك أبو علي سلامة الذي اصطحب معه إلى اجتماع هيئة ميليشيات بيروت، التي كانت تضم معظم

الفصائل المتواجدة، مرافقين شاكي السلاح فدخل مكان اجتماعنا محاطاً بشبه "عراضة" وبأسلوب "البهورة" و"المنافيخ" حسب التعبير الشامي وربما التعبير الفلسطيني المطابق "الزعلطية" أو "الزعران". كنت قد امتلأت قرفاً مما كنت اصادفه من هذه المظاهر التي كانت تسيء للفدائيين في كل مكان حلوا فيه. كما إلتقيت بأحمد جبريل في احد اجتماعات ميليشيات بيروت في الفترة الأخيرة لوجودي في بيروت.

أهم ما حدث في نيسان 1973 كان الغارة التي قام بها الكوماندس الإسرائيلي القادم من البحر، حيث قامت مجموعات منه كانت السيارات تنتظرها قرب مكان رسوها على الشاطئ باقتحام مفاجئ لبيوت ثلاثة من كبار القادة الفلسطينيين من فتح ومنظمة التحرير، محمد يوسف النجار، كمال عدوان والشاعر كمال ناصر وإغتيالهم دون أن تلقى مقاومة جدية. كما قامت مجموعة أخرى بمهاجمة البناية الجديدة لمكاتب الجبهة الديمقراطية بالفاكهاني ووضع المتفجرات ونسف جناح منها من أربعة طوابق. وكانت الجبهة قد استأجرت هذه البناية كاملة كمجمع لمكاتبها المنتشرة في كل مكان، وكنا نتندر على النظام الذي وضعه لها أبو ليلى من حيث مطالبة الجميع بالدوام الرسمي في غرفها المخصصة للجميع وحتى التوقيع على دفتر الحضور عند مدخلها، وبذلك كان أعضاء الجبهة يتأقلمون تدريجياً مع تحول الجبهة من منظمة كفاحية تتكون من تآلف مناضلين، إلى دائرة "حكومية" تتكون من موظفين يعملون من أجل الراتب الشهري، الذي كان ينظم توزيعه المسؤول المالي في حينها نبيل حمادة الذي كان يدير ايضاً الجهاز الأمني للجبهة أي "المخابرات" حسب التعبير السوري، والذي استمر في الجبهة لفترة طويلة إلى أن تركها فيما بعد ليهاجر إلى كندا بعد تحويل مبالغ كبيرة بالدولارات لحسابه هناك قالت الجبهة انها من أموالها الخاصة.

أذكر اني إستفقت من النوم على صوت التفجير وظننت أنها غارة جوية، ولكنني عندما أطليت من شرفة البيت وجدت بعض حراس أبو ليلى الذي كان يقيم قربنا في نفس الشارع فقالوا لي ان الصوت أتى من الجهة حيث يقع مكتب الجبهة، فسارعت لإرتداء ملابسي والذهاب إلى البناية وكانت مجموعة الكوماندس قد أنهت مهمتها وانسحبت دون إعتراض جدي من أحد رغم وجود حراسات بالمبنى، ومن حسن الحظ أن ذلك تم في الليل وليس في النهار أثناء

دوام "موظفي" الجبهة. شاهدت الدمار الذي خلفه التفجير في البناية التي ظلت لأيام محجاً للآلاف من الناس وقيادات منها رئيس الوزراء اللبناني وياسر عرفات وآخرين أتوا للتفرج على ما حصل. وقد حضرت الجنازة الحاشدة التي أقيمت لجثامين القادة الثلاثة والتي كانت من أكبر ما شهدته بيروت، وشارك فيها عشرات الآلاف من الفلسطينيين واللبنانيين وعلى رأسهم قادة سياسيين كبار.

طلائع الحرب الأهلية اللبنانية

كنت في ذلك الوقت قد ضقت ذرعاً بالجبهة وبتواجدي فيها وبدأت في ترتيب تركي لها. وبناء على نصيحة من جهاد بالسفر للعراق حيث يمكن أن أجد عملاً هناك في وزارة الزراعة العراقية، علما بأني لا أستطيع العمل في سوريا لكوني سرحت بالمادة 80 حسب ما أوردت سابقاً. ولكن ذلك لم يحصل قبل ان أشهد هزة أخرى لبيروت في الشهر التالي أيار، وخاصة في منطقة الفاكهاني والمزرعة حيث ردت الجبهة الديمقراطية على إعتقال الجيش اللبناني لثلاثة من أعضائها بخطف جنديين لبنانيين لتندلع إشتباكات بين الطرفين ولتشمل جميع الفصائل وفي أكثر من منطقة، مما جعلني أحمل سلاحي الذي كان موجوداً معي في البيت وأذهب مع فرحان تسللاً إلى مكتب إعلام الجبهة، وكان شارعنا يشهد عند مدخله محاولة لإقتحامه من قبل جنود لبنانيين كانوا يتمركزون قرب بيتنا عند دوار الكولا.

في المكتب وجهونا لمخيم شاتيلا الذي لم نتمكن من الوصول إليه إلا عبر طرق إلتفافية كان فرحان يعرفها جيداً في الأحياء اللبنانية القريبة. وعندما وصلنا لشاتيلا تمركزنا مع عناصر من الجبهة وفصائل اخرى عند أطراف المخيم ثم إنتقلنا إلى مخيم بير حسن الذي كان فارغاً من سكانه بسبب المعارك التي نشبت عندما حاول الجيش إقتحامه في طريقه إلى شاتيلا من ثكنة قريبة، وقد شاهدنا الجنود اللبنانيين يتمركزون على بناية قريبة فأطلقت على أحدهم من مخبأ في بناية عالية مقابلة، ببندقية قناصة كان فرحان قد أحضرها معه، فسقط على أرض سطح البناية وسحبه رفاقه دون ان نعلم إن كان قد جرح أو قتل. قام فرحان الأكثر خبرة لكونه حضر أيلول الاسود في عمان بتنظيم مقاتلي الجبهة بالتنسيق مع فصائل

اخرى للدفاع عن صبرا وشاتيلا وبير حسن ومنع محاولات أخرى لدخولها من قبل الجيش اللبناني. ويقال أن الجيش اللبناني إستعمل في مناطق اخرى دباباته وربما بعض طائراته القليلة لقصف مواقع منها مخيمات ضبية وتل الزعتر، كما قصفت قواعد في الجنوب. لكن الإشتباكات سببت هبوب أحزاب معارضة لبنانية وتهديدها بالمشاركة في التصدي للجيش، كما ان محادثات كانت تجري مع السلطة اللبنانية أتفق فيها على وقف إطلاق النارعدة مرات ونقضت واستؤنف إطلاق النار إلى أن توقف نهائياً بعد إبرام إتفاق ملكارت في 17 أيار، وكان ذلك في عهد الرئيس سليمان فرنجية.

انتهى الصدام دون تغيير جوهري في مواقع الطرفين ولكن فقط إلى حين، إذ أن التحالف اللبناني وعلى رأسه الثلاثي فرنجية وبيار الجميل وكميل شمعون، الرافض لوجود الفدائيين في لبنان وإستخدامهم الأراضي اللبنانية، لم يرض بهذه النتيجة إلا على مضض، أي فشل الجيش اللبناني نتيجة ضعفه وتركيبته الطائفية المتعددة والمتنافرة في التخلص من الفدائيين كما فعل الجيش الاردني قبله، فبدأ يعد لجولة أخرى بتدريب وتسليح ميليشيات كتائبية وغيرها، إلى أن اندلعت الإشتباكات مجدداً بعد حادثة عين الرمانة الشهيرة في نيسان 1975 التي افتتحت حرب أهلية طويلة دامت حوالي 15 عاماً، بين المسلحين الفلسطينيين والحركة الوطنية اللبنانية من جهة، وميليشيات الكتائب اللبنانية وحزب الاحرار ومنظمات أخرى مسيحية، مرت بمراحل متعددة وتضمنها دخول للقوات السورية واجتياح إسرائيلي وصل إلى بيروت، ولم تتوقف إلا بعد توقيع اتفاق الطائف في العام 1989. ولكني كنت قد غادرت لبنان في تموز من العام 1973.

قبل ان أغادر وفي حزيران أتى من أميركا شقيقي طوني في زيارته الاولى منذ سفره للدراسة هناك ثم إستقراره وحصوله على الجنسية، مصطحباً معه زوجته أيلين وابنته كلوريس التي كان عمرها 5 سنوات، وقد تجولنا معه في أرجاء بيروت والمناطق الجبلية القريبة ومنها مغارة قاديشا وجونية وجبيل والمصايف اللبنانية الجميلة التي كان يمكن ان تصبح فعلاً سويسرا الشرق لولا الأوضاع السياسية في لبنان التي شهدت وما تزال صراعات مسلحة مختلفة، حتى أصبحت ساحة تخاض على أرضها الصراعات الإقليمية للدول المجاورة. قام أبو الياس الذي كنت قد التقيت به في الأردن وكان يعمل مع الجبهة الديمقراطية بإصطحابنا

إلى المناطق اللبنانية الرائعة التي يعرفها جيداً بحكم كونه من الفلسطينيين الذين لجؤوا للبنان منذ العام 1948 وكان يقيم في مخيم جسر الباشا.

زيارة طوني كانت بالأصل لسوريا لرؤية والديه هناك وبقية العائلة ولمحاولة إقناعهم بالهجرة إلى أميركا. لكن سوريا في ذلك الوقت وبعد أحداث أيار السابقة كانت قد منعت دخول "الأجانب" إليها وبما أنه كان يحمل الجنسية الأميركية فقد منع أيضاً مما جعله يحول وجهته لبيروت وقد تمكنا من تهريبه إلى دمشق عبر الطريق العسكري من ينطا بسيارة إبراهيم ولكن وحده بدون زوجته وأبنته حيث قضى هناك بضعة أيام لم يستطع فيها إقناع والدي بالسفر بحكم انهما كانا يريان أنهما لن يتحملا هذا التغيير الكبير في حياتهما في هذا العمر المتأخر وخاصة الوالد الذي كان في الثالثة والثمانين من عمره وقد بدأ في مرحلة أولية من مرض الزهايمر بحيث نسي كل شيء ولم يبق يتذكر سوى أنه من فلسطين وأنه سمع ان الفلسطينيين يعودون وهو يريد العودة على أن يرافقه أحد بسبب عمره وصحته التي ليست على ما يرام.

لم يطل بي المقام في بيروت بعد سفر طوني إذ أني ابلغت الجبهة باني ألغيت عضويتي فيها مما جعلهم يبدأون مناقشات معي لمعرفة الأسباب ولمحاولة ثنيي عن هذا القراروإلتقيت لذلك بشكل خاص مع فهد من المكتب السياسي دون فائدة تذكر. وعندما سافرت إلى دمشق أصدروا تعميماً خاصاً بي لم أطلع عليه إلا بعد مدة، اتهموني فيه بأني بورجوازي صغير و"غيفاري" وبأني تأثرت بعائلة ضاحي المعادية للجبهة! وكذلك بأسامة الذي كان قد ترك الجبهة قبلي بعد أن فشل في أن يصبح ذا تأثير في قياداتها التي عرفت كيف تهمشه وتدفعه أخيراً للمغادرة يائساً، وكذلك أوصاف عديدة أخرى من قاموس الإتهامات النظرية والسياسية والتنظيمية التي يتقنها اليسار وكانت الحركة ايضاً قبل ذلك تستعملها ضد كل من يتركها بدل ان تقيم معه علاقة صداقة وحتى لو لم يبق عضواً فيها قد تتطور لتعاون في مجالات مختلفة، وقد ظللت على مثل هذا الإعتقاد من إمكانية إبقاء صلة ما مع الجبهة حيث ترددت في بغداد على مكتب الجبهة هناك الذي كان يرأسه عبد الغني هللو إلى ان إطلعت على التعميم الذي صدر بحقي مما جعلني أقطع أية صلة لي بالجبهة بشكل نهائي.

إلى بغداد

انتقلت إلى دمشق في تموز ولم أبق هناك سوى بضعة أيام غادرت بعدها للعراق في الباصات التي كانت تقطع بادية الشام الصحراء القاحلة التي تفصل البلدين، فبعد بضع كيلومترات من غوطة دمشق الخضراء تبدأ البادية من بلدة عدرا ويصبح الطريق قاحلاً لمئات الكيلومترات حتى الوصول إلى نهر الفرات داخل العراق مروراً بالرطبة والرمادي لتبدأ المناطق الخضراء من جديد بعد إجتياز نقطة حدود سورية وأخرى عراقية كانت في ذلك الوقت من أسوأ النقاط الحدودية نظافة وشكلاً وخدمة للمسافرين، مطاعم قذرة وغرف مراحيض بلا مياه، ويمكن تصور الحالة عندها دون الحاجة لوصفها. بالإضافة لرجال حدود جلفين ويرتشون ولا يعملون في الليل، عندما تصل لمركزهم تجدهم نائمين وعليك الإنتظار للصباح إلى أن يبدأ "دوامهم"، وإلا فيمكن جمع خمس ليرات من كل راكب وإعطائها لكبيرهم حتى "يستفيقوا" ويفتشوا السيارة ويمشوها أو حتى دون تفتيش إذا كان المبلغ "محرز".

نزلت في فندق "السنك" في وسط بغداد وبقيت فيه طوال مدة إقامتي في بغداد وكان يطل على شارع الرشيد أهم شوارع المدينة حيث توجد الأسواق ودور السينما ودوائر حكومية وهو قريب من نهر دجلة الذي يخترق بغداد بمياه غزيرة وعميقة ذكرتني بنهر النيل في القاهرة أيام الدراسة الجامعية، كما يؤدي الشارع إلى شارع أبو النواس الذي يقع على كتف النهر حيث تنتشر "كازينوهات" بالعشرات يمكن فيها جميعاً إحتساء العرق ''المسيح'' العراقي الذي يصنع من التمر وليس من العنب كما في سوريا وغيرها من البلدان المجاورة، ولا يضاف إليه اليانسون كما في صنف العرق الذي يسمونه في العراق ب"السوري". كما أنه في هذه الأماكن يمكن تناول وجبات دسمة من السمك "المسقوف" العراقي الشهير الذي يتم إصطياده من دجلة ويبقى حياً في بحيرة صغيرة بالمحل أو قرب الشاطئ داخل شبكة، إلى أن يختار الزبون سمكته التي تكفي أكثر من شخص لتسحب من الماء وتضرب على رأسها بمطرقة ثم تشوى قرب نار مشتعلة على الأرض في حفرة تعلق حولها السمكة على عيدان خشبية. في ذلك الوقت كانت جميع هذه المنتزهات مقسومة إلى قسمين منفصلين

بسور، أحد الأقسام للرجال فقط، والآخر "للعوائل" أي العائلات من رجال ونساء وأطفال، والنساء في غالبيتهم يخرجون للشارع في عباءات سوداء تغطي الشعر والجسم.

بعد أيام من وصولي شهدت احتفالات ثورة 14 تموز التي شارك فيها الشيوعيون وكانوا حزباً مسموحاً به في ذلك الوقت بعد أن أعلن عن قيام الجبهة الوطنية العراقية، وكان لهم مكاتب وجريدة يومية "الطريق الجديدة" وربما كان لهم وزيراً في الوزارة البعثية في وقت كان فيه أحمد حسن البكر رئيس مجلس قيادة الثورة فيما نائبه كان صدام حسين ذو النفوذ والتأثير في السلطة الذي تزايد مع الزمن إلى أن أقصى البكر بعد سنوات وجلس مكانه في الرئاسة. كما أن الحركة الكردية الممثلة في الحزب الديمقراطي الكردي (البارتي) بقيادة مصطفى البرازاني كانت أيضاً مسموح لها بالنشاط السياسي ولها صحيفة يومية "التآخي". كانت هناك جبهة من حزبي البعث والشيوعي ولكن بدور رئيسي في السلطة للبعث الذي يهيمن على الجيش الذي قام بالإنقلاب على عبد الرحمن عارف في تموز 1968.

راجعت وزارة الزراعة من أجل العمل وقد وجدت أنهم قد علقوا دعوة لتعيين مهندسين زراعيين، وقابلت نائب الوزير مصطفى حمدون، من قياديي الحزب العربي الإشتراكي السوري الذي كان رئيسه أكرم الحوراني، والذي تحول بعد انفصاله عن البعث السوري الحاكم إلى حركة معارضة للنظام وملاحقة حيث ظل الحوراني لفترة طويلة في الإقامة الجبرية إلى أن سمح له بمغادرة البلاد ليقيم في بلدان مختلفة منها لبنان والعراق وفرنسا إلى ان إستقر في عمان بالإردن حيث توفى في العام 1996. حمدون كان لاجئاً سياسياً في العراق ومتوافق مع البعث العراقي لذلك سلم منصبه هذا في وزارة الزراعة حيث كان له نفوذ كبير كما كان يقال يفوق الوزير العراقي نفسه في إدارة الوزارة. وقد قبلت للعمل وعينت في مديرية البستنة بالزعفرانية قرب بغداد، وكان باص الوزارة يأخذني مع موظفين آخرين من مكان قريب للفندق حيث أقيم لمكان العمل مروراً بمعسكرات الرشيد الشهيرة ومركز منشأة التويثة للأبحاث النوويةالذي دمر فيما بعد بضربة جوية إسرائيلية في العام 1981. قضيت بضعة أشهر في المكان، كانت مفيدة لي للإطلاع على نشاطات عديدة للمديرية وفرزت مع مهندسين آخرين للعمل مع

موفدين أجانب من منظمة الغذاء الدولية التابعة للأمم المتحدة الفاو-كانوا يعملون لإدخال زراعة الخضرالمحمية في البيوت والأنفاق البلاستيكية للعراق، وكان هناك خبراء من بريطانيا ومن الأردن أطلعونا على الوسائل الحديثة لمثل هذه الزراعة وقد قمنا بتطبيق ذلك عملياً تحت إشرافهم. وكان ملحقاً بالمكان أراضي واسعة مزروعة بأشجار الفاكهة من جميع الأصناف وقد اكتسبت خبرة من العمل فيما يمكن إعتباره مركزاً للأبحاث الزراعية في مجال الفاكهة والخضر ونباتات الزينة. إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً إذ نقلت بعد بضعة أشهر إلى مشتل "الصويرة" ، القريب من القرية حيث ولد عبد الكريم قاسم.

كان هناك سيارة خاصة بالمشتل تأخذنا كل يوم وتعيدنا ظهراً. لم أرتح في عملي الجديد بالمقارنة مع الزعفرانية. عينت مسؤولاً عن حقول الأمهات للأشجارالمثمرة التي كانت تؤخذ منها أقلام للزراعة أو لتطعيم الشتلات. كان رئيس المشتل حسن الموسوي لطيفاً وأصبحنا أصدقاء ودعاني أكثر من مرة لكازينوهات أبو نواس حيث احتسينا البيرة العراقية الرائعة المسماة فريدة. كان العراقيون في الأماكن العامة يشربون البيرة حتى الثمالة ويصفون القناني الفارغة على الطاولة بحيث لا يأخذها عامل المطعم إلا بعد إنتهاء سهرتهم وبذلك يمكن إحصاء القناني الفارغة لمعرفة ما إحتساه رواد كل طاولة، وكانت لا تقل عادة عن أربع إلى خمس لكل فرد. المشكلة لم تكن في المشروب ولكن في "المازة" التي كانت محدودة في العراق ببضع أصناف، تبدو هزيلة أمام "المازة" اللبنانية والسورية الحافلة بأصناف عديدة، ومنها "البليلة" الحمص المسلوق المسمى بالعراق "لبلبي" والفول المسلوق "الباقلا"... والخيار باللبن "جاجيك". ربما هي كذلك لأنه إذا وجد السمك المسقوف فلا حاجة لأصناف اخرى مع المشروب!

ترددت على مكاتب للفصائل الفلسطينية في بغداد وخاصة جبهة النضال الشعبي حيث التقيت مسؤول المكتب أبو الحكم وآخرين وكذلك مكتب الجبهة الديمقراطية الذي كان بإدارة عبد الغني هللو من فلسطينيي دمشق وكان عضواً لفترة في التنظيم السوري للحركة حيث تعرفت عليه منذ ذلك الوقت. وكان يتردد على المكتب أيضاً عضو سابق في "الحركة" من حلب غسان لبابيدي، كان يدرس الهندسة في جامعة بغداد وقد قضينا أوقاتا طيبة سوياً في بغداد وعندما


تمثال أبو نواس في بغداد

عدت لسوريا في نهاية عملي في العراق عام 1976 إستمر في الجامعة ولم يطل به المقام ليعتقل بتهمة التعامل مع النظام السوري. فقد كانت العلاقات متوترة بين البلدين إثر محاولة للوحدة بينهما في العام 1978 سرعان ما إنهارت بعد إدعاء النائب صدام حسين، بأنه اكتشف "مؤامرة" ضد نظام الحكم إشتركت فيها أطراف من داخل القيادة الحزبية العراقية وبتأييد من سوريا، وأن الغرض منها جعل الرئيس الراحل حافظ الاسد رئيساً للدولة الموحدة. أعدم اعضاء من القيادة العراقية البعثية وقطعت كافة العلاقات بين البلدين، ويقال أن صدام كان يشرك قياديين في الحزب بإعدام رفاقهم، ربما لتعويدهم على القتل كوسيلة لمواجهة الآخر المختلف أو ليروا بأعينهم ما هو مصير من لا يلتزم بما تقوله القيادة ويخرج عن خط الحزب الذي تضعه له. وبعد الإعدام كانت الجثث تسلم لأهلها وعلائم التعذيب قبل القتل ما زالت موجودة مثل الأصابع والآذان المقطوعة.

غسان في أجواء التوتر والعداء بين البلدين رفع فيه زملاؤه في الجامعة من البعثيين العراقيين الحاقدين عليه، تقريراً للأمن بأنه سافر لسوريا عدة مرات ولا بد أنه لذلك يعمل مع المخابرات السورية! وقد اعتقل وعذب ليعترف بذلك رغم أن ذلك مناف للحقيقة، إذ كان معارضاً للنظام السوري ولكن لا يمارس أي نشاط سياسي بعد تركه الحركة وكان يتردد على سوريا ليحضر معه بعض الأغراض غير المتوفرة في العراق لبيعها هناك لتمويل دراسته حيث أن أهله لم يكونوا قادرين على مساعدته. وقد أرسل للمحاكمة "الصورية" مع عديدين ليس لسماع إفادته ودفاعه من قبل المحكمة ولكن لتبليغه الحكم الذي صدر بحقه من السلطة القائمة. اصطف المتهمون بتهم مختلفة لا علاقة لإحداها بالأخرى أمام ما يسمى محكمة وقرأت قرارها: من منتصف الصف لليسار إعدام والبقية مؤبد.. ومن حسن حظ غسان انه كان في جانب المؤبد! وبعد فترة جرى تبادل سجناء

بين العراق وسوريا فأرسل مع آخرين في طائرة هبطت في مطار دمشق فيما طائرة اخرى سورية نقلت السجناء العراقيين إلى بغداد. في مطار دمشق تلقاهم الأمن ففصل من يعرف فعلاً أنهم يعملون معه وأرسلهم لبيوتهم فيما غسان أرسل مع آخرين للسجن وبقي أشهر إلى أن تأكدوا أنه ليس مرسلاً من المخابرات العراقية!

قابلت أيضاً في بغداد حسن الكاشف وهو فلسطيني من غزة تعرفت عليه في الأردن عندما كان يعمل مع الجبهة الديمقراطية هناك وقد إنتقل إلى بغداد بعد الخروج من الاردن وعمل في صحيفة "الثورة" العراقية الرسمية وقد دعاني عدة مرات للغذاء في بيته. كما تعرفت في مكاتب الجبهة على حسن البطل وكان صحفياً يكتب في أحد مجلات الفصائل الفلسطينية وقد أقام معي لفترة في غرفة واحدة في نفس الفندق بعد أن رفعوا أسعاره وأضطررت لقبول الإقامة في غرفة مخصصة لإثنين لإقتسام أجرتها. وهو شقيق الصديق سعيد أبو مشهور مسؤول قاعدة الجولان في الجبهة الديمقراطية الذي غادر العمل مع الجبهة منذ الخروج من الأردن وتوجه للتعاون مع منظمات شيوعية وكان ينتقد الجبهة فكرياً وسياسياً. أذكر انه زار بناية الجبهة الديمقراطية في بيروت وإنتقل من طابق لآخر ناقداً الجبهة وسياساتها الخاطئة في كل مكان، دون أن يمنعه أحد بسبب ما كان يحظى به من شعبية في أوساط مقاتلي الجبهة إذ أنه قدم نموذجاً لقيادي يشارك المقاتلين عملياتهم فلا يكتفي بتوجيه الأوامر وإرسال الآخرين ليركب سيارته ويعود إلى "مكتبه". التقيت به بعد خروجي من السجن وقبل الذهاب للجبهة ولكني لم اصغ له لألتحق بالجبهة وأكتشف بنفسي الأخطاء التي كانت تشوبها. للأسف قتل في حادث سيارة على الطريق بين دمشق واللاذقية وكان ذلك خسارة للعمل السياسي الفلسطيني والسوري، فقد كان ما يزال شاباً في مقتبل العمر وكان يتوقع له مستقبلاً في العمل السياسي. ورغم انتقاده للجبهة فقد تبنت في نشرياتها نعيه وإعتبرته وكأنه ما يزال أحد قيادييها. كنت في بيروت عندما وقعت الحادثة، حزنت كثيراً ولم أتمكن من حضور جنازته بسبب العمل ولكني زرت قبره بعد ذلك في دوما قرب دمشق وودعته كصديق.

الحرب الرابعة ووفاة عائلية

بعد ثلاثة أشهر فقط من وصولي لبغداد إندلعت حرب أكتوبر التي شنتها

على إسرائيل كل من مصر وسوريا بدعم عربي. بدأت الحرب في 6 أكتوبر بهجوم مصري سوري مباغت على القوات الإسرائيلية المرابطة في سيناء وهضبة الجولان. كانت هناك إنجازات في الأيام الأولى، حيث توغلت القوات المصرية 20 كم شرق قناة السويس، ودخلت القوات السورية هضبة الجولان. أما بعد ان تجاوز الجيش الإسرائيلي المفاجئة وإنتقل لهجوم معاكس، فقد إنقلبت الحرب لصالحه على الجبهة المصرية حيث تمكن من فتح ثغرة الدفرسوار وعبر للضفة الغربية للقناة وضرب حصاراً على الجيش الثالث المصري، وأعاد السوريين للخطوط السابقة بعد ان إحتلوا مرصد جبل الشيخ الإستراتيجي.

تدخلت الدولتان العظميان في الحرب بشكل غير مباشر فزود الإتحاد السوفياتي سوريا ومصر بالأسلحة، بينما زودت الولايات المتحدة إسرائيل. وشاركت قوات عربية رمزية من الجزائر والمغرب وليبيا والسودان والسعودية والكويت لكن أكبر مشاركة كانت للقوات العراقية. ولعب حظر النفط العربي دوراً في الحرب فقد خلق أزمة طاقة في العالم، في أميركا وأوروبا بشكل خاص، وإرتفاع حاد في أسعاره. إنتهت الحرب في 22 أكتوبر بصدور قرار مجلس الامن 338 وتوصل الجانبان لإتفاقية فك الإشتباك، حيث وافقت إسرائيل على إعادة مدينة القنيطرة وضفة قناة السويس الشرقية لمصر مقابل إعادة الطيارين الإسرائيليين الأسرى وإبعاد القوات المصرية والسورية عن خط الهدنة ووضع قوات للأمم المتحدة لمراقبة تحقيق الاتفاقية التي لا تزال سارية بين سوريا وإسرائيل، فيما بدلتها مصر باتفاقية "كامب ديفيد" في العام 1979.

تم على الجبهة المصرية اجتياز قناة السويس المحصنة جيداً من قبل إسرائيل فيما يسمى خط بارليف، ولكن بدأت بعد ذلك أخطاء السادات الذي تدخل في الخطط العسكرية وإعترض على ما كان يعمل له الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس أركان القوات المسلحة المصرية وقادة عسكريين آخرين لسد الثغرة. حمل الشاذلي السادات المسؤولية عن الأخطاء التي حصلت وأدت لتحول الحرب لصالح إسرائيل التي طوقت الجيش الثالث المتواجد شرق القناة وفتحت الطريق للزحف نحو القاهرة، وذلك في مذكراته التي كتبها بعد أن سرح من الجيش وعين سفيراً ثم حوكم غيابيا وتحول للاجئ سياسي في الجزائر وصدرت

ضده أحكام بالسجن لثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة. وعندما عاد لمصر في العام 1992 أودع السجن، خرج بعدها ليعيش بعيداً عن الأضواء إلى أن توفي مؤخراً في العام 2011.

حرب أكتوبر التي تلت ثلاث حروب سبقتها في الاعوام 48 و56 و67 كانت متميزة بمفاجأة إسرائيل وإنتقال المبادرة للعرب للمرة الأولى، وقيل عندها من قبل الأنظمة العربية المنتفخة بأحداث الحرب أن أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر قد إنتهت، متجاهلة الأيام الأخيرة للحرب حيث إنتقلت المبادرة والتفوق لإسرائيل، ولولا الإتفاق على وقف القتال لتحولت نتائجها لكارثة أخرى جديدة للدول العربية المحيطة بإسرائيل. كنت في وقتها ما أزال متشدداً في موضوع الصراع العربي الإسرائيلي ولا أقبل بغير تحرير فلسطين من البحر للنهر لذلك كنت أنظر لما جرى بأنه مجرد "حرب تحريكية" جائت الأحداث بعدها لتؤكد ذلك بعد أربع سنوات عندما فاجئ السادات العالم بزيارته لإسرائيل التي كانت مقدمة للصلح والسلام والإعتراف بإسرائيل وحقها في البقاء مقابل إنسحابها الكامل من الأراضي المصرية المحتلة في حرب حزيران. وكان هذا أفضل ما فعله السادات في فترة حكمه التي امتدت من العام 1970 بعد وفاة عبد الناصر إلى أن إغتيل في العام 1980. فيما أن سوريا دعيت من قبل السادات للمشاركة في المفاوضات لإسترداد الجولان مقابل الإعتراف بإسرائيل، إلا انها رفضت وما تزال الجولان محتلة حتى الآن بعد مرور 38 سنة على حرب أكتوبر دون ان تتزحزح قضيتها قيد أنملة. لم يحدث تحولي إلى السياسة الواقعية التي تعترف بإسرائيل في حدود 4 حزيران مع قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، إلا في وقت متأخر بعد بضع سنين من عقد اتفاقية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية في أوسلو العام 1993 كما سيأتي لاحقاً.

توفي والدي في العام 1973 عن عمر يناهز الرابعة والثمانين بعد أن ظل لبضع سنوات يعاني من مرض الشيخوخة الزهايمر الذي لم يكن بعد قد وجد أي علاج له في سوريا وقد تم دفنه دون حضوري حيث كنت في بغداد ولم يتم إعلامي بوفاته إلا بعد ان تمت عملية الدفن، وذلك لإعتقادهم أنه قد يتم توقيفي من قبل القضاء لكون القضية التي حكمت فيها بالبراءة كانت لا تزال في الإستئناف ولا أحد يتوقع نتيجتها، ولكن الحكم صدق من قبلها واصبحت

القضية منتهية فيما بعد. وقد حزنت كثيراً لعدم مشاركتي، وتأسفت لما سببته له في حياته من تكدير بسبب إختياراتي لحياتي في المجالات التي لا يريدها. كان يريد لي أن أدرس الهندسة ولكني خالفته وتوجهت إلى الزراعة، وكان يأمل مني أن اتقن اللغة الانكليزية التي كان يعتبرها محقاً مدخلاً لحياة أفضل، وقد تجاهلت ذلك ولم أقتنع به إلا من تجربتي الخاصة بعد سنين عديدة. بالإضافة لما سببته له من معاناة مع الوالدة بسبب نشاطي السياسي حيث تكبدا مشقة كبيرة في تتبعي من سجن إلى آخر، وهم مقتنعون مثل المثل الشعبي بأن "السياسة ما بطعمي خبز". وفي اول فرصة لي سافرت إلى دمشق وزرت قبر الوالد في مقبرة الروم الأورثوذكس في باب شرقي وهو يبعد بضعة أمتار عن قبر جدتي ظريفة هنديلة التي توفيت في الخمسينيات، والتي أتذكرها دائماً حين كنا نلتف حول سريرها الخشبي في صالون بيتنا في الصالحية، لتقص علينا قصصها التي تتقنها جيداً والتي كانت تبدأ دائماً ب" كان يا مكان في قديم الزمان". زيارتي لدمشق كانت عقب توقف إطلاق النار على جبهة الجولان بأيام وكانت الشوارع في ظلام تام عندما وصلت بسبب شبه حال الطوارئ التي كانت سائدة. كانت وئام تقيم في بيت أهلها ولكني عندما أزور دمشق تنتقل إلى بيتنا في الصالحية وعملت في تدريس الأدب العربي بعد تخرجها من جامعة بيروت العربية.

إبتعدت في العراق عن العمل السياسي المباشر في حزب ما ولكني لم ابتعد عن السياسة -بسبب الإدمان ربما! - من حيث المتابعة لما يحدث في المنطقة ومطالعة بعض الكتب ولقاءات مع مهتمين بالشأن العام. وقد إلتقيت بعدد من الأصدقاء في بغداد نفسها ومنهم خميس الذي قضينا سويا أوقاتاً طيبة في القاهرة وكان قد تخرج من كلية الزراعة بعين شمس وإنتقل لبغداد حيث عمل بإختصاصه إنتاج حيواني. كان قد تزوج وزرته مرات عديدة وتناولنا في بيته طعام "شامي" كنت قد إفتقدته كثيراً حيث كنت أرتاد المطاعم التي تقدم مأكولات مطهية على الطريقة العراقية لا تنسجم مع مزاجي المتعود على المطبخ الشامي.

كما التقيت شفيق حوراني وهو من أعضاء "الحركة" الفلسطينيين من عمان، درس في جامعة دمشق حيث تعرفت عليه ثم تخرج من دولة شرقية بإختصاص تكنولوجيا نووية وعمل في العراق في مركز الأبحاث الذي ذكرته سابقاً. كما التقيت مراراً بأبو زهرة العراقي الذي كان معنا في قاعدة الجولان

"البؤرة". وكذلك بعدد من الأصدقاء من سوريا الذين كانوا يزورون بغداد لفترة مؤقتة ومنهم أسامة الذي تجادلت معه على ما أذكر حول الحركة في أيامها الأخيرة ولم يقبل نقدي لتصرفاته في تلك المرحلة.

وذهبت مع خميس لمقابلة تيسير قبعة المسؤول في الجبهة الشعبية الذي كنت تعرفت عليه في دمشق في بدء إنتسابي للحركة وكان ماراً ببغداد وينزل في فندق. تركنا ننتظره بعد أن بلغوه بوجودنا في صالة الفندق ثم نزل إلينا بعد فترة طويلة وجلس معنا لبضع دقائق ليعتذر بأنه مشغول ودون أن يتفق معنا على موعد آخر. وقد علقت في حينها على ذلك بسخرية لخميس، إن القيادات الفلسطينية مشغولة "بالتحرير" وليس لديها وقت تضيعه مع القواعد! فقد حولت الفصائل الفلسطينية قياداتها من مناضلين إلى بيروقراطيين ولحسن الحظ أني لم استمر فيها طويلاً فلربما تلوثت أيضاً مثلهم، ولفقدت حسي الساخر والرافض للمظاهر "الإحتفالية" التي أحاطت القيادات الفلسطينية نفسها بها، ومكنها من ذلك توفر أموال طائلة إنهالت عليها من مصادر مختلفة، حيث كان لكل فصيل دولة عربية أو أكثر تموله مع تغييرات في المصدر حسب الظروف المتبدلة، حتى قيل أن الثورة الفلسطينية كانت من أغنى الثورات في العالم. كما قيل إن ياسر عرفات كان يحتفظ بدفتر الشيكات معه في كل مكان يرتاده ويوزع شيكات للأنصار وعملياً يشتري ولائهم بأموال الثورة.

إلتقيت الدكتور وديع حداد الذي كان مقيماً في بغداد وكانت علاقته مع الجبهة الشعبية قد إنقطعت بعد أن تخلت قيادة الجبهة عن "العمل العسكري الخارجي"، أي بشكل أساسي خطف الطائرات الذي كان وديع مسؤولاً عنه، وذلك لإصراره على الإستمرار فيه رغم أنه وصم من جهات عديدة فلسطينية وعربية ودولية بانه عمل إرهابي، وقد تم إغتياله بعد ذلك ببضع سنوات من قبل الموساد الإسرائيلي، بدس سم بيولوجي له في هدية من شوكولاته بلجيكية، وقد تم إعادة الإعتبار له من قبل الجبهة الشعبية بعد وفاته في العام 1978. كان لطيفاً في مقابلته لي وساعدني في الحصول على جواز سفر يمكنني من التنقل بسهولة.

بندقية للإيجار

أخذني الصديق عبد الملك عساف لمقابلة صبري البنا الشهير بأبو نضال وذلك لأنه يحتاج لتوظيف مهندس زراعي في أراض أعطيت لفتح لإقامة معسكر عليها. إنتقلنا في مكتبه من غرفة لأخرى ومن موظف لآخر يسألنا عن الهدف من زيارتنا رغم وجود موعد مسبق، في إجراءات أمنية تبدو متشددة إلى أن وصلنا لغرفة أبو نضال الذي كان منذ العام 1974 قد فصل من فتح وشكل منظمة جديدة بإسم "فتح - المجلس الثوري" والتي سميت أيضاً "منظمة أبو نضال"، ولم يكن قد إتضح بعد توجهه نحو أعمال إرهابية في إتجاهات متعددة ومنها بشكل خاص إغتيال شخصيات فلسطينية عسكرية ودبلوماسية مسؤولة، كممثلي منظمة التحرير في اكثر من بلد أوروبي لإتهامه لهم ببدء مفاوضات سرية مع مندوبين إسرائيليين مهدت لمفاوضات أوسلو على أعلى المستويات للوصول لإتفاق ينظم عملية سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

من حسن حظي أو ربما بسبب إنزعاجي من الإستقبال "المعقد" في مكتبه وشخصيته الباردة التي قابلنا بها، لم أقبل عرضه لي بالعمل ولم أذهب فيما بعد لمعسكره في الهيت حسب اقتراحه لرؤية ما يمكن عمله زراعياً هناك. ففي السنوات اللاحقة ذاعت شهرته كأكبر شخصية إرهابية فلسطينية مطلوبة في العالم. وكانت له علاقات وطيدة مع السلطات العراقية التي حمته عندما إختلف مع فتح حتى أنه قام بعمليات لصالحها بعد الخلاف الحاد الذي نشب بينها وبين السلطات السورية ومنها قيام عناصره بإحتلال فندق السميراميس بدمشق، وردت عليهم وحدات سرايا الدفاع بإقتحام الفندق وقتل مهاجمين وإعتقال الباقين ثم تعليق مشانق لهم في اليوم التالي دون محاكمة. وكنت قد عدت إلى دمشق وذهبت للتفرج على الإعدام ولكني لم اتمكن من رؤية المشنوقين بسبب إزدحام غير مشهود في دمشق حول الفندق حيث علقت المشانق أمام مدخله.

ذلك لم يمنع من إستقبال سوريا لأبو نضال بعد أن طرده صدام حسين لتحسين العلاقة مع أميركا في العام 1983. وما لبث أن طرد من سوريا أيضاً بعد ضغوط عليها لينتقل إلى بولندا الشيوعية ثم إلى ليبيا ليعود للعراق بعد حرب الخليج الأولى مطارداً بأحكام إعدام غيابية من أكثر من بلد ومنها حكم بالإعدام

من منظمة التحرير الفلسطينية وفتح ومن الأردن لإغتيال عناصره لسكرتير سفارتها في لبنان. إلى أن صرحت السلطات الرسمية العراقية أنه انتحر ب ''ست"! رصاصات في رأسه عشية الحرب على العراق مع إدعائها بانه دخل البلاد دون معرفتها! وقد صدر كتاب عن سيرته بعنوان "بندقية للإيجار" وهو أفضل تعبير عما آل إليه بعد أن اختط لنفسه طريقاً في إرتكاب عمليات إجرامية تخدم بإعتقاده القضية الفلسطينية.

استمريت في العمل بالصويرة على أمل أنني سأتمكن من استئجار بيت ومجيء زوجتي للإستقرار في العراق، إلا أن الراتب لم يكن مشجعاً إذ لم يتجاوز الثمانين ديناراً في الشهر، وقد قامت وئام بزيارتي في ربيع العام 1974 وتجولنا في أرجاء بغداد وخاصة في منتزه الزوراء الذي كان من أكبر الحدائق فيها وكان يحوي تماثيل، الأكثر لفتا للإنتباه بينها تمثالاً لعنترة بن شداد راكباً على ظهر فرسه الواقف على قائمتين، وهو من أشهر الشعراء العرب قبل الإسلام وفارس من عبس ولكنه كان إبن جارية وأسود البشرة لم يعترف والده بنسبه له إلا بعد أن أظهر شجاعة وقوة في الدفاع عن قبيلته، كان في البداية يرفض القتال ويقول إن "العبد لا يحسن الكر" إلى أن قال له والده "كر وانت حر" فأبلى بلاءً حسنا وإعترف والده بنسبه له. الغرابة في الأمر أن التمثال كان في أحد الساحات ببغداد ثم نقل إلى الحديقة في مكان شبه متوار بين أشجار مرتفعة إثر ملاحظات ساخرة من زوار عرب لوجود تمثال عنترة في ساحة عامة. كما أنه لا تزال في الساحات العامة في بغداد تماثيل أخرى منها تمثال لعلي بابا والاربعين حرامي المختبئين في جرار، وهي من حكايا ألف ليلة وليلة. ولكن التمثال الأجمل بينها كان لأبو النواس وهو جالس في الشارع المسمى بإسمه قرب ضفة نهر دجلة حاملاً كأس خمر، متناسباً مع المقاصف العديدة المنتشرة في الشارع الطويل الذي كان يشهد كل ليلة حضوراً كثيفاً للعراقيين وزوار بغداد للهو والصخب في مرابعه. فضلاً عن الجدارية الرائعة التي تمثل ثورة 14 تموز التي أنهت الحكم الملكي والموجودة في ساحة التحرير في وسط بغداد. وهي تدل جميعها على مدى تطور فن النحت في العراق وتفوقه على بلدان عربية عديدة.

في آب 1974 اندلع القتال بين السلطة والاكراد في الشمال، وقد علمت ذلك من تغيب مهندسين أكراد كانوا يعملون في مديرية البستنة إذ قيل لي أنهم

فروا للشمال. القتال كان قد توقف لفترة بعد رضوخ السلطة لضغوط دولية مما جعلها تصدر بيان آذار 1970 الذي إعترف بالكرد كقومية ثانية في العراق وبحقوقهم الثقافية وباللغة الكردية كلغة رسمية وأقر حكماً ذاتياً للكرد في محافظات إربيل والسليمانية ودهوك، وأصبح عيد النيروز عيداً وطنياً عراقياً وعين كردياً كأحد نواب الرئيس. لكن السلطة البعثية لم توفر جهداً لجعل إتفاق آذار حبراً على ورق، وقامت بمحاولتان لاغتيال مصطفى البرازاني فإندلع القتال بعد إتهامات متبادلة بعدم تنفيذ الإتفاق من جهة وبإتهام الكرد بالسعي للإنفصال من جهة أخرى.

دعم شاه إيران الكرد بالأسلحة ووفر لهم قواعد خلفية آمنة رغم أن أكراد إيران كانوا مضطهدين، ولكن إيران استخدمتهم كورقة للمساومة مع العراق، ففي مؤتمر أوبك بالجزائر وقعت مع العراق إتفاقية سوت مشاكل الحدود العالقة بين البلدين في شط العرب لصالح إيران مقابل التزام إيران بوقف دعمها للأكراد مما أدى لنهاية الثورة الكردية وإعادة السيطرة الحكومية العراقية على كردستان وفرار البرازاني لطهران ثم الإنتقال لأميركا حيث توفي في العام 1979. وأذكر أننا كنا نتندر حول موقف الحزب الشيوعي مما حصل في الشمال حيث إلتزم الصمت، لنتذكر المثل الذي يقول "قتلت عندما قتل الثور الأبيض"، على أساس ان دورهم في التصفية قادم ولن يتأخر كثيراً لينفرد البعث كلياً بالسلطة بعد تصفية القوى الأساسية في العراق الكرد والشيوعيين والأحزاب الإسلامية الشيعية مثل حزب الدعوة، وحدث ذلك لاحقاً.

ديمة والعودة للشام

في العام 1974 أيضاً ولدت إبنتي ديمة في دمشق، دون ان أحضر ولادتها، ولم ألتق بها إلا بعد أشهر عندما زرت دمشق في العام التالي. ولكني استقبلت في بغداد أختي كلوريس وزوجها علي الذي عثر على وظيفة في البصرة قادمين من عمان، حيث نزلوا في نفس الفندق الذي كنت لا أزال مقيماً فيه وذلك في طريقهم للبصرة، وكان وجودهم هناك مناسبة لي لزيارة البصرة حيث تجولت معهم في أرجائها وخاصة قرب شط العرب، مع إبنتهم ثريا التي لم يكن

يتجاوز عمرها السنتان. كانت البصرة في ذلك الوقت تعج بالكويتيين الذين يأتونها لقضاء سهراتهم مع تناول الخمور المتوفرة فيها والممنوعة في الكويت، وكان ذلك مصدر سياحي مهم لأهلها. كما مرت في بغداد شقيقتي جين وزوجها عيسى وأولادها شيرين وسابا في طريقهم للكويت. كما تمكنت من زيارتهم فيما بعد في الكويت والتجول في أرجائها.

لم أكن مرتاحاً في عملي بمشتل الصويرة وخاصة بعد نقل مسؤول المركز المهندس حسن لعمل آخر وتعيين بديل له لم أتفق معه في كثير من الأمور لذلك عندما أخذت إجازة للسفر لدمشق ذهبت ولم أعد. كان ذلك في أوائل العام 1976 بعد ان قضيت في العراق حوالي سنتين ونصف. يبدو أنني لم أنسجم مع العمل الوظيفي وأوامر الرؤساء فيه، وسيتكرر ذلك في المستقبل عندما عملت في القطاع الخاص بشركة نذير هدايا والقطاع العام بشركة الساحل، قبل ان أنتقل للعمل بتربية النحل لفترة أطول من التي قضيتها في أعمال أخرى، لكوني شعرت هنا بحريتي في التعامل مع النحل دون أوامر من أحد. أقمت في دمشق مع والدتي وزوجتي وديمة في بيتنا بالصالحية وظللت بلا عمل لفترة إلى أن وجدت عملاً في شركة إستيراد تجارية لنذير هدايا الذي كان في بداية عمله شريكاً لرفعت الأسد في صفقات تجارية، ثم عندما إنفصل عنه ظل يستخدم سمعته هذه كشريك مما مكن له من بعض التسهيلات في دوائر للدولة وجعله يبدو كمليونير محدث النعمة يسكن في أبو رمانة آتياً من بيت "عربي" في أحد الأحياء الشعبية.

حصل على وكالات عديدة منها بشكل خاص ماركة "سنجر" لماكنات الخياطة الألمانية، ثم سيارات النقل الصغيرة "السوزوكي" التي أدخلت لسوريا لأول مرة وكان هناك تهافت على شرائها كوسيلة رزق لسائقين يعملون في مجال النقل بعد ان كانت الطنابر قد ألغيت منذ زمن وإستبدلت بالشاحنات. في هذا التزاحم على شراء السيارات كانت الشركة بحاجة لموظفين جدد لتنظيم عملية تسجيل طالبي الشراء وأوراق السيارات وتوابعها، وقد إشتغلت في هذا المجال الإداري. وقد مرت فترة بسوريا جرى فيها الحديث عن فساد واسع في اوساط السلطة بالتعاون مع الطبقة التجارية السورية مما جعل السلطة في ذلك الحين تشكل لجنة للكسب غير المشروع، كان ممن تعرضوا لتحقيقاتها نذير هدايا نفسه

حيث سجن لفترة قصيرة أثناء التحقيق، وجمدت له دفعة كبيرة من سيارات السوزوكي في المنطقة الحرة بجمارك اللاذقية، مما أثر على عمله فتراكمت ديونه للمصارف وخاصة اللبنانية منها.

الفترة إثر الإنقلاب الذي قام به الأسد في العام 1970 شهدت إزدهاراً تجاريا واسعاً في سوريا بعد الإنفتاح الذي تم إثر إسقاط سلطة الأتاسي -جديد - زعين التي كانت متشددة في المجال الإقتصادي ولم تمكن للطبقة التجارية من العمل بحرية ومنعت إستيراد بضائع مختلفة مما سبب أزمات خانقة لمواد إستهلاكية أساسية فقدت من الأسواق أو أصبحت شحيحة، مثل السمنة ومحارم الورق وقناني الغاز وغيرها من المواد المعيشية التي لا يمكن الإستغناء عنها، وبذلك نشط التهريب من البلدان المجاورة، لبنان والأردن. وعندما انتقلت السلطة للأسد حظي بتأييد واسع في أوساط الطبقة التجارية التي أطلق يدها في الإستيراد مما أنهى الكثير من أزمات فقدان المواد. حتى السيارات كانت شبه ممنوع إستيرادها فإرتفعت أسعار القديمة المستعملة منها لأرقام خيالية تكاد تتجاوز سعرها جديدة. ففي بلدان العالم كانت السيارة القديمة ينخفض سعرها بدرجة كبيرة حتى يصبح رمزياً، فيما في سوريا كانت السيارة القديمة يرتفع سعرها كلما قدمت أكثر!

سوريا تتدخل في لبنان

عند عودتي لدمشق كانت الحرب الأهلية في لبنان التي إندلعت في العام 1975 مستمرة، وإنتقلت من صراع بين الفصائل الفلسطينية واليمين اللبناني، إلى تدخل أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية التي كان يترأسها كمال جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الإشتراكي إلى جانب الفلسطينيين. وكما في كل الأحداث اللبنانية كانت الطائفية تتستر بالشعارات السياسية، وبذلك حدثت مجازر عديدة من القتل على الهوية الطائفية خلال هذه الحرب. اليمين اللبناني كان بشكل أساسي يمثل الطائفة المسيحية المارونية التي خشيت من دور أكبر للمسلمين في لبنان ينتزع منها إمتيازاتها في السلطة بتحالف الحركة الوطنية مع الفصائل الفلسطينية المعتبرة سنية بشكل أساسي، والتي أخلت بحملها للسلاح في لبنان وممارسة نفوذ سياسي وعسكري بالتوازن الهش بين الطوائف اللبنانية. وكانت

الحرب الاهلية في العام 1976 قد تطورت لصالح تحالف الحركة الوطنية والفلسطينيين، الذين بدأوا يدقوا أبواب المنطقة المارونية في الجبل من خلال مواجهات عيون السيمان والتقدم على خطوط التماس في أحياء بيروت التجارية. في مثل هذه الظروف حصل التدخل السوري الرسمي في لبنان في حزيران من نفس العام بناء على طلب قوى اليمين اللبناني التي ضاقت بها السبل. لم يكن التدخل إستثناءً في العلاقات بين البلدين إذ ان الحكومات السورية المتعاقبة لم تخف إعتبار لبنان جزءاً مقتطعاً من سوريا من قبل الإستعمار الفرنسي لذلك لم ترسل سفيراً لها للبنان حتى ما بعد العام 2005 عندما إنسحبت قواتها نهائياً من لبنان إثر انتفاضة الأرز اللبنانية ضد الوجود العسكري السوري.

تدخلت سوريا قبل العام 1976 عن طريق قوات الصاعقة التي كانت القوة العسكرية الثانية بعد قوات فتح، وجيش التحرير الفلسطيني التابع لسوريا، إلى جانب التحالف الوطني اللبناني الفلسطيني لتخوض معارك ضارية وتعيد التوازن بين الجهتين المتصارعتين، إذ أن النظام السوري لم يتدخل في الحالة الأولى لكي يرجح كفة التحالف للسيطرة على الدولة اللبنانية، كما لم يتدخل في الحالة الثانية لتسهيل سيطرة الدولة اللبنانية على منظمة التحرير الفلسطينية. كان النظام يغيربشكل دوري اتجاه بنادق قواته العسكرية، إذ أن السلطات السورية كانت تخشى دائما من تأثير الأحداث اللبنانية عليها أو من إستخدام لبنان من قبل معارضة سورية لإسقاط النظام البعثي القائم. كانت سياستها تقوم على التمكين لنفوذها في لبنان والهيمنة عليه سياسياً وإقتصادياً بإضعاف جميع القوى المتصارعة فيه ومنع أي منها من السيطرة في رعاية توازن ضعف، يحصر الهيمنة الفعلية في السلطة السورية التي إستمرت ثلاثين عاماً حتى صار من المستحيل أن يصل أي رئيس للجمهورية في لبنان دون ان تكون راضية عنه أو من أنصارها، وبذلك أنتخب إلياس سركيس في العام 1976 في شتورة التي كانت تحت السيطرة السورية عند بدء الدخول الرسمي للقوات السورية.

حصل التدخل في حزيران بتفاهم مع أميركا التي وافقت على الدخول السوري للبنان على أمل أن توقف القوات السورية العمليات التي كانت المقاومة الفلسطينية تقوم بها عبر الحدود الشمالية لإسرائيل. فقبل الدخول السوري للبنان أعلن الرئيس الأميركي جيرالد فورد عدم معارضته لتدخل عسكري خارجي في

لبنان. وبعد الدخول السوري أعلنت الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة تعترف بأهمية الدور الذي تقوم به سوريا بالنسبة لتسوية الأزمة اللبنانية. لذلك وجد الإتحاد السوفييتي نفسه معارضاً للتدخل السوري وصدرت تصريحات رسمية تنتقده دون فعل أي شيء لمنعه ولحقت به الأحزاب الشيوعية العربية وخاصة الحزب الشيوعي السوري الذي إعترض على التدخل بفرعه المنشق عن بكداش والذي كان حتى ذلك الوقت ملتزماً بالجبهة التقدمية للنظام مع بعض التميز عن الشق البكداشي. وحصل إشتباك عنيف بين الدبابات السورية والمسلحين الفلسطينيين متآزرين مع الحركة الوطنية اللبنانية وجيش لبنان العربي المنشق عن الجيش النظامي، وخاصة في صوفر وبحمدون وصيدا وتكبدت القوات السورية خسائر حتى أن مسؤولين سوريين صرحوا فيما بعد أنهم كانوا يأملون لو أن المنظمات الفلسطينية قاتلت إسرائيل بمثل ما واجهت به القوات السورية.

أتذكر أنني وعدد من الاصدقاء الذين عدت للتلاقي معهم في دمشق كنا ضد هذا التدخل ومنحازون للحركة الوطنية اللبنانية متأملين أن تنجح في الوصول لحكم لبنان وبالتالي تمكن للمعارضين السوريين من العمل إنطلاقاً من لبنان لتغيير النظام السوري. وارتحنا لما حصل للصاعقة السورية التي قامت "فتح" بالتعاون مع المنظمات الأخرى الفلسطينية بإنهاء وجودها في بيروت لإنحيازها للتدخل السوري، وقد هرب رئيسها زهير محسن من بيروت الغربية منتقلاً لسوريا عن طريق المناطق المسيطر عليها من قبل الكتائب اليمينية وكان معروفاً بإسم "زهير السجاد" لأنه كان متخصصاً بسرقة السجاد من بيوت بيروت التي هجرها أصحابها في ظروف الحرب الأهلية، ثم بيعها في الأسواق اللبنانية والسورية. واستغلّت "الجبهة اللبنانية" اليمينية هذا الصراع لـ ''تنظيف" بيروت الشرقية من المخيمات الفلسطينية المنتشرة فيها، فإقتحمت مخيم جسر الباشا، وإحتلت حي النبعة الذي تقطنه مجموعات من الشيعة اللبنانيين ومن الفلسطينيين، ثم أسقطت مخيم تل الزعتر بعد حصاره وقصفه لمدة ثلاثة وخمسين يوماً، بمشاركة فعلية من القوات السورية التي وصل عددها في لبنان إلى إثني عشر ألفاً. وقد أسبغ الرئيس سركيس شرعية على التدخل بالقول إن الجيش السوري دخل بدعوة منه. وبعد معارك ضارية دعت السعودية رؤساء مصر وسوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية الى قمة في الرياض توصلت لإتفاق على وقف إطلاق النار ونشر قوة

سلام عربية معظمها من السوريين. ثم صادق مؤتمر قمة عربي على هذه المقررات مما غطى الوجود السوري بشرعية عربية.

الإهتمام بالشأن العام دون إلتزام

رغم الإستغراق في متابعة الشأن السياسي في العراق وفي دمشق بعد العودة فإن ذلك لم يدفعني للتوجه لأي تنظيم حزبي، بل حافظت على صداقات قديمة من أيام العمل الحزبي وخاصة في دمشق مع الأصدقاء وليد وسليم وأبو سعيد طبرنين وأبو عصام تكلة ومحمد مقبل وأبو نضال الرفاعي وأبو مازن مراد وسالم وميخائيل ديب وفارس أبو زيد وأبو علي عودة وآخرين توثقت صلاتنا من خلال لقاءات في سهرات بالبيوت، الموضوع الرئيسي فيها نقاشات حول الأوضاع السياسية في سوريا والجوار ومنها الحوار حول الإنشقاق في الحزب الشيوعي السوري والتدخل العسكري السوري في لبنان ثم الثورة الخمينية في إيران والتدخل السوفييتي في افغانستان وحوادث العنف في سوريا التي قام بها الإخوان المسلمين والثورة البولونية التي سميت "ربيع براغ" وغير ذلك من المسائل التي كانت تهمنا. لكن لم تدفعنا هذه الحوارات للتفكير في تشكيل تنظيم كنا نبتعد عنه لأسباب متعددة منها ما عانيناه من البيروقراطية الحزبية في "الحركة" وفي تنظيم "الجبهة الديمقراطية" حيث بدأت تتشكل بوادر توافق مع آخرين وخاصة وليد الذي كنت وإياه طوال سنين نتوافق على معظم المسائل العامة حتى قال عنا أصدقاء أننا سوياً نشكل حزباً من عضوين فقط، أحدهما الأمين العام والآخر الأمين العام المساعد مع تبادل المسؤوليات بين وقت وآخر! وأذكر من الدعوات لتشكيل حزب التي صادفتني ما كان يسعى إليه أسامة من تشكيل حزب جديد "سوبر" يساري بعد خروجه من الجبهة الديمقراطية، حيث دعاني لزيارة بيروت بعد أن رتب لي هوية "مناضل" في جبهة التحرير الفلسطينية المنشقة عن الشعبية - القيادة العامة بقيادة طلعت يعقوب وأبو العباس إثر اندلاع الحرب الأهلية في لبنان، فقد آثرا الوقوف إلى جانب منظمة التحرير والقوى الوطنية اللبنانية بينما إختار جبريل الوقوف إلى جانب سورية التي دخلت لبنان في حينها.

نقلت بسيارتهم إلى لبنان عن طريق حمص ثم عكار ومررنا بقاعدة لهم في

منطقة حمص حيث كان هناك أبو العباس وكان يحقق فيما قيل إن عضواً في جبهته قد ارتكب مخالفات وأذكر أني شاهدت "المتهم" الذي قيل إنه قريب لأبو العباس لإظهار مدى "حياديته" فهو لا يفرق بين قريب وبعيد! وكان مربوطاً في العراء إلى عامود كهرباء "طاقة عالية". تقززت من الوضع ولكني لم أنبس ببنت شفة وتابعنا الرحلة إلى أن وصلنا لبيروت ونزلت في بيت أسامة والتقيت أولاده الظرفاء وزوجته الطيبة، ولكن حصيلة الزيارة لم تكن كما أمل أسامة إذ أنني لم انجذب لمشروعه الذي لم يخطو بعدها إلا خطوات قليلة ثم تلاشى مثل مشاريع أخرى له فيما بعد، إذ أنه لم ييأس أبداً من حلمه في تشكيل حزب بعد أن فقد الفرع السوري لحركة القوميين العرب إثر عمليات طرد فيها معظم كوادره لخلافهم معه.

أعطاني أسامة ما يشبه برنامج للحزب لأقراه وأعطيه رأيي ولكني عندما عدت لدمشق لم أستطع متابعة قرائته بعد الصفحات الأولى بسبب تشوشه والخليط العجيب الذي أذكر انه كان يحويه من آراء وتحليلات تكاد تقترب من الماوية ولكنها لم تكن ماوية صرفه بل خليط مع أشياء أخرى. علما بان أسامة تقلب مثلنا من القومية العربية المتشددة إلى الماركسية، إلى موقف يكاد يجمع القومية مع الماركسية، ثم بعد نهوض حركة أمل الشيعية في لبنان وقف سياسياً معها ضد الفصائل الفلسطينية التي خاضت معها معارك شرسة في مخيمات بيروت، وبدء يحبذ أفكاراً إسلامية حول أن هوية سكان المنطقة هي هوية أسلامية حتى أنه إنتقد ما سمي بالنهضة العربية إثر الحرب العالمية الأولى وإعتبر خروج العرب على الدولة العثمانية خيانة للدولة الموحدة حول تركيا واعتبر شهداء أيار السوريين اللذين أعدمهم جمال باشا الملقب بالسفاح، عملاء وجواسيس لبريطانيا وفرنسا كما إتهمتهم السلطة العثمانية. ولكن أفضل تركيبة فيما بعد للأفكار التي طرحها لاحقاً هي خليط من الإسلامية مع القومية مع اليسارية ويجمعها سوياً فكرة المقاومة المسلحة، فقد طرح فيما بعد "منظمة مقاومة رابعة" في الجولان السوري إلى جانب المقاومات الثلاث "الظافرة!" في العراق ولبنان وفلسطين.

كان ممن التقيتهم ببيروت حميدي العبد الله الذي كان من قيادات الحركة في حلب ثم عمل مع الجبهة الشعبية إلى أن إنشق عنها في منتصف السبعينات

من موقع أكثر "يسارية" وشكل مجموعة تنتقد جميع الفصائل الفلسطينية اليسارية خاصة، ثم في النهاية تعاون مع ظافر الخطيب وشقيقه زاهر الخطيب النائب اللبناني في حزب سوبر يساري "رابطة الشغيلة"، وقد ألف كتباً عن الماركسية وقضاياها ولكنه ألف أيضاً كتاباً بالتعاون مع زاهر الخطيب: "إستراتيجية الأسد -دراسة في التوازن بين سوريا وإسرائيل" يشيد بتجربة الرئيس السوري حافظ الأسد. ثم عمل فيما بعد كمحرر في جريدة الكفاح العربي اللبنانية ونشر لي ولوليد مقالات عديدة أواخر التسعينيات.

تبلور وعينا حول رفض مبدأ "المركزية الديمقراطية" الذي كان سائداً في جميع الاحزاب الأيديولوجية خاصة ويحكم صلاتها الداخلية. وقد تشكل وعينا فيما بعد بشكل أوضح في تفضيل الديمقراطية داخل الأحزاب، وكتبت مقالات حول هذا الموضوع. وقد ساعد على الحذر من المركزية داخل الأحزاب بالإضافة للتجربة الخاصة الحزبية قراءات لروزا لكسمبرغ حول الحزب الشيوعي الروسي وكذلك للعفيف الأخضر، وقد تأثرت به الجبهة في الأردن قبل أيلول الأسود ودعت لإنتقال السلطة في الأردن "لمجالس المقاومة والعمال والجنود"، ثم تخلت كلياً عن هذه الشعارات بعد الخروج من الأردن وإعتبرتها "طفولة يسارية" وقطعت علاقاتها مع العفيف الذي إنتسب لها في فترة ما. كما تأثرت بشكل كبير بكتابات إسحق دوتشر الذي كان أقرب للتروتسكية وقدم أفضل نقد لديكتاتورية ستالين التي دامت 30 عاماً في كتابه "ستالين -سيرة ذاتية" وكتب اخرى منها "الثورة الروسية" بأجزائها الثلاثة.

كما أنني مع اصدقاء آخرين بتنا على قناعة أن الموقف المستقل في مثل الظروف التي تمر بها سوريا من حجز للحريات هو الأفضل، حيث كنا نراقب فشل الأحزاب المعارضة للنظام في التأثير على سياسة البلد وذلك بسبب عزلتها عن مجتمع همش بدرجة كبيرة فإمتنع عن التعبير عن رأيه أو دعم اي كان من المعارضين وقبل بأن يجر مرغماً إلى مسيرات النظام التي كانت تسمى عفوية. كانت الأحزاب المعارضة تقدم منتسبيها القلائل للسجون دون أن يلقوا أي إهتمام من الناس، كانت تضحياتهم في مواجهة النظام تلقى التجاهل من مجتمع صامت فتذهب هباءً. حتى أن هذه الأحزاب المعارضة كانت تتقلص بإستمرار ويتساقط أعضائها يومياً فيما لا يوجد أي تعويض بدخول أعضاء جدد للتنظيم. لكن اكثر

ما أثار انتباهنا هو تحول الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي المنشق عن الحزب الأم في العام 1973 بقيادة رياض الترك وفايز الفواز وآخرين لأسباب تتعلق بموقف الحزب البكداشي من القضية الفلسطينية والوحدة العربية والحركة الإشتراكية العالمية، وقرأنا بإعجاب "قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري" التي ضمت في كتاب جميع المناقشات والأحداث والمؤتمرات والكلمات التي تم تبادلها أثناء عملية الإنشقاق وحتى آراء "الخبراء" السوفييت في الأيديولوجيا الذين أرسلوا ليدلوا بنصائحهم من الأخ الأكبر للحزب الشقيق "التابع" عملياً.

إنتهت المواجهة بإنشقاق لحزبين استمر أحدهما في الخط السابق المتمسك بالثوابت التي لا تتغير مع تغير الزمن والذي لم يستوعب حتى التغييرات التي حدثت في المركز الأممي بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي. وحزب ثان منفتح على التغيير الحاصل في المنطقة والعالم ومتطور بحيث إنتقل بعد بضع سنوات من المشاركة مع السلطة في الجبهة إلى حزب معارض وبرز هذا بشكل خاص في معارضة الدخول السوري للبنان ثم الخروج من الجبهة مع النظام إلى أن تتوجت بتغيير واسع في المؤتمر الثامن للحزب في العام 1978 الذي أصدر تقريراً سياسياً متميزاً أشار فيه بشكل خاص إلى أهمية الديمقراطية في أهداف الحزب والتي كانت أول صيحة حقيقية وواضحة من حزب شيوعي حول أولوية الديمقراطية في سوريا، وهذا ما جعلنا نتأمل خيراً من الحزب. وأذكر أني التقيت بمرافقة وليد برياض الترك أكثر من مرة وتحدثنا في أمور عديدة. كما كنا نتفاعل مع أعضاء في رابطة العمل الشيوعي التي تشكلت في ذلك الوقت من إندماج حلقات ماركسية نبتت بشكل مستقل في أماكن متعددة ثم تلاقت في مؤتمر لتشكيل الرابطة التي تحولت فيما بعد إلى حزب العمل الشيوعي. ومن المواضيع التي بحثناها مع رياض عدم إرتياحنا لما كان يشاع في أوساط حزبه عن أن الرابطة تحفل بمندسين من الأمن، وأنها منظمة غير مأمون التعامل معها.

الطليعة المقاتلة ومجزرة حماة

في مثل هذا الوقت أواخر السبعينات إندلع صراع دموي في سوريا بين

السلطة البعثية وتنظيم الإخوان المسلمين فقد إنشغل البعث حتى أوائل السبعينات في صراعه مع التيار الناصري، ولكنه توجه للإخوان في السبعينات وبدأ حملة إعتقالات في صفوفهم ردوا عليها بتشكيل مجموعات مسلحة سميت "الطليعة المقاتلة" بقيادة مروان حديد المهندس الزراعي الذي كنت قد التقيت به في جامعة عين شمس. وأذكر أنه إعتقل في العام 1975 بعد إشتباك مسلح في البيت الذي كان يختبئ فيه في نواحي الديوانية بدمشق. وقيل بعد ذلك أنه قتل أو أعدم في السجن في نفس العام. لكن الحادثة التي فجرت الصراع الواسع جرت في مدرسة المدفعية بحلب حيث قام مسلح بإطلاق النار على طلاب ضباط فقتل منهم إثنان وثلاثون وجرح أربعة وخمسون. ورد النظام بحملة إعتقالات واسعة وإعدامات بناء على قانون أصدره بحيث ينفذ الإعدام في أي منتسب للإخوان المسلمين وحتى لو لم يشارك في أعمال عنف مسلحة وقد إختفى كثيرون لم تعرف أخبارهم بعد إعتقالهم كما فرت أعداد كبيرة للأردن والسعودية ثم إلى دول أوروبية. وبدأ تنظيم "الطليعة المقاتلة" عمليات إغتيالات طالت مسؤولين بعثيين عسكريين ومدنيين، وتفجيرات كان أهمها تفجير شعبة التجنيد في حي الأزبكية بدمشق والذي أدى لمقتل وجرح عديدين من سكان الأبنية المجاورة. وتركزت الحوادث في دمشق وحماة وحمص وحلب وإدلب وأدت في بعض المناطق لتحركات شعبية واسعة في الشارع ضد النظام لم تنتشر إلى مناطق أخرى من سوريا وقمعها النظام بقوة. في ذلك الوقت أتذكر أني كنت لا أرتاح للجوء الإخوان للعنف المسلح ولكني لم أكن أخفي تأييدي للتحرك الشعبي ضد النظام.

وقد صدر في ذلك الوقت بياناً هاماً أعلن عن إنشاء "التجمع الوطني الديمقراطي" من الأحزاب اليسارية المعارضة للنظام وأهمها الحزب الشيوعي-المكتب السياسي والإتحاد الإشتراكي العربي-الناصري، وحزب العمال العربي الذي كان قد شكله ياسين الحافظ بعد إنشقاقه عن البعث، ولحق بهم فيما بعد الإشتراكيين العرب من بقايا حزب أكرم الحوراني، وحزب البعث الديمقراطي المناصر لصلاح جديد ويوسف الزعين. وقد دعا البيان لإطلاق الحريات الديمقراطية في سوريا دون أن ينتقد أعمال الإخوان، وقد أثار ضجة وقبولاً في أوساط التقدميين كطرف بديل عن السلطة الديكتاتورية والإخوان. وقد إتهمت السطة أطراف في التجمع بالتعاون مع الإخوان ومع البعث القومي في العراق

الذي إتهم أيضاً بأنه يدعم الإخوان ويسلحهم، رغم أن الإخوان أنفسهم رفضوا علناً في نشراتهم قبول أي تحالف مع القوى السياسية العلمانية المعارضة وقيل إنهم قتلوا في حلب أعضاء من الحزب الشيوعي السوري على أساس أنهم جزء من العدو دون تمييزهم عن السلطة.

القوى اليسارية في التجمع وجدت فرصتها في ظل الأوضاع السائدة في البلاد للنشاط السياسي وأعلنت لأول مرة بفعالية عن معارضتها مجتمعة للنظام القائم فيما عدا رابطة العمل الشيوعي التي ميزت نفسها عن التجمع وأعلنت انها ستقف مع النظام في خندق واحد لمقاتلة الهجمة الرجعية الإخوانية، بعد أن كانت وحدها قبل ذلك من بين المنظمات اليسارية الأخرى تجاهر في نشرياتها بشعار المطالبة بإسقاط النظام، الذي لم تصل إليه اي من الأحزاب المعارضة التي كانت مطالباتها تقتصر على شعارات إصلاحية للنظام السياسي والإقتصادي. في هذا الوقت شملت الإعتقالات الأحزاب المعارضة للسلطة جميعها وقد اعتقل رياض الترك ومعظم قيادات الحزب الشيوعي-المكتب السياسي، فيما عدا مجموحة صغيرة إنشقت عن الحزب في فترة الإعتقالات بقيادة أبو سعيد نمر الذي كان عضواً في مجلس الشعب، وشقيقه حنين نمر الذي كنا نلتقيه لنتحاور حول موقفهم من النظام الذي إنتهى بالإنضواء في جبهة النظام المسماة وطنية تقدمية، ثم الإنضمام للحزب الشيوعي المنشق عن بكداش برئاسة يوسف فيصل. وبرروا إنشقاقهم عن حزب المكتب السياسي بإفتقاد الديمقراطية الداخلية، وقد تعاطفنا مع دعوتهم هذه ولكننا انتقدنا توجههم للتعاون السياسي مع النظام، حتى أن رفاقهم المعتقلين أتهموهم بأنهم ساعدوا الأمن بمعلومات أدت لإعتقال عدد من قيادات المكتب السياسي. إستمرت علاقتنا بهم ولكن فاترة لعدد من السنين إلى أن إنقطعت كلياً مع تصاعد تعاونهم مع النظام.

أحداث مدينة حماة كانت ذروة الصدام بين السلطة والإخوان، إذ أن مجموعات من الإخوان المسلمين قامت بانتفاضة مسلحة في حماة في أوائل العام 1982 فإحتلت المراكز الحزبية والحكومية وقتلت العديد من البعثيين وسيطرت على الأحياء القديمة من المدينة إلى أن شنت قوات سورية مدعومة بالمدفعية والمدرعات هجومًا عنيفًا على المدينة أوقع عشرات آلاف القتلى لم يعرف عددهم الحقيقي حتى الآن، كما دمرت أحياء بكاملها بينما نزح عن

المدينة عشرات آلاف آخرين لينجوا بأرواحهم. تمت المجزرة بصمت تام من الإعلام العالمي الذي لم يبدأ بالحديث عنها إلى بعد أشهر وبإستحياء وشكوك، ففي ذلك الوقت لم يكن للأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات العالمية لحقوق الإنسان دور فعال في مواجهة مثل هذه الأحداث فضلاً عن إعتبارها شؤون داخلية لا يحق لأحد التدخل فيها، وليس كما هو الحال الآن حيث أصبح التدخل الدولي في شؤون أية دولة يقوم نظامها بقمع دموي لمواطنيه أمراً ممكنا ولا يلقى معارضة كبيرة.

وإدعى الإخوان فيما بعد أن تنظيم الطليعة المسلحة منشق ولا علاقة له بجماعتهم وأن مروان حديد وآخرين معه مفصولون بسبب تبنيهم للعمل المسلح ضد النظام. لكن ذلك لم يكن كافياً لإقناع أحد بأن لا علاقة لهم بأعمال الإغتيالات والتفجيرات التي تمت على امتداد سنتين من الأحداث، التي تلاها إشتداد عملية قمع جميع الأحزاب المعارضة للنظام ومنها التي لم تشارك في أعمال العنف المسلح، حتى رابطة العمل الشيوعي التي لم يشفع لها مهاجمتها للإخوان. وبذلك امتلأت السجون بعشرات آلاف المعتقلين من المكتب السياسي والرابطة والبعث القومي إلى جانب الإسلاميين ولم ينجوا من هذه الإعتقالات سوى الإتحاد الإشتراكي الناصري الذي عومل معاملة خاصة طوال فترة حكم البعث بحيث لم تتناول الإعتقالات سوى عدد قليل من قيادييه ولمدد سجن قصيرة فيما الأحزاب الأخرى بأعداد كبيرة ولمدد سجن لا تقل عن عشر سنوات وقد تصل أحيانا لما فوق العشرين سنة دون محاكمة.

صلح مع إسرائيل يليه ثورة

في نهاية السبعينات وقع السادات على معاهدة كامب ديفيد مع مناحيم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي بإشراف الرئيس الأميركي جيمي كارتر في أيلول 1978. وكان أنور السادات قد فاجئ العالم بزيارته لإسرائيل في نوفمبر من العام الذي سبقه حيث ألقى كلمة في الكنيست قال فيها أنه يسعى لسلام شامل مع إسرائيل مقابل إنسحابها من جميع الأراضي العربية المحتلة في العام 1967. إلا أن ذلك لم يتحقق في الإتفاقية بسبب إصرار الدول العربية على إدانة الخطوة المصرية ورفض أية مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، وكذلك رفض إسرائيل أي انسحاب

لها من الضفة الغربية. لذلك ركزت الإتفاقية على العلاقات بين مصر وإسرائيل التي أنهت حالة الحرب بين البلدين وأقرت إقامة علاقات طبيعية دبلوماسية وإقتصادية، وضمان عبور السفن الإسرائيلية من قناة السويس وإعتبار مضائق تيران وخليج العقبة ممرات دولية مقابل إنسحاب إسرائيلي كامل من سيناء واتفاق حول الوضع العسكري للبلدين على حدودهما. وقد رفضت سوريا عرض السادات لحافظ الأسد المشاركة في المفاوضات وبذلك خسرت فرصة إستعادة الجولان. وكانت ردود الفعل العربية الرسمية والشعبية مخونة للسادات ورافضة للاتفاقية التي سميت "اتفاقية العار" وكنت مع الاصدقاء ضمن الرافضين لها والمستنكرين لما أقدمت عليه مصر من "خيانة!". وقد تم تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية التي نقل مقرها لاحقاً من القاهرة إلى تونس حتى العام 1989. وشكلت "جبهة رفض" من دول عربية أهمها سوريا والعراق وليبيا والجزائر واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد عم الفرح بعد بضعة سنين عندما تم إغتيال السادات في أكتوبر 1981 من قبل متشددين إسلاميين أثناء العرض العسكري في ذكرى حرب أكتوبر، فيما عرف بحادث المنصة.

في العام 1978 نشبت الثورة الشعبية الإيرانية التي كانت مفاجأة للعالم كله فلم يكن أحد يظن أن نظام الشاه القوي والمحصن جداً بقوى أمنية وعسكرية على رأسها السافاك، أقوى جهاز أمني في المنطقة، يمكن أن ينهار أمام شعب أعزل إلا من إيمانه بحقه في الحياة حراً. أصبحت الثورة مادة لنقاشاتنا في سهرات مع الأصدقاء، وقفنا إلى جانب الشعب دون تردد ليس لأسباب تتعلق فقط بأن نظام الشاه ديكتاتوري ولكن أيضاً لسبب أهم حسب رأينا في ذلك الوقت وهو أن النظام كان حليفاً للغرب ويقيم علاقات متينة مع إسرائيل وحتى لعب دوراً اساسياً في دعم الأنظمة الرجعية في منطقة الخليج. كما أن إيران الشاه كانت قد إحتلت الجزر الإماراتية الثلاث في العام 1971 لما لها من دور إستراتيجي في التحكم بمدخل مضيق هرمز، مما نبهنا للدور الذي حاولت إيران لعبه في الخليج الذي سماه العرب الخليج العربي فيما أصرت إيران والعالم على تسميته بالخليج الفارسي. وحصلت إيران فيما بعد على موقع هام في شط العرب حسب إتفاقية الجزائر. إجمالاً لم تكن إيران تلقى قبولاً في الأوساط الشعبية العربية الرافضة لمد نفوذها للمنطقة.

نشبت الثورة الإيرانية في البداية بمشاركة أطراف متعددة ليبرالية ويسارية ودينية ثم إنقلبت في مراحل متقدمة لدور أكبر للقوى الدينية، وقد لفت إنتباهنا دور الدين في حشد الناس ضد الشاه فقد وصلت أعدادهم في مراحل متقدمة للثورة إلى مئات الآلاف، إندفعوا في شوارع المدن الرئيسية غير عابئين بإطلاق الرصاص عليهم وسقوط مئات القتلى الذين اعتبروا شهداء يذهبون للجنة مباشرة. وبلغت الإحتجاجات ذروتها أواخر العام، عندما خرج إلى شوارع طهران نحو مليوني شخص ملؤوا ساحة أزادي مطالبين بإزالة الشاه وعودة الخميني، وفي 16 كانون الثاني 1979 غادر الشاه والملكة إيران. إعترض بعض الأصدقاء على الطابع الديني الذي يثير الخشية من مجيء نظام ديني كبديل عن النظام الديكتاتوري الذي عمل لتحديث إيران حسب مفاهيم علمانية، بل حتى السعي لتغريب الحياة فيها وفق الأساليب الأوروبية، الذي اعتبر إبتعاداً عن التقاليد الدينية السائدة في المجتمع الإيراني. ولم يفد برنامج إصلاحات معروف ب ''الثورة البيضاء" أعلنه الشاه شمل إعطاء حق التصويت والترشيح للنساء، وتمكين الأقليات الدينية من الوصول للبرلمان وإصدار قانون أحوال شخصية منح المرأة المساواة القانونية في الزواج، وغير ذلك من الإصلاحات.

كنت مع أصدقاء آخرين مع الثورة رغم طابعها الديني فالمهم التخلص من نظام الشاه والشعب قادر فيما بعد أن يدعم القوى الحداثية واليسارية المشاركة في الثورة فهي أول ثورة شعبية في المنطقة أتت بقوى الإسلام السياسي للسلطة كبديل عن نظام ديكتاتوري شبه علماني وقد تكرر ذلك بعد عشر سنوات في الجزائر في العام 1989 حين تشكلت جبهة الإنقاذ الإسلامية الجزائرية عقب انتفاضة شعبية لتخوض إنتخابات تشريعية تفوز فيها بأغلبية الأصوات قبل ان يطيح بها الجيش بإنقلاب يلغي الإنتخابات ويحل الجبهة. في هذه الحالة أيضاً لم يتغير رأيي مع الاصدقاء الآخرين في رفض التدخل العسكري وضرورة ترك الجبهة لتحكم طالما أنها أتت بصناديق الإقتراع، رغم عدم إتفاقنا مع برامجها لحكم البلاد حسب الشريعة، فتطور الوعي السياسي الشعبي في ظل الديمقراطية، حتى لو كانت مجتزأة في سلطة الإسلام السياسي، سيمكن الغالبية من إدراك أين هي مصلحتها وأين يجب أن تضع ثقتها وتصب أصواتها وتأييدها. إستباق ذلك بحركات إنقلابية من نخب مسلحة لن يدع هذا الوعي الشعبي يسير في الطريق



الثورة الإيرانية ضد الشاه

الصحيح بل سيشوهه وربما يدفع للمزيد من الإلتفاف حول قوى الإسلام السياسي.

ما حدث في إيران هو هيمنة الإسلام السياسي على السلطة وإجراء تصفيات دموية لليساريين والليبراليين وإقامة نوع من ديمقراطية موجهة، جمهورية إسلامية ينتخب فيها مجلس شورى ورئيس جمهورية ولكن سلطاتهم محدودة ومقيدة بسلطة الولي الفقيه غير المنتخب. وقد وصف الخميني السلطة التي اقامها بأنها "حكومة الله" وأن أي عصيان عليها هو "عصيان لله"! وأعلن أن مصطلح "الديموقراطية" مفهوم غربي يجب التوقف عن إستخدامه. فالحرية فقط لأحزاب وقوى سياسية إسلامية لا تتعارض مع الإلتزام بحكم الشريعة. وبذلك تم الإنتقال من حكم الحزب الواحد للشاه المسمى "رستاخيز" الحزب الوحيد الذي كان لزاماً على كل إيراني بالغ أن ينتسب إليه ويدفع رسومه، إلى تعدد حزبي إسلامي فقط. حتى هذا التعدد ضمن الخط الإسلامي لم يستمر طويلاً إذ ذوى لصالح هيمنة الحزب الواحد التابع للمرشد، وطالما تم إفتراس أشكال التعدد الأخرى القومية والليبرالية والماركسية وغيرها فقد تبعه تصفية الإتجاهات المختلفة ضمن التيار الإسلامي الواحد نفسه. وهو ما يحث عادة في الثورات الايديولوجية، فالبلشفية سمحت بداية للأحزاب الاشتراكية الأخرى بالعمل ثم ما لبثت أن صفت منافسيها الإشتراكيين وهمشت الحزب الشيوعي لصالح الحاكم الأوحد.

تشابهت الثورتان الروسية والإسلامية الإيرانية في تبني إيديولوجيا مقدسة

توجه السياسة العامة للسلطة والفارق أنه في الأولى كانت الايديولوجيا دنيوية فيما الثانية أيديولوجيا غيبية، وتشابها في الرغبة في تصدير ثورتهم إلى بلدان الجوار، الإسلامية خاصة بالنسبة لإيران، وحتى الحلم أحيانا بتصديرها للعالم أجمع. كما تشابها في أسلوب القمع الدموي، فالسلطات الدينية في إيران قامت بإضطهاد المعارضين والمخالفين لها بالقتل والإعدامات والسجن وحجز الحريات وإنتهاك حقوق المرأة وتزوير الإنتخابات. لجوء منظمة مجاهدي خلق المعارضة للحكم الثيوقراطي الديني في إيران للكفاح المسلح والقيام بإغتيالات وتفجيرات خلافا لمعظم أطراف المعارضة الاخرى، برر للسلطة إستخدام العنف الدموي. وقد شمل قمع النظام الديني الأقليات القومية من أذريين وعرب وكرد وبلوش وتركمان وأرمن، والأقليات الدينية من مسيحيين ويهود وبهائيين، وحتى المسلمين السنة حرموا من بناء مساجدهم في مدن إيرانية.

لذلك لم يستمر وقوفنا مع الثورة طويلاً فقد بدأنا بتوجيه الإنتقادات لسياساتها دون تخطئة موقفنا السابق، الذي يظل صحيحاً إذ أنه ثبت في الكثير من الحالات أن الإنتقال من نظام إستبدادي إلى نظام ديمقراطي في مجتمعات متخلفة عانت طويلاً من التجهيل والإستبداد فتمسكت بالدين لمواجهة أوضاعها الحياتية المتردية، يمكن أن يمر بمرحلة إنتقالية يهيمن فيها الإسلام السياسي، الذي تأتي به صناديق الإقتراع رغم برامجه المتخلفة والمتناقضة مع الحاجة لتحديث مجتمعات الشرق. هذا المشهد يتكرر فيما نشهده الآن في "الربيع العربي" حيث غالبية ضمن الشعوب المنتفضة تعطي أصواتها للتيار الإسلامي. ولكن التطور اللاحق على الأغلب سيكون إما للإطاحة بها من قبل نفس من إنتخبها بعد تجربتها المتوقع فشلها في الحكم، أو تطورها هي نفسها لتحديث هذه البرامج لتتوائم مع مصالح أغلبية الشعب، مما يتطلب الإبتعاد عن تطبيق بنود عديدة في النص الديني لم تعد تناسب العصر، ليتم فصل الدين عن الدولة كما في نموذج الحكم العلماني لحزب العدالة والتنمية التركي. فلا نجاح لطريق ثالث بين الديمقراطية من النموذج الغربي من جهة وبين الإستبداد، فقد تهافت الطريق الثالث الليبي "الجماهيري الأخضر!" وأصبح مدعاة للسخرية، ويتهافت النموذج الإيراني الثالث المدعو "جمهوري إسلامي" وجوهره حكم فردي لمرشد غير منتخب مع تعدد موجه ومسيطر عليه.

توفيت والدتي في العام 1979 بعد أن إصيبت بشلل أقعدها الفراش لما يزيد عن الشهر، وكان سببه ضعف في القلب الذي لم يتمكن من تزويد أطراف جسمها التي كان يتميز بالسمنة، بما يكفيه من الدماء حسب وصف الطبيب، وقد أتت أختي كلوريس من الكويت للمساعدة في العناية بها بالإضافة لوجودي مع وئام في البيت ومشاركة أختي الاخرى ديانا المقيمة في دمشق. كانت جنازتها حافلة بمشاركة أصدقاء وأهل عديدين حيث دفنت في مقبرة باب شرقي في نفس القبر مع زوجها. كانت إمرأة مجتهدة في العناية بأطفالها خسرت بعد وفاتها حنانها الذي كانت تغمرني به، حزنت وبكيت على فقدها للفراغ الذي تركته خلفها لفترة، وشعرت بالذنب لما سببته لها من معاناة بسبب توجهي للعمل السياسي الذي لم ترض عنه وكلفها سنوات من ملاحقتي بزياراتها في سجون المزة والسويداء والقلعة في دمشق. وقد حضرت أيام العزاء أختي جين ولكن ليليان وطوني في كل من كندا وأميركا لم يتمكنا من الحضور. حدثت الوفاة وكانت زوجتي وئام في بداية حملها لتلد بعد الوفاة غيث في المستشفى الإيطالي الذي كان شبيهاً بوالده فيما ديمة جمعت بين ملامح أمها وأبيها.

قادسية صدام والمستنقع الأفغاني

أزعجت شعارات تصدير الثورة الإيرانية الأنظمة العربية في العراق ودول الخليج، فقد كان لظهور دولة دينية شيعية ودعوتها إلى إسقاط الأنظمة الملكية وإستبدالها بجمهوريات إسلامية أشبه بالكابوس بالنسبة للعرب في الجوار، وخاصة في البلدان التي حوت تجمعات شيعية. أكثر المتضررين كان العراق الذي يشارك إيران بحدود طويلة كانت على الدوام مسرحا لاشتباكات حدودية محدودة ومطامع متبادلة لم تتوقف بعد الثورة بل زادت إحتداماً، وقبل أن تترسخ السلطة الجديدة شن النظام العراقي حرباً ضد إيران بحجة الإشتباكات على الحدود وبشعارات تدعو لتحرير منطقة الأحواز التي تقطنها أكثرية عربية الأصل في جنوب إيران على ساحل الخليج والتي كان العرب يسمونها "عربستان"، وتطالب الأحزاب القومية العربية بتحريرها كأجزاء مغتصبة مثل فلسطين ولواء الإسكندرون والجزر الإماراتية الثلاث.

بدأت حرب السنوات الثمان بين العراق وإيران في أواخر العام 1980، واحدة من أكثر الحروب دموية وتدميراً في القرن العشرين. إندفعت القوات العراقية لتحتل أراض في جنوب إيران غنية بالنفط قبل أن تلتقط القوات الإيرانية أنفاسها وتعيد تنظيم صفوفها التي كانت ممزقة بسبب عمليات تصفية واسعة وتطهير وإعدامات وتسريح لمئات الضباط الكبار في الجيش الإيراني الذي أضطرت السلطة الجديدة إلى شبه إعادة تنظيمه من جديد لتحوله إلى حطام بعد الثورة. تمكنت القوات المسلحة الإيرانية مع حلول عام 1982 من إسترجاع جميع الأراضي التي إحتلها العراق، ولم تتورع عن إستخدام طرق غير إنسانية مثل إرسال الشباب المتطوعين إلى حقول الألغام لتفجيرها بأجسادهم لتمهيد الطريق للجيش النظامي الإيراني. كما لم يتورع العراق عن إستخدام الأسلحة الكيماوية ضد إيران وضد الأكراد في شمال العراق في نفس الوقت.

ساهم الغزو في توحيد الإيرانيين خلف النظام، فوضعوا خلافاتهم الداخلية جانباً في مواجهة التهديد الخارجي، وباتت الحرب ذريعة يستخدمها النظام لقمع المجموعات المعارضة الليبرالية واليسارية، بما في ذلك القتل والتعذيب والسجن، فقد كانت الحرب سبيله لتوطيد السيطرة على إيران. أدرك صدام خطأه، وعرض على إيران الهدنة، ورفض الخميني وأعلن أن الشرط الوحيد للسلام "أن النظام في بغداد لا بد أن يسقط وتحل محله جمهورية إسلامية"، ودعا لتحرير العراق ليصبح قاعدة لمواصلة الحرب حتى تحرير القدس وهو الشعار الذي ظل ملازما للسلطة الدينية حتى أيامنا الحالية رغم أنه خيالي وسبق أن جربت تطبيقه دول عربية في حروب عديدة فشلت جميعها في زحزحة أسرائيل. وإستمرت الحرب لمدة ثمان سنوات مع مئات آلاف الخسائر في الأرواح والدمار الكبير من الهجمات الجوية والصواريخ من قبل الجانبين. إلى أن قبل الخميني بوقف إطلاق النار بقوله "إنني أوافق وكأنني أشرب السم". توقفت الحرب بإتفاق رعته الأمم المتحدة. فشل صدام في "توسيع أمبراطوريته" بخسائر فادحة أبقت الشعب العراقي في أحوال معيشية بائسة رغم أن العراق دولة نفطية مصدرة لكميات كبيرة من النفط يوميا وذات موارد زراعية واسعة تعتمد على نهرين عظيمين. كما فشل تصدير الخميني للثورة في العراق وفي بلدان أخرى فيما عدا لبنان حيث نجحت إيران في تكوين حزبها الخاص، حزب الله، في الوسط

الشيعي اللبناني الذي زودته بإمكانيات تمويلية وتسليحية واسعة مكنت لتنامي نفوذه في لبنان.

أذكر أنني أتخذت موقفاً ضد العراق المتهم ببدء هذه الحرب العبثية، وخضت نقاشات حامية بوجه الحماس الذي طبع العديد من الاصدقاء للوقوف مع العراق ضد إيران من وجهة نظر قومية عربية وأمل في تحرير عربستان التي استهوت العديدين، ورغم ذلك لم يكن مقبولاً موقف إيران برفض وقف الحرب والإصرار على إستمرارها رغم الخسائر الكبيرة. وربما يكون العديد من الاصدقاء وقفوا مع العراق بسبب أن النظام السوري بقيادة حافظ الأسد كان الدولة العربية الوحيدة التي تحالفت مع إيران أملاً في ان تؤدي الحرب لإسقاط منافسها النظام البعثي العراقي الذي لم يخف رغبته في تغيير النظام السوري لصالح أنصاره من البعثيين القوميين المعارضين لنظام الأسد.

ترافق مع الحرب العراقية -الإيرانية الطويلة حرباً أخرى مجاورة من نوع آخر في أفغانستان بعد التدخل العسكري السوفييتي فيها. وكان قد وصل للسلطة فيها بعد عدة إنقلابات حزب الشعب الديمقراطي الافغاني، وتم تحويل المملكة الأفغانية في العام 1978 إلى جمهورية أفغانستان الديمقراطية برئاسة حفظ الله أمين الذي حاول تطبيق برنامج ماركسي في بلاد معروفة بأنها الاكثر محافظة وتخلفاً بين الدول الإسلامية، وقد لقي ذلك ردود فعل شديدة من قطاعات واسعة من الأفغانيين الذين حملوا السلاح ضد الحكومة مما إضطرها لطلب النجدة من الجار السوفييتي الذ ي عقد معها معاهدة صداقة سمحت له بالتدخل في شؤونها. وبذلك دخل الجيش السوفييتي بناء على الطلب الأفغاني ولكن الحكومة السوفييتية لم تكن ترتاح لأمين فكان أول عمل لها في كابول إحتلال جميع المراكز الحكومية وإعتقال أمين الذي أعدم بقرار من الحزب وعين نائبه بابراك كارمال لرئاسة الحكومة.

غرق السوفييت في حرب أهلية مدمرة مع المجاهدين الإسلاميين فلم يتمكنوا في أغلب أوقات إحتلالهم للبلد الذي دام عشر سنوات، من السيطرة على أكثر من 20 بالمئة منها في كابول والمدن الرئيسية وما حولها رغم أنهم إستعملوا سياسة الأرض المحروقة ضد القرى والبيوت والمواشي والمحاصيل.

المأزق السوفييتي كان فرصة للأميركيين لمواجهة السوفييت بشكل غير مباشر في أحد أوجه الحرب الباردة بين القطبين الرئيسيين في العالم، حيث قاموا مع باكستان والسعودية بشكل خاص وبمشاركة أقل من بريطانيا والصين، بتمويل وتسليح وتدريب المجاهدين في قواعد تم توفيرها في غرب باكستان لم تقتصر على الأفغان وحدهم، بل شملت مجاهدين إسلاميين من السعودية ودول الخليج ودول إسلامية أخرى تقاطروا للمشاركة في الجهاد المقدس ضد "الشيوعية الملحدة". وكان بينهم المليونير السعودي بن لادن الذي بدأ تشكيل منظمته الشهيرة "القاعدة" منذ ذلك الوقت، مستفيداً من الدعم الأميركي والباكستاني والسعودي، لينقل البندقية من كتف إلى أخرى إثر الإنسحاب الروسي من افغانستان في العام 1989، وإنهيار الإتحاد السوفييتي لأسباب تتعلق بأزمته الداخلية، ليبدأ الحرب ضد "الكفار" الأميركان منمياً الأوهام حول أن المجاهدين هم من أسقط الإتحاد السوفييتي وبذلك هم قادرون على إسقاط القطب الآخر الدولي، مسوقاً أفكاره حول إنقسام العالم إلى "فسطاطين" فسطاط الإيمان الإسلامي وفسطاط الكفر الشامل لجميع بلدان العالم الأخرى. وقد ووجه التدخل السوفييتي بمعارضة دولية واسعة وإتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات عديدة تندد بالإحتلال السوفييتي دون ان يتمكن مجلس الأمن من إتخاذ أية خطوة عملية ضده بسبب الفيتو السوفييتي.

هذه الحرب أيضاً لفتت إنتباهنا في لقائاتنا مع الأصدقاء وكانت محوراً لنقاشاتنا وخاصة على ما أذكر مع الصديق مخائيل ديب المنتمي للحزب الشيوعي - المكتب السياسي الذي كان يدافع عن التدخل السوفييتي في افغانستان، فيما كنا ننتقده ونعتبره إحتلالاً لبلد آخر وتدخلاً في شؤونه الداخلية كما كنا ننتقد الدور السوفييتي في بلدان أوروبا الشرقية التي أدخلت ضمن دول الستار الحديدي ضد رغبة مواطنيها أثناء الحرب العالمية الثانية وزحف الجيش الاحمر السوفييتي من موسكو إلى برلين قالباً حكومات الدول التي إحتلها ومنصباً بالقوة حكومات شيوعية موالية. لذلك وقفنا أيضاً مع ثورات شعوبها وتمردهم المتتابع على حكوماتهم التابعة لموسكو.

إسرائيل تحتل عاصمة عربية

كان من أهم الأحداث التي تابعناها في الثمانينيات الإجتياح الإسرائيلي للبنان في العام 1982 وكنت في ذلك الوقت قد غادرت العمل في شركة نذير هدايا، وذلك بعد رفض هدايا زيادة راتبي الضئيل الذي كنت أتلقاه، لذلك تركت وبقيت بلا عمل لأشهر إلى أن ساعدني الصديق نعيم الخوري في إيجاد عمل في شركة التعمير التي كان مركزها في حلب وعلي غانم مسؤول فرعها في دمشق، وكانت تقوم بأعمال إنشائية وخاصة مشاريع أبنية للمؤسسات الحكومية ومنها بشكل خاص كلية الصيدلة وطب الأسنان في جامعة دمشق ومستشفى حرستا العمالي، وقد عملت بداية في قسم المحاسبة ولجنة المشتريات ثم إنتقلت للعمل في مركز الشركة في الدوير الواقعة على طريق أوتوستراد حمص ما بين حرستا ودوما قرب تجمع لمساكن نازحي الجولان. في الوقت الذي كانت فيه وئام تعمل في تدريس اللغة العربية في المدارس الرسمية وقد بدأت عملها من دير الزور، حيث زرتها هناك وإلتقيت بالاصدقاء الحركيين السابقين ومنهم خاصة رياض العلي. ثم إنتقلت لمحافظة دمشق حيث عملت في قدسيا وغيرها إلى أن إستقرت في مدرسة العازارية التي أصبحت تابعة لوزارة التربية وإسمها "مدرسة المنصور"، وليس لدير الآباء العازاريين كما كانت على أيامي. كما أن الأولاد ذهبوا للمدارس ديمة لمدرسة دار السلام القريبة من بيتنا في الصالحية والتي كانت في السابق مدرسة أخواتي الأربعة عندما كانت تدار من الراهبات الفرنسيسكانيات. أما غيث فقد بدء في حضانة دار السلام ثم إنتقل إلى مدرسة "اللاييك" التي أنشئت في العهد الفرنسي وتحولت أيضاً لمدرسة رسمية.

تم غزو لبنان من قبل القوات الإسرائيلية الذي سمي أيضا بالإجتياح الذي حول لبنان إلى ساحة حرب بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا وإسرائيل. بدأت إسرائيل الحرب في 6 حزيران رداً منها على محاولة إغتيال سفيرها في بريطانيا، شلومو أرجوف على يد منظمة أبو نضال الإرهابية. إجتازت مئات الدبابات المواقع التي كان يشغلها جنود تابعون لقوات الأمم المتحدة على الحدود الجنوبية وتقدمت القوات الإسرائيلية لتحتل صور وصيدا دون أن تلقى مقاومة جادة سوى في مخيم عين الحلوة وقلعة الشقيف ذات الموقع

الإستراتيجي. أميركا أعطت الضوء الاخضر لإسرائيل على أساس أن هجومها سيتوقف عند نهر الليطاني، إلا أن وزير الدفاع الإسرائيلي الذي كان يقود الهجوم طور الخطة حينها بالتوافق مع رئيس الوزراء مناحيم بيغن للوصول إلى بيروت بحيث لا تقتصر أهداف الغزو على ضمان أمن المستوطنات على حدود إسرائيل الشمالية بوقف العمليات العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بل لتصبح الأهداف الجديدة تدمير منظمة التحرير الفلسطينية ومساعدة الجبهة اللبنانية اليمينة للسيطرة على بيروت الغربية وتنصيب حكومة لبنانية لا تسمح بعودة المقاومة، وإجلاء القوات السورية وتوقيع إتفاقية سلام مع لبنان.

لم تستهدف إسرائيل في البداية الجيش السوري إلا أنها إصطدمت به عند تقدمها لقطع طريق بيروت دمشق بعد إحتلالها لمنطقة الشوف، وقامت طائراتها بتدمير كافة قواعد صواريخ سام السورية المنصوبة في سهل البقاع دون مقاومة تذكر وجرت معارك جوية بين الطيران السوري والإسرائيلي. بعد ثلاثة أيام وصل الجيش الإسرائيلي إلى مشارف بيروت بعد أن بسط سيطرته على ما يقارب ثلث الأراضي اللبنانية علماً بأن الجيش اللبناني لم يتدخل في الصراع وبقي على الحياد. دخل الجيش الإسرائيلي شرق بيروت وطوق بيروت الغربية حيث تجمعت قوات منظمة التحرير بعد إنسحابها شبه الفوضوي من منطقة الجنوب، وقيل حينها الكثير عن تخاذل قادة المقاومة العسكريين الذين فوجؤوا كلياً بالهجوم وتخبطوا في إنسحابهم، وخاصة الحاج إسماعيل الذي كان مسؤول فتح وقائد القوات المشتركة في الجنوب، والذي أصرعلى القول أنه تلقى كتاباً من مسؤوله الأول يأمره بالإنسحاب. ودام حصار بيروت حوالي أربعين يوماً حيث سمح لوحدات سورية محاصرة في بيروت بالإنسحاب إلى سوريا إلى أن عقد اتفاق لوقف إطلاق النار بوساطة المبعوث الأمريكي فيليب حبيب. ومع إقتراب نهاية فترة حكم الرئيس إلياس سركيس نظمت إنتخابات رئاسية في بيروت المحتلة حيث تم انتخاب بشير الجميل رئيسا مع عدم إشتراك أغلبية الكتلة المسلمة في البرلمان، ليتم إغتياله قبل أيام من تسلمه مهامه الرئاسية لينتخب شقيقه أمين الجميل رئيسًا.

حسب الإتفاق غادر مقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية بيروت بضمانة حماية دولية مؤلفة من قوات أميركية وفرنسية وإيطالية وصلت لبيروت. نقل المقاتلون الفلسطينيون على متن سفن ووزعوا على سوريا وتونس واليمن والسودان والأردن

والعراق والجزائر. تميزت الحرب الخامسة مع إسرائيل بوقوف الدول العربية متفرجة فيما عدا التنديد اللفظي بالعدوان على دولة عضو في الجامعة العربية، والوصول إلى عاصمتها وإحتلالها، فيما عدا سوريا بحكم وجودها العسكري في لبنان والتي أخرجت من الصراع منذ الأيام الاولى. كان ذلك أول إختبار لمعاهدة كامب دافيد التي وقعت بين مصر وإسرائيل لتظهر الحرب أن مصر التي كانت رائدة في الحروب الأربعة السابقة، حيدت كلياً فيما إسرائيل تحتل دولة عربية وتنصب رئيساً لا يعاديها وتفرض إتفاقاً سياسياً وعسكرياً يلبي أهدافها ومطامحها في جبهتها الشرقية. وهي تكرار للإستراتيجية الإسرائيلية التي اتبعت في الحروب السابقة، الوصول للهدنة أو السلام على جبهتها الغربية مع مصر للإنتقال لتركيز قوتها على الجبهة الشرقية لحسم المعركة بهدنة أو بإتفاق وقف إطلاق نار أو سلام دائم لم يتحقق بعد. وإذا كانت هزيمة العرب في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات كانت بمشاركتهم في الحرب، ففي هذه المرة هزموا حتى دون دخول الحرب.

تغيرت الخريطة السياسية اللبنانية بصورة جذرية بعد الغزو الإسرائيلي فالميليشيات اليمينية اللبنانية إنتشرت وهيمنت على المناطق التي كانت تحت نفوذ منظمة التحرير والحركة الوطنية اللبنانية وخاصة في الجنوب اللبناني. وتبع الهزيمة أيضا مجزرة صبرا وشاتيلا حيث قامت القوات الإسرائيلية المحاصرة للمخيمين الفلسطينين، بالسماح بإدخال مقاتلين من الجبهة اللبنانية بقيادة أيلي حبيقة التي قامت بمجازر داخل المخيمين لمدنيين عزل من رجال ونساء واطفال، ويقدر أعداد من قتلوا بثلاثة آلاف بالرغم من التعهدات الدولية بحماية المدنيين الفلسطينيين بعد خروج المقاتلين من لبنان. وأتذكر أني التقيت بأحد الذين فروا من شاتيلا وكان قد فقد زوجته وجميع أولاده الذين لم يتمكنوا من الفرار. كما أن صديق آخر تبنى طفلة من أعداد كبيرة من أطفال المخيم فقدوا آبائهم وأمهاتهم ووزعوا على الملاجئ لإيجاد من يقبل برعايتهم. كما أذكر لقائي بمرافقة وليد ورجا، بأحد قادة فتح إلياس شوفاني العائد من بيروت الذي تحدث لنا بإعجاب عن دور النظام السوري في المعركة مما أثار إمتعاضنا، فقد كنا مقتنعين بأن المقاومة الفلسطينة والحركة الوطنية اللبنانية تركت لتواجه مصيرها وحدها وأن الدور السوري لم يكن مختلفاً.

وفي نهاية العام شارك لبنان في محادثات مع إسرائيل بوساطة أميركية لغرض التوصل إلى نوع من التطبيع في العلاقات ولإنسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان مع ضمانات بعدم تعرض الحدود الشمالية لإسرائيل لهجمات. وبعد مفاوضات دامت أشهر توصل الطرفان إلى اتفاق 17 أيار لإنهاء حالة الحرب كبديل عما كانت إسرائيل تطالب به من توقيع اتفاقية سلام شبيهة بإتفاقية كامب ديفيد مع مصر لم تجرؤ الحكومة اللبنانية على القبول بها خوفاً من ردود فعل شعبية لبنانية وعربية. ففي لبنان بدأت عمليات مقاومة للإحتلال الإسرائيلي، لم تسلم منها القوات الدولية فقد تم تفجير السفارة الأميركية ومقتل أعداد من المارينز وعمليات أخرى منها تفجير سيارة مفخخة أدت لمقتل عشرات الجنود الفرنسيين.

فتح المنتفضة تشن حرباً على المخيمات

تلا إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت والجنوب، إندلاع إشتباكات في البقاع بين المقاتلين التابعين لعرفات، ومنظمات فلسطينية ولبنانية موالية لسوريا منها فتح-الانتفاضة وحركة أمل والجبهة الشعبية القيادة العامة ومنظمة الصاعقة، وبدعم من سوريا تم ملاحقة من تبقى وطرده من البقاع إلى طرابلس ثم تجددت الإشتباكات في طرابلس ضد تحالف بين فتح عرفات وحركة التوحيد الإسلامي اللبنانية، إلى أن تم ترحيل عرفات من لبنان إلى مصر مع جميع مقاتليه. وكانت قد تشكلت فتح-الانتفاضة في العام 1983 من إنشقاق عدد من قيادات فتح، أبو موسى وأبو خالد العملة وأبو صالح وغيرهم، عن فتح عرفات وقد شاركوا في معارك البقاع وطرابلس ضد منظمة عرفات. وإنتقل الصراع فيما بعد إلى مخيمات بيروت نفسها حيث شاركت قوات حركة أمل والجيش السوري وفصائل من الجيش اللبناني وفصائل فلسطينية موالية لسوريا بالقتال ضد مسلحي ياسر عرفات ومقاتلي حركة المرابطين اللبنانية. إندرجت الحرب في إطار صراع سوريا وحليفتها أمل ضد نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات الذي طرد نهائياً من سوريا إثر خروجه من بيروت.

أتذكر أنني وأصدقاء آخرين كنا لا نرتاح لعرفات وننتقد تصرفاته

الديماغوجية في الحركة الوطنية الفلسطينية، وقد وجدنا في إنشقاق فتح - الإنتفاضة أملا في تنظيم جديد لفتح يصحح مسيرة المقاومة، وخاصة أن المنشقين كانوا من القيادات الميدانية التي لعبت دوراً في معارك الجبل وقد قمت بلقاءات مع منشقين مع الأصدقاء وليد وأبو علي حسن عودة ورجا ديب وأبو معن شاويش، وكان الأخيران من تكتل آخر في فتح يساري ديمقراطي يبحث عن إمكانية التعاون مع مجموعة أبو موسى والعملة. حاولنا التعرف على ما يطرحونه من جديد حول فتح ودور المقاومة الفلسطينية قبل وبعد الإجتياح، وقد كدنا نساق للعمل معهم بناء على تحبيذنا لإنتقاداتهم لعرفات، ولكن لحسن الحظ تم لقاء بيننا وأبو خالد العملة الذي أشاد بالنظام السوري بطريقة غير مقبولة مما جعلنا نصحو من غفلتنا ونتبين حقيقة إرتباطهم بالنظام السوري الذي أراد عن طريقهم أو بالتحالف معهم وبحرب المخيمات التي شنها أنصاره، التخلص من عرفات وتطويع المنظمات الفلسطينية لسيطرته بحيث يصبح ما سمي ب"الورقة الفلسطينية" في جيبه يستخدمها متى يشاء في علاقاته الإقليمية والدولية. غفلتنا هذه لم تدم سوى أسبوعين أو ثلاث وكانت تجربة علمتنا عدم الإنسياق للمظاهر في موضوع الإرتباط بأي من المنظمات السياسية قبل التدقيق في خلفياتها وتمحيص علاقاتها وعدم الإكتفاء في الحكم عليها من خلال ما تطرحه من آراء سياسية.

أدت المعارك إلى خروج قوات ياسر عرفات إلى مخيمات الجنوب، وإلى إحداث دمار كبير وتدهور الأحوال المعيشية لسكان المخيمات، بينما رفضت الأحزاب والفصائل اليسارية اللبنانية والفلسطينية المشاركة فيها. وكانت لها الأثر الأكبر في تقليص الوجود الفلسطيني بلبنان وإنكفائه داخل المخيمات التي أصبحت معظمها تحت سيطرة الفصائل الموالية لسوريا. وفي العام 1986 ألغى البرلمان اللبناني إتفاقية القاهرة التي مكنت للوجود المسلح الفلسطيني من لعب دور في السياسة اللبنانية، كما ألغى كذلك إتفاقية 17 أيار مع إسرائيل. وبذلك تمت إعادة سيطرة سوريا في لبنان، فيما عدا مناطق الحدود جنوب صور التي استمرت محتلة من إسرائيل حتى العام 2000.

كان رأيي أن النظام السوري تبادل الأدوار مع إسرائيل في إخضاع المقاومة الفلسطينية، إسرائيل أخرجتها من الجنوب وبيروت، فيما سوريا أخرجتها من

البقاع وطرابلس ومنعتها من الرجوع إلى بيروت بعد الإنسحاب الإسرائيلي منها. لكن هذه الهزائم لم تمنع الشعب الفلسطيني في أواخر العام 1987 من إطلاق إنتفاضته الأولى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة والقطاع، مما أعاد ثقل الثورة الفلسطينية الأساسي للداخل بعد أن كان متمركزاً لفترة طويلة في الأردن وسوريا ولبنان. وأتذكر أني ناقشت طويلاً الأصدقاء الفلسطينيين عدم فاعلية العمل الفلسطيني خارج الأرض المحتلة فيما عدا الدور الذي يمكن أن يسند له لدعم النضال الوطني في الداخل، وكنت أرى أن التجمعات الفلسطينية في الشتات وخاصة في سوريا والأردن ولبنان يجب أن تساهم بشكل أساسي في النشاط السياسي في البلدان التي تقيم فيها حيث يمكن أن يكون لدورها أثراً فاعلاً، وأذكر مثالاً حول دور الفلسطينيين في معارضة الحكم الإنفصالي في سوريا الذي تلا إنهيار وحدة مصر وسوريا، والذي كان فعالاً إلى درجة أن النظام القائم حينها كان يتهم كافة التحركات المناهضة له بأن ورائها فلسطينيين وليس سوريين. على أساس هذا الرأي وجدت لنفسي دوراً منذ السبعينيات من خلال توجه أساسي للإهتمام بالشأن السوري، فيما الإهتمام الفلسطيني موجود ولكن في المرتبة الثانية.

إنتفاضة الحجارة

في عقد الثمانينيات أيضاً شهدنا الانتفاضة الفلسطينية التي سميت انتفاضة الحجارة والتي اندلعت أولاً في قطاع غزة نتيجة لمقتل أربع فلسطينيين بحادث سيارة إسرائيلية قيل أنه متعمد، ثم انتشرت في جميع الأراضي المحتلة في العام 1967 كشكل من أشكال الإحتجاج العفوي الشعبي الفلسطيني لأسباب متعددة أهمها عدم تقبل الشعب الفلسطيني للإحتلال الإسرائيلي الذي مارس ضده عنف مستمر وقمع يومي وإهانات للشعور القومي وأوضاع معيشية مزرية بالمخيمات وإنتشار البطالة وتردّي الأوضاع الإقتصادية وتمييز بخصوص الأجور، كما كان الفلسطينيون مطالبون بتصاريح للتنقل من الصعب الحصول عليها، بالإضافة لعمليات تفتيش يومية يتعرضون لها على الحواجز المنتشرة في كل مكان، والضرائب العالية المسلطة عليهم وإلحاق القدس بإسرائيل والضغط لتهجير سكانها وتقنين الدخول إلى أماكن العبادة والإستيلاء على الأراضي والبيوت وبناء

المستوطنات وسرقة مصادر المياه داخل الأراضي المحتلة مع حرمان الفلسطينيين منها.

تميزت الإنتفاضة بمظاهرات ضد الإحتلال وحركة عصيان مدني كبيرة شارك فيها الأطفال والشباب الذين كانوا يرشقون الجنود بالحجارة ويقيمون حواجز من عجلات مشتعلة. ولعبت النساء الفلسطينيات دوراً بارزاً ومثلن ثلث ضحايا الإنتفاضة. وكان للكتابة على الجدران وظيفة إعلامية مما جعل جدران فلسطين توصف بأنها جريدة الشارع الفلسطيني. ونشأت لجان محلية داخل المخيمات عملت على تنظيم الغضب السلمي للشارع الفلسطيني ضد الإحتلال الإسرائيلي المسلح وذلك بتوفير المؤونة والتعليم والأدوية وباقي الخدمات الضرورية للمخيمات والمناطق التي يطبق فيها حظر التجول وكانت لهذه الهيئة علاقات تنظيمية مع منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت حينئذ تتخذ من تونس مقراً رئيسياً لها. وشارك عرب 48 وأعلنوا أنهم جزء من الإنتفاضة وأنهم سيستعملون حقوقهم من داخل النظام الديمقراطي الإسرائيلي، نظموا مظاهرات وحركات إضراب تضامنية وأرسلوا مساعدات مالية وغذائية ودوائية وتبرعوا بالدم ووقفت إلى جانبهم بعض فصائل اليسار الإسرائيلي، وأدت الإنتفاضة لإعادة ربطهم بقوة بالنضال الوطني الفلسطيني.



انتفاضة الحجارة الفلسطينية

أعلن إسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي أنه سيفرض القانون والنظام بالقوة حتى لو إضطر لتكسير أيدي وأرجل المنتفضين. وهذا ما حصل فعلاً إذ نشر مصور إسرائيلي صور جنود يكسرون أذرع فلسطينيين عزل بإستخدام الحجارة في نابلس، وإنتشرت الصور في أرجاء العالم مما أثار مشاعر تعاطف دولي واسع مع الفلسطينيين. وإنتشر في المجتمع الغربي لبس الكوفية كرمز للإنتفاضة

الفلسطينية الذي يدل على تعاطف ومساندة للفلسطينيين. وقامت إسرائيل بإتباع سياسة تعسفية من خلال الضرب والإيقاف من دون محاكمة والتعذيب إلى جانب إغلاق الجامعات والعقوبات الإقتصادية، ومنع تصدير المنتجات. ووصل الأمر إلى قطع التيار الكهربائي والإمدادات بالماء وخطوط الهاتف. كانت مطالب الإنتفاضة إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية في الضفة والقطاع والإنسحاب الإسرائيلي خارج حدود عام 1967 وتفكيك المستوطنات، وعودة اللاجئين دون قيد أو شرط وتقوية الإقتصاد الفلسطيني تمهيداً للإنفصال عن الإقتصاد الإسرائيلي وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين، ووقف المحاكمات العسكرية الصورية والإعتقالات السياسية والإبعاد والترحيل الفردي والجماعي للمواطنين والنشطاء الفلسطينيين، ووقف فرض ضرائب باهظة على المواطنين والتجار الفلسطينيين، وإجراء انتخابات محلية ديموقراطية للمؤسسات في البلاد.

أدت الإنتفاضة لسريان الدماء من جديد في أوصال الحركة الوطنية الفلسطينية التي كانت قد تعرضت لضربات في الغزو الإسرائيلي للبنان وما تلاه من حرب مخيمات وتشتت الكوادر الفلسطينية بعيداً عن الحدود مع أسرائيل، فتواصلت مع الإنتفاضة في الداخل التي إنطلقت دون علمها وشكلت قيادة وطنية موحدة في الأراضي المحتلة لإدارتها. وقد تابعت مع الاصدقاء أحداثها بإهتمام، إلا أننا لم نرتح حينها لما توجهت إليه الفصائل الفلسطينية من عسكرة للانتفاضة التي ظلت سلمية لا تتعدى إستعمال الحجارة، حيث توجهت الفصائل لإستعمال السلاح في عمليات قليلة ضد جنود الإحتلال الإسرائيلي فيما توجهت معظم أعمالها المسلحة ضد من أسمتهم المتعاونين مع الإحتلال الإسرائيلي. وتعددت الميليشيات المسلحة لكل فصيل وقامت بإستعراضات للقوة بالإسلحة في شوارع البلدات الفلسطينية متنافسة على إستقطاب الناس الذين إشمئزوا من تصرفاتها وإبتعدوا عنها مما أدى لهمود المشاركة الشعبية التي تركت الشارع للفصائل لتتنافس على من يسيطر عليه. وتميزت الإنتفاضة أنها دفعت لأول مرة جماعة الإخوان المسلمين للمشاركة في مقاومة الإحتلال الإسرائيلي بعد أن ظلت طوال عشرين عاماً منذ حرب حزيران بعيدة كلياً عن النشاط السياسي والعسكري الفلسطيني متفرغة وخاصة في قطاع غزة لأعمال وخدمات إجتماعية ولما كانوا يسمونه "نشر الدعوة الإسلامية" حتى أن سلطات الإحتلال الإسرائيلي كانت

ترتاح لموقفهم هذا وتفسح لهم المجال واسعاً للنشاط الإجتماعي آملة أن يكونوا بديلاً للمنظمات الفلسطينية المسلحة. ويبدو أن الإنتفاضة أعادت لهم دورهم السياسي فنظموا صفوفهم ليصبح لهم ثقلاً في الحركة الوطنية الفلسطينية.

هدأت الانتفاضة في العام 1991 لكنها لم تتوقف كلياً إلا بعد أن حققت نتائج غير مسبوقة، إذ تم الإعتراف بوجود الشعب الفلسطيني عبر الإعتراف الإسرائيلي الأميركي. كما أعلنت إسرائيل عن عدم وجود حل عسكري للصراع مع الفلسطنيين، مما يعني ضرورة البحث عن حل سياسي وكانت نقطة الإنطلاق مؤتمر مدريد الذي شكل بداية لمفاوضات السلام الثنائية بين إسرائيل والدول العربية وممثلين للفلسطينيين ثم جرت مفاوضات سرية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في النرويج توصلت لإتفاق أوسلو الذي أدى إلى إنسحاب إسرائيلي تدريجي من المدن الفلسطينية.

الفصل الثالث

هجر الماركسية إلى الديمقراطية

سمير أمين يحض على التفكير والتغيير

في تلك السنوات ومنذ بداية الثمانينيات توجهت مع وليد لقراءات محددة فإكتشفنا المفكر الماركسي المصري سمير أمين، فبحثنا عن جميع كتبه الصادرة في ذلك الوقت وكلفنا ذاهبين لبيروت لشراء بعضها، فقد كان أحد من أثروا على طبيعة فهمنا للماركسية، إذ رغم إلتزامه بالماركسية الأممية فقد نقضها بشكل كبير، وأهم ما قدمه في هذا المجال أن عملية التراكم الرأسمالي لا تجري كما شرحها ماركس حيث تتجمع الثروات في مراكز رأسمالية بأيدي تتناقص أعدادها باستمرار لتتوسع الطبقة العاملة على حساب تلاشي الطبقات الوسطى ويزداد فقرها وتهميشها، ولكن التراكم منذ فجر التاريخ يجري في العالم على أساس تشكل بلدان المركز المتقدمة التي تراكم الثروات، وبلدان الأطراف المتخلفة المفقرة والتابعة للمراكز، وأن الرأسمالية تعيد إنتاج هذا الإستقطاب بين المراكز والأطراف حسب الأطوار التي تمر بها، فتقدم المراكز يتم على حساب الأطراف. بمعنى آخر أن نظرية الإفقار الماركسية عملت في مجال مجتمعات وبلدان بكاملها وليس في مجال طبقات. لذلك استنتج أن الثورات تبدأ من الأطراف لتنتقل إلى المراكز، فيما الإصلاح هو طابع الحركة العمالية في المراكز المستفيدة من عملية التراكم الرأسمالي.

قال بعض منتقدي سمير أمين أنه رغم ماركسيته فقد مرغ الماركسية في الوحل، لكنه أكد التزامه بالمنهج الماركسي وليس بإستنتاجات ماركس التي توصل إليها من البحث في المجتمعات الأوروبية في القرن التاسع عشر، التي انتقدها على أساس أنها متهمة بالمركزية الأوروبية التي ترى أن التاريخ العالمي

يبدأ من اوروبا فيما التاريخ القديم في الأطراف لا يغير من فهم طرق الإنتقال من تشكيلة إقتصادية إلى أخرى. قدم سمير أمين دراسات واسعة حول نمط إنتاج سماه "الخراجي" الذي ساد في التاريخ البشري القديم بعد طور المشاعية كبديل عن طوري العبودية والإقطاعية الذي إستقاه ماركس من التجارب الأوروبية دون إطلاع كاف على تاريخ العالم القديم، وبذلك خرق الترسيمة الماركسية الخماسية التي تبناها الماركسيون فيما بعد ماركس دون تمحيص حول تعاقب أنماط الإنتاج من المشاعية للعبودية للإقطاع للرأسمالية للإشتراكية، وكأنها قدر محتوم تمر به كل أمم العالم.

لم يكتف أمين بنقد المادية التاريخية لماركس فقد انتقد المادية الجدلية في كتاب إنجلز "ديالكتيك الطبيعة"، الذي حاول فيه إثبات أن قوانين المادية الجدلية كما تنطبق على الطبيعة تنطبق أيضاً في المجال الإنساني، وأن الحتمية تنطبق على العلوم الإنسانية كما العلوم الطبيعية، وهو خلط لقوانين الطبيعة مع قوانين الاجتماع البشري، فالتدخل الإنساني يعطل القوانين ويغير دفة الأحداث، وهو عامل غير موجود في الطبيعة حيث يمكن توقع حتمية قوانينها. الحتمية هذه طوباوية لتوليدها قناعة يقينية بأن الأشياء ستحدث حسب قوانين مكتشفة مسبقاً، بينما الإنسان يلعب دور الفاعل إلى جانب كونه موضوع الفعل، وله مواصفات العقل والوعي والقدرة على التعلم والتحليل والإستنتاج، ولا يتأثر بانتمائه لطبقة فقط بل أيضاً لقومية ولثقافة ولمهنة ولدين ولأسرة، ووعيه ليس انعكاساً للواقع بل له دور أساسي في التأثير على الواقع، كما يؤثر الواقع على وعيه. سمير أمين نفى هذه الحتمية في مجال العلاقات الإنسانية وأكد أن الاشتراكية والشيوعية مرحلة أعلى من الحضارة الإنسانية لا تستند إلى تغير العلاقات الإنتاجية، وإنما لتغير القيم التي يقوم عليها المجتمع الجديد أي أنه أعطى أهمية أكبر لدور الوعي الإنساني في الإنتقال من الرأسمالية للإشتراكية.

قرائتنا المستقلة لسمير أمين ولآخرين مثل إلياس مرقص وياسين الحافظ، لم تكن كما في فترة الإلتزام بحزب يحدد للعضو ما يجب ان يأخذ به وما لا يجب. أقنعتنا الإنتقادات الموجهة للماركسية والأنظمة الشيوعية بأن ما بني في الإتحاد السوفييتي وبلدان أخرى شبيهة، ليس الإشتراكية حسب ماركس

والمفكرين الإشتراكيين الذين سبقوه، بل رأسمالية دولة تكونت فيها طبقة بيروقراطية من الحكام الجدد للأحزاب الشيوعية إحتكرت السلطة وأدارت الثروة بما يحقق إمتيازات لصالحها. وتبلور ذلك أكثر بعد إنهيار جدار برلين ومن ثم الإتحاد السوفييتي وكافة أنظمة دول اوروبا الشرقية، فإذا كنت مع وليد وأصدقاء آخرين في الثمانينات لا زلنا نعتبر أنفسنا ماركسيين مع إنتقادات للماركسية، فإننا ومنذ أوائل التسعينيات أنتقلنا كلياً إلى خارج الماركسية، رغم عدم معارضتنا للإشتراكية كنظام أكثر إنسانية من النظام الرأسمالي ولكنها ليست موضوعة على جدول الأعمال البشري الراهن وحتى بعد زمن طويل قادم.

تمردات أوروبا الشرقية على السوفييت

بدأت التمردات بثورة المجر التي مررنا بها في العام 1956 وتبعها أحداث لم ننتبه لها أثناء حدوثها للإنشغال في أمورنا المحلية، ففي العام 1967 قمعت الدبابات الروسية الإنتفاضة الشعبية البولندية، وبعد ذلك بعام انطلق "ربيع براغ" التشيكوسلوفاكي، ببدء عملية إصلاح واسعة إثر إنتخاب الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي لأمين عام جديد هو ألكسندر دوبتشك الذي سعى لإشتراكية ذات توجه إنساني ديمقراطي، وأطلق إنفتاح حذر للأوضاع السياسية لم يستمر طويلاً، إذ قضي عليه بإجتياح ثلاثين فرقة عسكرية سوفييتية مدعمة بقوات بلغارية ومجرية وبولندية وألمانية شرقية، في ظل عدم إهتمام غربي فيما عدا إحتجاجات رمزية، وحيث طبقت لأول مرة النظرية البريجينيفية حول السيادة المحدودة لدول أوروبا الشرقية المنتمية لحلف وارسو والتي تعطي الحلف الحق في التدخل في أي بلد يخرج عن الهيمنة السوفييتية وأسلوب إدارة البلاد المقرر من قبلها.

رغم دفاعي عن الإتحاد السوفييتي وعن النظام الذي كنت أعتبره إشتراكياً حتى الثمانينيات، فإنني لم أقبل في أي وقت من الأوقات الديكتاتورية التي كان يمارسها الحزب الشيوعي في الإتحاد السوفييتي والبلدان الإشتراكية الأخرى، منذ كنت أتبنى الأفكار القومية في الخمسينات إلى الإنتقال للإشتراكية العربية ثم الماركسية إعتباراً من منتصف الستينيات. كان دفاعي في المرحلة الأولى عن الاتحاد السوفييتي كبلد حليف يقف مع حركات التحرر الوطني ويتبنى قضاياها،

ثم أصبح في مرحلة تالية دفاعاً عن الحليف السوفييتي ونظامه الإشتراكي، ولكن في الحالتين كان النقد، الذي لم أتخل عنه في اي وقت من الأوقات، يوجه للنظام السياسي الشمولي، رغم الإلتزام بالنظرية الماركسية مع رفض التفسير السوفييتي لديكتاتورية البروليتاريا الذي أدى لديكتاتورية الحزب كتطبيق لها. كنت أقبل الماركسية مع تفسير لأسلوب الحكم فيها على أساس أن كل السلطة لمجالس العمال والفلاحين المنتخبة مباشرة من الشعب، متأثراً بشكل خاص بالعفيف الاخضر وروزا لوكسمبرغ كما ذكرت سابقاً. وقد حسمت "حركة التضامن" البولندية في أوائل الثمانينات وعينا هذا وطورته بحكم أنها كانت الحركة الأكثر تطوراً من سابقاتها.

بدأت حركة التضامن في بولندا كحركة مقاومة ضد النظام الشيوعي الشمولي بإضراب عمالي في العام 1980 وإنتشرت بسرعة لتشمل عشرات المؤسسات التي إنضمت للإضراب في تموز وخاصة عمال حوض غدانسك لبناء السفن الأكثر اهمية في البلاد. طالبت الحركة بحق العمال في إنشاء نقابات مستقلة لا تتبع الحكومة كما كان سائداً في الأنظمة الشيوعية، وبحق الإضراب وحرية التعبير والنشر. وقد أيدت الكنيسة الكاثوليكية الإضراب وإقيم قداس في المصانع الرئيسية. إضطرت الحكومة للتفاوض مع العمال المضربين بعد أن شل الإضراب إقتصاد البلاد فوافقت على طلبات العمال في حق الإضراب والنقابات الحرة وزيادة الأجور وأسبوع عمل من 5 أيام وإلغاء الرقابة على الصحافة. إعترفت المحكمة العليا بشرعية نقابة التضامن التي وصل عدد المنتسبين إليها ما يقارب العشرة ملايين بقيادة ليخ فاليسا، كما تشكلت نقابات فلاحية وبذلك أصبحت "تضامن" سلطة أخرى إلى جانب سلطة الحزب والحكومة، وشكلت في جميع المصانع إدارات عمالية تولت أمور المعيشة والحراسة والإعلام وغيرها. وقد نجحت الإنتفاضة العمالية لحفاظها على الطابع السلمي لحركتها رغم الإستفزاز الحكومي ولأنها لم تتشدد في مطاليبها حتى لا تعطي الحجة للحكومة لإستعمال العنف ضد المضربين وطلب التدخل السوفييتي كما حدث في قمع ربيع براغ والثورة المجرية.

إستمر التوتر بين الحركة والحكومة لأشهر عديدة، فالحكومة قبلت الإتفاق

ولكنها لم تكن جدية في الإلتزام به فتحينت الفرص لنقضه. ففي أواخر العام 1981 قرر ياروزلسكي القائد الجديد للحزب الشيوعي المدعوم من الإتحاد السوفييتي الإنتقال للعنف في مواجهة حركة "تضامن" بعد اليأس من تدميرها بوسائل أخرى وبعد أن باتت تهدد بتقويض هيمنة الحزب على السلطة، فأعلن حالة الطوارئ ومنع التجول وإعتقل آلاف القادة العماليين، وإقتحمت القوات العسكرية المصانع وسحقت الإضرابات. لم تتوقف الحركة فقد إنتقلت للعمل السري طوال سنوات إلى أن إرتفعت قبضة الإتحاد السوفييتي عن بلدان أوروبا الشرقية التي كانت منشغلة بالبريسترويكا وأزماتها السياسية والإقتصادية الخاصة، فتساقطت الحكومات الشيوعية الشرقية مثل أوراق الخريف، ففي بولندا جرت إنتخابات حرة لأول مرة بعد 60 عاماً من حكم شمولي، حصلت فيه "تضامن" على ما يقارب 90 % من أصوات الناخبين.

أتت هذه الأحداث لتعزز وجهة نظرنا حول افتقاد البلدان الإشتراكية للديمقراطية وكذب الإدعاءات حول حكم الطبقة العاملة لها التي لو كان النظام القائم يمثلها لما ثارت ضده، فقد كان يمثل شريحة بيروقراطية حزبية فرضت أنظمة ديكتاتورية مدعومة بهيمنة الأخ الاكبر السوفييتي الذي أدار امبراطورية واسعة ورثت أمبراطورية القيصر ووسعتها إلى قلب اوروبا الغربية. تحمسنا لهذه الإنتفاضة وخضنا نقاشات دفاعاً عنها ضد اصدقاء ماركسيين استمروا في تبني المقولات القديمة عن حكم الطبقة العاملة وبناء الإشتراكية وتفسير المؤامرة الخارجية الرأسمالية التي رتبت هذه الإنتفاضة للتخلص من الحكم "الشيوعي"، وأذكر منهم عوني الصادق الفلسطيني الأردني والشيوعي السابق الذي عمل في الكويت كصحفي بمجلة الطليعة اليسارية وصحف أخرى إلى أن طرد منها ليقيم في دمشق ويعود بعد ذلك للأردن بعد حرب الخليج الثانية التي إصطدمنا معه حولها أيضاً لتأييده لصدام حسين في إحتلال الكويت.

غورباتشوف وأول دراسة سياسية

أثناء تطورنا بعيداً عن الماركسية كان هناك تطور مهم في الإتحاد السوفييتي بدء مع انتخاب ميخائيل غورباتشوف كأمين عام للحزب الشيوعي السوفييتي في

العام 1985 بعد حوالي ثلاثين عاماً من فشل الإصلاحات التي حاول خروتشوف إجرائها إثر وفاة ستالين الذي حكم الإتحاد السوفييتي لثلاثين عاماً بقبضة حديدية. فبريجنيف الحاكم الفعلي للإتحاد السوفييتي لثمانية عشر عاما إثر خلع خروتشوف، جمد الإصلاحات وأعاد البلاد إلى ما يقرب من الأوضاع التي كانت فيها أيام الحكم الستاليني، وقد تتالي بعد وفاته إثنان من القادة المسنين للحزب أندروبوف وتشيرننكو اللذين لم يحكما سوياً سوى ثلاث سنوات لتؤول أمانة عامة الحزب لغورباتشوف، الاكثر شباباً نسبياً والذي ظل رئيساً للبلاد حتى إنهيار الإتحاد السوفييتي في العام 1991. وقد ترافق انتخابه مع أزمة عامة داخلية في منتصف الثمانينات، إذ عجز الاتحاد السوفييتي عن اللحاق بالمنظومة الرأسمالية الغربية بسبب جمود في الإقتصاد وتراجع معدلات التنمية وتفاقم أزمة البيروقراطية في السلطة والزيادة في حدة المشكلات الإجتماعية والتخلف في مجال سباق التسلح وفشل برامج الإصلاح السابقة. وكانت محاولة غورباتشوف في برنامجه لإعادة البناء "البيروستريكا" الفرصة الأخيرة لتخليص البلاد من مشكلاتها، ولتلافي الوقوع في أزمة عامة كانت البلاد تقترب منها في كافة المجالات، فقاد سياسة لإصلاح الاقتصاد والإدارة والنظام السياسي، ودعا الى إحداث تغييرات ديمقراطية وزيادة النشاط السياسي للشعب، وألغى الرقابة على وسائل الإعلام، وقام بتعديل في التخطيط المركزي، وأقر إلتزام الدولة بمستويات الإنتاج بناء على طلب المستهلكين، وأصبح على المؤسسات الإنتاجية للدولة تغطية تكاليفها من رواتب وضرائب ومواد أساسية وقروض من عائداتها. ولم تعد الحكومة تتدخل لإنقاذها إذا لم تكن مربحة وواجهت الإفلاس.

كما نقلت السيطرة على المؤسسات المنتجة من الوزارات إلى تجمعات عمّالية منتخبة. وأصبحت مسؤولية لجنة التخطيط الحكومي تنحصر في تحديد الخطوط العريضة وليس صياغة خطط الإنتاج التفصيلية. كما سنت قانون للتعاونيات وسمح بالملكية الخاصة في قطاعات الخدمات، وألغي احتكار وزارة التجارة الخارجية للعمليات التجارية، وسمح لفروع إقتصادية وزراعية بأداء عمليات تجارية خارجية في القطاعات التابعة لها مباشرة دون الرجوع لبيروقراطية وزارة التجارة. أما التعديل الأكبر فكان السماح للأجانب بالإستثمار في الإتحاد السوفييتي على شكل مشاريع مشتركة مع الوزارات السوفييتية ومع ملتزمو الدولة

والتعاونيات، على أن تكون نسبة مشاركة الأجانب لا تزيد عن 49 بالمئة. قللت الإصلاحات من المركزية إلى حد ما، لكن بقي التحكم بالأسعار قائما وكذلك عدم إمكانية تحويل الروبل، ومعظم السيطرة الحكومية على وسائل الإنتاج.

في المجال الدولي تم نبذ مبدأ بريجينيف ودور الدركي في أوروبا الشرقية، مما فتح الباب أمام الزلزال الذي إجتاحها، وطرح شعار "أوروبا بيتنا المشترك" وأنهيت الحرب الباردة ورجح الإعتماد على الوسائل السلمية في العلاقات الدولية، والتنافس السلمي والعقلاني وتحقيق الأمن المتبادل والمتكافئ بين الدول، ونبذ إستخدام السلاح النووي المؤدي لإنتحار العالم وأوقف سباق التسلح وقلصت الأسلحة. وتمت الدعوة لتسوية عادلة لديون دول العالم الثالث، وتحويل قسم من موازنة الصناعات الحربية في الدول الكبرى لتنمية الدول المتخلفة. وبدأت محاولة لتحويل الخصوم السابقين إلى شركاء، وللتحول من المجابهة إلى التعاون مع الإستعداد للتنازل والحلول الوسط وأولوية المصالح المشتركة للبشرية على الصراعات الطبقية، وموازنة المصالح بدل موازنة القوى، وضرورة التعاون الدولي لمواجهة أخطار البيئة ونقص الموارد الطبيعية وإزدياد السكان، فالجميع حلفاء ولهم أهداف مشتركة. وهكذا إنحسر الطابع الأيديولوجي عن السياسة الخارجية السوفييتية وأصبحت مهمتها ليس تغيير العالم بل محاولة إصلاحه. كما سحبت القوات السوفييتية من أفغانستان، ورفعت اليد عن أوروبا الشرقية، وأنقصت توريدات الأسلحة للشرق الأوسط وإعترف بالمصالح الأمريكية فيه وأن الإتحاد السوفييتي لن يسعى لمنافستها.

لم تنجح إصلاحات غورباتشوف الإقتصادية في إخراج البلاد من أزمتها، فبدل أن تؤدي سياسات اللامركزية إلى تحسن الوضع الإقتصادي، خلقت معوقات إنتاجية جديدة، أفقدت الحكومة سيطرتها على الإقتصاد. فيما البيريسترويكا ورفع قبضة الأمن عن الحياة السياسية في البلاد وسياسة الجلاسنوست "الشفافية"، أدت لإطلاق حركة شعبية واسعة تبلورت في منظمات سياسية علنية توزعت على إتجاهات متعددة: الإتجاه المحافظ الذي سعى لإستمرار النهج القديم، والإتجاه الليبرالي الذي طالب بتحويل البلاد إلى النظام الإقتصادي الغربي، مروراً بالإتجاه الوسطي الإصلاحي، والإتجاهات القومية في

مختلف الجمهوريات والكيانات القومية، وأخذت السلطة تفلت بالتدريج من الاتجاهين: المحافظ بعد فشل إنقلابه العسكري في آب 1991، والإصلاحي الوسطي بسبب تردده وضعف نفوذه بين الجمهور، مما مكّن للإتجاه الليبرالي الوصول إلى السلطة في روسيا بقيادة يلتسين، كما أن الجمهوريات الأخرى إتجهت للإنفصال لإقامة دول مستقلة، مما أدى لتفكك الاتحاد السوفييتي وإنهياره السريع.

أتت أحداث البروسترايكا لتعمق قناعاتي مع الأصدقاء الآخرين وخاصة وليد، حول الإتحاد السوفييتي وإفتقاده للديمقراطية وتحول الشريحة الحاكمة فيه إلى طبقة بيروقراطية بنت رأسمالية دولة أكثر سوءاً من الراسمالية. وأملنا خيراً من غورباتشوف في إجراء إصلاحات أكثر جذرية مما حاوله خروتشوف، وشجعنا ذلك على محاولة التعمق في تفاصيل إصلاحاته ثم كتابة دراسة لتقييم التجربة السوفييتية ابتداءً من ثورة أكتوبر في العام 1917 حتى عهد غورباتشوف في الثمانينيات. وقد ظلت الدراسة بلا نشر حتى الآن مكتوبة على الورق وعندما قام وليد في وقت لاحق بطباعتها بعد إنتشار الكومبيوترات فقدها بعد أعوام. وقد فكرنا فيما بعد بمحاولة نشرها ولكنها كانت تحتاج لمراجعة واسعة بحكم التغييرات التي حدثت وخاصة إنهيار الإتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة وتحول روسيا وجمهوريات الإتحاد السوفييتي السابقة للنظام الرأسمالي من النموذج الغربي العالمي.

أفول الإمبراطورية السوفييتية

حدث إنهيار جدار برلين في نوفمبر 1989 إيذانا بأفول الأمبراطورية السوفييتية الممتدة من بحر اليابان شرقاً إلى برلين في أقصى غرب أوروبا. كان الجدار رمزاً للستار الحديدي المحيط بالأمبراطرية التي تحولت لسجن للشعوب. كان نهاية للنظم الشيوعية في أوروبا الشرقية بعد ما يقارب نصف قرن من إقامتها بحراب الجيش الأحمر والتي شهدت خلال عقود حالة قمع لشعوبها وهيمنة للسلطة على كافة أوجه الحياة من إقتصاد وسياسية وإعلام ونقابات وخدمات وتعليم وغيرها.. كما شهدت فساداً مستشرياً لقيادات الحزب الواحد الحاكم

بحيث أن شعوبها التي إضطرت للتضحية بحرياتها على أمل حياة أفضل في "الجنة الشيوعية" الموعودة، فقدت حرياتها وعانت من أوضاع معيشية سيئة مقارنة بأوضاع أفضل بكثير في الدول الرأسمالية المجاورة والتي لم ينفع الستار الحديدي في منع الناس من الإطلاع على تقدمها وحرياتها وأوضاعها المعيشية المتطورة، وإجراء مقارنات مع أوضاعهم البائسة، لذلك لم تتوقف مقاومتها ومعارضتها للأنظمة الشمولية بدءاً من ثورة المجر إلى ربيع براغ وحركة التضامن البولونية وغيرها.

إنهيار الأنظمة الشيوعية بعد فشل سياسي واقتصادي، في جميع دول اوروبا الشرقية بثورات سلمية فيما عدا رومانيا التي انتهت بإعدام شاوشيسكو، ويوغوسلافيا التي تحولت إلى حرب اهلية بين القوميات وانتهت بتدخل دولي للتخلص من أحد بقايا النظام الشمولي الصربي، كان أشبه بزلزال عالمي يكاد يشابه الثورة الفرنسية، أو نتائج الحرب العالمية الثانية، فقد كان إنتصاراً آخر للديمقراطية في العالم بعد الإنتصار المدوي على الفاشية الألمانية والإيطالية واليابانية. نهاية الشيوعية كما طبقت لم يفقد الأمل في العدالة الإجتماعية ولكنه أوضح أن الطريق إليها لا يمر عبر القمع والإستبداد ولكن وبشكل حصري من خلال الديمقراطية والحريات.

ترافق الإنهيار مع الإنتفاضة الصينية بين نيسان وحزيران من العام 1989 في ساحة تيان آن مين أكبر ساحات العالم، والتي بدأت بإعتصام للمثقفين يطالب بالديمقراطية والإصلاح وتطورت للمطالبة بإنهاء حكم الحزب الشيوعي للصين ومكافحة الفساد في أجهزة السلطة مما جذب العمال لتشمل المظاهرات والإعتصمات مدن عديدة ولتضم غالبية الشعب ولتصل إلى أعداد مليونية، تخللتها إضرابات عن الطعام. توقع قادة الحزب الحاكم في البداية أن تكون المظاهرات قصيرة الأمد، أو أن إجراء إصلاحات شكلية سيرضي المتظاهرون، وأرادوا تجنب العنف فحاولوا إقناع المنتفضين بإنهاء المظاهرات. إلا أن هذا الأسلوب إصطدم بإصرار المتظاهرين على تحقيق مطالبهم، فإتهموا المتظاهرون بأن البورجوازية هي التي تحركهم، وإتخذ قرار القمع وأعلنت الأحكام العرفية وقامت القوات العسكرية بتنظيف الساحة بالقوة من المتظاهرين، ونشبت معارك

في الساحة وحولها وسقطت أعداد كبيرة من القتلى والجرحى وأجريت محاكمات ضد ضباط رفضوا إطلاق النار على المتظاهرين السلميين. وبذلك أمكن تأجيل الثورة الديمقراطية في الصين لكن من المؤكد أنها قادمة.

الأزمة الاقتصادية بل الفشل الإقتصادي وبروسترويكا غورباتشوف ومقارنات الشعوب في الشرق مع الحياة في الدول الغربية في عالم مفتوح كانت بالإضافة لعوامل أخرى، أسباب رئيسية لإنهيار دول شرق اوروبا والذي تلاه مباشرة إنهيار الإتحاد السوفييتي نفسه إلى جمهورياته المكونة له لتثبت مرة اخرى أن تجاهل الإنتماء القومي هو هروب للأمام لإنتماء "أممي"، بالإدعاء بأن الإتحاد السوفييتي حل مسألة القوميات وأن هوية جديدة سوفييتية قد نشأت. الإنهيار أدى لسقوط حلف وارسو ونهاية الصراع بين الكتلتين العظميين بتفتت إحداهما وصعود الأخرى لدور متعاظم في تحديد مصير العالم. وقد نشبت مناقشات وجدل بين المتابعين للأوضاع العالمية حول ما تلا ذلك، فرأى البعض أن العالم تحول لقطبية أحادية، فيما رأى آخرون أن صراعاً عالمياً جديداً قد نشب سموه صراع الحضارات وجسد البعض هذا فيما أسموه صراع الغرب والإسلام، ورأى البعض أن الصراع الجديد هو بين الشمال المكون من الدول الغنية التي تهيمن دولها الصناعية الكبرى على أربعة أخماس الإنتاج العالمي رغم أنها لا تأوي سوى خمس البشر، وبين الجنوب المكون معظمه من الدول الفقيرة والمتخلفة. فيما ركز الغرب لفترة على الصراع بين العالم والمنظمات الإرهابية التي وصلت عملياتها لكافة أرجاء العالم وكانت ذروتها الغارة على مركز التجارة العالمي في نيويورك.

إنهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية والثورة الصينية وتلاشي الإتحاد السوفياتي الذي تلاه، جعلني مع وليد وآخرين نتخلى نهائياً عن الماركسية ونلتزم بالديمقراطية كأولوية إنسانية لا طريق للعدالة الإجتماعية إلا من خلالها. كانت هذه المسألة ومسائل أخرى عديدة من إهتماماتنا أيضاً في لقاءاتنا ومناقشتنا التي إتخذت صفة سهرات كانت تعقد معظمها عند أصدقاء من دوما وبشكل خاص في مزرعة الصديق المحامي محمد سلام أبو ياسر الذي كان من قيادات حزب العمال الثوري العربي الذي أنشأه ياسين الحافظ، وكان من حضورها الكثيرين

ممن يتابعون الشأن السياسي من حزبيين ومستقلين منهم أبو محمود وأبو عصام تكلة من دوما وأبو عيسى الفلسطيني الذي كان يقيم في جوبر قبل ان ينتقل إلى دوما والذي كان يجمعنا أيضاً في بيته العربي الواسع في جوبر، فكان أهم ما أقامه ندوة شعرية للشاعر الشيوعي العراقي مظفر النواب الذي كان يجتذب إهتمامنا لشعره الناقد للحكام العرب فلم يستثني منهم أحداً. كانت حفلة صاخبة بالشعر والمأكولات الطيبة والمشروبات وكملها حضور الصديق ابو علي مقبل الذي كان لولباً للمرح والأغاني والهتافات الثورية وشهد بيته في الملحق الكثير من سهراتنا العامرة ب ‘‘العرق" والنقاشات السياسية الحادة.

جميع سهراتنا كانت نوعاً من إجتماع سياسي غير رسمي لمناقشة كل شيء ولا يختلف عن الإجتماعات الحزبية سوى في انه مترافق مع الكأس وملحقاته التي "تسهل" النقاشات الغنية. وقد إتخذت لقاءاتنا إنتظاما وإلتزاماً ولكن لفترة قصيرة بمشاركة وليد وأبو رامي وسالم وآخرين على أن يلتزم كل مشارك في كل إجتماع تقديم مادة مكتوبة حول المسائل المطروحة للنقاش، ولكن هذا الشكل كحلقة دراسية لم ينجح لعدم إلتزام الجميع بالكتابة وبذلك عدنا للسهرات "السياسية" العفوية الغير منظمة. وكان لا يخلو الأمر احياناً من حضور شخصيات معروفة لمناقشتها مثل نصر حامد أبو زيد وسمير أمين من مصر، وميشيل كيلو وعارف دليلة والطيب تيزيني وعبد الكريم الجباعي وغيرهم من سوريا، وفي سنين تالية عزمي بشارة الذي كنا نلتقي به كلما زار سوريا. كنا نشعر من خلال هذه اللقاءات والمناقشات أننا نمارس نوعاً من عمل سياسي متكيفين مع جو القمع الذي فرضه النظام على سوريا إثر حوادث الإخوان المسلمين التي أدت لإعتقالات واسعة تناولت جميع الأحزاب السياسية المعارضة، شلت نشاطها كلياً لعقدين من الزمن حتى أواخر التسعينات حيث بدأ حدوث إنفراج نسبي ضئيل في عهد حافظ الأسد الذي أفرج عن معتقلين منذ أواسط التسعينيات.

إشكالية الديمقراطية في "الحركة"

في العام 2003 حدث تغيير هام في تفكيرنا السياسي وخاصة في المسألة العراقية التي شهدت إحتلالاً أميركياً للعراق، ففي التغيير التدريجي الذي جرى

على مدى ما يقارب الثلاثة عقود إنتقلنا من الأفكار القومية العربية إلى الإشتراكية العربية فالماركسية اللينينية المشوبة ببعض الغيفارية والماوية، إلى الماركسية دون اللينينية، بعد قراءات في أواخر الستينيات لروزا لكسمبرغ وتروتسكي وإسحق دويتشر والياس مرقص وياسين الحافظ وغيرهم، إلى متابعة الثورات في بلدان شرق أوروبا بدءاً من ثورة المجر في الخمسينيات إلى ربيع براغ في الستينيات إلى حركة التضامن البولونية التي عززت بالوقائع الملموسة نقدنا للإتحاد السوفييتي كنظام شمولي يفتقد الديمقراطية وأبعد ما يكون عن حكم الطبقة العاملة، كذلك مواكبتنا للتحول الذي حدث في برامج وسياسات وأفكار الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي. ثم الإنتقال لنقد الماركسية نفسها من خلال قراءات سمير امين، وتلاها حركة الإصلاح الغورباتشوفية التي قمت مع وليد بكتابة دراسة عنها كما ورد، ثم سقوط جدار برلين والذي تلاه إنهيار الإتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة التي قمنا بعدها بقطع الخيوط التي ما زالت تربطنا بالماركسية نفسها لأكتب مع وليد نقدنا للماركسية في الدراسة التي ورد ذكرها والتي قلنا فيها أن "ما انهار ليس تطبيقاً سوفييتياً خاطئاً للماركسية بل ما انهار هو النظرية نفسها".

سبق قطعنا مع الميراث الماركسي قطع آخر مبكر مع الفكر القومي ولكن دون أن ندون ذلك لتأتي الدراسة عن "الحركة" والتي كتبتها ثم قام وليد بتدقيقها، وعنوانها "إشكالية الديمقراطية في حركة القوميين العرب.. دراسة نقدية"، قدمت إلى "مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية" ومركزه في الإمارات العربية ويرأسه علي الكواري ورغيد الصلح ليقرأ ويناقش في المؤتمر السنوي الثالث عشر للمشروع الذي عقد في أكسفورد ببريطانيا في 30 آب 2003 بعنوان "الممارسة الديمقراطية داخل الاحزاب العربية". وقد دعيت للمؤتمر لعرض الدراسة ومناقشتها ولكني لم أتمكن من الذهاب بسبب رفض السفارة في دمشق إعطائي فيزا رغم إطلاعهم على الدعوة الموجهة لي. لذلك جرت مناقشته من المدعوين بعد توزيع نسخ من الدراسة عليهم إلى جانب دراسات أخرى قدمت من المشاركين لتصدر فيما بعد في كتاب " الديمقراطية في البلدان العربية" في العام 2004 عن مؤسسة الدراسات العربية في بيروت. قطعت الدراسة مع ما مثلته "الحركة" من فكر قومي وتعزز ذلك أكثر فيما بعد تأثراً

بكتاب "وداع العروبة" للكاتب اللبناني حازم صاغية، الذي عرضته لاحقاً في مقال خاص.

فكرة الدراسة جائت بعد لقائنا مع الحكيم جورج حبش أواخر التسعينات مع وليد ورجا في مكتبه بالرئيس حيث تداولنا في كثير من الأمور، وقدمنا له نسخة من دراستنا حول الغورباتشوفية، فإقترح أن نقوم بدراسة عن "الحركة" حيث أنه كان يحتفظ في إرشيف الجبهة الشعبية بالكثير من نشرات وبيانات وتعاميم وتقارير الحركة القديمة، وبدأ التفكير في إقامة مركز دراسات بعد تركه الأمانة العامة للجبهة، وكان غير راض عن كتاب جمال باروت الذي صدر عن تاريخ الحركة. قمنا بالإطلاع على الإرشيف وإلتقينا بهاني الهندي وهو من مؤسسي الحركة وكان يسعى في نفس الإتجاه وعرض علينا التعاون في الكتابة عن فرع الحركة السوري، إلا أنه سافر ولم يعد للإتصال بنا حسبما وعد، وقد صدر كتابه فيما بعد في ثلاثة أجزاء معظمها من وثائق الحركة مع قليل من تحليلها أو تقييمها. أما مشروعنا مع الحكيم فقد توقف لأسباب إنشغالي مع وليد في كتابينا الذين صدرا في ذلك الوقت، ثم ألغي المشروع نهائياً وجائت الدراسة التي كتبتها كبحث في جانب واحد، مواقف وممارسات الحركة للديمقراطية، التي تأتي أهميتها رغم قدمها من أنها لا تختلف كثيراً عن مواقف وممارسات أحزاب عربية راهنة تعمل بطريقة بعيدة عن مواصفات الأحزاب الديمقراطية التي هي لبنة أساسية في بناء نظم سياسية ديمقراطية عربية كبديل للأنظمة الديكتاتورية السائدة، فإصلاح الأحزاب المركزية الشمولية خطوة أولى لتحقيق أهداف المجتمعات العربية.

أجلت "الحركة" العمل للديمقراطية منذ نشأتها لصالح تحقيق الوحدة والتحرر وإسترداد فلسطين، وطالبت بمرحلة إنتقال مقيدة لعمل التيارات المعادية للخط القومي. وعندما قامت الوحدة بين مصر وسوريا وافقت "الحركة" على حل الأحزاب كشرط لقيامها وقبلت تعيين عدد من أعضائها دون إنتخاب في مجلس الأمة، فالأولوية لديها كانت لدولة الوحدة، فيما كان إلغاء الحياة السياسية في سوريا سبباً رئيسيا لإنهيار الوحدة. وعندما تحولت "الحركة" للإلتزام بالإشتراكية العلمية، أقرت تعدد الأحزاب ولكن فقط ضمن الخط القومي الإشتراكي مع منع

الأحزاب المعادية لهذا الخط، وتبنت الحركة العربية الواحدة أي الحزب الواحد عندما دعا له عبد الناصر كحل مفترض لتوزع التيار القومي الإشتراكي. ففي مؤتمرها لعام 1963 رأت أن ربط الديمقراطية بتعدد الأحزاب يعبر عن "ترسبات فكرية برجوازية!"، زاعمة أن "شروط نجاح الثورة الإشتراكية أن تقودها حركة واحدة ذات نظرية واحدة تنبثق من وحدة المصلحة الطبقية للمنتجين!". وعلى هذا الأساس النظري دخلت "الحركة" مع الأحزاب الناصرية تجارب الحزب الواحد، "الاتحاد الإشتراكي العربي" في سوريا والعراق.

وكان هناك قرار "للحركة" بالإمتناع عن تنظيم العسكريين، بقي حتى بروز دور العسكر العراقي في إسقاط الملكية، مما جعلها تتوجه للعمل داخل القطاع العسكري مع إحاطة دور العسكر السياسي بضوابط لكيلا يتحول لبديل للعمل الشعبي. نسيت "الحركة" بسرعة هذه الضمانة وانخرطت بإنقلابات في سوريا والعراق واليمن، الناجح منها تحول مباشرة إلى بديل للعمل الشعبي الديمقراطي بعد تصفية الأحزاب السياسية لصالح الحزب الواحد. ولم تخرج عن هذا تجربة الجبهة القومية في اليمن الجنوبي المنشقة عن "الحركة"، فقد بدأت خطواتها الأولى بالإنفراد بالسلطة على أنقاض الأحزاب الأخرى ثم توالت الإنقلابات، وكان آخرها الصراع الدموي على السلطة عام 1986 المغلف بالشعارات الأيديولوجية مع الاعتماد على قوى عسكرية وقبلية.

لا يمكن الحديث عن ديمقراطية داخلية في "الحركة"، إذ أنها كانت حزباً "ثورياً"، المبادىء والنظريات فيه هي الحقيقة المطلقة التي لا تحتاج لرأي المواطنين فيها، وهو حزب يبني من أجل الثورة القادمة وليس الإنتخابات القادمة. التنظيم العقائدي الثوري بمفهوم "الحركة" هو "الجيش الشعبي" الذي تعده الأمة للقتال من أجل أهدافها مما يتطلب علاقات داخلية لا تمت إلى الديمقراطية بصلة، بل هي أقرب إلى العلاقات الناظمة لفرقة عسكرية. ويلخص هذه العلاقات المبدأ التنظيمي "المركزية المرنة" المأخوذ من ترسانة الأحزاب الشمولية وخاصة الحزب "البلشفي". ولتمييز "الحركة" عن أحزاب أخرى في إنضباطها إعتمدت مبدأ "نفذ ثم ناقش"، وهو رغم إستعماله في حالات خاصة، يوحي أن المطلوب هو التنفيذ أولاً، أما النقاش فهو أمر ثانوي. والإنضباط في

"الحركة" لا يقتصر على تنفيذ المهام الحزبية بل يشمل المواقف السياسية التي لا تقبل الإجتهادات الفردية. والتنفيذ يقتضي خضوع كافة المراتب الأدنى للقيادة العليا التي لا تخطئ إلا نادراً. كما تخضع كل أقاليم "الحركة" لمركز قومي يمارس علاقة شبه أبوية مع الفروع. وضمن كل إقليم هرم تراتبي شبيه بالتراتب العسكري، والإنتقال من مرتبة إلى أخرى لا تقرره غالبية الأعضاء فالمبدأ التنظيمي "القيادة للأكفأ" هو حق القيادات الأعلى في ترقية من تراه مناسباً، أما الإنتخاب فيعتبر متعارضاً مع أمن التنظيم. والعضو في "الحركة" أداة تنفيذية يتم اختياره بشكل دقيق، فالحزب الثوري لا تهمه الكمية بل النوعية أي النخبة، لعدم الحاجة لأصوات بل "لثوار"، ومطلوب منه ترجيح مصالح "الحركة" على مصالحه الخاصة في حال تضاربهما. أما المؤتمرات في "الحركة" فإجتماعات موسعة لقيادات المركز القومي ومسؤولي قيادات الأقاليم المعينين، وأعضاء قيادات الأقاليم تسميهم اللجنة التنفيذية "القومية" من أسماء مقترحة من قيادة الإقليم نفسها، ثم تسمي كل قيادة المراتب الأدنى منها مباشرة. وأول خروج جزئي على التعيين كتقليد سائد كان في مؤتمر 1965، الذي أقر مبدأ الانتخابات لكافة المراتب كطريقة وحيدة لتشكيل القيادات من أدنى إلى أعلى، كما أقر عقد مؤتمرات منتخبة للروابط والشعب والمناطق والأقاليم، كترجمة حقيقية لمبدأ الديمقراطية الداخلية. إلا أن ذلك لم ينفذ، وأعيد العمل بأساليب التعيين.

"الحركة" في الستينيات مع بدء إعتناق الأيديولوجيا الماركسية، عانت من سلبيات في آليات عملها الداخلية جعلت أي تطوير لفكرها يؤدي إلى هزات تنظيمية، وأصبح التطور الوحيد المقبول هو دفع جميع الأعضاء للإلتزام بالماركسية وإلا تعرضوا للطرد. فتنظيمات الأيديولوجيا الواحدة تعاني من الجمود الفكري ومعاكسة الوقائع ومعارضة المحاولات التغييرية التي تتهم بالإنحراف عن "العقيدة"، بينما الرابط في الحزب الديمقراطي البرنامج السياسي وخطوط نظرية كإنعكاس للوقائع، فيما الأيديولوجيا تخضع الوقائع لإشتراطاتها. الهزة الفكرية في "الحركة" منتصف الستينيات عند التوجه للماركسية فرضت إعادة نظر شاملة، ولعدم وجود آلية ديمقراطية تضع المفاهيم الجديدة للحوار أمام مجمل الأعضاء، فقد جوبهت بالرفض من تيار متمسك بالمفاهيم السابقة على أنها الحقيقة المطلقة، ولكيلا يحدث إنشقاق تم قبول الأفكار الجديدة التي أصبحت لدى

معظم الأعضاء ترديد لعناوين لا تترك أثراً على ممارساتهم، فتحولت "الحركة" إلى حزبين متجاورين. كان يجب الاعتراف بهذا التعدد رسمياً ووضع الأسس الديمقراطية لحركة جدل بينهما للوصول إلى قواسم مشتركة، والإحتكام في النهاية للتصويت في مؤتمرات وقبول نتائجها مع حق الأقليات في إستمرار طرحها العلني لآرائها، وترك الزمن والتجربة لتقرر أي الأفكار الأكثر ملائمة للواقع. التكتم على التعدد وعدم إجراء إنتخابات في الأقاليم حسب الإصلاح التنظيمي المقر، أدى لتسرب العديد من الأعضاء وتصنيف آخرين كبرجوازيين ثم فصلهم، وبدء صراعات مكتومة للهيمنة على التنظيمات خرجت للعلن وأدت لإنشقاق الحركة ثم نهايتها.

توصلت الدراسة إلى نتائج أن الحركة وأحزاب عربية كثيرة مشابهة لم تفلح بعد نصف قرن في تحقيق شعاراتها "الوحدة والاشتراكية وإسترداد فلسطين"، بعد أن أهملت العمل للديمقراطية وإعادة السيادة للشعب ولمشاركته في رسم وبناء مستقبله، فالأحزاب "الثورية" التي وصلت للسلطة كان أول أعمالها إلغاء مسيرة الانتقال للديمقراطية التي بدأت بعد الإستقلال. كما أن "الحركة" لم تنتبه طوال عملها السياسي إلى أن توفر القوة للمجتمع لمواجهة الإستحقاقات الخارجية والداخلية يتأتى من مجتمع مدني لحمته المواطنين الأحرار الذين يملكون المبادرة غير المقيدة للعمل في شتى المجالات، فقد ركزت في الخمسينيات على أن القوة تأتي من "نظام ثوري" وحدوي، وفي الستينيات رأت أنها تأتي من حزب "ثوري" عقائدي أوحد. رضيت "الحركة" مثل أحزاب عربية عديدة بوضع السعي من أجل "الديمقراطية" في المجتمع وداخل الحزب في آخر جدول أعمالها، بينما المواطن الحر المتمتع بكافة حقوقه هو الأساس في تحقيق الأهداف، فأدى التأجيل بحجة العدو الخارجي، الذي دام حتى اليوم لدى أنظمة وأحزاب، لتراكم الهزائم والكوارث. ولاحقاً في تقييم تجربة "الحركة" رأى أحد مؤسسيها، جورج حبش، أنه لو فكر بإعادة تأسيسها من جديد فسيضيف شعار أساسي وهو الديمقراطية التي هي "الشرط للسير نحو الوحدة والتطور والتنمية ومواجهة الأعداء وليس العكس"، كما اعترف بأن "جزءاً كبيراً من فشلنا يعود إلى أننا لم نكن ديمقراطيين."

دراسة نقدية للماركسية والشيوعية

في العام 1991 قام عدد من كبار المسؤولين بانقلاب على سلطة غورباتشوف لإعادة الإتحاد السوفييتي للنظام الشمولي المركزي وللتخلص من البريسترويكا المخالفة لروح النظام الشيوعي. أخضع غورباتشوف لإقامة جبرية وتشكلت لجنة للقيام بأعماله. لكن الإنقلاب فشل، فقد خرج الناس للشوارع وواجهوا الدبابات الإنقلابية التي رفض قادتها إطلاق الرصاص على الجماهير المنتفضة فانهار الإنقلاب وبزغ نجم بوريس يلتسن الذي تولى السلطة ليكون أول عمل للقيادة الجديدة توقيع رؤساء الجمهوريات السوفييتية على وثيقة حل الإتحاد السوفييتي وتفككه إلى 15 دولة مستقلة أكبرها جمهورية روسيا الإتحادية. وبإنهيار الإتحاد السوفييتي أسدل الستار على أول نظام اشتراكي أقيم بالإعتماد على أفكار ماركس وإنجلز ولينين. ونشب جدل حول أسباب انهياره وفضل المتشددون في إعتناق الأيديولوجيا الماركسية إرجاعه حسب العادة للتدخل الخارجي والمؤامرة العالمية الرأسمالية على التجربة الإشتراكية الأولى، فيما فضل آخرون أقل تطرفاً إرجاع الخلل لتطبيق النظرية على أرض الواقع الذي إنحرف عنها واتخذ مساراً خاطئاً، فيما النظرية لا تزال سليمة ومتماسكة وتتناسب مع الأوضاع القائمة في العالم وتنتظر من يستطيع تطبيقها مع بعض التعديلات التي لا تغير من جوهرها ولكن تدخل بعض التطوير على جزئياتها لتصبح مناسبة للعصر كما يعتقدون.

فيما أني ووليد نتيجة تطور تفكيرنا منذ عملنا في "الحركة" التي تطورت وانفتحت وتحولت من القومية التقليدية للناصرية الإشتراكية ثم الماركسية، جعلنا منفتحين دائما للجديد وللتغيير والإنتقال من موقع وموقف إلى آخر حسب الوقائع الموضوعية المتغيرة وحسب مدى وعينا الفكري ومتابعتنا لما يجري حولنا والنقاشات الدائمة المفيدة مع الأصدقاء حيث كان حديثنا شبه الوحيد في لقاءاتنا هو حول السياسة، بالإضافة لتأثيرات أحداث هامة مثل ربيع براغ وحركة التضامن والبريسترويكا الغورباتشوفية وإنهيار الإتحاد السوفييتي، مما جعلنا نتخلى عن الماركسية. أصبحنا على قناعة تامة بأن الخلل الرئيسي هو في النظرية نفسها الذي أدى بالنتيجة لكوارث في التطبيق فأعدنا مراجعة معظم نقاطها الرئيسية وكتبنا دراسة في أواخر التسعينات حول وجهة نظرنا هذه لم تنشر إلا في العام

2002 في موقع "الحوار المتمدن" اليساري الديمقراطي، وكانت في شكلها الأول مناقشة لدراسة حول "حزب العمل الشيوعي" كتبها أمينه العام فاتح جاموس بعد خروجه من السجن بعنوان "أي حزب نريد.. كيف نبدأ"، نشرت في المجلة الفصلية التي يصدرها حزب الوحدة الكردي السوري.

اعترفت الدراسة بأن الماركسية جزء من التراث، ليست أول ما ابتدعه الفكر الإنساني في بحثه عن العدالة الإجتماعية ولن تكون الأخيرة، وهي معرضة للشيخوخة وربما الموت ككل فكرة إنسانية، مما يفسح لظهور أفكار جديدة تستفيد من القديمة وتضيف إليها ما تفرزه الحياة الإنسانية من وقائع. وقد شاخت بعض أفكار الماركسية وماركس وإنجلز على قيد الحياة، أما معظم الأفكار الباقية فقد شاخت مع الزمن بعد أن تجاوزتها الوقائع الجديدة. فيما تلامذة ماركس حولوا نصوصه إلى مذهب ديني وآيات قابلة للتفسير لا للنقض، وتستوجب الإيمان رغم الادعاء بـ "العلمية" وإمكانية مراجعة جوانب المذهب الثانوية. كما رأينا أن الماركسية نظرية جاءت متناسبة مع الغرب الأوروبي في القرن التاسع عشر تحديداً، فهي ليست صالحة لكل زمان ومكان، لذلك فشلت محاولات تعريبها وإعادة إنتاجها محلياً.

جاءت التطورات بعد ماركس في المراكز الرأسمالية لتثبت خطأ نظرية إفقار الطبقة العاملة وتوسعها المتصاعد. في الواقع تناقصت أعدادها وتحسنت أوضاعها بشكل مستمر، فيما الطبقات الوسطى، التي حتم ماركس زوالها أصبحت غالبية المجتمع. كما تخلى العمال عن النضال من أجل الإشتراكية لصالح المساومة التاريخية التي جرت في إطار النظام الرأسمالي، تحسين أجور العمال بالإرتباط مع إرتفاع الإنتاجية مقابل القبول بصندوق الإقتراع حكماً بين الجميع، لتتحول الديمقراطية التمثيلية التي إعتبرها ماركس أداة إستثمار الرأسماليين للعمال أداة لتحررهم. فالرأسمالية لم تنتج البروليتاريا كحفارة قبرها كما إدعى ماركس، ولم يعد من المنطقي تمييزها عن الطبقات الأخرى على صعيد الدور القيادي للمجتمع.

أما أزمات الرأسمالية التي تنبأ ماركس بأنها ستتكرر بحدة متزايدة لتؤدي لأزمة نهائية تقضي على النظام الرأسمالي مما يكاد يشبه التبشير بكارثة القيامة،

فقد باتت الرأسمالية قادرة على مواجهتها، إذ أبدت مرونة كبيرة في التكيف وإستخدمت قوانين الإقتصاد بصورة عقلانية، مما جعل التناقض الماركسي بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج هامشياً. أما الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فلم تمنع الرأسمالية من تحقيق ثورة علمية تكنولوجية لتطوير الإنتاج وزعت فوائدها على جميع الطبقات، ونشرت ضمانات إجتماعية واسعة وطورت أشكال الملكية الخاصة بحيث ازداد عدد من يملكون الثروة في الشركات المساهمة، ووسعت الديمقراطية وحقوق الإنسان لتشمل كافة المواطنين، وطورت الدولة وقبلت تدخلها وتخطيطها لضبط آليات السوق وتحولها لمستثمر رئيسي، بحيث لم يعد للصراع بين البرجوازية والعمال سوى دور ثانوي بينما جعله ماركس محركاً رئيساً للتاريخ. أصبح محرك التاريخ صراع كتلة من الدول الرأسمالية المتقدمة صناعياً مع شعوب الجنوب والشرق المتخلفة، وإذا كانت نظرية الإفقار الماركسية باتت تعمل في مجال مجتمعات بكاملها وليس في مجال طبقات، فذلك لا يعني أن الماركسية لا تزال بخير.

كما ثبت بالملموس في التجارب الإشتراكية للقرن العشرين، أن إلغاء السوق والعرض والطلب واستبداله بالخطة حسب ماركس أدى لكارثة اقتصادية. وأصبح تكرار الدعوة للشيوعية وللإشتراكية أقرب للتبشير بالجنة على الأرض، فالرأسمالية حقيقة قائمة ومتطورة لا يمكن تخطيها ولفترة طويلة، وأية محاولة لإقامة الإشتراكية قبل توفر ظروفها يعني الإنحراف بها للإستبداد، إذ يمكن لحزب أن يستولي على السلطة بالعنف ولكنه لا يمكن أن يبني الاشتراكية بالعنف. أدى ذلك في التجارب الاشتراكية، لنشوء طبقة بيروقراطية سيطرت على وسائل الإنتاج والسلطة السياسية، وحولت الدولة إلى رب عمل جماعي وألحقت المجتمع بالدولة وأقامت رأسمالية دولة متخلفة عن الرأسمالية التقليدية تنتج بكلفة عالية ناجمة عن سوء استخدامها للمواد والقوى ومنع المنافسة وإلغاء الحوافز والنضال المطلبي. وبينما الرأسمالية المبشر بكارثتها استمرت في التقدم، تفاقمت الأزمة العامة في التجارب الإشتراكية إلى أن وصلت للإنهيار النهائي.

ما انهار هو النظرية وليس تطبيقاً خاطئاً لها، فشلت الإشتراكية الماركسية في بيئتها الأصلية أوروبا، أما ترحيلها للبلدان المتخلفة فقد أدى لفشل مضاعف،

والشعب المحروم من الحرية والحقوق السياسية سيحرم بالنتيجة من الخبز، والإشتراكية لن تتحقق إلا بالطريق الديمقراطي السلمي وبخطوات متدرجة طويلة الأمد، وإذا كان لا بد عندها من الإستفادة من النظريات الاشتراكية فالماركسية إحدى تياراتها وليست التيار الوحيد. وعندما تصبح الظروف مهيأة في المدى البعيد فإن التغيير التدريجي والمتراكم تقوم به غالبية الشعب وليس طبقة أقلية في المجتمع. مثل هذا التغيير غير حتمي ولا يعتمد على تأجيج الصراع الطبقي بل على القدرة الإنسانية الواعية لتكييف الأنظمة الإجتماعية والإقتصادية لخدمة الحاجات الإنسانية، فالعامل الإنساني دائماً أهم من العامل الطبقي. والمجتمع الإنساني لا تحكمه عوامل اقتصادية فقط، بل عوامل متعددة متبادلة التأثير: فكرية وسياسية واجتماعية وثقافية وعلمية وقومية ودينية وبيولوجية وجغرافية وبيئية وأخلاقية ونفسية. حركة المجتمع هي في النهاية حركة التفاعل بين كل هذه العوامل وليس بينها أي عامل حاسم ومقرر في نهاية المطاف، ولا يمكن اعتبار أحدها أساسياً إلا في ظروف معينة ومحددة، وعندما تتبدل هذه الظروف تصبح عوامل أخرى هي الأساسية.

تلاشي الدولة واضمحلالها وإرسالها إلى متحف التاريخ في المجتمع الإشتراكي كما قال ماركس، ثبت أنها فرضية طوباوية، فالدولة ليست من إفرازات الصراع الطبقي، والمجتمع والدولة متلازمان زوال أحدهما يعني زوال الآخر. أما عن شكل الدولة في المرحلة الانتقالية إلى الإشتراكية فقد حدده ماركس بديكتاتورية البروليتاريا، إلا أن إستمرار البروليتاريا أقلية في المجتمع بعد قرن ونصف مع إستمرار تقلصها، جعل دكتاتوريتها أمراً لا يقبل به أي إنسان عاقل. أما الأمة التي اعتبرها ماركس وليدة تطور الرأسمالية كما أن العمال لا وطن لهم، فقد أثبتت الوقائع الأخيرة في روسيا وأوروبا الشرقية عدم صحة مفهومه عنها، فالأمة وليدة تطور تاريخي طويل قبل الرأسمالية ولن تزول بزوالها، وهي موجودة رغم عدم تحقيق وحدتها أحياناً، والعامل وكل إنسان له وطن دون أن يفقد هويته الحضارية والثقافية والقومية الخاصة أو وضعه كمواطن عالمي وجزء من الإنسانية.

وقد إستنتجنا في الدراسة أنه لا يمكن تقديم الصراع الطبقي على قضايا

الديمقراطية والتنمية، لذلك فالإشتراكية غير موضوعة على جدول الأعمال حالياً، ما يمكن فعله هو العمل لتحسين أوضاع الطبقات الشعبية وتقليص معاناتها، فالديمقراطية هي الهدف الأساسي الذي يجمع كل طبقات المجتمع وهي ليست فقط حقوقاً للمواطنين يجب الحصول عليها، بل هي أيضاً وسيلة لتحقيق مصالحهم وأهدافهم. والحركة السياسية الجديدة المطلوبة والقادرة على الاستجابة لمتطلبات الواقع، هي حركة أولويتها النضال للديمقراطية التي غدت على رأس المفاهيم الحضارية الإنسانية، والحصول عليها في بلد متخلف أمر ممكن. إقامة المجتمع الديمقراطي وتحقيق الإصلاح الإقتصادي والتنمية وتحسين مستوى المعيشة برنامج إستراتيجي لعدة عقود، بالمقارنة معه فإن البرنامج الإشتراكي للماركسيين، هو برنامج خيالي لعدة قرون.

ورأينا أنه لا يمكن الإستمرار في وضع الطبقة العاملة على رأس الطبقات الشعبية كما يردد الماركسيون فالطبقة العاملة ليست الأكثر ثورية بين طبقات المجتمع، والطبقات جميعها ثورية في ظروف معينة وغير ثورية في ظروف أخرى، والطبقات الوسطى هي الحامل الاجتماعي للتغيير في العصر الحالي، وهي التي قادت النضال الوطني من أجل الإستقلال وأفرزت الفكر السياسي العربي الحديث بمختلف تلاوينه وهي العمود الفقري لجميع الأحزاب العربية بما فيها التي تقول إنها تمثل الطبقة العاملة. كما غيرنا موقفنا من مفهوم اليسار، لينطلق من المواقف العملية وليس من الأيديولوجيا، بحيث أصبح اليسار كل من يسعى للتغيير الديمقراطي والتحرر الوطني والتنمية، ويمكن أن يكون ضمن اليمين من يسعى لتطبيق حلول ماضوية للقضايا الراهنة حتى لو كانت مأخوذة من نصوص ماركسية قديمة. وإعتبرنا أن التناقض الرئيسي في العالم ليس بين شرق وغرب، أو بين الاشتراكية المنتصرة والرأسمالية الآفلة، إنه تناقض بين شمال وجنوب. ما أردنا قوله للماركسيين في دراستنا أنهم لكيلا يبقوا على هامش الفعل السياسي والإجتماعي، عليهم تركيز جهودهم على ما تفرضه الوقائع الحديثة، لا ما تفرضه نصوص الأيديولوجيات.

التعامل مع النحل

في العام 1991 تركت العمل في شركة الساحل للإنشاء والتعمير بعد

خلاف مع رئيس فرع دمشق حول عملي في المزرعة التي تم إنشائها في مركز الدوير، حيث أقمت بالتعاون مع أربعة عمال بستاناً لأشجار فاكهة مختلفة الأصناف وأغلبها من أشجار الكرمة التي ربيت على أسلاك. بعد بضع سنوات بدأ الإنتاج والبيع لعمال الشركة وموظفيها بأسعار اقل منها في الأسواق المحلية. ومرة أخرى تركت العمل غير آسف ربما لتركيبة ذهنية خاصة لا تقبل الخضوع للأوامر، لقد ظللت في هذا العمل لسنوات أعمل بشكل مستقل دون تدخل من أحد، ولكن عندما بدأ رئيس الفرع محاولة دفعي للعمل حسب توجيهاته، تركت العمل فوراً رغم أنه لم يكن قد توفر لي عمل بديل. وبقيت عاطلاً عن العمل إلى أن التقيت صديق قديم من أيام "الحركة"، علي أبو شامة وكان لديه منحلاً لإنتاج العسل وورشة نجارة لصناعة الخلايا الخشبية، فأقنعني بشراء خلايا وبذلك بدأت بالعمل في هذا المجال الذي إستمر لإثني عشر عاماً، حيث أمن الإنتاج دخلاً صغيراً ساعد في المصروف إلى جانب راتب وئام. وفي ذلك الوقت كانت ديمة قد أنهت دراستها الثانوية وأنتقلت للجامعة لدراسة الهندسة المعمارية، فيما كان غيث لا يزال في المدرسة الثانوية. استمريت في العمل بالمنحل الذي لم يتجاوز في أي وقت من الاوقات 40 خلية حتى العام 2005. وربما كان أطول مدة أقضيها في عمل واحد بسبب أن لا رؤساء فيه يوجهون أوامر عليك تنفيذها حتى لو كنت غير مقتنع بها. لقد جربت العمل في القطاع العام ثم في القطاع الخاص ولم أنسجم في الإثنين، إلى أن وجدت عملاً مستقلاً لا أتعامل فيه إلا مع "ممالك" نحل مستقلة عن بعضها بعضاً.



المنحل قرب بلدة الكسوة

تمتعت بالعمل حيث كان لدي ثلاث سفرات لنقل النحل من مكان إلى آخر حسب الموسم والمرعى أولاها في الربيع غالباً في الغوطة القريبة من دمشق، في النشابية في أرض يملكها الصديق محمود دغمش القريبة من مكان سكنه في المليحة. ثم في الصيف كنت أنقلها في السنين الاولى إلى أراض زراعية قرب بلدة معلولا ثم إلى سهل الغاب حيث تبقى حتى نهاية الصيف فأعيدها للغوطة. كان العمل في الخلايا لا يحتاج لاكثر من يوم واحد في الأسبوع ولكنه كان عملاً شاقاً في ظروف جوية حارة على الأغلب او باردة في الشتاء، ولكني لم أكن أتذمر حيث الدوام ليوم واحد في الأسبوع لائمني وخاصة في عمل حر لا أوامر فيه من أحد. وكنت احتاج لمن يساعدني فقط في أوقات النقل حيث كنت أحيانا أحضر عاملاً بالأجرة وأحيانا أخرى يذهب معي غيث لمساعدتي في تحميل الخلايا في سيارة الشحن التي ستنقلها. الناتج من بيع العسل لم يكن كبيراً ولكني لا أذكر اني في حياتي إهتممت في عملي باكثر من تأمين ما يكفي لمعيشة عادية بدون أية إمتيازات حيث لم يكن لي مصروفات اكثر من شراء بعض الكتب أو دعوة بعض الاصدقاء لسهرة تدار فيها كؤوس العرق وبعض الأطعمة المرافقة وأحاديث تتركز على الأوضاع السياسية في البلد والجوار. وفي أواخر التسعينات تخرجت ديمة من الهندسة المعمارية وعملت في وزارة السياحة وأصبحت مساعداً لي ولوالدتها في المصاريف.

في مثل هذا الوقت زار سوريا الصديق محمد كتمتو وكان قد خرج من اليمن الجنوبي أواخر الثمانينيات وإنتقل إلى سوريا مع محمد علي ناصر الرئيس المطرود، وهاجر بعد ذلك إلى كندا، وكان يزور دمشق بين وقت وآخر وإشترى بيتاً في حي أبو رمانة قرب بيت عبد الحليم خدام، وكنا نلتقي معه كلما أتى لدمشق ونسهر سوياً وإلتقينا في بيته شقيقه عمر الشاعر الفلسطيني الذي أصبح فيما بعد ممثل منظمة التحرير في السويد والنروج. باشر محمد أبو فراس مشروعاً لإنتاج المسلسلات التلفزيونية الدرامية، وقد إقترح أن ينتج مسلسلاً من قصتي مع وليد في قضية السبعينات، وكان من المتهمين معنا ولكنه لم يعتقل وحوكم غيابياً. فحبذنا الفكرة ووفرنا له كل ما تمكنا من أوراق القضية وحتى عدنا للملف في القصر العدلي وإستخرجناه من القبو حيث الملفات المهملة. وقد عرض الأوراق على الممثل السوري هاني الروماني الذي اعتبر القصة مهمة ولكنه قال إنها لن

تقبل في الرقابة السورية لأنها ستتعرض للنظام وأجهزته الأمنية التي قامت بمحاولة إلصاق التهمة بنا. لذلك صرف النظر عنه وأنتج مسلسلاً آخر ثم توقف بعد أن لم تسر الأمور في شركة الإنتاج كما يجب.

بدأ خروج المعتقلين السياسيين المعارضين للنظام السوري من السجون في التسعينيات بعد سجن تراوح بين عشر إلى عشرين سنة لكل منهم بدون محاكمة طوال هذه السنين، ولكن قبل إخراجهم وجد النظام أنه من الأفضل محاكمتهم في محاكمه "للأمن القومي" وإصدار أحكام بحقهم تغطي المدة التي قضوها في السجون أو تزيد، وكانت محاكمات صورية أحكامها مقررة مسبقاً من الجهات الأمنية العليا. وكان أهم من تم الإفراج عنه رياض الترك أمين عام حزب المكتب السياسي بعد أن سجن في غرفة إنفرادية لمدة تصل إلى ما يزيد عن سبعة عشر عاماً. وقد التقينا به عدة مرات بعد خروجه وكان في حالة ذهنية ممتازة ونفسية جيدة رغم مدة السجن الطويلة وتقدمه في العمر، وكان يريد أن يستمع منا لأخبار البلد التي طال إنقطاعه عنها. لقد اعجبت به رغم إختلافنا في موضوع استمرار تمسكه بالماركسية وبعض تفسيراتها الطبقية، فيما وجدت مع الأصدقاء الآخرين، أننا نتفق في أمر يهم الساحة السورية وهو ضرورة الديمقراطية وأولويتها على أية مسألة أخرى. كما إلتقيت مع أصدقاء منهم عباس عباس من معتقلي حزب العمل الشيوعي الخارج من السجن وفايز الفواز من المكتب السياسي وآخرين. لم يكن خروج المعتقلين تحسيناً لتصرفات السلطة تجاه المعارضين بقدر ما كان محاولة لمسايرة أوضاع عالمية جديدة مهتمة بحقوق الإنسان لم تعد تسمح للنظام بإطلاق يده في قمع المخالفين في الرأي دون حساب وخاصة أن النظام لم تعد له تغطية كافية بعد تفكك حليفه الرئيسي الإتحاد السوفييتي وإنهيار كتلة البلدان الإشتراكية وبدء التحول لعالم القطب الواحد. كان على النظام ليستمر أن يساير الغرب ويحسن علاقاته معه وكان إشتراكه في حرب الخليج لتحرير الكويت أحد الوسائل، والتخفيف نسبياً من وسائل قمعه المكشوفة طريقة اخرى للتلائم مع الأوضاع الجديدة واللعب على عدة حبال.

في أوائل التسعينيات أنهت ديمة دراستها الثانوية وانتقلت للجامعة حيث قبلت في كلية الهندسة المعمارية وكنا ما نزال في بيت الصالحية ندفع آجاراً

زهيداً بعد تخفيضات متوالية دون أن يستطيع صاحب الشقة، حسب القانون أن يزيد الإيجار أو ينهي العقد القديم الذي تم إبرامه مع والدي وورثناه عنه. وقد سنحت لنا فرصة لشراء البيت بعد ان يأس صاحبه من عدم القدرة على إخراجنا منه أو رفع إيجاره وفضل بيعه لنا بثمن أقل مما هو في الواقع ولكن رغم ذلك فإن المبلغ الذي طلبه لم يكن متوفراً لنا إذ أن دخلي من النحل بالإضافة لراتب وئام من التدريس بالكاد يغطي مصاريفنا اليومية فقط. وقد عرض علينا جودت شقيق وئام الذي يعمل كمدير بنك في بيروت أن يسلفنا المبلغ لشراء البيت على أن نقوم بالتسديد له عندما نبيع البيت بسعر السوق وهو أضعاف ما دفعناه ثمناً له. كما أنه في مثل هذا الوقت أرسلت لي خالتي وكالة بحصتها من بيتها التي كانت تسكنه قرب الميسات، وقد ذهبت لفرع المخابرات في السادات لاخذ موافقة على الوكالة حيث أن أية وكالة خارجية لا تصبح نافذة بدون موافقة الجهاز الامني. وقد قابلت المسؤول الأول هناك وكان ملفي الأمني أمامه ويبدو ملفاً ضخماً من ايام "الحركة" فسألني عن نشاطي السياسي وإنتمائي فقلت له أني منذ تركت "الحركة" لا نشاط لي فأصر ان ذلك ليس معقولاً فالسياسة إدمان يجري في الدم، فقلت له أني لا ازال أتابع الأخبار وأقصد بالطبع الإعلام، فقال مباشرة إن أي خبر تسمعه يهمنا أن نعرفه ويقصد بالطبع أن أكتب تقارير عما أسمعه من أخبار المجتمع فتجاهلت تلميحه ووافق على الوكالة.

صدام يوسع إمبراطوريته

في العام 1990 نشبت خلافات بين دول الخليج والعراق الخارج للتو من حربه العبثية مع إيران والذي دعمته فيها السعودية والكويت بمساعدات وقروض مالية بلغت عشرات مليارات الدولارات، وعندما إنتهت الحرب طالبته بالبدء بالتسديد فكان رد العراق أن الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت 8 سنوات كانت بمثابة دفاع عن "البوابة الشرقية" للوطن العربي، وأن على الكويت والسعودية إلغاء جميع ديونها، بل طالب دول الخليج بدفع 10 مليارات دولار كمنحة للعراق وتأجيره جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين، وإتهم الكويت بسرقة النفط عبر الحفر بطريقة مائلة في الجانب العراقي من حقل الرميلة. وعندما لم تجد هذه الخلافات حلا فاجئ الرئيس العراقي العالم في أوائل آب 1990

بإجتياح الكويت التي رافقها عمليات سلب ونهب واسعة النطاق من قبل القوات العراقية شملت جميع مرافق الكويت، ونقل المنهوبات إلى العراق. كما أعلن عن ضم الكويت وإعتبارها المحافظة التاسعة عشر للعراق.

شجب مجلس الامن الغزو وفرض عقوبات إقتصادية على العراق وطالبها بإنسحاب فوري دون أي قيد أو شرط، وبدأت القوات الأميركية بالتدفق إلى السعودية بعد بضعة أيام من الغزو إلى أن وصلت لحوالي نصف مليون جندي، وقد كانت هناك مخاوف فيما لو لم يتم مواجهة العراق أن تستمر قواته في إجتياح مناطق النفط السعودية الغنية عند الساحل الشرقي المحاذي للكويت. وتشكل تحالف دولي من 34 دولة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ومنها دول عربية فيما عدا الأردن واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية التي أيدت العراق رسمياً وإعتبرت الحرب عدوانا على الأمة العربية، فيما تحفظت دول اخرى مثل الجزائر وتونس والسودان وليبيا، وكان لافتاً مشاركة سوريا في التحالف الدولي ضد العراق إلى جانب أميركا التي كانت دعاية النظام السوري تعتبرها رأس الإمبريالية العالمية، وقيل حينها أن صفقة تمت لإرسال قوات سورية تشارك في الحرب مقابل إعطاء سوريا ضوء أخضر لترتيب الأوضاع في لبنان حسبما تريد، وتم بناء على الصفقة إستخدام القوات السورية لإنهاء حكم ميشيل عون الذي كان يرأس البلاد في ذلك الحين، وأدى ذلك لمزيد من الهيمنة السورية شبه التامة على كافة مقدرات لبنان.

في أوائل العام 1991 وبعد إنذار للعراق بالإنسحاب صم أذنيه عن سماعه، نشبت حرب الخليج الثانية التي سميت عاصفة الصحراء أو حرب تحرير الكويت وشنت طائرات التحالف حملة جوية مكثفة وواسعة النطاق شملت العراق كله من الشمال إلى الجنوب، وكانت معظم الطائرات تنطلق من الأراضي السعودية وحاملات طائرات متمركزة في الخليج العربي. دامت الحرب الجوية حوالي شهر ونصف وكانت من أكبر الحروب والحشود العسكرية التي شهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية. رد العراق بتوجية بضعة صواريخ سكود لإسرائيل لجرها للحرب وبذلك يحرج العرب المشاركين في التحالف وهي لم تكن مؤثرة بسبب عدم دقة التصويب وقيل إنها لم تؤد سوى لخسائر مادية طفيفة ووفاة إمرأة مسنة لخوفها من صوت الإنفجار. كما أطلقت بضعة صواريخ أخرى

على أهداف في السعودية. قبل ذلك كان صدام حسين قد هدد بتدمير "نصف!" إسرائيل بالصواريخ فيما لو تمت مهاجمته، وأذكر أني وصفت صواريخه بأنها مثل صواريخ "القاهر" و"الظافر" التي هدد بها عبد الناصر إسرائيل في حرب حزيران. كما أعلن العراق أثناء الحرب طرفة إعلامية إذ ربط إنسحابه من الكويت بإنسحاب إسرائيلي من الضفة والقطاع وإنسحاب سوريا من لبنان! وسمى معركته "أم المعارك" وأضاف "الله أكبر" للعلم العراقي لعله يجذب مسلمي العالم إلى جانبه.

دمرت طائرات التحالف البنية التحتية العراقية بغارات بلغت الآلاف كل يوم دون اي مقاومة جدية، وقام العراق بتهريب ما تبقى من طائراته الحربية والمدنية التي لم تدمر إلى إيران، التي لم ترجعها للعراق بعد نهاية الحرب. وعندما لم تنفع الألاعيب الساذجة للعراق في وقف الهجمات الجوية المكثفة، أعلن العراق قبوله وقف إطلاق النار والإنسحاب من الكويت خلال اسابيع. لم يقبل التحالف بذلك وبدأت الحرب البرية بتوغل قوات التحالف في الأراضي الكويتية فبدأ الجيش العراقي بالإنسحاب بعد سكب مليون برميل نفط في مياه الخليج وإشعال الحرائق في آبار نفط كويتية، وقصفت قوات التحالف القطعات العسكرية المنسحبة من الكويت إلى العراق مما أدى إلى تدمير مئات الآليات العراقية، وفي اليوم التالي أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عن تحرير الكويت بعد 100 ساعة من الحملة البرية. علما بأنه في ذلك الوقت لم يكن للإتحاد السوفييتي حليف العراق أي دور في هذه الحرب فقد كان منشغلاً بأزماته السياسية والاقتصادية قبل ان يتفكك في نهاية نفس العام. وهو أمر لم يكن لصدام حسين المنتفخ بقدرات جيشه "الجبارة" ان يلتفت له فيقدر أن العالم تغير والحرب الباردة بين القطبين العالميين قد إنتهت لصالح الغرب، وأن القوة العظمى العالمية قد تركزت في قطب أحادي يملك حرية عمل واسعة غير قابلة للإعتراض في معظم الأحيان.

أصبحت هذه الحرب مادة أساسية للقاءاتنا في سهرات الأصدقاء فقد وجدت نفسي معارضاً للجميع حتى لوليد الذي كنا دائماً نقف معاً من مجمل المسائل السياسية الهامة التي اعترضتنا. كنت ضد إحتلال الكويت كلياً واعتبرت

صدام مصاباً بجنون العظمة لإقدامه على هذه الخطوة المتهورة بحجة أن الكويت جزء من العراق، تأتي بعد حرب مدمرة مع إيران أدت لخسائر في الأرواح من الجانبين لا تقل عن مليون وخسائر مادية جسيمة للدولتين لا يمكن إحصائها، إنتهت دون تحصيل "لا حق ولا باطل". والنتيجة الوحيدة هي مزيد من إفقار الشعب العراقي رغم ثروات العراق النفطية والزراعية، إذ بعد هذه الحرب العبثية أدخل العراق مباشرة في حرب عبثية أخرى دمرت ما تبقى من ثروات البلاد. فيما جميع من كنت ألتقي بهم من المعارضين السوريين أيدوا العراق في إحتلاله للكويت مما دغدغ أحلام البعض في أن الوحدة العربية التي لم تتحقق بالوسائل السلمية لا بد من إستعمال القوة لتحقيقها حتى ان صديقنا "أبو معن" شبه صدام ببسمارك الذي وحد الإمارات الألمانية في القرن التاسع بقوة جيش بروسيا التي كان رئيس وزرائها، لكنه رغم إنتقاد ديكتاتورية بسمارك العرب، فهو برأيه يقوم "قومياً" بعمل يرغبه العروبيون، كما قال ماركس عن بسمارك إنه بتوحيد ألمانيا يقوم بعملنا أي بعمل البروليتاريا، رغم بؤس التشبيه وإختلاف الظروف والأمكنة والتاريخ.

وقف عديدون مع العراق وكانوا متحمسين جداً قبل ان تبدأ حرب تحرير الكويت ويتوقعوا ان صدام سيكسبها، أو انها لن تنشب أصلاً بعد ان هدد صدام بتدمير نصف إسرائيل بالكيماوي! كما أن البعض رأى بأن الغزو العراقي للكويت كان مؤامرة أمريكية-إسرائيلية! نفذها صدام حسين ليتم تأمين السيطرة على منابع النفط في الخليج. وأنه إلتقى مع السفيرة الأمريكية أبريل غلاسبي والتي قالت له أن أمريكا ليس لها رأي بشأن صراع عربي-عربي، مما إعتبره صدام ضوءاً أخضر لبدء الغزو، وبذلك ورطته في الحرب لتتدخل وتسيطر بالقوة على آبار النفط العربية في الخليج، وكأنها لم تكن مسيطرة عليها في السابق دون الحاجة لإرسال حشود عسكرية وخوض حروب. وكان أكثر المتحمسين للعراق عوني الذي لم يصدق أن الهزيمة النكراء قد لحقت بجيش صدام بالحرب الجوية والبرية فتحجج بمقال لصحفي غربي قال فيه أن أميركا هددت العراق بإستخدام القنابل النووية مما جعل صدام ينسحب من الكويت! وهذا يذكر بموقف الحركة في حرب حزيران التي قالت في الأيام الأولى للهزيمة "كلا لم يهزم العرب ولم يهزم عبد الناصر".

وهمس البعض بأني أقف مع الإمبريالية والرجعية العربية كما فضل البعض وصف موقفي هذا بأنه نفس موقف النظام السوري البعثي، وخاصة عندما قلت بعد أن بدأت حرب التحرير بأن هزيمة الجيش العراقي هي فرصة للعراقيين للثورة على النظام المهزوم لإسقاطه وهو ما حدث فعلاً، إذ بدأت ثورة شعبية في الجنوب العراقي الشيعي تم إخمادها بعد مقتل عشرات الآلاف دون تدخل دولي. كما نشبت ثورة في الشمال الكردي فزحفت قوات صدام لقمعها وأدت لهجرة واسعة من المدن للجبال، تدخل مجلس الأمن لوقفها بإقامة منطقة آمنة شمال بغداد. آلمتني الإتهامات التي وجهت لي من الأصدقاء والرفاق ولكن ذلك لم يغير من موقفي الذي أصريت عليه لقناعتي بأنه الموقف الصحيح. وربما الوحيد الذي كان من رأيي في ذلك الحين قاسم بلال الذي لم تكن علاقتي به قد توثقت بعد في ذلك الحين ولكني بدأت التقيه في بعض الأحيان في سهراتنا في دوما في مزرعة أبو ياسر. لم يستمر معظم الاصدقاء في نفس موقفهم إذ سرعان ما تبين للكثيرين منهم خطأ وقوفهم مع إحتلال العراق للكويت وخابت آمالهم بصدام حسين وحروبه العبثية، لذلك لم تتأثر صداقتنا واستمرت قوية، بعكس ما جرى مرة أخرى في الحرب التالية التي انتهت بإحتلال العراق وإسقاط النظام الصدامي في أوائل القرن الواحد والعشرين كما سيأتي لاحقاً.

موقف متشدد من أوسلو

الحدث الآخر في أوائل التسعينيات الذي جذب اهتمامنا هو توقيع إتفاقية أو معاهدة أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحريرالفلسطينية برعاية أميركية في سبتمبر 1993 بعد مفاوضات سرية بدأت قبل عامين من التوقيع. وأهم ما نصت عليه الإتفاقية إقامة حكومة ذاتية إنتقالية فلسطينية عرفت بالسلطة الوطنية الفلسطينية تتولى إدارة الحكم الذاتي لشؤون التعليم والصحة والبلديات والسياحة وغيرها، ومجلس تشريعي منتخب وقوة شرطة فلسطينية لضمان النظام العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما تستمر إسرائيل في الإضطلاع بمسؤولية الدفاع الخارجي مع إعطاء الجيش الإسرائيلي حق العودة لإحتلال مناطق تحت الحكم الفلسطيني إذا فشِل الأخير في الحفاظ على أمنها، وغير ذلك من الإجراءات مع ترك قضايا هامة لم يجر التوافق حولها لمفاوضات نهائية تلي الثلاث سنوات من المرحلة

الإنتقالية وأهمها: القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود.

في إسرائيل دارت نقاشات حول الإتفاقية، فاليسار الإسرائيلي الحاكم دعمها، بينما عارضها اليمين. وصوت الكنيسيت بالموافقة عليها ولكن باغلبية ضئيلة. وقد إغتيل رابين فيما بعد من يميني متطرف على أساس أنه وقع على إتفاقية تتخلى عن يهودا والسامرة التي يعتبرها اليمين المتطرف جزءاً من إسرائيل. على المستوى الفلسطيني قبلت فتح بالإتفاقية وعارضتها المنظمات التي لا تعترف بحق إسرائيل في البقاء، مثل حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية، من منطلق أنها تتنازل عن فلسطين المعتبرة من البحر إلى النهر لترضى بإقامة دولة منقوصة السيادة على 20 % من فلسطين التاريخية. وقد شنت حملة تخوين ضد القيادة الفلسطينية لم تؤثر كثيراً على البدء بإنسحاب إسرائيلي من المدن في الضفة والقطاع وتسليمها للسلطة الوطنية التي تشكلت بعد عودة القيادات والكوادر الفلسطينية من الشتات وعلى رأسها ياسر عرفات الذي إنتخب فيما بعد رئيساً للسلطة كما تم إنتخاب مجلس تشريعي قاطعته منظمات الرفض على أساس ان مشاركتها فيه تعني الإعتراف بإتفاقية أوسلو. فيما أن الجبهة الديمقراطية التي سبق أن إعترفت بما سمي الحل المرحلي للقضية الفلسطينية أي إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة في حزيران 1967، فضلت إتخاذ موقف وسط يدعو فقط "لتصويب" الإتفاقية التي اعتبرتها مجحفة بالحقوق الفلسطينية المرحلية.

حتى ذلك الوقت كنت ما أزال أقف مع المتشددين في المسألة الفلسطينية وأذكر أني منذ بداية تحول الجبهة الديمقراطية للقبول ببرنامج مرحلي لإقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، كان ذلك أحد إعتراضاتي على التغيير الذي حصل في سياسة الجبهة عند خروجي منها، وكنت أقرب لتيار الرفض الفلسطيني رغم عدم قناعتي بالفصائل التي تشكله. كان القبول بسياسة "الواقعية الفلسطينية" غير مرغوب به وأذكر أني مع أصدقاء آخرين كنا نلتقي مع أبو علي مقبل الذي عاد إلى الضفة مع العائدين الآخرين عندما يزور دمشق، ونتجادل طويلاً حول هذه المسألة وحول إتفاقية أوسلو التي كنا ننتقدها ونعتبرها تفريطاً بالحق في كل فلسطين.

تشرد في الشام

إشترينا بيت الصالحية في أوائل التسعينيات بقرض من جودت وسجلناه بإسم وئام لكوني فلسطينياً وأحتاج لمعاملة طويلة ليحق لي تسجيل البيت بإسمي. وتم عرضه للبيع ولكن لم نكن مستعجلين في بيعه إلى أن نحصل على سعر مناسب. شقيق جودت كان أيضاً مديراً لأحد البنوك وتعامل مع جامع أموال كان يسهل له صرف شيكات بالعملة الصعبة دون التأكد من أن رصيده في بنوك متعددة يغطيها. طريقة جمع الأموال وإستثمارها من قبل أفراد متنفذين كانت قد إنتشرت بشكل كبير، حيث إستغل جامعو الأموال حاجة الناس للحصول على دخل إضافي من مدخراتهم لكون دخلهم محدود، أما إستثمار مدخراتهم الضئيلة في المصارف المؤممة والمدارة من قبل السلطة، فلا تفيد كثيراً أمام إغراء جامعي الأموال لهم بفوائد شهرية عالية تسيل لعاب الكثيرين.

حدث تلاعب كبير في هذه المسألة حيث انه لا يمكن في ظل نظام إقتصادي مدار من الدولة تغطية الفوائد العالية المدفوعة لمن وضع مدخراته لدى هؤلاء الجامعين الذي كانوا إما يستثمرون في مجالات ممنوعة مثل صرافة العملة الصعبة وتهريب الأموال لخارج البلاد وغير ذلك، وإما يدفعون الفوائد من الرساميل المجموعة نفسها. رغم ذلك وصل التدافع على الإكتتاب ذروته حيث كانت تشاهد صفوف من الناس أمام مكاتب جامعي الأموال بعضها للمشاركين الجدد الذين أتوا لتسليم مدخراتهم، وأخرى للمساهمين الذين أتوا لتسلم أرباحهم الشهرية، وبذلك يتم نقل الأموال من المساهمين الجدد إلى جيوب المساهمين القدامى بعد حسم الأرباح الخيالية لجامع الأموال، كما يقول المثل الشامي "من دهنه سقي له". سكتت السلطة عن هذا الإستغفال طويلاً لأن مسؤوليها كانوا مستفيدين من رشاوي كبيرة من قبل جامعي الأموال أنفسهم، إلى أن فاحت رائحتها الفاسدة ولم يعد يمكن التغاضي عنها وتركها تمعن في إستغفال الناس. فهي ظاهرة لم تكن خاصة بسوريا فقد إنتشرت بشكل واسع في مصر وصورت من قبل جامعي الأموال انها طريقة لجني الأرباح الحلال دون إرتكاب معصية "الربا" المحرمة دينياً فيما لو تم وضع الأموال في بنوك الدولة، ولكي يشعر المساهمون بأموالهم بالإطمئنان بأن جامعي الأموال صادقين، فقد

نمى الأخيرين ذقونهم ووضعوا "زبيبة الصلاة" على جباههم وأكثروا من ترديد الآيات القرآنية ولبسوا الجلابيات للمزيد من خداع الناس. وقد إنتهى بعض جامعي الأموال للإفلاس وعدم القدرة على رد الأموال لأصحابها وفرار بعضهم خارج مصر مع الأموال المتبقية، مما أصبح معروفاً في سوريا حيث تنامى الوعي تدريجياً بإمكانية إحتيال جامعي الأموال السوريين، مما إضطر السلطة لإصدار قانون يمنع جمع الأموال ويجرم من يرتكبها.

أوقف بعض جامعي الأموال ووضعوا في السجون فإنهارت مؤسساتهم وتوقفوا عن دفع المستحقات للمساهمين وللجهات والمصارف التي يتعاملون معها، ومنها البنك حيث كان شقيق جودت مديراً له، وتبين أن البنك قد صرف شيكات لجامع الأموال بالعملة الصعبة لا يقل عن نصف مليون دولار، والمسؤول عن ذلك هو المدير الذي لم يتأكد من وجود الرصيد قبل صرف هذه الأموال، وكان معرضاً للمحاسبة عند أول تفتيش مالي للبنك. وهنا تدخل شقيقه "المحامي" للعمل على تغطية المبلغ، وكان قد جمع أموالاً من عمله في مكتبه للمحاماة، حيث كان يتقاضى أتعاب عاليه من القضايا التي يتولاها وكان يقول أنه لا يستلم أية قضية لا تقل أتعابها عن مائة ألف ليرة سورية وهي عادة القضايا الإقتصادية لرجال أعمال، فلا يضيع وقته في قضايا عمالية لا يحصل من أصحابها إلا أتعاباً ضئيلة، فإذا اضطر لتسلمها يحولها للمتدربين أو بعض المحامين الجدد الذين يتواجدون في مكتبه، رغم أنه ظل يعتبر نفسه ماركسياً ومدافعاً متشدداً عن البروليتاريا وحتى أنه كان مقرباً من الحزب الشيوعي الخاص بيوسف فيصل وحضر مؤتمراته الدورية فنشروا له برقية يهنئ الحزب بمناسبة توحده مع حزب يوسف نمر وهما حزبان لا تتجاوز أعداد أعضائهما بضع عشرات أو مئات، معتبراً ذلك أول رد "حقيقي" على إنهيار الإتحاد السوفييتي!

باع "المحامي" بيته الذي كان قد إشتراه في القصاع وإنتقل إلى مزرعته التي كسبها في أحد دعاويه القضائية لصالح أحد الوارثين، وقد بنى فيها فيلا ومسبح، ولا نعلم كم دفع من أصل ثمن البيت المباع لصالح تسديد المبلغ في حساب البنك، لكنه تولى متابعة تسديده من أموال آخرين من الأهل والأصدقاء والمعارف، ومنهم شقيقته التي أخذ كل مدخراتها. وقد طلب مني الحضور لمكتبه وطالبني ببيع بيتنا في الصالحية للمساهمة في تسديد المبلغ وقال إنه قد لا يحتاج

لذلك فيما لو تم بيع عقارات له منها المزرعة ومحلات في حمص وأراض وغير ذلك من إمبروطوريته العقارية التي لا يعرف أحد سواه حدودها، وأنه عرضها جميعاً للبيع، وإذا بيع بيتنا أولاً فسيأخذ ثمنه لتسديد سريع للبنك وننتقل إلى بيت يدفع هو آجاره إلى ان يبيع عقاراته ويسدد لنا المبلغ لنقوم بشراء بيت نسكنه. وافقت على ذلك لسذاجتي في الأمور المالية وبناء على تطميناته. فرغم أني اعرف انه "محامي!" وهي مهنة لم يكن لها سمعة طيبة كما كان سائدأ بين الناس، حيث كانوا يلجأون لكاذب على أنه أفضل من يدافع عنهم، أما المحامي الشريف فقد كان شحاداً. ولم أعرف إلا فيما بعد أنه لا فرق عنده بين قريب أو بعيد أو صديق فكلهم مجال للإستغلال حيث يقول المثل ايضاً أنه "يسرق أباه". ولسوء الحظ جاء شارياً لبيتنا بسرعة عجيبة فيما مزرعته لم تبع وقد ظننت ان ذلك بالصدفة إلى أن أرسلت له شاريا فتخلص منه بطريقة لم ترغبه على الإطلاق بالشراء فتأكد لي أن عرض عقاراته كان شكلياً. ولكن كنا قد بعنا وقبضنا المبلغ وسلمناه له مباشرة في مكتبه حيث جمع موظفي المكتب لعد النقود. لقد بدأ "الفار يلعب في عبي" بعد قليل فطلبت منه على الأقل ورقة تبين انه إستلم المبلغ وأنه دين عليه فالمسألة فيها "حياة أو موت" كما يقولون.

انتقلنا للسكن في بيت مستأجر في مشروع دمر تاركين بيت الصالحية الذي آوانا منذ الهجرة من فلسطين خلال سبع وأربعين عاماً. وكان ذلك بدء لحوالي خمس سنوات من التشرد من بيت إلى آخر والمعاناة من محاولة إسترداد المبلغ من "المحامي" الذي استعمل كل ما يتقنه من أساليب ملتوية في مهنته لعدم تسديد ما إلتزم به تجاهنا. واصبحت المسألة معه شخصية، فقد سدد المبلغ كاملاً في البنك وخرج شقيقه من وظيفته إلى التقاعد سليماً وذلك بجهود "المحامي" الذي جمع المبلغ من عديدين وكان مهتماً كثيراً بما إدعاه من حفظ سمعة العائلة "سمعته" وليس سمعة العائلة هي التي كانت تهمه، فهي دعاية جيدة لجذب الزبائن فلا ينهي لهم قضاياهم إلا بعد ان يستنزفهم بطريقة تحافظ على "السمعة" قدر الإمكان.

في البداية تلقينا وعوداً بتسديد المبلغ وعندما يأتي الوقت المحدد للتسديد لا شيء يحدث، وكان يدفع الإيجار إلى أن أتى وقت توقف فيه عن الدفع بحجة أن لا سيولة معه، مما إضطرنا للأستدانة من الأهل لدفع الإيجار الذي لم تكن

تتحمله ميزانيتنا العائلية المحدودة. وقد إضطررنا للإنتقال لبيت آخر في مشروع دمر لأن أصحاب البيت الاول أرادوا إسترداد بيتهم وحدث ذلك مرة اخرى وانتقلنا إلى بيت ثالث في المشروع وتحولنا لمشردين من بيت إلى بيت، وقد وصفت في حينها وضعنا كشبيه لهجرتنا وتشردنا من فلسطين الذي تم من قبل الصهيونية التي احتلت بيوتنا فيما تشردنا الثاني لخمس سنوات حدث من قبل محامي شاطر إستطاع إنتزاع بيتنا منا وتركنا للشارع. والبيت الرابع الذي إنتقلنا له كان في قدسيا حيث إيجارات البيوت أرخص بعد عدم قدرتنا على دفع الإيجارات الغالية في مشروع دمر.

تحولنا في السنة الثانية للمحاكم بعد يأسنا من قيام "المحامي" بدفع ما يترتب عليه، فقد عملت حجزاً على عقاراته في دمشق بالإعتماد على السند الذي كتبه لي بالمبلغ الذي قبضه، ولكن ذلك لم يدفعه لتصحيح موقفه بل زاده تشبثاً ولجأ لطريقة إحتيالية أخرى مستغلاً قضية بيت كانت تملكه وتسكنه خالتي قبل إنتقالها لتونس بعد تأجيره لمستأجر إستفاد من القانون للتمسك بالبيت وعدم مغادرته وقد عملت لي خالتي وكالة بحصتها لمحاولة رفع دعوى ضد المستأجر لإخراجه كلفت بها "المحامي" قبل مشكلتنا معه، فإدعى أنه لن يستطيع أن يفعل شيئاً إن لم أعمل له وكالة بالحصة من البيت الذي كانت تملكه خالتي التي تزيد عن النصف قليلاً فيما الباقي لزوجها المتوفي. وقد فعلت ذلك دون تردد "لسذاجتي" ولقلة الحيلة في الذهاب لمحامي آخر سيطلب أموالاً لا نستطيع دفعها فيما محامي العائلة لا يأخذ اتعاباً من أفراد عائلته ولكنه كما اتضح لنا فيما بعد، يأخذ من "الوديعة" العائلية أضعاف أي محام غريب آخر. وبعد ان عملت له الوكالة أرسل القضية لتنام في أدراجه عدة سنوات إذ انه لم يفعل شيئاً يذكر في مسألة إخراج المستأجر الأساسية.

جائت فرصته لإستخدام الوكالة التي تنازلت له فيها صورياً عن ملكية الحصة، حيث رفع دعوى يقول فيها زوراً انه يملك هذه الحصة، ويلمح انه مستعد للمساومة عليها مقابل سحب الدعاوى التي رفعناها بحقه بخصوص المبلغ الذي أخذه من ثمن بيت الصالحية. أي "تنازله" عن الحصة من بيت خالتي مقابل تنازلنا عن حقنا في المبلغ الذي إستدانه منا. وعندما لم ينفعه ذلك عمل كل جهوده لمنع بيع عقاراته بالمزاد العلني فرغم حقنا في ذلك فقد أقنع المحكمة

بطرقه برفض طلب البيع بالمزاد. وكان معروفاً عنه انه كان يرشي القضاة وكان ينظم لهم رحلات في المناطق القريبة من ضيعته لصيد الغزلان في البادية، وليس وحده في ذلك فرشوة القضاة طريقة شائعة في عهد الحكم البعثي الذي أفسد كل نواحي الحياة وليس القضاء فقط فلم تكن هناك أية معاملة لمواطن في دوائر الدولة تحل بدون أن يدفع المعلوم، ويقال إنه حتى التعليم أفسد فبعض المعلمين والمديرين كانوا يقبضون أموالاً لإنجاح الطلاب الراسبين.

بعد صراع طويل في المحاكم دام بضع سنوات مع المحامي الشاطر بلا نتائج عملية سوى أننا على الأقل اوضحنا طبيعته للكثير من الناس الذين يتعاملون معه، وربما دفعه ذلك لمحاولة إسكاتنا بإعطائنا بعض ما لنا عليه، وقد قبلنا بذلك بحكم قناعتنا بعدم توفر عرض أفضل فقبلنا بالأمر الواقع، وقد شبهت ذلك في حينها بالقضية الفلسطينية ايضاً حيث كنت اقول إن الفلسطينيين قبلوا بالحل الوسط وتنازلوا عن كل فلسطين ورضيوا بالدولة على قسم صغير من أرضهم بعد ان يأسوا من نضال طويل وحروب وضحايا دون طائل. رضيت بإعطائي فيلا يملكها في الرمال الذهبية قرب طرطوس على الساحل السوري كان يقضي فيها إجازاته الصيفية ويعطي مفاتيحها أحيانا لمن يتعامل معهم لإستخدامها كرشوة لهم. قبلنا بها رغم أن ثمنها لا يتجاوز ثلث المبلغ المدين لنا به وقد قمنا ببيعها مقابل بيت في جديدة عرطوز انتقلنا إليه في العام 2000 بعد خمس سنوات من التشرد والمعاناة في المحاكم، على أمل أنه في يوم ما سيكمل المحامي دفع ما عليه، وكان أملاً مثل "أمل إبليس بالجنة"! إشترينا بالمبلغ الباقي بعض من راحة البال ومتابعة الحياة ومحاولة نسيان ما تعرضنا له من معاناة مع "المحامي".

الفصل الرابع

كتابات سياسية

مقالات

في التسعينيات لم يتوفر لي ولوليد مجالاً للنشر في صحف رسمية، لذلك كتبنا مقالات في نشرات لمنظمات سياسية حول مواضيع مختلفة، أولها بمشاركة وليد كانت بعنوان "وجهة نظر حول وثيقة الجبهة الديمقراطية" نشرت في العام 1991 في نشرة "صدى الوطن" التي كانت تصدرها المجموعة المنشقة عن الجبهة الديمقراطية بقيادة ياسر عبد ربه الذي كان متوافقاً مع ياسر عرفات وفتح في القبول بإتفاقية أوسلو فيما تحفظت عليها الجبهة ودعت لتصحيحها. وقد كتبت مقالان آخران في العام 1992 لم ينشرا بعنوان "المنظمة الثابت الوحيد -رد على راية الإستقلال"، و"قراءة لمقال الياس شوفاني"، ثم مقال آخر "المنظمة الفلسطينية واتفاقها" نشر في نشرة "الموقف الديمقراطي" لمجموعة ياسر أيضاً في العام 1994. أما أولى مقالاتنا المنشورة في صحف فقد كانت في صحيفة "الكفاح العربي" اللبنانية بدءاً من العام 1998 في صفحات الرأي التي كان يديرها الصديق حميدي العبد الله. لم يتغير هذا الموقف المتشدد من المسألة الفلسطينية إلا بعد سنوات من تطبيق الإتفاقية في أوائل القرن الجديد وتجلى ذلك بشكل واضح في المقال الذي نشرته بالتشارك مع وليد الذي انتقل أيضاً للموقف الجديد في نفس الوقت، وكان بعنوان: "من الإشتباك التاريخي إلى الحل الواقعي" في موقع الرأي في العام 2003، وآخر كتبته وحدي حول تأييد مبادرة جنيف نشر في صحيفة الحياة في نفس العام تحت عنوان "حراسة الثوابت رفضاوية عدمية"، سنتكلم عنهما لاحقاً.

الإنفراج الهامشي جداً في أجواء القمع من قبل النظام السوري تجاه

المعارضين مكننا من الكتابة السياسية. وكان ذلك أحد مراحل إنتقالي مع وليد من العمل الحزبي الملتزم إلى العمل السياسي المستقل غير المرتبط بمنظمات فيما يشبه الحلقات، ثم الإنتقال لكتابة رأينا في نشرات خاصة بأحزاب، ثم الكتابة في صحف ومواقع الكترونية وأخيراً التدوين في مواقع التواصل الإجتماعي. نشرنا كل على حدة وبعض المقالات المشتركة، بدءاً من العام 1997 في صحيفة الكفاح العربي اللبنانية التي كانت تدخل لسوريا وأصحابها على علاقة حسنة مع النظام السوري ومكتبهم في دمشق كان يديره سهيل إبراهيم من منتسبي "الحركة" في اللاذقية قديماً. كتبت الموضوع الأول رداً على جمال باروت الذي نشر كتاباً عن "حركة القوميين العرب: النشأة والتطور والمصائر"، الذي وإن كان أشمل ما كتب في هذا الموضوع ولكنه وقع في اخطاء كثيرة وأفكار مسبقة "بعثية" في تقييم عقدين من نشاط الحركة في أكثر من بلد عربي، فقد أهمل بعض الوقائع وحور بعضها الآخر، فرأيت ان أصحح بعض ما جاء في كتابه حول موضوع موقف الحركة من الإشتراكية. إتهم الحركة أنها في مرحلتها الاولى كانت معادية للإشتراكية، فيما أنها كانت حتى نهاية الخمسينيات تؤمن بالمرحلية في النضال فترى أن المرحلة تقتضي التركيز على الوحدة والتحرر تمهيداً لمرحلة تالية هي بناء النظام الديمقراطي الإشتراكي. وعندما إعترف بأنها إنتقلت لتبني الإشتراكية منذ أوائل الستينيات أهمل مواقفها من انتقاد إقامة إشتراكية دون ديمقراطية وبناء إشتراكية من قبل سلطة دون وجود إشتراكيين وإنتقادها البيرقراطية التي أقامت "رأسمالية دولة" ودعوتها لحرية الأحزاب وتعدديتها ضمن الخط القومي الإشتراكي مع رفض الحزب الواحد الذي كان سائداً في حينها حسب النموذج السوفييتي، ودعوتها لإدارة ديمقراطية عمالية لوسائل الإنتاج ليتمكن المنتجون من إدارة الثروة والسلطة معاً.

كما إنتقدت في المقال الذي نشر في جزئين إعتبار باروت الحركة انها كانت "أداة تابعة للقيادة الناصرية" أو أنها كما قال "وقعت في قبضة الأجهزة المصرية" فالحركة أيدت عبد الناصر في معركته ضد الإستعمار منذ العدوان الثلاثي كما دعمت توجهه القومي وتوحيد مصر وسوريا ودعت للإلتحام بالناصرية كحركة شعبية سائدة في حينها ولكن ذلك كله كان على أساس علاقة التحالف وليس التبعية فلم تتوان الحركة عن نقد مواقف عبد الناصر عند الضرورة، مثل

نقد دور الأجهزة البيروقراطية في دولة الوحدة التي تسببت في الإنفصال السوري، كما انتقدت منع تعدد الاحزاب في مصر إثر قيام الإتحاد الإشتراكي المصري كما طالبت بإنتخابات حرة ونقابات مستقلة. وفي مرحلة تالية إنتقدت الحركة القيادة الناصرية على أنها قيادة برجوازية صغيرة لتخرج الحركة من الإتحادات الإشتراكية المشكلة في سوريا والعراق، وليصطدم فرع الحركة في اليمن الشمالي بالأجهزة الأمنية المصرية هناك ويقود مظاهرات ضدها أدت لإعتقالات في صفوف الحركة، ثم صدام الحركة المعروف مع الأجهزة المصرية في اليمن الجنوبي قبل تحرره. وإنتقادات أخرى ما كان لها أن تحدث لو أن الحركة كانت تابعة كما يقول باروت، فعلاقتها كانت تحالف مع النقد وأتى وقت في سنوات الحركة الأخيرة منعت صحيفتها "الحرية" التي تصدر في لبنان من دخول مصر وإعتقل حركيين مصريين منهم سمير حمزة الذي إلتقيت به أثناء دراستي الجامعية في مصر، وطرد آخرين عرب من الجامعات المصرية. وفي مقال آخر نشر في جريدة الحياة اللندنية كتبت رداً على فاضل الربيعي الذي أصدر أيضاً كتاباً عن "الحركة ـ ولادة وموتاً" يكاد يكون رواية من نسج الخيال بالإعتماد على بعض مواقف الحركة ونشاطاتها، وكان المقال بعنوان مأخوذ من الكاتب السوري المفكر ياسين الحافظ: "علينا أن نخرج رؤوسنا من الواقع لا ان نخرج الواقع من رؤوسنا"!

الأولية للديمقراطية

في المقالات التي تلت في صحيفة "الكفاح العربي" كان الإهتمام الرئيسي بتطور الديمقراطية في بلدان عربية وإقليمية فأشير في أحد المقالات لتطور الديمقراطية في المغرب حيث جرت انتخابات في العام 1998 أدت لنجاح المعارضة المغربية ليشكل عبد الرحمن اليوسفي الوزارة لتشهد المغرب أول تداول للسلطة بعد عقود من الدكتاتورية إضطهد فيها النظام الملكي المعارضين فإعتقلهم وإغتال بعضهم، اليوسفي نفسه إعتقل ثم نفي خارج المغرب لخمسة عشر عاماً. إثر نضال طويل للمعارضة وانتفاضات شعبية إعترف المخزن الملكي بالأحزاب المعارضة وجرت أول انتخابات قلصت فيها تدخلاته بشكل كبير. لقد اشرت في المقال ان هذا التطور كان نسبياً، فقد سمح للمعارضة فقط بالمشاركة

في السلطة، فيما احتفظ المخزن بالوزارات الهامة كالخارجية والداخلية والدفاع في وزارة اليوسفي. ما كان يهمني في عرض هذه التجربة رغم نواقصها أنها متقدمة على ما يجرى في المشرق العربي حيث تسيطر الأنظمة الشمولية.

كما نشرت مقالاً عما جرى في السودان الذي تراوح تاريخه الحديث بين الديمقراطية والحكم العسكري، فالمرحلة الأولى للحكم الديمقراطي عقب الإستقلال تلاها إنقلاب إبراهيم عبود العسكري في العام 1958 الذي أوقف العمل بالدستور وألغى البرلمان وقضى على نشاط الأحزاب السياسية، إلى أن أطاحت به ثورة أكتوبر الشعبية 1964 التي أعادت الديمقراطية، التي قضى عليها إنقلاب جعفر النميري بعد خمس سنوات لتسقطه الهبة الشعبية في العام 1985 ليقوم حسن البشير بإنقلابه على العهد الديمقراطي الثالث بعد أربع سنوات. اختلف البشير عن الإنقلابات التي سبقته بتحالفه مع الجبهة الإسلامية الإخوانية التي يقودها الترابي والذي إدعى حينها أن التعددية الحزبية مناقضة للإسلام! وأنشأ الحليفان حزباً واحداً هو المؤتمر الوطني، وفرضا حكماً قمعياً يعتمد الشريعة التي تحولت إلى لائحة عقوبات من جلد وقطع أيدي وأرجل ومحاربة الفنون وأسلمة الجنوب وإعتبار حرب السلطة ضده حرباً ضد الكفار المسيحيين والأرواحيين، وتعريب دارفور الذي تسبب في حروب أهلية لا نهاية لها. بذلك توجهت البلاد نحو أزمات إقتصادية خانقة ومجاعات بسبب نفقات الحروب الأهلية فيما أن حل أزمات السودان بالديمقراطية والسلم الأهلي القائم على الإعتراف بالتعددية الإثنية والسياسية وتوجيه كل الجهود والموارد للتنمية.

كما كتبت مقالاً عن الإنتخابات الجزائرية ودور العسكر، فقد حكمت الجزائر منذ استقلالها بحزب واحد هو جبهة التحرير الجزائرية وكان للعسكر دور كبير في سياساتها وخاصة بعد الإنقلاب العسكري لهواري بومدين على الرئيس أحمد بن بلة في العام 1965 ومارس الحزب والعسكر نفس ممارسات جميع الأنظمة الديكتاتورية في البلدان المتخلفة من فساد ورشوة ونهب للقطاع العام الذي اصبح يستهلك أكثر مما ينتج، وإستبداد سياسي وديون خارجية وبطالة عالية وإنخفاض حاد في مستويات المعيشة، إلى ان نشبت إنتفاضة شعبية في العام 1988 في عهد الشاذلي بن جديد فرضت دستوراً جديداً أقر بالتعددية السياسية

وأجريت إنتخابات أعطت فيها الغالبية أصواتها لجبهة الإنقاذ الإسلامية المنظمة الأقوى في مواجهة سلطة العسكر والجبهة، فيما الأحزاب الجديدة الديمقراطية والليبرالية واليسارية كانت مشتتة وضعيفة. لكن شعارات الجبهة الإسلامية بعد فوزها كانت: "لا ميثاق ولا دستور.. قال الله قال الرسول" وصرح رئيسها بلحاج: أنه اليوم انتهت الديمقراطية ليبدأ حكم الإسلام. فتدخلت المؤسسة العسكرية لتلغي نتائج الإنتخابات لترد الحركة الإسلامية على الإلغاء بالإنتقال للعمل المسلح في الجبال بدل العمل في أوساط الجماهير، وتحولت مع الزمن لعصابات إجرامية منفلتة كفرت الجميع، وإنشقت عنها جبهة الإنقاذ لتعلن نبذ العنف والقبول بالعمل السياسي.

المقال كان عن إنتخابات رئاسية جرت في نيسان 1999 كان واضحاً أن العسكر هم من يصنعون الرؤساء في الجزائر منذ إستقلالها، مع تعددية سياسية صورية لأحزاب معارضة تلتزم حدوداً تقيد حركتها. لذلك لم يكن يتوقع الكثير من الإنتخابات الرئاسية، فالحل الحقيقي كان بإخراج البلاد من دوامة العنف والعنف المضاد، فالأزمة سياسية وحلها لن يكون إلا سياسياً بتراجع الأطراف المتصارعة عن مواقفها المتطرفة، فلا بد من مساومة تاريخية يتم التوصل إليها بحوار علني بين كل الأطراف الفاعلة بما فيها الجناح الإسلامي المعتدل، تقوم على أساس المصالحة الوطنية ورفض العنف كوسيلة للوصول للسلطة، وعودة الجيش إلى الثكنات، والتطبيق الفعلي لدستور التعددية السياسية، والإحتكام للتصويت الشعبي بدل البنادق، وحكومة يثق بها الشعب تسعى لإعادة البناء وحل المشكلات الإجتماعية والإقتصادية، فقد كنت مع الاصدقاء في نقاشاتنا ضد الإنقلاب العسكري ومع الإقرار بنتائج الإنتخابات وترك الإسلاميين يحكمون مع توقعنا أنهم سيفشلوا في إنتخابات تالية. ومن التجارب التي تحدثت عنها في احد المقالات، الإنتخابات الموجهة من قبل الإسرة الحاكمة الكويتية حيث الدستور يعطي الحق لولي العهد لتشكيل الوزارة مهما كانت نتائج الإنتخابات كما أن الوزراء الذين يعينون يضافوا مباشرة للمجلس كأعضاء مما يعدل أي تفوق للمعارضين حصلوا عليه في العملية الإنتخابية فضلاً عن أن أسرة الصباح تحتفظ بالوزارات الهامة، وإذا لم تنجح كل هذه الوسائل فلأمير البلاد حق حل المجلس لأي سبب كان وقد حل المجلس الرابع والسادس والثامن، وفي المحصلة

فالمجلس والإنتخابات للتنفيس عن المعارضة، والسلطة للأسرة الحاكمة دون رقيب جدي، كما تتصرف الأسرة بالريع النفطي كما تشاء.

وفي مقال آخر "نظام سوهارتو إلى أين؟" استعرض ما يجري في أندونيسيا من إنتخابات للتجديد لسوهارتو للمرة السابعة! بعد 32 عاماً من حكمه الفردي المطلق، والذي جاء إنقلابه العسكري في العام 1965 على أنقاض جثث ما لا يقل عن ثلاثمائة ألف من الوطنيين والشيوعيين المؤيدين للرئيس سوكارنو. حكم سوهارتو بالقمع، إذ تقدر الأمم المتحدة وجماعات حقوق الإنسان أنه تسبب في مقتل ما يقرب من مليون معارض. كما حكم بمجلس شعب صوري يعين سوهارتو ثلثي أعضائه، والمجلس المعين ينتخبه رئيساً. طوال الفترة السابقة تخفى سوهارتو وراء نهضة إقتصادية، لم تستمر طويلاً إذ إنتهت في سنة التجديد بأزمة حادة تسبب بها الفساد ونهب موارد الدولة، حيث قدرت ثروة سوهارتو بحوالي 15 مليار دولار وأسرته 73 مليار دولار. بدأت الأزمة بفقدان الروبية الأندونيسية لقيمتها وإرتفاع نسبة التضخم وإتساع دائرة البطالة مما تسبب بأزمة ثقة داخلية في النظام. رغم كل ذلك أعاد مؤيدو سوهارتو إنتخابه في العام 1998. لقد قدرت في المقال أن هذه الأزمة لن تكون كسابقاتها، وفعلاً لم يمض من ولاية سوهارتو السابعة إلا شهور قليلة حتى خرج الطلاب في مظاهرات عارمة فإحتلوا العاصمة جاكرتا وحاصروا البرلمان مطالبين بإصلاحات ديمقراطية لينتهي الأمر بإستقالة الرئيس سوهارتو في أيار 1998. وُضع سوهارتو تحت الإقامة الجبرية وبدأت السلطات بالتحقيق في ثروته. ثم أعلن عن محاكمته التي توقفت بعد إصابته بمرض دماغي.

كذلك اهتممت بالكتابة عما حدث في تركيا بعنوان "الرابح والخاسر في الإنتخابات التركية"، حيث كانت المؤسسة العسكرية كما في الجزائر، تتحكم في السياسة منذ الحكم الجمهوري الذي أنشأه كمال أتاتورك أوائل القرن عقب نهاية الحرب العالمية الأولى ونهاية الإمبراطورية العثمانية. معظم الأوقات كان تدخل العسكر يتم من خلف الستار وبمساعدة قوانين مفصلة لضمان هيمنتهم وجهاز قضائي موال للعسكر. قاموا بثلاثة انقلابات بين الستينات والثمانينات عندما أصبحت سيطرتهم على السلطة مهددة، لكنهم تركوا التعددية السياسية على أن

يكون لهم الرأي الأخير في الأمور الأساسية. حاربوا على جبهتين إحداها الدفاع عن العلمانية التي أرساها أتاتورك بإعتبار أن تطبيق الشريعة الإسلامية سبباً رئيسياً للتخلف، وجبهة قمع الحركة الكردية الذي فشلت أساليب العنف في إخمادها طوال القرن. الإنتخابات التركية التي تحدث عنها المقال وجرت في العام 1999، ربحتها الأحزاب العلمانية الموالية للعسكر، فيما خسرها حزب الفضيلة الإسلامي الذي تأسس قبل عام كوريث لحزب الرفاه الإسلامي الذي قاده نجم الدين أربكان فحاز على أكثرية الأصوات في الإنتخابات السابقة وترأس اربكان الوزارة لمدة عام واحد قبل أن يُحل حزب الرفاه بتهم مختلفة منها إنتهاك الدستور ومواثيق علمانية الدولة.

ملاحقة ما يجري حول سوريا في المنطقة والعالم كان بديلاً عن مناقشة مسألة الحكم الديكتاتوري السوري الذي إمتد حتى ذلك الوقت لأربعين عاماً منذ حكم الحزب الواحد الشمولي في الستينات إلى حكم الفرد المطلق حافظ الأسد الذي دام ثلاثين عاماً، حيث من المستحيل أن تنشر صحيفة تدخل سوريا مقالاً ينتقد ولو ببضع كلمات النظام القمعي السوري فضلاً عن أن أصحابها أقرب لما يعتبرونه الخط القومي الوطني للنظام "المقاوم" كما سمي. لذلك كان أحد أهداف المقالات عن الديمقراطية في بلدان أخرى التحايل على هذا المنع وتوجيه أنظار القراء لأن التطور في كل مكان يتجه لتجاوز نموذج الحكم الديكتاتوري القائم في سوريا. وحتى ذلك الوقت كان تحبيذنا للديمقراطية كأولوية ما زال مقروناً بأهميتها لإخراج الجماهير العربية من التهميش الذي أوصلتها له الأنظمة الإستبدادية، لتكون الشعوب العربية قادرة على لعب دورها من خلال العملية الديمقراطية في مواجهة العولمة الأميركية والتبعية الإقتصادية والسياسية للرأسمال العالمي، متأثرين بنظريات التبعية العالمية التي نظر لها سمير امين في كتبه. كما كتبت مقالاً عن الوحدة العربية بمناسبة وحدة مصر وسوريا بأنها ما زالت ممكنة ولكنها لا تتحقق بقوة السلاح على الطريقة البسماركية كما اعتقدت بعض النخب ولكنها ممكنة فقط في ظل المشاركة الشعبية التي لا تتحقق إلا بالديمقراطية على اساس أنها وحدة شعوب وليست وحدة أنظمة، ب ‘‘العودة لتفعيل المشاركة الشعبية في الشأن العام التي لا تتحقق إلا بالديمقراطية والتي لا يمكن تأجيلها لاي سبب من الأسباب، كبند أساسي في رجوع العرب إلى

التاريخ.". وهذه الجملة الأخيرة بتأثير من كتاب "خروج العرب من التاريخ" للمؤلف المصري فوزي منصور المتأثر بأفكار سمير أمين.

روسيا تخرج من أزماتها والصين تتحول للرأسمالية

إهتممت في أربع مقالات بالكتابة عن روسيا التي بدأت تخرج من أزمتها الداخلية بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي لتحاول إستعادة نفوذها الدولي بعد نزع الطابع الأيديولوجي لسياستها الخارجية والتوجه للمنطقة العربية من جديد لتوسيع التبادل التجاري وإستقدام إستثمارات من الدول العربية النفطية. والإهتمام لكون روسيا ما زالت دولة كبرى حتى بعد تفتت كتلة الدول التي كانت ملتفة حولها ولقناعة بأن دورها مهم لتحقيق توازن في المنطقة العربية مع النفوذ الغربي الواسع كما كنا نتصور في ذلك الوقت. كنت مع وليد وأصدقاء آخرين لا زلنا نرى أن العالم يتجه إلى هيمنة القطب الواحد الأمريكي على مقدراته، كما كنا نظن أن روسيا بالتحالف مع أوروبا التي تسعى للإستقلال في سياساتها عن أميركا، يمكن أن يشكلا قطباً عالمياً في مواجهة القطب المهيمن والذي ثبت لنا فيما بعد ان ذلك غير ممكن في الواقع العملي فأوروبا لم تنفصل عن أميركا بل تحالفا للإندفاع شرقاً لضم الدول الاوروبية الشرقية لحلف الناتو أو لتبعية إقتصادية وسياسية، وخاض الغرب متحالفاً، الحرب ضد الإتحاد اليوغوسلافي الذي تفتت إلى مكوناته الأساسية كرواتيا وسلوفانيا ومقدونيا والبوسنة، وأخيرأ كوسوفو التي احتلتها قوات الناتو وطردت الجيش الصربي منها، وبدا الحلف كما وصفته الذراع العسكرية للنظام العالمي الاميركي الجديد.

إعتبرت أن حرب كوسوفو مرحلة جديدة في "العولمة الأميركية"، إستعاضت عن الإحتلال بالهيمنة السياسية والإقتصادية عن طريق حكومات تابعة. حتى ذلك الوقت كنا نعتبر أن ما يدعيه الغرب من الدفاع عن حقوق الإنسان وحرية الشعوب ومحاربة الديكتاتورية والتطهير العرقي والملاذات الآمنة ومناطق الحظر الجوي وقوات حفظ السلام وغيرها هي حجج مصطنعة جاهزة لإلغاء الحدود أمام القوة الغربية والأميركية المتفردة في شؤون العالم. رأينا هذا تغير بعد بضع سنين كما سيأتي لاحقاً، ولكن في مقالات "الكفاح العربي" أواخر القرن

كنا نأمل بدور ما لروسيا في تعديل الكفة الراجحة وهذا ما جعلني مع وليد نحرر بحثاً حول "العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها" لتعزيز هذا الأمل الذي خبى فيما بعد مع التطورات العالمية. ففي مقال حول "نهوض روسيا" رأيت أن دور روسيا ممكن فيما لو تخلصت من "اليلتسنية"، فيلتسين الذي انتخب لمرتين وحكم بصلاحيات واسعة على حساب مجلس الدوما لثمان سنوات بين عامي 91 -99، أطلق العنان لرأسمالية طفيلية غير منتجة إعتمدت العمولات والسرقات والرشاوى وإستيراد الكماليات وبيع ثروات البلاد للغرب وتدمير الصناعات وتهريب الأموال للخارج مما أدى لتدهور حاد في مستوى المعيشة والخدمات وإرتفاع في معدلات البطالة والتضخم حتى إقتربت البلاد من حالة الإفلاس.

أملت في المقالات بالمعارضة الروسية التي تصاعدت ضد سياساته وأن روسيا يمكن أن تتجه شرقاً للتحالف مع الصين والهند ودول أخرى عالمثالثية وعربية متضررة من سياسات الهيمنة الغربية، فقد كان الإتجاه شرقاً الحل دائما بالنسبة لروسيا عندما تضعف أوروبياً، والغرب كما يبدو لن يسعى لإستيعاب روسيا، التي توقعنا أن يأتي دورها في التفتيت والتهميش كما حدث في الإتحاد اليوغوسلافي. ورأيت في مقال حول ما يحدث في القوقاز وآسيا الوسطى في الجمهوريات الخارجة من الإتحاد السوفييتي والقوميات التي ما تزال ضمن الإتحاد الروسي مثل الشيشان وغيرها، مرحلة أخرى في التفتيت والتهميش. ولكن لم أتوقع أن المصالح المتناقضة بين روسيا وأميركا والغرب يمكن أن تتحول إلى مواجهة حادة وصراع بل ستحكمها المنافسة السياسية والإقتصادية. وبذلك رأيت أن روسيا رغم تنديدها بإحتلال كوسوفو فإنها لم تتدخل عسكرياً. إعتبرت الإحتلال عدواناً رغم عدم تأييد التطرف القومي والتطهير العرقي الصربي، كما إنتقدت الترويج للحركات الأصولية في الشيشان وغيرها من أطراف روسيا الجنوبية على أنها "تحررية" و"إسلامية"، فيما كان رأي وليد تأييدها على أساس أنها حركات تحرر قومي من الهيمنة الروسية. كنت أرى أن روسيا ضعيفة ومفتتة تعني للعرب والعالم الثالث المزيد من التبعية للغرب والمزيد من سوء أحوالها السياسية والإقتصادية، فيما روسيا دولة كبرى تلعب دوراً مهماً في التوازن العالمي، تعني تطوير إستقلاليتها وتحسين أحوال شعوبها.

كما نشرت مقالاً عن الشيوعية الصينية بعد نصف قرن من إقامة الجمهورية الشعبية الصينية، حيث في الخمس والعشرين سنة الأولى التي تلت ذلك كان الهدف المعلن الإنتقال للشيوعية مباشرة دون المرور بالمرحلة الرأسمالية بالإعتماد على الحزب والايديولوجيا الماركسية اللينينية، وهو هدف متهور وخيالي أدى لازمات إقتصادية وإجتماعية حادة تمت مواجهتها في البداية "بالقفزات الكبرى للأمام" و"الثورة الثقافية" و"الكوميونات الشعبية" وغيرها من الطرق التي كانت جميعها هروباً فاشلاً للأمام. أما في السنين الخمس والعشرين التالية وبعد الأزمة المتصاعدة، فقد جرت رجعة كاملة بزاوية مائة وثمانين درجة إلى إقتصاد السوق بآليات رأسمالية تعتمد العرض والطلب كما منح الفلاح حق الملكية والإنتاج والتسويق، وأنشات مناطق حرة في المدن الساحلية مفتوحة للإستثمار الخارجي للتصنيع والتصدير. وأُمنت إستقلالية للقطاعات الإنتاجية التابعة للدولة وألغي تخطيط الدولة المركزي، وصدرت قوانين تمنع تأميم المشروعات الخاصة المحلية والأجنبية وأفتتحت أسواق للعملة والأسهم والعمالة، كما تحولت السياسة الخارجية من تصدير الثورات ضد الإمبرياليين العالميين المعتبرين "نموراً من ورق" ومن رفض مبادئ التعايش السلمي والمباراة السلمية وتأييد حركات التحرر الوطني والحروب الشعبية، إلى رسم السياسات الخارجية بما يخدم التجارة والإستثمار الصيني مع الدول الراسمالية.

جرى إقتلاع كامل لنظام رأسمالية الدولة الفاشل المسمى إشتراكي، مما أدى لنتائج باهرة في كافة المجالات الزراعية والصناعية والتجارية، ونسبة نمو هي من الأعلى في العالم. إلا أن دخل الفرد ظل ضئيلاً بالنسبة لدخله في البلدان الرأسمالية، كما أن الصين ما زالت متخلفة تكنولوجياً وهي ما زالت تستورد التكنولوجيا الحديثة من الغرب. كما أن إحتكار السلطة السياسية بقي في يد الحزب الواحد الشيوعي الذي رفض أي تغيير ديمقراطي مما أدى لإنفجار إحتجاجات شعبية تمت مواجهتها بقسوة بالغة في أحداث ساحة تيان آن مين. أي أن ما تم في الصين بناء الرأسمالية بحزب بيروقراطي شمولي يتخفى خلف صيغ ماركسية تدعي أن بقاء الحزب ضمانة لإنتقال الصين، بعد خمسين سنة اخرى، للشيوعية! وقد رأيت في المقال أن إستمرار الإنغلاق السياسي ورفض الديمقراطية سيحد في المستقبل من تقدم النمو الإقتصادي.

الشأن الفلسطيني

مقالات أخرى تعرضت للمسألة الفلسطينية تخطت الرفض الكلي للحل المرحلي الذي يعمل لقيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، الذي قبلت به مع وليد على أن يقيم دولة فلسطينية على كامل الأراضي المحتلة في العام 1967 ويترافق مع تنفيذ حق العودة لجميع فلسطينيي الشتات حسب قرار الأمم المتحدة 194، ويكون خطوة على طريق حل إستراتيجي بعيد يحرر كامل الأراضي الفلسطينية أو يقيم دولة فلسطينية ثنائية القومية، وهو حل يلقى دعماً عربياً وعالمياً. وقد وصفت من لا يزال يردد شعار التحرير "من البحر إلى النهر" في ظل ظروف ذاتية وعربية وعالمية غير مناسبة "كمن يدق الماء وهو ماء". أما إتفاقية أوسلو فوصفتها بالبائسة وهي تحتضر ولم تؤد لدولة فلسطينية ولكن لحكم ذاتي على أجزاء ضئيلة من الأراضي المحتلة وتابعة للسلطة الإسرائيلية. كما كتبت انتقاداً للفصائل الفلسطينية المعارضة لإتفاقية أوسلو المتحلقة حول "قادة تاريخيين" لا تبدلهم رغم الهزائم والفشل المتلاحق، والمراعية لمصالح فصائلها على حساب المصلحة الوطنية الفلسطينية، فلكل فصيل "عرفاته" الخاص به. كما إنتقدت إرتباط الفصائل بالأنظمة العربية فيما أن المصلحة الفلسطينية تقتضي الإرتباط بالشعوب العربية. كل ذلك وغيره وسع الهوة بين الفصائل والشعب، الذي فقد الثقة بالفصائل مما أدى لفشلها في إكتساب أعضاء جدد منذ الثمانينيات. كما رأيت أن فرصة الإنتفاضة الشعبية العفوية في الثمانينيات كان من المحتمل أن تخلق قيادات جديدة وأدوات جديدة قبل أن تقوم الفصائل القديمة بركوب موجتها والهيمنة عليها مما أفقدها زخمها الشعبي، ثم وجهت الضربة القاضية لها بتوقيع إتفاقية أوسلو، كما كان رأيي في ذلك الحين. وقد رأى البعض أن الإنتفاضة لم تكن عفوية منذ البداية كما إنتقد البعض الآخر عفويتها وإعتبرها ظاهرة سلبية فيما رأيت أن العفوية ظاهرة إيجابية يجب الإعتراف بها ودعمها وتطويرها وتحسين أدائها وعرض برامج أفضل لها لتقبل بها بالإقتناع، وإفساح المجال أمام القيادات الجديدة التي تفرزها وعدم مزاحمتها أو السعي لاستبدالها بالمتفرغين الحزبيين البيروقراطيين.

وفي مقال نشر في جريدة الحياة وصحيفة "الحرية" التابعة للجبهة

الديمقراطيةً بعنوان "الأبيض والأسود في سياسات المعارضة الفلسطينية" انتقدت المعارضة التي تكتفي بترديد الجمل الثورية دون أن تستطيع تقديم برنامج وخطة عمل تواكب الأوضاع المتغيرة المحلية والعالمية، وتستعيض عن ذلك بالرجوع إلى الميثاق الوطني الفلسطيني لإستخلاص مبدأي: التحرير الكامل لفلسطين، والكفاح المسلح كطريق وحيد للتحرير بالإضافة لمبدأ تخوين عرفات. فيما أن "كل شيء أو لا شيء" هو تكتيك خاطئ وسياسة العجز وإنتظار المعجزات كبديل لمراكمة الخطوات وصولا للهدف الإستراتيجي. أما التمسك بمقولة الميثاق حول أن الصراع مع إسرائيل "صراع وجود وليس صراع حدود"، فجملة ثورية لا علاقة لها بالواقع الفعلي وهو أننا وهم موجودون والصراع يدور في كل مرحلة على ما يمكن إنتزاعه من الآخر. أما الكفاح المسلح فأحد الوسائل المتعددة للوصول للهدف السياسي، وقد إبتكر الشعب أسلوب الانتفاضة التي واجهت السلاح الإسرائيلي بالحجر الفلسطيني والعصيان المدني. وهذا لا يعني إسقاط وسيلة الكفاح المسلح بل وضعها إلى جانب الوسائل الأخرى حسب ظروف كل مرحلة. أما التفاوض مع العدو فممكن والمهم هو مضمون عملية التفاوض وليس شكلها. أما تخوين عرفات من قبل التيار الميثاقي بدل إسقاط قيادته وتمثيله للشعب الفلسطيني، فسلاح ذو حدين لا يضمن أحد ألا يطال مستقبلاً من يتصدرون الآن عملية التخوين فيما لو اجتهدوا بآراء ومواقف يجد البعض أنها خروج على نصوص الميثاق، وهذا يذكر بالحركات الأصولية التي بدأت بتكفير الأنظمة لتكفر بعد ذلك المجتمع ثم انتقلت إلى تكفير أجنحتها المختلفة. وهو مسلسل لا نرى أنه يؤدي إلى أكثر من تدمير الذات على حساب الصراع مع العدو.

كما دعوت في المقالات لمنظمة تحرير بديلة للمنظمة القديمة التي همشها عرفات بعد أوسلو ووضعها على الرف لصالح هيئات الحكم الذاتي. وشبهت ضرورة هذه الخطوة لما حدث في الستينيات من تجاوز منظمة التحرير في ذلك الوقت للهيئة العربية العليا التي أصبحت مهمشة وفاقدة للفعالية. وطالبت بإسقاط الإتفاقات وإقامة سلطة جديدة تناضل بمختلف الوسائل من عمل سياسي وثقافي وإجتماعي ومفاوضات وإنتفاضة شعبية وعمل مسلح، فلا تستبعد أي منها أو تقتصر على "الكفاح المسلح" كما كان البعض ما زال متمسكاً به كوسيلة وحيدة

للتحرير الكامل. منظمة بديلة تجمع نضالات الشعب الفلسطيني في مواقعه الثلاث: أراضي ال 48، الضفة والقطاع، والشتات الفلسطيني. على ألا تتجاوز المواجهة مع السلطة حدود الصراع السياسي لوقف تنازلاتها والتراجع عن الإتفاقيات الإستسلامية. بالإضافة لانتقاد المعارضين الذين رفضوا تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، فهو ليس نص مقدس بل يمكن تعديله مع الإحتفاظ بما ظل صالحاً من مبادئه للمرحلة القادمة التي عناوينها دولة ذات سيادة في غزة والقطاع وحق العودة.

وفي مقال لم ينشر كتبته في العام 1998 بعنوان "بعد خمسين عاماً، ألا يستحق الشعب الفلسطيني، قيادة أفضل؟": "عشنا النكبة منذ كنا أطفالاً، وخرجنا من أمان واستقرار البيت والحي إلى الشتات والحرمان، تفرقنا في المدن والبلدان، حلمنا بالوحدة العربية طريقاً للعودة إلى الديار، هُزمنا مع كارثة حزيران، وحملنا السلاح مع المقاومة الفلسطينية، تحمّسنا للانتفاضة وأُحبطنا مع اتفاق أوسلو، لكننا لم نيأس بعد، لم نحقق إنتصارات ولكننا نضجنا خلال السنين الخمسين المنصرمة، تركنا إرثاً من التجارب، ربما لن نعيش لنعرف ماذا ستفعل الأجيال القادمة، لكنها قد تحصد ما زرعناه وتبني عليه نهجاً في الخمسين سنة المقبلة، من أجل حياة أفضل وهوية وسيادة على الأرض بلا صهيونية.. عاصرنا الأيام الأخيرة لقيادة الحاج أمين الحسيني والهيئة العربية العليا، وشاركنا النهوض الجماهيري لحركة التحرر الوطني العربية والناصرية، وشهدنا قيام منظمة تحرير فلسطينية.. التي بعد نضال طويل ركبت موجة الإنتفاضة وتبوأت سلطة على أنقاضها.. وضاعت بذلك اللحظة التاريخية الأهم في إستبدال القيادة القديمة بأخرى شابة تعيد صوغ مهمات مرحلة جديدة من الصراع مع اسرائيل. من جهة اخرى راقبنا انطلاقة جديدة لتجمع وطني ديمقراطي بين عرب اسرائيل، يضم قيادة شابة من اصول تقدمية، ينجح في إرسال ممثلين عنه الى الكنيست، الدكتور عزمي بشارة، فهل نشهد قيادة جديدة تمد يداً للمعارضة في الضفة والقطاع لإنهاض نضال مشترك يعتمد واقعية جذرية همها مصلحة الشعب، وليس واقعية استسلامية همها الحفاظ على مصالحها الشخصية؟ لسنا متأكدين من ذلك، لكننا نرى بأن الشعب الفلسطيني يستحق قيادة أفضل، والشعب سيحفر نهجاً جديداً وينبت قيادات جديدة".

الحكيم وأبو النوف وعزمي

كتبت مقالاً ناقشت فيه وثائق الجبهة الشعبية إلى مؤتمرها السادس المنعقد في العام 1998 التي إعترفت بأن الجبهة كانت تعيش "أزمة وجود ذات طبيعة بنيوية وتدهور معنويات وفوضى فكرية وصلت إلى الشك بمستقبلها". رأيت في المقال أن السبب الأساسي لأزمة الجبهة هو إفتقادها للديمقراطية الداخلية أكثر من اي شيء آخر. كما ثمنت رغبة الحكيم جورج حبش في عدم الترشح للأمانة العامة في المؤتمر والتي شغلها منذ تأسيس الجبهة ولمدة ما يقارب الثلاثين عاماً، وهي بادرة نادرة الحدوث في الفصائل الفلسطينية وحتى ربما الوحيدة، وكتبت مقالاً حول حوار شامل أجراه محمد سويد مع حبش صدر في كتاب في نفس العام، كان فيه الحكيم صادقاً مع النفس عندما إعترف بالأخطاء في مسيرة الجبهة الطويلة وتقبل محاكمة الشعب والتاريخ له شخصياً وللجبهة، وقال ان على الجبهة أن تقف أمام سؤال: لماذا هزمنا؟ فيما منظمات أخرى تقف مؤتمراتها أمام إستعراض منجزاتها وبطولاتها. وقد إنتقدت في المقال بعض ما جاء في الحوار وخاصة إستمرار الجبهة في رفع شعار "تحولها من حزب بورجوازي صغير إلى حزب بروليتاري" وهو برأيي نوع من معاندة للوقائع ثبت فشله، كما إنتقدت قول حبش أن الحزب الذي يلتزم بالماركسية سينتصر فيما الحزب الذي يقوم على أساس فكر البورجوازية الصغيرة سيفشل! ومقولة أن هناك أيديولوجيتان فقط الرأسمالية والماركسية ولا ثالث لهما، فهي ثنائية ستالينية جامدة تتناقض مع المنهج العلمي الجدلي نفسه، وقلت إن "عدم الإلتزام بنظرية جاهزة تجيب على كل شيء، يمكن من تطوير خطوط نظرية تواكب تطور الحياة وتجاربها.. بينما النظرية الجاهزة تصطدم بالواقع والحياة عند مفاصل هامة." وقد إتفقت مع حبش في قوله "لا يمكن للشعب ان يحقق أهدافه الكبرى إلا من خلال الديمقراطية." وفي أن المرحلة العربية الراهنة نضال إجتماعي لتحسين أوضاع الطبقات الشعبية لا يعزل الرأسمالية المحلية المنتجة، أما الإشتراكية فشعار مؤجل حتى تتكون قناعات شعبية بها تجعل الطريق إليها ديمقراطياً وسلمياً ومديداً. ولكني لم أتفق مع حبش حول رفضه للدولة ثنائية القومية كحل نهائي إستراتيجي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي ورأيت أن الأمر يحتاج لبحث أوسع عن إيجابيات وسلبيات

هذا الطرح. وإنتقدت عدم تطرق حبش للعمليات الخارجية التي كان يشرف عليها وديع حداد والتي اساءت للجبهة وللعمل الفلسطيني ككل.

وللمقارنة بنوعية أخرى من القيادات الفلسطينية اليسارية كتبت مقالاً عن حديث شامل لنايف حواتمة صدر في كتاب في العام 1997 كان مليئاً بتطويع الوقائع للأيديولوجيا وعدم الإعتراف بالتطورات التي حدثت في العالم والمنطقة حيث إعتبر حواتمة أن اليسار الماركسي تجاوز الوحدات القومية متجاهلاً نتائج إنهيار الإتحاد السوفييتي والإتحاد اليوغوسلافي إلى مكوناتها القومية الذي أكد ان المسألة القومية لم يتم تجاوزها في العالم وما تزال محتفظة براهنيتها. كان منتظراً منه أن يعيد النظر في مسألة اليسار واليمين في الثورة الفلسطينية وهل كان من الضروري أن تنشق جبهته عن الجبهة الشعبية؟ لكنه إستمر في إستخدام تعابير اليسار واليمين وخاصة في وصف إنشقاق الجبهة الديمقراطية نفسها في العام 1991 الذي قال عنه ايضاً أن من إنشقوا مع ياسر عبد ربه هم يمين ومن بقي معه هم اليسار، فيما هو إنشقاق سياسي بين مؤيدي إتفاقية اوسلو الذين وصفوا بالواقعية وبين مؤيديها ولكن مع "تصويبها" في الطرف الآخر. تصنيفه جعلني أستنتج أن مفهوم حواتمة لليسار أنه كل من يقف معه واليسار دوماً على صواب، واليمين كل من يخالفه وهو دوماً على خطأ! كما حفل الكتاب بتحويرات للتاريخ القريب ليلائم المواقف الجديدة للجبهة، وهي طريقة وصفها بشكل جيد كتاب "جورج أورويل" "العام 1984" فحواتمة يقول أن الجبهة في الاردن قبل حملة ايلول 1971 دعت لتغليب التناقض الرئيسي مع العدو الإسرائيلي على الثانوي مع النظام الأردني، فيما موقف الجبهة حينها شجب محاولات طمس التناقض الدائم بين النظام الأردني المرتبط بالإمبريالية وبين حركة التحرر الفلسطينية والأردنية، وإتهم فتح بأنها التي عمقت التعارضات مع النظام الأردني، فيما الحقيقة أن الجبهة هي التي رفعت شعار "كل السلطة للمقاومة" وانتقدت شعار فتح المعروف "عدم التدخل في الأوضاع العربية"!

المقارنة بين القائدين اليساريين تبين نسبة الصدق مع النفس لديهما وقد أضفت لذلك مقالاً نشر في مجلة دراسات فلسطينية، بالمشاركة مع وليد ورجا ديب، الذي كان سابقاً من يساريي فتح وقبلها في حركة القوميين العرب، حيث

كنا الثلاثة معجبين لفترة بالوجه الفلسطيني الجديد الدكتور عزمي بشارة، الذي برز إلى الساحة كقائد لتنظيم يساري إشتراكي قومي ديمقراطي عربي بين فلسطينيي 48 هو التجمع الوطني الديمقراطي. أصبح بشارة عضواً في الكنيست الإسرائيلي بعد انتخابه، وقد أثار ضجة عندما رشح نفسه لرئاسة مجلس الوزراء الإسرائيلي في سابقة أولى لعربي يسعى لمثل هذا المنصب رغم معرفته أنه لن ينجح، ولكن الخطوة لتبيان أن العرب ليسوا مواطنين من الدرجة الثانية ولكن لهم نفس الحقوق مثل اليهود. وقد دعا التجمع حينها لإلغاء التمييز ضد العرب تحت شعار أن "إسرائيل لكل مواطنيها". تعزز هذا الإعجاب بمقابلته في دمشق عندما كان يزور سوريا لمقابلة الرئيس السوري ومسؤولين آخرين، ونجح في أقناعهم بالسماح لمجموعات من فلسطينيي 48 بالمجيء لسوريا لزيارة أهلهم الذين لم يلتقوا بهم منذ نصف قرن بسبب الرفض السوري للسماح لهم بالزيارة في السابق. وقد تبين لنا أنه نسج علاقات قوية مع النظام السوري الذي كان يحترمه ويستمع لآرائه حول القضية الفلسطينية وقضايا عربية أخرى. وقد التقينا به مراراً بوجود رجا وأبو عيسى ووليد وقاسم ونمر نصار وآخرين وخاصة في خان الشيح على سهرات يتخللها نقاشات حول مختلف القضايا. وحاولنا أن نجمعه مع معارضين سوريين فرتبنا لقاءً يحضره رياض الترك وميشيل كيلو وفايز الفواز ومحمد سلام وآخرين، وقد أتى الجميع للموعد فيما عداه حيث تحجج بأنه لم يستطع التخلص من الحراسة المفرزة له من النظام رغم موافقته المسبقة على اللقاء، مما أثار شكوكنا إلى أن بدأنا بالإقتناع أن علاقته بالنظام مهمة بالنسبة له أكثر من علاقته بالمعارضة السورية. وأذكر اننا التقينا مع قياديين من تجمعه أتوا لدمشق أيضاً وحذرناهم من الإنزلاق في العلاقة مع النظام على حساب المعارضة الديمقراطية السورية. ولكن بشارة إنتقل فيما بعد لإنتقاد المعارضة السورية علنا أثناء ربيع دمشق أوائل حكم الوريث بشار الأسد وخاصة في لقاء مع جيزيل خوري، رد عليه ميشيل كيلو في مقال. وكان آخر لقاء لنا به على ما اذكر في الزبداني وقد حضره كمال اللبواني وجرى فيه نقاش حاد حول تأييده للنظام السوري باعتباره نظاماً "مقاوماً!"، وأن هذا أهم من الديمقراطية التي تطالب بها المعارضة السورية. وقد خرج من اللقاء منزعجاً من تصدينا له ومحاولة إفهامه أهمية الديمقراطية لسوريا، ولم يعد بعدها يهمه أن يلتقي بنا.

الألفية الثالثة

إحتفل العالم ببدء الألفية الثالثة، القرن الجديد الواحد والعشرين، بدأته من ناحيتي بمقال نشر في مجلة "الحرية" بعنوان: "العرب يدخلون القرن القادم مع عفشهم القديم" تسائلت فيه: كيف سيستقبله العرب، هل يتزودون بآلية للتغيير والتقدم تواكب الزمن وتسابقه؟ أم أنهم ما زالوا كالسلحفاة يحملون على ظهرهم عفشهم القديم الذي يثقل مشيتهم ويزيد في تأخرهم عن الركب العالمي المتقدم بسرعة قياسية؟ كل الأمور تشير إلى أنهم سينتقلون إلى القرن القادم مع أنظمتهم الشمولية التي تلعب الدور الرئيسي في تخلفهم الحضاري والعلمي والتكنولوجي والصناعي، وتجزأتهم وصراعاتهم وتبعيتهم للقوى العالمية الكبرى وانخفاض مستويات معيشة شعوبهم.". لا شيء تغير وكأن العرب عاصون على التطور، وضربت أمثلة مما حدث في السنة الأخيرة من الألفية المنقضية، ففي مصر تم التجديد لمبارك لولاية رابعة في إستفتاء معروف النتيجة حول مرشح واحد تسابق مع نفسه في مناخ نفاق واسع إحتفالي أنفقت فيه الدولة مبالغ ضخمة لإظهار مدى "محبة" الشعب لرئيسه والإشادة بمنجزاته الباهرة، رغم إرتفاع الأسعار وإزدياد البطالة وإنتشار التسول وتشغيل الأطفال والرشاوى ونهب الأموال العامة وتجارة المخدرات. أما في اليمن فجرت إنتخابات تعددية شكلية كان أطرف ما فيها ترشيح إثنين عن الحزب الحاكم، "كإبتكار!" عربي لا مثيل له، إذ أشاد المرشح الرمزي بفضائل علي عبد الله صالح المرشح الذي تتم البيعة له، وجرى الحديث عن "التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع"!؟ فيما الحاكم العربي يستطيع الحصول على أصوات تفوق عدد السكان أحياء وأموات، فوزارات الداخلية جاهزة لفبركة الأرقام. وتحدثت الدعاية الحكومية عن التجديد للحاكم إعترافا بدوره التاريخي ببناء الدولة اليمنية الحديثة!!، بينما اليمن ما تزال تحتفظ بالدرجة ال 142 في سلم الدول الفقيرة بالعالم، حيث إنخفض دخل المواطن إلى الثلث وشحت الموارد وتصاعد التضخم والعجز، وإنتشر التفلت الأمني والفساد وإستمر تجاهل التركيبة القبلية المعرقلة لنشوء مجتمع مدني.

وكان آخر المواسم الانتخابية في تونس مع تجديد الولاية للحاكم للمرة الثالثة، بعد منافسة رمزية مع مرشحين آخرين إذ وضعت إشتراطات في الدستور

تسمح فقط بترشيح من يقود حزباً مرخصاً لخمس سنوات خلت، وهذا ينطبق على ثلاث تونسيين فقط يحق لهم الترشح من أصل ملايين التونسيين، أحدهم زين العابدين بن علي مرشح الدولة الذي سينجح حتماً والآخران الشكليان من "المعارضة" الموالية للحزب الحاكم!، وأعلن أحد المرشحين أنه لا ينافس الرئيس بل يشارك في "تدريب لإجراء انتخابات متعددة!". ولا تختلف معظم "المعارضات" العربية الأخرى، فهي في معظمها مفصلة لتلائم إستمرار الحزب الواحد في الحكم، والمعارضات المؤثرة لا يسمح لها بالنشاط وتلاحق لمنعها من النشاط السري. التغيير الوحيد الشكلي الذي حدث عربياً خلال نصف القرن المنصرم، إنتقال الانظمة من حكم الحزب الواحد الشمولي إلى "تعددية" شكلية تبقي في جوهرها على حكم الحزب الواحد. فما هو سائد هيمنة مؤسسات الدولة على المجتمع المدني وتسخيره لخدمتها مع أن الطبيعي هو العكس تماماً. والدولة إذا إضطرت لبعض "الديمقراطية" في مجال التعبير والصحف والأحزاب، فهي تتحصن وراء إجراءات أخرى لمنع إمكانية تداول السلطة الذي هو الشرط الأساسي للديمقراطية الحقيقية، فتصدر مواداً دستورية وقانونية مفصلة خصيصاً لنجاح مرشحيها، ويشرف قضائها التابع لها على الإنتخابات الموجهة، مع تحديد لصلاحيات المجالس بحيث لا تتجاوز الشؤون المحلية. وتخترع السلطات حججاً لإبقاء شعوبها محاصرة، منها أن الديمقراطية لا تأتي إلا بعد مزيد من السيادة والتنمية والتقدم، رغم أنه دون الديمقراطية لن تتمكن الشعوب من النضال من أجل تحسين أوضاعها. كما تدعي بعض الدول بأن الإصلاحات السياسية غير ممكنة مع إنتشار العنف كما في الجزائر ومصر، رغم أن أحد مسببات التوجه للعنف هو تضييق الهامش الديمقراطي.

أكدت في المقال أن دخول القرن الجديد لن يكون للعرب أكثر من ورقة تقلب ورقم يضاف، لكني طرحت سؤالاً: "هل ستشهد العقود الأولى من القرن الجديد تغييراً حقيقياً أم لا؟ لا يبدو الأمر مستحيلاً لكن شرطه الأساسي تحييد الدولة وتحويلها لخدمة المجتمع والتمكن من إجراء إنتخابات غير مزورة مع حرية ترشيح واسعة وضمان لإستقلال النقابات وحرية تشكيل الأحزاب وإصدار الصحف واستعمال وسائل الإعلام والإتصال الحديثة وإلغاء المواد الدستورية والقانونية المناقضة للديمقراطية، وخاصة قوانين الطوارئ والمحاكم الإستثنائية،

مع تقليص سلطة الرؤساء لصالح سلطات واسعة للمجالس الشعبية المنتخبة.... دون ذلك سيستمر التدهور إلى ما لا نهاية مع تتالي السنين والعقود والقرون". فقد كانت الديمقراطية برأيي المدخل الاساسي لعودة العرب للتاريخ واللحاق بالمسيرة الإنسانية.

في العام الأول من القرن الجديد كان إنتقالنا من قدسيا إلى البيت الجديد في جديدة عرطوز بعد تشرد من بيت إلى بيت في الخمس سنوات السابقة. الشقة في حي هادئ في الطابق الثالث له شرفة خلفية تطل على بساتين زيتون وأفق مديد يصل إلى قطنا وجبل الشيخ بقمته المغطاة بالثلوج معظم العام، قبل أن تشاد بنايات تحجب بعض الرؤية وليس كلها بعد. كما يطل على أوتوستراد يصل دمشق بالقنيطرة، الذي تم توسيعه منذ مدة وقيل حينها أن ذلك تمهيداً للسلام مع الجار الإسرائيلي القريب في الجولان الذي يبعد عنا حوالي الثلاثين كيلومتراً. وقد سماه الناس "أوتوستراد السلام" رغم ان هذا السلام لم يتحقق في وثائق رسمية إلا أنه قائم كأمر واقع حيث يسود الهدوء "الجبهة!" الجنوبية منذ العام 1973 ولم تعكره أية حوادث بحماية قوات دولية ومنطقة حظر لا تدخلها قوات سورية وحواجز سورية تبدأ قرب سعسع لا تسمح إلا لمن يحمل ترخيصاً صادراً عن الأمن للإقتراب من المنطقة الحدودية. وأذكر أني ذهبت أكثر من مرة ضمن رحلات بمناسبة عيد الجلاء في نيسان ووصلنا إلى الجهة السورية المقابلة لمدينة مجدل شمس المحتلة والتي يفصلها عن الجهة السورية واد تجوب فيه دوريات إسرائيلية، سمي وادي "الصراخ" حيث يقف الأهل على القمتين المتقابلتين لجانبي الوادي ليتبادلا الحديث عن طريق مكبرات صوت توصله لمسافات بعيدة، وفي كثير من الأحيان بين قسمي عائلات مشطورة بين الأراضي المحتلة وسوريا إنقطع الإتصال بينها منذ حرب حزيران. إسرائيل سمحت بالإنتقال للطلاب من الجولان المحتل للدراسة في جامعة دمشق وكذلك لمن يريد الزواج من الطرف الآخر. في أحد المرات رافقنا صديقنا فارس أبو زيد من مجدل شمس النازح إلى دمشق إلى بيته قريباً من الحدود خارج قرية الحضر.

وفي العام 2000 سافرت إلى تونس لزيارة خالتي أيميلي التي دخلت المستشفى بسبب أمراض الشيخوخة وقد نزلت في بيتها في قرطاج الذي كانت

تسكنه وحدها بعد وفاة زوجها يوسف الرويسي ولم يكن لها أولاد منه ولكن أولاده كانوا من زوجته الأولى التونسية، وكان يعتني بها صديقات وأصدقاء لها ممن تعرفت عليهم من خلال زوجها أو من تدريسها للغة الإنكليزية في مدارس تونس وكدروس خصوصية. وقد ترددت على المستشفى كل يوم آملاً في شفائها وعودتها للبيت، إلا أنها توفيت فجأة متأثرة بمرضها. وقد إلتقيت في تونس بالصديق عبد الله تركماني وهو من السوريين المعارضين للنظام الذين فروا من سوريا بسبب ملاحقتهم وكان يعمل في التدريس وحصل على الدكتوراة في التاريخ المعاصر من جامعة تونس لبحثه حول "الأحزاب الشيوعية في المشرق العربي والمسألة القومية.. من العشرينيات إلى حرب الخليج الثانية" وله عدد من الكتب الأخرى والدراسات والمقالات، وقد تجولت معه وبصحبة أصدقاء خالتي في أنحاء تونس العاصمة وبعض مراكزها السياحية وقد أعجبتني المدينة بشوارعها النظيفة وحدائقها المليئة بالأزهار وبيوتها الجميلة والأنيقة وقطاراتها السريعة والمنظمة، إلا أن من التقيت بهم كانوا يرون أن ذلك محصور في أحياء العاصمة ولا يشمل البلدات والمدن البعيدة عنها. كما إلتقيت بعبد الجليل التميمي الذي ألف كتاباً عن سيرة يوسف الرويسي وهو مسؤول "مؤسسة التميمي للبحث العلمي" التي تصدر مجلتين متخصصتين، المجلة التاريخية للدراسات العثمانية، والمجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات،وتنظم العديد من المؤتمرات المتخصصة بالدراسات التاريخية وتنشر عدة كتب سنويا. وقد عدت من تونس بعد أن تصادمت مع أولاد يوسف الرويسي الذين حاولوا مضايقتي بسبب تصورهم أنني أبحث عن وراثة خالتي في ما كانت تملكه من عقارات بإسمها وارصدة في مصارف عملياً لم تفعل شيئاً في حياتها لترتيب أمور ورثتها فذهب جميع ما تملكه للدولة.

وراثة الجمهورية وإنطلاق ربيع دمشق

شهد العام الأول من الألفية الثالثة وفاة الرئيس السوري حافظ الاسد الذي حكم سوريا بيد من حديد لمدة ثلاثين عاماً إثر إنقلابه العسكري على رفاقه في حزب البعث الحاكم في العام 1970، وأهم ما شهدته سوريا في عهده حرب تشرين والتدخل السوري في لبنان الذي تحول لنوع من الإحتلال والصراع مع



ربيع دمشق - مظاهرة في السويداء

الإخوان المسلمين السوريين الذي إنتهى بمجزرة حماة وآلاف المعتقلين السياسيين الذين قضوا عشرات السنين بلا محاكمة في سجون النظام الرهيبة وإرسال القوات السورية للمشاركة في التحالف الدولي الذي قادته أميركا لإخراج القوات العراقية من الكويت.. وقد جدد له أربع مرات لسبع سنوات في كل مرة باستفتاءات نظمتها الأجهزة الأمنية بلا منافس فهو المرشح الوحيد ويحصل في كل مرة على تأييد لا يقل عن 99 بالمئة. وكان مبايعوه وأنصاره يدعون انه سيحكم للأبد وقد حقق لهم ذلك بعدم ترك الكرسي حتى موته الذي لم يستطيعوا منعه! ولكن الطغمة الحاكمة سارعت بعد وفاته في حزيران 2000 لتعيين إبنه بشار الذي ورثه بعد تغيير الدستور السوري في دقائق ليناسب عمره ال 35 عاماً في ذلك الوقت فيما الدستور الذي كان مناسباً لوالده كان يشترط ان يكون الرئيس في الأربعين من عمره. وحسب الدستور المفصل خصيصاً لعائلة الاسد، رشحه حزب البعث الذي يتلقى أوامره من الطغمة الحاكمة، ووافق على ترشيحه مجلس شبه معين من الأجهزة الامنية يسمى "مجلس الشعب" برفع الأيدي بالإجماع، رغم أن لا خبرة سياسية سابقة له ومؤهله الوحيد هو أنه إبن الديكتاتور ونظمت له وزارة داخليته إستفتاءاً "شعبياً" نتائجه مضمونة مثل والده الراحل، وتحولت سوريا الجمهورية منذ إستقلالها، إلى "جملوكية" أو جمهورية وراثية حسب تعبير رياض الترك، وهو الوحيد في سوريا الذي قال علناً لوسائل إعلام أنه ضد تغيير المادة في الدستور وهو لن يعطي صوته لبشار في الإستفتاء. وكان رياض الترك قد قال في أول حوار سياسي له مع صحيفة الحياة بعد إطلاق سراحه في العام 1998: خرجت من السجن الصغير إلى السجن الكبير، وعلينا جميعاً أن نسعى إلى فتح أبوابه. أنا لن أتخلى عن حقي في ممارسة السياسة أياً تكن الظروف. وأهلاً بالسجن إذا كان ثمناً للتمسك بالرأي وحرية التصريح بالمعتقد". وسمى سوريا

"مملكة الصمت" و"جمهورية الخوف"، لكن: "هذا الصمت لا يمكنه أن يدوم إلى ما لا نهاية ولا بد للمجتمع بقواه الحية من أن يفرز تعبيرات جديدة".

في أعقاب الإستفتاء تحدث الرئيس في "خطاب القَسَم"، عن ضرورة الإصلاح والنقد البنَّاء وأشار لديمقراطية "سورية" لا تقلد الديمقراطية الغربية، قائلاً: "لا يجوز تطبيق ديمقراطية الآخرين على أنفسنا.. بل يجب أن تكون لنا تجربتنا الديمقراطية الخاصة بنا المنبثقة من تاريخنا وثقافتنا وشخصيتنا الحضارية". سمحت بعده السلطات السورية ضمناً بهامشٍ ضيق من حرية التعبير في البلاد. وأدى هذا إلى ما سمي ب"ربيع دمشق"، بتأسيس عددٍ من المنتديات تُناقش فيها القضايا العامة والمسائل السياسية والثقافية وكان أهمها في دمشق منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي الذي أقيمت ندواته في بيت سهير الأتاسي إبنة جمال، الذي اصبح ملتقى للمعارضين السوريين ينفسون فيه عن بعض النقد للسلطات الإستبدادية القائمة، وتوالى عدد من المحاضرين السوريين وأحياناً العرب، وقد شارك وليد ورجا ديب في اللجنة الإدارية للمنتدى بترشيح من محمد سلام الذي كان أمينا عاماً لحزب العمال وكان في اللجنة أيضاً الصديق أبو محمود كرداس من الإتحاد الإشتراكي العربي وسهير الأتاسي التي إنتخبت رئيسة للجنة بعد إعتقال حبيب عيسى. وقد قدم وليد ورجا ندوة مشتركة عن المسألة الفلسطينية.

كنت أحضر هذه الندوات حيث نلتقي بالعديد من الاصدقاء المعارضين للنظام في غرف البيت المحدودة المساحة التي ضاقت بالمشاركين في الندوات ولم تخلو من تواجد بعض البعثيين ورجال الأمن الذين كانوا يحاولون تخريب النقاش الدائر وتحويله إلى شبه مهاترات. والمنتدى الآخر الهام في دمشق كان منتدى الحوار الوطني في منزل رياض سيف الذي كان قد أعلن معارضته للنظام فتم رفع حصانته النيابية وفصله من مجلس الشعب بالإضافة للنائب المستقل مأمون الحمصي الذي ألغيت نيابته. وكانت أهم المحاضرات التي حضرتها في منتدى سيف لبرهان غليون القادم من فرنسا والتي ضمت حوالي 500 مشارك ضاقت بهم غرف المنزل فاحتشدوا في الحديقة المحيطة به، وقد حاول قلة من الحضور من رجال الأمن استفزاز المحاضر ومحاولة تخريب الندوة ولكن تم تهدئة الجميع قبل أن تتحول الندوة إلى تشابك بالأيدي. هذه الندوة وورقة نقاش

حول تشكيل "حركة السلم الاجتماعي" وهي منظمة جديدة كان رياض سيف يخطط لتأسيسها، أدت لاعتقاله والحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات.

وإنطلق نشاط للمثقفين السوريين المعارضين للنظام فأصدروا بياناً شهيراً سمي بيان ال 99 طالبوا فيه برفع حال الطوارئ وإطلاق الحريات العامة والإفراج عن المعتقلين السياسيين. كما صدرت الوثيقة الأساسية "للجان إحياء المجتمع المدني" التي أطلق عليها اسم "بيان الألف" التي وقعت عليها. وكان من أبرز الموقعين عليها والداعين إليها ميشال كيلو وعبد الرزاق عيد وصادق جلال العظم وعارف دليلة. وأحد المنتديات التي كنت مع الأصدقاء نشارك في حضورها "منتدى اليسار" في منزل نايف الملحم من قيادات حزب العمل الشيوعي وكانت محاضراته ذات طابع يساري وفيها إلتقينا بحميدي العبد الله مرة اخرى قادماً من لبنان لإلقاء محاضرة ويرافقه عادة عضو حزبه ميخائيل عوض، وقد عرضا علينا المشاركة في نوع من التنظيم السياسي بعد الثناء على النظام وأنه سيقوم بإصلاحات، ولكننا رفضنا الفكرة وكان ذلك بحضور وليد وقلت له على ما أذكر أننا لو كنا مؤيدين للنظام لإنتسبنا مباشرة لحزب البعث بدل هذه الطريقة الملتوية لتأييد ما سموه إصلاحاته، فانقطعت لقائاتنا بهم بعد ذلك. كذلك شاركنا بحضور ندوات في جرمانا للمنتدى النسائي وخاصة محاضرة لمي الرحبي عن حقوق المرأة ومساواتها بالرجل.

وكانت أهم المحاضرات في منتدى الاتاسي لرياض الترك الذي إتهم النظام بتحويل سوريا إلى جمهورية وراثية وتحدى النظام ومخابراته وحافظ لو كان حياً وبشار، ودعا لتحويل سوريا من دولة إستبدادية إلى دولة ديمقراطية بالوسائل السلمية. فتم إعتقاله ومحاكمته كما قبض على كلٍ من عارف دليلة، وليد البني، كمال اللبواني، حبيب صالح، حسن سعدون، حبيب عيسى، وفواز تللو ومأمون الحمصي. وقد تم تجميد عمل جميع المنتديات في سوريا عدا منتدى الأتاسي الذي استمر فترة أطول وإنتقل إلى مشروع دمر قبل أن يتم إغلاقه بالقوة. وشن عبد الحليم خدام نائب الرئيس في ذلك الحين حملة ضد المنتديات وإتهمها بانها تسعى لتحويل سوريا إلى جزائر ثانية، "جزأرة" حسب تعبيره، أو يوغوسلافيا ثانية حيث كان البلدان يعانيان من أعمال عنف وحروب أهلية، متجاهلاً الطبيعة السلمية للمنتديات ونشاط المثقفين الذي لم يتعد إبداء الرأي في شؤون البلاد

العامة كحرية تعبير أقرها الدستور السوري وجمدت السلطة الإستبدادية العمل بها.

وقد رافق الربيع الثقافي والسياسي اعتصامات ومظاهرات في دمشق تأييداً للإنتفاضة الفلسطينية الثانية التي اندلعت مرة أخرى في الأراضي المحتلة إثر فشل مباحثات الحل النهائي بين عرفات وباراك في أميركا، وكانت الإعتصامات أمام مكتب الأمم المتحدة ثم أمام مكتب الإتحاد الأوروبي في أبو رمانة، تجاهلتها السلطة في البداية ثم عندما توسعت أرسلت باصات تحمل أعضاء من حزب البعث لمحاولة تخريبها، برفع صور بشار الأسد ورموز حزب البعث في محاولة لتجييرها للسلطة. أملت في حينها أن تكون هذه الإعتصامات والمظاهرات تحضيراً لتحولها لطرح القضايا الداخلية السورية بعد أن إعتادت سوريا خلال عقود على المسيرات التي تسمى عفوية فيما هي مرتبة من الأمن والحزب لحشد موظفين وطلاب مدارس يخشون التعرض لإنتقام السلطات إذا لم يشاركوا في المسيرات المقررة لتأييد النظام. وعندما بدأت هذه الإعتصامات بالتحول للإحتجاج على إغلاق المنتديات والمطالبة بالحريات أرسلت السلطة شرطتها ورجال أمنها والبعثيين بعصي للإعتداء على المشاركين فيها وإعتقالهم وأذكر منها الإعتصام الذي جرى امام القصر العدلي ثم انتقل للمرجة وهاجمه أعوان النظام في المكانين وفرقوه.كما أن التجمع أمام محكمة أمن الدولة قرب السبع بحرات أصبح تقليداً عندما تعقد جلساتها لمحاكمة المعارضين الذين إعتقلوا مع رفع لافتات منددة بالمحاكمة، في حضور مندوبين عن سفارات غربية مهتمة بحقوق الإنسان في سوريا.

عائدون وقبرص

في العام 2000 شكلنا مع أصدقاء فلسطينيين منهم رجا وأبو عيسى وماجد فانوس ونمر وأبو حسام وآخرين "مجموعة عائدون" التي صدر بيانها التأسيسي في تموز ونشر في الصحف مع أسماء المؤسسين. كان هدف المجموعة الدفاع عن حق العودة للفلسطينيين بالإعتماد على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 وشرعة حقوق الإنسان والقوانين الدولية ذات الصلة، كهيئة اهلية مستقلة عن أي من الفصائل السياسية الفلسطينية التي كانت ردود فعلها متفاوتة إذ

أن بعضها دعم المجموعة مثل الجبهة الشعبية بجهود جورج حبش الذي كان قد تخلى عن الأمانة العامة للجبهة وتفرغ لتشكيل مركز أبحاث ودراسات، وكان دعمه لها يمكن ان يحميها من أية إجراءات للسلطة السورية لمنعها أو إعاقة عملها، حيث لا تسمح لأي نشاط ذو طابع سياسي بالعمل في المجال الفلسطيني إلا من خلال الفصائل الموجودة في سوريا حيث كانت فتح قد منعت وأغلقت مكاتبها وحولت للمنشقين عنها "فتح الإنتفاضة". فيما منظمات أخرى لم ترتح لتشكيل المجموعة وإعتبرتها منافساً لها رغم التأكيد على أنها منظمة أهلية ولن تتحول إلى حزب سياسي، كما رأى فيها البعض أنها تركز على حق العودة كبديل عن التحرير الكامل لفلسطين أي تسويق إتفاق اوسلو حسب رأيهم بطريقة مواربة. والبعض الآخر من الفصائل وجد أن المجموعة بعد أن أثبتت وجودها عملوا على تشكيل منظمات شبيهة تابعة لفصائلهم كما تعودوا في تشكيلاتهم الشبابية والعمالية وغيرها التي تتبع التنظيم وتكاد تكون جزء منه وبذلك تنفر الغالبية التي يمكن ان تقبل المشاركة في هيئات مستقلة لا تتبع الفصائل التي لم تعد تجتذب الشارع الفلسطيني.

كان تشكيلها بين المحاولات الأولى النادرة لإطلاق منظمات أهلية متخصصة في قضية واحدة سياسية او إجتماعية أو ثقافية وهي تجربة إنتشرت في العالم بشكل واسع وفي الضفة الغربية ودول عربية أخرى، فيما عدا سوريا. وكنا ما نزال نجري إجتماعاتنا الأولى عندما دعينا إلى مؤتمر في قبرص لمناقشة مسالة حق العودة وقد رشحت له مع رجا وعضو آخر من الهيئة المؤسسة. وعقد في مضافة دير بمدينة أيانابا الساحلية السياحية الجميلة في أيلول وكانت تعج بالسياح من كافة ارجاء العالم، وقيل لنا أنها في فصل الشتاء بعد ذهاب السياح لا يبقى فيها سوى 20% من شاغليها في الربيع والصيف وهم الذين يعملون في فنادقها ومطاعمها وملاهيها ومتاجرها خلال الصيف، فقبرص الدولة الشحيحة الموارد الزراعية والصناعية تعتمد على السياحة التي هي بالنسبة لها كما الثروة النفطية في دول الخليج. وقد زرنا نيقوسيا وتجولنا في ارجائها وشاهدنا القسم التركي المنشق عن القسم القبرصي ويبدو أنه الاكثر تخلفاً. حضر المؤتمر فلسطينيون من لبنان والاردن وأوروبا واميركا وبلدان اخرى وأصدر بياناً ختامياً. وترافق وجودنا هناك مع أخبار إندلاع الإنتفاضة الفلسطينية الثانية في أيلول التي سميت إنتفاضة

الأقصى فرفعت المعنويات وأحيت الآمال. ولكنني بعد أن عدت إصطدمت مع بعض الاعضاء الذين لم يفهموا طبيعة الهيئة وكانوا يريدون تطبيق مفاهيمهم التنظيمية التي ورثوها من عملهم السابق في الفصائل الفلسطينية المختلفة، بما قد يحولها لحزب جديد في الساحة الفلسطينية، كما أراد البعض وضع شروط للعضو بحيث لا يقبل إلا من يتوافق مع توجهات سياسية معينة وله خلفية وتاريخ مقبول منها، وهي شروط حزب وليس هيئة أهلية تضم كل من يوافق على العمل لحق العودة حتى لو إختلف مع الأعضاء الآخرين في المسائل السياسية المختلفة. لذلك تركت المجموعة رغم أن علاقات الصداقة مع من بقوا فيها إستمرت على حالها.

كتابة في صحف صفراء

بعد ان توقفت صحيفة الكفاح العربي اللبنانية عن النشر إنتقلت للكتابة لصحيفة الثورة السورية الرسمية التابعة للسلطة. ما جعل ذلك ممكنا أنه جرى تعيين محمود سلامة رئيساً لتحريرها وهو عضو سابق في ‘‘الحركة" إنتقل للتعاون مع السلطة وعمل في النقابات العمالية التابعة للنظام إلى أن أصبح عضواً في "مجلس الشعب"، ولكنه حافظ على هامش ضيق من الإختلاف مع بعض مظاهر النظام المنفرة وكان صاحب نظرية إمكانية إصلاح النظام من داخله وليس من صفوف المعارضة المواجهة له، وكان تعيينه كرئيس تحرير من ضمن إجراءات اتخذها الرئيس الوارث للسلطة لتحريك الصحافة الصفراء التي لا تجد من يشتريها أو يقرأها لذلك فرضت السلطة على جميع مؤسساتها الحكومية والقطاع العام إشتراكات إجبارية لتسويق صحفها الثلاث: الثورة والبعث وتشرين. ذهبت مع أسامة غزي وشقيقه سلام وآخرين لزيارته في مكتبه الجديد فرحب بنشر ما نكتبه. حاول محمود تطوير الصحيفة فاستكتب عدد من المعارضين المعروفين مثل ميشيل كيلو والطيب تيزيني وجاد الكريم الجباعي وآخرين، مما حسن قليلاً من أداءها وزاد من مبيعاتها، كما إقترح تسليم صفحة الآراء والمقالات لكيلو ولكن عمال الطباعة الموالين للسلطة والموجهين من قبل الأمن هددوه بوقف طباعتها مما أضطره للتراجع عن تكليف كيلو ولم يستمر طويلاً كرئيس تحرير إذ جرى بعد بضعة أشهر تجريده من منصبه. وتوفي متأثراً بمرضه، وقد حضرت جنازته في المزة مع أصدقاء.

إنتقلت بعد ذلك للكتابة في تشرين الأسبوعي التي كان يشرف عليها أحمد صوان أحد الاصدقاء من "الحركة" سابقاً، والذي لم يستمر طويلاً إذ أحيل إلى قسم المحفوظات والدراسات في صحيفة تشرين. كما نشرت أربع مقالات في جريدة "النور" التابعة للحزب الشيوعي السوري جناح يوسف فيصل وكان يعمل في تحريرها الصديق حنين نمر، بعد أن سمح لأحزاب الجبهة التابعة للنظام بإصدار صحفهم الخاصة كإجراء ضمن الهامش الضيق جداً الذي سمح به إثر تولي الرئيس الجديد السلطة، وضمن ما سمي ربيع دمشق، إلا أن ذلك يعني السماح فقط لمن يؤيد النظام بإصدار صحفه تحت رقابة مشددة وضمن خطوط حمر لا يمكن تجاوزها حيث يمكن عرض وإنتقاد مسائل إجتماعية أو نقابية أو إقتصادية دون الإقتراب من السياسات العليا المحصورة في الحاكم الفرد والاجهزة الأمنية وبعض الحاشية المحيطة بها. وكانت الصحيفة الوحيدة الخاصة التي رخص لها "الدومري" والتي أصدرها فنان الكاريكاتور الشهير علي فرزات والتي إعتمدت الرسوم والكتابة الساخرة والطريفة لإنتقاد الأوضاع السيئة التي تمر بها البلاد وقد جعل ذلك مبيعاتها ترتفع لارقام تبلغ عشرات أضعاف مبيعات الصحف التابعة للسلطة، إلى أن أغلقتها السلطة بعد منع تداولها.

ضمن الخطوط الحمر الموضوعة كانت مقالاتي القليلة في هذه الصحف تتناول قضايا وطنية منها المسألة الفلسطينية حيث كتبت عن الإنتفاضة الثانية التي إندلعت في العام 2000 إثر فشل محادثات الحل النهائي في كامب ديفيد، وإنتقدت عسكرتها من قبل حماس وخاصة العمليات التي مورست ضد المدنيين الإسرائيليين ضمن الخط الأخضر، والتي إعتبرت عمليات إرهابية وأدت لخسارة واسعة في التأييد الدولي وكذلك إلى هيمنة اليمين المتطرف في المجتمع الإسرائيلي، بالإضافة للخسائر البشرية والمادية في البنى التحتية للمجتمع الفلسطيني نتيجة الردود القاسية الإسرائيلية، فضلاً عن أن العسكرة لمصلحة إسرائيل التي تملك تفوقاً كاسحاً في الوسائل العسكرية بينما ترتبك أمام فعاليات الانتفاضة الشعبية فلا تجرؤ على استخدام أكثر من قدرات عسكرية محدودة. وهي عسكرة إستبدلت المشاركة الشعبية الواسعة ببطولة أفراد استشهاديين، فالكفاح المسلح ليس الأسلوب الوحيد للمقاومة، كما أن الأسلوب التفاوضي ليس الطريق الوحيد للوصول للأهداف، فكافة الأساليب مشروعة والتفضيل لإستخدام

أحدها على الآخر أو الجمع بين أساليب متعددة مع توزيع في الأدوار، يتعلق بالتوقيت والمكان المناسبين وموازنة تأثيراتها السلبية والإيجابية.

كما إنتقدت فساد السلطة وتفردها بالقرار السياسي، لكنني رأيت أنه رغم تقديمها تنازلات في الحلول الإنتقالية إلا أنها تشددت في الحل النهائي وكان رفضها للحلول الأميركية والإسرائيلية أحد أسباب إنطلاق الانتفاضة كعامل مساند للعمل التفاوضي. وهي ليست سلطة متآمرة أو خائنة كما يرى البعض، لكن يمكن النقاش حول أدائها ومدى تحملها المسؤولية عن الأخطاء وكيفية العلاج، فإصلاحها يفترض نظاماً ديمقراطياً وقضاء مستقلاً يواجه الفساد وقوانين تحظى بموافقة أغلبية منتخبة. كما رأيت أن الخيار ليس بين سلطة دولة وحركة مقاومة، فالوضع القائم يفترض وجود الوظيفتين معاً، فطالما إستمر الإحتلال فالشعب الفلسطيني بكافة قطاعاته ينخرط في حركة تحرر تسعى للإستقلال الكامل، وفي نفس الوقت فإنه من الخطأ التخلي عن السلطة لصالح حركة مقاومة لها مهماتها التحريرية كما للسلطة وظائفها من تفاوض وخدمات مدنية وأمن داخلي، وتقويضها لا يفيد معارضي أوسلو بل حكومة شارون ومشاريعها لسلطة بديلة تابعة. وجود إستراتيجيتين فلسطينيتين إحداها للحل التفاوضي والأخرى لأقصى درجات الكفاح المسلح يؤدي لتشتيت القوى في أحسن الحالات وإلى الحرب الأهلية في أسوأها، وهو وضع سعت إليه إسرائيل منذ تأسيس منظمة حماس، فقد أملت أن يتحول التنافس مع منظمة فتح إلى صدام مسلح يقود إلى حرب أهلية تحمل عنها أعباء إنهاء حركة المقاومة الفلسطينية، ووجهت أقصى الضربات للسلطة لإقناعها بشن الحرب الأهلية التي رفضتها منذ أوسلو، فإجراءاتها ضد العمليات العسكرية لم تتعد سياسة الباب الدوار كما إتهمتها إسرائيل، إذ رفضت عن وعي أن تكون شرطة لأمن إسرائيل، وبالعكس سعت للإستفادة من العمليات لتحسين وضعها التفاوضي رغم تنديدها اللفظي بها.

كما لاحظت أن الإنتفاضة الفلسطينية حركت الأوضاع العربية الراكدة وتحولت لرافعة للشارع العربي الذي تحرك تاييداً لها رغم ضيق الهامش الديمقراطي. وكتبت عدة مقالات عن حق العودة الفلسطيني كحق تاريخي سياسي جماعي وحق فردي إنساني لا يسقط بمرور الزمن وغير قابل للتوكيل وانه صلب

القضية الفلسطينية إلى جانب قيام الدولة المستقلة ضمن حدود 4 حزيران. ومقالاً في "تشرين الاسبوعي" أظهر أني كنت آمل بأن روسيا بالتحالف مع الصين والهند وغيرها من الدول في العالم الثالث يمكن ان تشكل قطباً في مواجهة التفرد الأميركي بالعالم. كما علقت آمالاً على بوتين الذي تلى يلتسين فقام بإصلاحات أدت لتضييق حدود الأزمة الإقتصادية في روسيا، التي رغم انها لم تعد أحدى الدولتين العظميين فإنها ما زالت دولة كبرى يحسب حسابها. كما كتبت مقالاً عن دول الخليج العربي ومحاولاتها اللحاق بالعصر بتطوير مجلس التعاون الخليجي وتوسيع المشاركة الشعبية في دولها، إذ ان الكويت لم تعد الوحيدة التي تمارس فيها ديمقراطية نسبية، إذ تم تشكيل مجلس شورى عماني وجرت إنتخابات بلدية في قطر، وفي البحرين صدر عفو شامل عن المعارضين والمنفيين وألغي قانون ومحكمة أمن الدولة وفعلت مواد الدستور التي تنص على الحريات وفصل السلطات والقضاء المستقل وعودة الحياة البرلمانية وإقر حق المرأة في الترشيح وتم تحويل البحرين إلى ملكية دستورية. لكني رأيت أن مدى جدية هذه الإصلاحات السياسية والإجتماعية تعتمد على تراكم تغييرات متتالية تنقل مجتمعات الخليج الأبوية شبه القبلية إلى مجتمعات مواطنين مدنية، إذ لا بد لمواكبة العصر من إطلاق حرية التعبير والنشر وتشكيل الأحزاب والنقابات والهيئات الأهلية، وتخويل المجالس المنتخبة صلاحيات تشريعية كاملة ورقابة فعالة للسلطة التنفيذية، والتمكين من التداول السلمي للسلطة وفق صناديق الإقتراع، بدل إعتبار أن تغيير النظام السياسي تهمة تستوجب العقوبة. دون هذه التغييرات تتحول الإجراءات المتخذة إلى تجميل يضفي على النظام صفة ديمقراطية زائفة مما يعني توالي الأزمات المجتمعية واستمرار التخلف.

كتاب العلاقات الروسية العربية

عملت مع وليد على كتابة دراسة بعنوان " العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها" صدرت في كتاب عن "مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية" في العام 2001، ركز على فكرة أن ما يربط بين السياسات الخارجية للدول الكبرى هو مصالحها الخاصة بصرف النظر عن الأيديولوجيا التي تتبناها الدولة. والسياسة الروسية نموذج لدور الأيديولوجيا في

سياسات الدول الكبرى، فرغم الإختلافات الجذرية بين الأنظمة التي حكمتها، من إمبراطورية قيصرية إلى حكومة ثورية فحكم شمولي بيروقراطي أنشأ رأسمالية الدولة، ثم نظام جمهوري ليبرالي راهن، فكلها استخدمت المبادئ والشعارات المعلنة كغطاء تجميلي لمصالح بلدها لجعلها مقبولة للرأي العام في الخارج والداخل. الأيديولوجيا كانت الستار الذي يخفي المصالح الحقيقية، وهي ليست مقتصرة على روسيا فالدول الغربية غطت سياساتها كدول عظمى في الهيمنة على النظام العالمي بأيديولوجيا كاملة عن الرسالة التمدينية في العالم المتخلف، لكن السوفييت مزجوا دفعة أكبر من الأيديولوجيا ضمن سياسة المصالح الحقيقية للدولة السوفييتية.

ففي العهد القيصري لم تستطع روسيا النفاذ إلى المنطقة العربية بسبب العراقيل التي وضعتها القوى الاستعمارية المنافسة، في وقت كانت الشعوب العربية مسلوبة الإرادة لوقوعها تحت وطأة الإحتلال العثماني أو الغربي. ركزت روسيا على تأمين منفذ حر لسفنها إلى البحر الأبيض المتوسط عبر السيطرة على المضائق كأهم توجه في سياستها الخارجية، إلا أن خصومها أحبطوا محاولاتها وانتهت هذه المرحلة دون أن يكون لها أي دور مهم في المنطقة العربية، بل إنها وقفت مع الدول الأوروبية الكبرى ضد جيش محمد علي باشا الذي حاول توحيد المشرق العربي، لخوفها من نشوء دولة قوية على حدودها الجنوبية. أما في العهد الثوري اللينيني فأعطيت العلاقات دفعة جديدة عبر سياسة التحريض والمساندة لقضايا التحرر العربية، التي حاولت التوفيق بين الإلتزام بالناحية المبدئية النظرية من جهة، وبين المصلحة القومية من الجهة الأخرى، فالدعوة للتحالف مع حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا كانت لتشكيل جبهة واسعة ضد الغرب الإستعماري الذي يحاصر الدولة السوفييتية الجديدة سياسياُ وإقتصادياً، لكن لم يكن هناك إلا القليل الذي يمكن فعله من دولة ناشئة، فإقتصرت المواقف على تصريحات ونداءات. وبقيت محاولة المطابقة بين المبادئ النظرية والمصلحة الوطنية سائدة حتى مجيء ستالين الذي غلّب الموقف البراغماتي بعد إنحسار المد الثوري ورسوخ الدولة. أصبح تضامن الإتحاد السوفييتي مع حركات التحرر الوطني العربية لفظياً لوجود أولويات أخرى له في أوروبا والشرق الأقصى، ولتخبطه بين نهجين متشدد ومتراخي بما يلاءم أوضاعه الداخلية ومصالحه

الخارجية، فهو لم يكن مؤثراً لضعفه وعزلته وعدم نضوج الأوضاع العربية حتى منتصف الخمسينات، نتيجة تبعية الطبقات الحاكمة العربية للغرب وعدم تفريقها بين الإتحاد السوفييتي كدولة كبرى وبين الشيوعية المحلية، فالمزاج المجتمعي العربي كان قومياً محافظاً مناهضاً للشيوعية كعقيدة. سلبيات هذه المرحلة كانت أساساً لتغييرات هامة في السياسة السوفييتية التي قابلت الأنظمة العربية المستقلة حديثاً في منتصف الطريق لبناء علاقات تؤمن المصالح المشتركة للطرفين طوال المرحلة منذ منتصف الخمسينات وحتى آخر عقد الثمانينات.

بلغت العلاقات مدى واسعاً حين تلاقت مصالح الأنظمة العربية الجديدة المعادية للغرب والساعية للإستقلال السياسي والإقتصادي مع مصالح الإتحاد السوفييتي خلال مرحلة إصلاح نظامه ودخوله الساحة الدولية كرأس لمنظومة عالمية كبرى وإنفتاحه على العالم الثالث ليلعب دور الخصم المنافس لأمريكا في "الحرب الباردة". وهي الفترة الذهبية في العلاقات الروسية العربية التي شهدت إزدهاراً واسعاً خلال ما يربو على ربع قرن، ولم يشمل تأثيرها الدول العربية التي أقامت علاقات وثيقة معه فقط، بل تأثرت أيضاً الدول العربية بمجموعها لتحسين شروط علاقاتها مع الغرب. بدأ الإندفاع السوفييتي بإتجاه الشرق الأوسط منذ العام 1955، بدعم سياسي واسع للحركة الوطنية وأنظمتها ضد سياسة الأحلاف الغربية، ولتزويدها بالسلاح بعد إمتناع الغرب عن ذلك، فلقد أيقظت خطط الغرب الدفاعية في الشرق العربي إهتمام السوفييت فإستفادوا من صعود جيل بعد الحرب من العرب القوميين الذين إتهموا الغرب بخلق إسرائيل ومساعدتها وإستمرار وجوده العسكري والسياسي في دول عربية ومساندته لأنظمة رجعية، وأنه العقبة الرئيسية ضد إستقلالهم ووحدتهم، وعندما ضغط عليهم الغرب للإنضمام لأحلافه تراجعوا لموقف الحياد الذي شجبه الغرب ورحب به السوفييت كوسيلة لإحباط الحصار الغربي وإضعاف نفوذه في الشرق العربي.

بعد موت ستالن عقد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي في العام 1956 ليجري الإنتقال من شعار "من ليس معنا فهو ضدنا" إلى شعار "من ليس ضدنا فهو معنا"، فقد أكد المؤتمرً في مجال السياسة الخارجية على سياسة التعايش السلمي وأن الحروب العالمية ليست محتومة في ظل توازن الرعب النووي، وطرح شعار المباراة الاقتصادية مع المجتمعات الرأسمالية الغربية بدل

الحروب، وقدمت تفسيرات أيديولوجية تدعم سياسة التعاون مع أنظمة العالم الثالث غير الشيوعية وتتخلى عن نظرية خيانة البرجوازيات المحلية، بابتداع مقولة "الطريق اللارأسمالي" كأساس نظري لتبرير سياسة التحالف مع أنظمة تقمع الشيوعيين المحليين. وإنقسمت الدول العربية في هذه المرحلة في علاقاتها مع السوفييت إلى دول مثل مصر وسوريا والعراق واليمن الجنوبي، إنحازت للإتحاد السوفييتي وأقامت علاقات وصلت إلى حد شبه التحالف معه مع السعي لتنمية وطنية لا تقطع مع السوق العالمية، تعتمد أساساً على نشاط الدولة الإقتصادي تحت تأثير جاذبية النموذج السوفييتي الذي اتسم بظواهر: نظام الحزب الواحد وتدخل الدولة في الاقتصاد وعسكرة المجتمع. ودول أخرى مثل لبنان واليمن الشمالي والمغرب والكويت حافظت على علاقات مع الجانبين الأمريكي والسوفييتي واعتمدت على القطاع الخاص في التنمية مع الإندماج بالسوق العالمية.

أما في منتصف الثمانينيات بعد بدء الإصلاحات الغورباتشوفية كنتيجة للأزمة الإقتصادية الحادة التي مرت بها البلاد، فقد بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الروسية العربية شهدت تراجعاً عن مساعدة البلدان النامية ومنها البلدان العربية، بعد إنتقادات علنية عن الكلفة العالية للمساعدات التي تقدم لهذه الدول، ليتم فك إرتباط قضاياها عن إطار العلاقات الأمريكية السوفييتية. وقف غورباتشيف مع أمريكا لأول مرة في طرف واحد أثناء حرب الخليج الثانية فجمد صادراته من الأسلحة للعراق ووافق على القرارات الصادرة ضده عن مجلس الأمن. لكن التطورات الداخلية السوفييتية لا تفسر وحدها الإتجاه الجديد للسياسة الخارجية السوفييتية نحو العرب، بل أيضاً الضعف المتزايد للطرف العربي وإتجاه معظم النظم العربية للتعاون مع الغرب وأمريكا، وتفكك القوى الوطنية والتقدمية المحلية التي سعت لإنهاء التبعية في الشؤون السياسية والاقتصادية.

تلخصت التوجهات العامة للسياسة الروسية بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي ببناء سياسة خارجية غير أيديولوجية والقبول بفكرة التفوق الإقتصادي والعسكري الأمريكي، فتقاربت سياسات روسيا مع سياسة أمريكا الشرق الأوسطية مقابل مكافآت لم تحصل منها سوى على مساعدات محدودة، مما جعلها تتجه نحو الإبتعاد عن سياسة أمريكا وتعود لمحاولة إسترداد دورها العالمي كدولة كبرى

ولإستعادة علاقاتها مع الحلفاء السابقين للإتحاد المنهار، مما أدى لتقلص التأثير الأمريكي على السياسة الخارجية الروسية الذي لوحظ في السنوات الأولى. إلا أن المصالح المختلفة بينها وبين أمريكا تحكمها المنافسة دون أن تتطور إلى مجابهة، فهما شريكان في الرغبة بتأمين السلام في المنطقة وتحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. كما إن اهتمام روسيا بالعالم العربي في الفترة الحالية مركز على العلاقات الاقتصادية أكثر من السياسية، فمن المهم لها جذب الإستثمارات وتنشيط العلاقات التجارية ومنها تجارة السلاح. وقد أثّر الانكفاء الروسي وزوال البعد الأممي لسياستها الخارجية سلباً على الدول العربية بأن ضيّق هامش المناورة أمامها فخسرت حليفاً إستراتيجياً، مما زاد من الهيمنة الغربية على المنطقة العربية. وأثّر الإنهيار إيجاباً على العرب بأن أدى لسقوط نموذج الدولة التسلطية ذات الحزب الواحد، فتحولت بعض الأنظمة الشمولية نحو إشاعة ديمقراطية نسبية، وإنتهت الإدعاءات المتخفية وراء الاشتراكية لإقامة أنظمة "رأسمالية الدولة" حسب النموذج السوفييتي المنهار.

كان رأينا، متأثرين بقراءاتنا لسمير امين، أن إنهيار الإتحاد السوفييتي وزوال الصراع شرق . غرب الذي كان يدور أساساً على أرض الجنوب لا يعني أن مشاكل العالم قد حلّت بشكل سلمي، فالتناقض الرئيس في العالم منذ أوائل القرن عاد إلى المقدمة مجدداً، وهو التناقض بين الشمال الغني والجنوب الفقير. ورأينا في الدراسة أن شرط قيام علاقات روسية عربية متجددة في القرن الجديد، إستمرار رفض روسيا لإنفراد قطب عالمي واحد بالهيمنة على النظام العالمي بفاعلية أكبر، تنتقل من الإدانات في البيانات المشتركة إلى السعي لإستعادة دورها ومركزها كدولة كبرى، وإقامة نظام عالمي جديد يوفر الأمن والرفاهية لكل شعوب العالم وينهي التسلط والهيمنة السياسية والاقتصادية، ويعالج مشاكل الكون: الأمراض والفقر والتخلف والبيئة وحقوق الإنسان. أما شروط نجاح هذه العلاقات من الجانب العربي فهو منوط بإنهاء ربط أمورهم بقطب واحد بما يحمله هذا من تحكم بمصيرهم. لكنهم لم يفعلوا الشيء الكثير لتأكيد هذا الخيار، علماً أن بإمكانهم توجيه إستثمارات كبيرة من العوائد النفطية لروسيا، وتوسيع التبادل التجاري معها وعقد إتفاقات في شتى المجالات.

كتاب خيارات إيران المعاصرة

في العام نفسه عملت مع وليد على دراسة حول إيران كانت معدة لمركز دراسات الإمارات ولكنهم إعتذروا عن نشرها فصدرت في كتاب عن دار علاء الدين للنشر بدمشق في العام 2002 بعنوان "خيارات إيران المعاصرة، تغريب..أسلمة..ديمقراطية". أهمية الدراسة من كون إيران الدولة الأكثر تأثيراً في المشرق العربي لمجاورتها لأكثر من دولة عربية ولإمكاناتها الواسعة الاقتصادية والعسكرية. كما جاء إهتمامنا بالثورة الشعبية الإسلامية الإيرانية التي أسقطت نظاماً استبدادياً بالإعتماد على تحريض سياسي إسلامي، وكإحدى التجارب الهامة التي حاولت التوفيق بين التراث والحداثة، وكجزء من صحوة إسلامية في المنطقة، ولتيارها الإصلاحي الذي عمل لدولة تمزج الديمقراطية الغربية مع إسلام عصري، ديمقراطية لا تزال ضمن اللون الواحد الإسلامي، ولكن آفاق تطورها إلى ديمقراطية تعددية أمر ممكن "حسب رأينا في ذلك الوقت".

تعرضنا في الكتاب لعهد الشاه ما قبل الثورة الذي مارس حكماً شمولياً، بمجالس نيابية شكلية، ونقابات ومنظمات تديرها الدولة، وأحزاب ممنوعة ما عدا حزب الدولة الواحد، وإستخدام القومية الإيرانية كأيديولوجيا لتغطيه الإستبداد. ودخل نفطي ضخم لم يعكس تحسناً في الأوضاع المعيشية للشعب بسبب النهب وتوجيه نسبة كبيرة من الإيرادات للتسلح. وسياسة خارجية حيث لعبت إيران دور حارس للممر النفطي الخليجي الأكثر اهمية للغرب وإحتلت الجزر الإماراتية الثلاث وطالبت بضم البحرين، وقوة ضاربة لحماية أنظمة دول الخليج الموالية للغرب فدعمت عسكرياً الملكيين في اليمن الشمالي لمواجهة القوات المصرية، وأرسلت قوات عسكرية لعُمان لمقاتلة ثوار ظفار، ودعمت المقاتلين الأكراد في شمال العراق بالسلاح والتدريب وإقامة قواعد آمنة، بالإضافة للإعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات قوية معها، وقيل حينها أن إسرائيل شرطي الشرق الأوسط، وإيران شرطي الخليج. لكن سياسات الشاه الداخلية والخارجية أثارت رفضاً في الأوساط الشعبية، وتشكل طيف واسع من منظمات معارضة، ليبرالية ويسارية ووطنية وقومية، وأخرى باشرت عمليات مسلحة داخل المدن، فالأوضاع التي عانى منها الشعب جعلت التغيير المطلوب لا يقبل الحلول الوسط، فلا أقل من إنهاء النظام الشاهنشاهي.



غلاف كتاب خيارات إيران المعاصرة

الثورة الإيرانية قلبت الوضع، فقد شاركت فيها كافة فئات وطبقات المجتمع من رجال دين وتجار وطلاب وعمال ومثقفين وفلاحين وقوميات وموظفي دولة وقوى وأحزاب. وفي مجتمع الرابط الديني فيه أقوى من القومي، تسنم الدور القيادي فيها رجال الدين بزعامة الشخصية الكاريزمية للإمام الخميني. فالمؤسسة الدينية الشيعية ذات تقاليد راسخة في مواجهة الإضطهاد منذ الحسين شهيد كربلاء، وهي مستقلة في مواردها المالية المعتمدة على الشعب، ولها مدارسها المستقلة وأهمها في مدينة قم، ومراجعها الدينية التي تتمتع بحق إجتهاد واسع. والثورة تميزت عن مثيلاتها في العالم الثالث بطابعها الديني في إطار ثورة وطنية معادية للإمبريالية. وحسم الأمر في النهاية إنقسام الجيش وإنضمام قطاعات واسعة منه للثورة مما أدى لإنهيارالنظام ورحيل الشاه وهبوط الخميني في مطار طهران.

كان تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية أهم منجزات حركة الإسلام السياسي، في عالم إسلامي يزيد عدد سكانه عن المليار، وبعد أن قدمت الثورة أسلوباً جديداً لحركة جماهيرية أسقطت أعتى سلطة، بدأت محاولة تقديم نموذج جديد لحكومة تعتمد على مفاهيم الشريعة الإسلامية. وانعكس قيامها بدوره على المنطقة العربية تنشيطاً لحركات الإسلام السياسي واستعادة لحيويتها، ليضاف العامل الإيراني إلى أسباب الإنتشار الواسع للإسلام السياسي كرد فعل على المفاهيم الإجتماعية الغربية المناقضة للمفاهيم الإسلامية، ولإخفاق القوى القومية والشيوعية والليبرالية في معالجة معضلات التخلف والتنمية والحداثة وإعتمادها سياسة التكيف مع الإمبريالية والمصالحة مع إسرائيل، ولتدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، ولعودة الناس للدين كملجأ أخير من أوضاعهم البائسة المادية والمعنوية، بأوهام العودة إلى عصر ذهبي للإسلام حيث العدالة والمساواة والخير العام.

لخص عنوان "الجمهورية الإسلامية" تزاوج قوتين: حكم الشعب من جهة، وحكم الشريعة الإسلامية وقيادة رجال الدين من جهة أخرى، وقد لعب الإمام الخميني دوراً رئيسياً فكانت أفكاره مصدراً لصنع القرارات في شتى المجالات. وأهم ما طرحه مفهوم ولاية الفقيه كتطوير لعلماء سابقين إذ لم يقبل أن تبقى أحكام الإسلام معطلة خلال غياب الإمام مما يستوجب تنظيم حكومة إسلامية تنفذ أمر الله حيث الحكام هم الفقهاء. كما دعا لنبذ القومية كبدعة دخيلة من صنع الإستعمار تهدد وحدة المسلمين، كرد فعل على قوميين إيرانيين متشددين رأوا أن الإسلام هو سبب تخلف إيران وأرادوا العودة للأمجاد الفارسية قبل الإسلام. والسبب الأهم لرفض القومية هو التعدد القومي في إيران والحاجة للإسلام كرابط يوحد البلاد فلا تسامح مع المطالبين بالحكم الذاتي للقوميات. إلا أنه لا يمكن تجاهل أن التيار الإسلامي في إيران يعمل بنبرة قومية فارسية، فالدستور يؤكد مثلاً أن رئيس الجمهورية من أبوين فارسيين.

إعتمد الدستور على المفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان العالمية رغم عدم إعترافه بذلك، لكنه قيدها بعد إقرارها بألا تتعارض مع الموازين الإسلامية. ويتجلى الازدواج في الدستور بين حكم الشريعة الذي يعطي دوراً مميزاً لرجال الدين وبين حكم الشعب مع رجحان لصالح الأول، بمنح رجال الدين سلطة الموافقة أو عدم الموافقة على قوانين مقترحة من مجلس الشورى المنتخب، ف "مجلس صيانة الدستور" المعين له حق الفيتو مما حول مهمة مجلس الشورى من التشريع إلى مجرد تقديم مشاريع القوانين دون حق إقرارها. كما يتدخل مجلس صيانة الدستور في قبول الترشيحات لمجلس الشورى، فالترشيح نظرياً حق للجميع لكنه عملياً حكر لمن يقبل به مجلس الصيانة. وللمرشد صلاحيات واسعة فهو مسؤول عن قيادة القوات المسلحة وقوى الأمن وتعيين فقهاء مجلس الصيانة، وأعلى مسؤول في السلطة القضائية ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون والمخول بتحديد صلاحية الترشيح لرئاسة الجمهورية، وله ممثلين في كافة الوزارات. صلاحياته توازي صلاحيات الشاه المخلوع، ويساعده "مجلس تشخيص مصلحة النظام" كسلطة تنفيذية موازية لمجلس الوزراء، لا يخضع للمساءلة كما الوزراء أمام مجلس الشورى، وينتخبه مجلس الخبراء المنتخب، ولكن بشروط للمرشحين كخبراء تجعل الترشيح مقصوراً على رجال الدين. أما

رئيس الجمهورية فيكاد يكون موظفاً إدارياً مسؤولاً أمام المرشد، فالنظام عملياً نظام رئاسي يقوم على رأسه مرشد غير منتخب مباشرة من الشعب بل من كبار رجال الدين. وهناك سلطات ثلاث منفصلة كما في الدساتير الغربية لكن الدستور الإيراني وضع فوقها سلطة رابعة هي سلطة الولي الفقيه. والدستور لا يكتفي بتحديد الإسلام كدين رسمي للبلاد بل إنه يضيف أن رئيس الجمهورية يجب أن يكون من "المذهب الجعفري الإثني عشري"، مما يحرم السنة من الترشح لهذا المنصب.

عموماً لا تخرج التجربة الإيرانية الثورية عن المسار العام لحركات التحرر الوطني التي أقامت بعد إنتصار ثوراتها نظاماً قائماً على ما سمي بالشرعية الثورية من مؤسسات غير منتخبة أو منتخبة في ظل ديمقراطية شكلية، ومعظم هذه الحركات فضل نظام الحزب الواحد، وبعد السنين الأولى تحولت هذه الأنظمة إلى محتكرة للسلطة والثروات على حساب الأوضاع المعيشية المتدهورة للشعوب، مما سبب توترات حادة إفتتحت مرحلة جديدة من العمل لتحقيق حكم الشعب وتداول السلطة بالإقتراع العام. إلا أن التجربة الإيرانية تميزت بتعابير وأساليب مختلفة، فالثورة أصلاً ثورة شعبية، والشعب الذي صنع الثورة لم يكن من الممكن بسهولة إعادته إلى "القمقم". فقد إستغرق الصراع مع معارضي النظام الجديد المقام سنتين ونصف، وجاء الهجوم العراقي على إيران فرصة جيدة لإحكام السيطرة الكاملة للنظام بسحق اليسار والليبراليين والقوميين والمنظمات القومية. وأصبحت "منظمة خلق" العدو الأول للثورة بعد أن لجأت لعمليات إغتيال لمسؤولين إيرانيين، مما ضاعف من تشديد قبضة الأجهزة الأمنية والقيام بإعدامات واعتقالات وتعذيب للسجناء. إلا أن قمع قوى المجتمع المدني لم يستمر طويلاً، إذ بعد انتهاء الحرب بدأت القوى السياسية تعود تدريجياً إلى الساحة وخاصة أثناء رئاسة رفسنجاني، وتشكلت أحزاب متعددة الإتجاهات من داخل المؤسسة الدينية. إعتبرت فترة رئاسة رفسنجاني التي تلت رحيل الخميني ووقف الحرب، مرحلة انتقال من الثورة إلى الدولة، إلا أن الإنتقال الأهم في الأوضاع الداخلية والخارجية بدأ مع انتخاب خاتمي للرئاسة في العام 1997 بأغلبية عالية كان للشباب والنساء دور كبير فيها، وبذلك أثبت المجتمع المدني الإيراني مرة أخرى دوره المؤثر.

لم يصنع خاتمي الحركة الإصلاحية بل جاء ملبياً لها بعد أن التفت حولها الغالبية، فقد سعى لإعادة صياغة التراث من خلال الحداثة، فإذا برهنت الثورة الإسلامية الإيرانية على قدرة الدين في حشد الجماهير وتوجيهها للإنتصار على الإستبداد والنفوذ الأجنبي، فالتيار الإصلاحي الذي قاده خاتمي حاول البرهنة على أن الحكومة الإسلامية يمكن أن تبني مجتمعاً جديداً قائماً على الحرية والتنمية إلى جانب قيم الإسلام. رأى أن الدين والحرية متلازمان فلا يمكن قبول تعطيل الحريات تحت شعار الدين، أو فرض آراء ضيقة الأفق على المجتمع بإسم الإسلام، فالديمقراطية السبيل الوحيد لإستقرار النظام السياسي ومواجهة المخاطر الخارجية، ولا بديل لها سوى التسلط والديكتاتورية التي يعقبها الإنفجار والفوضى. ورأى أنه يجب الإعتراف بالمعارضة والآراء المختلفة واستخدام فكر أكثر جاذبية في مواجهة الفكر المنافس المخالف، أما اللجوء للقوة فيسيء للإسلام. وحاز خاتمي على تأييد أوسع في إنتخابه لولاية ثانية في العام 2001، كما هيمن تيار الإصلاح على غالبية مقاعد مجلس الشورى والمجالس المحلية. وكان من برنامجه للولاية الثانية: مأسسة المجتمع المدني وتوسيع حقوق الإنسان وزيادة صلاحيات رئيس الجمهورية وتوطيد مشاركة الشعب، وتنمية إقتصادية في ظل عدالة إجتماعية، وإستقطاب أوسع للإستثمارات الخارجية. وفضل التغيير التدريجي تحت خيمة النظام دون صدامات نهائية، ورأى أن تراجع شعبية رجال الدين لا يعني تراجع الشعب عن الدين أو عن النظام الإسلامي، فإلى جانب نقده القوى المحافظة التي تحاول مصادرة الثورة لمصلحتها، إنتقد بعض قوى التيار الإصلاحي التي تحاول إبعاد الدين عن الحياة العامة، إذ أنه لم يكن مستعداً للإنفصال عن المؤسسة الدينية الحاكمة.

كما تعرضنا في الكتاب للسياسة الخارجية للثورة في عهودها المختلفة، الثوري الخميني المتشدد ثم أثناء الحرب مع العراق وفي الفترة الإنتقالية بعد صعود كل من رفسنجاني وخامنئي إلى المراكز الرئيسة في السلطة. كانت الثورة الإيرانية قد قطعت كل صلة بالسياسة السابقة للشاه، وسعت لمعارضة الوجود والمصالح الأمريكية في المنطقة، وبدل أن تستفيد الأنظمة العربية من هذا الإنقلاب الجذري، شن العراق حرباً علي إيران إستهلكت معظم عقد الثمانينات جاراً وراءه دولاً عربية. وأعقب نهاية الحرب توجه القيادة الإيرانية الجديدة

للتركيز أكثر على الأوضاع الداخلية التي تدهورت بشكل واسع أثناء الحرب، والعمل لفك عزلة إيران على المستوى العربي والدول المجاورة والعالم بشكل عام. وأصبح من الممكن إدارة سياسة خارجية على أساس واقعي أقل إعتماداً على الاعتبارات الأيديولوجية. كانت الثورة بمثابة عودة إيران للعرب، إذ مارست تأثيراً غير محدود في المنطقة العربية، ونظر إليها العرب باعتبارها انبعاثاً إسلامياً إيرانياً موازياً للنهوض القومي العربي. لكن هذه النظرة الإيجابية تآكلت رسمياً وشعبياً بعد اندلاع حرب الخليج مع العراق التي اعتبرها كثيرون غزواً وصعدوا الحملة ضد "الفرس". وبدل أن تتحول إيران التي خرجت بعد الثورة من حلفها مع إسرائيل إلى حليف للعرب، عادت في نظر بعض الأوساط العربية إلى ثورة معادية. تعزيز العلاقات مع العرب إجمالاً أحد خيارات النظام الإيراني، الذي توجه لتوسيع العلاقات الإقتصادية من تبادل تجاري وإستثمارات دون تأثر بالخلافات السياسية.

أما خاتمي فقد حاول إجراء تعديلات أوسع، فإنتقد التفجيرات في نيويورك وإعتبرها كارثة إنسانية، وأدان كل أشكال الإرهاب، واعتبر أنه رغم الإختلاف بين العالم الإسلامي والغرب حول قضايا مثل القضية الفلسطينية، فإنهما يتشاركان في معارضة الإرهاب، لكن معارضته لأية حملة عسكرية أمريكية ضد بلد مسلم لم تتجاوز الموقف الإعلامي، فتوافقت إيران بشكل غير مباشر مع أميركا في الحرب للتخلص من نظام "طالبان". إجمالاً فإن سياسة الحوار والوفاق والإنفتاح الخارجي لخاتمي التي لا تستثني أميركا، قدمت صورة مغايرة لإيران من دولة حرب شمولية إلى دولة ذات سياسة عقلانية تسعى لتوسيع الحريات والإنفتاح على العالم ولها دور في "حوار الحضارات" كبديل عن صراعها، مما ساهم في تحسين صورة إيران، لينعكس على تطوير التجارة الخارجية والإستثمار الأجنبي، فإيران في عهده حاولت إستبدال شعار تصدير الثورة بتصدير نموذج دولة إسلامية يشارك فيها المواطنون في تقرير مستقبلهم. وقد قام بتحسين العلاقات الرسمية الإيرانية مع الأنظمة العربية المختلفة على حساب تقليص العلاقات مع المنظمات الإسلامية العربية التي حكمت السياسة الإيرانية "الثورية" في الثمانينات، ومنها حزب الله وحركة حماس وحزب الدعوة العراقي ومنظمات أخرى لعبت إيران دوراً تكوينياً في بعضها.

مأزق خاتمي، كما رأيناه في الكتاب في الوقت الذي كان يبدأ فيه ولايته الثانية، كان سعيه للتوفيق بين سلطة مدنية ديمقراطية منتخبة تستند لمجتمع مدني فاعل، وبين سلطة ولائية مرتكزة على قاعدة عقائدية غير منتخبة مباشرة من الشعب تستند إلى الشرعية الثورية الدينية، والسؤال الذي وجهناه هو: هل يستمر الصراع في الإطار السلمي أم ينتقل إلى صدام لإقصاء الآخر؟ وقلنا إن المستقبل القريب هو الذي سيحكم على نجاح الخاتمية أم فشلها، فنجاحها سيجعلها تجربة يحتذى بها لدول عربية وإسلامية، أما فشلها فسيؤدي لرفض خلط الدين بالسياسة، أي العودة للعلمانية أحد أهم الأسس الناجحة للإنتقال للحداثة في الغرب. لم نؤكد أي من الإتجاهين ستأخذه الاحداث فيما بعد، فقد أملنا بأن خاتمي سيتجاوز مأزقه ويقوم بإجراء إصلاحاته. ولكن جاءت الأحداث لتثبت خطأنا وتبدد أملنا فالحل الوسط الخاتمي لم يعد ممكناً أو أنه صار صعباً، بعد التردد والبطء في الإصلاحات التي لا يمكن أن تصل لتغيير النظام القائم، ونفاذ صبر القوى الإسلامية الإصلاحية والراديكالية والقومية والعلمانية والحداثية، التي ضاقت ذرعاً بالقيود السياسية والإجتماعية والثقافية التي تسعى القوى المحافظة لتكبيلها بها، كما ضاقت بالطريق الوسط الخاتمي الهارب من المواجهات الحاسمة. وبعد تدخل السلطة الدينية بإستخدام سلطاتها الواسعة لإفشال الإصلاحات والتي تراوحت بين إتجاه متشدد سعى لإقصاء خاتمي وإتجاه أقل تشدداً سعى لإبقاء خاتمي كواجهة سياسية يحكم من خلفها مع تمرير بعض الحريات المقيدة بحدود الأيديولوجيا طالما لا تنتقص من سلطاته، فالتيار المحافظ في الواقع لا يدافع عن الأيديولوجيا ولكن عن إحتكاره للسلطة. وانتهى الأمر بالتدخل لترجيح إنتخاب مرشح التيار المحافظ أحمدي نجاد وبذلك حسم الإزدواج في السلطة لصالح السلطة الدينية الأقوى. وبالتالي أثبتت التجربة الإيرانية وغيرها إستحالة الإعتماد على التراث لإدارة بلد يعيش في أوائل القرن الواحد والعشرين، إذ يمكن لحركات إسلامية خارج السلطة أن تطرح برامج تعتمد تطبيق الشريعة، لكن في السلطة إستمرارها مرهون بتلاؤم متنام مع إفرازات الحضارة الحديثة.

المسيحية المشرقية

كما أنني كنت قد نشرت عدداً من المقالات عن "المسألة المسيحية المشرقية" التي يتعرض وجودها في المنطقة لأزمة شاملة أدت لتناقص كبير في أعداد المسيحيين في أكثر من بلد حتى يكاد هذا الوجود ينعدم. فيما أن دورهم في العهود القديمة كان رائداً في التلاقح الحضاري ونقل الفكر والعلوم من الحضارات المتقدمة إلى العرب، وبرز العديد منهم في عصر النهضة في نقل الأفكار التنويرية الغربية وإعادة الإعتبار للغة العربية وتأكيد خصوصية الثقافة العربية في مواجهة التخلف والإستبداد العثماني، والدعوة لإقامة دولة حديثة على أساس الإنتماء القومي وليس الديني. كما شاركوا في النضال من أجل الإستقلال وبناء دول حديثة، وكانت ذروة مشاركتهم المميزة في "العهد الليبرالي" في النصف الأول من القرن الماضي، فكان منهم مفكرين وأدباء ورؤساء لوزارات ومجالس نيابية وأحزاب. لكن مشاركتهم إنتكست مع مجيء أنظمة الإنقلابات العسكرية نصف العلمانية، تحت لافتات قومية وإشتراكية، خاصة في مصر والعراق وسوريا، التي تسبب استبدادها الشامل بإنتشار الأصولية الإسلامية المتشددة الداعية لدولة دينية تنتج المزيد من التميز والتهميش والتهجير للأقليات الدينية.

ففي العراق بعد سقوط النظام تصدرت المنظمات الأصولية الإرهابية التي أحلت دم كل من يختلف معها، ومن أبرز أعمالها تفجير ست كنائس في يوم واحد، وخطف القس بولس إسكندر راعي كنيسة السريان الأرثوذكس بالموصل وتعذيبه بوحشية بقطع أطرافه ورأسه لرفضه إعتناق الإسلام ولعدم التمكن من جمع الفدية المطلوبة، وتهديدات بالقتل للعائلات المسيحية لدفعها للهجرة أو لتغيير ديانتها أو لإجبارها على دفع أموال للإرهابيين رغم أن المسيحيين لم ينحازوا لأي طرف في الفتنة المندلعة، مما أدى لهجرة واسعة بلغت حوالي نصف مسيحيي العراق. وقد وقع المسيحيون بين مطرقة الحركة الإرهابية الزرقاوية وسندان أطراف طائفية في السلطة الجديدة تمارس ميليشياتها الإعتداء على المسيحيات غير المحجبات وتنسف محلات بيع الخمور وتقتل أصحابها. وحصل فرار جماعي للمسيحيين من الموصل بعد عمليات قتل وتهديدات أطلقها مسلحون جابوا الأحياء المسيحية بمكبرات الصوت مطالبين السكان بالتحول للإسلام أو

مغادرة المدينة أو التعرض للقتل، حتى وصل عدد العائلات الفارة الآلاف. وكانت عصابات جيش المهدي قد أخلت البصرة تقريباً من عشرات آلاف سكانها المسيحيين، وتكفلت القاعدة بالعمل لإخلاء بغداد حيث أعملت القتل في مسيحييها وفجرت كنائسها ونهبت المنازل بعد فرار سكانها إلى إقليم كردستان أو إلى خارج العراق. لكن إضطهاد المسيحيين لم يبدأ مع سقوط النظام السابق، فقد دمر النظام الصدامي مئات القرى المسيحية وهجر سكانها في الشمال أثناء حملته ضد الكرد، ومنعهم من تدريس اللغة السريانية وأجبرهم على تسمية أطفالهم بأسماء عربية. وفي العهد الملكي قام الجيش العراقي بمجزرة ضد الآشوريين في العام 1933 بعد أن أعلنت الحكومة "الجهاد ضد الكفار" لمطالبتهم بحكم ذاتي، فأبيد رجال ونساء وأطفال وأحرقت قرى وهجرت أعداد كبيرة إلى سوريا.

وفي الضفة الغربية وغزة طرحت الحركات المسلحة الإسلامية مفهوماً لفلسطين كوقف إسلامي، ودعت للحفاظ على مقدساتها الإسلامية مع تجاهل مقدساتها المسيحية، وفرضت الجزية على مسيحيين لتجهيز إنتحارييها، الذين أصبحت عملياتهم جهاداً خاصاً بالمسلمين، نفس ما فعله حزب الله اللبناني بحصر الجهاد في أبناء مذهب واحد، وإضطرت المسيحيات القليلات في غزة للتحجب خوفاً من المتطرفين، ونسف آخر مكان لتقديم الخمور في غزة رغم أنه تابع لمؤسسات دولية، ولم يفوت المتأسلمون فرصة أقوال البابا لشن هجمات بقنابل حارقة على كنائس في الضفة وغزة. وهددت "جماعة جيش المهدي" بأنها: ستضرب كل صليبي كافر على أرض فلسطين إذا لم يعتذر البابا عن أقواله، فيما إن جوهرهذه الأقوال كان رفض كل أشكال العنف المرتكبة بإسم الدين، وجاءت الردود لتثبت إتهاماته وليس لدحضها. وهي تتمة لردود الفعل على الرسوم الدانمركية حيث أحرقت كنائس وسفارات وممتلكات للمسيحيين في العالم الإسلامي. أدت الهجرة لتراجع أعداد المسيحيين الفلسطينيين، فمن أصل 150 ألف مسيحي17،% من السكان في العام 1948، يحسب تزايدهم خلال نصف قرن بخمسة أضعافهم على الأقل، بقي منهم 55 ألفاً في الضفة وغزة أي 2% من سكانها، و120 ألفاً في إسرائيل حيث لم يضطرهم أحد للهجرة!

كما إنخفض عدد مسيحيي لبنان من 50 % قبل الحرب الأهلية التي إتخذت طابعاً طائفاً، إلى 30% حالياً، فالمغتربين اللبنانيين الخمسة ملايين ثلاثة أرباعهم

مسيحيين. في السعودية إقتلع الوجود المسيحي منذ قرون، أما القادمين للعمل من دول مجاورة وبعيدة، فلا يوجد أية كنيسة لهم على الإطلاق رغم أن عددهم تجاوز المليون، يقيمون صلواتهم سراً في بيوتهم وإذا عثر على نسخة من الإنجيل مع أحدهم حول للمحاكمة بتهمة "التبشير"، ويمكن أن يتعرض للجلد والسجن والترحيل، وحتى وقت قريب كان النصارى واليهود يلعنون في خطب الجمعة ويوصفون بأحفاد القردة والخنازير ويحتج فقهاء بحديث: "لا يجتمع في أرض الجزيرة دينان"! وفي السودان حيث التمييز مزدوج قومي وديني، كما في حالة الآشوريين والكلدانيين العراقيين، إضطرت الحكومة السودانية للإعتراف بحقهم في تقرير مصيرهم، بعد سقوط ملايين القتلى والجرحى في حروب دامت عشرات السنين لأسلمة وتعريب أهل الجنوب. وفي ليبيا بعد إنقلاب القذافي صودرت جميع الكنائس وسمح بواحدة في طرابلس وأخرى في بنغازي وحولت أكبر كاتدرائية إلى جامع. وذلك بعد أن أخليت دول الشمال الإفريقي من المسيحيين منذ قرون. وفي بلدان أخرى مثل سوريا والأردن حيث معاملة المسيحيين أفضل، تتآكلهم المخاوف من إحتمالات إنتشار التيارات الإسلامية المتشددة بعد إنهيار الأنظمة الاستبدادية كما في البلدان المجاورة. والمفارقة العجيبة أنه فيما مجتمعات المشرق طردت يهودها وتهمش وتقلص حالياً مسيحييها، فإن المجتمعات الغربية يتوسع إحتضانها لجميع الإثنيات والأديان، إذ ينتقل إليها من يستطيع هرباً من التعصب والتخلف والاستبداد.

إن تفريغ المشرق من المسيحيين، شكك فيما يدّعى من أن المجتمعات الإسلامية متسامحة مع الوجود المسيحي، فالتمييز والتهميش والتكفير والإضطهاد قاد في العهود القديمة لإنتقال أعداد كبيرة للإسلام، أما راهناً فيؤدي للهجرة طالما أن هناك أبواباً مفتوحة، مما يهدد بإنحسار المسيحية في موطنها الأول المشرقي. فالمسيحيون لا يحملون مشروعاً سياسياً لكيان على المستوى المحلي أو الإقليمي، وخيارهم الباقي التمسك بالأرض والسعي من أجل دول حديثة ديمقراطية تؤمن حقوق الإنسان في مواطنة كاملة متساوية لجميع مكوناتها. وتجديد دورهم الحضاري والإنساني متوقف على العمل لإستكمال النهضة المعاقة "بالصحوة" الأصولية الراجعة للوراء، ومرتبط بإعادة الإسلام إلى المسجد كما أعيدت المسيحية للكنيسة، وإعادة التثقيف بما يقطع الطريق على

الفكر الاستئصالي للآخر، وإلغاء التمييز في الدساتير التي تجعل رئاسة الدولة حكراً على المسلمين والشريعة الإسلامية مصدراً للتشريع. ويقول البعض أن المسلمين والمسيحيين سواء في حرمانهم من حقوقهم، وهذا صحيح إلا أن المسيحيين، وجميع المذاهب والأديان والإثنيات المغايرة للدين والانتماء القومي السائدين، تتعرض لتمييز ليس سياسياً فقط بل ديني ومذهبي وإثني. ويفضل البعض الهروب من الإقرار بحقيقة أن جذر المسألة: عدم الإعتراف بالآخر المختلف وحقوقه. ويفضلون الهروب إلى نتائج المسألة: الهجرة المسيحية المشرقية المتصاعدة منذ أوائل القرن الماضي، ليدعوا بأن الهجرة شملت الجميع دون تمييز في سعيهم لحياة أفضل في بلدان أخرى. من المؤكد أن الظروف المعيشية أحد الأسباب الرئيسية بعد أن أوصلت الأنظمة الاستبدادية مجتمعاتها إلى أدنى المستويات في العالم بحيث أصبح الفرار أمنية أعداد كبيرة لمن إستطاع إليها سبيلاً، لكنها ليست السبب الوحيد فلا يمكن تجاهل الأصولية الإسلامية الصاعدة. وتشير الهجرة إلى رفض الآخر المختلف والعمل لإخضاعه أو التخلص منه. وهذا يعني أن التمييز والفرز لن يتوقف عند المسيحي حالياً كما لم يتوقف عند اليهودي سابقاً، بل سيتدهور أكثر نحو مجتمعات نقية من مذهب واحد، أي نحو الخروج من الحضارة الإنسانية إذ أن المجتمعات الأكثر تقدماً وحداثة هي الأكثر تعدداً وقبولاً بالتعدد.

إذا استبعدنا المفاهيم المشوهة عن أزمة المسيحية المشرقية وأسبابها يصبح من السهل تحديد التوجهات المؤدية لقطع الطريق على الظاهرة الكارثية لهجرة المسيحيين، وهي عملية طويلة وشاقة تقع على عاتقنا إذ لا يمكننا إستيرادها، وهي جزء أساسي من بناء دول حديثة ديمقراطية وعلمانية ذات مواطنين متساوين بصرف النظر عن أديانهم ومذاهبهم وانتماءاتهم القومية والثقافية، المعترف بها وبحق ممارسة الإختلاف فيها، فالتعددية هي الحياة والواحدية هي السكون والموت. لقد حددت القوى الأصولية خصومها: المجتمع الحديث والمرأة وغير المسلم، مما جعل التحالف الممكن لمواجهتها: القوى السياسية الديمقراطية العلمانية ومنظمات تمكين المرأة والأقليات ومؤسسات حقوق الإنسان العالمية العاملة لنشر الحريات ومنع التمييز ضد الأقليات.

المسألة القبطية

دعيت في نوفمبر من العام 2005 إلى المؤتمر العالمي القبطي الثاني المنعقد في واشنطن والذي يبحث موضوع "الديمقراطية في مصر لمسلميها ومسيحييها" ودور العالم في دعم الديمقراطية في مصر والمنطقة، وكان من أبرز المدعوين له سعد الدين إبراهيم. جائت الدعوة من منظمي المؤتمر "الجمعية القبطية الأميركية" ورئيسها مايكل منير و"أقباط متحدون" برعاية مراكز حقوقية أميركية. رسالة الدعوة جائت متأخرة وقبل موعد إنعقاد المؤتمر بعشرة أيام فقط وقد تقدمت لطلب فيزا من السفارة ولكن الموافقة لم تأت إلا بعد أن إنعقد المؤتمر بأسابيع. وقد دعيت كما دعي كتاب عديدون أبدوا إهتماماً بالمسألة القبطية في مصر، فقد كنت قد نشرت مقالين يتعرضان لها بعنوان "حلول جذرية لوقف التمييز ضد القبط" و"في المسألة القبطية، العلمانية هي الحل" وذلك إثر نشوب أحداث عنف في مصر عام 2005 على خلفية دينية، عندما قام متشددون بمهاجمة كنيسة في الإسكندرية ومحاولة إقتحامها بحجة مسرحية عرضتها الكنيسة لمرة واحدة إعتبروها معادية للإسلام، بينما أكد شيخ الأزهر ورجال دين مسيحيين أنها لا تتعرض للإسلام لكنها تدعو لمحاربة الإرهاب، مما أدى لصدام عنيف مع الأمن وسقوط ثلاثة قتلى وعشرات الجرحى وإعتقالات. وقبل ذلك في قرية مصرية قرب الإسكندرية هربت زوجة قس قبطي مع صديقها المسلم لتعتنق الإسلام مما أدى لإحتجاجات واسعة، وسبقتها حوادث مأساوية أنتجت أزمات منها مثلاً حرق كنيسة الخانكة مطلع السبعينيات وأزمة الكشح عندما قتلت الجموع 20 قبطياً ثم أزمة نشر صور فاضحة لراهب سابق، وإحراق متطرفون إسلاميون كنيسة قرية دبيان في العام 1999، وغيرها من الحوادث الكبيرة والصغيرة وأحداث كثيرة لم يسمع بها سوى قلة، كانت مرشحة لتحدث إضطرابات، مما يدل على حجم الإحتقان في أوساط القبط، الذي يندفع للسطح عند أية حادثة مهما كانت بسيطة.

لم تكن العلاقة كذلك دائماً، ففي العهد الليبرالي في النصف الأول من القرن الماضي كانت العلاقات متميزة بين المسلمين والأقباط في إطار العمل ضد الإنكليز حيث رفعت المظاهرات شعار هلال وصليب متآخيان وشاركت النخب القبطية في المجالس وفي قيادات الأحزاب وخاصة الوفد، ورفضت تخصيص

القبط بمقاعد برلمانية في دستور 1923 فقد بلغت نسبة تمثيلهم من 9 إلى 3 % حتى العام 1952 علماً بأن نسبتهم تصل حالياً ما يقارب ال 10% من السكان. هذا التمثيل تدهور بعد ثورة الضباط فلم يفز أي قبطي في انتخابات 1964 مما إضطر المجلس لإضافة فقرة للدستور سارية حتى الآن تمكن رئيس الجمهورية من تعيين 10 نواب. ولم ينتخب أي قبطي في انتخابات 1995 وفي آخر مجلس قبطيان لحوالي 8 ملايين قبطي مصري، مع إضافة 5 نواب بالتعيين، حتى أن اللوائح الإنتخابية للحزب الحاكم نفسه عادة لا تتضمن أقباطاً مراعاة للتعصب الأصولي السائد، فالأقباط مقصون عن الحياة العامة حتى أنهم لا يُنتخبون للمجالس البلدية والنقابات. ويعانون من التمييز والإحساس بالإضطهاد، مع محاولة الهروب منه إلى الهجرة الداخلية من القرى إلى المدن الكبيرة حيث المعاملة التمييزية أقل، أو الهجرة الخارجية حيث هامش الحرية واسع.

ويجري التمييز ضدهم في رخص بناء الكنائس أو ترميمها مما أدى إلى أن القبط في أماكن عديدة باتوا يمارسون شعائرهم الدينية في العراء أو في كنائس آيلة للسقوط في أية لحظة، كما يتذمر القبط من أنهم يدفعون ضرائب مثل جميع المواطنين، ومع ذلك فالدولة تنفق منها على مؤسسات إسلامية مثل الأزهر ومعاهده المنتشرة في جميع المحافظات، دون أن تخصص أي شيء لكنائس الأقباط، إلى جانب منعهم من بنائها على نفقتهم الخاصة. في المقابل ليس أسهل من بناء المساجد بأبسط الطرق وبمساعدة حكومية أحياناً، والدولة لم تعترف بعيد الميلاد المسيحي كإجازة رسمية إلا مؤخراً. كما يجري التمييز في التعيين بالوظائف العليا وفي الإعارات والترقيات، وفي السماح لهم بمساحة كافية في الإعلام، وفي افتقادهم للأمن إذ أن النظام لا يقوم دوماً بحمايتهم من تعدي المتطرفين، بالإضافة للشكوى من الجهود المبذولة لأسلمة الأقباط دون أن يكون ذلك متاحاً بعمليات معاكسة، حتى إنتشر شعور بينهم بأنهم يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية، رغم أنهم مصريون أصلاء وليسوا دخلاء على البلاد. كما تتغاضى السلطة عن مسؤولين محليين يستخدمون وسائل الترهيب والترغيب لأسلمة القبط، وتهمل إجراء تحقيقات في شكايات وإعترافات تدين تصرفاتهم. بالإضافة لتحملها المسؤولية في إنتشار التعصب الديني في المجتمع بسبب سياساتها المزايدة دينياً على الحركات الأصولية. وتعاملت السلطة مع المسألة القبطية باعتبارها ملفاً أمنياً

بيد أجهزة المباحث، وليس ملفاً سياسياً وإجتماعياً يتوجب بحثه في أعلى المستويات. فرفضت مناقشة المسألة وإعتبرت ما يحدث أعمالاً فردية، أو أنها نتيجة تدخلات خارجية تسعى لما يطلق عليه "فتنة طائفية"، فهي جزء من أزمة الديمقراطية وإنتكاسة العلمانية ونتيجة لهيمنة السلطة الإستبدادية، وإنتشار الحركات الأصولية بأجنحتها المعتدلة والإرهابية، ولموجة العودة للدين لمواجهة القمع السياسي والإجتماعي. وإلى جانب السلطة يساهم الإسلام السياسي في التحريض ضد القبط فمرشد عام سابق للإخوان أفتى بإستبعاد الأقباط من الجيش وإلزامهم بالجزية.

رأيت إن إدانة أو تبرئة أي طرف في الأحداث، ليس حلاً كافياً إذا لم تتم معالجة جذور التمييز ومسبباته، فلا يفيد النظام تجاهل الأزمة أو التقليل من شأنها أو تأجيل حلها أو تسليم ملفها للأمن أو تحميل مسؤوليتها للخارج أو لأقباط المهجر، أو إستغلال العنف ضد القبط لإشعارهم بخطر التيار السياسي الإسلامي ودفعهم للتمسك بالنظام كخشبة أمان ضد التطرف الديني. والهجرة ليست حلاً للمسألة ولا ردود الفعل التي تواجه التعصب الإسلامي بتعصب مسيحي مقابل، فلا بد من حلول عاجلة توقف تدهور الأوضاع، بدءاً بحوار شامل علني وشفاف وصريح، تشارك فيه جميع الأطراف السياسية والمجتمعية، بعد تقديم دراسات من أطراف مختصة محايدة تحدد المشكلات الرئيسية وأسبابها وتقترح حلول توافقية توضع موضع التنفيذ دون تأخير، مع نشر حملات للتوعية ضد التمييز الطائفي، وتوسيع الإهتمام الإعلامي بالقضايا القبطية، وإصدار قوانين صارمة ضد التمييز الطائفي أو العنف الموجه من طائفة لأخرى، وإطلاق حرية بناء الكنائس دون أي قيد إداري أو أمني. بالإضافة لتغيير دستوري يلغي التمييز في مواد الدستور التي تنص على أن دين الدولة ورئيسها الإسلام، واعتبار المقاصد الخيرة لجميع الأديان مصدراً من مصادر التشريع، وإصدار قوانين أحوال شخصية مدنية موحدة تطبق على جميع المواطنين من جميع الأديان، تكون إختيارية في المراحل الأولى، تسمح بالزواج المدني وتتبنى خير ما في الأديان المختلفة من إحكام حول الطلاق والحضانة والتبني والنفقة والميراث والوصية وغيرها. كذلك لا بد من تأمين حرية الإنتقال من دين لآخر والسماح بزواج المسيحي من المسلمة، وهي حقوق مضمونة في الإعلان العالمي لحقوق

الإنسان. كما أن حرية الدعوة للأديان يجب أن تكون مضمونة للجميع، إذ ليس من العدل أن تنتشر مراكز الدعوة الإسلامية في جميع أرجاء العالم بينما التبشير المسيحي جريمة لا تغتفر في البلدان الإسلامية. تجاهل هذه الحلول وغيرها يعني تجاهل النار الكامنة.

التيارات القبطية الأساسية نأت بنفسها عن الإنجرار لردود أفعال تدعو لحلول مستحيلة، فطالبت بحقوق متساوية لا تفرق بين مواطن وآخر بسبب الدين، وقانون موحد لتنظيم بناء المساجد والكنائس، ومراعاة تعيين الأقباط بمراكز قيادية حسب الكفاءة، والتصدي لإنحياز مؤسسات الدولة ومعاقبة كل من يميز بين المواطنين، ومنع بث برامج دينية أو نشر كتب تحرض ضد الآخر وتوجيه التربية في المدارس والمجتمع لإحترامه، وإلغاء خانة العقيدة من الهويات والإستمارات، وتدريس التاريخ القبطي، والسماح بعقد مؤتمر في الداخل للتداول في الحلول. تقدمت النخب القبطية خطوات بعقد مؤتمرها الأول في زيوريخ بسويسرا في العام 2004، الذي طالب في قراراته الحكومة المصرية بسن تشريعات خاصة تنهي الإضطهاد الطويل والدائم للأقباط مما يعزز أواصر العلاقات بين جميع المصريين على أساس الإحترام والتآخي، وبإجراء إصلاحات دستورية تفصل الدين عن الدولة وتؤكد الطابع العلماني لها، وإصدار قوانين ترسي حقوقاً متساوية لجميع المصريين في شتى المجالات. قد جاء المؤتمر القبطي العالمي الثاني في واشنطن بحضور مدعوين من دول عربية وأوروبية وأميركية حوالي ربعهم من المصريين المسلمين والأقباط، ليستكمل الطريق السلمي الديمقراطي في معارضة التمييز ضد الأقباط. عقد خارج مصر ليس فقط لأن السلطة لم تسمح بعقده في الداخل، بل أيضاً لإسماع الصوت القبطي للمجتمع الدولي الذي له دور كبير في دعم حقوق الإنسان والأقليات المضطهدة.

أضاف المؤتمر بعداً جديداً للمسألة القبطية بالتركيز على أن حلها لا يتم بفصلها عن حل مصري شامل يتوجه لتوسيع الديمقراطية ومطابقتها مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعتبار أن أزمة الديمقراطية المصرية وحقوق الأقليات لا يمكن تفكيكها إلا بالإستناد للحل العلماني الذي يلغي المواد التمييزية في الدساتير، وليطالب بتمثيل القبط في المجالس المنتخبة حسب حجمهم في المجتمع، إلى أن يرتفع وعي المواطنين إلى مستوى إنتخاب ممثليهم حسب

برامجهم وليس حسب انتمائهم الطائفي، والمطالبة برفض إستخدام دور العبادة لأغراض سياسية، وإبعاد رجال الدين عن العمل السياسي إسوة بالقضاة وأفراد الجيش، وإزالة أية مواد من الدستور والقوانين تنحاز لدين ما. إن فشل "الثوريين" من قوميين ويساريين وإسلاميين في إقامة دولة ديمقراطية حديثة، بعد قضائهم على محاولة الليبراليين إنجاز هذه المهمة في النصف الأول من القرن الماضي، وإعتمادهم سياسة تجاهل التنوع القومي والديني أو مواجهته بالدمج القسري أو التهجير أو الإبادة الجسدية، التي أدت لحروب أهلية كارثية كما في جنوب السودان ودارفور وكردستان العراق والجنوب العراقي، والتمردات الأمازيغية في الجزائر والمغرب وأحداث القامشلي في سوريا، أكد ضرورة شعار: "العلمانية هي الحل" في مرحلة الإنتقال الديمقراطي الراهنة، مما يتطلب من النخب القبطية التقارب مع المتنورين والعلمانيين المسلمين للعمل للقضاء على التطرف الديني من أية جهة أتى، بدلاً من تأييد نظام نصف متأسلم في مواجهة التيارات الإسلامية المتشددة، كما في دعوة أقباط لإنتخاب الرئيس مبارك.

الأمازيغية والكردية صنوان

إهتمامي بالكتابة عن قضايا الاقليات في البلدان العربية لم يقتصر على المسألة الكردية والمسيحية المشرقية، بل أقليات أخرى ومنها بشكل خاص الأمازيغية التي قارنتها مع الكردية في مقال "الأمازيغية والكردية صنوان" فالدول التي تنتسب للأمم المتحدة حوالي مائتي دولة، بينما الإثنيات القومية والدينية في العالم تقارب السبعة آلاف، وهذا لا يعني أن العالم سائر نحو التفتت، فهناك اتجاهان عالميان متعاكسان: الأول يسير نحو تأمين حقوق الأقليات على أساس الهوية المختلفة وحقوق الجماعات، والثاني يسير نحو المزيد من توحيد العالم، ليس بناء على الإنتماءات القومية أو الدينية، ولكن على أساس المصالح الاقتصادية والأمنية والبيئية المشتركة.

مشكلات الأقليات تتشابه في الكثير من جوانبها، فالأمازيغية في المغرب كما الكردية في المشرق تتمحور حول لغة خاصة حفظت في التراث الشفهي ثم

دونت حديثاً بأحرف لاتينية وعربية، وللأمازيغ مثل الكرد تاريخ وعادات وحضارة قبل الفتح العربي، وجرى التنكر للأمازيغية والكردية حيث أرجع البعض الأمازيغ لقبائل عربية قدمت من الجزيرة العربية قبل الإسلام، وإعتبر الكرد أتراك الجبل. كما يتناثر الأمازيغ، مثل الكرد في أكثر من دولة في ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والنيجر ومالي. والأمازيغ مثل الكرد كانوا من رواد التحرر من الإستعمار الفرنسي ومن مؤسسي جبهة التحرير الجزائرية، وتعرض الطرفان لقمع الحكومات المتعاقبة بعد الإستقلال، فصعدوا إحتجاجاتهم ضد سياسات الأنظمة التي سعت لطمس التمايز الأمازيغي والكردي، ففي الجزائر إندلعت الحركات الإحتجاجية المطلبية في مناسبات أهمها في العام 1980 المسمى بالربيع الأمازيغي ثم الإحتجاجات الكبرى في العام 1998 و2001 ويمكن للمتابع للإحتجاجات الكردية ملاحظة أوجه التشابه، وخاصة حركة الإحتجاج والمطالبة الكردية في ربيع القامشلي 2004. الحركة الأمازيغية المغربية أقل صخباً لتوفر هامش أكبر من الحريات، حيث إتخذت طابع المطالبة بتغييرات في الدستور للإعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية مساوية للعربية والإلتزام بتطويرها، وهي من المطالب التي عمل للحصول عليها الكرد في العراق، إذ إعترف الدستور بهويتهم ولغتهم المتميزة، بإعتبار الدستور مجال للإعتراف الثابت بالتعدد اللغوي والثقافي، فدستور جنوب إفريقيا مثلاً يعترف بإحدى عشر لغة رسمية ويطالب بتطويرها ورغم ذلك لم تتفتت الدولة! ومطالب أخرى تنموية لتحسين الظروف المعيشية ومكافحة البطالة، فقد إلتقى الغبن الثقافي بالغبن الإجتماعي، فمناطق الأمازيغ والكرد أيضاً، شهدت تنمية أقل من مناطق أخرى. كما إمتزجت المطالب الثقافية والإجتماعية بمناهضة أنظمة استبدادية وفاسدة دون الخروج عن التمسك بوحدة البلاد، فالحركة الأمازيغية في المغرب كما الكردية في المشرق جزء من الحركة الديمقراطية الشاملة في بلادها. تتشابه الأمازيغية مع الكردية في كون المشروعين علمانيين حتى أن البعض يتهم الأمازيغ بأن إسلامهم سطحي، ولا يختلف ذلك عما يدور في أذهان متشددين عرب من أن الكرد لم يتخلصوا تماماً من الديانة الزارادشتية. لا يفيد البحث في التاريخ عن جذور تثبت مزاعم كل طرف، المهم أن الأقليات في المغرب والمشرق ترى أنها مختلفة ومتميزة، لذلك فالحل الإنساني والديمقراطي هو الإقرار بأن الإختلاف ليس عيباً

والمختلف ليس عدواً، وبأن تحقيق مطالبه الطريق الأقل كلفة للحفاظ على وحدة البلاد بتوافقات مشتركة.

وفي مقال آخر أثار نقاشات واسعة في أوساط المثقفين المغاربة بعنوان "الهوية المتعددة للمغرب الكبير" رأيت أن محاولة فرض هوية عربية على مكونات قومية مختلفة إصطدم بمقاومة في بلدان المغرب الكبير الشمال الإفريقي حيث يمثل الأمازيغ نسبة كبيرة من سكانه ومع ذلك فهم ممنوعون من إستخدام لغتهم وتنمية ثقافتهم وتقاليدهم الخاصة وتشكيل منظمات تدافع عن حقوقهم. إن الإقتصار على الهوية العربية فقط كما هو سائد حالياً يعني تفجير صراعات على الهوية عبثية ومدمرة فيما الإعتراف بالهوية واللغة الأمازيغية كلغة رسمية في الدستور وتلبية الحقوق القومية للأمازيغ الطريقة الأمثل لقطع الطريق على صراعات مكلفة. والمزيج الأمازيغي-العربي في بلدان الشمال الإفريقي تشكل عبر التاريخ من إختلاط عرب المشرق بالأمازيغ القاطنين فيه منذ خمسة آلاف سنة، وقد تحول الأمازيغ للديانة الإسلامية دون أن يتخلوا عن لغتهم وثقافتهم وتقاليدهم الخاصة التي ظلت حية على مر القرون مما يؤكد قوتها وتقبل الناس لها وسعيهم لتطويرها. لم تنجح الفرنسة في إستئصال اللغة والثقافة العربية من بلدان شمال إفريقيا، كذلك لم تنجح حملة التعريب بعد الإستقلال في إزالة الأمازيغية بحجة أن العربية هي لغة القرآن، فثلاثة أرباع مسلمي العالم ليسوا عرباً واحتفظوا بلغاتهم الخاصة، والإنتماء لقومية وثقافة غير عربية لا يعني التخلي عن الإسلام كدين. علماً بأن أحد أسباب علمانية الحركة الأمازيغية هو الرد على إرتباط التعصب القومي العربي بالأسلمة، فالقوميين خلطوا الإسلام بالعروبة، والمتأسلمون إعتبروا رفض قوميات أخرى للغة العربية بمثابة الكفر. أما الحديث عن مؤامرة مزعومة للتفتيت والتقسيم فمرض عصابي أصاب قوميين عرب حاربوا طواحين الهواء وتخيلوا وطناً واحداً من المحيط للخليج ثم فسروا الوقائع المخالفة لتصوراتهم على أنها مؤامرات على متخيلهم واستهانوا بالوطنية القطرية، أي التمسك بالوطن الواقعي كما هو في كل بلد من بلدان المشرق وشمال إفريقيا. وتبرز هموم القوميات الآن إذ لم يعد من الممكن تجاهلها في عالم الإنتشار الديمقراطي، وكلما خطت دول نحو الديمقراطية تقدمت خطوات أوسع في مجال الإعتراف بتعدد مكونات مجتمعاتها القومية والثقافية. فالديمقراطية

والعلمانية وإنهاء الصراعات القومية وتعايش المكونات المختلفة في كل بلد، هي العوامل الأهم في تسريع التنمية واللحاق بالمسيرة الإنسانية المتقدمة. والصهر الذي جرى قديماً لقوميات وثقافات بالقهر وتشويه التاريخ وإزالة التراث، يستحيل تكراره حالياً، إذ أصبح متعارضاً مع القوانين الدولية لحقوق القوميات المضطهدة وتحت مراقبة شعوب العالم ومؤسساته الدولية وبرلماناته ومنظماته المدنية المدافعة عن حقوق الإنسان والقوميات.

وقد رددت على التعليقات الجادة على المقال بعنوان "مزيد من الحوار حول المسألة الأمازيغية"، ومنها أن "التخلف الأمازيغي أكثر بشاعة من التخلف العربي"، بأن أحد أسباب التخلف تهميش هوية قسم كبير من المجتمع وإجباره على قبول هوية مخالفة لهويته. وإذا كانت اللغة العربية متقدمة على الأمازيغية فلا يعني ذلك فرضها على الأمازيغ ومنعهم من لغتهم وإلا فإن ذلك ينطبق على العربية المتخلفة تجاه لغات أخرى فالحل هو تطوير العربية وتطوير الأمازيغية. والعديد من المعلقين وأصحاب الردود عادوا للتاريخ لتعيير الأمازيغ بأحداث من تاريخهم بأسلوب إستفزازي متجاهلين الهمجية التي طبعت مراحل من التاريخ العربي ففيه ما يخجل وفي التاريخ الأمازيغي ما يخجل، لكن الأجيال الحالية لا تتحمل المسؤولية عما جرى في الماضي طالما إعترفت به ووعت ضرورة عدم تكراره. البعض طالب بإعتذارات عما فعله الأسلاف، والفكرة مفيدة إذا أمنت إنطلاقة جديدة في العلاقات بين الشعوب متحررة من إسار الماضوية التي تكبل مجتمعاتنا ونخبنا. كما إنتقدت تعليقات وصفت الأمازيغ بالتعصب العرقي، دون أن تدرك أن المبالغة ليست سوى رد فعل على تهميشهم وسلبهم حقوقهم العادلة، فلن يحد من التعصب سوى الإعتراف بهوية المختلفين وتمكينهم من حقوقهم الإنسانية. واعتبر البعض أن الحوار حول حقوق الأمازيغ "دس للدسائس وإستقدام لجحيم العراق الملتهب.. وتحريض للأخ على أخيه!" وهو للأسف رأي من دفن رأسه في الرمال وتجاهل الوقائع، فيما إحترام حقوق الشعوب الأخرى الطريقة الأمثل لمنع الصراع بين الإخوة، فالتعدد سمة من السمات الإنسانية، أما النهج الأحادي في الهوية فلا يمكن تطبيقه إلا قسراً. فقوانين أية دولة تفرض جنسيتها على مواطنيها، ولكنها لا يمكن أن تفرض هوية لغوية أو ثقافية كخيارات حرة للمواطن. والهوية تعتمد على لغة وثقافة وتقاليد، وهذا ما

ينطبق على الأمازيغية التي لا تزال حية في أوساط المنتمين إليها ولم تنقرض مثل لغات وهويات قديمة أخرى كالهيروغليفية والفينيقية والسومرية. وتعدد الهوية ليس بالأمر الشاذ كما يتصور البعض، فهو ميزة لدول عديدة. وهو لا يوجد فقط بالنسبة لمواطني دولة، بل يصلح للإنسان الواحد، فحامل الجنسية المغربية مثلاً إلى جانب انتمائه لهوية مغربية كهوية للدولة بحدودها الواقعية الحالية، يحمل هوية أمازيغية أو عربية، وهوية دينية تختص بإيمانه، وهوية إنسانية تقربه من أخيه الإنسان في العالم الواسع وربما هوية عائلية واخرى مدينية. ما الضرر من تعايش الهويات وعدم إلغاء أحدها للآخر؟ فمصالحة المغرب مع هويته وإبراز الروافد المتعددة التي تغذيها، أمازيغية وعربية وإفريقية ومتوسطية وإسلامية، يتحقق بإدراج الأمازيغية في الدستور كحقوق لغوية وثقافية وهوياتية، وإدماجها في الدولة والمجتمع في المجالات التربوية والإعلامية وفي الإدارة والقضاء. أما اتهام تعليقات لمن يعرض أفكاراً جديدة بخدمة قوى خارجية فهو الأسلوب الوحيد لتأبيد التخلف وإبقاء الأمور على حالها، وأكثر التعليقات تهافتاً استندت "لخصوصية مغربية"!: "ماذا أتى بكاتب مشرقي إلى ديارنا؟". صاحب هذا الرأي ما زال مغلقاً المنافذ في وجه الانفتاح العالمي الإنساني، رافضاً سماع أية آراء من العالم بأوضاعه وقضاياه، كوصفة للعزلة عن العالم وضمانة لإستمرار التخلف.

الفصل الخامس

سقوط أوهام مناطحة الإمبريالية

الزلزال العراقي

أهم الأحداث العالمية في العام 2003 كان الغزو الأميركي البريطاني للعراق وإحتلال بغداد وسقوط الحكومة العراقية. بدأت الحرب في 20 آذار بعد إنذار لصدام وانتهت في 9 نيسان يوم سقوط بغداد الذي ما زال مطبوعاً في ذهني بمشاهد إسقاط تمثال صدام حسين المقام في وسط ساحة أمام فندق الشيراتون والذي فشلت جهود متظاهرين عراقيين في جره فقام جنود أميركيين بربطه إلى دبابتهم وسحبه كرمز لدور القوى الخارجية في إسقاط الأنظمة الدكتاتورية بعد فشل شعوبها في ذلك. الحرب كانت مفاجأة وسريعة حيث كان يعتقد بأنه ستسبقها غارات جوية كما حدث في أفغانستان ولكن ما حدث هو ترافق مباشر للحرب الجوية مع الحرب البرية وتقدم القوات مع مقاومة هزيلة لقوات صدام الذي كان يهدد قبل بدء الحرب بتكويم الجماجم أمام أسوار "بغداد مقبرة الغزاة"!، وأنه سيحول مياه دجلة للون الأحمر من دماء قتلاهم. ولكن ما شاهده العالم على الشاشات التي رافقت القوات الغازية أن بضعة دبابات دخلت بغداد دون مقاومة تذكر، لينهار بعدها الجيش العراقي والأجهزة الأمنية ويذهب أفرادها إلى بيوتهم. وقد ترافق سقوط بغداد مع عمليات نهب لمؤسسات الدولة وخاصة المتحف الوطني دون ان تجد من يتصدى للصوص، فالشرطة فرت مع رأس النظام إذ كانت في خدمته بدل خدمة الشعب.

كنت قد جهزت مقالاً للنشر في شباط قبل بدء الحرب، بعنوان "الغائب الأكبر في المسالة العراقية" ولكنه لم ينشر، أشار للمواقف المختلفة من الحرب قبل وقوعها وإعتبر ما يقوم به النظام العراقي في اللحظة الأخيرة من إجراءات

مثل إطلاق سراح معتقلين والوعد بدستور جديد وإلغاء قانون قطع آذان الفارين من الجندية، والتعاون مع فرق التفتيش الدولية..، لن تفيد في تجميل وجه النظام الذي لم يكتف بمصادرة الحريات السياسية، بل صادر الحق في الحياة والوجود للمعارضين، وخاض حروب بالعراقيين وضد العراقيين، وقام بتطهير عرقي في حلبجة وحملة الأنفال والأهوار وحملة الجنوب في العام 1991، كما قام بتهجير قسري داخلي وخارجي وبتدمير آلاف القرى في شمال العراق، ومارس التمييز الطائفي ضد الشيعة العرب، واعتمد على أفراد الأسرة والعشيرة الذين تحكموا في المواقع الأساسية للحكم، وأهدر موارد العراق على الحروب العبثية وبناء القصور وشراء الأنصار في الخارج، وباهى بتطوير صناعي إقتصر على خدمة الأغراض العسكرية، وحول النظرية القومية إلى شوفينية تحتقر القوميات الأخرى وخاصة الكرد وتهضم حقوقهم وتسعى لتعريبهم بالقوة، وإفتعل حرباً مع إيران كانت كارثة بالنسبة للعراق، وضم بالقوة بلد عربي معترف باستقلاله دولياً ثم قام منتسبوه بنهب مؤسساته وحرق منشآته النفطية قبل الإنسحاب الذليل الذي سمي "أم المعارك" بدل تسميته الحقيقية "أم الكوارث".

كما تعرضت لمواقف الدول العربية والإقليمية والدولية عشية الحرب وموقف المعارضة العراقية الموجودة في الخارج التي إختار معظمها الإعتماد على المساعدة الخارجية لتحقيق التغيير، بعد أن بات من المستحيل إجراؤه بالإمكانيات الداخلية، فالنظام أوصل البلاد إلى أن أي وضع قادم لن يكون أسوأ من الوضع القائم، ورأت أن الخطر الأكبر على العراق وشعبه هو النظام، فدعت الأسرة الدولية لمساندة الشعب العراقي للتخلص من نظامه، وإذا كان لا بد من دفع ثمن الإستعانة بالخارج للخلاص من حكم استبدادي فهو ثمن أقل كلفة من استمراره. كما تعرض المقال لدور بعض النخب العربية المعارضة والموالية التي دعت لحملات للدفاع عن العراق مما يعني الدفاع عن بقاء النظام، ولمسيرات يحمل بعضها صور الطاغية كبطل قومي، تجاهلت مسؤولية النظام عن معاناة الشعب العراقي وركزت على التهييج ضد الإمبريالية والدفاع عن الوطن رغم إستمرار الإستعباد المسلط على مواطنيه، والتحذير من الأخطار على وحدة العراق وكأن شرط استمرارها بقاء الحكم الإستبدادي. وإعتبر المقال أن هذه النخب ضحت خلال نصف قرن بحرية المواطن وحقوقه من أجل الوطنية

والوحدة العربية وإسترداد فلسطين والإشتراكية، بلا نتائج تذكر في المجالات التي تمت التضحية بالديمقراطية من أجلها، وهو خطأها الأكبر الذي أدى لكوارث وهزائم وتعاظم التخلف.

وإعتبرت في المقال أن الغائب الأكبر في الأزمة العالمية التي نشبت عشية الحرب هو الشعب العراقي المبعد قسراً عن تقرير مصيره، والذي تتملكه خيبة الأمل من المواقف المختلفة التي تركته بين بطش النظام والحصار الإقتصادي ومخاطر الحرب. ورأيت بعكس الكثير من الاصدقاء أن الشعب لن يقاوم جيش الإحتلال فهو منهك ومهمش ومستعبد، صحيح أن خياره بين الإستبداد والاحتلال مأساة، لكن المسألة ذات الأولوية لديه ستكون التخلص من الإستبداد للتمكن من مواجهة التدخل الخارجي. والشعب في ظروف العولمة الراهنة في أي بلد لم يعد ملكاً لنظامه، بل أصبح جزءاً من مجتمع إنساني عالمي له عليه حق تخليصه من الإضطهاد الذي يتعرض له، وكما كانت هناك مسؤولية دولية بعد الحرب العالمية الثانية لتخليص الشعوب من الإستعمار بتأمين المساعدة الخارجية لها، فإن المسؤولية الدولية في الظروف الراهنة تشمل تأمين المساعدة الخارجية لتحرير الإنسان من الإضطهاد الداخلي. وقد ثبت أن ما قلته صحيح فعند نشوب الحرب تفرج العراقيون على الجيوش وهي تحتل البلد دون أن يحركوا ساكناً، وحتى قوات النظام نفسها إنهارت بسرعة غير متوقعة فالحكم الإستبدادي كان قد أوصل البلاد والشعب إلى حافة الإنهيار، فلم يقاوم عملياً "على الهواء" سوى سعيد الصحاف الذي أضحكنا بنوادره وذكرنا بأحمد سعيد "بطل العروبة" و"الأرض بتتكلم عربي" من المحيط الهادر إلى الخليج الثائر!

إقترحت حلاً قبل نشوب الحرب يعتمد على تفعيل قرار لمجلس الأمن كان طالب العراق بوقف قمع الشعب وأقلياته القومية وأقام منطقة آمنة في الشمال، وإرفاقه بآلية تجبر النظام على تطبيقه بإجراء انتخابات حقيقية تحت إشراف دولي بعد وضع دستور جديد يتوافق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعودة المنفيين مع ضمان مجلس الأمن لقبول النظام لنتائج هذه الإنتخابات. وهو حل أقل كلفة بكثير من الحرب فيما لو قبله النظام، فبدل حملة النخب "للدفاع عن العراق" التي جيرت للدفاع عن النظام، فإن الحل الأمثل "حملة للدفاع عن حق

الشعب العراقي في تقرير مصيره بنفسه ودفع النظام للتنحي" لإنقاذ العراق من الإستبداد وتجنيبه مآسي الحرب في الوقت نفسه.

هذه الآراء التي كنت أجاهر بها مع وليد في الأوساط السياسية التي كنا نتحرك ضمنها تسببت لنا بتوترات مع أصدقاء قدامى ما زالوا معاندين بالتمسك بمحاربة طواحين الهواء الإمبريالية، الذين إنتقلوا من الحديث عن "بطولات" المقاومة في الفاو وغيرها، إلى الحديث عن "الخيانات" المعهودة التي لولاها لما حدثت الهزيمة، وكنت أسميهم القابضين على جمر مفاهيم الحرب الباردة، ووجهوا لنا تهم عديدة وخاصة بعد أن نشر مقال لي في جريدة "الحياة" في أيار إثر الحرب مباشرة بعنوان "دروس الزلزال العراقي" ولكن محرر الصفحة بدل عنوانه إلى: "انتاج الفذ وبندقيته بديلاً... من الحرية والأفكار"، وهو عنوان لم يعجبني ولكن المهم ما جاء في المقال الذي كان برأيي بداية للحسم نهائياً مع الأفكار السياسية القديمة التي تجاوزها الزمن حول ان التناقض الرئيسي هو مع إمبريالية، لم تعد موجودة في الواقع الراهن. وكانت مقدمة المقال: "ما حصل ليس أقل من سقوط لجدار برلين في المنطقة العربية أكبر جزر الاستبداد في العالم، فالعراق أول سجن عربي كبير تفتح أبوابه، وبغداد لم تسقط في 9 نيسان، كانت ساقطة منذ عقود بعد أن تحولت على يد جلادها إلى معتقل لمواطنيها، ما انهار ليس العراق بل النظام غير المسبوق منذ النازية الذي أغرق البلاد في حروب عبثية من أم الكوارث إلى أم الهزائم، ما انهار ليس الدولة القوية المقتدرة! ورافعة النهوض العربي! كما تخيل مروجو أوهام بروسيا وبسمارك العرب، ما انهار هو إمبراطورية الرعب والنهب والشوفينية والآذان والألسن المقطوعة والأسمال والقبور الجماعية والأصنام والشتات للملايين".

أولى دروس الزلزال بدء إنهيار العسكرتاريا العربية التي استفادت منذ الخمسينات من ضعف المجتمعات المدنية العربية الخارجة للتو من المرحلة الإستعمارية، لتستولي على السلطة وتقصي المواطنين عن مباشرة أمورهم العامة، والتي إعتمدت لإستمرارها على القمع والخوف والجيوش التي "تتشاطر" على مواطنيها وتسجل الهزائم أمام الأعداء الخارجيين. وطوّرت أجهزة أمنية متعملقة لحمايتها من الشعب، واعتمدت على حزب "ثوري!" وحيد، مفاهيمه الحقيقة

المطلقة وهو قدر الأمة، وحولت المجتمع لثكنة والمواطنين إلى قطيع والوطن إلى ملكية للطاغية، والسلطة لأداة نهب الممتلكات العامة، فيما المواطن الحر أساس للتقدم والحداثة. الدرس الثاني أن المواطنين المضطهدين لا يمكن أن يصطفوا إلى جانب مضطهديهم لمواجهة عدو خارجي، ولن يعودوا لتحقيق إنجازات حقيقية وإنتصارات في شتى المجالات إلا بعد تخلصهم من أنظمتهم المستبدة، فإذا كان مقياس الوطنية والتقدم أثناء الحرب الباردة معاداة الغرب والتحالف مع الشرق، فإن معيارها الحالي مدى الالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان. فالوطنية لم تعد مقبولة بلا مضمون ديمقراطي، والديمقراطية بديل الأفكار القومية الإنعزالية الشوفينية والماركسية الشمولية والإسلاموية والإرهابية. الدرس الثالث أن أيديولوجيا "القضية" و"الهوية" القومية العربية والإسلاموية ومقاومة الإمبريالية التي رفع شعارها النظام القديم لتبرير جرائمه يجب ألا تعمي عن رؤية أولوية معاناة الشعب العراقي، فتعايشه مع الطاغية لا يمكن أن تبرره في أي وقت النظريات والشعارات والثوابت الموهومة التي تفضل السكوت عن جرائم النظام الدموية. الدرس الرابع أنه لم يعد من الممكن لنظام تحت أي غطاء إيديولوجي، أن يستمر بمعزل عن التطور العالمي، فقد إنهارت السيادة المطلقة للأنظمة الحاكمة المستبدة التي لا يمكن للقانون الدولي أن يبرر وجودها، والنظام العالمي الجديد لم يعد يسمح بإخفاء الجرائم المرتكبة ضد الإنسان من قبل أية سلطة، ومناهضة العولمة هي مواجهة لمفاعيلها السلبية، وليس الإيجابية ومنها تدخل المجتمع الدولي لإنقاذ شعب من نظامه الإستبدادي أو لتخليص قومية من شوفينية القومية الأكبر. الدرس الأخير أن على العرب بأنظمتهم ونخبهم المثقفة إجراء مراجعة شاملة للشعارات الكبيرة المعتمدة على أفكار تجاوزها الزمن والبدء بقبول وفهم الوقائع العالمية الجديدة وإنعكاساتها المحلية، ووضع حلول للحاضر والمستقبل لا تستحضر من مفاهيم الخمسينيات أو ما قبلها، ومن أكوام التنظيرات التي وزعت شهادات الوطنية لممارسي الإستبداد وتهم التخوين للمخالفين لهم بالرأي حتى أصبح التقييم أن "الأنظمة وطنية والشعوب عميلة!" وقد أنهيت المقال بسؤال:

"منذ خمسين عاماً تتوالى دروس الهزائم العربية للفكر الانقلابي والشمولي والعسكرتاريا والحزب الواحد والقائد الفرد والثوابت النقية ونظرية المؤامرة

وأولوية النظريات على الوقائع.. فهل تذهب سدى أيضاً دروس هزيمة النظام العراقي؟ وهل ستحتاج النخب لكوارث أخرى لتتعلم أن لا شيء يعلو على حرية المواطن التي هي أساس بناء المجتمعات الحديثة وتقدمها وانتصارها؟"

هذا المقال ورأيي مع وليد حول حرب العراق وتحبيذ نتائجها التي أدت لإسقاط النظام الديكتاتوري التي كنا نجاهر بها في لقائاتنا المختلفة، جلبت لنا إنتقادات في أوساط بعض الاصدقاء الذين وصفونا بأوصاف شتى وقاطعنا بعضهم ومنهم سليم ومحمد مراد وأبو نضال وأسامة.. الاصدقاء القدامى من أيام "الحركة"، ومنهم "سعيد البرغوثي" الذي إتصل مستنكراً ما كتبته في "الحياة" مدعياً أنني لم أتفق معه على ذلك! علماً بأنه لا حزب له ولم أوكله بالمسؤولية عما أكتبه، سوى أننا كنا نسهر في فيلته في "ضاحية الاسد" ونتداول في أمور السياسة حسب عادتنا، رغم إستقلال كل منا في تحديد رأيه بالأحداث مما جعله يظن أن له دالة لكوننا كنا نلتقي ونتناقش! خسارتنا لهؤلاء الاصدقاء لم تؤثر إذ أننا كنا نكتسب أصدقاء جدد بشكل دائم وكنا متخمين بالعلاقات ولا نجد وقتاً كافياً لمتابعتها، وربما تأسفنا على هؤلاء الأصدقاء السابقين وكنا نفضل أن تكون الصداقة فوق إعتبارات الخلاف السياسي، وقبول الرأي الآخر دون تخوين والحوار الهادئ معه، وكنت مررت بهذه التجربة من الإختلاف أثناء حرب الكويت ولكن خرجت منها دون خسارة معظم من إختلفت معه، الذين إعترفوا مع الزمن بصحة تقييمي لكارثية إحتلال الكويت.

المسألة العراقية

الخلافات لم تمنعنا من إستمرار الكتابة في نفس الخط فقد صدر مقال مشترك مع وليد بعنوان "المسألة العراقية" نشر حينها في موقع "الرأي" المعبر عن الحزب الشيوعي السوري المكتب السياسي، وكانت المواقع السياسية المعارضة وغير التابعة للنظام، قد اصبحت متنفساً للكتابة مع بعض الهامش الحر ولكن ليس حرية دون قيود، كان هناك رقيب داخلي يمنعنا من تجاوز خطوط حمر في بعض الأمور حتى لا نتعرض لمتاعب مع الأجهزة الأمنية التي لا تستطيع منع النشر ولكنها تستطيع إستدعاء من تريد في أي وقت. وقد رأيت في

المقال مع وليد أن حرب العراق قد أهالت التراب على مبدأ السيادة الوطنية المطلقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فالنظام العالمي الجديد لم يعد يسمح بإخفاء الجرائم المرتكبة ضد الإنسان من قبل أية سلطة. واعتبرنا أن سقوط هذا المبدأ تطور إيجابي لصالح الشعوب التي فقدت القدرة على مواجهة سلطات عاتية. تخلص الشعب العراقي من جلاديه تم لتوافق مؤقت في المصالح مع الطرف الأميركي بعد أن جاءت أحداث 11 أيلول لتقنع الإدارة الأميركية أن أمن أميركا يهدده وجود نظام عراقي يسعى لتوسيع ترسانته من أسلحة الدمار الشامل، فحرب أميركا جزء من حربها الوقائية ضد إرهاب محتمل، ولإستكمال هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط، فالإدارة الأميركية مقتنعة في ذلك الوقت أن إنعدام الحد الأدنى من الحريات الديمقراطية في بلدان، يشكل تربة خصبة لنمو التطرف الأصولي الإرهابي، لذلك تسعى لإجراء إصلاحات سياسية بالضغط على الأنظمة حتى الموالية لها، لكن مصداقيتها في تشجيع الديمقراطية في المنطقة في أدنى مستوى لها نتيجة سياساتها المؤيدة لإسرائيل. ما حصل تقاطع في المصالح بين الخارج المحتل وبين الشعب العراقي، لا يمكن تجاهل ذلك بدعوى التصدي للاستعمار الأمريكي، أو أن التناقض الرئيسي مع أمريكا والثانوي مع النظام، وهو ترتيب للأمور على هوى الأيديولوجيا وليس مصالح الشعب العراقي.

كما رأينا أن الحرب في المجال العربي أتت لتنهي عهد الشعارات الكبيرة ونظريات الفكر العربي بإتجاهاته الثلاث القومية واليسارية والإسلامية. ورأينا أن العروبة الثقافية هي الأمر الواقعي بعد إفلاس الأنظمة القومية واليسارية، وبعد تعذر تجاوز الكيانية القطرية إذ لم يعد من الممكن الإنتقال للعروبة السياسية إلا بعد إستقرار كيانات قطرية تمثل شعوبها بنزاهة وشفافية، أما الآن فالدعوة للوحدة هروب إلى الأوهام. والأنظمة العربية عليها لكيلا يكون مصيرها مثل النظام العراقي، أن تختار بين حماية أجهزتها وبين حماية مواطنين أحرار إختاروها بأنفسهم ولهم حق تنصيب غيرها إذا توقفت عن تمثيلهم. عندها لن تكون نهاية المسألة العراقية هزيمة أخرى للعرب، بل هزيمة للأنظمة الإستبدادية وبدء إطلاق شعوب المنطقة من السجون الكبيرة. كما إنتقدنا الدعوة "للمقاومة الوطنية" وللإنسحاب الفوري بإعتبارها وصفة لحرب أهلية ولتسهيل عودة النظام السابق، وستدان داخلياً وخارجياً كعمليات إرهابية يقوم بها المستفيدون من النظام السابق.

وفي مقال بعنوان "المخاض العسير لعراق ديمقراطي عقبات وحلول" إعتبرت أن العراق يمتلك فرصة لم تتوفر لمجتمعات عربية أخرى، هي إنهيار السلطة الديكتاتورية بأجهزتها القمعية والأمنية والعسكرية والإدارية وحزبها الواحد، وتحولها إلى ركام ذكر البعض بوصية ماركس حول التحطيم الكامل لآلة الدولة القديمة البرجوازية كشرط لإقامة سلطة الطبقة العاملة. إلا أن تحطم النظام السابق غير كاف لوحده للإنتقال للديمقراطية كعملية طويلة ومتدرجة، فرغم تأسيس عشرات الأحزاب والصحف والمجلات ونشر وسائل الإتصال الحديثة والتمكين لمسيرات سلمية. فإن معوقات عديدة تعترض المسيرة العراقية نحو الديمقراطية لا بد من وضع الحلول المناسبة لها. وأهمها العنف الذي تمارسه منظمات أصولية آتية من الخارج بالإضافة لفلول النظام السابق التي تسعى لإستعادة سلطتها، فعملياتها المسلحة تحولت في معظمها إلى حرب على العراقيين أكثر منها على الأميركيين، ستؤدي لتمديد فترة بقاء قوات الاحتلال وإعاقة عمل الحكومة الجديدة من اجل الديمقراطية. بالإضافة لتركة النظام السابق من الخراب في الوعي الثقافي والسياسي والإجتماعي، فأجيال عراقية عديدة تربت على الخوف من السلطة والسياسة والآخر، وتعودت على معاملة همجية من السلطة، مما اضطرها للإحتماء بثقافة تقليدية مستمدة من الدين أو من العادات العشائرية، والتمسك بعقلية ثقافية وإجتماعية متأخرة لا تتناسب مع العصر، وإنعكس ذلك ضعفاً عاماً في القوى السياسية والنخب وغياب تقاليد العمل الديمقراطي. كما لا يمكن أيضاً إهمال تأثير دول المنطقة في عرقلة الإنتقال الديمقراطي العراقي فمعظمها لا يناسبها قيام ديمقراطية أفضل في العراق تظهر عيوبها وتكشفها أمام شعوبها فمن مصلحة بعضها وأدها قبل أن يشتد عودها وتصبح قادرة على ممارسة تأثيراً على الشعوب الراضخة لأنظمة قمعية أو لديمقراطيات منتقصة.

وفي مقال "خطاب سياسي عربي، زوبعة في فنجان عراقي" وآخر بعنوان "برنامجان عراقيان: عودة النظام الاستبدادي والحرب الأهلية، أم الديمقراطية والبناء وإنهاء الاحتلال"، وصفت الخطاب السياسي العربي بأنه لا يرى سوى "شيطان" الإحتلال من جهة، والمقاومة المسلحة "الأسطورية!" من جهة أخرى، ولا شيء بينهما أو إلى جانبهما، والحرب مستمرة والهزيمة لم تقع

والعراق لم يستسلم، وبذلك يستمر في بعده عن رؤية الواقع على حقيقته. فإستمرار دوامة العنف يخدم أطرافاً داخلية وخارجية، فقد كان مفهوماً إستعجال أنصار النظام السابق لحمل السلاح لإستعادة السلطة المفتقدة، وإلى جانبه منظمات أصولية متنوعة، لم تكتف بالعمل ضد القوات الأميركية، بل إستهدفت بالقتل أبناء المذاهب الأخرى كما حدث في أكثر من تفجير عشوائي في الجنوب. فالمخاطر على الديمقراطية العراقية من أطراف ثلاث: بقايا النظام السابق، الأنظمة الإقليمية المتضررة من بناء نظام ديمقراطي عراقي، وقوى داخلية أصولية متطرفة تسعى لإستغلال انخفاض مستوى الوعي الديمقراطي لدى قطاعات واسعة، لتطرح نفسها بديلاً، لا يختلف عن النظام السابق إلا في اعتماده على إيديولوجية دينية كبديل للأيديولوجيا القومية. وإعتبرت أن مقاومة سلمية تؤمن ضغطاً سياسياً مستمراً على قوات الاحتلال، تظل كافية حاليا للدفع في اتجاه تحقيق ما تم التعهد به.

فهناك برنامجان أولهما برنامج الأقلية المتضررة من زوال النظام الإستبدادي المسماة "مقاومة" تسعى لإعادة النظام السابق، بالتعرض لكل من يعمل لإعادة الحياة الطبيعية للبلد معتمدةً سياسة الأرض المحروقة لمنع العراق من ولوج عهد جديد وتعطيل بناء عراق ديمقراطي فيدرالي يقطع الطريق على عودة النظام الشمولي، وإعاقة البناء والتنمية وانتشال المواطنين من الأوضاع المعيشية المأساوية التي أوصلهم إليها. وهو برنامج ينتهي بجر البلاد للحرب الأهلية، إذ أن تقدم هذه المقاومة رغم صفتها العائلية والمنطقية والمذهبية المعينة هو تشجيع لإندلاع الفتنة الطائفية، وهو تجاهل لأغلبية الشعب العراقي التي تدين الأعمال المسلحة وتعمل لإنهاء الإحتلال بالوسائل السياسية السلمية. والبرنامج الآخر الذي تدعمه غالبية الشعب العراقي والحكومة العراقية والأمم المتحدة، يهدف لإعادة الأمن والإستقرار وتفعيل أجهزة الدولة لتوفير الخدمات العامة والتصدي لعمليات الإرهاب والتخريب، وتصفية آثار الإستبداد السياسي والتمييز القومي والطائفي والتركيز على المصالحة الوطنية ووضع الأسس لنظام ديمقراطي وإقرار دستور دائم مقدمة لإنتخابات تشارك فيها جميع القوى السياسية، وتدعيم وتطوير الحرية الناشئة لمئات الصحف والأحزاب والجمعيات واللجان، مما يمكن من إعادة المجتمع المدني للحياة في مواجهة السلطة الناشئة بعد إلغاء عسكرة

المجتمع، وبناء قوى عسكرية وأمنية مهمتها الدفاع عن أمن البلاد الداخلي والخارجي بعيداً عن التدخل في شؤون الحكم. بذلك يوضع العراق على طريق الإنتقال من النظام الإستبدادي إلى النظام الديمقراطي، ليصبح إنهاء الاحتلال أمراً ممكناً، وكلما أنجز العراقيون ذلك بسرعة كان أفضل، فبقاء قوات التحالف بات في أيدي العراقيين خاصة بعد تشكيل قوى أمنية عراقية كافية لبسط سيطرتها في كل الأراضي العراقية.

العملية السياسية العراقية ونخب عربية

في العام 2004 نشرت مقالاً في جريدة النهار بعنوان "العملية السياسية العراقية ونخب عربية" ناقشت فيه مقالات لكتاب عرب من شتى الإتجاهات حول المسألة العراقية ومنهم "حمدان حمدان" الذي دافع عن النظام ونفى الجرائم التي إرتكبها ضد شعبه، و"منذر الموصلي" الذي حاول إثبات أن النظام الصدامي لا علاقة له بمجزرة حلبجة. و"ليث شبيلات" الناصري الذي لم يخف في أية مناسبة الإشادة "بالبطل صدام حسين!". و"فاضل الربيعي" الذي إتهم جميع الكتاب بإنعدام المعرفة بالعراق، وإنزعج من أن "من هب ودب" يكتب في المسألة العراقية. وهؤلاء يمثلون اتجاه يرى أن المعركة بين أميركا من جهة والعرب والإسلام من جهة أخرى تستوعب الجميع حتى يصل البعض لقبول بن لادن والقاعدة كطرف محارب لأميركا. وكذلك "حسن عبد العظيم" الذي رأى أن الاستراتيجية الأميركية تعمل لصالح مشروعها الأمبرطوري "لإعادة تفكيك المنطقة على أسس عرقية وطائفية لصالح إسرائيل" وأن "النضال موجه ضد الإستبداد وضد الإحتلال في آن معاً". وهو يمثل اتجاه آخر معادي للديكتاتورية الصدامية ويؤيد بلا تحفظ المقاومة المسلحة، لا يضع شروطاً أمامها طالما أنها تزعج الوجود الأميركي، ويريد إصلاحاً سياسياً ديمقراطياً في العراق لا يأتي من الخارج "على الدبابة الأميركية" حسب التعابير الإنشائية الدارجة. بينما آخرون معادون للإستبداد ومؤيدون للمقاومة المسلحة يضعون لها شروطاً، مثل "ميشيل كيلو" الذي رأى في بيان، مع عدد من المثقفين منهم "ياسين الحاج صالح" أن "إياد علاوي وحكومته أدوات بيد الإحتلال ضد العراق والأمة العربية لإعادة إدخالها تحت السيطرة الأميركية الإسرائيلية"، وهي من الجمل التي كانت

تستخدم كثيراً أيام الحرب الباردة لوصف الحكومات التي لا تستقوي بالإتحاد السوفييتي السابق. وكذلك الصديق "نقولا زهر" الذي أخذ على المقاومة عدم إهتمامها بأرواح العراقيين لذا لم تحز تأييدهم أو تأييد القوى الديمقراطية في العالم، وتراوحت بين فلول النظام الديكتاتوري المنهار وأنصار القاعدة، وبينها وبين الإرهاب تداخل كبير. لكن رغم صحة تحليله برأيي فقد فضل تسميتها مقاومة نصف مشروعة-نصف إرهابية. بالإضافة لإتجاه آخر مؤيد للعملية السياسية مع انتقاد الأخطاء المرتكبة، ومنهم "حازم صاغية" و"جهاد الزين" والصديق "أكرم البني" الذي أكد على الدور الكبير للخارج في صنع تركيبة مجتمعاتنا وحدودها ونموذجها السياسي في كل المراحل، حتى أن رافضي الاستقواء بالخارج الأميركي إستقووا سابقاً بالخارج السوفييتي ويأملون حالياً الاستقواء بالخارج الأوروبي.

الإتجاه الذي رأيت أنه يمتلك حظوظاً أكبر للنجاح هو إمكانية إخراج القوات الأجنبية من العراق بعد تشكيل حكومة منتخبة بالإعتماد على العملية السياسية الجارية في إطار الشرعية الدولية، التي أصدرت قرارات تعترف فيها بالحكومة المؤقتة المتمتعة بالسيادة والتي تعمل لإقامة عراق إتحادي ديمقراطي تعددي موحد، والذي حدد جدولاً زمنياً للإنتقال لحكومة ديمقراطية بمساعدة ودعم الأمم المتحدة، بعد انتخابات عامة في كانون الثاني 2005 لإنتخاب مجلس يصوغ دستوراً دائماً ويؤدي لحكومة منتخبة بنهاية العام 2005، ومشاركة القوات متعددة الجنسية للقوات التابعة للحكومة العراقية بشكل مؤقت في حفظ الأمن لتنتهي ولايتها لدى اكتمال العملية السياسية. كما أدانت القرارات كافة الأعمال المسلحة في العراق وإعتبرتها عمليات إرهابية يجب إيقافها. وقد إكتسبت الحكومة العراقية شرعية دولية غابت عن مثقفين سوريين، ركزوا على شخص رئيس الوزراء وأهملوا الوضع العام العراقي، وخاضوا نقاشات لإثبات وجهة نظرهم "التخوينية" رغم أنهم هم أنفسهم اكتووا بنار هذه السياسة قصيرة النظر، عندما اتهمهم الصداميون بأنهم عملاء لأميركا لمجرد إدانتهم للديكتاتورية. ليس من الفطن رفض دعم الشرعية الدولية لسيادة العراق ولإقامة نظام ديمقراطي وتحديد مدة بقاء القوات الأجنبية فيه، أو تجاهل العملية السياسية السائرة للتطبيق، رغم الإنفلات الأمني الذي تقف وراءه مجموعات مسلحة تسعى لعرقلة

العملية السياسية، منها أجهزة النظام المنهار ومنظمات الإرهاب العالمي الإجرامية، وتيار الصدر الحائر بين كسب الشعبية بحمل السلاح وبين التحول لحزب سياسي يحتكم لصناديق الإقتراع. ورأيت أنه ليس من الضروري الإستمرار في "المقتلة" العبثية الجارية بإسم "المقاومة المسلحة" طالما أن هناك طريقة لتجنيب المواطنين والبلد المزيد من الخراب وحمامات الدم، بالإعتماد على الحراك السياسي العراقي المدعوم بالشرعية الدولية لإقامة حكومة منتخبة ذات سيادة، تعمل لإخراج القوات الأجنبية بعد إنتهاء مهمتها في المشاركة بتحقيق الأمن، الذي يصبح مسؤولية عراقية حصرية.

من الإشتباك التاريخي إلى الحل الواقعي

كانت القضية الفلسطينية من المسائل التي قمت فيها مع وليد بمراجعة شاملة من ضمن وقفة نقدية للمواقف السابقة ومراجعة للمناهج والمفاهيم والأساليب التي فرضتها المتغيرات العالمية والإقليمية، فنشرنا دراسة مشتركة حولها بعنوان "من الإشتباك التاريخي إلى الحل الواقعي"، إذ لم يعد من المفيد التمسك بالثوابت القديمة التي كانت مناسبة لمراحل وظروف سابقة كما يفعل حراس الثوابت الذين يفتقدون الحس بالزمن ويعيشون في عالم آخر ويرفضون التعلم من دروس الهزائم والتراجعات، ويصرون على نظرياتهم القديمة كبديل عن مواكبة العصر فيعتقدون أنها صالحة لكل زمان ومكان، ويتهربون من إجراء مراجعة شاملة لأسباب فشلها والخراب الذي أدت إليه.

رأينا أن المجتمع الدولي بغالبيته بات يفضل رفض العنف حتى لو كان لإسترداد حق أو لإنهاء إحتلال، فالتفاوض أصبح الطريق المفضل لحل أصعب النزاعات الدولية. كما لاحظنا أن إسرائيل فقدت دورها الوظيفي إثر هزيمة حزيران وإنكفاء حركة التحرر والتوحد القومي العربية، فيما أميركا بعد نهاية الحرب الباردة تباشر مصالحها بنفسها. وأكدنا على نهاية مفهوم "الصراع العربي-الإسرائيلي" بشكله القديم، فالحرب العربية في العام 1973 كانت التعبير العملي الأخير عنه، والتي كان من نتائجها توقيع معاهدة سلام مع مصر، وبالتالي خروج أهم دولة عربية من دائرة الصراع. فالمسألة الفلسطينية لم تعد "قضية مركزية

عربية" بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي الحليف الاستراتيجي للعرب وتحول العالم لقطبية أحادية، وتوقيع إتفاقيات سلام مع إسرائيل، وإخراج العراق من الصراع بعد حربي 1991 و2003، والإنسحاب الإسرائيلي من لبنان حتى الحدود الدولية. كما أن جميع الدول العربية إعترفت بحق البقاء لإسرائيل بعد فشل خمس حروب نظامية وحرب شعبية فلسطينية طويلة في زحزحة الوجود الإسرائيلي الذي أصبح أمراً واقعاً، ليقتصر الدور العربي على تقديم دعم سياسي للفلسطينيين، وتأجيل التطبيع الكامل لما بعد إنهاء إحتلال الأراضي الفلسطينية والجولان. كما أن الدول القطرية ترسخت بحدودها الراهنة وتحولت الدعوة للتوحد لمواجهة عدو مشترك لشعار يتجاهل أن أولويات اكتساب القوة في عالم اليوم يتأتى من التقدم العلمي والتنمية البشرية والإقتصادية المعتمدة على المواطن الحر والنظام الديمقراطي، وكذلك إنتهاء الميول التوسعية الإسرائيلية واقتراب حدودها من القابلية للترسيم، كما أن المجتمع الدولي لم يعد يعترف بحق إسرائيل في البقاء فقط بل بحق الفلسطينيين بإقامة دولتهم إلى جوار إسرائيل لتتعايشا بسلام كبديل عن الحروب المتعاقبة.

هذه الوقائع أدت إلى نتائج لا يمكن تجاهلها، فالصراع العربي-الإسرائيلي بعد أن استغرق ما يزيد عن قرن، لم يعد صراعاً على الوجود بل نزاعاً على حدود، وتحول الإشتباك التاريخي بين العرب وإسرائيل إلى عملية سياسية للوصول إلى حلول واقعية سلمية، والصراع الراهن بغالبيته فلسطيني-إسرائيلي، بعد إفتضاح استخدام أنظمة عربية لشعار "القضية المركزية" لمنع الإنتقال للديمقراطية المهددة لهيمنة الأنظمة على السلطة والثروة، فبحجته عانت دول المنطقة من إعاقة إطلاق عملية التنمية لتحسين أحوال مواطنيها وتمتعهم بالحرية التي حرموا منها بحجة مواجهة العدو التاريخي. كما أفاد الشعار في تفسير توجيه معظم الدخل القومي للأغراض العسكرية، فيما التسلح استنفذ ثروات الدول ولم يحرر شيئاً ولم تتجاوز "فائدته" مزيد من القوة للسلطات لتتمكن من قمع شعوبها. لذلك لم نستغرب إنتشار الدعوات الواقعية ل: الأردن أولاً ومصر أولاً ولبنان أولاً والعراق أولاً والكويت أولاً وسوريا أولاً.. فهناك استراتيجيتين في المنطقة العربية إحداها قديمة متراجعة من أولوياتها التركيز على قضايا عربية خارج حدود القطر على حساب المسائل الداخلية، وأخرى متقدمة لتصبح سائدة

تعمل على المسائل القطرية أولاً دون تدخل في قضايا الدول المجاورة.

كما أن العمل الفلسطيني توزع بين إستراتيجيتين متعارضتين: "جبهة الرفض" لحل الدولتين حسب حدود 4 حزيران، مع تمسك بإستراتيجية الحل التاريخي التي ترى أن الصراع تناحري على الوجود يشكل كل طرف فيه نفياً للآخر، وهو صراع حق وباطل مع إهمال الجانب الواقعي فيه بين قوي وضعيف، وصراع إرادات لا يهمه موازين القوى طالما الإرادة الفلسطينية لم تكسر، مع إعتماد وسيلة المقاومة المسلحة لإستنزاف الخصم وتكبيده هزيمة سياسية ومعنوية وإقتصادية، حتى تأتي الفرصة لإلحاق الهزيمة النهائية به بعد نهوض الأمة العربية والإسلامية المفترض! فالمهم إبقاء جذوة الإشتباك التاريخي مشتعلة، دون إهتمام بالمواقف والمتغيرات العالمية وبالرأي العام العالمي، بدوله وشعوبه وأحزابه التي تعترف بحق إسرائيل في البقاء. وهو حل تجاهل عمل مسلح فلسطيني لعقود وخمسة حروب شاركت فيها أكثر من دولة عربية، لم تؤد لنتائج تحريرية رغم دعم دول كبرى في حينها. وفي الظروف الراهنة من المستحيل لأي عمل مسلح الحصول على دعم خارجي بينما من السهل إتهامه بالإرهاب ومكافحته عالمياً، فلم يعد من الممكن أن يستمد العنف المسلح صلاحيته وشرعيته من الحقوق فقط أو حتى من مجرد وجود إحتلال. والعودة للسلاح تبين مدى اليأس من تحقيق تقدم بالطريق التفاوضي، ولكنها لا تعني أنه يمكن تحقيق شيء بالعمل المسلح.

الإستراتيجية الأخرى إعتمدت الحلول التفاوضية التي تعترف بإسرائيل وحقها في البقاء والأمن ضمن حدود 48، ودولتان تتعايشان في سلام مع تطبيق حق العودة، يرفض أصحابها صراع الوجود الذي يخدم اليمين الإسرائيلي ويديرون صراعاً سياسياً واقعياً عقلانياً لإنهاء الإحتلال لا يتجاهل المتغيرات الإقليمية والدولية ويتعامل معها بإيجابية لكسب الرأي العام العالمي والإسرائيلي المعارض، كما يمكن لوسائل كالعصيان المدني والإنتفاضات الشعبية غير المسلحة أن تدعم المفاوضات عندما تتعرقل، وهذا أقصى الممكن في الظروف الراهنة. وهكذا أبرمت إتفاقية أوسلو التي حازت قبول غالبية الشعب الفلسطيني في الإنتخابات التشريعية والرئاسية، وتراجع تأييدها بعد التعنت الإسرائيلي في

مفاوضات الحل النهائي، لكن ذلك لا يعني إنتقال هذه الغالبية لتأييد العنف المسلح، فإذا كان الطريق التفاوضي الممكن والتراكمي للحصول على الحقوق قد أنجز شيئاً، ليس كل شيء، فالعسكرة أعادت الأمور إلى المنطق الذي ثبت فشله، "كل شيء أو لا شيء" الذي لم يجلب سوى الكوارث. ورأينا كنتيجة أن سلاماً مؤقتاً وحلولاً وسطية يمكن أن تفرز سلاماً دائماً وعادلاً ينهي الإشتباك التاريخي، لتتحول إسرائيل إلى دولة طبيعية في حدود 48 ودون أطماع توسعية، ويتحول التنافس بين دول المنطقة إلى الإعمار بدل هدر الإمكانات في عسكرة المجتمعات والحروب.

كما كتبت مقالاً بعنوان "وثيقة جنيف والنخب العدمية" نشر في جريدة الحياة يقيم محاولات المثقفين والسياسيين العرب والإسرائيليين من "أنصار السلام" الذي إجتمعوا في جنيف وأصدروا وثيقة لخطة سلام غير رسمية، كأول مبادرة متكاملة تتناول بالتفصيل قضايا الحل النهائي: الدولة، الحدود، المستوطنات، القدس، اللاجئين، كمرجع لحل سلمي. فسارعت أطراف فلسطينية وعربية لمهاجمتها دون تمعن في حيثياتها، بحكم مزاجها "الرفضاوي" الذي يتغذى من منطق عدمي، يعتمد على قاعدة "حراسة للثوابت" تتجاهل الوقائع المتغيرة للمنطقة والعالم والعصر. بينما العقلانية تفترض دراسة الوثيقة وإستخراج إيجابياتها، لقبولها والبناء عليها، وسلبياتها للعمل على تعديلها وإستكمالها في أي إتفاق رسمي يعتمد الوثيقة كدليل.

أهم ايجابيات الوثيقة أنها وضعت مخططاً تفصيلياً لقيام دولة فلسطينية على جميع أراضي الضفة والقطاع، مع إزالة معظم المستوطنات فيما عدا بعضها تظل تحت السيادة الإسرائيلية وتستبدل بأراض في إسرائيل 48. كما رسمت حدوداً مفصلة لإسرائيل تطابق حدود 4 حزيران مع تعديلات طفيفة، مما يضع حداً نهائياً لأحلام اليمين المتطرف حول إسرائيل الكبرى. كما خرقت الوثيقة شبه الإجماع الإسرائيلي بالتمسك بوحدة القدس كعاصمة أبدية لإسرائيل، فقدمت حلاً ينقذ القدس الشرقية والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية من الأطماع الصهيونية، ولا ينتقص من ذلك التخلي عن الحي اليهودي طالما سيتم استبداله في مكان آخر. كما قدمت حلاً لمسألة اللاجئين يحول حق العودة من حلم مستحيل إلى

التطبيق العملي بالإعتماد على القرار الدولي 194 كحق مفتوح بلا قيود للعودة للدولة الفلسطينية الوليدة، وكحق محدود بالعودة إلى أراضي 48 ضمن أعداد يتفق عليها. كما أن الطرف الإسرائيلي الذي وافق في الوثيقة على الإعتراف بالقرار 194 يقبل ضمنياً تحميل إسرائيل مسؤولية مأساة اللاجئين وإلتزامها بحل مشكلتهم. ويمكن بالنسبة للكتل الإستيطانية التي تبقيها الإتفاقية تحت السيطرة الإسرائيلية، التفاوض لإزالتها أو إتباع بعضها بالدولة الفلسطينية كأرض تعايش مشترك مشابهة للوجود العربي في إسرائيل، مع احتفاظ سكانها بجنسياتهم إذا أرادوا. الوثيقة أعطت ضوءاً أخضر لإحياء معسكر السلام الإسرائيلي الرافض لإحتلال أراضي الغير، ورفعت السقف بالنسبة لما يمكن أن يقبل به إسرائيليون من المطالب الفلسطينية، وأثبتت زيف الإدعاءات الإسرائيلية عن عدم وجود شريك فلسطيني يريد السلام والتعايش، وقدمت حلاً متوازناً يتعاكس كلياً مع الحل الشاروني من طرف واحد الذي يلتهم نصف الضفة الغربية وكل القدس الشرقية ويمزق الباقي إلى معازل، وهو ما جعل شارون يعتبر الوثيقة "هدامة وإنتحار لإسرائيل". كما حظيت الوثيقة بدعم عالمي كمشروع لمصالحة تاريخية بين الشعبين.

كما نشرت مقالاً في عدد من المواقع بعنوان "الهولوكوست اليهودي: حقيقة أم أسطورة" يرد على كتاب عرب شككوا بحدوث المحرقة، الهولوكوست، على أنها أسطورة زائفة إخترعتها الصهيونية العالمية لتبرير إقامة دولتها في فلسطين، مستندين بشكل خاص للمفكر روجيه غارودي الذي نشر كتاباً حول "الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية"، بينما آخرون شككوا بالعدد الرسمي المعلن للضحايا على أنه أقل بكثير من 6 ملايين، أو أن الملايين المبادة بالإستناد لنظرية تفوق الجنس الآري ليست من اليهود فقط بل من شعوب أخرى، وأضافوا اتهاماً للحركة الصهيونية بالتعاون مع النازية لتسهيل هجرة اليهود كمصلحة مشتركة بين النازية والصهيونية، لإقناع العالم بأن الحل الوحيد لإنقاذ اليهود دعم قيام دولتهم. وقد رأيت أنه رغم إستخدام الإبادة النازية ليهود أوروبا بين مبررات أخرى لإقامة دولة إسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني، فهي جريمة ضد الإنسانية لا يقلل من بشاعتها عدد أقل من الضحايا، أو أنها لم تكن موجهة لليهود فقط، أو نوعية الوسائل المستخدمة في القتل. وإذا لم يكن للعرب

من دور في الكارثة التي حلت بالشعب اليهودي، فهذا لا يعني إنكارها أو إعتبار الإعتراف بها تطبيعاً مع العدو الصهيوني، فالتنديد بها كجريمة ضد الإنسانية أمر هام، رغم دفع العرب والفلسطينيين ثمناً باهظاً لهذه الكارثة بإغتصاب أرضهم. إن كارثة نكبة فلسطين وما تلاها من حروب لا تبرر نفي الكارثة الأولى ولكن تفرض حلولاً إنسانية للكارثة الثانية الفلسطينية التي ما تزال جرحاً مفتوحاً.

الإبادة بشكل عام وسيلة لاستئصال الآخر نهائياً بدوافع التعصب والتمييز القومي أو الديني ضد المفاهيم والآراء والثقافات المخالفة، والتمييز بين البشر يبدأ من إعتبار الإنسان الآخر أقل شأناً وقيمة، مما يبيح أي عمل ضده، فكما أن نظرية تفوق العرق الجرماني على غيره من الأمم كان ذريعة للمحرقة النازية تجاه اليهود والشعوب الأوروبية، فضمن العديد من الشعوب تيارات قومية أو دينية متشددة تعتبر نفسها الأفضل والأحق بالحياة أو الأنقى عرقاً أو الأكثر حضارة ورقياً وعلماً أو حملاً لرسائل خالدة. والعرب والمسلمون ليسوا استثناءً، فمنهم من يعتقد أنهم خير أمة أخرجت للناس، أو أنهم مجتمع الإيمان بينما جميع العالم الآخر مجتمع الكفر مما يستوجب الجهاد الذي يمكن أن يتحول إلى إبادة واستئصال للذين لم يلتحقوا بدار الإيمان. كما لا تخلو الديانة اليهودية من التحريض ضد "الأغيار" وأن اليهود شعب الله المختار، وذلك لا يبرر اللجوء للتهجير والإبادة للشعوب والديانات الأخرى كأحد الحلول التي تتبناها وتطبقها الجماعات المتطرفة، كما تفعل مثلاً المجموعات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة في العراق تجاه الشيعة-ثلثي الشعب العراقي-باعتبارهم "أرفاضاً" يحل ذبحهم.

جبال كردستان

في أيلول من العام 2004 تلقيت دعوة لحضور "الملتقى الثقافي الكردي العربي" في إربيل بإقليم كردستان العراقي تحت شعار: "اتحاد اختياري وشراكة عادلة" للمساهمة في بحث وتقييم العلاقات الكردية -العربية على المستويين الإقليمي والعالمي والتوصل الى أفضل السبل لتعزيز عرى الصداقة بين الشعبين. نظمت الملتقى جمعية الصداقة الكردية-العربية التي يرأسها صلاح بدر الدين، وقد حضره من سوريا عدد من المثقفين المعارضين ومنهم الاصدقاء أصلان عبد

الكريم وعصام دمشقية والكاتبة حسيبة عبد الرحمن من معتقلي حزب العمل السابقين والكاتب جهاد نصرة ونضال درويش، والأصدقاء الأكراد خير الدين مراد سكرتير الحزب اليساري الكردي الذي تحول إسمه فيما بعد إلى حزب آزادي، ومصطفى جمعة من قياديي الحزب والشهيد مشعل التمو والكاتب إبراهيم اليوسف وروني علي وبير رستم وحواس محمود وعارف غابو وآخرين، كما حضر من العراق: د. عبد الحسين شعبان، د. منذر الفضل، عدنان حسين، تامر الدليمي، بلقيس محمد جواد، د. عامر فياض، المحامي عبيد خضير جبر، د. أزهار عبدالكريم، حميد مجيد موسى وآخرين من أوروبا ومن بلدان عربية حتى قارب عدد الحضور المائتان، وكان هناك العديد من المدعوين لم يتمكنوا من الحضور لأسباب متعددة مثل أكرم البني وأنور البني ومحمد غانم ونزار نيوف وثلاثة نواب عرب في الكنيست الاسرائيلي: أحمد الطيبي ومحمد بركة وعزمي بشارة وكذلك الشاعر سميح القاسم.

مررنا من نقطة الحدود السورية دون مشاكل فقد كانت العلاقات بين الإقليم والنظام السوري عادية وقد زارها قبل الملتقى مسعود البرزاني والتقى بالمسؤولين، وعندما وصلنا للحدود العراقية إستقبلنا بترحاب من منظمي الملتقى ونقلنا إلى باص خاص سارت أمامه وخلفه سيارتان جيب تحمل مسلحين للحراسة فقد كانت الطرق غير مأمونة بسبب العمليات التي تقوم بها الجماعات المسلحة وقد عبرنا نهر دجلة بعبارة لنقل السيارات حيث لا يوجد جسر عليه في هذه المنطقة، فقد مررنا من طريق أطول خلال الجبال في الشمال فيما أن الطريق القصير المباشر لإربيل لم يكن مضمون امنياً. وعندما وصلنا إلى إربيل أخذنا مباشرة ودون توقف إلى فندق خان زاده الذي يقع خارج المدينة في مكان منعزل على تلة مرتفعة، وقد تم تفتيشنا عند مدخل الفندق وهو إجراء يخضع له الجميع حتى منظمي المؤتمر، وتوزعنا على غرفه فشاركني في غرفتي إبراهيم اليوسف الذي كنت أعرفه عن بعد وتحاورنا في مقالات عن المسألة الكردية وهو شاعر قبل ان يكون كاتباً سياسياً. وقد ألقيت كلمات كثيرة في الجلسة الإفتتاحية، كما ألقيت في اليوم التالي مداخلات حول المسائل المطروحة في اللقاء لكن لم يجر توزيع المشاركين على لجان متخصصة في المسائل المتعددة للعلاقة بين الشعبين لتصدر توصياتها بعد الإتفاق على النقاط المشتركة، بل تشكلت لجنة في اليوم


ضريح مصطفى البرازاني

الأخير لصياغة البيان الختامي كنت في عدادها، وأذكر أنها كادت تكون شكلية، فما سيصدر في البيان كان مقرر مسبقاً والتأثير الأكبر فيه من ممثلي الحزب الديمقراطي الكردي، وقد طرحت في اللجنة موضوع الإشارة في البيان للأوضاع في سوريا في مسألة الديمقراطية وحقوق الأكراد السوريين، كما طالبت بالإشارة للإنتماء الإنساني العالمي الذي يفترض إنهاء الصراعات القومية، إلا أن ذلك لم يقبل على أساس أن المؤتمر يتم في الإقليم الذي ليس من مصلحته الإساءة لعلاقاته مع النظام السوري كما رفضت المسألة الثانية على أساس تحقيق الكيانات القومية يسبق اي توجه إنساني.

وصدر البيان الختامي ليتحدث عن الحوارات التي عمقت الإدراك بضرورة استمرار عملية الحوار الإيجابي بين النخب الفكرية والثقافية والسياسية للأمتين العربية والكردية وتحويلها إلى تقاليد راسخة وغير موسمية، وبحثت في أسلوب إزالة العقبات التي تعترض بناء جسور متينة بين الكورد والعرب بعد عقود من الإضطراب والتعثر الذي شاب العلاقات. ودعى الملتقى المثقفين العرب والكورد لتهيئة الرأي العام لضرورة إشاعة أجواء الإحترام المتبادل وتوسيع قاعدة الحوار وتعميم ثقافة تلتزم بحقوق الإنسان منسجمة مع المواثيق الدولية. وتبنى الملتقى دعم العملية السياسية الجارية والخيار الديمقراطي الفدرالي، وأبدى تفهمه للوضع الكردي في دول الجوار داعيا لمعالجته بروح التسامح والديمقراطية لأن الحل العسكري والأمني أثبت فشله. وقيم الكلمة الإفتتاحية التي ألقاها مسعود البارزاني الذي دعا للمصالحة والمشاركة الإيجابية بين الشعبين العربي والكوردي. ولم يكتف البرازاني بالكلمة الإفتتاحية فقد رتب للقاء مع المشاركين السوريين وبذلك إلتقينا به عن قرب ولكن لم يكن هناك وقت كاف لحوار طويل معه. وإختتم الملتقى الذي دام ثلاثة أيام بحفل فني ساهر للمشاركين وتم توزيع أوسمة الصداقة على عدد من المثقفين العرب من العراق وسورية، وكنت واحداً منهم،

الذين قاموا بدور في تعزيز الصداقة بين الشعبين العربي والكردي وتحقيق التقارب بين نخب الشعبين وإبدائهم مواقف تضامنيه مع قضايا الشعب الكردي العادله.

وفي اليوم الأخير أخذنا في جولة في أنحاء الإقليم وزرنا بشكل خاص ضريح القائد الكردي مصطفى البرازاني وهو قبر متواضع جداً مما يزيد من تعلق الكرد به. وأثناء جولتنا في إرجاء الإقليم لاحظنا الأوضاع المعيشية البائسة التي لا زالت متأثرة بما شهدته المنطقة من حروب رغم طول المدة منذ أن خرج الإقليم من سلطة النظام الصدامي في العام 1991. فالمشاريع والإستثمارات ما زال تأثيرها على الحياة ضئيل والمطار الدولي قيل لنا انه لم تنته إقامته بعد. وقد طلبنا ان نقوم بجولة في المدينة إلا أننا منعنا من ذلك على أساس الخشية علينا أمنياً وقد لاحظنا عندما كنا نمر في أطراف المدينة كثرة الحواجز في شوارعها التي كانت توقف سيارتنا ولكن تسمح لنا بالمرور فور معرفتها أننا من الوفود القادمة لحضور الملتقى الثقافي. وقد عدنا من نفس الطريق دون أن نذهب إلى بغداد بسبب أن الطرق لم تكن آمنة. وقد مررنا في طريقنا بالقامشلي حيث إستضافنا الصديق مشعل التمو في بيته على الغذاء في إنتظار وسيلة النقل التي أعادتنا إلى دمشق.

كتبت مقالاً بعد العودة إعتبرت الملتقى خطوة هامة لتعزيز العلاقات بين الشعبين وإعلاء لغة الحوار والتآخي والتعايش والتلاقي حول المصالح المشتركة، وتأكيد آخر من القوى السياسية الكردية المبادرة لعقده أن خيارها الوحيد هو تعزيز العلاقات التاريخية مع العرب، ومناسبة أخرى يمد فيها الكرد يدهم للعرب لمواصلة المسيرة المشتركة نحو الديمقراطية والتنمية والإندماج الوطني الإختياري والتسامح الإنساني، وتخطي العداء من أجل حياة مشتركة أفضل بعيداً عن الإضطهاد ونكران الهوية القومية، ومحاولة لبدء مرحلة جديدة من العلاقات العربية- الكردية. مرة أخرى يبادر الكرد في مجال تطوير وتحسين العلاقات العربية-الكردية لإرسائها على أسس قابلة للحياة، بينما في الجانب الآخر العربي ما زالت المبادرات محدودة، رافضة أو متجاهلة لمسألة حيوية أنه لا يمكن الإنتقال للديمقراطية المأمولة في بلدان المنطقة دون إيجاد حلول جذرية ومتوافق عليها للمسألة الكردية. فمن مصلحة العرب عدم رفض اليد الممدودة للتآخي مع الكرد على أساس حلول عادلة في إطار دول وطنية موحدة، وألا يضيعوا الفرصة

كما فعلوا حتى الآن بالنسبة للعديد من قضاياهم، مفضلين التعلق بأوهامهم القديمة التي قادتهم لعواقب وخيمة.

وكنت قد نشرت مقالاً بعنوان "العلاقات العربية الكردية في ظل العولمة" طبع ووزع على المشاركين في الملتقى كمساهمة في الحوار حيث قدمت عرضاً لعملية العولمة الدائرة أمام أعيننا، كعملية كونية أعقد مما يقال عنها، وهي يمكن أن توحد العالم وتجلب الرخاء والأمن والاستقرار لشعوبه فيما إذا قامت على إجراء مصالحة تاريخية بين جميع المشاركين فيها ووضعت حلولاً جذرية عادلة للمشكلات الكونية. أصبح من غير الممكن بحث أية مسألة، ومنها العلاقات العربية -الكردية، بمعزل عن التغييرات الشاملة المتسارعة في العالم، فإستمرار التفكير في حلول لها أو لغيرها حسب منطق ما قبل العولمة سيؤدي لمخاطر تزيد المسألة تعقيداً وتبعدها عن سكة الحل الواقعي بأقل تكلفة بشرية ومادية ممكنة. فالعرب وخاصة نخبهم السياسية والإجتماعية والثقافية بأطيافها المختلفة القومية واليسارية والإسلامية، ما زالوا يعيشون بعيداً عن العصر، يرفض معظمهم العولمة ويعتبرها وحشاً كاسراً يجب التصدي له، أو "أمركة" تسعى للهيمنة على المنطقة العربية ومقدراتها، فالمهم أولاً الحفاظ على الهوية القومية أو الهوية الإسلامية، رغم تكرس القطرية والدول الوطنية التي أصبحت لها مصالح متضاربة ومتباعدة، و"القضية العربية" هروب للأمام بدل التركيز على الهموم الوطنية والسعي للإندماج الوطني على مستوى كل قطر الذي لم يحصل بعد، فالأقطار موحدة بسلطة قمعية وليس بقناعات ترسخت بناء على تحقيق المصالح المشتركة لكل المواطنين. فيما إن التوافق مع العولمة هو التوجه للتخلص من الأنظمة الاستبدادية والإنتقال للديمقراطية في كل بلد عربي وإنهاء الصراعات المسلحة في المنطقة لتوجيه كل الموارد للتنمية الإقتصادية والبشرية، وحل مشكلة الشعوب المتعايشة مع العرب بإعطائها حقوقها القومية والثقافية. فالإندماج الوطني الطريق الوحيد نحو إتحادات مستقبلية مبنية على المصالح المشتركة، وعندها لن تكون هناك مشكلة بالنسبة لتلاقي عدة قوميات في إتحادات مبنية على الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية لصالح المواطنين جميعاً تعمل لجسر الهوة مع العالم المتقدم.

أما الكرد فلا يمكن إنكار أنهم استفادوا من المتغيرات العالمية المنسجمة

مع مصالحهم، إذ إستفادوا من "الإعلان العالمي لحقوق الأفراد المنتمين لأقليات قومية أو ثقافية أو دينية" الصادر عام 1992عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي أكد على حقوق الأقليات بحماية وتطوير هويتها ولغتها وثقافتها وحقها في المشاركة في إدارة مناطقها، ومسؤولية الدولة عن رعاية وتطوير هذه الحقوق، ودور المجتمع الدولي في منع تعرضها لإنتهاكات خطيرة تمس حقوقها ومصالحها الأساسية. وكان قد صدر في العام 1991 القرار 688 عن مجلس الأمن، الذي طالب النظام العراقي بالوقف الفوري لكل أشكال القمع لشعبه وللقوميات المختلفة، الذي إعتبره مجلس الأمن خطراً على السلام العالمي والأمن الإقليمي. وبذلك سجلت الأمم المتحدة لأول مرة تدخلاً إنسانياً في الشؤون الداخلية لدولة عضو فيها، بربط إنتهاكات حقوق الإنسان والقوميات بتهديد السلم والأمن الدوليين. وبذلك تحولت المسألة الكردية من شأن إقليمي إلى شأن عالمي. وبناء على هذا القرار أصبح شمال العراق منطقة آمنة تحت الحماية الدولية مما مكن من إقامة إقليم كردستان كأمر واقع، عاد للعراق الفيدرالي بعد سقوط النظام الشوفيني.

أما الكرد في سوريا الدولة الأخرى التي يتشاركون فيها مع العرب فيعانون من تمييز قومي واضح من حيث أعدادهم الكبيرة المجردة من الجنسية، ومن تشكيل حزام عربي حول مناطقهم، وحرمانهم من أراضيهم الزراعية، ومنعهم من إستخدام لغتهم وتطوير ثقافتهم، وتعريب أسماء قراهم ومدنهم، وتضييق فرص العمل والتوظيف أمامهم، وإتهامهم بشتى التهم لإعتقالهم وتقديمهم لمحاكمات صورية.. وهي معاملة لن تستمر طويلاً، فالاحتقان الذي أنتجته أدى لنهوض الكرد في آذار 2004 بشكل عفوي للمطالبة بحقوقهم، التي لم تعد أية ظروف إقليمية أو دولية تسمح بإستمرار حجبها عنهم. وإذا كانت سوريا مقدمة على خيار الديمقراطية كحل أساسي لأوضاعها، فإن حل المسألة الكردية فيها شرط ضروري لأي نظام ديمقراطي.

الشراكة الأساسية بين العرب والكرد في العراق وسوريا، هي توحيد الجهود من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المتوازنة والعادلة والإندماج الوطني الإختياري، وهو ما يعتمد على الإعتراف للشعب الكردي بحق

تقرير مصيره، والتخلي عن التعصب القومي العربي الذي يولد تعصباً قومياً كردياً مقابلاً يكاد لا يميز بين العرب كشعب وثقافة وبين الأنظمة الحاكمة والنخب المعادية للحقوق الكردية. كما أن على الخطاب السياسي الكردي الخروج من الغرق في إستحضار التاريخ القديم أو الغرق في الخصوصية الكردية أكثر من اللازم، على حساب الإهتمام الموازي الضروري بالمسائل المشتركة المحلية وقضايا العالم المتغير حيث تتقرر مصائر الشعوب. الشراكة تفترض إزالة آثار عمليات الصهر القومي وتعويض المتضررين، وإعطاء الأولية في هذه المرحلة للوطني على القومي، وهو أمر مطلوب من الكرد وليس من العرب فقط، فالشراكة من أجل الديمقراطية والتنمية هي الخطوة الأولى للعرب والكرد للحاق بالعولمة.

إنتفاضة القامشلي

كتبت مقالاً عن احداث القامشلي التي إندلعت إثر إستفزاز مشجعي فريق "الفتوة" الآتين من دير الزور لحضور مباراة فريقهم في القامشلي، بهتافاتهم "لصدام" ورفع صوره وتوجيه الشتائم للكرد الذين أدى ردهم الطبيعي لنشوب شجار في الملعب وسقوط ضحايا، كان يمكن حصرها لولا إجراءات السلطة التي أطلقت رصاص عشوائي على تجمعات لأهالي القامشلي هرعوا للاطمئنان على ذويهم، مما أدى لسقوط قتلى وجرحى، ثم الإستمرار في اليوم التالي في توجيه الرصاص الحي لمئات آلاف المشيعين مما رفع حصيلة القتلى وأدى لخروج عفوي لجموع شعبية كردية غاضبة كسرت حاجز الخوف، مخالفة لعادة "المسيرات" التي تضبطها الأجهزة الرسمية لصالح التأييد والمبايعة والمباركة، للإحتجاج لعدة أيام في كل أماكن تواجدهم ولتفرغ الجموع غضبها في تحطيم مؤسسات حكومية وفروع أمنية ومرافق عامة وممتلكات خاصة في أكثر من بلدة. المسؤولية الأكبر لتفجر الأحداث تقع على عاتق السلطات المحلية، التي بدل العمل على التهدئة، وسعت الأزمة بعدم التعرض لمسلحين عشائريين إعتدوا على الكرد وممتلكاتهم وخاصة في الحسكة، وقامت بإعتقالات واسعة بدل إجراء تحقيق سريع وعزل المسؤولين ومحاسبتهم، وشنت حملة إتهامات بوجود قوى خارجية وراء الأحداث وتجاهل وجود مسألة كردية أصلاً.

إتهمت أطراف في السلطة الحركة السياسية الكردية بالتخطيط للأحداث متشجعة بتغير الأوضاع في العراق، كما إتهمت أطراف كردية أجهزة السلطة بتحضير مقصود لعمل إستفزازي يبرر توجيه ضربة للحركة الكردية التي تنامى تأثيرها في البلاد، لكن الحقيقة أن تفجر الأحداث كان عفوياً لم يخطط له أحد، أتى كنتيجة لشحن فئات من المجتمع بالغضب والحقد على ما جرى من تغيير في العراق، بحيث توهمت قلة أن التمسك بالنظام الديكتاتوري البائد ورئيسه المعتقل والمقاومة السلفية هو الرد على إحتلال العراق، وترديد بعض مثقفي السلطة والمعارضة بأن أكراد العراق وسوريا متورطون في مسألة الإستقواء بالأجنبي على أنظمتهم "الوطنية". فيما القسم الأكبر من المعارضة الديمقراطية السورية والأحزاب السياسية الكردية وهيئات المجتمع المدني وحقوق الإنسان أدانت استخدام العنف من أية جهة أتى والإعتداء على الملكيات العامة والخاصة وسياسات القمع والإضطهاد التي حولت أحداث عادية إلى تفجر للقهر والحرمان المتراكم، وبذلت جهوداً للتهدئة ودعت لتحقيق نزيه والتعويض على أسر الضحايا والإفراج عن المعتقلين، وإعترفت بأن حل "المسألة الكردية" يتم في إطار وحدة البلاد، بمعالجة الأسباب الحقيقية للأزمة التي تعود لسياسات التمييز وغياب الحريات.

الأسباب الحقيقية للإحتقان الذي فجر الأحداث تجاهل الوجود القومي الكردي ونفي وجود مسألة كردية، وتعرض الكرد للتمييز ومحاولات تعريبهم من عقود وعدم الإعتراف بحقوقهم كأقلية قومية متميزة، وحرمان مئات الآلاف منهم من الجنسية وإنكار حقوقهم في تعليم لغتهم وتطويرها وإستخدامها في كل المجالات وتهجير آلاف الفلاحين الكرد من أراضيهم في المنطقة التي سميت "الحزام العربي" لتحل محلهم عائلات عربية، وعدم توفير فرص عمل متساوية مع بقية المواطنين للتوظف في دوائر الدولة، بالإضافة لتصعيد التعصب القومي العربي الذي لا يعترف بحقوق الأقليات المتعايشة مع العرب الذي تسبب بتعصب قومي كردي مقابل، مما ساعد على توسيع الشقة بين العرب والكرد وإضعاف التوافق الوطني حول الهوية السورية لصالح مشاريع خيالية. وكان المطلوب لكيلا تتكرر الأحداث بصورة أكثر مأساوية الإعتراف بالوجود القومي الكردي وحقوق الكرد في إطار وحدة البلاد وإلغاء كل تمييز تجاههم وعدم المماطلة في إعطاء

الجنسية السورية لكل المجردين منها، والإفراج عن جميع المعتقلين والتوقف عن الترويج للدعاية الملفقة حول تواطؤ الكرد مع القوى الخارجية، والبناء لوعي جديد قائم على المواطنة السورية وعلى أن سوريا وطن نهائي لكل مكوناته القومية.

أحداث آذار أخرجت الحركة السياسية الكردية من إطار محاولات تهميشها، وأظهرتها كرقم صعب لا يمكن تجاهله بعد الآن، وكشريك في الوطن له همومه الخاصة بالإضافة للهموم المشتركة للمواطنين جميعاً، وكرستها كجزء فاعل في المعارضة الديمقراطية السورية، وعززت وعي أن الحقوق الكردية والأقليات الأخرى تمر عبر إنجاز التحول من النظام الأمني إلى النظام الديمقراطي، فإنخراطها فيها هو تأكيد للإندماج الوطني المصغر، يجب أن يقابل من أطراف المعارضة العربية بتفهم أكبر للمسألة الكردية السورية وحقوق الكرد، وإدراجها في "وثيقة" أهداف وطنية ديمقراطية مشتركة. كما ليس من المنطقي ما يطرحه البعض من اشتراط أو ربما مقايضة، القبول بالأهداف القومية المعلنة للحركة الكردية، بالإنضمام للمعارضة السورية، فالائتلاف الديمقراطي السوري ضرورة لا يمكن الإستغناء عنها في المواجهة مع النظام الأمني، وكل من يضع نفسه خارجه يخاطر بالإبتعاد عن المشاركة في الحركة الديمقراطية التي تحتاج لجهود جميع أطرافها دون استثناء.

وكنت في نفس العام 2004 قد خضت نقاشاً في عدة مقالات حول المسالة الكردية مع الأصدقاء إبراهيم اليوسف وميشيل كيلو ومحمد سيد رصاص دفاعاً عن الحقوق الكردية فميشيل إتهم الكرد في العراق بأنهم يسعون للإنفصال رغم أن الأحزاب الكردية تمسكت بالحل الفيدرالي، كما نصحهم برفض الفيديرالية التي تضعف الحركة الديمقراطية ولقطع الطريق على الحرب الأهلية في العراق ولأنها تلحق الشبهات بأكراد الدول الأخرى من حيث تعزيز الموقف المعادي لهم الذي يتهمهم بالإنفصالية، فيما الفيدرالية الحل الأفضل للسلام والتآخي والمصالحة بين الشعبين العربي والكردي في عراق ديمقراطي موحد، والأكراد اقتنعوا منذ زمن بعيد بحل مشكلاتهم في البلد الذي يتواجدون فيه بشكل مستقل ومنفصل عن أشقائهم في البلدان الأخرى، ويشبه ذلك الأشقاء

العرب الذين اقتنعوا أن الكيانية القطرية العربية أصبحت واقعاً غير قابل للتغيير وأن مشاكلهم تحل ضمن بلدانهم، فلكل بلد ظروفه والحلول التي تلائمه. لقد قدم الأكراد مئات آلاف الضحايا من أجل الحل الفيدرالي في عراق موحد ليصبح مقبولاً من الطرف العراقي العربي، ولا نظن أن العراقيين بحاجة لمزيد من أنهار الدم بين الشعبين لإثبات حق الأقلية الكردية العراقية في تقرير مصيرها. الفيدرالية القومية بالإضافة إلى أنها حق، فهي الحل للإضطهاد القومي الذي طال الأكراد وحدهم، والحريات العامة لا تغني عن الحقوق القومية. ولا يمكن في بلدان متخلفة تذويب القوميات بالدمج القسري أو بحجة الوحدة الدينية أو بحجة مواجهة العدو الخارجي أو بديمقراطية نسبية مقيدة. وحتى في دولة ديمقراطية متقدمة لم يثبت حتى الآن أن القوميات زائلة.

كما أوضحت أن القومية الكردية ليست اختراعاً جديداً، فالكرد يقيمون على أرضهم ولم يهاجروا إليها من مناطق أخرى، وهويتهم القومية لا تحتاج إلى جدال لإثباتها، وإذا كانت تقسيمات الشرق الأوسط عقب الحرب العالمية الأولى وإنهيار الدولة العثمانية لم تلحظ لهم كياناً خاصاً إلى جانب الكيانات العربية المتعددة، والتركية والإيرانية، فإنهم لم يتوقفوا يوماً عن النضال للحصول على حقوقهم القومية. الإضطهاد القومي المستمر منذ تأسيس الدولة العراقية السبب الأهم لمطالبة الأكراد بحقهم في تقرير مصيرهم، بصرف النظر عن طبيعة قياداتهم السياسية. لقد قام الأكراد حتى الآن بدورهم في التمسك بالإتحاد الطوعي في عراق موحد، بينما تخلف عدد من المثقفين العرب داخل وخارج العراق عن دورهم في الدفاع عن حق تقرير المصير للأكراد العراقيين، وأملت ألا يستمر ذلك طويلاً.

أما الكاتب رصاص فرفض أصلاً مصطلحات "المسألة الكردية" و "الحقوق الثقافية" و "الشعب الكردي" في سوريا، واتهم في مقاله الأحزاب الكردية السورية بأنها "تابعة فكرياً وسياسياً للبرزاني والطالباني وإوجلان المتحالفين مع دمشق، والمنقلبين على هذا التحالف عشية حرب العراق 2003، "ليضعوا بيضهم كله في السلة الأميركية". وهو تشويش للوقائع يفيد معركته مع المعارضة السورية التي طالبها برفض إنضمام الأحزاب الكردية لها على أساس الخلفية المشوهة التي رسمها، أي "تبعيتها" للقيادات الكردية من خارج سوريا

المتحالفة مع أميركا عشية الحرب، ودعى لحل المسألة الكردية، التي لا يعترف بأنها كردية، ب ‘‘القوة"، وهي دعوة لإستخدام العنف بدل الدعوة للإعتراف بالحقوق والإتفاقات والتسويات القائمة على تفاهمات بين أبناء الوطن الواحد، ناسياً أن "القوة" لم تعد تحسم محلياً أو إقليمياً بل دولياً. وطالب الكرد بإعتبار سوريا وطناً نهائياً لهم، لكنه لم يدعوالعرب لذلك أيضاً.

كذلك رددت على الكاتب الإسلامي "فهمي الهويدي" الذي دعا لهوية عربية وإسلامية للعراق مما يعني عملياً استثناء الكرد والقوميات الأخرى المقيمة في العراق منذ آلاف السنين من المواطنة العراقية أو قبول مواطنة من الدرجة الثانية. كما أبدى إمتعاضه من عدم قبول الكرد إعتبارهم جزءاً من الأمة العربية، أي أنه يرى تعريبهم كما حاول قبله النظام السابق. وإتهمهم بالسعي لتصبح كردستان العراق قاعدة لأميركا وإسرائيل تستخدمها لتصفية الحساب مع العرب والمسلمين، دون أن يكلف نفسه الأتيان بأي دليل على وجود إسرائيلي ما في كردستان، بينما تجاهل القواعد العسكرية الأميركية المتواجدة في معظم دول الخليج التي تنشر مقالاته وتبرزه في فضائياتها. ووجه للكرد تهديداً لتحضيرهم للإنفصال حسب إدعائه، بتخويفهم من "النظام العربي بعد أن يعود لسابق قوته". وربما يكون أحد أهم أسباب مغالاته في العداء للكرد هو ما ذكره عن "رفضهم فرض هوية إسلامية على العراق"، فمن المعلوم أن غالبية الأحزاب الكردية علمانية التوجه تعارض دعوته لخلط الدين بالسياسة، لإستبدال الديكتاتورية الصدامية بديكتاتورية دينية.

هذه المقالات وغيرها عززت علاقتي مع وليد، بالاصدقاء الكرد، فقام خير الدين صديقنا الذي تعرفنا عليه في سجن القلعة، بدعوتنا إلى القامشلي وكنت أزورها لأول مرة، ونزلنا في بيته وإلتقينا بكوادر من حزبه رحبوا بنا بحرارة صادقة يتميز بها الكرد عادة، وسهرنا وتحاورنا وحضرنا إحتفالاً بمناسبة الأول من أيار في مكان يشرف على نهر دجلة الذي يمر عند الحدود بين سوريا والعراق المتقاطعة مع الحدود التركية المجاورة، وقد لاحظنا الفارق بين الأراضي التركية حيث تشاهد المباني والحدائق والمناظر الجميلة وبين المنطقتين السورية والعراقية، حيث التخلف والمناظر الكئيبة على الأغلب بالمقارنة مع التركية. وعندما عدنا إلى دمشق مررنا بالحسكة حيث إلتقينا بصديقنا هناك عبد

الفتاح أبو آغري الذي كنا قد تعرفنا عليه أيضاً في سجن القلعة في العام 1970. وفي دمشق تعرفنا على ممثلي الحزب اليساري الكردي ومنهم لقمان وعبد الرحمن الذين ظللنا على تواصل معهم.

ثورة الأرز، الزلزال اللبناني

في العام 2005 حدث تطور هام في لبنان عندما إغتيل رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري وهو رجل أعمال لم يرث ثروته من أحد وأصبح أحد أغنياء العالم نتيجة جهده الشخصي. كان في شبابه معلماً وانضم لحركة القوميين العرب في صيدا، ولعب بعدها دوراً في إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية وإعمار لبنان وخاصة مساهمته في إعمار وسط بيروت الذي دمرته الحرب والذي تحول إلى أحد المراكز السياحية الهامة في الشرق الأوسط التي تضاهي المراكز الأوروبية. وهو مشهور بتقديم منح طلابية للدراسات الجامعية لحوالي أربعين ألف شاب وشابة من كل الطوائف اللبنانية على مدى 20 عامًا، إضافة إلى تقديم المساعدات لضحايا العدوان الإسرائيلي على لبنان ومساعدة دور الأيتام والعجزة والخدمات الإجتماعية وغيرها. إستقال من رئاسة مجلس الوزراء في أكتوبر 2004 بعد خلاف مع الرئيس إميل لحود تصاعدت حدته بعد تعديل الدستور بناء على دعم سوري لتمديد فترة رئاسة لحود لثلاث سنوات إضافية. وقيل ان الحريري في لقائه الأخير مع بشار الأسد هدده الأخير بالقتل إن لم يوافق على التمديد، ورغم أنه رضخ للتهديد وصوت مع كتلته لصالح التمديد مرغماً، فذلك لم يمنع من اغتياله يوم 14 فبراير بمتفجرة تزن أكثر من ألف كلغ تي أن تي. تحملت سوريا الجزء الأكبر من غضب الشارع اللبناني والدولي وذلك بسبب الوجود السوري العسكري والإستخباراتي في لبنان الذي حمل مسؤولية



وليد قاسم وجورج في ساحة الشهداء

الإغتيال، وكان المسؤول عن الأجهزة الأمنية السورية في لبنان اللواء رستم غزالة الذي كان يتصرف كمندوب سامي ويستدعي كبار السياسيين اللبنانيين ويؤنبهم إذا أبدوا أية محاولة للخروج عن طاعته، وتدير أجهزته مراكز إعتقال وتعذيب مسؤولة عن مئات المفقودين من اللبنانيين المعارضين للهيمنة السورية، وقد دفعت لوضع سمير جعجع أحد القادة اللبنانيين البارزين في السجن لعشر سنوات إلى أن خرج بعد الإنسحاب السوري. عملياً كانت لبنان تعتبر محتلة من قبل النظام السوري ولو ان سياسيي لبنان كانوا يفضلون تسمية ذلك تلطيفاً وصاية.

أثار إغتيال الحريري الشعب اللبناني الذي هب من غفوته متمرداً على الوصاية وزحف من جميع مناطق لبنان إلى ساحة الشهداء في بيروت بمئات الآلاف في 14 آذار مطالباً بخروج النظام السوري من لبنان محملاً إياه مسؤولية الإغتيال، ووقفت الأجهزة الأمنية السورية وتابعتها اللبنانية عاجزة عن منع التدفق الهائل للناس الذي وصل لحوالي المليون أي ربع الشعب اللبناني بمجمله. وفي مقال بعنوان "الزلزال اللبناني كرة الثلج الديمقراطية" وصفت ما أقامته الوصاية بنظام مخابراتي مع "قشرة ديمقراطية" ومجلس منتخب شكلاً وشبه معين وحكومة دمى تحرك خيوطها أجهزة الوصاية، وأحزاب شعارات فات أوانها، وأبواق لتوزيع تهم العمالة، وقضاء يخفي الحقائق وأقبية تعذيب محلية وإقليمية، وسيارات مفخخة للمصرين على معارضتهم، وإدارة إقتصاد مافياوي الزبدة فيه للأطراف الإقليمية والفتات للمحلية. قال الشارع كلمته بعد أن طفح الكيل فأبطل الأغلبية المفبركة في المجلس وأسقط الحكومة الدمية تمهيداً لإسقاط الطبقة المستبدة وإنهاء الوصاية الخارجية والتحضير لإنتخابات نزيهة بإشراف حكومة حيادية. كان يوماً تاريخياً لم تشهد لبنان والمنطقة مثيلاً له كأول إنتفاضة شعبية أعادت للناس دورها المغيب عن المشاركة السياسية في تقرير أمورها، تعدت الطوائف والتيارات لتوحد النسيج الوطني، وتسقط الذرائع المستهلكة مثل "المعركة الاستراتيجية!" و"الخاصرة الرخوة!" وما إبتدعه عزمي بشارة من اتهام المطالبين بالحريات بتهمة "اللاشامية" على وزن "اللاسامية" لأنهم تمردوا على أوهامه حول التوحيد القومي والممانعة التي يجب ان ترضخ لها شعوب المنطقة فلا تطالب بحرياتها، كموقفه تجاه المعارضة السورية المطالبة بالحريات التي "شوشت" على مخططه القومي.

إنتفاضة المواطنين ضد تهميشهم وللعودة للإهتمام بكل ما يمس حياتهم وأمنهم ومستقبلهم، شل أجهزة الوصاية وأشاع الإرتباك في صفوفها. وأمام "ثورة الارز" العارمة وبضغوط دولية على النظام السوري إضطر لسحب جميع قواته العسكرية وأجهزته الامنية التي عاثت فساداً لثلاثين عاماً بعد دخولها لبنان في العام 1976 بحجة وقف الحرب الأهلية اللبنانية التي إنتهت أوائل التسعينات فمدد النظام السوري لنفسه إلى أن أخرجته الثورة الشعبية، وقد سحب معه جميع تماثيل حافظ الاسد و"الفارس" باسل الأسد على حصانه التي كانت موزعة في مدن وبلدات لبنانية كمثيلاتها السورية. وكما دل إسقاط تمثال صدام على نهاية عهده الدموي، دل سحب التماثيل السورية على تحرير لبنان الذي سمي "الإستقلال الثاني". وقد أوضح الزلزال اللبناني أنه ليس مطلوبا من الخارج التدخل المباشر لإحداث التغيير كما في العراق، فإن مجرد التشجيع والدعم السياسي سيطلق قوى سياسية وشعبية تتولى المهمة بنفسها بالطرق السلمية، فإذا كانت مفاهيم الديمقراطية مستوردة، فإن بناءها مهمة القوى السياسية والمواطنين الأحرار وليست مهمة القوى الخارجية. كما أكد أولوية القرار الوطني المستقل ورفض الإرتهان "لوحدة مسارين" مدعاة، بعد أن سبقه لذلك القرار الفلسطيني المستقل والمصري والأردني المستقل والرفض الكويتي لوحدة "قومية" صدامية، وتأكيد الهوية الوطنية العراقية المستقلة بعد سقوط النظام التي تجمع مكونات الشعب العراقي دون رهنه لحروب "قومية" إمبراطورية أحرقت الأخضر واليابس، دون أن يتعارض ذلك مع الإنتماء العروبي الحضاري والتنسيق في جامعة عربية فعالة، أي شعبان في دولتين، بعد رفض شعار شعب واحد في دولتين. أعادت الثورة للبنان دوره كمنارة للديمقراطية في المشرق العربي، وأكدت الإلتفاف الواسع حول ما مثلته "الحريرية" كنهج اقتصادي ليبرالي تنموي يفسح المجال لرأسمالية وطنية توظف إمكانياتها للوطن فتفيد كل فئاته، كبديل للإقتصاد المافيوي لرأسمالية الدولة الاحتكارية التي عممت الفساد.

الخروج السوري من لبنان أعطى المعارضة الديمقراطية السورية أملاً قوياً بأن النظام الإستبدادي قد ضعف وأنه آيل للسقوط. وأملت كثيراً بأن لجنة التحقيق الدولية التي رئسها ديتلف ميليس ستجلب المسؤولين السوريين إلى لاهاي للمحاكمة مما سيؤدي لتصدع النظام و"خروجه" من سوريا كما خرج من لبنان،

وقد أشار تقريره إلى إمكانية تورط عناصر رسمية سورية وأفراد من الأمن اللبناني في عملية الإغتيال، وقام ميليس بالتحقيق مع مسؤولين سوريين مما عزز الأمل، ولكنه سرعان ما أستبدل بمحقق آخر هو القاضي البلجيكي سيرج براميرتزالذي تلاه فيما بعد دانيال بلمار. لكن النظام تماسك من جديد وأعاد بعض نفوذه المفقود من خلال حزب الله وأمل التي ظلت على ولائها للأسد وحشدت أنصارها تأييداً له وإعترافاً "بالجميل". المعارضة اللبنانية للوصاية السورية كسبت الأغلبية في الإنتخابات التي تلت الخروج السوري والتي كانت في المرات السابقة أثناء الوجود السوري لا ينجح على الأغلب سوى من يرضى عنه رستم غزالة وقبله غازي كنعان، وشكل الوزارة فؤاد السنيورة أحد قياديي تيار المستقبل الحريري، لكن حكومته لم تحكم بصلاحيات كاملة إذ تم عرقلتها من خلال منصب رئيس الجمهورية الموالي لسوريا ومن خلال حزب الله الذي إستطاع ايضاً أن يتحالف مع عون الذي عاد من منفاه الباريسي بعد أن قامت القوات السورية بإسقاط حكومته بالقوة بإحتلال قصر بعبدا في العام 1991. ولكنه إنقلب على المعارضة اللبنانية التي لم تمكنه من البروز كمرشحها الوحيد لأي إنتخابات رئاسية تالية.

كنا متحمسين لما يحصل في لبنان وقد قمت بزيارة لبيروت مع الأصدقاء وليد وقاسم وأديب ونزلنا في فندق قرب البحر في المنارة وتجولنا في أرجائها مستعيداً ذكرياتي فيها، العمل مع الجبهة الديمقراطية في أوائل السبعينات وشهر العسل في الطريق الجديدة وغير ذلك. وأكثر ما أعجبني منطقة وسط بيروت التي تسمى "داون تاون" التي تضاهي كما قلت أية مدينة اوروبية. وتجولنا في أرجاء ساحة الشهداء التي شهدت ثورة الأرز وشاهدنا بقايا الكتابات على جدران ابنيتها التي تندد "بالشقيقة" المقصود بها النظام السوري والذي كان يستخدم أغنية فيروز "سوا ربينا" للدلالة على ما يدعيه من الأخوة السورية اللبنانية التي تحجج بها لهيمنته على لبنان، فيما كانت المعارضة اللبنانية تردد اغنية أخرى لفيروز كرد على الأولى: "لا إنت حبيبي ولا ربينا سوا". كما زرنا قبر رفيق الحريري قرب مسجد عبد الناصر في ساحة الشهداء ومعرض صور قرب الضريح لثورة الأرز. وقمنا بزيارة لغسان تويني في مكتبه في جريدة النهار وقد إستقبلنا كمعارضين سوريين بترحاب كبير وأعطانا من وقته وتحدث عن أوضاع لبنان وكان قسمه

الشهير قد جعله من البارزين في قيادات ثورة الأرز إلى جانب رئاسته لتحرير الصحيفة ثم إنتخابه نائباً في البرلمان اللبناني، وقد أعجبنا بشخصيته المحببة وبمكاتب جريدة النهار التي تشغل بناية كاملة من عدة طوابق في ساحة الشهداء بغرفها الفخمة والمنظمة وهي صحيفة ليست فقط الأهم في لبنان ولكن في جميع أرجاء منطقة الشرق الأوسط ومقارنتها بالصحف السورية الصفراء التابعة للنظام تدعو للسخرية. وكانت مقابلتنا الثانية الرائعة مع الكاتب في الصحيفة سمير قصير، الذي أشعرنا بأننا نعرفه من زمن بعيد وناقشنا بأمور سوريا كأنه معارض سوري ملم بالصغيرة والكبيرة من شؤونها السياسية. وإكتملت زيارتنا بجولة في معرض الكتاب المقام في صالة البيال حيث حضرنا محاضرات كان أبرز من تكلم فيها جبران التويني الصحفي والكاتب المخضرم ومؤسس النهار وقد تحدثنا معه بعد المحاضرة وتعرف علينا وتذكر أن هنري كتن كان صديقه.

ولكن بعد عودتنا من بيروت ببضعة أشهر فوجئنا بالخبر المفجع عن إغتيال سمير قصير في حزيران 2005 لإسكات صوته الذي إرتفع عالياً تأييداً لثورة الارز وتوقعاً لثورة مماثلة في سوريا في العام التالي. وبعد إغتيال الحريري ومعه النائب باسل فليحان كان العام نفسه مخصصاً لإغتيال أصوات ديمقراطية لبنانية منتقدة للنظام السوري، إذ تبع ذلك إغتيال جورج حاوي القيادي البارز في الحزب الشيوعي اللبناني ثم جبران تويني في محاولة لإسكات النهار وإرهاب كل الصحافة الحرة، كما جرت محاولة لإغتيال الإعلامية البارزة مي شدياق التي خرجت من العملية بيد ورجل مقطوعة، ومحاولة إغتيال وزير الدفاع ميشال المر. وإغتيل بعد ذلك وليد عبدو من قياديي تيار المستقبل وبيار الجميل وأنطون غانم من حزب الكتائب، وكان المستفيد الوحيد من كل هذه العمليات النظام السوري وحلفاءه اللبنانيين وخاصة حزب الله، فقتل نواب معارضين لسوريا لتغيير الأغلبية في المجلس لصالح الموالين لسوريا، طريقة مبتكرة للحصول على الأغلبية بالقتل! وقد كتبت مقالاً في الذكرى الأولى لإغتيال سمير قصير نشر في النهار فقيمت دوره كمؤرخ وباحث ومدرس جامعي، ومناضل سياسي ضد أخطبوط الأجهزة الأمنية السورية، ومدافع عن الحرية والديمقراطية حتى الموت، اللبناني الهوية الفلسطيني الأصل السوري الأم والهوى، الناقد الصحفي الذي لا يكل، الذي أرق قلمه الجسور أجهزة الإستبداد، والذي لم يهادن "الوحش الأمني" ولم

يخشاه، وعندما اغتيل سطر بدمه آخر مقالاته لحرية لبنان والمنطقة. فهو شهيد الكلمة الحالم الذي أثبت أن قيمة الإنسان المثقف بقدر ما يوظف ثقافته لصالح مجتمعه، سقط بعد أن رأى بداية حلمه يتحقق بإنحسار الوصاية عن الشعب اللبناني الذي إنتفض في ثورة الأرز من أجل الديمقراطية والسيادة. لم ير إكتمال حلمه، لكنه كتب واثقاً من المستقبل آخر كلماته: "2006 ربيع دمشق"، الذي كان متأكداً من قدومه. قال إن كسب الحرية يبدأ بكسر حاجز الخوف، وأن الديمقراطية السبيل الوحيد لشعوب المنطقة للخروج من تخلفها. كانت أهم قناعاته أن الديمقراطية في لبنان لا يمكن أن تزدهر دون الانتقال للديمقراطية في سوريا. وأن ثأر المثقفين لسمير هو محاولة التمثل بجرأته في الدفاع عن الحقوق والحريات.

في العام 2005 كنت ما أزال أعمل في النحل وكان المنحل في الربيع في النشابية في الأرض التي يملكها الصديق محمود وفي أحد زياراتي له وبعد عمل مضن تحت أشعة الشمس الحارقة لساعات شعرت بتعب شديد وضيق في التنفس فجلست في الظل أحاول الإستراحة ولكن الألم في ناحية القلب لم يتوقف مما جعلني أطلب من العامل في الزراعة هناك أن ينقلني للمستشفى وكنت قد بدأت بإستعمال الموبايل حديثاً فاتصلت مع محمود الذي أرسل أخاه في سيارة نقلتني إلى المستشفى الفرنسي في القصاع حيث أخبروا وئام وغيث فحضروا للمستشفى ليجدوا الاطباء يقولون أني أعاني من أزمة قلبية ووضعت في العناية المشددة ثم أجريت لي عملية في شريان يغذي القلب كان قد تضيق وكاد أن ينسد وقد تم فتحه ووضع لولب لأبقائه سالكاً. وبعد أن خرجت من المستشفى إلى البيت وتحسنت أحوالي الصحية قمت ببيع خلايا النحل المتبقية لأول شاري حيث لم اعد أستطيع متابعة العمل فيها الذي يحتاج إلى جهد أكبر من طاقتي، وبقيت لفترة بعد ذلك أشتري العسل من اصدقاء ينتجونه وخاصة الصديق مصطفى الولي الذي يقيم في داريا، وأبيعه للذين كانوا يعتمدون علي في تأمين حاجتهم منه، ومنذ ذلك الوقت حتى الآن أتناول دواء يومي من أربعة أصناف.

إعلان دمشق

في نهاية العام نفسه أطلقت أهم عملية لتوحيد المعارضة السورية بعقد مؤتمر لأحزاب وشخصيات معارضة سورية أو عاملة في مجال حقوق الإنسان من

كافة التيارات القومية والليبرالية واليسارية والإسلامية، أصدر وثيقة سميت "إعلان دمشق" أعطت أسمها للإئتلاف الذي ضم غالبية المعارضة السورية وتضمن البيان خطوط عريضة لعملية التغيير الديمقراطي في سوريا، وكيفية إنهاء النظام الأمني الشمولي الذي سيطر على الشعب لأكثر من أربعين عاماً، بصيغة توفيقية بين الإتجاهات المختلفة. وقد إلتقيت مع رياض سيف قبل المؤتمر وكان من أنشط العاملين لعقده وقال إنه سيطرح إسمي للحضور ولكني فضلت ألا يفعل ذلك. وقد وصل عدد الحضور ما يقارب المائتين. ومن المنظمات التي حضرت التجمع الوطني الديمقراطي والتحالف الديمقراطي الكردي والجبهة الديمقراطية الكردية ولجان إحياء المجتمع المدني وحزب المستقبل واللجنة السورية لحقوق الإنسان وشخصيات مستقلة منها النائب المعارض رياض سيف، وميشيل كيلو والمفكر الإسلامي جودت سعيد وعبد الرزاق عيد وسمير نشار وفداء أكرم الحوراني والمحامي هيثم المالح وكامل عباس وغيرهم. وأعلن الإخوان المسلمون برئاسة علي صدر الدين البيانوني من لندن تأييدهم لإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي حيث لم يكن لهم ممثلين في الداخل بسبب القانون 49 الذي يحكم بالإعدام على اي منتسب للجماعة.

وفي مقال بعنوان "إعلان دمشق يستبق تقرير ميليس" كتبته بالمشاركة مع الصديق أديب إعتبرنا الإعلان خطوة جريئة ومتقدمة وفي الوقت المناسب على طريق بناء حركة معارضة سورية تعمل للتغيير الديمقراطي، بعد خمس سنوات من تعثر أطرافها المختلفة، وبعد الفرصة الطويلة الضائعة التي أعطيت للنظام لإجراء إصلاحات جذرية للأوضاع المتدهورة. وأن أهم ما جاء فيه: طرح صيغة تتضمن القواسم المشتركة التي يمكن أن تجمع وتعبئ أطياف المعارضة الديمقراطية دون إقصاء أية جهة، وإقراره أولوية الديمقراطية بعكس ما يدعو إليه البعض من أولوية مواجهة تهديدات خارجية، وقطعه مع إصلاحات السلطة العاجزة عن الإنتقال من الدولة الأمنية إلى الدولة السياسية، وإدراكه لأهمية ارتباط العامل الداخلي بالعامل الخارجي وإمكانية الاستفادة من الظروف والمواقف الخارجية المساعدة، وإعترافه بأن الديمقراطية لا تكتمل إن لم تتضمن حلاً عادلاً يؤمن الحقوق القومية للأقليات وخاصة القضية الكردية بإيجاد حلول لها ضمن وحدة البلاد. ورأينا أن لا حجة لأطراف معارضة لعدم التلاقي حول الإعلان حتى لو كان لديها إعتراض

على بعض فقراته، فقد رفضه معارضون لأسباب تتعلق بالفقرة الخاصة بالقضية الكردية، التي رأوا أنها لا تعترف بالخصوصية القومية الكردية بإعتبارها القومية الثانية في البلاد، لكن ذلك لا يمنع التوافق على ما جاء في الإعلان حول التغيير الديمقراطي كطريق لإستكمال الحقوق، فالقضية الكردية حلها مرهون بقيام نظام ديمقراطي. والإعلان ليس نصاً منزلاً أو برنامجاً حزبياً للقوى الموافقة عليه، بل قابل للحوار والتعديل حسب التوافقات الممكنة بين الأطراف المختلفة، وهو الحد الأدنى المتوافق عليه كائتلاف من أجل إنجاز هدف محدد هو التغيير الديمقراطي مع إحتفاظ كل مجموعة بمواقفها في الشؤون الأخرى السياسية والاقتصادية والإجتماعية. أما إتخاذ مواقف سلبية من الإعلان بسبب أهداف خاصة فهو تقليل من فرص تشكيل كتلة سياسية ديمقراطية لمواجهة الاستبداد وإمداد له بأسباب البقاء.

أما إعتراض مجموعات علمانية على الفقرة الخاصة ب "الإسلام دين الأكثرية"، فالإعلان لا يحرم عمل العلمانيين من أجل أهدافهم إلى جانب التوافق مع التيارات الإسلامية على التغيير الديمقراطي. وقد أحسن الإعلان صنعاً بترك النافذة مفتوحة لمن يريد من "أهل النظام" للتوافق مع الإعلان والمشاركة في التغيير، فلا ينكر عليهم مواطنتهم وحق تصحيح مواقفهم، وهو حق غير محصور بأطراف المعارضة التي انتقلت إلى الديمقراطية بعد العودة عن مواقفها القديمة: إنتقاد القوميين للنظام الاستبدادي أيام الوحدة مع مصر، إعلان جماعة الإخوان التخلي عن ممارسة العنف المسلح، توقف الشيوعيون السابقون عن الدفاع عن الأنظمة الشمولية المسماة إشتراكية، هذه الأطراف صححت مواقفها مبكراً، والفرصة نفسها صالحة لمن يرغب من أهل النظام حتى لو تأخر إنتقالهم. لكننا إنتقدنا عدم تحديد الإعلان "الثقافات التاريخية الوطنية الأخرى" التي تشكلت الحضارة العربية في إطارها، إلى جانب "الإسلام كمكون ثقافي أبرز" في حياة الشعب. كذلك ما جاء في الإعلان حول "توثيق الروابط العربية التي تؤدي بالأمة للتوحد"، فقد رأينا أن ذلك غير مطروح لفترة طويلة قادمة فالوحدة العربية حالياً ليست من الشعارات التي يمكن أن تجمع المكونات السياسية السورية حول الهدف الديمقراطي المنشود.

المجلس الوطني لائتلاف إعلان دمشق أكد على عدم إحتكاره العمل

المعارض السلمي، وكان لافتاً الحضور النسائي وانتخاب امرأة لرئاسة المجلس هي فداء الحوراني، وإعتماد الإنتخاب الديمقراطي في صفوف الإعلان ورفض التوافق المبني على المحاصصة بين الكبار! كان من الطبيعي لإجراءات المجلس ألا تتم بإجماع الآراء وهي سمة لمؤسسة ديمقراطية، فلا بد أن تبرز خلافات حولها. وكان لافتاً إعتراض "حزب الاتحاد الاشتراكي" على انتخابات أمانة المجلس لعدم نجاح مرشحيه، ولكن ما لم يكن طبيعياً التفسيرات التي أعطيت من قبله، بأن هناك "عملية تعبئة لإقصاء القوميين بعد أن. اخترقت الإعلان ظواهر غير مطمئنة. من تيار ليبرالي ويساريين تحولوا إلى الليبرالية.". أطلقت صفة "ليبرالي" كتهمة لجميع المثقفين المستقلين المخالفين لتوجهات القوميين واليساريين في المجلس، وأنهم "سيطروا على الائتلاف.. ولم يعترفوا بالمؤامرات الخارجية. ولا يدينون السياسات الأميركية.ويعتمدون على الهجمة الأميركية لتحقيق التغيير..". وغير ذلك من التفسيرات التي تجافي الواقع، التي أدت وبسرعة لافتة لإعلان "الاتحاد" عن تجميد نشاطه في إعلان دمشق، وهي خطوة سبقت بدء حملة الاعتقالات ضد أعضاء المجلس.

وقد استغربنا الحجج التي أعطيت للخطوة المتسرعة، إذ لا يمكن لحزب ديمقراطي أن يعترض على إنتخابات أدت لعدم نجاحه، وإلا فالديمقراطية لديه مقبولة فقط عندما تكون نتائجها لصالحه. وإذا كان صحيحاً أن ليبراليي المجلس مع شعار سوريا أولاً كما قال قيادي من "الإتحاد" فالحقيقة أن المجلس لم يعترض على إيراد البيان أن "سوريا جزء من الوطن العربي ارتبط به في الماضي والحاضر وسيرتبط مستقبلاً." كنص تتوافق حوله التيارات المؤتلفة على أن يحتفظ كل طرف بحقه خارج الإعلان للدعوة لسوريا أولاً أو لقومية سورية أو لقومية كردية أو لوحدة قومية عربية فورية أو إتحادية. فلا يمكن "للاتحاد" أن يفرض رأيه الخاص القومي العربي على القوى المؤتلفة التي يجمعها الهدف الرئيسي: إنتقال سوريا من الإستبداد للديمقراطية ولا يجمعها "إعادة الوحدة بين مصر وسوريا" أو غيرها. وبدا "الإتحاد" وكأنه يريد توافقاً حول ثوابته الخاصة، ليس فقط ضد الإستبداد، ولكن أيضاً لمقاومة المشروع الأميركي-الصهيوني ولدعم حركات المقاومة على جميع الجبهات: العراق ولبنان وفلسطين والصومال وأفغانستان.وحماية لبنان من التدخلات الخارجية والإشارة بأصابع الإتهام للرئيس

عباس كما تفعل قيادة حماس في غزة وغير ذلك.. وذلك يتنافى مع كون "الإعلان" ائتلاف يجمع غالبية التيارات لتغيير ديمقراطي فقط، و"الإتحاد" ليس مضطراً للتخلي عن "ثوابته" إذا شاء ذلك، ولكن عليه أن يتخلى عن محاولة فرضها على إئتلاف المعارضة السورية.

الفصل السادس

سلاح النقد

نقد المعارضة السورية

كتبت قبل قيام إئتلاف إعلان دمشق مقالات تنتقد المعارضة السورية التي عملت ضمن الهامش الضيق لحرية التعبير عن الرأي في سوريا، فهي محدودة الفعالية أغلبها من بقايا الأحزاب القومية والماركسية والإسلامية التي خرجت محطمة بعد أربعة عقود من حجز الحريات. أزمتها ليست في محدوديتها، ولكن في أن معظم أطرافها لم تستطع حتى الآن الخروج من شرنقة مفاهيمها وأيديولوجياتها التي عفا عليها الزمن، فالعالم تغير بصورة متسارعة بحيث حشرت التيارات الثلاث في دور المعيق للتقدم، فهي رغم فشلها المتوالي وإنهيار مشاريعها وبرامجها تستمر في رفض الجديد ومعاداته وحراسة العقائد والأصول والثوابت، وإرجاع الفشل للتدخل الخارجي، وهي مفاهيم ومناهج كانت مناسبة في وقتها، لكنها أصبحت محافظة ومانعة لفهم الوقائع والحقائق الجديدة للقرن الحادي والعشرين، ولوضع البرامج الملائمة. فالمعارضة السورية تسمية مجازية، لمعارضات معزولة عن المواطنين المذررين في مجتمع صامت منذ أربعة عقود، تدير تبايناتها الأيديولوجية والسياسية على أساس أنها تناقضات رئيسية، فهي غير مستعدة بعد للتجمع والائتلاف حول الهدف الذي يهم الجميع: الإنتقال بسوريا نحو نظام ديمقراطي، فقبولها التوافق يبين مدى نضجها السياسي وتخليها عن مراهقتها الطفولية ونقاءها "الثوري" المزعوم.

والمعارضة تعيش تناقضات مستعصية، فهي تطالب بضرورة الديمقراطية كوسيلة لمواجهة التحديات الخارجية وسد الثغرات التي يستغلها الخارج للضغط على النظام، فيما الديمقراطية غاية إنسانية بحد ذاتها ولا تنتفي ضرورتها في أي

ظرف، وأولويتها على ما عداها لم تعد مسألة قابلة للتنازل عنها أو تأخيرها لأي سبب كان. والمعارضة تفتقد القدرة على الفعل السياسي لإفتقادها السياسة البراغماتية التي توجه كافة الجهود نحو المهمة الرئيسية. وهي تنمي العداء للخارج وتدعو لتغليب التناقضات الخارجية على التناقضات الداخلية مع النظام فيما أن تلقي الدعم من المجتمع الدولي ليس تدخلاً خارجياً، فالغرب كما قال رياض سيف "يمثل مجتمعات وحضارة وديمقراطية وتقدم تكنولوجي. وأي نهوض يحتاج لعلاقات متوازنة مع دوله وشعوبه.". ولا يمكن رفض الدعم السياسي والإنساني للمجتمع الدولي بمؤسساته المدنية ونظمه الديمقراطية. كما تنتج المعارضة خطاباً يعبق بالتاريخ، يقيم الآخر حسب مواقفه التاريخية السابقة وليس الراهنة، فرفض تقييم الآخر من خلال مفاهيمه الجديدة موقف سكوني يؤدي لنتائج عدمية، فالبرامج والمواقف الحالية هي الأهم وليس الأشخاص وتاريخهم.

وإنتقدت في مقالات التيار القومي الذي يشكل الإتحاد الإشتراكي اهم أشكاله وهو المستمر في الدعاية للوحدة العربية "والناس راجعة"، وهو الشعار الملازم منذ قرن للفشل والهزائم، والمعلن لإلتزامه بالمنظور الفكري والسياسي وبالنهج الإستراتيجي للناصرية، مع ممارسة النقد "للقصور الديمقراطي فيها". مما يشكك في برنامجه المتعارض مع نظرية الحزب الواحد التي تمسكت بها الناصرية حتى النهاية. وقد تجاهل في برنامجه العلمانية رغم أنها من المكونات الأساسية للديمقراطية، فجعل الفكر الديني من أهم عوامل النهوض والتقدم ويتجلى هذا في دعمه المسلحين الأصوليين في العراق وتسمية أعمالهم "مقاومة"، كما رفض أية تسويات للصراع العربي الإسرائيلي حصلت أو ستحصل بإعتباره صراع وجود. وفي بياناته السياسية لا تحظى الأوضاع السورية إلا بإهتمام محدود، فالمسألة الأهم فيها مواجهة الإحتلال الأميركي للعراق، والعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، والمخطط الأميركي الصهيوني، ومشروع الشرق الأوسط الكبير. وهي حرب طواحين هواء تديرها على الورق "قيادة أركان" الإتحاد منذ عقود، على حساب التوجه أولاً للأوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم المواطن السوري.

كما رأيت في مقال آخر تسليط الضوء على عقلية قديمة لسوريين قوميون

مقيمين خارج سوريا وأعضاء في المؤتمر القومي العربي الذي يرأسه معن بشور الذين إعتبروا "الإعلان فتنة!" يسلخ سوريا عن إنتمائها العربي، فقد أخافهم شعار "سوريا أولاً" رغم أنه يعني أن هناك العروبة ثانياً، وانتماءات أخرى للأسرة والمنطقة والإنسانية لا يلغي أحدها الآخر. كما اعتبروا إعتراف "الإعلان" بالمسألة الكردية بأنه تمزيق لسوريا ورفضوا الإعتراف بوجود الأقليات القومية، ورفضوا الإئتلاف مع الأحزاب الكردية الموقعة على الإعلان الساعية برأيهم لسلخ الشمال الشرقي السوري وهي التهمة التي توجه عادة لأي كردي يطالب بحقوقه القومية ضمن وحدة البلاد التي يصر عليها الجميع. كما أعابوا على "الإعلان" عدم ذكره للعراق وفلسطين وأية قضايا عربية، فهم لم يفهموا بعد أن أي بلد في المنطقة لم يعد يقبل التدخل بشؤونه بحجة العروبة، وأن أفضل موقف هو الدعم لما يريده كل شعب لنفسه وعدم المزاودة عليه كما يفضل عروبيو المؤتمر القومي، الذي جاء في أحد مقالاتهم أن النظام يستحق الوقوف إلى جانبه لمساندته "المقاومات الثلاث!". علماً بأن أسامة أضاف للمقاومة في لبنان والعراق وفلسطين "مقاومة رابعة" إفتراضية وذلك في إعلانه عن تنظيم جديد في سوريا بإسم "المجتمع المقاوم" بالتناقض مع ما تدعو له المعارضة السورية من إحياء لـ"المجتمع المدني" المغيب من قبل السلطات الإستبدادية، ولكن إقتصر الأمر على بيان يعلن عنه مع بضع أسماء موقعة تبين أن بعضها لم يستشر قبل وضع إسمه كما قال لي الصديق المحامي نصير قشطوني. وعندما سئل أسامة من قبل الأمن ربما كانوا فقط يريدون التأكد من أنه ليس جدياً في إرسال مقاومين "لإسترداد الجولان" وعندما تأكدوا لم يتعرضوا لأحد، وكان ذلك محاولة أخرى من أسامة للحصول على حزب.

التحالف القومي العربي الإسلاموي

وقد تعرضت في مقال بعنوان "هل يتضعضع التحالف القومي-العربي الإسلاموي؟" للنشوء المتوازي للتيارين القومي والإسلاموي منذ أوائل القرن الماضي كمحاولة لتقديم هوية وأيديولوجيا وحركة سياسية بديلة لمفاهيم ونظام الخلافة الإسلامية العثمانية المنهارة، وقد إستعار التيار الأول أفكاره من أوروبا عصر القوميات في القرن التاسع عشر مع تلقيحها بمفاهيم ووقائع منتقاة من

ماضي المنطقة، بينما فضل الإسلام السياسي الرجوع إلى السلف الصالح والتمسك بهوية دينية وتحويل التراث إلى نصوص صالحة لكل زمان ومكان. والتياران يتوافقان عموماً في التخلف عن مواكبة العصر وتفهم الواقع العالمي الجديد والقدرة على التفاهم معه، والمبالغة في أوهام تعرض الهوية الخاصة "لمؤامرات الإلغاء" من قوى العدو الخارجي، ورفض الحداثة والحضارة العالمية الراهنة لإدعاء تعارضها مع النصوص القديمة أو مع ثقافة قومية خاصة جامدة ومنعزلة. كما سقط التياران في مأزق الصراع الدائم مع الخارج على حساب أولوية الصراع الرئيسي مع التخلف الداخلي، فالدعوة للمقاومة والممانعة تتحول لرفض الحداثة السياسية والإجتماعية والإقتصادية.

ويتوافق التياران في العودة لإحياء مفاهيم الماضي السحيق، في مقابل نهضة أوروبية قامت على أساس مفاهيم التنوير والإصلاح الديني والنهضة العلمية والصناعية وعلى أنقاض عصر الظلام القروسطي متجاوزة الإقطاع والتخلف والأساطير والخرافات. كما يتوافقان بالدعوة للتشبه شكلاً بعالم "ينحو للتكتلات الكبرى" لتبرير وحدة إسلامية أو عربية-إسلامية، دون القبول بأخذ مضمون هذه التكتلات الناشئة التي تخطت القوميات والوطنيات والأديان والمذاهب، وتكونت من إجتماع دول ديمقراطية علمانية حداثية توفر حقوق الإنسان وتنمية شاملة لصالح جميع مواطنيها. تتوافق بعض القوى السياسية للتيارين في "تبني" الديمقراطية في برامجها، فيما يظهر تهافت هذا التبني بتأييد القوميين العرب الجدد والإسلاميين للأنظمة الاستبدادية ذات الخطاب القومي أو المتأسلم ومنها النظام العراقي السابق، فضلاً عن التعاطف مع التنظيمات الأصولية المسلحة في أعمالها الإرهابية، وجميع تجاربهما في السلطة إعتمدت نظاماً استبدادياً، مما جعل الإستبداد الوسيلة الوحيدة لإنتاج هذه الأنظمة وإعادة إنتاجها في المستقبل. وقد تأرجحت العلاقة بين التيارين، إذ إنتقلا من التجاور أو التلاقي في النصف الأول من القرن الماضي لمواجهة الإستعمار، إلى تصادم حاد بعد الإستقلال واستيلاء التيار القومي على السلطة بإنقلابات عسكرية، كما بين النظام الناصري والإخوان المسلمين في مصر، والصراع الدامي بين النظام البعثي والإخوان في سوريا، إلا أن هذه الصراعات لم تؤد لنهاية التيار الإسلامي طالما يستمد شعبويته من قاع المجتمع المتخلف الذي تسوده المفاهيم القديمة الجامدة والذي

يجد في التيار الإسلامي المعبر الأفضل عنه. لذلك شهدت المنطقة صعوداً للتيار الإسلامي مستغلاً فشل القوميين في تحقيق أهدافهم وإنفرادهم بالسلطة وتفضيل مصالحهم على المصلحة الوطنية بالإضافة لتعريض بلدانهم لهزائم كارثية. وقد وضعت الصحوة الإسلاموية المتصاعدة التيار القومي أمام خيارات مصيرية، فإما إستمرار الصراع الراجح لصالح الإسلاميين، وإما ترك مركز الصدارة وقبول الدور التابع وتقديم تنازلات أهمها التخلي عن العلمانية السمة الأساسية للتيار القومي القديم عندما رفض الرواد القوميين الأوائل اعتبار الدين أحد عوامل التوحيد واكتفوا بوحدة اللغة والتاريخ، فيما أضاف القوميون العرب الجدد العقيدة الدينية و"المخزون الحضاري" كبديل عن الحضارة الحديثة.

نقد التيار القومي العربي

وكما قدمت في مقالاتي نقداً لتيار الإسلام السياسي الصاعد، فقد قدمت نقداً للتيار القومي العربي النازل والمتراجع في كتابات متعددة منها حوار مع الكاتب الصديق بدرخان علي، ومقال "جمع الأصفار العربية"، فالتيار لعب دوراً هاماً في حركة التحرر الوطني في الخمسينيات والستينيات، ثم تراجع دوره بشكل كبير بسبب الفشل في تحقيق أهدافه المعلنة لتوحيد دول المنطقة، كما تعثرت خطواته في بناء مجتمعات الدول التي وصل إلى الحكم فيها، ليتركز الخطاب القومي العربي على كل ما يمكن من تجديد إنتاج أنظمة إستبدادية تحتكر السلطة والثروات في بلدانها وتتصدى لأية محاولة للإصلاح والتحديث. أما القوى والتيارات القومية خارج السلطة فقد طعمت خطابها عن التوحيد القومي كحل سحري أثبتت الوقائع استحالته، بالمطالبة بالديمقراطية دون مراجعة لأفكارها وتجاربها السابقة بحيث لم يتعد تبنيها لها كوسيلة للوصول إلى الحكم أو المشاركة فيه. فالقوميون العرب يتشاركون بإفتقاد الحس بالزمن والتطور والحداثة والوقائع الراهنة، والإستمرار في التمسك بالنظريات القديمة وإجترارها ومحاولة تلميعها رغم فواتها وتخلفها، بالإعتماد على إرادوية مفرطة تعتقد أنها تمتلك الحقيقة المطلقة الصالحة لكل زمان ومكان، والتهرب من إجراء مراجعة شاملة للحركة القومية للبحث عن أسباب فشلها وإخفاقاتها، والإكتفاء بنقد لجوانب من التجربة وإلقاء المسؤولية على الإستعمار والقوميين الآخرين

المشابهين. وعدم التوقف أمام "النكبة" و"الإنفصال" و"هزيمة حزيران" و"حرب الخليج" إلا لتأكيد العودة لنقطة البداية: السبب الأساسي لكل الهزائم يعود "للتجزئة القومية التي صنعها الاستعمار وغذى إستمرارها".

تجاهل القوميون العرب أن إفتقاد الديمقراطية المعضلة الرئيسية في أزمات المجتمعات العربية، فرفضوها أو أجلوها أو طرحوها خارج الحكم وتخلوا عنها عند الوصول إليه. وبذريعة الأيديولوجيا القومية صعد العسكر للسلطة وأقاموا أنظمة إستبدادية وقادوا مجتمعاتهم للخراب، بعد تدمير التجربة الديمقراطية الوليدة للنصف الأول من القرن الماضي في أكثر من بلد عربي. تغاضى القوميون العرب عن الفوارق القطرية بين الدول العربية التي تزداد اتساعاً وتتناول كل جوانب الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وعن المصالح القطرية التي تزداد تضارباً والحدود التي لم تعد مفتعلة بل أصبحت حدوداً تفصل بين أوطان متعددة، وعن الهوية القطرية المناقضة لأحلام القوميين التي لم يعد بالإمكان تجاوزها، لتصبح أمراً واقعاً لشعوب وأنظمة حكم وقوانين ومؤسسات وإقتصادات وعادات وتاريخ وجغرافيا ومصالح ورغبات تتعمق تعارضاتها مع الزمن.

الوحدة العربية كدعوة للقوة والتجمع للإستقواء في مواجهة العالم الآخر غير العربي، تتجاهل أن إكتساب القوة في عالم اليوم يتأتى من التنمية البشرية والإقتصادية والتقدم العلمي والتكنولوجي التي تعتمد جميعها على المواطن الحر، وليس إتساع دولة ما أو صغرها، فالتركيز على المسألة القومية وشعار الوحدة تسبب بكوارث وأزمات منها مثلاً ضم العراق للكويت بالقوة، وخوض حرب عبثية مدمرة بإسم حراسة البوابة الشرقية للوطن العربي، وممارسة سياسة شوفينية دموية لتعريب الشعب الكردي. أو إجبار القسم الأكبر من الشعب اللبناني على قبول وصاية سياسية وعسكرية وإقتصادية من سوريا بناء على "وحدة مسار" مشتقة من شعار الوحدة. طرح الشعار هروب للأمام من بناء دول ديمقراطية مندمجة تتوجه للتنمية الإنسانية والمادية، وتضييع للجهود في مسائل الهوية والانتماء، وطنية أم قومية أم إسلامية، فالهوية الوطنية ضمن حدود الدول القائمة تستند لوقائع ثابتة وهي الأكثر أهمية في المدى المنظور، وهي ليست مخلدة على

حساب المستقبل الذي يمكن أن تتطور فيه علاقات إتحادية واقعية، كما في الإتحاد الأوروبي وإتحاد الدول المستقلة وغيرها. فما يهم المواطنون أولاً ليس إتساع رقعة بلادهم بل مصالحهم المعيشية وحريتهم كبشر فلن يقبلوا بوطن أكبر يوسع القمع والفساد، فهم لم يحصلوا خلال نصف القرن الأخير من الشعارات القومية إلا على التخلف والتهميش والتجهيل. فالذي هزم ليس مجتمعات مجزأة بل مجتمعات متخلفة تركت غارقة في أفكارها الغيبية، وسلطات استبدادية تعمل لمصالحها على حساب مصالح مجتمعاتها.

إن عودة الديمقراطية والمشاركة والمبادرة والفعالية الشعبية الفردية والجماعية، هي الطريق الوحيد لإخراج المواطنين من الحالة السلبية المتفرجة، فلا أمل من أية إنجازات تظل قابلة للانتكاس دون قاعدتها من المواطنين الأحرار، فالأولوية في دولنا للديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية وإنهاء الصراعات بالطرق السلمية، كأهداف تفرضها الوقائع المحلية والعالمية. المعضلة الهامة التي يجب حلها قبل الحديث عن إتحاد عربي أو غير عربي هي الوحدة الوطنية في كل قطر المفتقدة في معظم المجتمعات العربية المشكلة من فسيفساء قومية وطائفية وعشائرية تنهار عند أول منعطف حاد، ولا يمنع انفجارها سوى القمع الداخلي. الوحدة الوطنية الطوعية المبنية على تعايش الإختلافات وتوافق المصالح في كل قطر في ظل نظام ديمقراطي علماني وعقلاني، هي الطريق الأسلم لولوج إتحادات أوسع تعتمد على نظام ديمقراطي تعددي يؤمن حقوق المواطنين فيه، ويوقف إضطهاد وتذويب وتعريب القوميات المتعايشة مع العرب، وتأمين تمتعهم بحقوقهم وعلى رأسها حقهم في تقرير مصيرهم وإدارة شؤونهم بأنفسهم. إن فشل القوميين في تحقيق أي إتحاد منذ قرن من الزمن لا يعني أن العروبة غير موجودة وأنه لا يمكن أن تتقارب دولها، ولكن ذلك لن يتحقق عن طريق التبشير بالهوية الواحدة، فالعروبة حالياً ليست أكثر من رابطة لغوية ثقافية بين أقطار تتنامى كياناتها المستقلة. والنزوع الوطني ضمن الحدود الواقعية للدول القائمة أقوى بما لا يقاس من أي نزوع قومي مزعوم، وأقرب للوقائع المعاشة من الشعارات القومية المحلقة في الخيال.

التوجه للاتحاد في المستقبل لا يحتاج لخطاب التبشير القومي العربي، بل

لتلمس المصالح المشتركة، كما في تجربة مجلس التعاون الخليجي الواقعية المبنية على مصالح حقيقية بعيدة عن الأيديولوجيا والمشاعر القومية، التي قطعت بعض الخطى دون الحاجة لمنظمات سياسية قومية، بينما في دول عربية أخرى تحفل بالمنظمات القومية بأنواعها في السلطة وخارجها، لا شيء يبشر بالتوافق بين هذه البلدان بل بالتصادم. فالمسألة ليست في أن الشعارات سليمة والخطأ فيمن يطبقها. كما أن الهوية القومية والوطنية لا يمكن أن تكون بديلاً عن الهوية الإنسانية العالمية، إذ يستحيل الإنعزال عن عالم أصبح مترابطاً. ما هو أهم من تكرار تأكيد الهوية هو التوافق مع وقائع العصر المعولم. فبعد الصحوة القومية الفاشلة في الخمسينيات والستينيات والتي ستخفق محاولات تكرارها حالياً، وبعد الصحوة الاسلاموية السائرة نحو الفشل، ستأتي الصحوة الديمقراطية العقلانية العلمانية القادمة، والتي نظن أن فرصها أفضل في النهوض بالشعوب العربية وإنهاء عزلتها عن العالم، ووقف مسيرة خروجها من التاريخ لتعود لصنعه بالمشاركة في الحضارة الإنسانية.

نهاية شعارات وعوائق الديمقراطية والحداثة

كما كتبت مقالاً خاصاً عن "إنتهاء صلاحية الشعارات السياسية العربية للقرن العشرين" فلكل زمان شعاراته السياسية التي تلخص الأهداف العامة التي يسعى إليها المجتمع بحكوماته وقواه السياسية، فقد رفعت التيارات الأساسية الوطنية والقومية شعارات تناسب مرحلة الاستعمار: "التحرر" أو "الحرية" أو "الاستقلال". وترافق معه شعار إعادة توحيد دول المنطقة الناشئة حديثاً، وأضيف إلى ذلك منذ منتصف القرن شعار "تحرير فلسطين"، وشعار "الاشتراكية". وهيمنت الشعارات الأربع على ساحة العمل السياسي في بلدان المشرق، وتوزعت بأشكال مختلفة في برامج حكوماتها وأحزابها. إلا أن التطور العالمي والمحلي لا يرحم، فالعالم يتغير والأوضاع المحلية لا تبقى على حالها، رغم أنف الذين إستمروا في رفع نفس الشعارات وإعتبارها "ثوابت" لا يمكن التخلي عنها، بالإستناد لأيديولوجيات قومية وإشتراكية وإسلامية. فشعار "التحرر" تجاوزه الزمن منذ أوائل السبعينيات حيث إنحسر الإستعمار بمشاركة أطراف متعددة: حركات التحرر الوطني والأمم المتحدة والدول الكبرى،

وكنتيجة للتطور الإقتصادي لدول العالم الصناعي الذي جعل الإحتلال العسكري والهيمنة على الدول المتخلفة لا يلبي مصالحها التي ضمنتها بتحرير التجارة العالمية ونقل الإستثمارات إلى بلدان العالم كافة. لكن رغم التطور العالمي والمحلي فإن شعار "التحرر" ما زال ساخناً لدى نخب وطنية ومغذياً لعقدة الخوف من "الأجنبي" ولأية علاقة معه، بإختراع تفسيرات تؤكد أن هناك مؤامرة ما وراء أية سياسة "أجنبية"! كما يفيد الشعار أنظمة استبدادية، ففي ظله يمكن اتهام أي معارض بأنه يسعى لتفتيت "الوحدة الوطنية"، ولتفسير توجيه جزء كبير من الدخل القومي للأغراض العسكرية بدل توجيهه للتنمية، فيما أن التسلح الذي يستنفذ الثروات لم "يحرر" شيئاً وفائدته الوحيدة منع تحرك المواطنين لنيل حقوقهم.

أما شعار "الوحدة العربية" الذي تصر على رفعه قوى سياسية في دول المشرق، فقد ثبت فشله طوال نصف قرن بعد الإستقلال، ثبت فشل البحث عن القوة في "الوحدة" لمواجهة التحديات الخارجية، فيما القوة تتأتى من المواطنين الأحرار ومن الحداثة والتقدم العلمي والإقتصادي، فالإستمرار في طرحه تضييع للجهود بلا طائل في مسائل الهوية والإنتماء. ولسنا بحاجة لتبيان تهافت شعار "الإشتراكية" الذي تهاوى على المستوى العالمي بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي مما أثبت أنه لا يمكن تطبيقه إلا بالعنف الموجه للأكثرية، رغم ذلك فنخب عديدة تتمسك به أو ترنو إليه من بعيد عندما ترفض الخصخصة وتدافع عن القطاع العام الإنتاجي الذي ثبت فشله وفساده الغير قابل لإصلاح. المرحلة التي يمر بها العالم والمنطقة تفترض شعارات جديدة تتجاوز القديمة المناقضة للوقائع الراهنة، والأولوية في دولنا المتخلفة لشعارات: الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية وإنهاء الصراعات بالطرق السلمية والضمانات الإجتماعية لذوي الدخل المحدود ومقاومة الإرهاب، كشعارات لعصر جديد ينهي حكم الإستبداد والفساد والتخلف، ولا حاجة لأيديولوجية ما لإثبات أولوية هذه الأهداف فهي ما تفرضه الوقائع المحلية والعالمية.

كما لاحظت في مقال "عوائق الديمقراطية في المنطقة العربية" أن معظم دول العالم غير الديمقراطية أو منقوصة الديمقراطية هي دول عربية وإسلامية،

والعوائق التي أدت لهذه النتيجة لا يمكن إرجاعها للحكومات المستبدة وحدها، إذ أن النخب السياسية التقليدية، فيما عدا أقلية تنويرية تبنت التغيير الديمقراطي، لعبت دوراً منذ الاستقلال في "تأجيل" الديمقراطية لصالح تحرير فلسطين أو الوحدة أو بناء الاشتراكية، كما تبنت فهماً خاصاً للوطنية: الغرب عدو يجب عدم الإقتداء بديمقراطيته الزائفة وادعاؤه بنشرها مقدمة لإستعمار جديد. ويظهر مدى عدم توافق النخب حول مفهوم الديمقراطية في خوف بعضها من فوز الإسلاميين بالسلطة من خلال الإنتخابات، فيما النخب الحاكمة تضيف لأسلحتها ضد الديمقراطية تخويف المجتمع من فوز الإسلاميين أو من صراعات داخلية دامية حسب النموذج الديمقراطي العراقي. بالإضافة لدور الميليشيات المسلحة للأحزاب وخاصة الإسلامية في إعاقة الديمقراطية، لفرض المتملك لأكبر عدد من المسلحين والأسلحة مواقفه، على من يملك أكبر عدد من أصوات الناخبين.

ويضاف العائق الخارجي، فقد لعبت الدول الكبرى دوراً هاماً خلال نصف القرن المنصرم في دعم الأنظمة الإستبدادية المتحالفة معها لتمتين نفوذها وتأمين مصالحها. وحتى بعد تفرد أميركا بالعالم وإعتراف مسؤوليها بدور بلادهم السلبي في إستمرار الأنظمة الاستبدادية، فإن السياسة الأميركية الراهنة تعطي الأولوية لمواجهة الإرهاب على نشر الديمقراطية حتى لو أمنت المواجهة أنظمة مستبدة لكنها تحافظ على المصالح الأميركية. بالإضافة لذلك تتضافر عوائق أخرى كغياب المجتمع المدني أو ضعفه والتخلف الإقتصادي ومستويات الدخل والمعيشة المنخفضة وهزالة التنمية في تسهيل إستمرار الإستبداد، وفي الدول النفطية ساهم النفط في ترسيخ الأنظمة الريعية المستبدة، فتجارب المنطقة رغم بعض العموميات المتشابهة لها خصوصياتها وإختلافاتها. لسنا بحاجة لقرون للوصول للديمقراطية ولكن لا يمكن إستعجال الأمور وتخطي العوائق والمآزق. ومن أهمها مأزق تبشير النخب بآرائها دون إكتراث بمدى تقبلها في الأوساط الشعبية التي تفضل بغالبيتها المفاهيم الأصولية، ومأزق توجّه ذوي الدخل المحدود للإهتمام بالخبز وليس بالديمقراطية رغم تزايد الوعي بأن الديمقراطية تمكن من العمل لرفع مستويات المعيشة، والمأزق حول أن غياب الديمقراطية السبب الرئيسي لتعثر التنمية، فيما تجارب آسيوية غير ديمقراطية حققت معدلات تنمية عالية، وغيرها من المآزق.

كما تحدثت في مقال "التناقض الرئيسي بين الحداثة والتخلف" عن السؤال التاريخي الذي لم يجد جواباً شافياً: لماذا تخلفنا وتفوق الغرب؟ وهو سؤال شغل أجيال من النهضويين الرواد، فالكواكبي أكد أن الإستبداد هو سبب الإنحطاط، بينما أرجع الأفغاني تخلف الشرق للتعصب الديني، وشدد الطهطاوي على أن النهضة تقوم على تفسير الشريعة حسب الإحتياجات العصرية، كما حذر خير الدين التونسي من نبذ كل ما يأتي من الغرب، وركز قاسم أمين على تحرير المرأة كأولوية للنهضة، وإعتبر علي عبد الرازق أن الأمم نهضت عندما فصلت بين الدولة والدين، وإنحاز فرح أنطون للإنسان بغض النظر عن دينه وقوميته، وأكد طه حسين على دور العقلانية. وفيما بعد أرجع الوطنيون أسباب التخلف للحكم العثماني ثم للإحتلال الغربي، وظن القوميون أن توحيد البلدان العربية هو الخطوة الأولى على طريق النهضة، وفضل الماركسيون إستنهاض العمال والفلاحين حملة شعلة الحضارة حسب زعمهم. هذه الجهود ضاعت سدى إذ أننا في القرن الواحد والعشرين ما زلنا نراوح في أوضاع القرن التاسع عشر، تقدمنا في مجالات محدودة ليس بالسرعة الكافية للحاق بالحضارة الإنسانية التي لا تنتظر الفاشلين. وقد رأيت أن الحداثة (التمدن أو النهضة سابقاً) هي أولوية على كل ما عداها، والخيار الوحيد المتبقي بعد فشل متكرر لحلول ماضوية مجتزأة، أو خيالية هاربة للأمام. وهي ليست قراراً أو توجهاً بل مرحلة تاريخية كاملة ومجموعة برامج. المهم حالياً وعي أولويتها والإلمام بقضاياها الأساسية. فالحداثة قضية الإنسان الدائمة، ففي كل مرحلة تاريخية هناك مجتمعات متقدمة وأخرى أقل تطوراً أو متخلفة، وتتحدث الأخيرة بنقل أفكار ومفاهيم ووسائل حكم وطرق معيشة وعلوم وتقنيات، والنقل عملية لا تتوقف وخاصة في عصر ثورة الإتصالات والمعلومات، ومن لا يأخذ بها يذهب للتهميش خارج المسيرة الإنسانية. أما النقل الانتقائي وهو ما فعلته مجتمعاتنا حتى الآن فلن يذهب بنا بعيداً إذا لم تؤخذ الحضارة بمجملها، فنقل بعض الحداثة العلمية والصناعية ورفض نقل الأفكار التي أنتجتها بحجة مخالفتها لنصوصنا القديمة، أدى للإكتفاء بإستهلاك التقنيات دون القدرة على إنتاجها.

الحداثة المطلوبة في منطقتنا تبدأ من الحداثة الاجتماعية والسياسية والدينية. والحداثة السياسية: ديمقراطية وحقوق إنسان ومواطنة متساوية وحقوق أقليات

ودولة قانون وضعي ومجتمع مدني وتداول للسلطة وقضاء حيادي وحق الإختلاف ونبذ العنف واعتماد الحوار لحل الخلافات، والإحتكام لمنهج عقلاني واقعي يبدأ بالتساؤل والشك، ومنهج نقدي ينقد الذات والواقع والأفكار القديمة، ولا يحمل مشاكلنا للآخرين ويعترف بعيوبنا وهزائمنا. والحداثة الإجتماعية: المساواة بين المرأة والرجل، وتأمين حقوق الأطفال الذين ليسوا ملكية خاصة لوالديهم، وأسرة يتشارك الوالدان بالمسؤولية عنها. والحداثة الدينية: تخلي عن كل ما لا يتفق مع العلم والعقل ومصلحة الناس في أي دين، حرية الإعتقاد وتغيير الدين أو عدم الأخذ بأي دين، وحياة دنيا لا تقل أهمية عن الحياة الآخرة، وعقوبات إنسانية وليس جسدية، وجهاد النفس والتنمية وتطوير العلوم وتحسين أوضاع الناس، وليس الجهاد ضد الآخر، ورفع التحريم عن تحديد النسل لتتجاوز معدلات التنمية الإقتصادية معدلات الزيادة السكانية الكارثية. وإصلاح الاقتصاد بدمجه في الإقتصاد المعولم وهيئاته الدولية، والتخلي عن النرجسية الثقافية الرافضة للإنفتاح على الثقافات الأخرى الأكثر تقدماً، وأولوية الهوية الإنسانية وليس الوطنية أو القومية أو الدينية، وأولوية الإنسان على الأرض، وأولوية الحريات على الهوية والانتماء، وغير ذلك.. فإذا كانت نخب الحرب الباردة في منطقتنا قد حددت التناقض الرئيسي بين قوى التحرر والتوحيد والعدالة الإجتماعية من جهة والإستعمار والصهيونية والرجعية من جهة أخرى، فأن هذا التناقض قد ولى زمنه كتناقض رئيسي بعد تجارب مريرة في منطقتنا أظهرت أن الأولوية للتناقض الرئيسي بين الحداثة والتخلف، الذي لا ينفي تناقضات أخرى يحبذها حاملي الثوابت القومية واليسارية والإسلاموية.

المعسكر المناهض للحداثة طيف عريض من قوى سائدة في الحكم والمجتمع: الأنظمة الاستبدادية ومعارضو أو مؤجلوا الديمقراطية، والمعادون لتحرر المرأة وللإصلاح الاجتماعي، الأصوليون والإرهابيون رافعوا رايات الجهاد ضد "عالم الكفر"، وتيار الإسلام السياسي الساعي للدولة الدينية، والنخب الحارسة للأيديولوجيات القديمة. أما التحالف من أجل الحداثة، فيتشكل من نخب مثقفة تنويرية في أحزاب وهيئات مدنية، ومفكرين وكتاب ونشطاء ديمقراطيين علمانيين، ومنظمات نسائية، وقوميات وأقليات محرومة من حقوقها القومية والدينية والثقافية، ومجتمع دولي وهيئاته الرسمية ومؤسساته

الإنسانية. المواجهة بين الطرفين طويلة والمرجح أنها ستتجه لصالح التحديث، إذ أن مسيرة الحضارة الإنسانية قد تعاق لكن المحصلة النهائية هي للأمام في أغلب الحالات.

كما نشرت مقالاً حول "الأزمات والمشكلات العالقة في المنطقة العربية" وأهمها حالات تجاهل التركيبة المتعددة القومية والدينية. فقد أجبرت الدولة العثمانية جميع التلاوين القومية على التوحد حول هوية إسلامية وميزت الطوائف الأخرى من قوميات وأديان مختلفة كرعايا من الدرجة الثانية، بينما قدمت التيارات القومية حلولاً للمسألة تقوم على دمج الجميع في هوية قومية عربية واحدة. وأدت المحاولات القسرية للأكثرية العربية المسلمة لدمج القوميات والطوائف الأخرى إلى صراعات عنفية تدميرية كانت نتائجها خسائر باهظة بشرية ومادية، كما أعاقت التوجه للتنمية والقضاء على التخلف وساعدت على تدعيم النهج الإستبدادي الشامل للأنظمة القائمة دون أن يؤدي القسر للوصول إلى الصهر المأمول، بل إلى المزيد من الشروخ في كل قطر بين المكونات المختلفة.

فشلت التيارات القومية العربية والإسلامية في إيجاد الحلول لهذه الأزمات والمشكلات التي تعيق الإندماج الوطني في كل قطر، إذ إكتفت بتجاهلها وإهمالها، فإذا استفحلت واجهتها بالاضطهاد والتصفيات وتوجيه الإتهامات بالارتباط بالقوى الخارجية وتهديد الوحدة الوطنية المبنية على إحتكار السلطة والقمع. الأنظمة الاستبدادية العربية لا يمكن أن تقبل بحلول إنسانية للتعدد القومي والديني، لأن ذلك يعني المزيد من الديمقراطية التي تهدد بإنهاء هيمنتها. فقد ثبت بما لا يقبل مجالاً للشك أن حقوق القوميات والأديان جزء مما توفره الأنظمة الديمقراطية والعلمانية، والتنكر لهذه الحقوق يعني التنكر للديمقراطية وحقوق الإنسان. الحل الإنساني للمسألة متشابك ومتقاطع، ديمقراطي علماني تنموي متوازن لا يهمل الأطراف ومناطق القوميات والطوائف المختلفة، يقوم على مشاركة متساوية في السلطة والثروة، فالمنطقة العربية ليست بحاجة للمزيد من أنهار الدماء والخراب لإثبات حقوق القوميات، وهي تحتاج لوقت طويل للوصول إلى مرحلة متقدمة حيث يتقلص تأثير الهوية القومية لصالح هوية أوسع إقليمية أو قارية أو كونية، وهو ما لا يعني ذوبان الهوية القومية بل إندراجها في

أولوية الانتماء الإنساني. الحل العادل لمسألة التعدد القومي والديني لم يعد أمراً مستحيلاً بعد أن أصبحت الأنظمة العربية الراهنة التي تحمي الإستبداد والتمييز والفساد محاصرة، بحيث لم تعد تستطيع الإستمرار في اعتبار بلدانها وشعوبها ملكية خاصة لها تفعل بها ما تشاء، فهي مراقبة من شعوب العالم ومؤسساته الأممية وبرلماناته الديمقراطية ومنظماته المدافعة عن حقوق الإنسان.

نقد الإخوان المسلمين السوريين

قمت أيضاً بكتابة نقد في ثلاثة مقالات نشرت في المواقع حول البرنامج الجديد للإخوان المسلمين السوريين "مشروع رؤية سياسية لسوريا" أحدها حول موقفهم من حقوق الأقليات والآخر حول الإزدواجية في فهمهم للديمقراطية والثالث حول خلطهم للدين بالسياسة الوطنية. فقد تضمن المشروع حلولاً لمسائل سياسية واقتصادية واجتماعية بالإعتماد على ما تراه "إسلام متجدد في إطار مقاصد الشريعة العامة"، فالنصوص ثابتة والتجديد يقتصر على "طرق عرضها وبراهين تأكيدها وأساليب الدفاع عنها"، أي تجديد في الأساليب وليس في المفاهيم. كما قبل الإستفادة من ثقافات الأمم وتجارب الشعوب ومعطيات الحضارة الإنسانية في مجال النظم السياسية والاقتصادية التي لا يرفضها بالمطلق أو يقبلها بالمطلق، بل يأخذ منها ما أقرته الشريعة وتحققت به المصلحة وما يوافق الناس. وإعترف بالتعددية الحضارية وبالآخر والتواصل بين الشعوب ونبذ العنف، وبجهاد يوجه لرد الإعتداء على المسلمين لكنه أضاف أنه واجب إذا حيل بين المسلمين وبين تبليغ دعوتهم في البلدان ذات الأغلبيات غير المسلمة، مما يعطي برأيي الذرائع لدعوة التيارات الإسلامية المتطرفة للجهاد لنشر الدين فيما تسميه "دار الكفر"، دون أن يقر حق الآخرين في بلاد أغلبيتها مسلمة بنشر دياناتهم وعقائدهم. كما يعترف "المشروع" بحرية الإنسان في اختيار عقيدته الدينية، دون التطرق لمسألة حق المسلم في تغييرها، الذي كفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لكل الديانات، بينما معظم الإجتهادات الإسلامية السائدة تكفر المرتد.

ويعترف "المشروع" لجميع الأديان بحرية العبادات وحقها بالإحتكام إلى

شرائعها في أحوالها الشخصية، أما الأحوال العامة فهي من إختصاص المرجعية الإسلامية المهيمنة. والأمر لا يقتصر بالطبع على فرضها على أديان أخرى، بل يتجاوز ذلك إلى فرض "المشروع" لمرجعية سنية. وفي مجال التطبيق يقدم "المشروع" النظام الإقتصادي الإسلامي لإنقاذ البشرية وتخليصها من أزماتها وشرورها! وهو نظام خيالي ومثالي، فيما فرضه على الأقليات لا يتفق مع "دولة حديثة" يدعوا إليها المشروع، فهل يطبق نظام الزكاة كبديل للضرائب الحالية على الجميع الذين لا تنص دياناتهم على ذلك، أم هل يطبق عليهم نظام "الجزية"؟، مما ينسف المساواة بين المواطنين والعيش المشترك الذي ينادي به "المشروع" نظرياً وينقضه عملياً. وكيف يمكن تطبيق التشريع الجنائي الإسلامي، الحدود، القاضي مثلاً بقطع يد السارق، فيما أديان أخرى لا تقبل هذه العقوبة الجائرة، فالإنسانية بكاملها باتت ترفض العقوبات التي تتعرض لجسم الإنسان كبتر الأعضاء أو الجلد، وهي تسير نحو إلغاء كلي لعقوبة الإعدام، كما تعتبر قطع الرأس عملية وحشية مرفوضة. ثم كيف يمكن مثلاً تحريم الربا(الفوائد) والخمور في المجتمع بكامله لأن الإسلام يحرمه بينما أديان أخرى لا تفعل ذلك؟ وهل إقرار"المشروع" بالتعايش بين الأديان بما فيه الزواج بين أفرادها، يعني فقط زواج المسلم من غير المسلمة وليس العكس، أي زواج غير المسلم من المسلمة، الذي يعني تحريمه أن التعايش يميل لصالح أحد الأطراف؟ فالتعايش المشترك المبني على المساواة لا يستقيم دون إن يقترن بدستور وقوانين وضعية تشكل قاسماً مشتركاً بين الجميع، الشريعة الإسلامية "أحد" مصادرها، وليس "المصدر الوحيد" كما يفضل المتشددون الإسلاميون، أو "المصدر الأساسي" كما يفضل مشروع الإخوان. إن الدستور والقوانين العلمانية المتوافق عليها هي التي تؤمن المساواة الحقيقية بين المواطنين من كافة الديانات والمذاهب. ربما إنتقلت الجماعة من شعارها القديم "دستورنا القرآن" إلى دستور ديمقراطي يعتمد الشريعة الإسلامية، ولكن الدستور الديمقراطي العلماني هو الوحيد المجرب والناجح لتحديث الدولة.

أما بخصوص التعدد القومي ف"المشروع" لا يجد أية مشكلة أقليات بحاجة لعلاج في سوريا فيما يخص التعددية الكردية والتركمانية والشركسية التي "تجمعها مظلة الإسلام" برأيه، وهو تجاهل للتجربة التاريخية للانتماء القومي

الذي لم يتم صهره، فهناك مشكلة أقليات قومية رغم الإطار الجامع الإسلامي، كما أن دعوة "المشروع" الخيالية للوحدة العربية هي خيار خاص بالعرب لا تقبل به قوميات أخرى، فقد يفضل الكرد وحدة كردية تجمعهم مع أشقائهم في بلدان تواجدهم الأخرى. إن رفض وجود أية مشكلات قومية في سوريا أثار جدلاً، مما إضطر "الجماعة" لإصدار بيان خاص يوضح رؤيتها للقضية الكردية، لتعترف بالكرد كمكون سوري أصيل يعيشون على أرضهم التاريخية، ولتقر بوجود سياسة عنصرية إقصائية تمارس ضدهم، ولتتضامن مع حقوقهم التي تراها في إعادة الجنسية للمجردين منها وفي نيل حقوقهم الثقافية في إطار وحدة الوطن. وهو موقف غير كاف رغم تقدمه على سياسة التجاهل السابقة، إذ أن الحل يبدأ من الإعتراف بالشعب الكردي، وليس بالمواطنين الأكراد، وأن انتمائهم للإسلام لم يصهرهم مع القوميات الأخرى، وأن من حقهم تقرير أمورهم بأنفسهم. وكما وضعت المرجعية الإسلامية "للمشروع" قيوداً على حلول عصرية لمسائل الأقليات الدينية والقومية، فقد وضعت مثلها على مساواة المرأة بالرجل، فرغم الإعتراف بأهلية المرأة لكل الأنشطة المدنية وحقها في ولوج الحياة العامة، فالمشروع إشترط عدم تعارض ذلك مع إلتزامها بأطفالها وبيتها، وبقي في إطار النظرة المتخلفة للمرأة إذ دافع عن أن النساء "ناقصات عقل ودين" وعن أن شهادتهن وحصتهن في الميراث نصف شهادة وحصة الرجل بتبريرات غير مقنعة، إذ أن النساء "كناقصات عقل" لا يصلحن للأنشطة المدنية ولا حتى للإختصاص المنزلي الذي يفضله "المشروع" لهن. فلا يمكن "للجماعة" أن تقنع الأطراف السياسية السورية بأنها تتبنى مشروعاُ لبناء دولة حديثة، ديمقراطية تعاقدية دستورية وتعددية تمثيلية تداولية. إن لم يكن إقرار الحقوق القومية للأقليات ومساواة المرأة بالرجل، جزء مما توفره الدولة الحديثة الموصوفة.

أما في المسألة الديمقراطية فعرض المشروع رؤية لبناء دولة إبتعد عن تسميتها "ديمقراطية"، فسماها "حديثة" و"إسلامية"، مع رفض الدولة "الثيوقراطية" التي تغلف الإستبداد البشري بالمقدس الديني، والدولة "الحديثة" برأيهم: دولة حريات ومواطنة، تفصل بين السلطات الثلاث... وهي مواصفات الدولة الديمقراطية المأخوذة من التجربة الغربية ولكن مع البحث لها عن سند من التراث الإسلامي، فالحكم البرلماني الانتخابي مثلاً هو" أحد وسائل التطبيق

العملي المعاصر للشورى"، والتعددية السياسية نتاج طبيعي "لحرية الإعتقاد الديني التي كفلها الإسلام فمن باب أولى أن يكفل الحرية السياسية"... فيما الديمقراطية نهج متكامل لا يمكن الإدعاء بأنه كان موجوداً في التراث. ما يجعل الدولة الديمقراطية مختلفة حسب الرؤية الإخوانية أنها ذات مرجعية إسلامية أي "الحاكمية لله"، التي تجعل المواصفات المذكورة للدولة "الحديثة" مقيده بالشرع ومقاصده، فالنصوص المقدسة هي مصدر التشريع. "الحاكمية لله والسلطة للبشر" تعني أن الله لا يحكم مباشرة، وإنما بشر يحكمون بإسمه ويفسرون النصوص.

الفارق بين الدولة "الحديثة" الإسلامية الإخوانية المقترحة والدولة الإسلامية الجمهورية الإيرانية، رغم توافقهما في الإستناد إلى مرجعية إسلامية، سنية في الأولى شيعية في الثانية، أن الدولة الإخوانية المقترحة لم تحدد آليات ومؤسسات لمراجعة القوانين حسب المرجعية الإسلامية. وهو نقص ربما كان مقصوداً ف"الجماعة" تؤمن بالتدرج، فالآليات والمؤسسات يمكن أن تطرح لاحقاً، وخاصة أنها تطرح في مشروعها أسلمة القوانين والعلوم والاقتصاد تدريجياً، دون تحديد كيف سيتم ذلك بالنسبة للعلوم، هل ستختار من العلوم ما يتوافق مع المرجعية الإسلامية مثل: أن الأرض مسطحة، مع تكفير العلم الذي يقول بكرويتها؟ عدم تحديد الآليات والمؤسسات يعيد المرجعية في التشريع إلى أصلها الواقعي، الأغلبية المنتخبة الممثلة للشعب فتعمل حسب قناعاتها ووفق المواثيق والعهود المحلية والدولية لحقوق الإنسان والحريات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وهي صاحبة الحق في التحليل والتحريم وتحديد القيود على الحريات وليس النصوص، ولا حدود لحكمها سوى صون حقوق الأقلية. فما يحول الدولة الدينية الثيوقراطية التي ترفضها "الجماعة"، إلى دولة مدنية حديثة، ليس فقط رفض حكمها من رجال دين مع قبول حكمها من مدنيين إسلاميين، بل الأهم أن تحكم بالقانون الوضعي أحد أهم أسس الحداثة. في الواقع العملي فإن حزب إسلامي مهيمن على السلطة يعتمد الشريعة تجربة لم تنتج حتى الآن سوى حكم إستبدادي كما في السودان وأفغانستان وإيران باستثناء تركيا. لكنني رأيت إن الخطوات المتخذة من "الجماعة" لتطوير مفاهيمها يجب دفعها للأمام، فقد قطعت نصف الطريق إلى حزب ديمقراطي إسلامي، ويمكن أن

يقود للنصف الآخر المشاركة في العملية الديمقراطية القادمة، بالإضافة لدراسة "الجماعة" لأسباب نجاح حزب "العدالة والتنمية" الإسلامي التركي، الذي صالح بين الإسلام والعلمانية.

ولكون الجماعة منظمة شعبوية تستخدم الدين في السياسة لأن مفاهيمه الأكثر إنتشاراً في أوساط مجتمع متخلف، فقد طرحت عموميات تقليدية في المسألة الوطنية لم تتجاوز في "المشروع" عناوين: الكيان الغاصب. قطر المواجهة السوري.. جبهة عربية إسلامية وإستراتيجية عسكرية لعمل مباشر لتحرير كافة الأراضي المحتلة. . إعادة القضية الفلسطينية لبعدها العربي والإسلامي. التخلي عن خيار المفاوضات والتمسك بخيار المقاومة.. تفعيل المقاطعة ومقاومة التطبيع..الخ. فتجاهلت الوقائع المحلية والإقليمية والدولية وتجربة طويلة منذ قيام إسرائيل حتى الآن شهدت حروب ونكبات وهزائم وجربت جميع أنواع المواجهات والجبهات والصمود والتصدي والممانعة، وتجاهلت أن إسرائيل أصبحت أمراً واقعاً دولياً، وأن السلام ضرورة لكلا الطرفين المتصارعين ويمكن إسترداد الأرض المحتلة عام 1967 مقابل السلام كما في الإتفاقيات مع مصر والأردن.

أما المرشد العام السوري البيانوني، فقد أطلق خطاباً سياسياً يوافق فيه على: "إجراء محادثات سلام مع إسرائيل إذا قادت لإنسحابها من الأراضي المحتلة ومنحها الفلسطينيين حقوقهم.. وبعدها يمكن الحديث عن اتفاق سلام مع إسرائيل". وهو موقف يناقض عموميات "المشروع" مما عرض صاحبه لإتهامات، فالمراقب السابق للجماعة عدنان سعد الدين رد بشكل غير مباشر مؤكداً أن الثوابت المستندة لنصوص دينية هي بمثابة "العقيدة" غير القابلة للتغيير: "نصت أحكام الشريعة على وجوب إعلان الجهاد ضد الصهاينة. فلا صلح معهم ولا شرعية لإغتصابهم أي شبر من أرضنا المقدسة. وعليهم أن يرحلوا إلى بولونيا وروسيا"! وهو خطاب قديم سبق أن استعمله حكام عرب أعلنوا أنهم سيرمون اليهود في البحر، فرمونا أسفل هضبة الجولان شمالاً وخلف نهر الأردن شرقاً ووراء قناة السويس غرباً. مما دعاني للتساؤل حول مدى إستفادة الجماعة من التجربة المرة "الوطنية" خلال نصف قرن لتواكب العصر بسياسات

واقعية كما حاول أن يفعل البيانوني، أم ستتمسك بالشعارات القديمة التي فات أوانها؟ وأملت أن الجدل في صفوف الجماعة بين معتدلين ومتشددين سيؤدي لسياسات لا تخلط الوقائع السياسية بالنصوص الدينية، أما المتطرفون فلن يجدوا أمامهم إلا الالتحاق بالمنظمات الإرهابية الأصولية الملاحقة دولياً.

وقد تعرضت فيما بعد لمبادرة إخوان سوريا لوقف معارضتهم للنظام تأثراً بحرب غزة أواخر العام 2008 الذي فسر كخروج من إعلان دمشق وجبهة الخلاص الوطني، فالمنظمتان أعلنتا مواقفهما من الحرب دون الإضطرار لإعلان هدنة مع النظام. وقد دعت الجماعة تمشياً مع الهستيريا التي صاحبت العدوان على غزة الرئيس السوري "بأن ينخلع من خيار السلام ويبادر للحرب في الشمال. بتسليم الإخوان مهمة تحرير الجولان، فإذا انتصروا يهدونه إنتصارهم" فالإخوان متواضعون لا يرغبون بانتصارات بل "بمرضاة الله"! فأحداث غزة أفقدت إخوان سوريا حسن التقدير. فإذا كان النظام يخوض مفاوضات غير مباشرة كانت في طريقها للتحول لمباشرة، وهو لم يغامر بأي عمل عسكري في الجولان منذ حرب 1973، ولم يرد على غارات جوية على مواقع سورية لكيلا يعطي ذريعة لهجوم أسرائيلي، وجبهة الجولان ظلت صامتة أثناء اجتياح بيروت 1982 وحروب حزب الله وآخرها حرب 2006، وحرب الخليج الأولى والثانية وحرب العراق.. فلماذا سيستجيب للإخوان ويلزٌمهم الجولان؟ علماً أن أمران غير متوفران: الأول أن معارضة الإخوان في الخارج كانت مؤثرة قبل إيقافها، والآخر أن للإخوان قوة عسكرية ما فيما لو افتتحت جبهة الجولان. ولا شيء يشير إلى أن توقف الإخوان عن معارضة النظام سيشجعه على التصالح معهم، فالإخوان شكلوا خطراً عليه أوائل الثمانينات واعتبر أن الحوار معهم خط أحمر، وهم لو عادوا لسوريا سيوسعوا نفوذهم بما يهدده من جديد. المبادرة بالنسبة للإخوان كانت لتسجيل موقف "وطني" ومحاولة الكسب في الأوساط المتحمسة للحروب، فقد ظنوا أن الشعارات الوطنية تجتذب الأنصار أكثر من الدعوة لحاكمية الله. وحتى هذا الإحتمال ضعيف، فالناس ملت منذ زمن استغلال القضية الفلسطينية من أجل الكسب السياسي.

مبادرة الإخوان لوقف معارضتهم أشارت إلى أن التغيير الذي أعلنوا عنه

في مشروعهم لسوريا المستقبل لا يتبنى المسألة الجوهرية: "أولوية الديمقراطية والتنمية على أي شيء آخر" وهي أولوية لا تنفي المسائل الأخرى ذات الأهمية. فتأجيل الديمقراطية من أجل القضية الفلسطينية يمكن اعتباره الكارثة الأكبر في تاريخ المنطقة في الستين عاماً المنصرمة. إن سير المبادرة الإخوانية على نفس المنهج يؤكد ما ذهبنا إليه من أن الديمقراطية بالنسبة للإسلام السياسي إجمالاً قد تستخدم كوسيلة للوصول إلى السلطة، يمكن التضحية بها في أي وقت. إعتبرت المبادرة عبثية والكتابة عنها ليس لأهميتها بالنسبة لسوريا أو لغزة فهي أقرب لفقاعة إعلامية، ولكن الكتابة لإعادة التأكيد على نقد الأفكار والمواقف السائدة المكررة رغم نتائجها الكارثية.

نحو قطع آخر خيوط أوهام الأيديولوجيا

وإذا كنت مع وليد قد إنتقدنا أحزاب المعارضة السورية من موقع معارض فقد كنا قريبين في تفكيرنا من حزب المكتب السياسي الذي غير إسمه من "الحزب الشيوعي السوري" إلى "حزب الشعب الديمقراطي السوري" وقد ثمنا التحول في مفاهيمه النظرية ومواقفه السياسية فكتبنا مقالاً مشتركاً بعنوان "نحو قطع آخر خيوط أوهام الأيديولوجيا - وجهة نظر حول مشروع موضوعات المؤتمر السادس للحزب الشيوعي السوري" رأينا فيه أن الحزب المحسوب على اليسار، أثبت خلال تاريخه أنه الأقدر على تخطي أزمة اليسار المتجسدة في التعلق بمرجعيات نظرية جعلتها الوقائع المتبدلة معرقلة لإتخاذ المواقف الفكرية والسياسية والإجتماعية المتلائمة مع المصالح الشعبية، فأحد أسباب تخلف الشعوب تمسك نخبها بنظريات ومواقف لم يعد لها علاقة بالوقائع الجديدة المتطورة، فالتخلي عن المبادئ لديها حتى لو عفا عليها الزمن أعلى درجات "اللاأخلاقية!" في العمل السياسي، والتمسك بالمبادئ أعلى درجات "الثورية". لذلك يمكن تفسير أسباب الجمود لدى تيارات سياسية وفكرية تفتخر بثباتها على مبادئ رغم عدم وملاءمتها للظروف المتغيرة.

قام الحزب بخطوتين هامتين، أولاها التخلي عن المرجعية السوفييتية منذ أوائل السبعينات، بالخروج من الحزب المرتبط بالإتحاد السوفييتي، وبدء اتخاذ

سياسات مستقلة تراعي المصالح المحلية حتى لو كانت متعارضة مع توجهات ومصالح المركز السوفييتي، وثانيها ما جاء في المؤتمر الخامس للحزب حيث تم التأكيد على أن الهدف الأساسي للتغيير في سورية هو الإنتقال للديمقراطية وليس ما تردده الأحزاب اليسارية الأخرى عن دعم السياسة الخارجية "الوطنية" للنظام والدفاع عما تم من مظاهر "إشتراكية" والعمل على توسيعها. ثم جائت موضوعاته لمؤتمره السادس التي إنطلقت من نهج في التفكير والعمل غير نهائي معرض للتجديد والمراجعة بشكل دائم، ومواقف لا تدعي الكمال والحقائق المطلقة، وإقرار أن الحركة الديمقراطية في سورية تضم أحزاباً وتيارات وأفراد هم بمجموعهم أهم من الحزب، وذلك بعكس ما تدعيه الأحزاب "الطليعية" عن دور الآخرين الملحق بها. قدمت الموضوعات خطوط برنامجية تؤكد على أن إنتقال البلاد من حال الإستبداد إلى الديمقراطية هو الهدف الجامع لكل قوى الشعب، وعلى مفهوم حداثي وعصري للديمقراطية يعتبرها "رافعة جبارة لبناء الدولة ـ الأمة" و"أسمى منجزات الثورات البرجوازية الماضية" و"مفتاح التقدم المعاصر" وعلى أنها واحدة في مضمونها وإن إختلفت أشكال تطبيقاتها من بلد إلى آخر، وأنها لا يجمعها شيء مع ما يسمى بـ "الديمقراطية الشعبية" أو "الديمقراطية الثورية"، وهي لا ترفض الليبرالية "التي هي جزء الديمقراطية المكون الأول"، وهي كفيلة بتصحيح عيوبها، ولم يعد من الممكن تجاوزها وقد أهملتها القوى القومية واليسارية والإسلامية بحجج مختلفة فقضت على محاولات القوى الليبرالية البرجوازية لتأسيس الدولة الحديثة بعد الإستقلال.

وإعتبرت أن الإمبريالية لم تكن شراً مطلقاً، فقد ساهمت في تحديث البنى التحتية المحلية القديمة، وقدمت إنجازات في التعليم وتنظيم الدولة وتحديث القوانين، وشجعت الليبرالية السياسية وصياغة وممارسة الديمقراطية. والماركسية مرجعية الحزب للتفكير والقياس إلى جانب التراث الإنساني المعاصر، وأقرت أنها لم تعد صالحة للتعامل مع الواقع الجديد، ورفضت الإستعلاء الماركسي إزاء النظريات الأخرى والادعاء بامتلاك كل الحقيقة، وكذلك التعامل معها كعقيدة، وتخلت عن المفاهيم الشائخة التي تجاوزتها الوقائع المعاصرة مثل اعتبار الطبقة مجموع أفراد متحدين والصراع الطبقي حرب مقدسة، والثورة معطى نهائي، والديالكتيك قوانين مبسطة ومختزلة، والمادية ميكانيكية مبتذلة، والتاريخ البشري

مراحل مغلقة على التنوع، مما أدى للشمولية والبيروقراطية والإستبداد من مدخل مفهوم "ديكتاتورية البروليتاريا". ورفضت المفهوم الماركسي حول أن الدولة أداة قمع بيد الطبقة السائدة واعتبرتها تعبيراً ملموساً عن عقد إجتماعي ومصلحة جمعية، مما يتناقض كلياً مع تلاشي الدولة الماركسي. ورفضت المساواتية الفظة في شيوعية أو إشتراكية الدولة، والنفي العنيف الماركسي لمفهوم الملكية الذي هو جزء مكون من مفهوم الحق، كما رأت أن مراجعة المفاهيم والبحث عن جذور الفشل لن يتحقق برمي المسؤولية على التطبيق والممارسة بل بالعودة للأساس النظري نفسه لمعرفة نواقصه وثغراته.

لكننا إنتقدنا خلط "الموضوعات" بين العولمة والسياسات الخارجية الأمريكية عندما تحدثت عن دخول العالم في طور القطب الواحد وتفضيلها عالماً قائماً على تعدد الأقطاب، على أساس أن صراع القطبين أثناء الحرب الباردة أفاد الشعوب المتخلفة، فرأينا أن التبشير بتعدد الأقطاب لا يحل المشكلة، فقد عاش العالم في ظل تعددية قطبية قبل الحرب الكونية الأولى، ثم ثنائية قطبية بعد ذلك، وكانت استفادة الشعوب النامية من تناقضات الأقطاب محكومة بمصالح الدول العظمى، فتعدد الأقطاب مرحلة تخطاها العالم، والدعوة للعودة إليها هي عودة للوراء لما كان سائداً في القرن الماضي، أي لحرب باردة جديدة ولكن بأقطاب مختلفين (أوروبا، اليابان، الصين، روسيا...). ورأينا أنه إذا ساد قطب واحد فليس نقيضه أقطاب أخرى بل تحالف شعبي عالمي كما في مؤتمري دافوس ودوربان، وأثناء حرب الخليج، مع أمم متحدة بمفاهيم وعلاقات جديدة تناسب المرحلة الراهنة من العولمة.

إعترفت "الموضوعات" بخصوص الموقف من أميركا أنها تخلت عن حلفائها التقليديين الديكتاتوريين، ففتحت الباب لتحولات باتجاه الديمقراطية وتحرير الاقتصاد في عدة أماكن من العالم، خاصة بعد 11 أيلول حيث أعادت النظر في سياستها للشرق الأوسط الغارق في التخلف والفقر والقمع، لترى إنتهاء مصلحتها في دعم الإستبداد، وأن تشجيع الإصلاحات والمشاركة السياسية وتحسين الأوضاع الاقتصادية المتردية، سيؤدي لتجفيف البيئة التي تولد اليأس والتطرف والإرهاب. لكن "الموضوعات" تعود لإعتبار أمريكا شراً مطلقاً حيث

تعتبر أن حرب أفغانستان كانت كارثة، متجاهلة صورة النظام الطالباني الظلامية المتحالف مع تنظيم القاعدة الإرهابي، الكارثة بكل المقاييس على العالم المتحضر بأجمعه، متجاهلة ما حققه الشعب الأفغاني من البدء بتحرير المرأة وإقرار دستور ديمقراطي وفتح الأبواب أمام تحديث البلد. كما إنتقدنا بعض ما طرحته على المستوى الداخلي ومنها بشكل خاص توصيفها للقطاع العام وأحواله المتدهورة التي حولته إلى وسيلة لجمع الثروة لأفراد السلطة والمتحلقين حولها، لكنها رغم ذلك تقف موقفاً وسطياً منه، لا تفرط به ولا ترضخ للأوهام اليسارية المعارضة للخصخصة، فرأينا أنه لا بد من إخضاع القطاع العام لآليات اقتصاد السوق وبيع مؤسساته الإنتاجية الخاسرة وإدخال الأساليب الديمقراطية على إدارته، فالاشتراكية لم تعد مطروحة على جدول الأعمال، لذلك لا بد من تحرير الاقتصاد من هيمنة الدولة وتوجيه إنفاقها الأساسي للخدمات مع قوانين تمنع الإحتكار والإستغلال وتوسع من دائرة الضمانات الإجتماعية لتشمل الشيخوخة والبطالة. وقد عرضت الموضوعات طريقاً ثالثاً للتغيير بين إصلاحات النظام والتغيير من الخارج فيما رأينا أن الحل بطرق متعددة إذ لا يمكن إستبعاد إصلاحات جزئية قد يقوم بها النظام كما أن ضغوط الخارج وتأثيراته ستؤدي لتغييرات، وكذلك المعارضة تلعب دوراً فاعلاً في التغيير، ورأينا الصورة المستقبلية للتغيير عبر تشابك العوامل الثلاثة.

حزب الشعب

قام الحزب بنقلة جديدة أخرى في مؤتمره السادس المنعقد في نيسان 2005 إذ قدم تقريراً سياسياً يقارب بشكل جيد التاريخ السوري منذ الإستقلال حتى الآن، وبرنامجاً سياسياً للإنتقال بسوريا إلى الديمقراطية يمكن أن يكون مقبولاً من قطاعات واسعة في المجتمع كدليل عمل في مرحلة التغيير القادمة. لكن تأييدنا لهذا البرنامج لم يمنع من ملاحظة أن بقايا الأيديولوجيا القديمة ومفاهيم الحرب الباردة لا زالت مؤثرة في عدد من المسائل المعالجة في وثائق المؤتمر، ورأينا أن الحزب لا يستفيد من تثميننا للنواحي الإيجابية المطروحة بقدر ما يستفيد من نقدنا لما نراه من وجهة نظرنا خاطئاً في تحليلاته، مثل إستمرار الوثائق بالتمسك بالمفهوم القديم للخمسينيات حول السياسة الأمريكية

في المنطقة، المصنفة تحت إسم "المشروع الإمبراطوري الأميركي الجامح لقيادة العالم"، تحت إدعاء نشر الديمقراطية، و"لتحقيق مصلحتها في السيطرة على النفط العربي" وأن الحرب ضد الإرهاب: "يافطة مزيفة ومفتعلة" تخفي نزعة الأبطرة الأميركية، كحرب حضارات "لعزل العرب والمسلمين وتهميشهم.. تتطور لتدمير منهجي لشروط التنمية." وهو برأينا وصف إنشائي غير مدعم بالوقائع وإمتداد لمفاهيم الحرب الباردة حول "المؤامرات" و"نهب الثروات" و"المشاريع الإمبريالية الصهيونية"، يرى في السياسات الأميركية شراً مطلقاً ويتجاهل متغيراتها إثر 11 أيلول، إذ أقرت بخطأ السياسة السابقة في دعم النظم الإستبدادية المؤدية لتفريخ المنظمات الإرهابية التي باتت خطراً على أميركا والغرب والعالم. فالوثائق رغم نقدها "للنزعة المتطرفة للإنقطاع عن العالم الغربي والخوف منه والشك في نواياه ومعاداة كل ما يصدر عنه.."، تنزلق لنفس النزعة التي تنتقدها. ويبدو ان هناك وجهتي نظر بين أعضاء الحزب لا تزال إحداها متمسكة بتقييم أميركا من أيام الحرب الباردة وتيار آخر يحاول أن يأخذ بالحسبان سياساتها الخارجية الجديدة.

كما قدمت الوثائق تحليلاً منسوخاً من البرامج القديمة للأحزاب الشيوعية حول تفاقم الأزمة العامة للرأسمالية، دون الحاجة لتقديم وقائع أو أرقام تؤكد ذلك، فبعد حذف الحديث التقليدي عن إنتصار الاشتراكية، رأت أن "إنتصار الرأسمالية الحالي لم يؤد لتعميم التنمية الإقتصادية ودولة القانون والديمقراطية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان". وهو تجاهل للتطور في هذه المجالات في دول أوروبا الشرقية التي ساهم الغرب بإخراجها من سجن الشعوب إلى الحرية والديمقراطية. وإعتبرت الوثائق إجتياح النظام العراقي للكويت "رداً على مطالبة دول الخليج بديونها ولتضرره من سياساتها النفطية"، وهي ذرائع تتجاهل النزعة التوسعية الإمبراطورية للنظام الصدامي التي أدت لدمار شامل في قدرات العراق البشرية والمادية. ويتحول الكفاح المسلح من وسيلة إلى "عقيدة" عندما تؤيد الوثيقة أيضاً حق الشعب العراقي في مقاومة الإحتلال بالسلاح، دون الحاجة للخوض في تفاصيل وقائع الوضع العراقي وطبيعة القوى التي تمارس العمل المسلح، التي لا تتجاوز بقايا النظام الفاشي السابق والحركة السلفية الظلامية، مع تجاهل أن غالبية الشعب العراقي صوتت في الإنتخابات لصالح العملية

السياسية الديمقراطية المؤيدة من الشرعية الدولية، ولا يعيق إنسحاب القوات الأجنبية سوى الحاجة إليها لمواجهة إستمرار الأعمال الإرهابية التي تطال في معظمها المدنيين الأبرياء. كما إنتقدنا مواقف أخرى في الوثائق رغم أن حزب الشعب الديمقراطي السوري قد خطا خطوة صحيحة في إتجاه القطع مع أصوله القديمة، لكنه ما يزال بحاجة لخطوات أخرى تقطع مع بقايا الأيديولوجيا القديمة.

كما تعرضت في مقال آخر بعنوان "حزب ديمقراطي كنموذج مصغر لنظام ديمقراطي قادم" لمشروع نظام داخلي طرحه الحزب للنقاش العلني، كجزء من مراجعته الشاملة للمفاهيم القديمة وهو نقلة بالنسبة للنظام القديم الذي يعود لثلاث عقود سابقة، إذ لم يعد الحزب نخبة طليعية تقود الشعب وتهيمن على المنظمات الجماهيرية والأهلية، كما لم يعد حزباً يمثل الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والمثقفين الثورريين، بل أصبح "لجميع طبقات الشعب" القابلة ببرنامجه السياسي، وهو "يستلهم أفضل ما اختزنه الفكر الإنساني والتراث العربي والإسلامي"، بعد التخلي عن الإلتزام بالماركسية كمرجعية وحيدة، وعن قواعد التنظيم اللينينية التي فرضت بناء الحياة الداخلية على أساس مبدأ "المركزية الديمقراطية" الذي شوه الديمقراطية وحولها إلى مفهوم شكلي. وبعد شطب صيغة "الخضوع" التي كانت في النظام القديم الشكل الأمثل للعلاقة بين القيادات والقواعد، القائمة على الإنضباط الصارم الذي يصلح لمنظمة عسكرية والمتعارض مع حزب سياسي ديمقراطي. ورغم إعتراف المشروع ب ‘‘حرية التعبير" الداخلية فقد رأيت وجوب إضافة "حق الاختلاف والتعدد" والتعايش بين الآراء والتيارات المختلفة، ولتصبح هذه الحقوق مضمونة للأعضاء لا يكفي طرحها كشعارات بل يجب توضيح آليات ممارستها بالنص في النظام الداخلي على حق الأقلية في نشر آرائها داخل وخارج الحزب ضمن وسائل إعلامه أو في نشريات خاصة. وثمنت في مقال آخر تخلي رياض الترك عن الأمانة العامة وقبوله كل الإنتقادات الموجهة لآرائه ومواقفه، وإعتبر أن دوره كأمين أول للحزب انتهى ولن يكون مجدداً في هذا الموقع، وهو مثال آخر يقتدى به إلى جانب جورج حبش الأمين العام السابق للجبهة الشعبية، مما يعطي درساً لأمناء آخرين مخضرمين لا زالوا متمسكين بالمنصب ويورثه البعض لأبنائه أو زوجاته.

نقد حزب "ما العمل؟"

وكنت قبل ذلك قد نشرت دراسة بعنوان " نحو أحزاب ديمقراطية تزيح حزب -ما العمل-المركزي والشمولي" مبنية على قراءات متعددة في تجربة الحزب الشيوعي السوفييتي والإنتقادات التي وجهت له، وتجارب أخرى للأحزاب العربية والغربية، فقد شهد القرن العشرين انتشاراً عالمياً واسعاً للمفاهيم الديمقراطية، وخاصة بعد حرب عالمية كان من نتائجها صدور الإعلان العالمي لحقوق الانسان، كمثل أعلى مشترك للحريات الأساسية تعمل لبلوغه كافة الأمم. كما شهد صعود الأنظمة الشيوعية الشمولية، التي ألغت الحريات وحقوق الإنسان في بلدانها بحجة العدالة الإجتماعية، مما عجل بإنهيارها لصالح الديمقراطية. ورغم أن حق تشكيل الأحزاب جزء أساسي من المبادئ الديمقراطية، فإن دولاً عربية عديدة تستمر في منع قيام الأحزاب كلياً حتى وصل التحريم في ليبيا لاعتبار أي عمل حزبي خيانة عقوبتها الإعدام. كما أن دولاً تمارس حكم الحزب الواحد، وأخرى انتقلت لتعددية حزبية مقيدة أو شكلية تسمح لأحزاب وتمنع أخرى مع أفضلية للحزب الحاكم. إلا أن الإنتقاص من الحرية الحزبية ليس حكراً على الأنظمة فإن أحزاباً عربية قومية أو يسارية أو إسلامية، لا زالت تتمسك بمفاهيم وممارسات تتناقض مع مفاهيم وممارسات الحزب الديمقراطي: كإتحاد حر لأشخاص يجتمعون على برنامج سياسي قابل للتطوير، وهو وسيلة وليس غاية ومشروع لمرحلة سياسية معينة يخلي الطريق لشكل آخر من العمل الحزبي في مرحلة تالية مختلفة مما يفقده أبديته. أهم مبدأ فيه حق الاختلاف الذي يصهر تيارات متعددة، تتعايش وتتجاور مما يؤدي لإغناء الحزب بإبداعات أعضاءه، حيث العضو يمتلك حرية تفكير وتعبير واسعة فهو ليس متلقياً بل مبدعاً. والتعدد ليس سبباً لتفكك الحزب، بل عدم الإعتراف للأعضاء بحق الدفاع عن آرائهم بكل الوسائل المتاحة هو الذي يدفعهم للتخلي عنه. تحترم الأكثرية في الحزب الأقلية وحقها في التحول إلى أكثرية بنشر آرائها لتكوين رأي حزبي أو جماهيري مناقض لما هو سائد في الحزب، وتتجمع في تيارات أو تكتلات أو منابر تمتلك حرية التعبير والعمل. وهو حزب يجذر الديمقراطية في صفوفه كما يريدها أن تكون في المجتمع، فهو مدرسة لتعلم الممارسات الديمقراطية ووسيلة لوصول الشعب إلى السلطة، وليس الشعب وسيلة لوصول الحزب إلى السلطة. وهو يرتبط

بالشعب ويحارب نزعة الإستعلاء والتفوق " الطليعي". يعتمد على إنتخاب قياديه وينبذ التعيين، مع الإقرار بحق العزل لأي قيادي دون إنتظار نهاية ولايته، ويعترف بأخطائه وينتقدها بشكل دوري أمام المواطنين، كما يغلب العمل التطوعي، فإنتشار التفرغ يخلق شريحة بيروقراطية تعتمد على القيادة التي تدفع رواتبها، مما يحول الحزب إلى تنظيم بيروقراطي مأجور.

بعكس ذلك فالحزب المركزي الذي لا يمارس الديمقراطية في داخله لا يمكن أن يأتي بالديمقراطية للمجتمع، رغم أنه يعتمد "مركزية ديمقراطية"، وهي مركزية متسترة بقناع ديمقراطي، تخنق الديمقراطية في الحزب بشكل دائم، وهي مستقاة من مفاهيم حزب "ما العمل" اللينيني، الذي حرم الأحزاب الليبرالية بعد إستلامه السلطة ثم إنتقل لقمع الأحزاب الإشتراكية الأخرى ثم حظر التيارات داخل الحزب الشيوعي نفسه ثم أرسى الديكتاتورية الستالينية وعبادة الفرد. وليس صدفة أن الأحزاب التي تعتمد المركزية الديمقراطية تنتهي عادة إلى هيمنة فرد على الحزب. المركزية في مثل هذه الأحزاب هي المبدأ الأساسي، فالقيادة تضع الخطط وتراقب تنفيذها من قبل الأعضاء، و"الديمقراطية" لا تغير شيئاً من المركزية فهي تعطي للمراتب الأدنى حق الإستفسار أو إبداء الرأي على أن يبقى الرأي الأخير للقيادات العليا، فرأي الأعضاء استشاري وليس ملزماً. ويعتمد في الحزب المركزي على "الخضوع" أو الإسكات وأخيراً الطرد من الحزب الذي يقترن بالتشهير، فأعضاء الحزب كأفراد يخضعون لهيئاتهم الحزبية، وتخضع الأقلية للأكثرية وتخضع كل هيئة للأعلى فيها بالنسبة لأي قضية فكرية أو سياسية أو تنظيمية، وكل عمل إنقسامي يعتبر تخريباً معادياً للحزب وخيانة للقضية، والتكتلات في الحزب وكذلك إثارة الإنتقادات والملاحظات خارج الهيئات الحزبية محظورة، يعاقب مرتكبها بشكل صارم. الطاعة والخضوع تقليد عسكري لا يتلاءم مع حزب سياسي ديمقراطي تقوم العلاقات فيه على حق الإختلاف والإتفاق على قواسم مشتركة بناء على القناعة الحرة، فالإنضباط "الحديدي" الذي تدعو إليه الأحزاب المركزية صفة لفرقة عسكرية وليس لعمل سياسي.

ويمكن من الخضوع والطاعة في الحزب المركزي نظام هرمي تراتبي، وكلما ازدادت المراتب عدداً تتمكن القيادة من التحكم في الحزب أكثر، بينما

كلما توسعت العلاقات الأفقية على حساب العمودية كلما ازداد الحزب ديمقراطية. الإنتخاب فيه محصور بالقيادات التي تستخدم التعيين لترقية من يستحق بحجة أن الإنتخاب يتعارض مع الجانب الأمني، وعندما يقر الحزب إنتخابات في ظل مبدأ المركزية الديمقراطية، فإن التدخل القيادي يستمر بوسائل متعددة لتقييدها، فيمكن إلغاؤها أو تأجيلها أو توجيهها لتأتي مناسبة للقيادة التي تعيد إنتاج هيمنتها من خلالها. الإنتماء للحزب المركزي ليس مفتوحاً للجماهير لمن يوافق على برنامجه، فلا بد للعضو من تزكية ليتم تنسيبه، ثم يخضع المرشح لفترة تدريب وإختبار، تقولب العضو وتكون نخبة ترفد الطبقة القائدة، بينما يختار العضو في الأحزاب الديمقراطية المنفتحة الحزب، وينتمي إليه بناء على موافقته على برامجه ووفق شروط عضوية ميسرة تزيد الأعضاء لصالح الإنتخابات، ونشاطه في صفوفه هو أحد أوجه نشاطاته الإجتماعية المتعددة، بينما الأحزاب المركزية تسعى لأخذ كل أوقات العضو وكل جوانب حياته لإمتلاكه بشكل كامل.

الحزب المركزي حزب شمولي حيث العقيدة تتخذ طابعاً دينياً مما يمكن القيادة من السيطرة المطلقة على الأعضاء، فيتم داخله بشكل دائم القضاء على إختلاف الآراء تحت شعار "وحدة الفكر والإرادة والعمل"، فالوحدة الفكرية الصارمة تؤمن وحدة التنظيم شبه العسكرية وتمنع إنقسامه إلى تيارات متصارعة، أما الإجتهادات والآراء فيجب أن تعرض ضمن الأقنية التنظيمية وليس خارجها ليتم ضبطها. لذلك تعاني تنظيمات الأيديولوجيا الواحدة من الجمود الفكري ومعاكسة الوقائع ومعارضة أي محاولة داخلية للتطوير، فهي لا تضمن وحدة التنظيم وعدم إنشقاقه عند أي فعل تغييري، مما يولد عادة حركة خروج جماعية فيها، فالإنشقاق الطريقة الوحيدة لطرح الآراء المخالفة لما هو سائد، لتتبادل الأطراف المختلفة تهم "التحريفية" المشابهة في الأديان لتهمة "الكفر". لذلك يعتمد الحزب المركزي الشمولي عملية التطهير أو التصفية لإدخال برامج جديدة أو إستبعاد أفكار جديدة يخشى من تبلورها في تيارات. وعند أي منعطف تغييري تقف الأغلبية مع المفاهيم السابقة على أنها الحقيقة المطلقة، حيث أنه تم تحفيظها للأعضاء كمبادئ بديهية و"ثوابت"، رغم أنها قابلة للتطوير للتوافق مع وقائع متجددة.

وبعكس ذلك فالحزب الديمقراطي لا يحتاج للالتزام بأيديولوجيا واحدة

لتأمين وحدته، فالرابط الأساسي بين أعضائه قناعتهم ببرنامج مشترك بنوده قابلة للتطوير وغير مقدسة، فيكون أقل تعرضاً للإنشقاقات، ويمكن أن تتعايش فيه أيديولوجيات مختلفة، وهذا لا يمنع من وجود خطوط نظرية أساسية مرنة كانعكاس للبرامج والوقائع، تختلف عن الأيديولوجيا التي يجري الإلتزام بها مسبقاً لتخضع الوقائع في الحزب والمجتمع لاشتراطاتها. وتعالج الخلافات عادة بالتكتم وبنفي وجودها. وقد يتحول الحزب إلى عدة أحزاب متجاورة، بعد أن يفقد وحدته الفكرية "الحديدية". فيجري تجاهل ذلك لأن الحزب لا يقبل بالتعدد داخله. بينما في الحزب الديمقراطي يجري الاعتراف بالتعدد رسمياً وتوضع الأسس الديمقراطية الداخلية لحركة جدل بين الآراء المتعددة للوصول إلى قواسم مشتركة مع إحترام الرأي الآخر، والإحتكام في النهاية للتصويت في إجتماعات ومؤتمرات عامة وقبول نتائجها مع حق الأقليات في إستمرار طرحها العلني لآرائها، وترك الزمن والتجربة لتقرر أي الأفكار هي الأسلم.

الحزب الديمقراطي يرى في المواطنين الأساس في تحديد الأهداف السياسية، لذلك يسعى ليكون رأيهم مسموعاً في جميع القضايا التي تهمهم. أما الحزب الشمولي فالمبادىء والنظريات عنده هي الحقيقة المطلقة التي لا يمكن الجدل حولها، وهو لا يحتاج لرأي المواطنين ليرى إن كانت مبادئه وأهدافه هي أيضاً مبادئ وأهداف الشعب، فهي عنده بديهيات لا يرقى إليها الشك. وهو ليس بحاجة لديمقراطية داخلية تربي الأعضاء لمجتمع ديمقراطي قادم، فهو حزب يبني من أجل الثورة القادمة وليس الانتخابات القادمة، وتحقيق المهام "التاريخية" التي نذر الحزب نفسه لها. وعندما يصل إلى السلطة، فإنه عادة يتبنى حكم الحزب الواحد ويلغي الأحزاب الأخرى. وقد رأيت في نهاية الدراسة إن تأسيس أحزاب ديمقراطية حديثة متعددة على أنقاض الأحزاب المركزية الشمولية، أحد أهم الأسس لنهوض عربي يتجاوز الهزائم والكوارث، ويضع المواطنين الأحرار على الطريق الموصل لتحقيق أهدافهم.

هيئات ومنظمات غير حكومية

تعرضت في مقال بعنوان "الهيئات الأهلية: آليات عمل ومقارنات" لشكل

آخر للتجمع الإنساني لتأطير فئات المجتمع ذات المصالح المشتركة في سعيها لتحقيق طموحاتها وأهدافها السياسية والإقتصادية والإجتماعية، والذي نشأ حديثاً إلى جانب التنظيمات الحزبية، المعتمد نموها وإنتشارها على مدى اتساع الهامش الديمقراطي المتاح للمبادرات الشعبية لأخذ الناس لزمام أمورهم بأنفسهم دون إنتظار للإملاءات الآتية من سلطات المجتمع، وهي ظاهرة تدل على مدى حيوية المجتمع المدني وأهم مجالات عملها: الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان، مراقبة نزاهة العمليات الإنتخابية، مكافحة التمييز، الدفاع عن حقوق النساء والأطفال، الدفاع عن المستهلكين وتأمين الخدمات الصحية، مكافحة التعذيب، نشر الوعي القانوني، الحفاظ على البيئة، الدفاع عن حقوق اللاجئين والمهجرين وفاقدي الجنسية، إنشاء المنتديات الفكرية والسياسية، الإنماء الاجتماعي والاقتصادي.. وأهم أسباب انتشارها إلتزامها كهيئات متخصصة الدفاع عن قضية محددة مما يجتذب أعداداً من الناس بصرف النظر عن إتجاهاتهم وآرائهم بالنسبة للقضايا الأخرى، ويبرر وجودها عدم كفاية نشاطات الأحزاب والحكومات والمنظمات الدولية لصالح هذه القضايا، وتقلص الثقة بالحكومات والمعارضات، وللتعويض عن سعي الأحزاب والحكومات لتأمين المصالح الخاصة للأطر العليا فيها على حساب المصالح العامة للمواطنين. إمتدت هذه الهيئات إلى العديد من بلدان العالم ولكافة مجالات الحياة لتأمين الحقوق الفردية والجماعية، وبدأت بالإنتشار في بلدان العالم الثالث ومنها البلدان العربية، كوسيلة للمشاركة السياسية وتنمية دور المواطن في الأمور العامة في بلدان شمولية أو شبة ديمقراطية، حيث الدعوة لإطلاق حرية تشكيلها وتحركها مرتبط بالدعوة للحريات العامة والشخصية، إذ لم تعد المنظمات "الشعبية" المرتبطة بالحاكم والحزب الواحد تدافع عن المجتمع ضد الإستبداد، بل تدافع عن الحاكم ضد حقوق المواطنين. لذلك تشكك الأنظمة التي تتضرر مصالحها الخاصة من نشر الحريات، في شرعية المنظمات الأهلية وتتهمها بتفتيت العمل السياسي وتفكيك المجتمع والإرتباط بتمويل خارجي، وبقية التهم الجاهزة في قاموس الأنظمة لأي تحرك مجتمعي مدني لا يخضع لهيمنتها لتضيق على نشاطها أو تستأصلها.

أما في البلدان الديمقراطية فلا يحتاج تشكيل منظمة أهلية سوى إرادة مؤسسيها أو لعلم وخبر لمديرية ما، حتى أصبحت أعدادها في العالم مئات

الآلاف، عشرات الألوف منها تعمل على مستوى عالمي، ومنتسبيها بالملايين. وآخر إنتصاراتها على المستوى العالمي الإشتراك بكثافة في مؤتمر ديربان، حيث أقرت هذه المنظمات بغالبية كبيرة حقوق الشعوب المضطهدة أو المنسية، وأدانت العنصرية الصهيونية وطالبت بتعويضات عن عهد العبودية، حتى أصبحت كما سماها الأمين العام للأمم المتحدة "ضمير الإنسانية". وهي لا يمكن مقارنتها بأحزاب النخبة ذات شروط العضوية المتشددة التي يحكم عملها وحدة الفكر والإرادة، فالهيئات الأهلية تقترب في آلية عملها من الأحزاب الديمقراطية وتختلف عنها بأنها ذات هدف سياسي أو اجتماعي وحيد، فلا تستند لبرنامج فكري أو إجتماعي شامل، لتتمكن من إستيعاب كل الإتجاهات التي تلتقي حول الهدف المحدد، فالحزب هوية فكرية لمنتسبية بينما الهيئات الأهلية إطار لعمل النشطاء من انتماءات فكرية مختلفة، وجماعات ضغط لا تسعى لتمثيل الشعب بل لدفع الناس للعمل مباشرة من أجل حقوقهم. وهي لا تسعى لسلطة، بل للتأثير على أصحاب القرارات في المستويات المحلية والدولية، وتتسم أعمالها بتطوعية غير إلزامية وترفض الإحتراف وتعتمد هيكلاً مبسطاً والعلاقات بين لجانها علاقات أفقية بين لجان متساوية الأهمية، يرأسها منسق عام لا يصدر الأوامر بل يسعى لتنسيق النشاطات المتنوعة وتأمين الترابط بينها وتوجيهها للهدف المتفق علية مسبقاً. أما تشكيل هيئات تدعى أهلية من ممثلي حزب أو عدة أحزاب مع ضم بعض الأفراد المستقلين فلا يمكن إعتبارها هيئات أهلية مستقلة، بل واجهات علنية للأحزاب.

الهيئات الأهلية في العالم أصبحت أحد ظواهر العولمة لتفرز في نهاية القرن الماضي حركة اجتماعية مدنية "أممية شعبية قيد التشكيل" كما سميتها في عنوان مقال آخر، طابعها الغالب شعبي وأهلي وليس حكومي أو حزبي، فهي حركة لعولمة النضالات المجتمعية لمواجهة عولمة الاقتصاد والسياسة والأمن، وهي متعددة الإهتمامات والأولويات يجمع بينها مواجهة الإضطهاد وعدم المساواة بكل أشكالها، لإنقاذ الإنسان والأرض وتأمين حياة أفضل لكل البشر. وهي تضم شبكات لمنظمات غير حكومية ومنظمات الدفاع عن الأرض وحقوق الإنسان والبيئة وإتحادات مستقلة عمالية ونسائية وفلاحية وحركات الشعوب التي لم تمارس بعد حقها في تقرير مصيرها، ومعادون للشركات الكبرى المستهينة بأمور

البيئة والساعية للتخلص التدريجي من الخدمات الإجتماعية ولحرية تسريح الموظفين والعمال. وهي حركة تنوع القضايا والميول والأفكار وتعدد الطبقات والأجيال والمصالح والمطالب، يرفض الإتجاه الغالب فيها العنف ويواجه سلبيات العولمة من داخل مؤسساتها لتغيير سياساتها، ومن أهم أهدافها وشعاراتها أن الإنسان هدف أول للنشاط الإنساني وليس الربح، والتقدم العلمي لتحسين حياة الإنسان في كل مكان على الأرض وليس أداة للسيطرة على الشعوب وثرواتها، وحقوق الإنسان ليست السياسية فقط، بل حق المأكل والمأوى والصحة والتعليم والعمل، وهي تدافع عن الخدمات الإجتماعية من تأمين صحي وإعانات بطالة ومعاشات من خطر التقليص أو الإلغاء، وتدافع عن دور الدولة في التشريع ومساءلة الشركات وتقديم الخدمات، في مواجهة سعي رأس المال لتقليص دورها، وهي في الدول المتقدمة تسعى للحفاظ على الحقوق وتوسيعها وفي الدول المتأخرة تطالب بالحقوق المفتقدة، وتتجاوز الصراع بين الشمال والجنوب للتضامن مع فقراء العالم وشعوبه المضطهدة التي لا تنقصها الديمقراطية فقط بل الحد الأدنى من متطلبات حياة إنسانية. كما تناهض الرأسمالية العالمية التي رغم تحقيقها لإنجازات عظيمة فإنها استنزفت موارد الطبيعة ودمرت البيئة وأتلفت الغابات وسممت الأرض والجو بالنفايات وأدت لتغيير مناخي سيلحق الكوارث بالأرض والإنسان، فالحركة تعارض الإستهلاك المنفلت للدول الصناعية المتقدمة وتدعو إلى تكييف التنمية الاقتصادية مع التنمية الاجتماعية وحماية البيئة بإستهلاك موارد الطبيعة بشكل مدروس، وتوزيع الثروات بين أغنياء العالم وفقرائه بعدالة تؤمن الحاجات الراهنة للجميع مع عدم إهمال الأجيال القادمة. وقد عرفت بتنظيم منتديات ومؤتمرات موازية للمؤتمرات والقمم التي تنظمها الدول والمؤسسات الدولية والأمم المتحدة، وأهمها: مؤتمر دافوس المضاد للمنتدى الإقتصادي العالمي، والمظاهرات المرافقة لمؤتمر سياتل لمنظمة التجارة الدولية في عام 1999، والمنتدى المدني الأوروبي المتوسطي في عام 2000، ومنتدى بورتو أليغري والمؤتمر المضاد للعنصرية الموازي في دوربان والنشاطات المرافقة لمؤتمر جنوا للثمانية الكبار ولمؤتمر الدوحة لمنظمة التجارة الدولية في عام 2001، والمؤتمرات الموازية لمؤتمر مونتري لتمويل التنمية في المكسيك وللقمة العالمية للغذاء في روما ولقمة الأرض في جوهانسبورغ في عام 2002.

وقد بلغت الحركة الاجتماعية العالمية من النضج والوعي لبحث قضايا التجارة الدولية والتنمية والبيئة والمرأة وتركز الثروات وانتشار الفقر والأمراض والمطالبة بإلغاء ديون العالم الثالث وفرض ضرائب على الشركات متعددة الجنسية لصالح التنمية في الدول المتخلفة وتفعيل الأمم المتحدة للعمل لصالح الشعوب، وإلى جانب ذلك وغيره حظيت القضية الفلسطينية باهتمام خاص، ففي قمة الأرض اعتبر الإحتلال الأجنبي من الأسباب التي تهدد التنمية المستدامة في العالم، وطالب المنتدى المدني الأوروبي المتوسطي بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة وغزة وإزالة المستوطنات وتأمين حق العودة. أما في دوربان فقد تبنت 3500 منظمة إجتماعية من كل أرجاء العالم فقرات خاصة بفلسطين في بيانها الختامي أهمها: إقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال حتى إنسحاب إسرائيل من كل أراضي 67 وقيام دولة مستقلة، وإعتبار إسرائيل دولة فصل عنصري تمارس التطهير العرقي والترحيل والعقوبات الجماعية والإنهاك الإقتصادي وإرهاب الدولة وتدمير البيوت ومصادرة الأراضي، ما يستوجب إعادة قرار الأمم المتحدة الذي إعتبر الصهيونية حركة عنصرية. ولاحظت أن سبب ضعف المشاركة العربية في الحركة الشعبية الدولية المناهضة للعولمة، إنعدام الديمقراطية وغياب السياسة في معظم المجتمعات المدنية العربية وشيوع الأنظمة المستبدة القامعة لشعوبها، حيث تفضل معظم الأنظمة العربية تهميش أو إلغاء الحركة الإجتماعية حتى لو لم تكن أحزاباً تسعى لمنافستها على السلطة، فليس من مصلحتها أن تقوم الحركة بإيقاظ المواطنين للمطالبة بحقوقهم، إلا أنها لن تستطيع إرجاع عجلة التاريخ إلى الوراء، إذ أثبتت دروسه أن الشعوب الناهضة تستطيع تحصيل حقوقها في نهاية المطاف.

الفصل السابع

نقد تيار الإسلام السياسي

هل الإسلام هو الحل؟

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صعود منظمات تيار الإسلام السياسي الذي طرح نفسه بديلاً للأنظمة القائمة الاستبدادية شبه العلمانية التي وصلت لطريق مسدود بعد إنهيار المعسكر الشرقي وتعاظم دور المجتمع الدولي في الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والأقليات في أرجاء العالم، وهو التيار الأقدر على إستغلال الأوضاع البائسة التي أوصلت الأنظمة مجتمعاتها إليها، فلن يتكبد مشقة الإقناع ببرامج مغايرة لما هو سائد، وهي المهمة الأصعب للنخب الديمقراطية المروجة للأفكار الحديثة، بل يكفيه تذكير الناس بمحفوظاتهم التراثية وهي أقوى قاعدة لإستبداد جديد كبديل عن العفش القديم "القومي" و"الاشتراكي"، إذ لم تخرج بعد قطاعات واسعة من مجتمعات المنطقة من مفاهيم العقود الأخيرة للخلافة العثمانية، فالغالبية تأخذ بقشور الحضارة الحديثة وتستهلك منتجاتها، ولكنها ترفض مفاهيمها السياسية والإجتماعية والثقافية المعاصرة المتعارضة مع موروثاتها القديمة التي يقرها الإسلام السياسي على أنها صالحة لكل زمان ومكان، فالحداثة والأفكار والثقافة الإنسانية الناتجة عن تلاقح كافة الحضارات هي عدوه الأول، مستفيداً من أسلمة الأنظمة لبعض أوجه الحياة الإجتماعية وتعطيلها فعاليات المجتمع المتنورة، بحيث لم تترك للناس سوى الإختيار بين نظام مستبد بمسحة عصرية مزيفة، وتيار أصولي يعمل لإعادة المجتمع أكثر للوراء. إلى جانب التخلف والفقر والجهل والتطرف الديني والإستبداد كعوامل متداخلة توفر المناخ الملائم لإنتشاره، يستفيد الإسلام السياسي من عدم تمييز قطاعات من المجتمع بين الإسلام كدين متسامح تعتنقه

الملايين، وبين الإسلام السياسي الساعي للسلطة بإستخدام الدين. ويستفيد التيار الإسلامي من مسألة الصراع مع إسرائيل، ففي الوقت الذي توصلت فيه معظم التيارات العلمانية بعد تجربة نصف قرن تخللتها حروب مكلفة، لسياسة واقعية تقبل بالسلام مع إسرائيل مقابل الإنسحاب من الأراضي المحتلة، فإن التيار الإسلامي بغالبيته يزاود بإستمرار المقاومة مهدداً بتكرار التجربة السابقة من الصراع الدامي الذي سيقود لكوارث جديدة.

الأنظمة الإستبدادية إستخدمت النصوص الدينية لتسويغ سياساتها، وقمعت تيارات الإسلام السياسي التي سعت بالعنف لمنافستها على السلطة، وطوت تيارات إسلامية أخرى تحت جناحها لإستخدامها لصالحها، فالدين بالنسبة للأنظمة الاستبدادية وسيلة مثل "الوطنية" و"القومية" و"الاشتراكية" و"الثورية"، تستخدمه للدفاع عن احتكارها للسلطة. والإستبداد يمكن أن يكون "إسلامياً" عندما يكون ذلك مفيداً لأنظمة، أو "علمانياً" عندما تكون بعض العلمانية في صالح أنظمة أخرى. والفارق بين أنظمة الإستبداد المشرقية شبه العلمانية وأنظمة الإستبداد المنهارة في أوروبا الشرقية، أن الأخيرة كانت أنظمة علمانية حقيقية تصدت لما هو بالي من المفاهيم القديمة مستخدمة الإكراه إلى جانب الإقناع لتحديث مجتمعاتها وتخليصها من إرث القرون الوسطى، لذلك كان يسيراً الإنتقال إلى ديمقراطية علمانية حداثية.

وفي حوار أجراه معي الكاتب نزار الجاف رأيت أن الإسلام السياسي يطرح شعار "الإسلام هو الحل" كفكرة جذابة لقطاعات من مجتمع متخلف، رغم نتائج هذا الحل المأساوية عندما طبق في بلدان مثل أفغانستان، فتطبيق الشريعة في الحكم ستكون نتيجته إستبداد شامل لن يقتصر على الشؤون السياسية والإقتصادية بل سيتخطى ذلك للشؤون الإجتماعية والثقافية. وفي أفضل الحالات لن تكون "الديمقراطية الإسلامية" أكثر من وسيلة للوصول للحكم ثم تطبيق الإستبداد المحمي بنصوص يفسرها محتكرو الإسلام السياسي. وقد قادت برامج القوى الإسلامية المنطقة لحروب متعددة الأشكال، ففي الجزائر ومصر شنت الجماعات الإسلامية المسلحة حرباً أهلية همجية بعد تكفير الأطراف المخالفة لها. وفي السودان أغرق نظام الترابي البلاد في حربين للأسلمة في الجنوب

الأرواحي المسيحي وللتعريب في دارفور الإفريقية، وفي العراق سعت الأحزاب الإسلامية ذات الميليشيات المنفلتة لإدخال البلاد في حرب دموية للتطهير المذهبي لإثبات أية مرجعية "شيعية" أم "سنية" ستعتمد في دولة الإسلام السياسي المأمولة. وفي لبنان قاد حزب الله عملية إسقاط حكومة الأكثرية المنتخبة لخدمة دول إقليمية تريد لبنان ساحة لصراعاتها. أما في فلسطين فأثبتت "حماس" مرة أخرى أن الإسلام السياسي لا يتوافق مع الديمقراطية إذ إنقلبت عليها واستأصلت الآخر لتنفرد بالسلطة. فالمزيد من التخلف والظلامية وإستبداد "مقدس" وحروب أهلية وإقليمية ودولية ودمار وفوضى، هو ما ينتظر مجتمعات المنطقة التي وثقت أعداد متزايدة من أفرادها بالإسلام السياسي على أمل أنه خشبة الخلاص من أنظمة الإستبداد الراهنة.

سيبقى الإسلام السياسي ورجال الدين المتطرفين مؤثرين في المنطقة العربية إلى أن يبدأ الناس بتغيير مواقفهم نتيجة تقدم تفكيرهم وإتساع إطلاعهم على أفكار وأساليب حياة المجتمعات الأخرى المتقدمة، التي أصبح من المستحيل حجبها بعد إنتشارها الواسع بوسائل الإتصال الحديثة. من الصعب أن تبقى الأكثرية متمسكة بمفاهيم ووسائل وطرق وسنن وشرائع متخلفة عن المسيرة الإنسانية، فالانفتاح على العالم وعلاقاته الإجتماعية المتطورة وعلومه وإستثماراته وطرقه في التمدن والتنمية وثقافته التي ترفض كراهية الآخر والعداء للمرأة والعقل والحداثة وثقافة الموت وأحقاد الماضي، وتحبذ التمتع بالحياة والإبداع والتسامح والفكر النقدي وحوار الثقافات والديانات وإعلاء العقل وجهاد النفس والبناء وتطوير العلوم لتحسين أوضاع الناس وتوسيع حرياتهم. لا نتوقع نجاحاً للإسلام السياسي في نشر العتمة في أرجاء المنطقة، فستظل المواجهة سجالاً بين النخب الحداثية وممتطي موجة التدين، والناس بطبيعتهم يحبون التمتع بالحياة بألوانها المفرحة وسينضمون بغالبيتهم للمواجهة تدريجياً بعد اقتناعهم من تجاربهم بأن تدينهم حق لهم، لكنه لا يعني تسليم أمورهم لمستغلي التدين أو خضوعهم لرجال دين إجتهاداتهم بشرية تقتبس من الماضي وترفض إصلاح ديني يفسر النصوص بما يتلاءم مع العصر. إلى أن يحدث ذلك ستدفع مجتمعات المنطقة أكلافاً عالية لتتخلص من أوهام أن "الإسلام هو الحل" كما يطرحه الإسلام السياسي. ولن يبقى العالم متفرجاً إذ سيتدخل لمنع إستفراد الإسلاميين بإدارة أية

دولة، كما حصل عندما تصدى المجتمع الدولي لحكم الطالبان القادم من القرون الوسطى. وتدخله لم يعد مسألة مبادئ إنسانية فقط بل مصلحة عامة لأمنه واستمرار تقدمه.

وفي مجال الإسلام السياسي ايضاً كتبت مقالين لعرض كتابين للصديق الكاتب إحسان طالب: "التشدد الديني والإسلام السياسي" الصادر عن دار الرأي بدمشق و"العدل والنساء-إشكالية النص" الصادر عن دار متري للطباعة والنشر في حمص بإعتبارهما مساهمة في تجفيف منابع الأصولية في الجبهة الثقافية من ضمن أعمال عديدة لنخبة من خيرة الكتاب أدركت دورها الفاعل في التصدي لهذه الظاهرة وشرعت أقلامها الجريئة لمواجهتها. وقد غطى الكتابان جوانب هذه المسألة الشائكة، وعالجا السلبيات التي نتجت عن محاولات ربط السياسة بالإسلام والدين بالحكم، بمنهج علماني وعقلاني يعتمد الإبداع والإجتهاد ويبتعد عن التقليد، ومن منطلق لا يعادي الدين لكن يحافظ على وجهه الإنساني. وفيها يبدو الكاتب من خلال عرضه للحلول في مواجهة التشدد الديني والأصولية أقرب للمفكرين الذين رأوا الحل في مراجعة التراث لتحريره من أسر التفاسير والقيود التي أعاقت تجديده وإندماجه في نسيج الحضارة العالمية، بفهم إنساني وعقلاني مناقض للتفسير السلفي الأصولي الجامد والمتزمت، من منطلق علماني يفصل بين المقدس والدنيوي بإعتبار "الدولة شأن دنيوي والدين شأن آخروي"، ويدعو لإصلاح ديني يتجاوز جمود النصوص الفقهية القديمة ويخلص الدين من الشوائب التي علقت به خلال العصور المتعاقبة فيحييه ويلائمه للعصر وخاصة بالدعوة لتحرير المرأة، نصف المجتمع، من الهيمنة الذكورية في زمن أصبح فيه التمييز بين الجنسين أحد أهم علائم تخلف المجتمعات الإسلامية.

وصول الإسلاميين للسلطة

وفي مقال آخر "وصول الإسلاميين للسلطة ليس نهاية التاريخ" مع الصديق وليد رأينا أن قوى الإسلام السياسي في المنطقة العربية إنتقلت من دورها في المعارضة الذي مارسته بوسائل عنيفة غالباً، إلى دور المشاركة في المجالس المنتخبة فقد قبل التيار الإسلامي المعتدل بالإنتخابات للوصول إلى السلطة أو

المشاركة فيها وتخلى عن شعاره القديم الدولة الدينية التي تغلف الإستبداد البشري بالمقدس الديني، ونادى بالدولة المدنية بمرجعية إسلامية وهي حسب النموذج الإيراني تقييد سيادة الشعب المفترض أنها حرة في التشريع، بالنصوص الدينية التي يفسرها رجال دين غير منتخبين. والتيار لم يقبل بمعظم القيم الديمقراطية حسب مرجعية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهود والاتفاقات الدولية الملحقة به، مما يجعله مستفيداً من الإنتخابات للوصول للسلطة ليحول الديمقراطية بعد ذلك إلى واجهة تخفي هيمنة القلة على الحكم. فالديمقراطية الإسلامية الإيرانية في التطبيق العملي أقصت جميع القوى العلمانية ولم تتحمل حتى جناحها الإسلامي الإصلاحي. أما برنامج الإسلاميين في السلطة فهو: أسلمة كافة القوانين وإنشاء نظام عقوبات إسلامي للجلد وبتر الأعضاء، إقتصاد إسلامي يعمم مؤسسة الزكاة ويمنع نظام الفوائد بإعتباره ربا محرم، نظام تعليم إسلامي يوسع أنشاء الكتاتيب ويركز على حفظ النصوص الدينية على حساب العلوم الحديثة، وإحياء مؤسسة الحسبة كنظام إجتماعي أخلاقي متشدد، مراقبة ومكافحة الفن بكافة أشكاله من غناء وموسيقى ورقص ومسرح وشعر وصور ورسم ونحت ومسلسلات، شرطة دينية تتربص بالمخالفات وتمنع الحفلات وبيع الخمور ومواد التجميل ومهرجانات ملكات الجمال وعروض الأزياء والأعراس المختلطة والبرامج والأفلام التي تظهر فيها المرأة سافرة، وإغلاق مرافق الفنادق الترفيهية والأسواق أثناء أداء الصلاة وملاحقة السافرات ومنع حلاقة الذقون وارتداء البدلة وربطة العنق والتصافح بين المرأة والرجل، والتضييق على الأقليات الدينية والسعي لإعادتها لنظام الذمة والجزية وإخراج أفرادها من الجيش، ومنع الكتب والكتابات المتعارضة مع تفسيراتهم للنصوص، وتقييد الإبداع والبحث العلمي وربط العقل بالنص وتنمية الحقائق المطلقة كبديل عن الحقائق النسبية وإلغاء الفكر النقدي، ورفض أوجه من التكنولوجيا الحديثة والعودة للتداوي بالأعشاب، ورفض العولمة المؤدية مسيرتها لمزيد من ترابط الأمم من أجل مصالحها المتبادلة وتفضيل إنقسام العالم بين معسكر الإيمان ومعسكر الكفر، والتلويح بأن الغرب يشن "حرباً دينية على الإسلام". والتروج للإهتمام بالجنة الموعودة والتقشف والزهد في الحياة "الفانية" ولثقافة الموت والإنتحار.

إلا أن ما يعرقل هذا البرنامج تنامي قوى الحداثة بعد تخلصها من مفاهيمها

القديمة، وتخليها عن التمسك بالأنظمة الإستبدادية كضمانة لعدم مجيء الإسلاميين للسلطة، فالتخلص منها هو الطريق الوحيد لإستئناف التقدم حتى لو أدى لمشاركة الإسلاميين في السلطة أو إستفرادهم بها، فالأسلم هو القبول بهم كقوة مشاركة مع نقد برامجهم ورفض ما يتعارض منها مع الديمقراطية والحداثة والبحث عن ضمانات لعدم إنقلابهم على الديمقراطية مستقبلاً. أما الناخبون الذين أعطوا أصواتهم للإسلاميين فسيتعلمون من تجربتهم مدى الفائدة من إستمرار إيلائهم ثقتهم. والنخب المثقفة التي تخلصت من بقايا الأيديولوجيات القديمة ووعت ضرورة وضع المصلحة الإنسانية لشعوبها فوق أية مفاهيم مسبقة، ستلعب دوراً كبيراً في تقريب لحظة نضج الوعي المجتمعي، فهي تزداد تأثيراً في محيطها وتكسب دعاة وأنصاراً جدداً وتلقى تأييداً دولياً. وعندما ستكتشف غالبية الناس أوجه إستغلال الدين للوصول إلى السلطة، ستتهيأ الأوضاع لخيار ثالث ديمقراطي علماني إنساني حداثي يعيد المنطقة إلى مواكبة المسيرة الإنسانية، يرفض خيار أنظمة الإستبداد التي تعيش آخر أعوامها، ويقطع الطريق على بديلها المرشح لخلافتها، الذي حتى لو نجح مؤقتاً فمصيره الفشل لمعاكسته الوقائع المعاصرة ولأن العالم لم يعد يسمح باستمراره. وربما سيضطر الإسلاميون في السلطة للتعامل مع الوقائع إذ لا يمكنهم الإستمرار في تطبيق برامجهم الخيالية المتخلفة، بالإضافة للضغوط الداخلية الرافضة لهم فأن العالم الذي أصبح أكثر ترابطاً سيتدخل لوقفهم عند حدهم. لقد ثبت من تجارب دول عديدة أن الإنتقال من الدولة الأمنية إلى الدولة المدنية نصف الدينية المقيدة بالمرجعية الإسلامية، ضريبة لا يمكن التهرب منها في الطريق إلى نظم ديمقراطية حقيقية. يمكن تخفيضها بدفعهم للتطور والقبول بالعلمانية كما حدث في تركيا التي أثبتت أن تطور الإسلام السياسي في السلطة أو خارجها ليلائم العصر أمر لا يمكن استبعاده.

حزب "العدالة والتنمية" الإسلامي التركي الحاكم سعى، كما جاء في مقال " لكي لا تنزلق الحركات الأصولية للفشل والانهيار"، لمصالحة الدين مع العلمانية والحداثة ولعلاقات إنسانية مع الجوار والمجتمع الدولي، فهو الحزب الأكثر معاصرة والأقل أصولية، والذي يميز بين المؤسسات الدينية وبين الدولة والحزب كمؤسسات سياسية، فالحزب يتكون من ديمقراطيين إسلاميين على غرار

الديمقراطيين المسيحيين في الغرب متدينين كأفراد وليس كتنظيم، ويعتبر العلمانية كفصل للدين عن الدولة، عنصراً هاماً في النهج الديمقراطي الذي يؤمن به، وتقتصر دعوته الإسلامية على تمكين المتدينين من حرية أداء شعائرهم وإزالة القيود عن إستخدام الحجاب كجزء من الحريات وحقوق الإنسان وعن التدريس الديني الخاص بتخريج خطباء للمساجد. وهو لا يدعو لدستور إسلامي يعتمد الشريعة ولا يسعى لتطبيق الحدود الإسلامية، يطرح ديمقراطية علمانية لا تعادي الدين بل تستوعبه، كبديل لديمقراطية علمانية أتاتوركية تقصي الإسلام وتضيق عليه، أي تعديل التطرف العلماني دون الإنزلاق للتطرف الأصولي، والعمل لمصالحة بين الدين والعلمانية. تتهمه الطبقة السياسية القديمة التي إنهارت بعد غرقها في الفساد، بسعيه لإقامة دولة دينية، فيما يتهمه الإسلاميون المتشددون بالإرتداد عن القضية. إنجاز هذه المهمات سيجعل من الإسلام الديمقراطي التركي، نموذجاً للإعتدال والتوافق مع المصالح الشعبية، في عالم عربي وإسلامي لا يزال إسلامه السياسي من الطبعة القديمة لتطبيق الشريعة الإسلامية غير المناسبة للعصر. وقد رأيت أنه من الممكن إعتبار أن لا إستثناء في فشل تجارب الإسلام السياسي في المنطقة، فحزب العدالة والتنمية التركي الموصوف بأنه صالح بين الديمقراطية والإسلام، ربما لا يكون استثناءاً بل خروجاً عن مفاهيم الإسلام السياسي، لذلك يمكن اعتباره إنشقاقاً عن الإسلام السياسي التقليدي.

كما رأيت في مقالات منها "البديل المرشح لوراثة الاستبداد" و"مشروع الراديكالية الإسلاموية للإنتحار الجماعي" أن القوى المتنفذة في دول المنطقة العربية بعد إستقلالها بدل التوجه نحو بناء مجتمعاتها المتخلفة وجسر الهوة مع الدول المتقدمة بإستيراد الحداثة وملائمتها لتحسين ظروف حياة مواطنيها إقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً وثقافياً، فضلت طريقاً يكرر ما كان سائداً أثناء مرحلة التحرر من عداء للأجنبي وتأجيج للوطنية أو توجيه الإمكانيات لتحرير بلدان أخرى، والسعي لوحدات مستحيلة، أو تطبيق "تأميم" يحول وسائل إنتاج لملكية الدولة التي تهيمن عليها هذه القوى، وطرق أخرى لإبقاءها في مراكز القرار والثروة التي تحتكرها. وبعد ما يزيد عن نصف قرن من السير في الإتجاه المعاكس للتطور باتت بلدان المنطقة أمام مفترق طرق، إما أن تجد طريقها للتقدم والتنمية

البشرية والمادية، أو تستمر في المزيد من التخلف والتهميش بالقبول بما تعرضه القوى الإسلامية الصاعدة التي ترشح نفسها كبديل لسياسات الأنظمة الراهنة، رغم أنها في حقيقتها إمتداد لها بإستبداد شرقي محمي بالمقدس، وربما تضيف مزيد من القيود رغم أن الأيديولوجيا الدينية في خدمة الإنسان وليس للتضييق عليه. وفيما الحضارة الإنسانية متجهة نحو المزيد من الحريات والحقوق الإنسانية، فقد رفض "الإسلام السياسي" العديد من حقوق الإنسان الحديثة ومنها على سبيل المثال حرية الزواج بين أفراد من أديان مختلفة، وحرية الإنسان في تغيير دينه أو عدم الاعتقاد بأي دين، وحقوق المرأة ومساواتها بالرجل وغيرها. أما الدولة التي سيقيمها الإسلام السياسي فهي الدولة الدينية وليس الدولة الحديثة الرافعة الأساسية للتقدم في الدول الديمقراطية.

ويحاول البعض التفريق بين المعتدلين والمتطرفين الإسلاميين وقد يكون هذا صحيحاً في بعض الحالات، ولكني رأيت في مقال بعنوان "ما هو مشترك بين الإسلاميين المعتدلين والمتطرفين"، أن أعداداً من المتأسلمين الموصوفين بالمعتدلين لعدم حملهم السلاح واكتفائهم بوسائل سياسية وإجتماعية للوصول لأهدافهم، لم يوفروا مناسبة لتبرير الإرهاب الأصولي بطرق مواربة. ففي مرحلة التمكين والإستعلاء تتناقص الفروق بين الإسلام السياسي المعتدل والمتطرف، في توزيع أدوار يكاد يشابه ما بين القيادات السياسية للفصائل الفلسطينية وأذرعها المسلحة، فالأهداف مشتركة: أسلمة الدولة والمجتمعات والعالم، وإذا كانت الدعوة صريحة في الخطاب المتطرف للقاعدة لحرب دينية عالمية لنشر الإسلام في دار الكفر، فأن الإسلام السياسي المعتدل يروج لها مداورة بادعاء أن الغرب يشن حرباً على الإسلام والمسلمين دون إثبات ذلك في الواقع العملي. ما يختلف هو وسائل الطرفين، فالإسلام "المعتدل" يفضل إستغلال المشاعر الدينية في مجتمعات متخلفة للوصول إلى السلطة عن طريق صناديق الإقتراع، وهو ليس ضمانة ضد التطرف بل المدرسة الأولى للإرهاب الأصولي، فبدايات المعتدلين والمتطرفين مشتركة، عملية غسل دماغ داخل المؤسسات والتنظيمات الدينية على إختلافها التي يخرج الإرهابيون من صفوفها لأسباب تتعلق غالباً بنفاذ صبر المستعجلين على الأسلمة، فالإخوان أفرزوا تنظيمهم الخاص المسلح أيام عبد الناصر ثم جماعاتهم المسلحة في عهد السادات، والطليعة المسلحة خرجت أو

إنشقت عن جماعة سوريا للقيام بإغتيالات وتفجيرات إرهابية. ومن التجربة المريرة لا يمكن محاربة الإرهاب الأصولي إلا بإسلاميين يملكون الجرأة الكافية لتحريم أعمال القتل والجرائم ضد الإنسانية بدل مئات الفتاوى المسلطة على كتاب حاولوا الإجتهاد والتجديد في المجال الديني، بإسلاميين يقبلون الحداثة ويطورون تأويلاً للنصوص يتلاءم مع العصر، يجفف ثقافة الموت والإنتحار وإستئصال الآخر بإسم الجهاد والإستشهاد، ويرفع قيمة الإنسان فوق أية أيديولوجيا، وإلا فإن الخلط بين الإسلاميين المعتدلين والمتطرفين سيظل قائماً.

المرأة عدو المتأسلمين

ركزت في مقال "حكم الشريعة في التطبيق العملي، المرأة العدو الرئيسي للمتأسلمين" على موقف التيار من المرأة، إذ لم يجرؤ أي إسلام سياسي على نقض أن المرأة "ناقصة عقل ودين" أو أن "الرجال قوامون على النساء" أو أنها غير مساوية للرجل في الميراث والشهادة، أو أن ليس من حقها أن ترتدي ما تشاء وتحدد علاقتها بالرجل كما تراها مناسبة لها. فالإمام حسن البنا المرجع الرئيسي للمتأسلمين في المنطقة العربية، رأى أن وظيفة المرأة التي خلقت لها هي "تدبير المنزل ورعاية الطفل"، لذلك لا حاجة لدراستها العلوم أو القانون أو الفنون وغيرها، ليوافق فقط على تعليمها ما يلزم لوظيفتها من مبادئ تربية أطفال وترتيب البيت وشؤون صحية وقراءة وكتابة وحساب وتاريخ السلف الصالح، كما رأى أن "المجتمع الإسلامي مجتمع إنفرادي لا مجتمع مشترك"! يوجب التفريق بين المرأة والرجل فالإختلاط برأيه من أكبر الكبائر، وأوجب على المرأة ملازمة بيتها، وجرّم الإختلاط في المدارس والمطاعم والملاهي والحدائق، كما رفض تبرج المرأة الذي إعتبره تهتكاً وخلاعة، فتعليم المرأة وإختلاطها وتزينها بضاعة أجنبية لا تمت للإسلام حسب رأيه. ويكاد هذا التمييز المجحف ضد المرأة يشبه إلى حد ما التمييز العنصري الذي جعل منذ فجر التاريخ ذوي البشرة السوداء عبيداً للأجناس الأخرى وحدد وظيفتهم في خدمتها كما المرأة في خدمة زوجها، والرقيق أيضا مثل المرأة ليس بحاجة لتعلم إلا ما يفيد عمله الخدمي، كما منع الرقيق من الإختلاط مع أسياده البيض فله أحيائه ومطاعمه ومدارسه ومواصلاته الخاصة، مثلما حرم المتأسلمون إختلاط المرأة بالرجل إلا مع مالكها زوجها أو

محرمها. وإذا كان التمييز العنصري ضد السود قد هزم عالمياً ونهائياً، فإن التمييز بين الرجل والمرأة وخاصة في بلدان المنطقة العربية والإسلامية لن يستمر طويلاً رغم جهود المتأسلمين لتأبيده. ففي ظروف الترابط العالمي الراهن يتم تسليط الأضواء على الأعمال البربرية المرتكبة في بلدان تدعي تطبيق الشريعة، فإضطهاد الطالبان للمرأة الأفغانية لم يعد شأنا خاصاً، وقضية "عائشة" التي جدع زوجها أنفها وقطع أذنيها بأمر من محكمة دينية طالبانية بتهمة هجرها بيت الزوجية، أصبحت قضية تهم الناس في أرجاء العالم. وكذلك حادثة "صدّيقة" المرأة الأفغانية التي أحبت "خيام" وأرادت الزواج منه فمنعها أهلها، لتزويجها لمن يدفع أكثر مثل العبد الذي كان يباع في المزاد العلني. وعندما فرت مع حبيبها إعتبرا "آبقين" وطوردا وإعتقلا وقدما لمحكمة الملّا الطالبانية التي حكمت برجمهم حتى الموت الذي تم ضمن منطقة نفوذ الطالبان، وبدا كإحتفال ذكوري لإرهاب النساء وتذكيرهن بمن هو سيدهن.

ما جرى لعائشة وصدّيقة ليس حوادث معزولة فمسلحي الطالبان يقومون بشكل دوري برش وجوه طالبات ومعلمات بالأسيد لدفعهم للتخلي عن الذهاب لمدارسهن التي أحرقوا العشرات منها، وأطلقوا في عدد من مدارس الإناث غازات مستخدمة في المبيدات الحشرية مما سبب تسمم مئات الطالبات. وفتاوى الإمام البنا مطبقة في بلدان اخرى فمنع الإختلاط ما زال سائداً في السعودية التي تحكم بالشرع حيث تتجول جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لتطبيق المنع في الشوارع والمقاهي والمطاعم، وفي السودان الذي يحكم بقوانين معتمدة على الشريعة، يقبض على اية إمرأة بتهمة خدش الحياء العام دون تحديد معايير له، كقضية الصحافية السودانية لبنى عبد العزيز التي حكمت ب 40 جلدة لأنها تلبس بنطالاً إعتبر مخالفاً للشرع! وفي مصر والسودان ما زالت ملايين النساء تحرم من المتعة الجنسية بختانها حيث يختلط الديني بتقاليد قديمة لإستمرار العملية البشعة كجزء من التمييز ضد المرأة. أما حماس الإسلامية فأمرت المدارس بمنع قبول الطالبات الذين لا يلتزمن بالحجاب والجلباب الفضفاض، كما "أنّثت" المدارس إذ حظرت المعلمين من التدريس في مدارس الإناث لمنع الإختلاط المخالف للشرع، كما أمرت المحاميات بالتحجب ومنعت الرجال في الصالونات من تزيين المرأة، ومنعت النساء من تدخين النارجيلة في المقاهي

وأزالت تماثيل العرض من واجهات محلات بيع الملابس النسائية، وأطلقت رجال ملتحين تابعين لوزارة أوقافها لمطالبة المارة في الأماكن العامة بإبراز عقود زواجهم! إرهاب المرأة "الرقيق" وإبقائها تحت هيمنة الرجل "القوام" بحاجة إلى سلطة، وحيثما إستطاع الإسلام السياسي الوصول للسلطة يطبق شرعه لإخضاع المرأة، لكن لو دامت لاسترقاق العبيد السود في العالم فستدوم لإسترقاق المرأة. ولن ينجح إعتراض المتأسلمين للمسيرة الإنسانية حتى لو إحتاج الأمر لثورة جنسية ضد التسلط الذكوري ولوضع حد لإضطهاد المرأة باسم الدين والتقاليد.

إمارة غزة

الإسلام السياسي لم يعد دعوة سياسية لاحزاب خارج السلطة فقد بدأ بالوصول للسلطة وقدم نماذجاً مثل حماس في غزة، ففي الوقت الذي كانت فيه جميع الفصائل الفلسطينية منخرطة في الكفاح المسلح ضد الكيان الإسرائيلي لثلاثة عقود منذ حرب حزيران كان التنظيم الفلسطيني الإخواني الذي إنبثقت منه حماس يرفض العمل المسلح ويقتصر عمله على النشاط الدعوي والخيري في جميع مناطق التواجد الفلسطيني وخاصة في غزة، حتى أن سلطات الإحتلال مكنت له من حرية العمل التامة وأملت ان يكون له دور في التصدي للفصائل الفلسطينية المسلحة. تشكلت حماس خلال الإنتفاضة الأولى لتبدأ في ممارسة العمل السياسي في غزة ثم تنقلب للترويج وممارسة العمل العسكري بعد أن تلا الإنتفاضة التوصل إلى إتفاقية أوسلو التي أعادت الكوادر الفلسطينية الأساسية للضفة والقطاع بعد إقتناع معظمها بفشل العمل المسلح وبأن المفاوضات الوسيلة الممكنة لإستعادة الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967 وإقامة الدولة الفلسطينية. أما حماس فقد إنضمت لمعسكر الأقلية الفلسطيني الذي يعارض التفاوض ويطالب باستمرار "المقاومة"، أملاً في أن ذلك سيمكنها من الحصول على إنتشار واسع في الأوساط الرافضة، فلعبت دوراً رئيسياً في السعي لنسف اتفاقية أوسلو والمسار السياسي الذي بدأ مع انتخاب الرئيس عباس بأكثرية موافقة على برنامجه لوقف العسكرة والتوجه للحلول السلمية التفاوضية. وكما أضاع العرب فرصة إقامة دولة فلسطينية على الأرض المقررة في قرار التقسيم

الدولي، كان تصدي حماس لإتفاقية أوسلو أهم عوامل إضاعة الفرصة الثانية لإقامة الدولة.

ففي مقالين "ماذا تريد حماس من هجماتها المسلحة على السلطة الفلسطينية" و "غزة غابة سلاح، أم نموذج لدولة فلسطينية قادمة"، رأيت أن مشكلة حماس الإزدواجية بين قياداتها البراغماتية وقواعدها الراديكالية، فالقيادات تسعى للسلطة في دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، وفي نفس الوقت تدغدغ مشاعر المتمسكين بالتحرير الكامل، فقد رفضت المشاركة في أية إنتخابات رئاسية أو تشريعية، وأعطت قياداتها الأوامر لإستعمال السلاح ضد الشرطة التابعة للسلطة حتى القتل والتدمير للآليات والمقرات لإضعاف السلطة وإظهارها عاجزة عن تحقيق الأمن تمهيداً لإسقاطها أو حصر دورها في أمور الخدمات. كما أعلنت حماس معارضتها إستلام السلطة للمناطق التي ستنسحب منها إسرائيل، ورفعت شعار "الأرض لمن يحررها"، وكأن عملياتها الإنتحارية التي قلصت التعاطف الدولي مع المسألة الفلسطينية، هي التي دفعت إسرائيل للإنسحاب من غزة وليس إتفاقية أوسلو التي أقرت الإنسحاب الكامل بما فيه تفكيك المستوطنات. كما إعتبرت أن هناك خياران في الساحة الفلسطينية بعد الإنسحاب من غزة الأول بناء دولة عصرية تحترم فيها سيادة القانون الذي تطبقه سلطة منتخبة يجري تداولها بالوسائل السلمية الديمقراطية، برنامج الأغلبية الفلسطينية التي صوتت للرئيس عباس في الإنتخابات الرئاسية ولفتح في الإنتخابات البلدية، بإفتتاح مرحلة جديدة بعد الإنسحاب تحقق الأمن والإستقرار وتوطد سيادة القانون وتنهي فوضى السلاح وتوقف العسكرة العبثية، فيما الوسيلة الممكنة العودة لطاولة المفاوضات والإستفادة من الضغوط الدولية لإنهاء الاحتلال وإقناع الأغلبية الإسرائيلية التي صوتت لصالح الإنسحاب وفك مستوطنات غزة بالموافقة على إنسحابات أخرى أوسع في الضفة والقدس. والتصدي لفساد السلطة والبدء في إعادة الإعمار وإنتشال المواطنين من أوضاعهم المعيشية المتردية، وإثبات أن الشعب الفلسطيني يستحق دولة وهو قادر على حكم نفسه، وأن غزة نموذج لدولته القادمة التي ستضم كافة الأراضي المحتلة عام 1967.

والخيار الثاني مزيد من الكوارث والفواجع للشعب الفلسطيني ببناء صومال

أخرى تنبع فيها السلطة من فوهة بندقية، حيث تستمر فوضى السلاح والإنفلات الأمني وأخذ السلطة باليد وتطبيق كل مجموعة مسلحة للعدالة حسب مفهومها لها، الذي تتحمل حماس المسؤولية الأكبر فيه، مما يحول غزة إلى غابة تحكمها العصابات المسلحة، فالسلاح الفصائلي المنفلت تسبب في الحالة المأساوية التي يعيشها الفلسطينيون في الأرض المحتلة دون أن يقربهم من أهدافهم، والفوضى الأمنية في قطاع غزة المتمثلة في التفجيرات في المناطق السكنية الفلسطينية، والإغتيالات شبه اليومية والإستعراضات العبثية للمسلحين المقنعين، وإطلاق صواريخ ضئيلة الضرر على إسرائيل، تعطي الذرائع لإعتداءات إسرائيلية تؤثر على الأوضاع المعيشية المتدهورة للمواطنين، وتمكن للتشدد في الأوساط السياسية الإسرائيلية وبالتالي هيمنة اليمين المتطرف الشاروني، والتقاء الجانبان المتطرفان الفلسطيني والإسرائيلي كل من موقعه في تقويض اتفاقية أوسلو ونسف الحل السلمي. بالإضافة للمزيد من عزلة الفلسطينيين في المجال الدولي حيث تبدو إسرائيل في مظهر المدافع عن نفسه في مواجهة السلاح المنفلت، مما ينزع عن السلاح صفة المقاوم بعد أن أصبح مسيئاً للقضية.

أما فيما بعد نجاح حماس في الإنتخابات التشريعية فنشرت مقالاً بعنوان " حماس في فخ السلطة" أوضحت فيه أن عودتها عن مقاطعة الإنتخابات تؤكد ما ذهبت إليه من براغماتية قادتها، فقد سبق أن برروا مقاطعتهم لأية إنتخابات بحجة أنها جرت في ظل سلطة لا يعترفون بها لكونها نتيجة لإتفاقية أوسلو التي يرفضونها، فالإنتخابات الرئاسية برأيهم أتت لصالح رئيس تتبناه أميركا وإسرائيل نتيجة إجرائها "تحت الاحتلال"، ورغم أن الإحتلال لم ينته وسلطة أوسلو ما زالت قائمة فقد غيرت حماس موقفها وشاركت بقوة في الإنتخابات التشريعية بعد أن قدرت أنها يمكن أن تحصل على الأغلبية لكي تحكم، وذلك أثبت ما سبق ان قلته أن أولوية غالبية قيادات حماس هي الوصول إلى السلطة، قبل أي شيء عن التحرير من "البحر إلى النهر" البند الرئيسي في برنامجها مع إتهام فتح بالخيانة لانها تخلت عنه. إستفادت "حماس" من إنقسامات "فتح" وغياب قائدها الذي كانت تتوحد حوله، للفوز بأغلبية في المجلس التشريعي الفلسطيني مكنتها من تشكيل الحكومة الجديدة، علماً بأن غالبية الناخبين صوتت لرفض السلطة القائمة المتهمة بالفساد المالي والعاجزة عن التوصل لحل نهائي مع إسرائيل، كما صوت

البعض لإسلامية "حماس" وليس لعملها المسلح، فقد أظهرت استطلاعات رأي أن الغالبية لا زالت مع السلام والمفاوضات ورفض العسكرة.

لكن حماس أتت للسلطة مع صناديق مالية فارغة وبرنامج إجتماعي يصطدم بالحريات الشخصية للمواطنين وصراع مع الرئاسة الفلسطينية التي تملك صلاحيات دستورية واسعة وإنفلات أمني للفصائل المسلحة المتنازعة، ساهمت "حماس" في خلقه بحماية الظاهرة الميليشياوية الفوضوية التي عانى منها العمل الفلسطيني منذ نشأته والمؤدية لمزيد من تردي الأوضاع المعيشية للمواطنين، الذين سيقيمون حماس من خلال أعمالها لمصلحتهم وليس برامجها الخيالية خارج السلطة. فحماس في فخ السلطة معزولة إقليمياً وخاصة من الدول ذات التأثير في الساحة الفلسطينية مصر والأردن، ومقاطعة دولياً لسباحتها ضد التيار ببرنامج سياسي يناقض كل مسيرة المنطقة ويقدم الذرائع للحكومة الإسرائيلية للتنصل من عملية السلام والإستمرار في قضم الأراضي بدعم دولي، خسره الجانب الفلسطيني لرفض الدول التعامل مع حكومة لا تعترف بإسرائيل ولا تنبذ العنف ولا تقبل بالإتفاقات الدولية، فإحترام نتائج الانتخابات شيء، والتعامل مع الحكومة الجديدة حسب برنامجها البعيد عن الواقعية شيء آخر. حماس في فخ السلطة كان أمامها برأيي خيارين: إما التمسك بسلطة أوسلو والوفاء بتبعاتها التي تستند لدعامتين لا تقوم دونهما، كان عرفات قد أقر بهما أمام المجتمع الدولي: نبذ العنف والإعتراف بإسرائيل، أو الخيار الآخر التمسك ب ''فلسطين وقف إسلامي" والتخلي عن الكرسي. لذلك وجدت نخب فلسطينية "أكثر ثورية!" من حماس طالبتها بسحب الإعتراف بإسرائيل و"إعادة أعباء الإحتلال إليها" وحل السلطة فإستمرارها برأيهم "عقبة أمام تطوير العمل المسلح"! ثم جاء الإنسحاب الإسرائيلي من غزة، وبدل أن يكون نقطة إنطلاق لتحقيق الأمن والاستقرار والتوجه للتنمية وإعادة الإعمار، ليصبح القطاع نموذجاً لدولة فلسطينية قادمة مسالمة ومزدهرة، فإن استمرار العمل المسلح وإطلاق "مواسير القسام" أدى للمزيد من الفوضى والفلتان الأمني العشوائي، فكل من لديه سلاح "مقاوم" يستطيع قتل أو خطف أو سلب من يشاء، وحروب عائلية وعشائرية وصراعات على السلطة ومظاهرات مسلحة، وظروف حياتية متدهورة ونقص في الأغذية والطاقة والخدمات والرواتب، ومستقبل مظلم تحت شعار: "مقاومة من أجل

المقاومة". وأفضل نموذج للفلتان الممزوج بالأسلمة هو ما حصل في عهد الحكومة الحماسية في نابلس وغزة وطولكرم وجنين، من تعرض غوغاء "المقاومة" للكنائس التي سلمت قرون طويلة، بمحاولة حرقها رداً على تصريحات البابا.

إنقلاب حماس على الديمقراطية

وفي مقال آخر حول ما حدث في غزة في العام 2007 بعنوان "حماس: الدم الفلسطيني خط أخضر!" إعتبرت أن إنقلاب حماس وتصفيتها لفتح وأجهزة السلطة التابعة للرئاسة، تندرج في إطار الجرائم ضد الإنسانية، فالذي عرضته الشاشات أقل من الصورة الحقيقية، ويكفي للحكم على مدى الهمجية التي عومل بها "رفاق الدرب" من سحل للجثث وإلقائها من الطوابق العليا وتعرية "الأسرى" وإطلاق النار فوق رؤوسهم وتعذيبهم في المساجد، ونهب بيوت قادة تاريخيين والدوس على صورهم ونسف تمثال الجندي المجهول، والتحضير لإغتيال الرئيس عباس، وإلغاء العلم الفلسطيني التاريخي، وقصف المستشفيات والمقرات واستخدام النساء والأطفال كدروع بشرية، وقتل المئات وجرح الآلاف. فيما حماس أطلقت على عمليتها الانقلابية للإستيلاء على كامل السلطة: "التحرير الثاني لغزة من العملاء"!، والعميل في مفهومها هو كل مخالف لها، وهي "معركة الحق ضد الكفر والباطل. إنقلاب حماس في غزة أفاد إسرائيل التي لا مصلحة لها في القضاء على حماس فبدل سلطة موحدة في القطاع والضفة تتواجه سلطتان متعاديتان ومتقاتلتان. كارثة غزة كرست عزلة شاملة للقطاع عن الجوار العربي والمجتمع الدولي والعالم، وأثبتت العملية الإنقلابية أن حماس لا تقبل من الديمقراطية سوى صناديق الإقتراع التي توصلها للسلطة. وفتحت هيمنة حماس الأبواب أمام إمكانية قيام كيان طالباني آخر، فقد شهدت غزة خلال حكم حماس عشرات الهجمات على مقاهي إنترنت ومتاجر أجهزة الإستقبال الفضائي ومحلات بيع خمور وصالونات حلاقة، وخطف أجانب وصحفيين والتعرض لغير المحجبات وتهديد مذيعات فضائيات بقطع أعناقهن.

وكانت أحد مظاهر هذه الحالة الذي افردت له مقالاً خاصاً بعنوان " من الأكثر مقاومة ضمن المقاومة؟"، ما حدث في القطاع عندما أعلن شيخ جامع

إبن تيمية في رفح وسط أنصاره المدججين بالسلاح، "إمارة فلسطين الإسلامية". وكان وراء الإعلان منظمة "جند أنصار الله" السلفية التي قدر عدد مسلحيها بالخمسمائة، أطلقت خطب وبيانات وتصريحات على مدى العامين منذ تأسيسها، مع تطبيق الشريعة وإتهام حماس بالتهرب من ذلك وبأنها تنتسب للإسلام زوراً. فالأمارة وجند الله سيطبقون الحدود و"الحشمة" بقوة السلاح. كما إنتقدت الهدنة التي تطبقها حماس مع إسرائيل وإتهمتها بالتهرب من تحرير الأرض وبيع نفسها مقابل أموال الشيعة، فحماس لا تدعو للجهاد العالمي ضد الكفار إذ أنها تسعى للسلطة وليس لتطبيق الشريعة والجهاد لنشر الإسلام في العالم. كما أفتت بتحريم المشاركة في أية إنتخابات، ومن أطرف انتقاداتها لحماس أنها "تطبق الموسيقى بدل تطبيق الشريعة" عندما أُقيمت مدرسة لتعليم البنات الموسيقى! لم تدم الأمارة طويلا إذ هاجمها مسلحو حماس فإحتلوا الجامع ونسفوا منزل "أمير المؤمنين" المُبايع وأعلنوا مقتله مع 15 مسلحاً وعدد كبير من الجرحى والمعتقلين. وذكر الصراع الدموي بين أطراف ومنظمات الإسلام السياسي بالحرب الأهلية بين فصائل المجاهدين الأفغان على أنقاض كابول عقب الإنسحاب السوفييتي والتي أدت لخسائر بشرية ومادية أكثر مما أثناء الوجود السوفييتي، مما أضاف معاناة أخرى لسكان القطاع المبتلين بالإحتلال الإسرائيلي وصراع فتح وحماس.

كانت حماس قد سعت لإلحاق منتسبي السلفية بصفوفها وبعد فشلها شنت "غزوة الجامع" بعد أن أعلنت الجماعة إمارتها وأنها ستلقي حماس إلى مزابل التاريخ. وقال مسؤولو حماس عن بياناتها أن ورائها اليد الإسرائيلية والمخابرات المصرية وأجهزة فتح الأمنية لتشويه صورة "المقاومة"!. وقد رأيت في المقال أن حماس والمنظمات السلفية لا يختلفان في الهدف، فالإثنان يعملان من أجل تطبيق حكم الشريعة لكن الإخوان يفضلون التدرج والمرحلية، فهناك مرحلة التثقيف الديني والعمل الخيري التي اجتازتها حماس إلى مرحلة التمكن القطري بعد السيطرة على القطاع، ومثلها الحركات التابعة للتنظيم الإخواني الدولي في البلاد الإسلامية، التي أجلت الجهاد "الأكبر" في بلدان الكفر العالمي إلى أن "تتمكن" من البلدان الإسلامية. فيما أن السلفية تريد فتح جميع الجبهات الآن دون تمهل فالأهداف واحدة والخلاف حول ترتيب أولوياتها.

حماس ليست ضد تطبيق الشريعة لكنها تعلم أنه لا يمكنها إعلان غزة دولة دينية في ظروف الحصار الراهنة وهي مع ذلك تمرر بعض "قيود الحشمة" كما فعلت بالنسبة للمحاميات الفلسطينيات، هكذا بالتدريج إلى أن تتم أسلمة المجتمع حسب الفهم الإخواني له، الذي لا يختلف في النهاية عن الفهم السلفي. وهما يتشاركان في تسخير الدين للوصول إلى السلطة وإستخدام العمل المسلح لتوسيع التأييد. وكما زاودت حماس على فتح في مسألة العمل المسلح والتحرير التام من النهر إلى البحر مقابل حل الدولتين السلمي التفاوضي والإسلام في مواجهة العلمانية الفتحاوية "الكافرة"، أتى من يزاود على حماس في شعاراتها وبأكثر مما زاودت به، ليس فقط تحرير كل فلسطين بل تحرير العالم من الكفر! وعندما حصل العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة وإعمال القتل والتخريب فيه رداً على صواريخ حماس، أعلنت أنها حققت إنتصاراً على إسرائيل و"أجبرتها!" على الإنسحاب رغم النتائج المروعة: خمسة آلاف منزل مدمر و1200 قتيل وآلاف الجرحى وعشرات آلاف المشردين وخسائر مادية بالمليارات، فذلك لا شيء يذكر في عرف "المنتصر!" الهاذي، فالنصر برأيه لا علاقة له بالوقائع والتكاليف البشرية والمادية بل بحاجة "الممانعين" لتغذية دورية بالإنتصارات الإعلامية. فيما الانتصارات الحقيقية لحماس: "الانتصار" على الديمقراطية الفلسطينية بالقيام بإنقلابها العسكري في غزة، شق الحركة الوطنية الفلسطينية وتقسيم الأراضي الفلسطينية، تقديم القطاع ورقة مساومة للمحور الإيراني الساعي للنفوذ في المنطقة على حساب القضية الفلسطينية، وتحويل المواجهة مع إسرائيل إلى مواجهة مع السلطة الفلسطينية.

حزب الله، ماذا يقاوم؟

حزب الله اللبناني نموذج آحر للإسلام السياسي، فبعد إنسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني في العام 2000 حتى الحدود الدولية فقد حزب الله صفته كحزب مقاوم وتصاعدت الدعوات لمطالبته بنزع سلاحه وصدر القرار الدولي 1559 الذي يؤكد على نزع سلاح جميع الميليشيات في لبنان. كما فقد الحزب الدعم المباشر السوري بإنسحاب الجيش السوري من لبنان وإنحسار الوصاية السورية على السياسة اللبنانية وإنتقال السلطة بعد الإنتخابات من الموالين للنفوذ

السوري إلى المعارضين له، مما دفع الحزب للمزيد من الإنخراط في الحياة السياسية اللبنانية بعد ان كان مبتعداً عنها ومطمئناً للحكومات اللبنانية التي تعمل حسب توجيهات دمشق. وقد كتبت مقالاً بعنوان " حزب الله، ماذا يقاوم؟" حيث لم يعد من الممكن فهم تمسك الحزب بإستمراره كتنظيم مسلح رغم المتغيرات اللبنانية والإقليمية والدولية، فقد تحقق الإنسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي اللبنانية، أما مزارع شبعا فهي أراض كانت تحت السيطرة السورية وإحتلت مع الجولان، والنظام السوري لم يسع لترسيم حدوده مع لبنان لذلك فمسألتها معلقة بحل الصراع السوري-الإسرائيلي. وأمام ضعف هذه الحجة إضطرت بعض قياداته للتصريح بأنه حتى لو حلت مسألة المزارع فالحزب سيحتفظ بسلاحه طالما أن فلسطين والقدس والجولان ما زالت محتلة، وهي ذريعة أضعف من السابقة إذ أن الطرفين الفلسطيني والسوري يسعيان لحلول سلمية تعتمد على سياسة تفاوضية. أما الإجماع اللبناني السابق على دعم مقاومة الحزب المسلحة، فإنقلب إلى أكثرية مع رفض خوض اللبنانيين لمعارك خارجية نيابة عن الأطراف غير اللبنانية. تفرد الحزب بممارسة العمل المسلح ضد إسرائيل كان شبه مقبول لبنانياً قبل الإنسحاب الإسرائيلي، وظل ممكناً الإستمرار في حمل السلاح إثر الانسحاب بدعم من الوجود السوري الذي همش كل القوى السياسية الداعية لنشر الجيش اللبناني في الجنوب. هذا لم يعد مقبولاً في ظل حكومة جديدة لا تسمح بإستمرار دولة ضمن الدولة، بجيشها الخاص وأجهزتها الأمنية وشبكة مواصلاتها كسلطة موازية للسلطة الشرعية المنتخبة وأقوى منها، وتقبل بهيمنة ميليشيا مسلحة على قرار الحرب والسلم وتحويل لبنان إلى منصة لحروب الآخرين وساحة صراع للقوى الإقليمية والدولية، فلبنان الطرف العربي الأضعف، إكتفى من التضحية والمعاناة نيابة عن الآخرين، والناس لا يريدون الموت من أجل مزارع شبعا بل الحياة في لبنان أفضل. ولا نعرف أية دولة ذات سيادة لها جيشين مستقلين أحدهما يخضع للحكومة والآخر لحزب سياسي، فالحل الممكن لإحتفاظ مقاتلي الحزب بسلاحهم هو دمجهم في الجيش اللبناني، والخضوع نهائياً لأوامر القيادات العسكرية التابعة بدورها للحكومة المنتخبة، بذلك يتحول حزب الله لحزب سياسي ومقاتليه إلى قوة تضاف للجيش لتعزيز قدراته الدفاعية.

أعلن الحزب انتصاره عقب الخروج الأول من الجنوب في العام 2000 رغم أن إسرائيل لم تحتل جنوب لبنان للتوسع بل لتوفير الأمن لحدودها وانسحبت بعد أن أخذت ضمانات دولية بعدم تعرض حدودها الشمالية لعمليات مسلحة. وقد سارعت للعودة في تموز 2006 عند خرق الحزب لهدوء دام ست سنوات، وخرجت بعد إقامة منطقة عازلة حتى الليطاني خالية من المسلحين وإستقدام المزيد من القوات الدولية وعودة الجيش اللبناني للجنوب بعد منعه طويلاً من قبل الحزب. هذا الخروج تحول أيضاً إلى "نصر إلهي"، رغم الخسائر الفادحة البشرية والمادية التي تكبدها لبنان نتيجة للمغامرة العسكرية للحزب على الحدود مع إسرائيل. وتحول الحزب بعد الحرب كلياً للداخل اللبناني وشن حملة سياسية شاملة ضد الحكومة شلت الحركة التجارية والسياحية في وسط بيروت لما يزيد عن سنة ونصف وحاصر سراي الحكومة وعطل جلسات المجلس النيابي ومنع إنتخاب رئيس للجمهورية وحاول إسقاط الحكومة، وعندما لم ينجح إستخدم الحزب سلاحه في اليوم المعروف ب7 أيار 2008 فإحتل بيروت الغربية وبعض المناطق في جبل لبنان وحرق دور صحف ومراكز حزبية معارضة لسياساته علماً بانه كان يدعي أن سلاحه موجه حصراً لإسرائيل وبذلك إنتقل من حزب مقاوم إلى ميليشيا مسلحة لحزب يفرض رأيه على الدولة وحكومتها بقوة السلاح وليس بأصوات إنتخابية. وعقد إتفاق الدوحة بين الموالاة والمعارضة الذي حدد أسس تنظيم العلاقات بينهما في حكومة جديدة أعطي فيها لحزب الله وأنصاره حق الفيتو على قرارات الحكومة اللبنانية التي أصبحت رهينة في يد الحزب، وتم بذلك إخضاع الدولة الشرعية للدولة الموازية اللاشرعية، لحزب لم يسقط بعد من برنامجه إقامة دولة إسلامية من النموذج الإيراني، ولم يعلن أنه سيكف عن تحويل لبنان إلى بلد منكوب بالحروب. وعادت بذلك الوصاية على لبنان من قبل ميليشيا مدججة بالسلاح أرهبت السياسيين وجعلتهم يركضون إلى دمشق لمحاولة إسترضاء النظام السوري الداعم للحزب وأنصاره، وبذلك خرجت الوصاية السورية من الباب لتعود من شباك الحزب.

الشيخ القرضاوي ومجموعة "نحب سوريا"

كما تناولت في أحد المقالات بعنوان "الشيخ القرضاوي المثير للجدل" ما

يطرحه من مواقف بحكم دوره في قيادة تيار الإسلام السياسي في المنطقة، فهو يروج لدولة الرجم فيها أمر أساسي عندما دعا لرجم الرئيس عباس المنتخب بأكثرية أصوات شعبه لأن حماس إتهمته بمشاركة إسرائيل حربها على غزة! وأفتى بأن العمليات الإنتحارية ضد المدنيين هي عمليات إستشهادية كما يسميها إخوان غزة والشيخ الزرقاوي والشيخ بن لادن، فيما يعتبرها العالم عمليات إرهابية. وهو يبالغ في تصوير أن الغرب يخوض حرباً دينية ضد الإسلام والمسلمين! دينا وعقيدة ومنهج حياة، وورائها بالطبع الدول الإستعمارية القديمة والجديدة، وهو تصوير مجانب للحقيقة فالإسلام والمسلمين ينتشرون في دول العالم ولا يتعرض لهم ولحرياتهم أحد وهي أوسع بكثير مما في بلدانهم الأصلية، والعالم يركز على حرب الإرهابيين ومعظمهم يأتون من بلدان ومنظمات تدعي أنها إسلامية، فيقوم بخدمة للإسلام والمسلمين بالسعي لتخليصهم من إرهابييهم الذين لا يوفرون حتى مواطنيهم، كما يحدث في العراق وأفغانستان وفي كل بلد عربي وإسلامي. كما حرض من على المنابر الإعلامية ضد بابا روما، مما أدى لإحتجاجات غاضبة في دول إسلامية عديدة منها لبنان حيث هاجم الهائجون نتيجة التحريض كنائس في حي الأشرفية وحاولوا إحراقها، كما حاول متشددون إسلاميون إحراق كنائس في الضفة وغزة. ورأيت أن الفرق بين القرضاوي وبين بن لادن أن الأول يقول إن الغرب يشن حرباً دينية على المسلمين، فيما الثاني يقول ان المسلمين هم من يجب أن يشنوا حرباً ضد دار الكفر، الغرب، لنشر الدين. والشيخ القرضاوي يخوض حرباً أخرى ضد الشيعة، إذ أنه وإسلاميون آخرون يفضلون صبغ الصراع مع إيران بالصبغة الدينية كصراع بين السنة والشيعة وكغزو للمجتمعات السنية لنشر التشيع، بينما التبشير مسموح به في جميع البلدان الديمقراطية التي تعتمد قوانين مدنية تتناسب مع حقوق الإنسان، فإن التبشير بالدين محرم لجميع الديانات الأخرى في البلدان التي أكثريتها إسلامية، ولا نظن أنه سيسمح به في دولة الخلافة التي يدعو لها الشيخ القرضاوي ويقول عنها أنها حلم المسلمين. رأيت إجمالاً أن إقحام رجال الدين أنفسهم في المسائل السياسية يعود بالضرر على صورة الدين نفسه.

وقد أثار نقدي للقرضاوي نقاشاً طويلاً في مجموعة "نحب سوريا" على الإنترنت والتي تضم مهتمين بالشأن العام من السوريين المقيمين في أميركا وكندا

وأوروبا ومنهم عيسى بريك وفلورانس غزلان وعهد الهندي وفريد حداد وسمير الدخيل وغسان المفلح وحسان الجمالي وثائر الناشف ومحمد زهير الخطيب ومحمود عثمان ومحيي الدين قصار وبلال داوود ووائل سعد الدين وعمار تسقيه وزياد السيد ومطاع القاق ورشيد بيازيد وبدر الدين قربي وعلي الحاج حسين، وغيرهم كثيرون ممن كانت تصلهم المداخلات والمناقشات ولكنهم لم يدلوا بدلوهم فيها. وقد تحولت إلى نقاش بين تيارين علماني من جهة وآخر إسلامي وعلى الأغلب من تنظيم الإخوان المسلمين السوري، وقد تطور إلى إتهامي مع فريد حداد وعيسى بريك وعهد الهندي خاصة بأننا أسأنا للإسلام والمسلمين بآرائنا رغم أنها لم تتعرض للمعتقدات الإسلامية الإيمانية ولكن لنصوص المعاملات التي يعتمدها تيار سياسي إسلامي ويريد تطبيقها في المجتمع على كل مكوناته رغم أنها لم تعد صالحة للعصر، كما أننا فرقنا بشكل واضح بين نقد الإسلام كدين وهذا ما لم نتعرض له، ونقد الإسلام السياسي وهو تيار سياسي يسعى للسلطة ببرنامج يعتمد تطبيق الشريعة، ومن حق اي مواطن أن ينتقده كبرنامج سياسي يمس حياة كافة شرائح المواطنين، والخلط الذي إستخدمه المحاورون من التيار الإسلامي مقصود لجعل مفاهيمهم غير قابلة للنقد لكونها من الدين اي انها مقدسة. وقد تناول النقاش تطبيق الشريعة الإسلامية ورفض العلمانية والقوانين الوضعية، وتطبيق الحدود كعقوبات جسدية والتمييز ضد المرأة وإعتبارها نصف الرجل في الميراث والشهادة في المحاكم وحرية العلاقات بين المرأة والرجل ورفض زواج المسلمة من زوج من دين آخر والزواج من عدة نساء وزواج القاصرات وحرية اللباس، وتكفير المرتد والمطالبة بقتله، ورفض التحول من دين إلى آخر، ورفض تولي غير المسلمين لمناصب رئيسية في السلطة والبعض حتى في القضاء، وأهل الذمة، وحرية الأديان ورفض السماح بالتبشير السلمي للأديان الأخرى، وتحريم الربا أي الفوائد المصرفية وغير ذلك من الأمور التي باتت تتعارض مع الحياة الحديثة وحقوق المواطنة في العصر الحالي رغم أنها ربما كانت طبيعية في وقتها قبل أربعة عشر قرناً.

وبالإضافة لإتهامنا بالإساءة للإسلام فإن آخرين إعترضوا على النقاش حول هذه المسائل على أنها ليست من إختصاصات تجمع "نحب سوريا"، الذي يرأسه الإسلامي محمد زهير الخطيب من كندا، وقد رددنا بأن هذا من صميم

إهتمامات السوريين إذ أنه ليس المهم تغيير النظام الحالي ولكن ما هو مهم أيضاً هو تصورنا للبديل القادم بعد إسقاط النظام وهل سيكون إستبداد جديد بإسم تطبيق الشريعة أم أنه نظام ديمقراطي لا يستبعد العلمانية اي فصل الدين عن السياسة والسلطة وشؤون الدنيا، كأحد أهم مكونات الديمقراطية التي ستكون منتقصة دون العلمانية. كما إتهم أحد المتحاورين من يتحدثون عن العلمانية بأنهم إما مغرر بهم أو متواطئين مع النظام، ولم يبق سوى أن يكفرهم كما فعل الشيخ القرضاوي في تكفير العلمانيين والمطالبة بتطليقهم من زوجاتهم! ورأى آخرون أن الأختصاص الوحيد لمنتدى معارض هو مناقشة "سعي النظام للبقاء في السلطة بأي ثمن" وهو تخصص لم يضعه المنتدى لنفسه وحصر حواراته ضمنه، فكل وأي موضوع يهم المواطنين هو من مجالات الحوار، ومنها الطفل والمرأة والتعليم والصحة والعمل والحقوق الفردية والجماعية وكل ما يتعلق بمصالح المواطنين. وقد إنتقدت لأني وصفت مجتمعنا بالتخلف وانه لا يزال متمسك في قسم كبير منه بالأفكار والمفاهيم القديمة، ولكني اوضحت أن ذلك ليس قدراً لا فكاك منه، وذلك بدور هام للمثقفين للتأثير في المجتمع وثقافته المتردية نتيجة نصف قرن من القمع والإستبداد، دون أن يخشى المتنورون من إتهامهم بالوصاية على الناس، فهناك فارق كبير يجب إدراكه بين عرض المثقف الديمقراطي لآرائه للناس ليختاروا وليتبنوا منها ما يجدونه عقلانياً ومقنعاً ومناسباً لهم وموافقاً لمصالحهم، وبين ما تفرضه السلطة الإستبدادية بالقمع من أيديولوجيا وأفكار ومفاهيم وقوانين وثقافة تعمل جميعا لمصلحة إستمرارها.

كما أنه يجب الإعتراف بأن الغرب الآن هو مصدر الحضارة الإنسانية ويجب أن نأخذ منه كل ما هو صالح لنا من منتجات فكرية ومادية حتى نستطيع أن نلحق بالمسيرة الإنسانية ونصبح أحد الأطراف المساهمة في تقدمها وليس عالة عليها كما نحن الآن، ومن يقول غير ذلك يتعامى عن الحقائق الواضحة كالشمس. تخلفنا لا يعيبنا ولكن ما يعيبنا إصرارنا على التمسك بمفاهيم بالية عفا عليها الزمن. وصرحنا بأن مرجعيتنا في الديمقراطية مصدرها الأساسي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهود الدولية للحقوق المدنية والقومية والاجتماعية مصدر التشريع لدساتير العالم، التعارض معها يعني الخروج من إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان حتى لو كانت هناك أغلبية ما مع التشريع المخالف. وهي

خلاصة التجارب الإنسانية جميعها وليس تجربة بلد معين فقط، ولا قدسية لها فهي ليست ديناً آخر بل ما تم التوافق عليه عالمياً في العصر الحالي وقابلة للتجديد والتعديل والإضافة، طالما أنها نتاج عقلي وضعي، كلما إحتاج الأمر لذلك وهو ما يحدث باستمرار كعملية دائمة في صدور العهود الدولية المتممة في شؤون الحياة المختلفة. كما حاول البعض تصوير الحوار أنه بين "مسيحيين" و"مسلمين" فيما هو في حقيقته حول طبيعة الدولة القادمة فيما بعد الإنتقال من النظام الإستبدادي الراهن، بين من يقول أن الدولة القادمة يجب ان يستند دستورها للشريعة الإسلامية والقوانين الإلهية وبين من يقول بأنه يجب أن يستند للقوانين الوضعية، وما تفرع عن هذا الحوار من التوسع في مدى صلاحية النصوص الدينية للزمن الراهن، مع توضيح أننا لم ندافع عن المسيحية ولكن عن حق المسيحيين في المواطنة المتساوية مع جميع المواطنين الآخرين دون أي تمييز لأية حجة كانت كما ندافع عن حق الأيزيديين والبهائيين والدروز والعلويين والإسماعيليين واللادينيين. كما أبدى البعض خشيته من الحوار العلني حول مسائل خلافية بين معارضين يجب ان يتحدثوا فقط فيما يوحدهم ضد النظام الإستبدادي، ولكننا أكدنا أن من يعمل في السياسة يجب ألا يخشى من الخلافات العلنية بل يسعى لتنظيمها وتحقيق أقصى الاستفادة منها لصالح ترسيخ مفاهيم حرية التعبير وعادة الحوار العلني في كل المسائل واحترام رأي الآخر رغم عدم قبوله.

وإنتقدنا "الذمية" التي تحدث عنها بعض المحاورين والتي تقول بأن الدولة الإسلامية مواطنوها المسلمون يحمون الأقليات الدينية التي تعيش في كنفهم من القتل والإضهاد، بأنها دولة دينية وليست مدنية، فالدول المدنية الغربية لا تحمي الأكثرية المسيحية المسلمين فيها، هذا ليس من اختصاصها، بل تحميهم قوانين الدولة كمواطنين أو مقيمين، القوانين الوضعية التي شرعها بشر مثلنا ويطبقها بشر مثلنا. الدولة الدينية هي التي تجمع أمة المسلمين، أي أنها دولة للمسلمين فقط فيما الاقليات غير المسلمة فيها في ذمتها أي تحميهم من القتل، تحافظ على حياتهم إلى أن يهاجروا يرحلوا أو يتحولوا عن دينهم ليكتسبوا المواطنة، فمفهوم الذمية يختلف عن مفهوم المواطنة. إذا كانت الذمية صالحة للعصور القديمة فهي غير صالحة الآن وليست هي الحل، المواطنة المتساوية هي الحل. ثم من يمكن

أن يجزم أنه في الدولة الإسلامية لا يمكن أن تسلب الحقوق ويشرع للظلم؟، كل الأمثلة والشواهد تدل على العكس فجميع الدول التي سميت إسلامية على مدى التاريخ شرع فيها للظلم الكثير، وكذلك الدول الإسلامية الراهنة: السعودية، افغانستان طالبان، صومال المحاكم الإسلامية وحركة الشباب، سودان الترابي والبشير، إيران الإسلامية، دولة الزرقاوي الإسلامية في العراق...إلخ. لم يبق سوى دولة واحدة هي دولة اليوتوبيا "الإسلامية" الموجودة فقط في عقول تظن أنها ممكنة عندما يحكمها البشر. كما إنتقدنا ما يقال عن قانون إلهي ثابت لا يستطيع البشر تغييره. وأوردنا مثال أن عمر بن الخطاب ألغى قانون إلهي، حد السرقة، بعد بضع سنوات فقط من إنتشار الدين الجديد. بالإضافة لإلغاء عدم تحريم الرق كقانون إلهي، ولكن البشر غيروه، والجزية كقانون إلهي آخر وارد في نص قرآني واضح. فإذا كانت هذه القوانين الإلهية يمكن تغييرها، فلماذا لا يتم تغيير ما يتعلق بالمساواة بين المرأة والرجل والزواج المختلط والزواج الأحادي وتغيير الدين والتبشير الحر لجميع الأديان والعقوبات الإنسانية والفوائد على الأموال وحق غير المسلم في تولي أي منصب عام. وغيرها مما لا يتلائم مع عقل الإنسان في عصره الحالي، فالإعتراض عليها في الواقع لأنها لا تتوافق مع مصالح دنيوية، فيتحججون بأنها قوانين إلهية لكيلا يغيروها.

لكن الحوار تطور فحاول مسؤول المجموعة محمد زهير الخطيب وقفه وبدء بإجراءات منها إيقاف عضويتي وقد طالب عهد وعيسى بوقف عضويتهما إحتجاجاً على عدم حيادية مسؤول المجموعة الذي تغاضى عن الإساءات والإتهامات من الذين يتوافق معهم في الرأي، مما إضطره لإعادة عضويتي بعد ساعتين فقط من إيقافها، مما جعل عمار يقول عن خطواته بأنها إرتجالية وقد بعثت برسالة قلت فيها أني مع رأي سمير من أن الحوار المفتوح لا يحده أفق وأن حرية الآخر هي فقط مقدساته والمقدس برأيه هو فقط الله، وما دونه من آراء وأفكار وتصورات نختلف فيها، فقد كان الفقهاء المسلمين الأوائل يعتبرون كل علم أصول الفقه عملاً بشرياً أي قابلاً للحوار والنقد وإختلاف الآراء. وإقترحت طريقة لمنع التصرف المتسرع من المشرف في أمور المجموعة بأخذه رأي إثنين آخرين على الأقل متفق عليهما يمثلون وجهات نظر مخالفة لرأيه في الحوار الدائر، يمكن أن يكون أحدهما علماني وإقترحت عيسى وآخر حيادي

وإقترحت سمير. هذه اللجنة الثلاثية تعمل في الحالات التي تحتاج لإتخاذ خطوات عملية. وبعدها عادت الأمور إلى وضعها السابق أي مجموعة لديها صندوق بريد مشترك يضع فيها من يريد رسائله دون حوار أو نقاش بين أفرادها، فوجدت أن الإنسحاب منها أفضل خاصة أن هناك بديل كان قد نشأ لحوار بين المعارضين السوريين على صفحات الفيسبوك وخاصة في صفحة منتدى الأتاسي الذي أعيد على الشبكة بعد أن أغلقته السلطة في الواقع العملي.

فشل التيار الوسطي الإصلاحي الإيراني

كما عدت للأوضاع والتطورات السياسية في إيران التي تلت صدور كتاب "خيارات إيران المعاصرة" وخاصة بعد فشل التيار الوسطي الإصلاحي، لمتابعة ما إستجد في التجربة الاهم لحكم مبني على الشريعة الإسلامية ويديره الإسلام السياسي الفرع الشيعي. ففي مقال "هل نشهد نهاية الديمقراطية الإسلامية؟" رأيت أن التيار المحافظ الإيراني المهيمن على كافة الأجهزة الأمنية والعسكرية والقضائية والتنفيذية والتشريعية والإقتصادية، والذي يقف على رأسه المرشد، بعد أن صفى بالقمع التيارات السياسية الأخرى، بدأ بإنهاء التيار الإصلاحي الإسلامي بطريقة تدريجية، تحجيم الصحافة الإصلاحية وقمع الحركة الطلابية وتجميد السلطة التشريعية والتنفيذية، ورفع فزاعة معاداة الإسلام في وجه التيار الإصلاحي، ورفض مرشحيه لأنهم "لا يحترمون الإسلام ومبدأ ولاية الفقيه". كما إستخدم اتهام التيار الإصلاحي بالتعاون مع الخارج، وهي تهمة جاهزة لدى كل الأنظمة الاستبدادية "الوطنية!" ضد خصومها الداخليين. كما أغلق الباب أمام أية تنازلات للشعب من أجل الإصلاح والتطور والتقدم والتحديث الداخلي. فشل التيار الإصلاحي إنتهى بإستسلام خاتمي وإقراره بأن "السلطة ممسوكة من سلاطين القمع الذين استخدموها ضد الشعب متذرعين بالدين.." ورغم هذا الإعتراف فقد وافق على إجراء إنتخابات بلا منافسة حقيقية، بدل الإستقالة والمقاطعة والإنضمام للشعب للعمل من أجل الحريات. وهو فشل للمصالحة بين الدين والديمقراطية. وتفسر هزيمة الخاتمية بفشل المزاوجة بين الدولة الدينية والحداثة، والمصالحة بين الإسلام السياسي وحقوق الإنسان، فالنتيجة إنهاء التوازن القلق بين الدولة الدينية وعلى رأسها المرشد غير المنتخب ذو السلطات

الواسعة، وبين النظام الجمهوري برئيسه المنتخب ذو الصلاحيات المحدودة وبمجلسه المقيد بهيئات رجال الدين المعينين.

هزيمة الإصلاحيون لم يستفد منها المحافظون، بل أدت لبروز التيار التغييري الذي إنتشر في الأوساط الشعبية، فالشعب أصابه اليأس من ممثلين ينتخبهم مقيدة أيديهم بهيمنة السلطة الرابعة. وتجلى ذلك في الحركة الطلابية التي سارت على طريق الإنفصال عن التيار الإصلاحي، بعد اليأس من تردده وبطئه وعدم ثقته بالشارع، وتتوجه لحلول علمانية خارج إطار نظام الإسلام السياسي، بعد تطور الوعي في المجتمع نحو المطالبة بالحريات الحقيقية التي لا يلبيها الدستور الحالي، بما يحقق الحرية لكافة التيارات السياسية وتأمين تداول السلطة وإلغاء الإزدواج لصالح السلطة المنتخبة. فشل التيار الإصلاحي ليس الفشل الوحيد إذ سيتبعه فشل القمع في الحفاظ على سلطة الأيديولوجيا القديمة، ويخشى في مرحلة قادمة أن ينتقل الإحباط لقطاعات تتحسر على نظام الشاه البائد، أو توجه قطاعات لإنتظار التغيير من الخارج كما حدث للشعب العراقي المضطهد. وربما تكون تصفية التيار الإصلاحي السهم الأخير قبل الإنهيار الشامل للتجربة "الديمقراطية الإسلامية"، وعندها كما كان تطبيق إيران لأول نظام سياسي إسلامي عاملاً أساسياً في الانتشار الواسع للتيار في المنطقة العربية، فستكون نهايته بداية الإنهيار لمفاهيم خلط الدين بالسياسة.

وفي مقال آخر "هل تقود النجادية للفاشية والشوفينية؟" رأيت أن الرئيس المحافظ نجاد يعمل لإزالة آثار الخاتمية وإعادة إيران للمربع الأول للثورة الإسلامية، بالرجوع لمقولات الإمام الخميني حول محي إسرائيل من الخارطة، أي الدعوة من جديد لسياسة تصدير الشعارات الثورية التي كانت عواقبها وبالاً على إيران. وبعكس موقف خاتمي المعتدل: "نقبل بما يقبل به الشعب الفلسطيني"، أطلق نجاد خطاباً متشدداً بالدعوة لتدمير النظام الصهيوني، وهاجم الدول الإسلامية التي اعترفت أو ستعترف بإسرائيل وهدد أنظمتها بنيران غضب شعوبها، وتحدث عن صراع ديني بين مسلمين ويهود، وأنكر المحرقة، وإنتقد سياسة التقرب من أوروبا لمخالفتها للثورة الإسلامية العالمية. وصرح أن الثورة الإسلامية ستشمل قريباً العالم أجمع!، فمساره بعد انهيار الماركسية و"عجز" الليبرالية سيتجه نحو "الأهداف الإلهية!" وسيادة الإسلام المحمدي!، وهو ما

يشابه الإعلانات السوفييتية عن عصر إنتصار الاشتراكية في العالم! وبعكس خاتمي الذي عمل للموائمة بين وقائع العصر والأيديولوجيا الإسلامية، ذهب الخطاب النجادي مباشرة لسياسة: "الإسلام الشيعي هو الحل" الصالح للدول الإسلامية وللعالم، بإعلان قرب عودة الإمام المهدي ليقيم حكومته العالمية العادلة، مع تهديد الدول الكبرى بمصير نمرود وفرعون! وقد يؤدي التوجه النجادي للتسبب بكوارث وصراعات مع الجوار الإقليمي، خاصة في حالة الإستمرار بالبرنامج النووي بالتعارض مع المجتمع الدولي. كما هدد بمزيد من الرقابة الداخلية على ما سماه "الميوعة الأخلاقية" أي المزيد من كبت الحريات والتشدد في مكافحة العلمانية، فالنجادية كطبعة إيرانية "للإسلام هو الحل"، لا حلول لديها للأوضاع المعيشية المتدهورة في بلد الفقر والتخلف رغم إنتاجه يومياً لأكثر من 5 مليون برميل نفط، فيما الشباب والنساء يتطلعون للتحرر الإجتماعي والسياسي، والقوميات الإيرانية تسعى لنيل حقوقها، والجميع لا يريدون حروباً جديدة تشن لصالح الأيديولوجيا الدينية. إذا كان النظام الإسلامي الإيراني لم ينجح حتى الآن بعد ربع قرن من الثورة في إيجاد حلول للمشاكل الإجتماعية والإقتصادية وللمسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإنه كذلك فشل في تقديم حل إنساني لمسألة اضطهاد القوميات الإيرانية العابرة لكل العهود، المهددة بالتفجر في حال استمرار تجاهلها.

الحكم الديني لم ينجح في التخفيف من تعصب القومية الفارسية المهيمنة، التي لا يتجاوز أفرادها نصف السكان ويتوزع الباقي على قوميات أخرى أذرية وكردية وعربية وبلوشية وتركمانية.. وإذا كان الإصلاحيون في السلطة حققوا مطالب محدودة للقوميات الإيرانية كتمثيل أفضل لها في البرلمان وغض النظر عن إنشاء أحزابها وجمعياتها وسماح محدود بالنشر باللغات المحلية وزيادة ميزانية بعض الأقاليم، إلا أن برامجهم المعلنة تجاه القوميات أعيقت من قبل المحافظين، فقد فشلوا فيما وعدوا به من تفعيل تنفيذ مادتين في الدستور تضمن الحق في إستعمال اللغات القومية إلى جانب الفارسية في التعليم والثقافة والإعلام وحقهم في إدارة أقاليمهم. قمع المحافظون الحركة المطلبية للقوميات بذريعة الدفاع عن المصالح "الوطنية العليا"، مسترشدين بأفكار الخميني الذي اعتبر القومية معادية للإسلام، متهمين أنصار الحقوق القومية بالخيانة الوطنية وبأن

تحريكهم يتم من الخارج، فاتهم العرب بالارتباط بالبعث الصدامي رغم مساهمتهم مع جميع القوميات في إنتصار الثورة على الشاه وتقديم أعداد كبيرة من الضحايا في الحرب مع العراق. فسياسة الإضطهاد والتمييز تعمل على صهر القوميات بوسائل شتى منها مصادرة الأراضي الزراعية ومنحها لأفراد من الأجهزة الأمنية، وبناء مجمعات سكنية ومشاريع زراعية وتجارية وصناعية لهم وسط التجمعات القومية لتغيير النسيج السكاني، وحرف الأنهار الكبرى إلى مناطق فارسية ولو أدى ذلك إلى تدمير الزراعة والتسبب في أزمة مياه وصلت إلى حد أن نصف القرى في الأهواز العربية محرومة من مياه الشرب، وإهمال ترميم المدن الحدودية المدمرة في الإقليم العربي وتطهيره من حقول ألغام الحرب مع العراق لمنع عودة سكانه المهجرين. بالإضافة للقمع المشدد لأي مظاهرة سلمية إحتجاجية ومواجهتها بإطلاق الرصاص، وملأ السجون بالمعتقلين وتنفيذ أحكام إعدام جائرة في الساحات العامة لإرهاب السكان، إلى تدمير الآثار التاريخية التي تدل على وجود القوميات من عهود بعيدة ومنع تسمية المواليد بأسماء غير فارسية ومنع إرتداء الأزياء القومية في الدوائر الرسمية، وإهمال مناطق القوميات حتى وصلت الأمية في الأهواز ثلاثة أضعاف والبطالة أربعة أضعاف مثيلاتها في إيران. رأيت أن حل المسألة القومية يعتمد على تطور الوعي لدى الأقليات القومية التي نبذت غالبيتها العنف وتعمل للحفاظ على هويتها القومية وللمشاركة في إدارة أقاليمها، وتسعى لإئتلاف للحركات السياسية لمختلف القوميات الإيرانية ينسق مع التيار الليبرالي الإيراني ويستفيد من الضغوط الخارجية على النظام للفوز بالديمقراطية، فالمجتمع الدولي يطور إهتمامه وتدخله الإنساني والسياسي والاقتصادي لصالح الدفاع عن حقوق الأقليات القومية، فقد صدرت قرارات عن برلمان الاتحاد الأوروبي بدعم قضاياها، وضم الكرد والعرب في إيران إلى "منظمة الشعوب غير الممثلة في هيئة الأمم المتحدة" وإلى اللجان الثقافية والإنسانية التابعة لها.

الإمبراطورية الرثة وإضطهاد البهائية

وعدت للدور الدولي والإقليمي لإيران النجادية في مقال "الإمبراطورية الرثة" فأذا كان الدور العالمي لإيران مسرحية للإستهلاك المحلي ولإستقطاب

رأي عام إسلامي، فإن دورها الإقليمي يبدو حقيقياً رغم مشكلاته، فالعودة لسياسة تصدير الثورة تنتقل الآن لخطوات عملية، مستفيدة من التغيير الذي تم في العراق. كما أيدت إيران حماس في إنقلابها الأخير للإستيلاء على غزة ودعمت حزب الله في السعي لقلب الحكومة اللبنانية، كما تسعى إيران النجادية لدور في الصومال واليمن والسودان. وتستمر في إحتلال الجزر الإماراتية الثلاث والمطالبة بالبحرين كمحافظة إيرانية، وتهدد بإغلاق مضيق هرمز لوقف إمداد العالم بالنفط، وبضرب قواعد عسكرية أميركية، كما تشيع القلق في دول الخليج وباكستان خشية من تحريكها للأقليات الموالية لها. ولا شك أن الإستبداد الداخلي محفز للتوسع الإمبراطوري، ومن نماذجه: ألمانيا الهتلرية، وإمبراطورية الإتحاد السوفييتي الأوروبية، ومحاولة عراق صدام حسين الفاشلة للتمدد شرقاً وجنوباً، وقد إستندت إمبراطورية الشاه على دور إيران كشرطي للخليج، أما "الإمبراطورية" الإسلامية الراهنة فاعتمدت الترويج "للأهداف الإلهية" وإمتلاك الطاقة النووية لإرهاب الأنظمة العربية.

إعتمدت حملة نجاد الإنتخابية على الوعد برفع مستويات المعيشة للإيرانيين في مواجهة دعاية التيار الإصلاحي الواعد بمزيد من الحريات، إلا أنه في التطبيق أهمل نجاد الداخل وتفرغ لتصدير الثورة، لكن الدور الإقليمي والدولة النووية وإنتاج وتطوير الأسلحة مؤدية جميعها لهدر الموارد، بينما يعاني الداخل من أزمة خانقة، ولو قارنا مع النظام السوفييتي فإن الفشل الاقتصادي رغم النجاح في إنتاج الأسلحة كان سبباً رئيسياً لإنهياره، ومن المرجح أن يكون مقتل النظام الإيراني، بالإضافة لإفتقاد الحريات وأزمة القوميات الإيرانية المحرومة من حقوقها والحرب الباردة المتصاعدة مع الغرب بعد تهديدات وعقوبات المجتمع الدولي. يمكن إجمال الفوارق بين الإتحاد السوفييتي السابق وإيران أن الأول كان مشروعاً للهروب إلى الأمام بينما الثاني مشروعاً للهروب إلى الخلف. وربما تفيد المقارنة في إقناع المتحمسين للتحالف مع إيران، أن النفخ في "قربة مثقوبة" لن يوصلها لدور البديل للإتحاد السوفييتي. أفضل ما تستطيعه إيران أن تكون مشروع "إمبراطورية رثة" تقايض بقاء نظامها بأوراقها الإقليمية.

وفي مقال آخر "بين العصر الحجري والعصر النووي" بينت أحد الأوجه

العديدة لرثاثة الإمبراطورية، المسافة الشاسعة بين دولة تسعى لدخول العصر النووي ودولة لا تزال متشبثة بمفاهيم وتقاليد وتشريعات من العصر الحجري، ومنها بشكل خاص عقوبة "الرجم حتى الموت" التي ينص عليها القانون الإيراني الصادر عن رجال دين ليلائم تفسيرهم للحدود: الجلد وبتر الأطراف وقطع الرؤوس والرجم، فقانون العقوبات المعتمد حالياً في إيران ينص صراحة على أن المرأة المتزوجة التي تقيم علاقات جنسية مع غير زوجها تحكم بالرجم حتى الموت. والقانون لا يترك مجالاً للرحمة أو التسامح فيتدخل في تحديد حجم الحجارة المستعملة بحيث تكون كبيرة لتسبب الألم ولكن ليس إلى حد القتل الفوري، بحيث يستغرق الرجم حوالي نصف ساعة حسب القدرة على التحمل، وهو ما يحول الرجم لتعذيب بطيء حتى الموت، يحتفظ القاضي الذي أصدر الحكم "بشرف" رمي الحجر الأول فيه، وعادة ما يجبر أطفال الضحية على مشاهدة العملية البربرية. عارض الإصلاحيون العقوبة لكنهم فشلوا في وقفها نهائياً، فالقضاء الإيراني مرتبط برجال الدين المحافظين، ولم يضطر رئيس السلطة القضائية لتعليق شكلي لأحكام الرجم إلا نتيجة ضغوط دولية ومصالح تجارية، إلا أن العقوبة إستمرت في الصدور مع تنفيذها سراً لتفادي الإحراج على المستوى الدولي، ولكن ليس إلى الدرجة التي تلغي حاجة النظام لها لإرهاب المجتمع الإيراني، وعادة ما يرفض المسؤولون كشف عدد أحكام الرجم المنفذة منذ العام 1979 لكن يعتقد أنها لا تقل عن 1200. الرجم الوحشي حتى الموت أحد وسائل القتل فقط في "الإمبراطورية الرثة"، فإيران الدولة الثانية في العالم بعد الصين من حيث عدد الذين أعدموا لارتكاب جرائم مختلفة، وهي الدولة الأولى في العالم من حيث إعدام الأحداث ممن هم تحت سن 18 عاماً، وهي الدولة الوحيدة في العالم التي تعدم المثليين جنسياً ويتجاوز عدد من تمت تصفيتهم منهم منذ بدء حكم رجال الدين الأربعة آلاف.

الرجم العقوبة القصوى للمرأة في سلسلة إنتهاكات لحقوقها وحرياتها التي كفلتها لها شرعة حقوق الإنسان العالمية، فهي مجبرة على ارتداء ما يحدد لها من لباس، وهي ممنوعة من تولي مناصب القضاء، وموسومة بأنها ناقصة عقل ودين، تعتبر صالحة للزواج وهي طفلة في سن 13 عاماً، ويجوز لأهلها إرغامها على الزواج عكس رغبتها، وليس لها حق الطلاق أو حضانة أطفالها، ويجبرها

القانون على تلبية المطالب الجنسية لزوجها. وقد طبق الرجم في بلدان أخرى منها في أفغانستان أثناء حكم الطالبان وطبق أحيانا في السودان وباكستان. أما في العراق فقد استنبط البعث الصدامي "المتأسلم" في سنواته الأخيرة طريقة مبتكرة ضد النساء "بائعات الهوى" بقطع رؤوسهن وتعليقها عند أبواب منازلهن. وتم إلغاء الرجم في دولة الإمارات عقب احتجاجات محلية ودولية، كما أوقف تنفيذه في عدد من ولايات نيجيريا. وقد أفتى علماء من الأزهر بأن الرجم حتى الموت من صريح السنة رغم عدم وروده في القرآن. ومن الطريف أن الشيخ السعودي الباز في بداية التسعينات أفتى باستخدامه ليشمل المرأة العاملة، التي اعتبرها زانية عندما تخرج من بيتها للعمل! وإذا كان وأد النساء منتشراً قبل مجيء الإسلام حيث يستبق الرجل ممارسة المرأة للجنس كحق طبيعي لها فيقتلها وهي طفلة بدفنها حية، فإن ما يحصل حالياً هو تأجيل وأدها إلى ما بعد ممارستها للجنس بناء على قرار من محكمة تدعي أنها تطبق شرائع. ويمكن وأدها دون أمر من محكمة من قبل زوجها أو والدها أو أخاها أو أي ذكر من أسرتها يأخذ "العدالة" بيديه فيما يدعى جرائم شرف، دون أن يجد من يتصدى له بالعقوبة الرادعة أو التغيير الإجتماعي والقانوني الذي يوفر للمرأة البالغة حريتها في ممارسة علاقتها بالرجل بالطريقة التي تراها مناسبة لها. الوأد والرجم وجرائم الشرف وسائل مختلفة لإرهاب المرأة وإبقائها مملوكة للرجل لتحقيق رغباته وخدمته وتربية أولاده. وطالما أن المرأة لم تتحرر من هيمنة الرجل فلا أمل في التخلص من التخلف الإجتماعي والإقتصادي والثقافي، وهذا الأمر مثبت منذ قرون، فقد لاحظ العلامة ابن رشد أوضاع المرأة المزرية في عصره واعتبر ذلك أحد أسباب جمود المجتمعات الإسلامية وتخلفها.

وعرضت في مقال آخر " نموذج من الإضطهاد في الدول الدينية" لما تعرضت له الطائفة البهائية على يد آلة القمع والإضطهاد الإيرانية، بعد أن أصدرت محاكمها، المدارة من الجهاز الديني المشابه لمحاكم التفتيش الأوروبية في القرون الوسطى، أحكاماً بالسجن عشرين عاماً لسبعة من قادة الدين البهائي، خمس رجال وإمرأتان، فيما "جريمتهم" الوحيدة ممارسة شعائرهم الدينية، وهي الحرية المكفولة لجميع سكان الأرض ولكل الأديان، وليس الديانات السماوية الثلاث فقط. إضطهاد البهائيين البالغ عددهم في إيران 300 ألفاً ليس جديداً،

فمنذ بدء الحكم الديني قبل ثلاثين عاماً أعدم ما لا يقل عن 200 من وجوه البهائية البارزين وخاصة أعضاء المجالس الروحية المتوالية، ولم تتوقف التصفيات والإعدامات إلا في العام 1998 بعد حملة إحتجاج عالمية. كما إضطهد أتباع الديانة عموماً بمنعهم من الإنتساب للجامعات وفصلهم من الوظائف وحرمانهم من المعاشات التقاعدية ومصادرة ممتلكاتهم وأموالهم ومصالحهم التجارية، وتعريض أعداد كبيرة لإستجوابات طويلة وتعذيب، ومداهمات وحملات دعاوية ظالمة في وسائل الإعلام والجوامع والمدارس وإستباحة وتدنيس مقابرهم، ليس لسبب يتعلق بخطرهم على السلطة ولكن فقط لعقائدهم الخاصة المخالفة لدين الغالبية.

البهائيون لا يعتبرون ديانتهم فرعاً من الإسلام ويعتقدون أن الأديان من مصدر واحد هو الله، ويعترفون بما سبقهم من ديانات إسلامية ومسيحية ويهودية وزرادشتية وهندوسية وبوذية. والبهائية تمنع أتباعها بشكل حازم من المشاركة والتدخل في السياسة أو الإنضمام للأحزاب أو نشر الدين، وتوجب إطاعة الحكومات القائمة وقوانين الدولة في كل الأمور عدا إنكار العقيدة الدينية. وهي لا تقر الجهاد والعنف وتدعو للتعايش السلمي بين الأمم والديانات، ولنظام عالمي يضمن حقوق الإنسان والعدالة الإجتماعية وردم الهوة بين الأغنياء والفقراء بغض النظر عن الانتماء القومي أو الديني، وتدعو للغة عالمية إضافية لتسهيل التفاهم بين الشعوب. كما تتبنى مواقف تقدمية من قضايا عديدة مثل مساواة المرأة بالرجل في جميع الحقوق والواجبات وتحريم تعدد الزوجات، وتدعو للتوافق بين العلم والدين وترفض الخرافات وتنكر توارث الدين فتفرض على كل بالغ البحث عن الحقيقة بنفسه والإقتناع بأية ديانة بعد تفهمها. وينتشر البهائيون الذين يبلغ تعدادهم 5 ملايين في أرجاء العالم حيث تتوفر لهم حرية ممارسة شعائرهم فيما عدا بعض بلدان الشرق الأوسط التي إضطهدتهم مثل إيران. ففي عراق صدام صدر قرار يقضي بإعدام كل من يثبت أنه من أتباع البهائية. وفي مصر عبد الناصر صدر قرار جمهوري إعتبرهم ملة ملحدة وأغلق مراكزهم وصادر أموالهم وأجبرهم على تسجيل أنفسهم في الهويات الشخصية كتابعين لأحدى الديانات الثلاث وإلا حرموا من الأوراق الثبوتية مما يحرمهم من الدراسة والعمل وتسجيل الزواج والأبناء وغير ذلك، إلى أن صدر مؤخراً قراراً سمح

بإعطائهم هويات شخصية دون تسجيل إنتسابهم لأية ديانة بعد أربع سنوات من التقاضي والجدل حول حقوقهم وحريتهم الدينية. ويتضح مرة أخرى فشل الدولة الدينية المعتمدة على الشريعة التي تتعارض كلياً مع حقوق الإنسان ومنها بشكل خاص حرية المعتقد الديني وممارسة الشعائر الخاصة بكل دين أو مذهب أو طائفة. لتثبت جميع التجارب المعاشة فشل مزج الإسلام بالديمقراطية، لكون الإسلام دين وليس أيديولوجية سياسية أو نظام سياسي. أما قسره واستخدامه من قبل جماعات الإسلام السياسي ليصبح نظاماً سياسياً، فلا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الإستبداد والعنف وإضطهاد المواطنين وحرمانهم من حقوقهم.

الزلزال الإيراني

الأمور لم تسر كما ترغب السلطة الدينية الإستبدادية الإيرانية فقد ثار الشعب الذي لم يعد يتحمل القمع إثر الإنتخابات المزورة للتجديد لنجاد في مواجهة المرشحين الإصلاحيين، وكتبت عن ذلك في مقال "الزلزال الإيراني، تشريح إنتفاضة"، فما حدث حركة إحتجاج غير مسبوقة منذ إطاحة الشاه، وهي ليست الأولى فقد سبقتها تحركات واسعة رافضة شبابية وطلابية أو قومية إلا أنها لم تصل إلى مستوى إنتفاضة 2009، من كل فئات الشعب وفي معظم المدن وبأعداد ضخمة وخاصة "الموجة الخضراء"، التجمع المليوني في يوم التالي لإعلان النتائج الإنتخابية المزورة. التزوير ليس وحده الذي أدى للإنفجار الشعبي، لكنه الشرارة التي ألقيت في حقل الأعشاب الجافة، فقد مل الإيرانيون من حكم رجال الدين الذي ضيق حرياتهم السياسية والإجتماعية والثقافية ولم يفعل شيئاً لتحسين أوضاعهم المعيشية، فوعود ثورة 79 بالحريات والحياة الأفضل لم تتحقق، مما أدى لتآكل شعبية النظام مع المزيد من إستخدام العنف لمنع المواطنين من التعبير عن رأيهم، ومع تزايد الفقر والبطالة وعزلة إيران الدولية ومع نشر الأوهام عن "الحكومة العادلة" القادمة من الغيب لتحكم البشر، حتى أن النظام إضطر لإنزال ميليشياته المسلحة المعروفة بشراستها لكبح جماح المنتفضين، فإستعملت الرصاص الحي والعصي والغاز المسيل للدموع والأحماض الملقاة من الهيلوكبترات، ولم يتمكن من السيطرة على الوضع إلى أن أصبح عدد قواته في الشارع أكبر من عدد المتظاهرين.

الأمور في أوساط النظام لم تعد كما كانت في السنين الأولى للحكم الإسلامي، لم تعد كلمة المرشد الأعلى تحسم أي أمر لمجرد نطقه بها، رأيه أصبح قابلاً للنقاش وللرفض، فقد تجرأ موسوي وهو من مؤسسي الثورة على إنتقاد المرشد وإعتبار موقفه المنحاز لأحمدي نجاد يضعف النظام الجمهوري، كما تحدى أوامر المرشد بوقف الإحتجاجات ودعى أنصاره لتصعيدها. المرشد لم يعد معصوماً أو فوق المؤسسات والإتجاهات بل أصبح طرفاً في الصراع، لم تعد قوته ومكانته راجعة لكونه قائداً يجمع المقدس والدنيوي، بل لأنه الآن الآمر الأوحد لقوى الجيش والأمن والميليشيا والحرس. وإذا كان الإزدواج في السلطة في عهد خاتمي بين المرشد الأعلى ورئيس الجمهورية راجحاً لصالح الأول، فإن الرئاسة بوجود أحمدي نجاد أصبحت جهازاً تابعاً للمرشد مثل الباسيج والباسدران والقضاء "الثوري" والمجالس المعينة والإعلام الموجه وغيرها، فقمع الإنتفاضة أعلن الإنتقال للحكم المطلق. لكن تغلب الأجهزة على المحتجين ليست ضمانة لإستمرار النظام طويلاً حسب التجارب العالمية.


الثورة الخضراء في إيران

جبهة المنتفضين إزدادت اتساعاً وفي مقدمتها الأجيال الشابة التي تشاهد تقدم العالم على شاشات الفضائيات والشبكة الإنترنتية، في مقابل تلمسها اليومي لجهود النظام لتكريس التخلف الإجتماعي وإرجاع معيشة الناس قروناً للوراء، إلى نساء إيران الأكثر تضرراً من الحكم الديني والأكثر تعبيراً عن الغضب والإستعداد للتضحية، إلى جانب الأقليات القومية والدينية التي تشكل نصف المجتمع الإيراني غير الفارسي، الساعية لحقوقها القومية والثقافية المنتهكة، بالإضافة للمسلمين السنة الممنوعين من بناء مساجدهم. المنتفضون بغالبيتهم ليسوا من أنصار ميرموسوي ولكنهم الأكثر شجاعة ضمن شعب شبع من

تحكم رجال الدين بحياته وفكره وطريقة معيشته. والإنتفاضة حتى لو لم تنجح فهي تمرين لإنتفاضات قادمة فالتغيير طالما لم يعد محصوراً في نخب سياسية محدودة وأصبح أملاً لملايين فقد وضع على جدول التاريخ القريب، قابل للإعاقة ولكن ليس للشطب.

وقد إستخلصت بعض دروس الانتفاضة: فشل مزج الديمقراطية بالإسلام السياسي حيث الدين للعبادة وليس للحكم، فإيران تعرضت لزلزال أشبه بإنتفاضة ربيع براغ والتضامن البولونية وساحة تيان آن مين وثورة الأرز، وستعطي الإنتفاضة الإيرانية الإشارة لردات زلزالية تفجر صحوة الديمقراطية والعلمانية وحقوق الإنسان والأقليات والمرأة الحرة، وإنحسار الموجة الإسلاموية من المنطقة والعالم. كما أن لا طريق ثالث بين الديمقراطية من النموذج الغربي من جهة وبين الإستبداد، فقد تهافت الطريق الثالث الليبي "الجماهيري" وأصبح مدعاة للسخرية، ويتهافت النموذج الإيراني الثالث المدعو "جمهوري إسلامي" وجوهره حكم فردي لولي فقيه غير منتخب في ظل شمولية دينية إستبدادية مع رتوش من تعدد موجه ومسيطر عليه، كما إتضح أكثر مع الإنتفاضة الإيرانية والأحداث الرئيسية في المنطقة أن التناقض الرئيسي هو بين القوى الساعية للديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان والنساء والقوميات، وبين معسكر الإستبداد والأصولية بشتى أشكالها وأنصار العسكرة والممانعة للحداثة ممن يتلطى خلف مفاهيم إسلاموية أو قومية أو يسارية، فالديمقراطية أولاً وقبل كل شيء آخر، وهي المدخل لحياة أفضل ولحل المسائل الأخرى، ومشاكلنا تنبع من داخل مجتمعاتنا، تخلفها فقرها أنظمتها الاستبدادية الفاسدة، هذا ما أصبحت تعيه أعداداً متزايدة لم تعد تنفع محاولات صرف انتباهها عن الأوضاع الداخلية إلى الصورة الخيالية عن "الشيطان الأكبر والأصغر"، لتبرير كل ما تتحفنا به الأنظمة الاستبدادية والحركة الاصولية.

كما لم يعد ينفع إلقاء تهمة "التخوين" الغبية على الساعين للديمقراطية وحقوق الإنسان. كما أن الكتلة التاريخية للجبهة الديمقراطية تتشكل بغالبيتها من الشباب والنساء والمثقفين والأقليات والمنشقين عن الأنظمة الاستبدادية، ومن جميع الطبقات وخاصة الطبقة الوسطى وسكان المدن، تلتقي على هدف رئيسي

وحيد هو التغيير الديمقراطي رغم اختلافاتها الفكرية والسياسية والإجتماعية وأجيالها وإنتماءاتها الطبقية والقومية والدينية، مع الإحتفاظ ببرامجها حول القضايا الأخرى للتنافس الديمقراطي الإنتخابي بعد التغيير. العنف المسلح لم يعد على جدول أعمال المنتفضين بل الكلمة والصورة والإحتجاج المليوني وتقديم الدم، وإستخدام وسائل التواصل الحديثة التي أفرزتها الثورة المعلوماتية من إنترنت وهاتف نقال وأيميل وماسيج وشات وكامرا ديجيتال وفيديو ويوتيوب وفيسبوك وتويتر.. وهي "أسلحة" تبدو بسيطة ولكنها في المدى البعيد ستزداد نجاعة. وسيكتشف الطرف الآخر الإستبدادي والأصولي المعتمد على العسكرة والعنف ضد مواطنيه أن الغطرسة والنشوة الكاذبة لحامل السلاح عبارة عن وهم سيتبدد سريعاً. لقد صنع العنف التاريخ القديم لكن الإنسان المعاصر المتسلح بإرادة الحرية يتصاعد دوره في صنع التاريخ في مواجهة البندقية. ورأيت أن الثورة الإيرانية دخلت مرحلتها الأخيرة التي وضعت التغيير الديمقراطي الشعبي على جدول الأعمال الشعبي.

وأشدت في مقال خاص " نموذج لرجل دين شجاع" بآية الله حسين منتظري الذي توفي في أواخر العام 2009 وهو من المواجهين الأوائل للنظام الأتوقراطي للشاه الذي سجنه لأربع سنوات ونفاه وشرده، وأول من تصدى للسلطة الدينية التي تلته. بدء انتقاداته ضد السلطة عندما كان معيناً كخليفة للإمام الخميني، بإستنكاره العلني للإعدامات الجماعية للسجناء المعارضين للثورة الإسلامية في العام 1988 عندما أعدم بوحشية ما لا يقل عن خمسة آلاف منهم في ليلة واحدة ودون أية محاكمات بموافقة الخميني، الذي تكاد آرائه ومواقفه تكون نصوصاً مقدسة لا يمكن مراجعتها. كما أنه في تحد واضح إعتبر أن فتوى الخميني لإهدار دم سلمان رشدي ستعطي الرأي العام العالمي انطباعاً أن عمل إيران هو قتل الناس. كما إنتقد شعار "الطريق إلى فلسطين يمر عبر كربلاء" معارضاً الحرب العبثية مع العراق التي أصر الخميني على إبقائها مشتعلة تأكل الأخضر واليابس، ولم يقبل بوقفها إلا مضطراً. كما أن منتظري أعلن أن "تصدير الثورة" يتم بضرب المثل وليس بإستخدام العنف. كما إنتقد نظرية ولاية الفقيه كما مورست، فالولي الفقيه برأيه خبير في القضايا الإسلامية الدينية ولكنه غير مختص في مسائل الحكم والجيش والشؤون الخارجية، التي يجب أن تسند

لخبراء، ويبقى دوره استشارياً وليس مقرراً. وأن الشعب يجب أن يحكم نفسه من خلال حكومة ينتخبها وليس من خلال ولي فقيه فوق القوانين، كما دافع عن حريات التعبير والتجمع والحراك السياسي، وأدان القمع وإغلاق الصحف واعتقال المعارضين، ودافع عن الحريات الدينية للآخرين وأدان القمع المسلط على أتباع المذهب البهائي.

وإذا كان الخميني اكتفى بتجريده من مناصبه وإبعاده عن الحلقة الرئيسية للسلطة، فإن خامنئي وضعه في الإقامة الجبرية ببيته لمدة ست سنوات، ومنع عنه أي إتصال وأغلق مكتبه وصفوفه لتدريس الدين. لم يتمكن من إعتقاله لحصانته الدينية كونه من المراجع المعدودة بين رجال الدين الكبار، لكنه سمي "ملحد العصر" من قبل أنصار خامنئي. تمكن منتظري من التواصل مع الناس فيما بعد بالإستفادة من وسائل الاتصال الحديثة فطالب رجال الدين أن يقفوا مع الشعب في الصفوف الأولى ضد النظام القمعي، فالثورة الإيرانية برأيه لم تحقق وعودها بتأمين حقوق الإنسان وحرياته، فهدفها ليس تغيير الشعارات مع بقاء القمع والإضطهاد الذي كان ممارساً من النظام السابق. ووصف الجمهورية الإسلامية ليس فقط بأنها غير ديمقراطية بل ايضاً غير إسلامية وفاقدة للشرعية. وقد إعترف بخطأه بالمشاركة في إحتلال السفارة الأميركية في العام 1979. كما أيد إنتفاضة 2009 وصرح أن نظاماً سياسياً مبني على العنف والقمع وتزوير أصوات الناخبين وقطع الإتصالات بين الناس والقتل وممارسة التعذيب الشبيه بتعذيب القرون الوسطى لإنتزاع الإعترافات في السجون مدان وغير شرعي، لذلك تحولت جنازته التي شارك فيها مئات الآلاف إلى مظاهرة إحتجاجية أخرى ضد النظام.

الفصل الثامن

العولمة الزاحفة

حكومة فيدرالية عالمية

دخلت العولمة طوراً جديداً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد أنشأت الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة الدولية، والبنوك العالمية، والشركات متعددة الجنسية، ومئات الإتفاقات والمنظمات والمؤتمرات الدولية. وتزايد الإرتباط المتبادل العالمي، وتناقصت أهمية الإنتماء القومي، وفتحت الحدود أمام التجارة والعلم والمعرفة والإنتقال والصحة والعمل والتضامن والعدالة، وإزدادت أعداد اليد العاملة المهاجرة، ورؤوس الأموال المستثمرة في أنحاء العالم. وتوجت أخيراً بثورة الإتصالات والفضائيات والشبكة العالمية للمعلومات، الإنترنت، التي أنشأت مجتمع المعرفة الكوني القائم على إنتاج وتوظيف ونشر المعرفة في جميع مجالات النشاط الإنساني: الإقتصاد والسياسة والمجتمع المدني وصولاً إلى الحياة الخاصة وهو ما يؤثر إيجاباً على ترقي الحالة الإنسانية بإطراد. كما نشرت العولمة النمط الإنتاجي الرأسمالي، بما يتضمن ذلك من نشر إقتصاد السوق، ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي عملية تمت سلمياً في بعض المناطق كدول شرق أوروبا، وجمهوريات الإتحاد السوفييتي وجنوب إفريقيا، وحرباً كما في دول يوغوسلافيا وأفغانستان والعراق. بعد أن تآكل مبدأ "السيادة الوطنية المطلقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"، الذي كان متفقاً عليه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتحاول النظم الديكتاتورية إحياءه من جديد، بعد أن لم يعد يسمح نظام العولمة الجديد بإخفاء الجرائم المرتكبة بحق الإنسان. وتسير العولمة نحو توحيد الكون بشكل متسارع، فالبشرية بدأت أولى خطواتها للدخول في مرحلة المواطنة الكونية بحيث أن كل إنسان على وجه الكوكب مهتم

بما يحدث في أية بقعة من العالم، بعد أن أصبح الوعي البشري الحضاري يدرك أكثر من أي وقت مضى أن أي حدث في أي مكان سينعكس على الجميع سلباً أم إيجاباً، ومما يؤدي لإحلال العلاقات الديمقراطية بين الدول، وإسقاط مقولة صراع الحضارات. ورأيت أنه من الضروري إتخاذ موقف عقلاني من العولمة يؤيد إيجابياتها وهي كثيرة لصالح الشعوب والإنسان الكوني، ويناهض سلبياتها كالتمايز الواسع بين قلة من الدول والشركات العالمية التي تحتكر غالبية ثروات وموارد الكون، وبين غالبية البشر الغارقة في تخلفها وأزماتها من فقر ومرض وبطالة وتلوث بيئة وإستبداد، سعياً وراء حياة أفضل لكل البشر. وذلك بالتضامن مع الحركة العالمية المدنية التي تواجه سياسات العولمة من داخل مؤسساتها.

وفي مسائل العولمة أيضاً نشرت مقالاً بعنوان "هل يقود إصلاح الأمم المتحدة نحو حكومة فيدرالية عالمية؟" حيث رفضت ما يذهب إليه البعض من تقييم منظمة الأمم المتحدة التي تضم 191 دولة من زاوية واحدة، لفشلها في إيجاد حل للمسألة الفلسطينية، بإغماض العين عن منجزاتها الضخمة على المستوى العالمي، فقد أثبتت خلال ما يزيد عن نصف قرن أنها مؤسسة عالمية عملت في جميع المجالات لصالح الجنس البشري، إذ لعبت الدور الأكبر في إنهاء الإستعمار في 60 دولة، وساهمت في الحفاظ على السلام في عالم متخم بالأسلحة وبالأزمات المعقدة، وراقبت وكالتها للطاقة المنشآت النووية في 90 دولة لمنع الإنتشار النووي، كما عملت لإيقاف الكثير من المنازعات الإقليمية والحروب الأهلية، وساهمت في نشر وتعزيز الديمقراطية بالإشتراك في تنظيم إنتخابات نزيهة في عدد كبير من البلدان، ولعبت الدور الأساس في وضع العشرات من الإتفاقات الدولية لتثبيت حقوق الإنسان في جميع المجالات، وتوجيه الضغط الدولي ضد الحكومات الإستبدادية لزيادة تقيدها بحقوق الإنسان، كما شرعت إتفاقات لحقوق الطفل والمرأة وللقضاء على التمييز العنصري ومناهضة التعذيب والإبادة الجماعية، ولحقوق المنتمين لأقليات قومية أو دينية. وحققت إنجازات هامة في التنمية الإقتصادية في كافة أرجاء العالم، بالمنح والقروض وتصميم المشاريع وتنفيذها، وبرامج التغذية العالمية، والعمل لمكافحة الفقر والأمراض والمخدرات والأمية، وتنظيم الأسرة ومساعدة اللاجئين والإغاثة في حالات الكوارث الإنسانية. كما اضطلعت بدور كبير في تطوير القوانين

الدولية في مجالات الأمن والتنمية وصيانة البيئة وتنظيم التجارة الدولية والملاحة البحرية والجوية، ومكافحة الإرهاب، وإنشاء محكمة دولية لمعاقبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

لا يمكن لأي نص أن يحيط بأعمال المنظمة ومنجزاتها التي تصل إلى كل ركن من أرجاء المعمورة، وإلى كل إنسان من سكان العالم، كما لا يمكن اختصارها فيما يدعيه بعض السياسيين العرب، الذين فقدوا الاتصال بالعصر وتكلسوا حول أيديولوجياتهم، من أنها منظمة هيمنت عليها أميركا وحولتها للعمل لمصلحتها، كواجهة للعودة لإستعمار الدول. إلا أن المنظمة رغم كل منجزاتها بحاجة لإصلاح وتطوير لتواكب العصر الجديد، ولمواجهة تحديات قائمة ومستمرة، كالحروب بين الدول والحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان، والفقر والأمراض المعدية وتدهور البيئة الكونية، والمخاطر الجديدة ومنها بشكل خاص الإرهاب والجريمة المنظمة على مستوى العالم، التي بات حصول منظماتها على أسلحة دمار شامل أمراً وارداً، مما يستوجب عملاً وقائياً قبل وقوع الكارثة. الحلم البعيد لدورها يتعلق بالأمل بتحولها إلى حكومة عالمية، سلطتها التنفيذية مجلس أمن معدل للحد من هيمنة أي طرف عليه وقوات متعددة الجنسيات دائمة الحضور، وسلطتها التشريعية جمعية عامة من مجلسين لتمثيل أفضل لشعوب العالم، وسلطتها القضائية محاكم دولية مستقلة ذات قرارات نافذة. وهو الحلم الأكثر إقتراباً وتوافقاً مع المتغيرات العالمية والذي يقود لعالم أكثر أمناً وتحقيقاً للعدالة والمساواة في الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية لكافة أفراد الجنس البشري.

الخارج يطرق أبوابنا

قمت مع وليد بالكتابة عن المبادرات الدولية الهادفة لإصلاح الشرق الأوسط، وذلك في مقالين: "قراءة في المبادرات نحو شرق أوسط أفضل" و"الخارج يطرق أبوابنا" حيث رأينا أنه من الضروري إجراء قراءة متأنية لهذه المبادرات، قبل رفضها أو قبولها، فالرفض على أساس أنها مشاريع إستعمارية وأن كل ما هو آت من الغرب شر مطلق، موقف متعصب لا يؤدي لنتائج مقبولة،

كما أن القبول بها دون دراستها، يعكس موقف تبعية. فالمبادرات الغربية تؤسس لإنعطاف نوعي في أفكار وآليات تعامل الغرب مع منطقتنا، وكانت البداية حادثة نيويورك في 11 سبتمبر التي أفرزت في الغرب عموماً وأمريكا خصوصاً قناعة مفادها أن أمن العالم والغرب من ضمنه، بات مترابطاً، فالإرهاب يطال الجميع بما في ذلك المجتمعات العربية والإسلامية، وهو يستمد جذوره من واقع الإستبداد المعمم في المجتمعات المتخلفة، وبالتالي فإن أمن العالم أصبح يشمل كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية، فطالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والإقتصادية في المنطقة فستشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير الشرعية. ومحاربة الإرهاب الذي يسعى لتوريط العالم في حرب حضارات لن تكون مهمة أمنية وعسكرية فقط، بل تحتاج لكي تنجح لحلف عالمي يعمل على تحديث المناطق المتخلفة، لأن أي وضع سيئ ومتخلف في أي بلد أصبح يؤثر على الكثير من دول العالم، فمصلحة الغرب ألا يترك دولاً غارقة في التخلف السياسي والإقتصادي والثقافي. فدوافع المبادرات واضحة وهي صيانة مصالح الغرب أساساً، لكنها أيضاً تحدياً وفرصة لإمكانية قيام تقاطع بين مصالح الغرب وشعوب المنطقة لولوج عصر الديمقراطية والتنمية. أما إستمرار شعوب المنطقة في الإفتقار للحقوق السياسية والمعرفة ولفرص العمل والتعليم، فسيمثل تهديداً مباشراً لإستقرار المنطقة وللمصالح المشتركة للعالم.

وناقشنا في المقال مشروع "الشرق الأوسط الأكبر" الأمريكي الذي طالب بتشجيع الديمقراطية ووسائل الإعلام المستقلة وتطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني وبناء مجتمع معرفي ومكافحة الفساد وإصلاحات هيكلية في المجال الإقتصادي، وتوسيع فرص العمل، وغير ذلك.. كما أن أوروبا طرحت مبادرات مشابهة بخصوص تطوير وتحديث ودمقرطة المنطقة منها "المبادرة الألمانية لإرساء الاستقرار في الشرق الأوسط"، و"المبادرة البريطانية للإصلاح في العالم العربي" و"المشروع الفرنسي ـ الألماني من أجل مستقبل مشترك مع الشرق الأوسط"، علماً أن أوروبا ليست جديدة في مجال طرح مبادرات موجهة للشرق الأوسط منذ أوائل تسعينات القرن الماضي كإعلان برشلونة والحوار المتوسطي والشراكة الأوروبية المتوسطية. وقد إتفقت المبادرات الأوروبية مع المشروع

الأمريكي حول ضرورة الإصلاح والتغيير الديمقراطي كضرورة للأمن والإستقرار العالمي ولمواجهة الإرهاب، وجميع المبادرات ترى أن العمل الرئيس يأتي من الداخل مع التشجيع والدعم، وفي كل المبادرات لا شيء يشير إلى فرض طرق الغرب على المنطقة، فالخصوصية والهوية محترمة ولا تتضرر من نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، بالعكس فإنها ستتعزز وتترسخ أكثر.

تبنت أوروبا مشروع الشرق الأوسط الكبير وتقدمت الدول الغربية مع أميركا واليابان بمبادرة الدول الثماني في وثيقة: "شراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا"، لتؤكد على نفس الأهداف في جميع المبادرات السابقة الأوروبية والأمريكية، بالإضافة لإستيعاب الإسهامات العربية الرسمية وغير الحكومية، والتجاوب مع أولوياتها، وخاصة إعلان الإصلاح الصادر عن قمة تونس، ووثيقة الإسكندرية وإعلان المجلس العربي لرجال الأعمال وإعلان صنعاء والعقبة، وربطت خطتها بإعلاناتها وبياناتها. وهي إعلانات تضمنت إصلاحات تجاوزت حتى مبادرة الشراكة، وخاصة الحديث عن الإصلاح الديني، الذي سكتت عنه المبادرة لحساسيته. كما تضمنت الوثيقة مسألة الحل السلمي للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، لنزع الذرائع من المتحججين بها، بقيام دولة فلسطينية ديمقراطية قابلة للبقاء وذات سيادة على أراض متصلة. وإبتعدت الوثيقة عن النبرة التي توحي بالوصاية، حين تحدثت عن الثقافة الغنية للمنطقة وعن مساهمات شعوب المنطقة في الحضارة الإنسانية، وأكدت على القيم العالمية التي لم تعد غربية، كالكرامة الإنسانية والسلام والديمقراطية والعدالة الإجتماعية.

المبادرة قوبلت بالرفض سواء من أنظمة رأت فيها تهديداً لوجودها، أو من تيارات قومية ودينية ويسارية، اعتبرتها وجهاً آخر للهيمنة الإستعمارية على المنطقة، ولم تحظ سوى بموافقة ليبراليين عرب وجدوا فيها تحولاً في السياسة الأمريكية من الممكن الإستفادة منه لتصحيح أوضاع المجتمعات العربية. فالحكومات العربية فشلت في التعاطي الإيجابي مع عصر العولمة، ومعظمها رفضت المبادرات خوفاً على سلطاتها، ودفاعاً عن سيادتها المطلقة على الشعوب وثرواتها بإدعاء الدفاع عن سيادة البلد، فيما أن الإنتقال للديمقراطية والتنمية

سيعيد السيادة والثروة لأصحابها الحقيقيين. وهي حين تعترف بضرورة الإصلاح، لا تقدم بديلاً عما هو مطروح عالمياً، وتكتفي بإجراءات شكلية، وتستمر في التعاطي مع شعوبها بالطريقة الأمنية. وقد رددنا في المقالين على الإعتراضات على المبادرات ومنها أن الأنظمة تصر على أن أية مبادرة خارجية قديمة أو جديدة هي مفروضة وبالتالي مرفوضة، فالإصلاح المطروح من الخارج أصبح مصطلحاً غريباً، من يتحدث عنه متهم بوطنيته، أما الإصلاح من الداخل فهو إجراءات شكليه وكلامية، وإذا كانت هناك خطوات فهي بطيئة ومن الممكن أن تحدث في أي مجال ما عدا السياسي الذي سيؤدي في حال تطبيقه إلى تقويض الإستبداد المعمم والحكم المطلق. أما محاولات المجتمع المدني لطرح برامج إصلاحية فيجري تجاهلها أو تهميشها أو قمعها.

بالإضافة للرفض التقليدي الذي يعاد إبرازه حول أن لا إصلاح ممكن بوجود الإحتلال الإسرائيلي، ويضاف إليه الإحتلال الأمريكي للعراق، كما يضيف البعض: الهيمنة الاقتصادية الأجنبية، فالتحرير أولاً ثم الإصلاح. وهي ذريعة إهترأت من الإستعمال الطويل منذ نصف قرن، فحتى لو افترضنا أن إحتلال فلسطين والعراق لا يمكن من التوجه للإصلاح فيهما وهو إفتراض غير واقعي، فهل أن 20 دولة عربية أخرى يجب أن ترهن إصلاحها "بتحريرهما"؟ كما يفضل آخرون ربط الدعوة الخارجية لإصلاح المنطقة العربية بدعوى التمدين الإستعماري للقرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين، رغم أن "التمدين" المدعى كان جزءاً من إحتلال عسكري وليس برنامجاً لمساعدة دول متخلفة لإصلاح أحوالها المتردية، التي أوصلتها إليها الأنظمة بفشلها في توفير معيشة لائقة لمواطنيها، وفي إقامة شرعية سياسية قائمة على الإنتخاب والسيادة الشعبية والتداول، مما إضطر الخارج لتقديم مبادرات لاتقاء ما يمكن أن ينتج عن هذا التردي من أخطار على المجتمع الدولي. وكذلك الإدعاء بأن هدف المبادرات تمكين إسرائيل من الإندماج في المنطقة العربية، بواسطة عملية التطبيع تحت شعار الإصلاح، رغم أن لا شيء في هذه المبادرات يشترط من الدول العربية قبول إسرائيل. والحجة اليسارية التي تدعي أن الأمريكان لا يريدون من الإصلاح إلا تسيير الاقتصاد وفقاً لآليات السوق وكف يد الدولة عنه والخصخصة، لتسهيل اندماج الدول المتخلفة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وأن إحداث تغيير جدي

نحو الإصلاح والدمقرطة لا يحقق مصلحة الشعوب بل يعزز من فرص الشركات الأمبريالية في النهب والإفقار والتهميش، وهو نوع من الرفض يتجاهل أسباب انهيار المنظومة الاشتراكية، كما يغض النظر عن اتجاه الأنظمة ومنذ زمن بعيد نحو الخصخصة، ولا يرى فوائد الإندماج الإيجابية من زيادة الصادرات والخدمات والإستثمارات الأجنبية والإنخراط الفعال في منظمة التجارة الدولية.

تفكيك السياسة الخارجية الأميركية

كما خصصت مقال "تفكيك السياسة الخارجية الأميركية" لبحث التغييرات التي طرأت تجاه المنطقة العربية التي لا تحكمها المبادئ والأيديولوجيا التي يروج لها علناً، بل مصالح الدولة الكبرى التي تتبدل حسب المتغيرات العالمية. لذلك لا يمكن إجمالها في قالب واحد هو العداء للشعوب والأنظمة، فقد توالت على العالم مراحل ومتغيرات وتعاقبت على قيادة أميركا إدارات وسياسات متعددة، أيدت في العقد الأول بعد الحرب العالمية الثانية إستقلال دول عربية عديدة كما تدخلت لإنهاء العدوان الثلاثي على مصر في العام 1956، ثم انقلبت في النصف الثاني من الخمسينيات للسعي لإحلال النفوذ الأميركي فيما سمي الفراغ الناشئ في الشرق الأوسط بعد إنحسار الإستعمار، وهي سياسة فرضتها المصلحة الأميركية في الصراع مع القطب السوفييتي، بإنشاء أحلاف والإعتماد على إسرائيل كأداة لتنفيذ أهدافها، والتغاضي عن إستبداد أنظمة عربية حليفة. ولم يختلف الإتحاد السوفييتي كثيراً كدولة عظمى في كون مصالحه هي التي توجه سياساته الخارجية رغم "الأيديولوجيا" التي رافقتها، التي لم تمنع من تقديم الدعم السياسي والإقتصادي والعسكري لأنظمة عربية إستبدادية موالية له في الحرب الباردة ضد المعسكر الغربي، لكنه كان منسجماً مع كونه دولة إستبدادية تتحالف مع دول على شاكلتها، بينما أميركا دولة ديمقراطية تدعم دول إستبدادية لتيسير مصالحها. وقد إستفادت دولاً عربية من تلاقي مصالحها مع إحدى الدولتين العظميين، ألا أن أنظمة وقوى أخرى ظلت مسكونة بعقدة العداء المطلق لأميركا أو العداء المطلق للسوفييت، رغم أنه في السياسة لا يوجد أعداء دائمون ولا أصدقاء دائمون.

إنتقدت الإدارة الاميركية بعد حادثة 11 أيلول بناء على الوقائع العالمية

الجديدة، سياستها السابقة في دعم أنظمة إستبدادية متحالفة معها، ورأت أن الشرق الأوسط الغارق في التخلف والقمع المولد لليأس وثقافة الإنتحار، بحاجة لتحول ديمقراطي يراعي حقوق الإنسان ويعزز دور المجتمعات المدنية ويوسع المشاركة السياسية ويحرر المرأة ويحول الإقتصاد إلى إقتصاد السوق المترافق مع ضمانات إجتماعية. وأن قوى التطرف تستغل الأوضاع الإقتصادية المتردية والنقص الفادح في الحريات السياسية وصراعات المنطقة، لنشر خطابها الداعي للحقد على الآخر والتحريض على العنف والإرهاب على المستوى الإقليمي والدولي. وهي ليست المرة الأولى التي تدعو فيها أميركا لنشر الديمقراطية خارج حدودها، فقد شجعت بعد الحرب العالمية الثانية إنتقال دول المحور المهزومة من الفاشية إلى الديمقراطية، كما وجدت في دعم الحركات الديمقراطية في أوروبا الشرقية وسيلة لإضعاف المعسكر السوفييتي الذي شكل خطراً على مصالحها. وإذا كانت السياسة الأميركية الجديدة المعلنة قد إنعطفت مع بداية القرن الحالي لمواجهة الأنظمة الاستبدادية، فإنها ما زالت في خطواتها الأولى ناقصة ومقصرة، ولا بد أن تفعل الكثير للتقليل من العداء الواسع الإنتشار ضدها، ويظهر تقصيرها في إنحيازها لإسرائيل وسكوتها عن إستمرار إحتلالها للأراضي الفلسطينية، وفي إدارتها لسياسة غير ديمقراطية في العلاقات الدولية من خلال عملها لوحدها في المنطقة الذي عزز الشكوك حول سعيها للهيمنة، مما يفترض العودة للعمل من خلال الشرعية الدولية والأمم المتحدة والإنخراط في مؤسساتها وإصلاحها والموافقة على الإتفاقات الدولية التي تبحث عن حلول للمشكلات الكونية، وعمل الكثير من أجل حل عادل للصراع الفلسطيني والسوري مع إسرائيل، بإعادة كامل الأرض المحتلة مقابل الأمن والسلام للجميع، وسياسات متوازنة تربط المعونات لإسرائيل بإنهاء احتلالها. وفي الجانب الآخر ربط المساعدات والشراكات والاستثمارات بمدى التقدم في إحترام حقوق الإنسان والإنتقال الديمقراطي، وهذا ما يفعله الأوروبيون في إشتراط هذا الإحترام لدخول الإتحاد الأوروبي وشراكاته.

فيما السياسة الخارجية العربية لا تتغير إلا ببطء، طالما أنها محصورة في طبقة سياسية محدودة تفضل "الإطمئنان" لثوابت تعود لمراجع قديمة، فتختار من الماضي سياسات للحاضر والمستقبل في تعاملها مع أي تغيير في السياسة

الأميركية، لتفسر السياسة بأحداث مثل إبادة الهنود الحمر وإلقاء القنابل الذرية على اليابان والحرب الفيتنامية، فتحمل مسؤولية هذه الأعمال للمجتمع الأميركي بكافة أجياله وإداراته السابقة والحالية واللاحقة، وتبتعد عن تفكيك وتحليل السياسة الأميركية الراهنة بإعتبار أن الجرائم والأخطاء القديمة تنقضها، فتحول إيجابياتها إلى أكاذيب وسلبياتها إلى براهين على أن الماضي مستمر في الحاضر والمستقبل. فمعارضة أنظمة ونخب عربية للسياسات الأميركية الجديدة بالتذرع بالشعارات الوطنية لتصعيد العداء للخارج، هو وقوف إلى جانب مصلحتها للبقاء في السلطة وإستمرار إحتكارها لثروات بلدانها على حساب أكثرية شعوبها المهمشة، فهي تستخدم منذ زمن بعيد شعارات "مواجهة الصهيونية والتدخلات الخارجية" بحجة الدفاع عن الخصوصية والسيادة، التي تحولت في أغلب الأحيان إلى مبرر لرفض تدخل الخارج لوقف اضطهاد الأنظمة لشعوبها. أما غالبية المعارضات العربية فتأجج العداء للسياسات الأميركية ويفضل بعضها تأييد الأنظمة الإستبدادية ضد الضغوط الخارجية، وهي سياسة قديمة قادت لهزائم شاملة، فرغم التضحية بحريات المواطنين لم يتم في معظم الحالات إنقاذ "الوطن".

غزوة نيويورك

كان من أهم الأحداث التي مرت بالعالم في العام 2001 ما جرى في أميركا في 11 سبتمبر، وأذكر أني كنت في بيتنا بالجديدة أستمع إلى أخبار إحدى الفضائيات عندما تحولت إلى بث مباشر من نيويورك للتفجيرات التي حدثت هناك وكان رد فعلي الأول هو المفاجأة ولكن السارة بحكم "شيطنتنا" الطويلة لأميركا التي كنا نعتبرها السبب الأساسي لجميع مصائبنا. إلا أن الإرتياح للحدث لم يستمر سوى لبضع ساعات حيث بدأت أقدر طبيعة الحدث كعمل إرهابي تعرض لمدنيين أبرياء وكجريمة ضد الإنسانية مهما كانت الدولة التي حدث فيها، كما بدأت محاولة إستشفاف نتائج مثل هذا العمل المدان في أنحاء العالم. فقد قام 19 شخصا على صلة بتنظيم القاعدة بخطف وتحويل إتجاه أربع طائرات نقل مدني تجارية وتوجيهها لتصطدم بأهداف محددة نجحت إثنتان منها في الإصطدام ببرجي مركز التجارة الدولية بمنهاتن الذين إنهارا، والثالثة إصطدمت بمقر وزارة

الدفاع الأمريكية البنتاغون، وسقط نتيجة لهذه الأحداث حوالي ثلاثة آلاف قتيل، إضافة لآلاف الجرحى والمصابين بأمراض جراء استنشاق دخان الحرائق والأبخرة السامة.

جرت عقب هذه الأحداث تغييرات كبيرة في السياسة الأمريكية، إذ أعلنت الحرب على الإرهاب ووجهت أصابع الإتهام إلى تنظيم القاعدة وزعيمها أسامة بن لادن، وشنت الحرب على أفغانستان التي أدت لسقوط نظام الطالبان. أما في الدول العربية والإسلامية فقد كان هناك تباين في المواقف فالحكومات أدانت العملية الإرهابية وكان لياسر عرفات موقفاً مميزاً إذ تبرع بالدم لضحايا الحادث، أما الرأي العام العربي والإسلامي، فإلى جانب إدانة الإرهاب فإن قطاعات واسعة إتخذت موقف اللامبالية أو القناعة بأن الضربة كانت نتيجة ما وصف بالتدخل الأمريكي في شؤون العالم، أو الشماتة بأميركا التي "تدعم إسرائيل!"، أضافة لمن إعتبرها جهاداً أو نضالاً ضد الإمبريالية. كما إنتشرت نظرية المؤامرة التي اتهمت بعضها إسرائيل بأنها وراء العملية وذلك لتحريض أميركا ضد العالم الإسلامي وحتى أشيع أن اليهود الذين يعملون في البرجين لم يداوموا في مكاتبهم يوم العملية! ومن أطرف قصص نظرية المؤامرة أن الإدارة الأميركية نفسها هي التي قامت بالعملية وذلك لتبرر إحتلالها لأفغانستان!، وأضاف البعض أنه حتى لو قامت بها القاعدة فبتوجيه من المخابرات الأميركية التي حسب إدعائهم أنشأت القاعدة ودربتها وسلحتها لتقوم بدورها في الحرب ضد الوجود السوفييتي في أفغانستان ثم إنتقلت لخدمة الأهداف الأميركية في العالم. وأذكر أن نقاشات حادة دارت مع أصدقاء حول هذه التفسيرات وخاصة في سهرة في بيت الصديق أديب طالب كنت فيها مع وليد في جانب إدانة العملية والإرهاب عموماً فيما آخرين دافعوا عنها واعتبروها جزءاً من النضال ضد الإمبريالية الأميركية وحتى وصل الأمر لإتهامنا بأننا "أميركيين!"، ونحن من جهتنا لم نقصر في إتهامهم بالغباء وأوصاف أخرى.

القاعدة وعلى لسان بن لادن إعترفت بمسؤوليتها عن العملية وكانت قد أعلنت إنتصارها على الإتحاد السوفييتي في أفغانستان، وأرجعت إنهيار الإتحاد السوفييتي لمنظمتها والمنظمات الأخرى الإسلامية التي "هزمته" في هذه

الحرب!، ليعلن بن لادن أنه بعد إسقاط أول قوة عظمى سينتقل الجهاد ضد القوة العظمى الثانية الأميركية حيث سيحشد "فسطاط" الإيمان الإسلامي العالمي ضد "فسطاط" الكفر العالمي الغربي والأميركي، أي أنه أعلن حرباً "عالمية دينية مقدسة" دونكيشوتية بين المعسكرين، بتعابير مأخوذة من أيام الفتح الإسلامي حيث تغلب المؤمنون على القوتين العظميين في ذلك الوقت الفرس والروم! فبعون الله الفئة القليلة هي الغالبة! بدأت الحرب في أفغانستان في أكتوبر 2001 بعد رفض حكومة الطالبان تسليم بن لادن وقيادات القاعدة وإغلاق معسكراتها على الأرض الأفغانية وكان الهدف المعلن تدمير تنظيم القاعدة وإقصاء نظام طالبان الذي يدعم ويعطي الملاذ الآمن للقاعدة، فالولايات المتحدة أعلنت أنها لن تميز بين المنظمات الإرهابية والدول التي تؤويها أو تدعمها. بدأت الحرب بمشاركة أميركا وبريطانيا وتحولت لمشاركة حلف الناتو ودول أخرى وصل عددها إلى حوالي 40 دولة وبتغطية من مجلس الامن الذي كان قد أصدر قرارات ضد حكومة الطالبان إثر تفجيرات في سفارتين أمريكيتين بإفريقيا. إنهارت حكومة الطالبان بعد قصف كثيف من الأساطيل الحربية وبدأ الحرب البرية، وإنتقل مسلحوها إلى ملاذات في الجبال وفي باكستان القريبة ليبدأوا حرب عصابات طويلة ما زالت مستمرة حتى الآن.

الإرهاب العالمي

وكان الإرهاب العالمي من المواضيع التي إهتممت بها بعد أن تحولت العمليات الإرهابية المتفرقة إلى حرب عالمية تهدد البشرية جمعاء إثر هجوم نيويورك2001، بحيث أصبح ممكناً توقع ضرباتها في أي مكان من العالم، وبعد أن أصبح المتشددون الإسلاميون الغالبية الكاسحة للإرهابيين العالميين، فلم يعد هناك ألوية حمراء أو بادرماينهوف أو جيش أحمر ياباني أو جيش جمهوري أيرلندي..، مما يفترض البحث عن أسباب الإرهاب في العالم الإسلامي الأكثر تخلفاً والأقل ديمقراطية والأقل احتراماً لحقوق الإنسان ولحقوق المرأة بشكل خاص. وفي حديث أجرته معي سمية درويش مراسلة إيلاف من غزة أكدْت أن الإرهاب أعمال إجرامية غير مبررة لمدعين بتطبيق نصوص دينية بوسائل همجية، وهو نتيجة لأسباب أهمها التخلف الإقتصادي والثقافي في العالم الإسلامي لدول

تخفي تحت قشرة مؤسساتها وقوانينها الحديثة مجتمعاً محكوماً بمفاهيم دينية متوارثة، يرفض التغيير ويتمسك بأساليب الحياة السائدة منذ قرون، يوجه بفتاوى صادرة عن رجال دين لم يقتنعوا بعد بضرورة إصلاح ديني يفتح الباب للإجتهاد في تفسير النصوص لتلائم العصر، يتبنون مفهوما للجهاد تجاوزه الزمن يمكن من تجنيد إنتحاريين لتدمير الحضارة الحديثة المتناقضة مع تصوراتهم الذهنية. التخلف والأمية والفقر والجهل والتطرف الديني والإستبداد، عوامل متداخلة توفر لإسلام سياسي المناخ الملائم لإستثمار البنية الإجتماعية المتخلفة لطرح برنامج يتلخص في: المرجعية في كل أمور الحياة للنصوص القديمة الصالحة لكل زمان ومكان، والوقائع الجديدة إنحراف وخروج عن الحياة الموصوفة في النصوص منذ قرون، وإن ما صلح لعهد الخلفاء الراشدين يصلح لعصر الذرة والفضاء والعولمة والديمقراطية والإنترنت والمرأة المتعلمة. وإذا كانت هناك فوارق بين إسلام سياسي معتدل ومتطرف فإن بدايات الطرفين واحدة، عملية غسل دماغ داخل مؤسسات وتنظيمات دينية، إلى أن يخرج الإرهابيون من صفوف المعتدلين كإنشقاقات لجماعات نافذة الصبر، مستعجلة على أسلمة المجتمعات المحلية والعالمية في ظل "خلافة إسلامية" متوهمة. سيبقى الخطاب الديني المتشدد ناجحاً في تجنيد الإنتحاريين، إلى أن يبدأ الناس نتيجة تقدم تفكيرهم بالشك فيها ومقارنتها بمنطق العصر، عندها ستتقلص مجالات التجنيد وتتغلب الحياة على الدعوة لتعميم الموت الهمجي، وإلا فإن دعوة أفراد للإنتحار ستتحول مع الزمن إلى دعوة لإنتحار جماعي لشعوب بكاملها رفضت الحداثة وتمسكت بأسلوب الحياة القديمة وفشلت في فرضه على البشرية.

الإرهاب لا يمكن القضاء عليه بالوسائل الأمنية وحدها إذ لا بد من تجفيف منابعه الفكرية، وهو ما لن تقدم عليه الأنظمة الشمولية التي لن تسعى لمواجهة أسبابه التي يقف الإستبداد على رأسها، وهي تتشابه مع الإسلام السياسي في إستخدام النصوص الدينية لتسويغ سياساتها، وللدفاع عن إحتكارها للسلطة والثروة. لمواجهة الإرهاب لا بد من الإنفتاح على العالم المتحضر وعلاقاته الإجتماعية المتطورة وثقافته وعلومه وإستثماراته، واللحاق بالعصر وتفضيل العولمة الإنسانية على النرجسية القومية والدينية كطريق نحو التمدن والتنمية البشرية والمادية، والإنتقال من ثقافة الموت والتكفير والتفجير

والكراهية، إلى ثقافة التمتع بالحياة والإبداع والتطوير والتسامح والفكر النقدي وحوار الثقافات والديانات وإعلاء العقل بدل النقل وجهاد النفس بدل الجهاد ضد الآخر المختلف، ورفع قيمة الإنسان فوق أية أيديولوجيا حتى الدينية منها، ونبذ أحقاد الماضي التي تغنيها نصوص غيبية، والتمسك بالدولة الحديثة الديمقراطية العلمانية، ومساواة المرأة بالرجل. المواجهة طويلة مع الإرهاب المرافق للتخلف والإستبداد والأثمان التي ستدفع كبيرة، لكن التغيير ممكن طالما أنه ضمن مسيرة التاريخ الإنساني وليس في مواجهتها. والحرب ضد الإرهاب لم تعد بين الدول بل بين دول ومنظمات، ونظن أن أهدافها الأساسية وقف إنتشار النموذج الديمقراطي الغربي المنتصر على الشمولية في الحرب الباردة، والمعتمد على الحداثة الإجتماعية والعلمية والحريات السياسية والإقتصادية، والذي يرى أصحابه أن تعميمه في العالم الطريق الأهم للقضاء على الإرهاب وتحقيق مصالحهم وأمنهم.

وتشارك في الحرب على الإرهاب دول ومجتمعات العالم ضد من يمارسه أو يموله أو يقدم له ملاذات آمنة أو يبرره. وهي حرب حقيقية وليس كما يدعي البعض من أنها غطاء "لمخططات للقضاء على الإسلام والمسلمين!". أميركا وحلفائها الغربيين ليسوا وحدهم في الحرب فهناك أكثر من 90 دولة تنسق في مجال الأمن والمعلومات وملاحقة الإرهابيين، كما أن مجلس الأمن أصدر قرارات ألزمت جميع الدول بالتعاون ضد الإرهاب ونصت على عقوبات للدول التي تساعده. والمجلس يعمل في جبهة أخرى لوقف إنتشار أسلحة الدمار الشامل التي ستكون أخطر ما واجهته الإنسانية منذ نشأتها فيما لو تسربت لأيدي المنظمات الإرهابية. هجمات أيلول على نيويورك أحدثت تغييراً هاماً إذ أيقظت أميركا من أوهام أن قوتها ودورها القيادي العالمي يشكل رادعاً لحمايتها، كما أكدت أن أمن أميركا أو أية دولة أصبح بعد العولمة العابرة للحدود أكثر ترابطاً مع مجمل الأمن العالمي، مما إفترض إستراتيجية أميركية إستباقية تسعى للقضاء على الإرهاب العالمي في مهده وتجفيف منابعه وخاصة في الشرق الأوسط الغارق في التخلف والإستبداد والفساد، كأفضل حاضنة لتوليد اليأس وثقافة الإنتحار، مما جعل الإدارة الأميركية تنتقل لسياسة جديدة تؤكد على حاجة المنطقة لتغيير ديمقراطي شامل يحترم حقوق الإنسان ويعزز دور المجتمعات

المدنية ويحدث الإقتصاد ويحسن الأوضاع المعيشية، لمعالجة الأسباب التي ولدت الإرهاب في المنطقة وصدرته للعالم، بالإضافة لإستخدام العنف كما في إجتياح أفغانستان وإسقاط حكومتها التي قدمت ملاذاً ومنطلقاً للإرهاب العالمي، وهي حرب لقيت تأييداً من المجتمع الدولي لم يتوفر للحرب التي تلتها ضد النظام العراقي.

كما كتبت مقالاً خاصاً عن هيمنة منظمة إرهابية على مخيم نهر البارد في شمال لبنان بعنوان "الإرهاب يخرج من عباءة المقاومة" ففتح الإسلام إنشقت من فصيل فلسطيني لم نعرف ماذا يقاوم في لبنان منذ أوائل الثمانينات حتى الآن! ففي بداية إنطلاق "فتح الإنتفاضة" شنت "حرب مخيمات" بدعم من النظام السوري ضد فصيل فلسطيني منافس، وأخيراً أفرزت لقيطها الأصولي المدجج بالسلاح، الذي لم يحتج لبدء القتل العشوائي لأكثر من إنزال لوحات "فتح الانتفاضة" عن مكاتبها في المخيم ورفع لوحات "فتح الإسلام"، وإعلان "العبسي" بأن منظمته "جاءت لترفع راية لا الله إلا الله فوق سماء فلسطين، ولتبدأ "التحرير!" بقتل عشرات الجنود اللبنانيين غدراً وتفجير المدنيين الأبرياء في عين علق والأشرفية وفردان وعاليه. ويبقى استمرار السلاح الفلسطيني في المخيمات وخارجها بلبنان صالحاً فقط كمفرخة للمنظمات الإرهابية، أو ورقة بيد النظام السوري للتأثير في الأوضاع اللبنانية، أو في أسوأ الاحتمالات مولداً للفلتان الأمني وبيئة حامية للخارجين عن القانون. فإعلان "مقاومة" في أي بلد دون الحاجة لها يعني إعطاء فرصة لإنتشار الإرهاب الأصولي والفلتان الأمني والفوضى والحروب الأهلية، فما يجمع بين "المقاومة" والإرهاب هو ثقافة الموت ومنهج القتل العشوائي. وإعتبرت في عدة مقالات أن هناك خيط رفيع يربط منظمات الإرهاب الأصولي بمنظمات الإسلام السياسي المعتدلة فهدفها واحد لكن الوسائل تختلف وبينت ذلك في مقال "طريقة مبتكرة لعقاب السفاحين" مشيراً لمواقف أوساط تيار الإسلام السياسي المعتبر معتدل، فقد أبدى كتاب وفضائيات "إنزعاجاً" لمقتل سفاح بغداد الزرقاوي، وبشكل خاص نواب جبهة العمل الإسلامي الأردنية الذين عزوا ب"الشهيد!"، وحماسيين نعتوه "بشهيد الأمة". وقال بعضهم أن أعمال السفاح "مرفوضة" دون ذكر أنها أعمال إجرامية، كما شكك البعض في أن الزرقاوي "هو الذي نفذها" وتركوا عقوبته

لله! فيما تبرير الإرهاب بطريقة مواربة لا تقل خطورة عن الإرهاب نفسه، فتبرئة الإرهابيين من أعمالهم المشينة ليس من مهمات تيار الإسلام السياسي الذي يعلن وسطيته واعتداله، بل إن من أهم واجباته تبرئة الإسلام ممن يستخدمونه ستاراً لجرائمهم ضد الإنسانية، وتوظيف التراث للحض على شجب أعمالهم.

الهمجية في تاريخ المنطقة والعالم

وتعرضت في مقال ل "الهمجية في تاريخ المنطقة والعالم" التي رافقت التاريخ البشري، الحافل بمجازر ارتكبتها جماعات بشرية ضد أخرى مخالفة في الدين أو الطائفة أو العرق أو الطبقة أو الفكر أو السياسة. فإذا كان الإختلاف والتعدد سمة إنسانية منذ العهود البشرية الأولى، فإستئصال الآخر المختلف كانت دائماً أحد الوسائل الوحشية للتعامل بين الجماعات والشعوب، منها على سبيل المثال لا الحصر في تاريخ المنطقة العربية: مجازر ضد اليهود في شبه الجزيرة العربية في القرن السابع، إبادة الحكم الأموي لأهل البيت وأنصارهم، مجازر العباسيين ضد الأمويين، الإبادة الجماعية التي رافقت الحروب الصليبية والغزو المغولي.. وهي غيض من فيض همجية البشر في أرجاء العالم: إبادة السكان الأصليين في أميركا وأستراليا، مجازر للأفارقة أثناء استرقاقهم، المجازر ضد البروتستانت في أوروبا، مجازر الثورة الفرنسية ضد خصومها الطبقيين والسياسيين. والمجازر في التاريخ الحديث التي لم تتوقف، فأبدعت الستالينية والفاشية والنازية والفرانكوية والطورانية والبنلادنية طرقاً ووسائل لإبادة المختلفين، ومنها المجازر الإستعمارية كمجزرة صطيف الجزائرية، والمجازر الصهيونية في فلسطين، مجازر سوهارتو للشيوعيين الاندونيسيين، ومجازر هتلر التي إعترفت ألمانيا بمسؤوليتها عنها، وخاصة المحرقة اليهودية "الهولوكوست"، ودفعت المليارات كتعويضات. بالإضافة للمجزرة الكمبودية في عهد بول بوت في العام 1978، ومجازر التوتسي والهوتو في راوندا، وغيرها كثير. ومجازرقاسم ضد الملكيين والقوميين، مجازر الأنفال وحلبجة والجنوب بعد إنتفاضته، ومجزرة تدمر وحماة وصبرا وشاتيلا. حتى الضحايا شاركوا في المجازر، فإثر انتفاضة 1991 قام الشيعة والكرد رداً على عذاباتهم الطويلة بإعدام كل من وقع بأيديهم من بعثيين وموظفين يعملون في مدن الجنوب والشمال. المشكلة ليست

فقط في نظام فاشي، ولكن في المفاهيم والذهنية القروسطية المنتشرة في مجتمعات المنطقة وهي الأخطر لإعتبارها الآخر أقل شأناً مما يبيح تصفيته، مع تغييب جوهر النهج الإنساني في التعامل بين البشر، إحترام الآخر وحقه في الإختلاف كأهم حق إنساني، فعوامل التمييز موجودة في التراث ومنها كمثال أن العرب خير أمة أخرجت للناس، وأن العالم مقسم لفسطاطي الإيمان والكفر والجهاد واجب لتصفية من لا يلتحق بدار الإيمان.

كما أنني أفردت مقالاً ل"المجزرة الأرمنية المنسية في ذكراها التسعين" وهي من أكبر المجازر المعاصرة وحدثت أثناء الحرب العالمية الأولى في العام 1915 وكانت أسوأ فصول التاريخ التركي الحديث بعملية التصفية الوحشية للأرمن في تركيا لاسباب قومية وطائفية. فقد صدر حينها إنذاراً لجميع أفراد الشعب الأرمني بلا استثناء، المقيمين بغالبيتهم في الأناضول الشرقية والبالغين حوالي المليونين، بمغادرة منازلهم خلال 24 ساعة وإلا تعرضوا لعقوبة الإعدام، فقد أدين "جميع!" الأرمن في بيان للحكومة التركية بأنهم أعداء داخليين خالفوا القوانين وقاموا بالتسلح بقصد الثورة ومساعدة الجيوش الروسية التي تخوض حرباً ضد تركيا. البيان عملياً شرع للإبادة الجماعية، فعند خروج العائلات الأرمنية من منازلها في طريقها للمنفى تم قتل جميع الرجال الأصحاء وسبي النساء وترك الباقي للجوع والعطش أثناء الطريق لمئات الكيلومترات في مناطق صحراوية، وشاركت في الإبادة إلى جانب القوات النظامية عشائر تركمانية وكردية بتأثير التحريض العنصري الطائفي، مما أدى إلى قتل أو موت مليون ونصف أرمني أي ثلاثة أرباع الشعب الأرمني المقيم في تركيا منذ آلاف السنين، أما النصف مليون الناجين من الكارثة فقد توزعوا في الشتات في الدول القريبة والبعيدة، ليبلغ تعداد المنحدرين منهم حالياً أربعة ملايين، فضلاً عن ثلاثة ملايين أرمني مواطني أرمينيا السوفييتية التي استقلت حديثاً.

أنكرت الحكومات التركية المتعاقبة حتى الآن وقوع المجازر وقللت من عدد الضحايا إذ لم تعترف بأكثر من 300 ألف قتيل كنتيجة "لإنتشار الأوبئة!" خلال فترة الحرب، وأن الترحيل القسري كان من ضروراتها، خلافاً لشهادات العديد من الدبلوماسيين الأوروبيين والأميركيين التي تدين السلطات التركية بتدبير

العملية عن نية مبيتة، وخاصة أن المجزرة الأرمنية ترافقت مع مجازر وترحيل قسري للآشوريين من سريان وكلدان، ولليونانيين القاطنين بالأناضول.

المجزرة الأرمنية جرح دائم يلاحق الحكومة التركية خلال قرن بعد فشل جهودها لطمسها، وتزايد الدول والمؤسسات الإنسانية العالمية التي تعترف بها وتطالب بتصفية آثارها. وقد أثبت الشعب الأرمني إصراراً عنيداً بعدم التخلي عن حقوقه، فحول "المجزرة المنسية" لعنوان إنساني عالمي لا يمكن تجاهله، ففي كل مكان تتواجد فيه جالية أرمنية عملت لدفع دول ومؤسسات للإعتراف بالمجزرة ومنها العدد الأكبر من الدول الأوروبية والبرلمان الأوروبي وكندا ودول أخرى. المجازر في العالم جرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم، ومسؤولية المجتمع الدولي ألا يدعها تمر دون عقاب، وألا يسمح بوقوعها مجدداً. فلا بد من قوانين دولية تلزم جميع الدول بالتدخل لوقف المجازر ومحاسبة مرتكبيها بصرف النظر عن المصالح التي تتذرع بها دول للسكوت عن المجازر فالأولوية للمصلحة الإنسانية الشاملة، علماً بأن أميركا وإسرائيل ودول عربية وإسلامية تغاضت عن الإعتراف بالمجزرة الأرمنية لكيلا تتضرر مصالحها وتحالفها مع تركيا.

وأفردت مقالاً خاصاً للجريمة البشعة في قضاء سنجار العراقي التي حصدت ما يزيد عن 800 قتيل وجريح من الأيزيديين الآمنين ودمرت منازلهم، وهي من أكبر المجازر التي إرتكبها الإرهاب الأصولي أضافت آثاماً للمقتلة اليومية الجارية بإسم "المقاومة العراقية"، الوحش المنفلت على الشعب العراقي بكافة مكوناته. وهي إستمرار لتاريخ طويل من المذابح خبرها الأيزيديين في كل العهود، رغم أنهم لم يحملوا السلاح يوماً في وجه أحد ولم يصارعوا على السلطة في أي وقت، كشعب مسالم له ديانته الخاصة ولا يرغب من الحياة سوى تأمين الرزق وممارسة الشعائر بحرية والتعايش مع الجيران المختلفين بأمان واحترام وكرامة. لم يأت وال عثماني لبغداد إلا واستعرض قوته بتدبير مذبحة لهم وما يرافقها من نهب وسبي، ولم يشذ عن ذلك النظام الصدامي الذي شملهم بالتعريب والتهجير القسري والإبادة ضمن حملات الأنفال الشهيرة. ورددت على معن بشور الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي الذي نفى في مقال له

وجود أقليات في العروبة، وتبنى نظرية أن لا أقليات دينية أو مذهبية أو عرقية في المنطقة التي تسكنها "أكثريتان": أكثرية عربية يدمج فيها المسلم وغير المسلم، وأكثرية مسلمة يصهر فيها العربي وغير العربي أي الكردي والأمازيغي والإفريقي والشركسي! ولم ينتبه بذلك لأقوام مثل الكلدو-آشوريين والأرمن، المسيحيين في نفس الوقت، والايزيديين الكرد أتباع ديانة توحيدية لا علاقة لها بالإسلام، وربما ذنبهم الذي يعاقبون عليه بقسوة أن لا مكان لهم في تصنيفه "البدعة!".

إمارة طالبانستان



تمثال بوذا قبل نسفه

ونشرت عدة مقالات حول الإمارة الأفغانية التي وفرت ملاذاً للإرهاب العالمي ومارسته ضد شعبها، فالنساء غير مسموح لهن بالذهاب للمدارس أو العمل، أوالخروج من البيت إلا مع محرم ووشموا بختم أزواجهم مثل الدواب، وخصصت لهن باصات نقل عام وأجبروا على ارتداء النقاب "الشادري"، ومنعوا من مخاطبة الرجال، كما منع أي طبيب من لمس النساء وكذلك ذهاب أية إمرأة لخياط - رجل، ومنع التجار من بيع ملابس نسائية داخلية ومنع الرجال من تفتيش النساء على الحواجز أو عند الحدود، حيث أوكل تفتيشهن لأطفال دون التاسعة من العمر، إذ أن الرجال ممنوعون أيضاً من لمس الملابس النسائية حتى لو كانت ضمن حقائب. ولم تسجن المرأة وحدها في بيتها كعقوبة لها لأنها إمرأة، فالرجل أيضاً صدرت مراسيم تحدد له كيف يكون ملائماً للشريعة كما يفهمها الطالبان، فهو ممنوع من لبس البدلة وربطة العنق الشائعة عالمياً، بل اللباس الأفغاني التقليدي الإلزامي، بالإضافة لإطالة ذقنه بطول الكف وحلق شاربه حسب الشريعة، وحضور أوقات الصلوات الخمس في أي مكان تواجد فيه، كما منع من إعطاء أولاده أسماء غير إسلامية، وفرض على غير

المسلمين من يهود وهندوس ومسيحيين وضع قطعة قماش صفراء على ملابسهم وراية صفراء فوق بيوتهم ليتم التعرف عليهم. ومنع الطالبان صور الإنسان والحيوان، والموسيقى والأغاني والرقص والشعر ولعب الشطرنج والمشروبات الكحولية، والإحتفال برأس السنة ومهرجان الربيع وأي إحتفال آخر، فيما عدا عيدي الفطر والأضحى، على أساس انها طقوس وثنية جاهلية، وأعادوا التداوي بالأعشاب والحجامة والبول، ومنعوا تربية الطيور والكلاب والقطط. وجلدوا نساء في الشارع للبسهن أحذية بيضاء من نفس لون راية الطالبان، وقطعوا أصابع أخريات لوجود طلاء أظافر عليها، وإعتقلوا عشرات الحلاقين الذين قاموا بحلاقة للرجال منقولة من الغرب، ودمروا تماثيل بوذا في باميان المعلم الأثري الأهم في أفغانستان وذو القيمة التاريخية العالمية، بعد تدمير مقتنيات متحف كابول بأمر من "أمير المؤمنين" لأنها تمثل آلهة وثنية، وساقوا الناس بالعصا في الطرقات لإجبارهم على الصلاة، ومنعوا إرتداء الملابس الغربية وإستعمال فرشاة الأسنان المستبدلة بالمسواك، وأحرقوا الأفلام وأغلقوا دور السينما والمكتبات والصحف وألغوا التلفزيونات وجمعوها من البيوت وحطموها ومنعوا إستعمال الهواتف والكراسي، وحولوا الإذاعة لقراءة الآيات القرآنية حصراً، وأوقفوا جميع أنواع الرياضة عدا السباحة وركوب الخيل وحولوا إستاد كابول إلى ساحة لرياضة جديدة: قطع الأعناق والأيدي والأرجل وإطلاق رصاصة من الخلف على رأس المرأة "الزانية"، مع جلب الناس بعشرات الآلاف لمشاهدة هذه "الرياضة!" تحت وطأة الجلد بالسياط.

والطالبانية مزيج من الأصولية في الأفكار والإرهاب في الوسائل، التعبير الأشمل عن معارضي تغيير المفاهيم وأساليب الحياة رافضي الحداثة، المتمسكين بوسائل وشرائع قديمة مثبتة في نصوص تاريخية أو دينية تجاوزها العصر، وهي تتمدد حيث ينتشر التخلف والإستبداد والتطرف الديني والقومي. ترعرعت "الطالبانية" في دول الشرق جزيرة الإستبداد والتخلف في العالم المعاصر، في الجزائر على يد الجماعات الإسلامية المسلحة وفي السودان أثناء حكم الترابي والبشير وغيرها. وبعد إنهيار إمارة الطالبان الأفغانية بتدخل دولي، مدت الطالبانية رأسها لمناطق حيث الأوضاع مناسبة لزرع الكراهية للآخر والقتل والخراب وتدمير أية مقومات للحاق بالمسيرة الإنسانية المتقدمة. هكذا شهدنا بزوغ إمارة

"غزستان"، والدولة الإلهية في جنوب لبنان، ومحاولة "فتح الإسلام" لإقامة إمارة العبسي في شماله، والإمارة الإسلامية المنهارة في الصومال، وإمارة وادي سوات الباكستانية. لكن الطالبانية تخوض معركتها الأخيرة قبل إنقراضها، فالعقلانية في تبني المفاهيم الحياتية سيسود في النهاية على أساس قوانين تتوافق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والحاجة الإنسانية، وليس مع نصوص الشريعة التي سنت لعصر مختلف. والجهاد الذي سيسود ليس إعمال القتل في الآخر المختلف، بل جهاد التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتعليمية والتمتع بالحياة وتوسيع الحريات وتبني الحداثة كنتاج لتلاقح الحضارات. كما رأيت أنه كما عادت الطالبانية العالم وكفرته، فإن البشرية بأجمعها من جميع القوميات والأديان والطبقات والأجيال مدعوة لمواجهتها ووضع حد لها كوباء عالمي.

الصوملة

نموذج الإرهاب "الطالباني" في الصومال حظي بمتابعتي له في مقالين "الصوملة: الإسلام هو الحل أم الدولة الحديثة" ومقال "منجزات المحاكم الإسلامية الصومالية"، فالوضع الصومالي نموذج لما يمكن أن تؤول إليه حالة مجتمعات ما بعد الإستقلال في بلدان متخلفة ترك الإستعمار وراءه فيها طبقة سياسية تبنت المفاهيم الغربية حول الحرية والنظام الديمقراطي وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية، كوسيلة وهدف لتقدم بلدانها ولحاقها بالمسيرة العالمية. إلا أن هذه الشريحة الحداثية ظلت أقلية في مجتمعاتها ولم تستطع أن تدفع مجمل الفئات والطبقات لتبني أفكارها وبرامجها والعمل من أجلها، فظلت الغالبية راسفة في مفاهيم تراثية تقاوم بضراوة محاولات إصلاحية قامت بها أجيال متعاقبة من رواد النهضة لإستبدالها بما يلائم العصر. في ظل هذا الوضع يجد دائماً مغامرون وسائل للإستيلاء على السلطة وإستخدامها للهيمنة على الثروات الرئيسية في بلدانهم. ففي الصومال لم يستمر الحكم الديمقراطي النسبي الذي تلا رحيل الإستعمار سوى بضع سنوات ليتمكن "بري" في العام 1969 من القيام بإنقلابه العسكري وإرساء سلطة إستبدادية حتى العام 1991، كانت من نتائجها القضاء على التجربة الديمقراطية الناشئة وتعميق التخلف وإعاقة التنمية. وهو نفس ما فعله "الثوريون" في أكثر من بلد بالقضاء على التجارب الديمقراطية

بإنقلاباتهم العسكرية، وإبتزاز شعوبهم بالشعارات القومية والوطنية والإشتراكية لضمان استمرار هيمنتهم.

إلا أن القوى التي تصدت لإسقاط النظام الديكتاتوري الصومالي كانت مجموعات مسلحة قبائلية، فالقبائل وهي التجمعات السكانية الوحيدة التي سمح النظام ببقائها، دمرت مؤسسات الدولة التي كانت ملكاً خاصاً للحاكم الفرد، وأدارت حرباً أهلية طاحنة لعقدين بين أمراء القبائل فشلت المحاولة الإنسانية للمجتمع الدولي لوقفها خلال "عملية إعادة الأمل" في العام1993، وتركت الصومال بلداً منسياً تتناهبه العصابات ويعم فيه القتل والسلب وإنهيار الخدمات العامة من مستشفيات ومدارس وطرق وكهرباء ومياه شرب، وتفتت البلاد إلى دويلات، وفرار مئات آلاف النازحين إلى الدول المجاورة حيث كانت في إنتظارهم الأوبئة والمجاعة والجفاف وقطاع الطرق وعصابات الخطف مقابل الفدية وأتاوات الميليشيات على الحواجز، وما لا يقل عن 500 ألف قتيل كحصيلة، ووفاة ربع المواليد قبل بلوغ سن الخامسة. وهي حالة شبيهة بالوضع في أفغانستان بعد خروج السوفييت وتدمير الدولة المركزية وإنفلات الحرب الأهلية بين أمراء المجاهدين الأفغان الذين قادوا عصابات مسلحة عرقية وقبلية ومذهبية وسببوا كوارث إنسانية ليس أقلها خراب كابول ومدن أخرى وملايين الفارين من الإقتتال الدموي إلى المجهول. فشل الحلول التي جربت لمواجهة انهيار الدولة وتفكك المجتمع وغياب الحكومة المركزية في الصومال عن طريق الجامعة العربية ومجلس الأمن، مهد الطريق لأحد الميليشيات المسلحة، مقاتلي اتحاد المحاكم الإسلامية، التي تحولت إلى قوة ضاربة حظيت بدعم السكان وبتمويل خارجي، لتبدأ بوضع حد لإنفلات الميليشيات القبلية ولتبسط سيطرتها على البلاد فيما عدا بعض الجيوب. كما حصل مع طالبان أفغانستان التي إعادت توحيد معظم أفغانستان بعد القضاء على الميليشيات المتقاتلة، وإقامت دولة خلافة أعادت المجتمع للقرون الوسطى وقضت على كل المظاهر الحضارية وأشاعت خراباً في كافة المجالات.

المحاكم الإسلامية ايضاً أعلنت شعارها "الإسلام هو الحل" وأقامت دولة "إسلامية" لم تصمد أكثر من ستة أشهر، ما بين إحتلال ميليشيات المحاكم

لمقديشو وذوبانها خلال بضعة أيام بعد فرار فوضوي. لم تمكن الفترة القصيرة لأمارة المحاكم من إستكمال نموذجها ولكنها باشرت تطبيقه. فإذا كانت الصومال البائسة ما زالت تعيش أوضاع القرون الوسطى، فميليشيات المحاكم تعهدت بإعادتها إلى القرون الحجرية، فقد رفضت وضع هزيمة أمراء الحرب في إطاره الحقيقي لصالح نواة الدولة المركزية التي تمثلها الحكومة الإنتقالية كمشروع لدولة حديثة. لم يتجاوز التغيير الذي قامت به إستبدال عصابات أمراء الحرب التي عاثت فساداً مكشوفاً بميليشيات المحاكم التي عاثت فساداً متستراً بالنصوص، فكانت أهم "إنجازاتها": تشكيل مجلس قبائل رئيسه الشيخ حسن عويس مؤسس "الاتحاد الإسلامي" الموضوع على قائمة الإرهاب الدولية، وكانت أولى تصريحاته رفض الديمقراطية الغربية التي تحاول الحكومة المؤقتة فرضها وتأييد إعلان الظواهري للصومال كساحة مواجهة ضد أميركا. وأعلنت المحاكم أن عقوبة تارك الصلاة القتل مما ذكر بعصي مطوعي السعودية بينما متأسلموا الصومال فضلوا الرصاص على العصي! ومنعت الموسيقى والإختلاط في الأعراس الذي يعتبر فسقاً لا يمكن السماح به! وصدر قرار بتحريم مباريات كأس العالم لكرة القدم بادعاء أنها تتضمن ترويجاً لمشروبات روحية ولحم خنزير وصور لنساء، وهاجمت ميليشيات المحاكم دار سينما تعرض إحدى المباريات وفتحت النار فقتلت وجرحت مشاهدين وجلدت الباقين لإرتيادهم السينما وحطمت أجهزة الإلتقاط والعرض. وأعلن الشيخ عويس أن النية متجهة لإقامة دولة إسلامية صومالية كنواة لدولة إسلامية في شرق أفريقيا تشمل أراض من أثيوبيا، كما دعم عمليات مسلحة في إقليم أوغادين الأثيوبي، وعندما تأزمت الأوضاع مع الجار الإثيوبي أعلنت المحاكم الجهاد ضده ودعت مقاتلين أجانب للمشاركة في هجوم على أديس أبابا! بينما صرح رئيس المحاكم أن الإمارة الصومالية التي تحكم حسب القوانين الإسلامية، لم تطبق الحدود بعد (قطع الرؤوس والأطراف والجلد..)، فقد إستبعدت مؤقتاً إلى أن تسمح الظروف بتطبيقها. وقامت الميليشيات بمضايقة النساء اللواتي لا يرتدين لباساً مقبولاً من المسلحين، وحظرت التجمعات السياسية، وقتلت راهبة تعمل في مجال الإغاثة للتعبير عن الغضب من تصريحات البابا. كل ذلك في ستة أشهر قبل أن تسقط أمام القوات الأثيوبية والإفريقية التي أعادت الحكومة الإنتقالية لمقديشو. فدون

مساعدة خارجية من المجتمع الدولي، الإتحاد الأفريقي والجامعة العربية والأمم المتحدة المهتمة بأمن القرن الأفريقي، لن يتم بناء دولة حديثة في الصومال وستعود الأوضاع للإنتكاس. وسقوط الدولة الدينية في أفغانستان والصومال، وفشل إقامتها في الجزائر ومصر والسودان والعراق، وأزماتها المتلاحقة داخلياً وخارجياً في إيران، وإضطرارها لإجراء خطوات إصلاحية في دول خليجية، سيفسح المجال في المنطقة لتيارات حداثية لا زالت جنينية، لتحظى بدعم شعبي ودولي متزايد لتلعب دوراً أكبر في قبر الإستبداد والظلامية للإلتحاق بمسيرة الحضارة الإنسانية.

عدالة العولمة

أما على المستوى العالمي فلم يقف البشر عاجزين أمام المجازر الدورية فقد أثارت بربريتها الضمير الإنساني، وتنادوا لبناء عالم يعترف بالآخر وبحريته دون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي أو الثروة، وسجل ذلك في مواثيق وإتفاقات وعهود أهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي مقال "عدالة العولمة" أشرت إلى أن العولمة ليست فقط في المجال الاقتصادي حيث يزداد السوق العالمي ترابطاً، أو فقط في المجال السياسي حيث تتوسع مسؤولية مجلس الأمن عن أوضاع العالم، فالعولمة أيضاً تتقدم في المجال التشريعي بتكامل القوانين الدولية التي تكتسب تدريجياً أولويتها على القوانين الوطنية لكل دولة. والمجال المتمم لهذه القوانين هو السلطة القضائية الدولية مكملة للسلطتان الدوليتان التنفيذية والتشريعية، فقد سبق تقديم رجالات الحكم النازي لمحاكم عسكرية دولية عقب الحرب العالمية الثانية، وعطلت الحرب الباردة بين القطبين الإقتصاص من مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، إلى أن عادت العدالة الدولية في التسعينيات مع إنشاء محاكم خاصة لمقاضاة مجرمي يوغوسلافيا السابقة وراوندا وسيراليون ولوكربي والمحكمة الخاصة بلبنان. إلا أن جميع هذه المحاكم مقتصرة على قضية واحدة ينتهي عملها مع طي ملف القضية التي تنظر فيها، مما أبرز ضرورة محكمة جنائية دولية دائمة تنظر في جميع القضايا المحالة إليها من أي مكان في العالم. فشكلت المحكمة الجنائية الدولية في العام 2002 وتشارك فيها 107 دولة، إضافة لعشرات الدول

الأخرى التي وقعت الإتفاقية ولكنها لم تصادق عليها رسمياً. وهي تختلف عن محكمة العدل الدولية، فالأخيرة تابعة للأمم المتحدة ومختصة بالنزاعات بين الدول، بينما الجنائية الدولية مستقلة عن الأمم المتحدة وتنظم علاقتها بها إتفاقية خاصة، وتنظر في قضايا ضد أشخاص ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية أو جرائم حرب وأعمال إغتصاب وإستعباد جنسي وإشراك الأطفال في الأعمال الحربية والترحيل الإجباري للسكان. وقد وقعت على الإتفاقية دول عربية قليلة، لخوف مسؤوليها من إحتمال تقديمهم لهذه المحكمة لإنتهاكاتهم المستمرة لحقوق الإنسان في بلدانهم. وقد إزداد قلق بعضهم بعد طلب مدعي عام المحكمة توقيف أول رئيس عربي بتهمة جرائم حرب وإبادة جماعية لما يزيد عن مائة ألف من سكان دارفور ودفع حوالي مليونين منهم للفرار من ديارهم بعد تدمير قراهم ونهب ممتلكاتهم من قبل ميليشيات مسلحة (الجنجويد) تابعة للحكومة. إذ أصبحت المحكمة الجنائية الدولية بعد هذه الخطوة الجريئة غير المسبوقة، فزاعة لرؤساء وملوك دول المنطقة. فالإدعاء على طاغية وجلبه أمام عدالة العولمة يمكن أن يعيد الأمل للشعوب المغلوبة على أمرها بإمكانية التخلص من أوضاعها المأساوية.

وفي مقال آخر "لا مكان آمن للحكام الديكتاتوريين" عرضت فيه لآخر المحاكمات حيث مثل شارلز تايلور الرئيس الليبيري السابق أمام محكمة خاصة سيراليونية مدعومة بقضاة دوليين معينين من الأمم المتحدة، عقدت جلساتها في لاهاي بهولندا. وقبل ذلك شهد العالم محاكمة سلوبودان ميلوسوفيتش الذي إرتكب مجازر مروعة ضد البوسنيين، ومحاكمة صدام حسين الذي إستخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبه. وتايلور هو الرئيس الإفريقي الأول الذي حوكم لإتهامه بالمسؤولية عن إدارته لأشرس الحروب الأهلية الإفريقية في سيراليون المجاورة لليبيريا، حيث إرتكبت جرائم بشعة ضد المدنيين من قتل وقطع رؤوس وبتر أطراف وآذان وأنوف وتمثيل بالجثث وسلب ونهب وإغتصاب وإحراق قرى بكاملها. وقد أضاف تايلور وأنصاره تقليداً بربرياً قديماً وهو أكل لحوم البشر الأعداء، وتجنيد الأطفال للحرب مع إستعمال المخدرات لضمان تنفيذهم للأوامر بإرتكاب الأعمال الوحشية. وقد أدت أعمال العنف ما بين عامي 1996-2002 لمقتل ما لا يقل عن مائتي ألف، ومئات آلاف الجرحى والمعاقين

والمشوهين والمهجرين. وبعد تخليه عن السلطة إثر حركة سياسية مناهضة لحكمه الفاسد تم نفيه إلى نيجيريا، وصدرت بحقه في نفس العام مذكرة توقيف دولية. لكن لجوئه لنيحيريا لم يستمر طويلاً إذ اضطرت لتسليمه بعد ضغوط دولية، ليقتاد إلى لاهاي وتبدأ محاكمته في العام 2007. من الطريف في حينها أن القذافي احتج بشدة على تسليمه بحجة أنه يحظى "بحصانة" من الإتحاد الإفريقي كرئيس سابق، واعتبر التسليم إذلال لإفريقيا بأجمعها! ليس غريباً دفاع زملاء الطاغية عنه، ولكن العجيب إعتقاد بعضهم أن الإتحادات التي يشكلونها يمكن أن تحصنهم في وجه العدالة، بعد محاولة البعض تحويل الإتحادات المختلفة إلى نقابات للرؤساء للدفاع عن منتسبيها في وجه العدالة الدولية.

مسيرة العدالة بطيئة ولكنها تصل في النهاية لأهدافها. وقد تحولت لفزاعة تقض مضاجع الحكام المستبدين وخاصة من تلطخت أيديهم بدماء مواطنيهم أو مواطني الدول المجاورة والذين يظنون أنهم محصنون وأن جيوشهم وأجهزتهم الأمنية تحميهم من العدالة الدولية. وقد تسبب لي هذا المقال بإستدعاء لفرع الأمن المسمى فرع فلسطين رغم أن لا علاقة له بفلسطين من قريب او بعيد، وهو مقام في بناية ضخمة أكبر من مجلس الوزراء، من عديد من الطوابق الواسعة التي يمكن للداخل إليها أن يضيع في أرجائها. وقد تنقلت فيها من غرفة إلى أخرى بصحبة عنصر أمني، ليتم سؤالي عن المقال وعما أقصد به، وعندما وضحت انه لا يذكر سوريا قيل لي أنه فيما بين السطور موجه لسوريا، قلت في نفسي ان "من فيه شوكة تنغزه"، وأستمر إستجوابي أربع ساعات مع الإشارة انه يمكن تحويلي للمحاكمة فيما لو استمريت بمثل هذه المقالات. وعدت بعد ذلك للبيت سالماً، ففي كثير من الأحيان الداخل إلى هذه الأماكن مفقود والخارج مولود.

لم يمنعني ذلك من الكتابة فيما بعد عن محاكمات الأحياء من بقايا قيادات النظام الشيوعي الكمبودي، الخمير الحمر، رغم مرور ثلاثين عاماً على انهيار نظامهم الدموي الذي إستمر أربعة أعوام فقط، وذلك في مقال بعنوان "عندما تحولت الشيوعية إلى وباء". الشيوعيون في ذلك الوقت كانوا مشبعين بالحماسة لما سموه "عصر التحول من الرأسمالية إلى الإشتراكية"، فالرأسمالية برأيهم حينها تعاني أزمتها الأخيرة. ولتسريع إنهيارها رأى الخمير الحمر وزعيمهم بول

بوت أن الشيوعية هدف نبيل يبرر قتل مئات الآلاف. ووجدوا أن أفضل طريقة لإلغاء الطبقات هي إلغاء المدن مصدر "إفساد" المجتمع، لخلق مجتمع فلاحي نقي بلا شوائب مدنية أو ثقافية أو تجارية أو صناعية، فالفلاح حسب الكتاب الأحمر المقدس لماو هو المثل الأعلى للإنسان الشيوعي "من طراز جديد!". وهكذا أخلى الخمير الحمر العاصمة بنوم بنه من سكانها الثلاث ملايين بجرة قلم. أغلق الخمير الحمر المدارس والجامعات والمستشفيات والمصانع، ولاحقوا المثقفين والفنانين الذين أصبحوا في عداد المجرمين، فقتلوا كل من يحمل نظارة أو جريدة بتهمة أنه مثقف، فطبقة "الأنتجلنسيا" حسب التعبير الشيوعي "متذبذبة" من المفضل إبادتها! ومنعوا الأديان ودمروا معابد ومساجد وقتلوا رجال دين بوذيين ومسلمين وعشرات آلاف الكمبوديين من أصل تايلاندي أو فيتنامي أو صيني لمجرد انتمائهم هذا. فالتعددية غير مستحبة ماركسياً، حتى أنهم ألغوا التعدد اللوني! فمنعوا الملابس الملونة لمواطنيهم لأن الخميرعرفوا بإرتداء الملابس السوداء. وألغوا العملة والبنوك والتجارة. حتى العائلة لم تسلم ففصلوا الأطفال عن أهلهم ومنعوا تداول تعبيري أم وأب وأعطوا للمنظمات الحزبية صلاحية تقرير من سيتزوج من. وكان مجرد صدور كلمة تشكك بالنظرية الشيوعية وتطبيقاتها "الخلاقة!" كافية لإعدام صاحبها. خلال أشهر تحول أهالي المدن إلى فلاحين في مزارع الدولة الجماعية المنشأة على عجل، مما أدى لإنهيار الزراعة وإلى مجاعة كبرى. ورد الخمير بإجبار الفلاحين على العمل الشاق المرهق لساعات طويلة تحت التهديد بالقتل الذي كان يتم لجميع أفراد أسرة الفلاح المقصر. كما صادرت الدولة الحاصلات الزراعية وتركت للناس ما يكفي لإستمرار المجاعة. وتحولت البلاد إلى معسكر إعتقال كبير من نموذج معتقلات ومعسكرات العمل الستالينية. وأدت أعمال الإبادة والتعذيب والترحيل القسري والعمل الشاق والمجاعات وإنتشار الأمراض إلى مقتل ما لا يقل عن مليون ونصف كمبودي أي خمس سكان البلاد، التي تحول إسمها إلى "كمبوشيا الديمقراطية"! وهي "ديمقراطية؟" من النموذج الشيوعي المسمى حتى الآن في دول معدودة الديمقراطية الشعبية! وربما لولا إحتلال فيتنام لكمبوديا وإنهاء نظام الرعب والموت الوحشي، لإستمر الوباء الشيوعي عقوداً عديدة. ورأيت في نهاية المقال أن الديكتاتورية تلفظ أنفاسها الأخيرة، وستكون نهايتها في هذا القرن

لتوضع مخلفاتها في المتحف الإنساني إلى جانب الفأس الحجرية والمحراث الذي تجره الحيوانات، في المكان الذي لم ينجح الماركسيون بوضع الرأسمالية فيه كما إدعوا.

باراك أوباما

وفيما بعد نهاية ولاية جورج بوش إثر الإنتخابات الرئاسية التي ادت لإنتخاب باراك أوباما كرئيس جديد كتبت مقالاً بعنوان "المطلوب من أوباما في الشرق الأوسط"، فالعديد من الكتاب حاولوا توقع ما ستفعله الإدارة الجديدة برئاسة أوباما، وكانت التوقعات كبيرة بعضها ينتظر من رجل واحد أن يغير مسار العالم للأفضل، وهي مبالغة تهمل العوامل الفاعلة في السياسة الأميركية، فالرئيس ليس مقررها الوحيد حيث تتشارك في رسمها إدارات الخارجية والدفاع ومجموعات ضغط ومراكز دراسات وسلطة تشريعية ورأي عام وشركات كبرى وإعلام. وقد طرح أوباما في الداخل الأميركي مشاريع للتغيير في مجالات مختلفة، إلا أن التغييرات التي ستطرأ على السياسة تجاه الشرق الأوسط هي الأكثر أهمية لنا. وقال إنه سيوجه خطاباً للعالم الإسلامي بعد تسلم منصبه، وهي فرصة لإعادة إقلاع السياسة الاميركية وتحسين صورتها في المنطقة والعالم. لا شك أن الأوضاع في الشرق الأوسط متشابكة ومؤثرة في بعضها البعض، ولكن الحلقة الرئيسية المسببة لأزماتها هي المسألة الفلسطينية المستمرة بلا حل معطية الذرائع للقوى المتطرفة لزعزعة إستقرار المنطقة. ليس المطلوب من أوباما الإنحياز للعرب في الصراع كبديل عن الإنحياز التقليدي لإسرائيل السمة المشتركة لجميع الرؤساء الاميركيين، ولكن نظرة واقعية تتفهم أن عدم التجاوب مع الحقوق الفلسطينية يعني بقاء الشرق الأوسط مجالاً لتوريط أميركا والعالم في صراعات لا تنتهي. يمكن لأميركا أن تنحاز للأطراف السياسية الإسرائيلية المعتدلة التي تريد حلاً وتعايشاً في إطار الشرق الاوسط، وأن تعمل للحد من أطماع القوى المتطرفة التي تدعم الإستيطان وتعتقد ان إسرائيل يمكنها فرض مواقفها بالقوة.

العرب من جهتهم بغالبيتهم المعتدلة أصبحوا مهيئين لحل تفاوضي يقوم

على تنازلات متبادلة، فقد قبلوا بما كانت تعرضه إسرائيل: استعادة الاراضي المحتلة عام 1967 مقابل السلام والتطبيع، وهو ما تلخصه "المبادرة العربية" التي حظيت بموافقة عربية جماعية ورفضتها إسرائيل متخلية عن طرحها السابق. ويمكن لأميركا أوباما أن تلعب دوراً أساسياً في دعم المبادرة والإشراف على تطبيقها بالتعاون مع معتدلين عرب وإسرائيليين قبل أن تفوت الفرصة وينهار الطرف العربي المعتدل لصالح قوى الإرهاب والعنف. فأمن إسرائيل الذي يهم أميركا لا يمكن تحقيقه بالقوة العسكرية ولكن بإتفاقات سلام كما حدث مع مصر والأردن. فالمطلوب من أميركا أن تتبنى حلاً عادلاً يقوم على الإنسحاب إلى حدود 1967 مع تعديلات طفيفة وتبادل أراضي والقدس عاصمة لدولتين والسماح بعودة اللاجئين للدولة الفلسطينية وتعويضهم عن ممتلكاتهم في إسرائيل، وتذهب بهذا الحل للمشاركة بالمفاوضات كطرف فاعل وليس حيادي وتدفع للوصول لتوافقات.

ويمكن لأوباما في خطابه أن يعيد التأكيد على أن مكافحة الإرهاب لا يعني محاربة الإسلام، وأن يطمئن إلى أنه يدعم المفاوضات من أجل السلام بين سوريا وإسرائيل مقابل الإنسحاب الكامل من الجولان، وأنه سيشارك في تحريكها وهو أمر مهم لتقليص النفوذ الإيراني في المنطقة وإسقاط الحجج التي تمنع لبنان من التفاوض لسلام دائم مع إسرائيل، كما ينزع الذرائع من داعمي المجموعات المسلحة الفلسطينية الرافضة لأي حلول سياسية. ومن المهم تأكيد أنه لن يتخلى عن تأييد الإصلاح السياسي والديمقراطية في المنطقة، لكنه سيستفيد من تجربة ما بعد إسقاط نظام صدام حسين لإعتماد الوسائل السلمية فقط، بدعم المعارضات العاملة من أجل التغيير الديمقراطي، وهو طريق طويل وشاق إلا أنه أقل كلفة من التدخل العسكري الباهظ الثمن بالنسبة لشعوب المنطقة ولأميركا أيضاً. فالضغط على حكومات المنطقة بوسائل سياسية وإقتصادية هو الأفضل. هناك تعارض بين مصالح أميركا في المنطقة وبين تشجيع عمليات التحول الديمقراطي، ولكن يمكن إيجاد حلول لا تضحي بالإصلاحات من أجل المصالح. وقد كنت متفائلاً بصدد برنامج أوباما في الشرق الأوسط، لكن الأحداث التالية أثبتت أنه عجز عن فعل الكثير مما توقعه منه المراقبون.

كما أوضحت في مقال "أوجه القوة الأميركية في خطاب أوباما" بمناسبة

توليه السلطة، عراقة الديمقراطية في أميركا وتطورها الدائم، فإشارة الرئيس إلى أن الأمة الأميركية مكونة من "مسيحيين ومسلمين ويهود وهندوس ولادينيين"، هي أوضح تأكيد لأميركا الأمة التوليفة التي قال عنها أنها "حصيلة صهر حضارات وثقافات من جميع أنحاء المعمورة"، بحيث أصبح هذا القول بعد تنصيب رئيس من أصل إفريقي، إقراراً من غالبية الشعب الاميركي لحقيقة التعددية الإثنية والثقافية والدينية، وترجيحاً لمجتمع ليس فقط متعدد سياسياً بل متعدد الجذور والديانات والعادات واللغات إلى جانب لغة واحدة للتفاهم، حتى يكاد يكون هيئة أمم لا تجمعها اللغة والقومية الواحدة بل مصالح العيش المشترك بين متعددين. كما رأيت أن الدليل على تماسك المجتمع إستيعاب أميركا لما لا يقل عن مليون مهاجر كل سنة يأتون من القارات الخمس، تقدم لهم فرص حياة أفضل مما في بلدانهم وتستفيد من كفاءاتهم وتدمجهم ضمن أسلوب الحياة الأميركية. فالوطنية الأميركية ليست تمسكاً بقومية كما هو سائد في منطقتنا، بل هي ضمان حق الحرية في التفكير والتعبير والمشاركة السياسية، وحق البحث عن السعادة والحياة الأفضل، وحكومة منتخبة من الشعب تعمل للشعب.

كما أن أحد أهم عناصر القوة الاميركية عامل "التغيير"، الذي ليس خاصاً بالرئيس الجديد الذي أكد أن "العالم تغير ويجب أن نتغير معه"، فالتغيير سمة بارزة للمجتمع الاميركي حيث الإستعداد دائم للتخلي عن القديم، فيتجدد المجتمع بإستمرار بمواطنين أتوا من بقاع الأرض تاركين ورائهم حياتهم القديمة قابلين لأسلوب الحياة الجديدة، متحولين مع أجيالهم التالية لتمثل كل جديد ولنبذ القديم في شتى المجالات. بعكس مجتمعاتنا الراكدة التي لا تكتفي برفض الجديد والتمسك بالقديم رغم ثبوت ضرره، ف"صحوتها" المزعومة تريد العودة لأسلوب الحياة كما كانت منذ 14 قرناً. كما أن تفوق أميركا برأي الرئيس الجديد ليس بقوتها العسكرية بل بمواطنيها الذين أنتجوا وتخطوا المصاعب وعملوا بجد وتفاني وتسامح وفضول، أي أنه أعاد للشعب نفسه سر قوة أميركا وتقدمها. كما أرجع نجاحها لقيمها وقوة مثالها وتحالفاتها، ورفض تفضيل أمنها على مثلها.

ووعد أوباما بعلاقات مع العالم الإسلامي تستند للمصالح المشتركة

والإحترام المتبادل، وبمساعدات عالمية للدول النامية والمشاركة الفعالة في حل النزاعات بالمفاوضات والإقناع وليس بالقوة، وبهزيمة الإرهاب العالمي ومغادرة مسؤولة للعراق وتركه لشعبه، وإعادة دور أميركا بمواجهة الأخطار الكونية: هدر الموارد الطبيعية والإحتباس الحراري والأخطار النووية. وإنتقد الأنظمة التي تلقي بمسؤولية تخلف بلدانها على الغرب ورفض أن تكون أميركا غير مبالية تجاه المعاناة خارج حدودها، فلن تقبل أن تكون الديمقراطية والتقدم خاصاً بأميركا من دون العالم. ولو حكمنا على ما عرضه أوباما في خطابه لقلنا أنه إفتتاح لعصر عالمي جديد، بدور رائد لأميركا في تحقيق السلام والتقدم لكافة الشعوب، ولكننا بما أننا لدغنا مراراً من الخطابات المتناقضة مع التطبيق، فضلنا التريث لنرى ما سيحدث في الواقع، فأميركا القوية بديمقراطيتها وشعبها التي خاضت معركة تخليص أوروبا من براثن الوحش النازي وإعادة بنائها بمشروع مارشال، وأنقذت آسيا من الفاشية اليابانية، ولعبت دوراً هاماً في تخليص أوروبا الشرقية من الديكتاتورية السوفييتية بتقديم نموذج ديمقراطي مزدهر، ربما يكون لها دور ما في إنقاذ الشرق الاوسط من الأنظمة الإستبدادية والأصولية المتأسلمة المعاديتان للتقدم والحداثة وحقوق الإنسان.

الفصل التاسع

الربيع العربي والثورة السورية

الإصلاح السوري السلحفاتي

قبل أندلاع ثورات الربيع العربي والثورة السورية رأيت أن التغيير آت، سواء بمبادرات قوى محلية من السلطة والمعارضة، أوبالتعاون مع شركاء خارجيين، لأن بقاء الأوضاع على حالها أمر شبه مستحيل، إذ أن أي بناء لا يجري ترميمه وإصلاحه بين فترة وأخرى، فإنه معرض للسقوط والإنهيار. وقد تعرضت قبل ذلك بشكل خاص للإصلاح السوري في مقالين "هل يتسارع الإصلاح السوري السلحفاتي؟" و "حتى لا يكون المؤتمر القطري السوري الأخير" فقد فهمت الأنظمة الإصلاح عمل أي شيء يبقي على الأوضاع القائمة ولو بأثواب جديدة، بينما المقصود من الإصلاح التحول من أنظمة الإستبداد إلى أنظمة ديمقراطية ليبرالية تعيد للمواطنين دورهم في المشاركة بالشأن العام، والتوجه لنظام عصري مبني على اقتصاد السوق الحر والضمانات الإجتماعية، ولحلول سلمية تنهي الصراعات والحروب وتطلق عملية تنمية لردم هوة التخلف التي تزداد إتساعاً. وإذا كانت الحركة التصحيحية لم تصحح، فإن شعار الإصلاح في سوريا عاد ليرفع من جديد منذ بداية ولاية الرئيس بشار الأسد تحت مسميات: تطوير، تحديث، إصلاح، تغيير. لكن ما جرى في السنوات الأولى من الولاية لم يتجاوز بضعة إجراءات جزئية، مثل قرار الفصل بين السلطة والحزب الحاكم، الذي نص على عدم تدخل الحزب في عمل مؤسسات الدولة مع إبقاء دوره في "التخطيط والإشراف والتوجيه والمراقبة والمحاسبة"، أي كل شيء ما عدا التنفيذ المتروك لأجهزة تابعة، أي إستمرار النظام الأوامري الذي ثبت فشله عالمياً، حيث الحزب سلطة رابعة تهيمن على السلطات الثلاث:

التنفيذية والتشريعية والقضائية. كما ألغيت المحاكم الإقتصادية الموجهة التي لعبت دوراً في إعاقة الإقتصاد السوري، وحولت إختصاصاتها لمحاكم قضائية عادية غير مستقلة. وسمح بإنشاء مصارف خاصة مع تقييدات على نشاطاتها لكيلا تطغى على المصارف المؤممة العاجزة، وسمح بتداول العملة الصعبة بحدود. وأعطيت تراخيص لصحف وإذاعات خاصة لا تتعاطى الشأن السياسي، وإجراءات أخرى جزئية وشكلية.. وجرى التخبط في إعلان الأولويات، إذ اعتبر الإصلاح الاقتصادي أولوية ثم تم الانتقال لأولوية الإصلاح الإداري مع استبعاد الإصلاح السياسي بذريعة أن الشعب غير مهيأ له، إذ إقتصر الأمر على إخراج مئات من معتقلي الرأي، مع الإستمرار في اعتقال آخرين قدامى وجدد، وإجهاض "ربيع دمشق" قبل أن تعقد ثماره، كما حولت القبضة الأمنية الحديدية إلى قبضة ناعمة شكلاً، لكنها ما زالت خانقة للحراك السياسي. الدرس العراقي لم يقنع النظام بأن الخطر أصبح على الأبواب، وأنه لا بد من علاجات جذرية للأوضاع الداخلية المتردية، بالإعتماد على أن الوجود الاميركي في العراق غرق في مستنقع "المقاومة!"، وبالإطمئنان إلى شارع نائم ومغيب ومعارضة داخلية ضعيفة، ولأجهزة أمنية قوية.

رأيت أنه في سوريا لن يفيد التأخير والمماطلة حسب النهج القديم السلحفاتي، كما لم يعد مفيداً الجدل حول الإصلاح، هل هو لمواجهة تهديدات خارجية أم لحاجة داخلية إذ بات للاثنين معاً، أو الجدل حول إصلاح سياسي أم إقتصادي أم إداري، فالمطلوب إصلاح شامل متسارع لكافة مناحي الحياة، فالرفض يعني معارضة حركة التاريخ والوقائع الراهنة العالمية والداخلية، وإهدار لفرصة التغيير السلمي الهادئ بدل النموذج العراقي للتغيير الذي دفعت لتحقيقه أثمان كبيرة بسبب معاندة النظام السابق. الإصلاح الحقيقي بالعودة لترتيب الوضع الداخلي بعد انتهاء الدور الإقليمي للنظام فالداخل أولى بكل الجهود المبذولة، بالتحضير لإنتخابات حرة ونزيهة ومراقبة من جهات حيادية، ووضع دستور جديد بعد مرحلة إنتقالية كافية تجري خلالها مصالحة وطنية شاملة وإطلاق الحريات العامة، وإعادة النظر في النظام الأمني، وإلغاء حالة الطوارئ والمحاكم والقوانين الاستثنائية وإنهاء هيمنة الدولة على الإقتصاد، والدعوة لحوار ديمقراطي لا يستثني أحداً من القوى السياسية والإقتصادية والإجتماعية حتى التيار الإسلامي

الداخلي والخارجي، لوضع برنامج وجدول زمني لخطوات متوافق عليها نحو هدف نهائي واضح.

وكان لدي أمل ضعيف في أن المؤتمر القطري لحزب البعث في العام 2005 الذي كان أمام الفرصة الأخيرة لإخراج البلاد من المآزق المتوقعة، ورغم أننا لسنا في عصر المعجزات، فالمعجزة إن حصلت تجنب البلاد دفع تكلفة عالية للتغيير المتوقع. ولكي تحدث "المعجزة" فالمؤتمر يجب أن يعترف بالمتغيرات الإقليمية والدولية، وأن مفاهيم الحزب وشعاراته وثوابته ليست مخلدة، وأن الأمور ليست على ما يرام كما يظن العديد من مسؤولي السلطة. فهل ينقلب البعث على ذاته أم أن انقلابيته المثبتة في مبادئه "الخالدة!" مخصصة للهيمنة على السلطة والإحتفاظ بها ورفض تداولها؟ فالنوم على الحرير والإطمئنان أن الأمن مستتب والأجهزة الأمنية ساهرة والقوى "العقائدية" جاهزة وملايين الأعضاء الحزبيين متحفزين للرد، هي نفس الأوهام التي خدعت أنظمة الإتحاد السوفييتي ودول المعسكر الشرقي التي إنهارت جميعها في لحظات. وإذا كان البعض يعتقد أن الحزب الواحد في سوريا يختلف، فهو غارق حتى أذنيه في الأوهام. ورغم أن الحزب تابع للسلطة ورغم المثل الذي يقول "إن الشيطان لا يقضم أظافره"، فقد تمنيت أن يثبت الحزبيون أن الحزب قابل للتغيير والتحديث. فالحزب أمام مفترق طرق، أفضلها يبدأ من نقد المرحلة السابقة والإعتراف بالأخطاء ومحاسبة المرتكبين والإعتذار للشعب، وإنهاء دور الحزب كواجهة سياسية تابعة للسلطة. أما أبأس الحلول فهو ما يروج له من إستبدال الوجوه المستهلكة والبالية بوجوه شابة من أبناء المسؤولين، فالأبناء ليسوا أفضل من آبائهم وليسوا الجيل الصاعد بل الجيل الفاسد.

أمام المؤتمر فيما لو إمتلك حرية قراره مهمة طرح مشروع برنامج إصلاحي شامل يبدأ بإلغاء كلي لحالة الطوارئ وكافة القوانين القمعية المخالفة لحقوق الإنسان وتعديل قانون الانتخاب بحيث يسمح بانتخابات حرة ونزيهة، تأتي بمجلس حر تكون أهم مهماته تعديل الدستور لإلغاء المادة الثامنة التي تعطي للحزب الواحد حق الهيمنة على الدولة والمجتمع، وتعديل المادة 84 بحيث تعيد الحق لكل مواطن للترشح للإنتخابات الرئاسية وليس مرشح الحزب الوحيد.

وإتخاذ قرارات بتحرير الحزب والشعب من هيمنة الأجهزة الأمنية المتشعبة والمتدخلة في كل شاردة وواردة من حياة المواطنين، ووقف أعمالها المخالفة للقوانين وتقديم المسؤولين عنها للقضاء، والعمل لتوحيدها وإخضاعها للسلطة التنفيذية. وإصدار قانون لحرية تشكيل الأحزاب وقانون يسمح بصحافة وفضائيات ومواقع الكترونية حرة، وتأمين حقوق الأقليات القومية ووقف التمييز ضدها ورفع يد الدولة والحزب عن النقابات التي هي واجهة تحركها السلطة، لتتحول قياداتها المنتخبة بحرية للدفاع عن مصالح منتسبيها. وتحرير الإقتصاد من هيمنة الدولة والتحول لإقتصاد السوق الحر مع توسيع الضمانات الإجتماعية، والإعتراف بفشل القطاع العام فالحفاظ عليه يعني إستمرار إهدار المال العام لصالح متنفذي السلطة. وفتح الأبواب أمام الإستثمارات الأجنبية، والدعوة لمؤتمر سوري عام يضم جميع القوى السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية لمناقشة برنامج إصلاحي شامل. تجاهل هذه المسائل يعني أن أعضاء المؤتمر لم يتعلموا شيئاً مما يجري حولهم، فالمؤتمر هو الأمل الأخير لإنقاذ النظام وحزبه، ليضمن مشاركته في نظام ديمقراطي قادم بالتأكيد، ولو أنه ليس الأمل الأخير للمواطنين فلديهم خيارات أخرى للتخلص من النظام الاستبدادي.

الليبرالية السورية

في المجال السياسي السوري الذي كان من أوليات إهتمامي كتبت أيضاً مقالين حول الليبرالية في سوريا أولهما "ملاحظات حول بيان ليبرالي سوري" نشر بجريدة النهار اللبنانية، تعرض لمناقشة بيان لتجمع ليبرالي أعلن عنه في سوريا تضمن نخب معارضة دعت لتشكيل تيار ليبرالي أو تيار عقلاني واقعي، العدد الأكبر من دعاته أتوا من التيارات القومية والاشتراكية والإسلامية، قاموا بمراجعة شاملة للثوابت والأهداف والشعارات القديمة، وقطعوا الخيوط مع أوهام الأيديولوجيات معتمدين على الوقائع وإعمال العقل وليس النقل من النصوص، للبحث عن مفاهيم جديدة أكثر إنسانية. رأوا أن الحرية هي الحاجة الأولى للبشرية وأن حدود الوطن هي حدود المواطن الحر، وأن السيادة الوطنية المطلقة التي تتخفى وراءها الأنظمة الإستبدادية والفاسدة بدأت بالتآكل، وأن معيار وطنية أي نظام ليس سياسته الخارجية بل مدى إحترامه لحقوق الإنسان.

تيار يمكن أن يضم كل من يعتبر أن القومية لا تعني تذويب وتعريب وتهجير الشعوب المتعايشة مع العرب، بل تأييد حقوقها القومية ومنها حقها في تقرير مصيرها، ومن يعي ضرورة السلام القائم على إنهاء الحروب في المنطقة لإيقاف نزف الطاقات البشرية والمادية بلا طائل، وخاصة إنهاء الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي بحلول واقعية، كذلك من يعي نشوء مصالح إنسانية مشتركة متعدية للحدود كنتيجة لمسيرة العولمة، وبالتالي من يتخذ موقفاً عقلانياً من العولمة لتعزيز جانبها الإنساني، ومن لا يرى في الغرب وأميركا شراً مطلقاً أو خيراً مطلقاً بل سياسات متعددة يعارض الضارة منها. فالحضارة الغربية الناجحة أصبحت نموذجاً للتعميم، لا يمكن لجزيرة الإستبداد العربية والإسلامية أن تظل بمنأى عن مفاعيلها، من نهضة وتنوير وحداثة وإصلاح ديني وتعليمي وحريات وإنفتاح ومعرفة وعلوم وتكنولوجيا وإزدهار وإستثمارات متعدية للحدود.

والليبرالية بشكل عام لا يمكن أن تكون سياسية فقط فهي أيضا إقتصادية وإجتماعية وثقافية، فالتلازم بين إقتصاد السوق الحر والحريات الديمقراطية غير قابل للفصم، والنظام الرأسمالي لا يمكن تجاوزه لفترة طويلة قادمة، ما يمكن عمله النضال من أجل ضمانات إجتماعية للطبقات محدودة الدخل تشمل تعويضات البطالة والشيخوخة، وهيئات عامة لمراقبة الأسعار والأجور، وتأمين الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية. والليبرالية ليست جديدة في المنطقة فقد طبعت توجهات الجيل النهضوي العربي الأول، وكانت عماد القوى السياسية والشعبية التي عملت للإستقلال في النصف الأول من القرن العشرين ومنها الأحزاب الديمقراطية اللبنانية والحزب الوطني الديمقراطي العراقي وحزب الوفد المصري وحزب الأمة والإتحادي السوداني وحزب الشعب والوطني السوري وغيرها.. إلا أن الإنقلابيين العسكريين الذين إدعوا أن حركاتهم "ثورية" قطعوا الطريق على تطورها بعد إتهامها بالرجعية والعمالة، وهي نفس الإتهامات التي يوجهها بقايا الإنقلابيين لليبرالية الراهنة. والتيار الليبرالي ليس بديلاً للتيارات الثلاث إلا أنه يعمل للتأثير في مواقفها ولا يستبعد التحالف مع بعض أطرافها من أجل أهداف مرحلية. فقد صعد نتيجة فشلها وتراجعاتها: فالتيار القومي بدء الإنكماش منذ الستينات وسقطت مؤخراً أهم قلاعه، النظام القومي الشوفيني العراقي، بإنهيار يشابه تدهور المفاهيم القومية في أوروبا إثر القضاء على الفاشية

الألمانية والإيطالية. كما تلاشت التيارات الشيوعية والإشتراكية بعد الإنهيار المدوي لأنظمة الدول الاشتراكية. كما أن التيار الإسلامي الصاعد في طريقه للفشل، ففي السودان وإيران أثبت الإسلاميون أن الديمقراطية لا يمكن أن تتوافق مع الإسلام السياسي، وفي السعودية والجزائر ومصر والعراق تحول الإسلاميون بشكل متزايد للإرهاب المدان بإرتكاب جرائم ضد الإنسانية. هذا الفشل سيؤكد أن فصل الدين عن الدولة رافعة أخرى إلى جانب الحريات للنهضة والتقدم.

ونشرت مقالاً آخر بعنوان "المستقبل لليبرالية: سمة العصر"، بالعكس مما كانت تؤكده جميع برامج وبيانات دول الكتلة الشرقية والأحزاب الشيوعية في العالم على أن سمة العصر هي الإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية، فبعد إنهيار الكتلة فإن غالبية كبيرة تؤكد أن سمة العصر هي إنتقال دول العالم إلى الليبرالية، أي الأسلوب الديمقراطي في المجال السياسي وحقوق الإنسان كما جاءت في المواثيق الدولية في المجال الإنساني الإجتماعي والثقافي، وآليات السوق الحر في المجال الإقتصادي. وعدد محدود من الدول تتناقص أعدادها باطراد، تعاكس التاريخ بالتشبث بالأيديولوجيات والمناهج والمفاهيم القديمة في مواجهة التيار الجارف للإنتقال لليبرالية، في محاولة لتأخير إنهيار أنظمتها بحجج لا تقنع سوى قلة من المستفيدين وبعض النخب الأصولية. الذرائع المتهافتة لعدم الإلتحاق بركب الحداثة في مجتمعاتنا المتخلفة ذات الأنظمة الإستبدادية، هي رفض الحضارة الغربية رغم أنها أثبتت نجاحها في إيجاد السبل لحل المشكلات البشرية ورفع سوية معيشة الإنسان على الكوكب في شتى المجالات، فتهمة التغريب تخفي رفض الآخر الإنساني المتقدم وإعتباره عدواً، والتغريب الوحيد المقبول إستهلاك المنتجات التكنولوجية للغرب مع رفض إقتباس المناهج السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي سمحت بإنتاجها لفائدة البشرية.

الليبرالية أسلوب في الحياة وليست أيديولوجيا مسبقة يسعى معتنقوها لهندسة المجتمعات حسب نصوصها، وبرامج متطورة في شتى المجالات تتعامل بعقلانية مع الوقائع القائمة على أساس تحقيق المصلحة الإنسانية المتوازنة، في ظل حريات واسعة فردية وجماعية وتعددية، وحوار للتوصل لمصالح مشتركة. والتيار الليبرالي لا يجمعه حزب واحد أو برنامج سياسي واحد بل برامج يجمعها

التمسك بالحريات والإنفتاح على الآراء المتنوعة ورفض الأيديولوجيات الجامدة والأصوليات المتخلفة، فالنموذج الذي تسعى للإقتراب منه هو المجتمعات الحديثة، مجتمعات الحريات وحقوق الإنسان والسلم والوفرة والتنمية البشرية والمادية والمعرفية. ولا يمكن الفصل بين الجانب الإقتصادي والسياسي لليبرالية، إذ أن الأخذ بديمقراطية سياسية مع إستمرار إقتصاد الدولة يتناقض مع الوقائع. كما أنه لا يمكن الأخذ بليبرالية إقتصادية في ظل نظام سياسي شمولي يعيق التطور الإقتصادي ويحصره في صالح القلة المحتكرة للسلطة. والليبرالية لم تعد المنهج السياسي والإقتصادي للطبقة الرأسمالية الصناعية والتجارية والمالية، كما كانت عند نشأتها في القرن التاسع عشر عندما كانت الحريات السياسية محدودة وحق الإقتراع محصور في الطبقات العليا للمجتمع، وهي الفترة التي يعود إليها إشتراكيون معاصرون ليدّعوا أن الليبرالية تعمل لمصلحة الطبقة البرجوازية التي تنتفع من الحريات لزيادة هيمنتها على الثروة والسلطة، فيما أن مرحلة طويلة من النضال السياسي والإجتماعي والنقابي بين منتصف القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين مكنت الفئات ذات الدخل المحدود من الحصول على حقوقها السياسية والإجتماعية بحيث أصبحت الحريات مصلحة عامة للمجتمع بأسره وأداة للوصول للحقوق لكافة طبقاته، فالمجالس المنتخبة والقضاء المستقل وسيادة القوانين التي تقرها الأغلبية تحد من سلطة رأس المال واحتكاره. والإتجاه العام للتطور هو دمج الليبرالية في العدالة الإجتماعية وليس إلغاء الليبرالية لصالحها، والليبرالية لم تعد تترك الفرد دون حماية من إستغلال القوى الإقتصادية، بينما في ظل "رأسمالية الدولة" تنعدم إمكانية إحتجاج أكثرية المجتمع على أوضاعها البائسة المكرسة بإسم "الإشتراكية".

برنامج ليبيرالي وورشة المليحة

أما فيما بعد فقد نشرت مع وليد مقالاً بعنوان "اقتراحات لبرنامج ليبرالي سوري" أثار بعض الجدل في أوساط الليبراليين السوريين الذين لا تجمعهم أية تنظيمات فقد تلاشى "التجمع الليبرالي" مباشرة بعد تشكيله وظلت فكرة تشكيل منظمة تضم الليبراليين السوريين حلماً يراود الكثيرين ولكن ظروف القمع لم تسمح بذلك إذ أن الليبرالية لا يمكن ان تنمو وتتطور إلا في ظروف الحريات

والإنفتاح وليس في ظروف العمل السري التي تناسب المنظمات السياسية الأيديولوجية ولكننا في المقال الذي يكاد يكون بياناً مركزاً قدمنا فيه إقتراحات كأساس لبرنامج ليبيرالي سوري ومنها:

- الإنطلاق من الدائرة الإنسانية كما تطرحها مسيرة الحداثة الراهنة، والتي تسمح بإعتماد مصلحة الإنسان عموماً كأولوية لكل حراك سياسي أو إجتماعي أو إقتصادي أو ثقافي، وهي لا تلغي الدوائر الأخرى التي سبقتها.

- الإلتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية المكملة له كأرقى منجز حضاري للبشرية، أرسى الحرية كمفهوم ملازم للحياة الإنسانية المعاصرة وجعل المواطن الفرد الحر صاحب الحقوق حجر الزاوية في المجتمع.

- القطع مع الثنائية في الفكر والسياسة، ورفض فكرة الشر المطلق المواجه للخير المطلق وبالعكس، فالإعتراف بالآخر واحترامه والقبول بالحوار معه جوهر المفهوم الديمقراطي.

- التخلي عن ثوابت الأيديولوجيا كعقيدة فكرية إيمانية والإنطلاق في فهم وتحليل الظواهر من الوقائع العنيدة، ونبذ تفسير التاريخ كمؤامرة، والإعتراف بفشل المشاريع السياسية المبنية على أيديولوجيات قومية أو إسلامية أو إشتراكية لطرحها مفاهيم تتجاوز حريات الإنسان الأساسية.

- النهج الديموقراطي ليس رداً على الإستبداد فقط وإنما لتحقيق غاية الحرية، وطريق ضروري للتقدم والحداثة والإبداع والتنمية وتحسين الأوضاع المعيشية.

- العلمانية مرافقة للديمقراطية لا تتوطد إحداهما دون الأخرى. والمجتمع الديمقراطي العلماني الذي يفصل الدين عن الدولة، يؤمن حريات لكافة الأديان، ويمنع التمييز الطائفي وإضطهاد الأقليات وإستغلال الدين لصالح السلطة القائمة.

- الأولوية في المسألة الوطنية لقضايا الحريات والمواطنة، مما يقتضي القطع مع كل وطنية ما لم تكن ديمقراطية، وإدانة التحالف مع النظام المستبد، فمقياس وطنية أي نظام مدى إحترامه لحريات مواطنيه وقبوله بتداول السلطة.

- المضامين الجديدة للوطنية مرتبطة بمواطنين أحرار وليس بالعداء

للخارج، فالمتغيرات العالمية أدت لتآكل السيادة المطلقة للدول، وأعطت المجتمع الدولي حق التدخل لتخليص الشعوب من أنظمتها المستبدة.

- العولمة الراهنة تطور حضاري وخطوة متقدمة في المسيرة البشرية، لا مفر من الإنخراط فيها ونقدها لمواجهة سلبياتها من داخلها من أجل عالم أكثر إنسانية.

- ضرورة مراجعة الموقف من المشروع الدولي الاميركي-الأوروبي كمشروع تغييري في المنطقة، والتعامل معه بنظرة نقدية تقبل ما فيه من إيجابيات لصالح شعوب المنطقة.

- السلام هو الهدف الأساسي للحراك العالمي الراهن، والحرب على الإرهاب لا يمكن رفضها بحجة أنها ستاراً لأطماع دولية، ومساهمتنا فيها بتجفيف مصادر الإرهاب الفكرية والثقافية النابعة من مجتمعاتنا المصدرة للإرهابيين.

- الناظم الرئيسي في قضية الداخل والخارج هو مصالح الشعب، فإستبعاد دور المجتمع الدولي هو تجاهل لتطور تاريخي طويل جعل دور الخارج يتصاعد كلما إنغلق الداخل أو ضعف.

- معارضة مفهوم أن الوطن في خطر آت من إستهداف خارجي، فالخطر الدائم يتأتى من إستمرار النظام الإستبدادي. القطع مع النظام الإستبدادي ستكون ناجعة إن إقترنت بنقد المعارضة لأيديولوجياتها القديمة، فتشاركهما بأرضية فكرية واحدة يمكن لإنتقالها لخندق النظام عند تبدلات حاسمة محلية أو خارجية.

- إقامة أوسع تحالف من أجل التغيير الديموقراطي، في جبهة عريضة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار حول برنامج للإنتقال الديمقراطي لا يعطل النقد بين أطرافه.

- لا يمكن الفصل بين الليبرالية السياسية والإقتصادية، فالرأسمالية مرحلة ضرورية لدوران عجلة التنمية، والسعي لتنمية رأسمالية متوازنة يوفر لمحدودي الدخل ضمانات لتحسين أوضاعهم بالوسائل الديمقراطية.

- رأسمالية الدولة البيروقراطية في بلادنا متخلفة عن النمط الرأسمالي

السائد عالمياً ومعرقلة للتقدم الاقتصادي ومساندة للنظام الإستبدادي، والحل بإستبدال إحتكار الدولة في القطاع الإنتاجي باقتصاد السوق.

- العمل لتوفير حقوق الأقليات القومية خاصة الإعتراف الواضح بالشعب الكردي وبحقوقه التاريخية القومية إلى جانب حقوق المواطنة المتساوية التي تلغي التمييز في كل المجالات. العمل من أجل تحرر المرأة ولضمان حقوقها وتعزيز دورها في المجتمع وإلغاء جميع أشكال التمييز والعنف ضدها وصولاً إلى المساواة الكاملة.

- العمل لإستعادة الجولان المحتل عبر التمسك بالشرعية الدولية والتفاوض من أجل حلول سلمية. والتوجه لإنهاء الإشتباك التاريخي العربي-الإسرائيلي على أساس إستعادة الأرض المحتلة عام 67 مقابل حق إسرائيل في البقاء، فالصراع تسبب في هدر الطاقات البشرية والمادية لشعوب المنطقة، والبديل للحروب العبثية التوجه للتنمية والتنافس الإقتصادي والحضاري. كما رأينا أن هذه الاقتراحات ليست ثوابت مطلقة، بل خاضعة للحوار والنقد والتطوير.

كان نوع من شبه برنامج مركز ومختصر لوليد ولي سوياً يحدد مواقفنا السياسية من مجمل القضايا وقد ساعد على بلورته المسيرة الطويلة من التغيير التدريجي، حسب المثل الفرنسي الشائع "الجدار وحده لا يغير مفاهيمه"، التي مررنا بها منذ سبعينيات القرن الماضي وآخرها حوارات ضمن ورشة نقاش مع العديد من الاصدقاء بدأت منذ أوائل العام 2005 وضمت كثيرين ومنهم أصلان وأبو خلدون وأنور بدر ومحمود وكنان جسومة ولينا ورائد نقشبندي وموفق نيربية وأسامة حمور ويوسف قداح وعمر سرية وأديب طالب وخليل حسين، وسالم قبل أن ينقلب لمواقف مخالفة، وآخرين.. كانت إجتماعاتها أحيانا أسبوعية تناقش الأوضاع السياسية والفكرية التي يقترحها المشاركون وتنقلت في عدة بيوت للأصدقاء إلى أن إستقرت في مزرعة الصديق محمود في المليحة حتى بات البعض يسميها ورشة المليحة للحوار، وقد توجهت في مراحل تالية لصياغة وثيقة تحدد نقاط إلتقاء للمشاركين الذين كانوا يتوسعون أحيانا ويتقلصون أحيانا اخرى، وقد نوقشت الوثيقة وجرى التصويت عليها للإلتزام بها وكان لي ملاحظات حول بعض نقاطها كتبتها في نص وزعته على المشاركين. وهي لم

تتحول في اي وقت من الأوقات إلى هيئة منظمة رغم أن قليلين كانوا يفكرون بذلك، وكانت أحياناً تستقدم بعض الكوادر الحزبية المعارضة كضيوف لمناقشتهم ومنهم فاتح جاموس ونقولا الزهر وأبو عبد الله وغيرهم، وشارك بعض أفرادها في المجلس الوطني لإعلان دمشق، وإستمرت بأعداد قليلة حتى العام 2008 تقريباً.

قبل ذلك في العام 2005 حضرت مع وليد في اللاذقية جلسة حوار سياسي في بيت الصديق كامل عباس حضره معارضون من اللاذقية منهم فراس سعد ومنير شحود وأكثم نعيسة وآخرين.. ويعضهم كان لهم مشروعاً لتنظيم من أجل الديمقراطية ولكنني مع وليد أكدنا أننا لسنا مستعدين لأكثر من الحوار وليس التنظيم. كما إلتقينا في اللاذقية بالاصدقاء عمر حنيش ومصطفى زقلوط من منتسبي الحركة القدامى وعن طريقهم تعرفنا بالكاتب محمد سيد رصاص. وقد أعادت مجموعة اللاذقية لقاءها في دمشق عندما كانوا في زيارتي وقد حضره جبر الشوفي وأديب. ويبدو أن أحد الحاضرين قدم تقريراً للأمن مما جعلهم يسألون عني ثم يلتقون بي في بيتي لسؤالي عن اللقاء حيث كانوا يتابعون أكثم ويريدون معرفة آخر نشاطاته بعد أن خرج من السجن الذي قضى فيه حوالي ثمان سنوات من أجل محاولة إنشاء منظمة لحقوق الإنسان كانت قبل عقدين من الجرائم الكبرى. وبذلك أصبحت على قائمة الأمن في ريف دمشق يسألون عني بين وقت وآخر أو يأتون للبيت بعد إنقطاع أخباري عنهم منذ أواخر السبعينيات. وقد سألوني ايضا بالهاتف عن توقيعي على بيان بيروت-دمشق الشهير الذي أصدره مثقفون سوريون ولبنانيون تأييداً لسيادة لبنان ولعلاقات ندية بين البلدين ولترسيم الحدود وتبادل التمثيل الدبلوماسي، والذي أدى لإعتقال حوالي عشرة معارضين ومنهم بشكل خاص الصديق ميشيل كيلو الذي سجن لعامين ونصف من أجل بيان لم يتعد الكلمات عن الأمل في علاقات جيدة مع البلد "الشقيق" والذي إعتبر مؤامرة على البلد.

المعارضة السورية والنقاب

إثر منع المعلمات المنقبات من التعليم في المدارس الرسمية السورية كتبت

ثلاثة مقالات نشر أحدها في صحيفة الحياة والنهار وأثار نقاشاً مع الكاتب جهاد الزين حول المسألة وكان بعنوان "المعارضة السورية والنقاب وماركس" ولكن الزين غير عنوانه ليلائم نقده له إلى "مع النظام نصف العلماني في سوريا.. ضد الإستبداد الديني" رغم أن المقال واضح في رفض الإستبدادين نصف العلماني والديني. وقد نشر إعتراضي على تغيير العنوان ورد عليه بتبريرات بعنوان "إعتراض على الإعتراض" أورد فقرات مجتزأة من المقال فصلها عن سياقها العام، كما إعتبر نقد المعارضة السورية في مسألة النقاب يحيل الناقد مباشرة للوقوف مع النظام، رغم أن نقدها والإعتراف بضعفها لا يعني إخراج الناقد من صفوفها كما فعل جهاد الزين، فمن حق وواجب الكتاب المعارضين أن ينتقدوا المعارضة ويمكن لهم تأييد إصلاح جزئي يقوم به نظام إستبدادي، دون الخشية من إعتبارهم "مع النظام"، فقد تستفيد المعارضة من النقد إذا كان صحيحاً لتحسين أدائها وتغيير ما شاخ من مفاهيمها. وهو ليس أول ولا آخر نقد يوجه لها من داخلها. المعارضة التي تحترم نفسها ترحب بالنقد، قلة فقط تفسر نقد المعارضة على أنه "مع النظام" كما فضل جهاد الزين في العنوان الذي اختاره الذي يمكن تصنيفه ضمن "يا أسود يا أبيض"، فإذا كنت ضد الإستبداد الديني فأنت مع الإستبداد شبه العلماني ولا شيء بينهما ولا يمكن ان تكون ضدهما سوياً. وقد أرسلت تعليقاً على "إعتراضه على الإعتراض" قلت فيه إن نشر مقال بعد تغيير عنوانه ليس امراً مستحباً لأي كاتب أدرى بما يناسبه، خاصة إذا كان يرى أن العنوان الجديد لا يتطابق مع ما جاء في مقاله. وإذا أراد الناشر أن يعطي رأيه فيما جاء في المقال ويصنفه في إتجاه ما فهذا حقه، ولكن في مقال آخر رداً أو حواراً معه أو تعليقاً عليه. أما تغيير العنوان فقد يفسر بأنه وصاية على الكاتب، والنهار التي تعلمنا منها عودتنا على أنها صرح لحرية التعبير في العالم العربي، ولكنه لم ينشر تعليقي.

وقد أوضحت أن النقاب يلغي شخصية المرأة بحيث يصعب التعرف عليها فكأنها غير موجودة، فالوجه والكفين الذين يخفيهما النقاب الوسيلة الوحيدة للتعارف والتواصل بين الناس بالوسائل العادية. والنقاب عنف ضد المرأة، فقلة نادرة إرتدينه عن قناعة دينية والغالبية بسبب تطرف آباء أو أزواج أو إخوة فرضوه على المرأة المعتبرة ناقصة عقل ودين وبحاجة لوصاية الذكر، وهو ورمز

للأصولية الوهابية، أبشع صور الإنعزال عن العالم وتكفيره، ونموذجها الأوضح تنظيم القاعدة الإرهابي. والنقاب والحجاب أصبحا نادرين في بلدان مثل مصر وسوريا في الخمسينيات والستينيات مع تنامي الأفكار الليبرالية حول تحرير المرأة، لكن الحجاب عاد ليصبح سمة غالبة وتلاه النقاب بشكل أضيق. ويعود الإنتشار لأسباب أهمها موجة التدين المعتبرة رداً على هيمنة الأنظمة الإستبدادية، وتأثراً بما هو سائد في المجتمع السعودي المحافظ من خلال الإحتكاك في الحج والإقامة من أجل العمل. بالإضافة لدور الفضائيات الدينية وطبقة من رجال الدين مستفيدة من ممارسة مهنة تدر ذهباً ونفوذاً، وقد إنتشر النقاب في سوريا بشكل محدود رغم أن أكثرية الفقهاء إستثنوا الوجه والكفين من إعتبارهم جسد المرأة عورة، والنقاب برأيهم ليس من الإسلام في شيء فيما قلة منهم اعتبروه مستحباً او فرضاً. ومن أبرز معارضي النقاب الشيخان الغزالي والقرضاوي ومفتي الديار المصرية، وشيخ الأزهر الطنطاوي، الذي قال أن النقاب لا أصل له في القرآن والسنة وهو عادة جاهلية.

وقد إعتبرت أن قرار منع المعلمات المنقبات في المدارس ونقلهم إلى وظائف أخرى كان خطوة إيجابية على طريق طويل لمواجهة المد الأصولي الساعي للتغلغل، والذي لم يلق اهتماماً كافياً من النظام قبل صدور القرار. وهو أول مواجهة جزئية، ولكنها يمكن أن تكتسب أهميتها من أنها تحدث للمرة الأولى، وربما بداية لخطوات أخرى لإيقاف انتشار التطرف الديني. ولكن ما أثار العجب إن الجهة التي تصدت للإعتراض هي "التجمع الوطني الديمقراطي" المعتبر من ضمن المعارضة اليسارية التي ترفع الشعارات الإشتراكية وتطالب بالديمقراطية وتتجاهل العلمانية المكملة لها. فقد إعتبر أن القرار "إنتهاك لحقوق المعلمات!" فدافع عن "حقوقهن" لعله يكسب بعض الشعبية التي يفتقدها، متوهماً أنه يمكن أن يشارك التيار الإسلامي ركوب الموجة بإظهار الحرص على حقوق المنقبات، وهو يضيف المحجبات رغم أن القرار لم يتعرض لهن ليوحي لشريحة واسعة بأن هناك تجمعاً ما يدافع عنهن. مما لا شك فيه أن اليسار قد هزلت مفاهيمه في عصر ما بعد إنهيار المنظومة الإشتراكية، إذ لم يبق للتجمع سوى الدفاع عن المنقبات والمحجبات فيما قضايا المرأة السورية شائكة ومتعددة بدءاً من القتل بحجة الشرف وحق الأم في إعطاء جنسيتها لأولادها وقضية العنف

الممارس ضد المرأة والتمييز في مسائل الطلاق وحضانة الأطفال والإرث والشهادة في المحاكم وتعدد الزوجات وغيرها. ورأيت أن التجمع بهذا الموقف يتخذ صفة سلفية، وإلا كان أيد خطوة نقل المنقبات واعتبرها إيجابية رغم أنها صادرة عن النظام الذي يعارضه، ولطالب بالمزيد من الخطوات لمواجهة التيار الأصولي الساعي لإيجاد موطئ قدم في المجتمع السوري، وبتوسيعها لتشمل جميع الأماكن العامة الحكومية والخاصة، وبإصدار قانون يعاقب كل ولي أمر يجبر زوجته أو بناته أو أخواته على لبس الحجاب أو النقاب وخاصة الأطفال الذين لم يبلغوا سن الرشد، ويعاقب كل من يضرب أية إمرأة أو يهينها أو يحبسها في البيت ويمنعها من الخروج للعمل أو للذهاب إلى المدارس والجامعات لتلقي العلم. ويعاقب أية مؤسسة تمارس التمييز برفض تشغيل غير المحجبات. لو كان التجمع غير ما هو عليه لتقدم بمشاريع حلول لإنهاء التمييز ضد المرأة في القانون وفي كافة مجالات الحياة. فإذا كانت المرأة بخير فإن المجتمع بخير وعلى طريق التطور والتقدم، وإذا كان المجتمع "المحلي" بخير فعندها يمكن التصدي للقضايا القومية الكبيرة التي يفتتن بها أقطاب التجمع.

كما إنتقدت ما جاء في مقال الناطق الرسمي لجماعة الإخوان السورية حول قرار منع "الحجاب"!! وليس النقاب، في مدارس وجامعات سوريا وإعتباره عدواناً على المواطنات السوريات "الحرائر، المحصنات، العفيفات، الغضيضات، الملتزمات، المستضعفات، القانتات، الطاهرات،"! حسب تعبيره، والقرار برأيه يأتي تحت عنوان التأكيد على علمانية الدولة، بمفهوم لها هو جوهر المشروع الصهيو-أميركي في المنطقة، ينقلب على الإسلام ويحاصر رجاله ونسائه على خلفية عقيدتهم الدينية! وهو تصريح يحوي مغالطات عديدة، أولها الحديث عن قرار بمنع الحجاب فيما هو محدد وواضح منعاً للنقاب، فالناطق الرسمي مضطر لهذه المغالطة الصريحة لأن إنتشار النقاب في سوريا محدود ولا يكفي وحده كمادة للتهييج، وهو لا يمكن إعتباره التزاماً إسلامياً مثل الحجاب. كما يغالط الناطق الرسمي في إعتبار القرار يستهدف "المواطنات" السوريات فيما هن "مواطنات" وبضع مئات. ويغالط في أن القرار جوعهن علماً بان المعلمات نقلوا إلى وظائف اخرى بنفس رواتبهن فلم يجوعهن أحد كما إدعى. ومغالطة أخرى تصويره المنع على أنه " إنقلاب على الإسلام والمسلمين، وتحد سافر لله

ورسوله ولشريعته وكتابه" ، فالنقاب لم يمنع إلا في أماكن عامة محددة تتطلب لباساً محدداً، وهو ليس من صميم الدين ليكون إنقلاباً عليه.

هذا الأسلوب هو المتبع عادة من قبل الجماعة في مواجهة من يخالفها الرأي فتكفره على أساس ان تفسيراتها هي الدين الصحيح وما عداها من إجتهادات هو كفر وعدوان على الدين، وهذا ابتزاز من أسوأ الأنواع بإسم النصوص الدينية. أما وصف الناطق للعلمانية بأنها مشروع صهيوني اميركي فهو ليس مغالطة بل الموقف الحقيقي للجماعة منها، وهو الرأي السائد في أوساط تيار الإسلام السياسي، حتى أن الشيخ القرضاوي المقرب من الجماعة قال إن المسلم العلماني كافر يجب استتبابه وإلا يفرق عن زوجته، ومن حسن الحظ أنه لم يفت بقتله كمرتد، رغم تناقض ذلك مع علاقات الجماعة الوثيقة مع حكومة أردوغان العلمانية التي لا تسعى لتطبيق الشريعة في تركيا. وتبدو الجماعة متخبطة في سياساتها بين مهادنة النظام لمواجهة ما تسميه المشروع الصهيو-أميركي وبين معارضته واتهامه بتبني المشروع المذكور، بين سوريا حديثة دبمقراطية كما جاء في برنامجها، وبين الرضوخ لتأويلات متخلفة للنصوص الدينية لم تعد ملائمة للعصر.. بين محاربة العلمانية كمشروع إستعماري والإشادة بالنظام العلماني التركي. أما إئتلاف «إعلان دمشق» المعارض ففضل عدم الإنجرار الى الجدل حول الإجراء فتجاهله، فهو لا يريد لنفسه «وجع راس»، فموقعه الرسمي نشر وجهات نظر مختلفة دون أن يكون للإعلان وجهة نظر خاصة. كما تعرض كتّاب معارضون سوريون للإجراء ومنهم بشكل خاص الصديق عبد الرزاق عيد الذي فضل أن يرجع إتخاذه من قبل النظام للتصدير الخارجي للتغطية على قمعه لمعارضيه، ثم «كجائزة ترضية» داخلية لنخب تتحدّر من أوساط «مسيحية وعلوية» تراهن على الحداثة والعلمانية بصرف النظر عن الديموقراطية، كما نفى كون الإجراء علمانياً ونفى أية علاقة للنظام بالعلمانية وفضل اعتباره نظاماً «عدمانياً»**!** وهو إبتعاد عن توصيف الوقائع كما هي. وشكلت المقالات نقداً للمعارضة السورية لإبتعادها عن إعلان جريء بمساندة أي إصلاح مهما كان جزئياً، حتى لو كان صادراً عن النظام الذي تعارضه، وهو ما يذكر بالموقف الجريء لماركس عندما قال إن البورجوازية تقوم بعملنا في مرحلة ما.

مؤتمر واشنطن والهجرة الثانية

مؤتمر واشنطن 2006

دعيت في أوائل العام 2006 إلى اللقاء الأول للقوى الوطنية السورية في أميركا الشمالية الذي عقد في واشنطن، فرجينيا، ودام يومين 28 -29 كانون الثاني من العام 2006، تحت شعار «توحيد المعارضة الوطنية السورية وتفعيل إعلان دمشق»، وذلك بدعوة من المجلس الوطني السوري في واشنطن والتجمع الديمقراطي السوري في كندا. وتمت تغطية نفقاته من مواطنين سوريين في الولايات المتحدة، وحضره حوالي مئة ناشط سوري من أميركا وكندا ودول أوروبية وخاصة فرنسا وألمانيا وسويسرا، ومن الداخل عمار قربي وسمير نشار وجهاد مسوتي واديب طالب وأنا. وقد ألقيت كلمات مرسلة من ناشطين من الداخل لم يتمكنوا من الحضور لأسباب متعددة ومنهم نجاتي طيارة والمحامي هيثم المالح والحقوقي خالد عيسى، وكلمات لعدد من الحضور ومنهم حسام الديري أمين عام المجلس الوطني السوري، والسفير المتقاعد عبدو الديري، والدكتور نصر حسن عن اللجنة السورية للعمل الديموقراطي وجان عبد الله نائب رئيس التجمع الديمقراطي السوري في كندا، وعمار عبد الحميد الباحث في معهد بروكينجز ومنسق مشروع ثروة. وكان بين الحضور الصديق بسام نيربية، ومحمد زهير الخطيب والدكتور فاضل فضة وعفراء الجلبي من كندا، ومحمد الدروبي من سويسرا، وصلاح عياش من فرنسا، وعبد الحميد الحاج خضر من ألمانيا وإياس المالح وفهمي خير الله ومحمد الخوام وسلمى الديري ونجيب الغضبان وعبد اللطيف المنير وخولة عبد الحميد، من الولايات المتحدة الأمريكية. وتواصل المؤتمر بالهاتف مع رموز ربيع دمشق الذين كانوا قد خرجوا حديثاً من المعتقل، رياض سيف وسهير الأتاسي ومأمون الحمصي ووليد البني وفواز تللو وحبيب عيسى، الذين أوصلوا رسائل شفهية للمؤتمر. كما إتصل المجتمعون في واشنطن هاتفياً بزوجة المعتقل كمال اللبواني.

وقد وصلت متأخراً بعد ان أفتتح المؤتمر وذلك بسبب الأحوال الجوية السيئة في أوروبا التي أجبرت طائرتنا على تغيير مسارها والنزول في ميلانو ثم الإنتظار إلى أن أمنوا لنا رحلة أخرى ولكن عن طريق نيويورك ثم واشنطن حيث اتصلت من المطار فأرسلوا لي تاكسي نقلني إلى فندق ماريوت حيث عقد المؤتمر مع مشكلة في وصول حقيبتي التي تأخرت إلى اليوم التالي. وقد ألقيت كلمة مرتجلة في اللقاء الذي أنهى أعماله في اليوم التالي وأصدر بياناً ختامياً عن موضوعاته: تفعيل التنسيق بين فصائل المعارضة، وآليات التغيير السلمي الديمقراطي، وثوابت أي حوار مع القوى الدولية والعربية، وحقوق الإنسان في سوريا ومناصرة المعتقلين السياسيين ومشاركة المرأة. وخرج بتوصيات: التأكيد على وحدة المعارضة حول الإلتزام بإعلان دمشق كحد أدنى، ورفض التدخل العسكري والحصار الإقتصادي لمعاقبة الشعب السوري بسبب السياسات غير المسؤولة لرموز أمنية وسياسية، ودعوة المجتمع الدولي لملاحقة رموز النظام المتورطين بجرائم بحق الشعب السوري، ودعوة الفعاليات السياسية وكافة مكونات المجتمع السوري للحوار حول الإنتقال بالوطن من الإستبداد إلى الحكم الديمقراطي، والترحيب بإنضمام الوطنيين الذين تخلوا عن النظام الإستبدادي وإختاروا الإنحياز إلى التغيير الديمقراطي الشامل، في إشارة الى نائب الرئيس السابق عبدالحليم خدام الذي إنشق عن النظام وفر إلى فرنسا، والمطالبة بإطلاق سراح كافة المعتقلين وخاصة عارف دليلة ونزار رستناوي وحبيب صالح ومحمد رياض درار وكمال اللبواني الذي إعتقل بتهمة مقابلة مسؤولين أميركيين وحكم بخمس سنوات سجن.

أكد المشاركون على إستعادة الأراضي السورية المحتلة في الجولان بكل الوسائل المشروعة، وإدانتهم لممارسات النظام الأمني السوري في لبنان وإحترامهم لنضال الشعب اللبناني من أجل الحرية والسيادة والإستقلال، ومناشدة الأخوة اللبنانيين التمييز بين الشعب والنظام السوري، كما أشاد اللقاء بتطور الخطاب الأميركي تجاه سوريا نحو المطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، والدفاع عن حق الشعب السوري بالحياة الديمقراطية، كخطوة إيجابية تجاه ترميم العلاقة بين الشعبين السوري والأميركي، مع مناشدة دول الإتحاد الأوربي وكندا وباقي دول العالم أن تعبر بوضوح عن دعمها للحريات وحقوق الإنسان في

سوريا. وتعاهد المشاركون على العمل من أجل الخلاص من النظام الاستبدادي الفاسد، وإقامة نظام ديمقراطي تعددي. كما اتفق المؤتمرون على التحضير للقاء ثاني للقوى الوطنية في أمريكا الشمالية يعقد في كندا في نفس العام. وقد عقد مؤتمر صحفي في قصر الصحافة، برس بالاس، عقب نهاية اللقاء حضرته وسائل إعلام محلية وعربية منها قناة الجزيرة وصحيفة الحياة وكذلك الصحفية بهية المارديني مراسلة إيلاف وقد وجهت أسئلة لعدد من الحاضرين وكنت منهم ونشرتها مع أخبار اللقاء.

ومن أهم ما ميز اللقاء ما حققه المشاركون من تحطيم للحاجز النفسي الذي نصبه النظام بين أبناء الوطن الواحد في الداخل والخارج حيث دأب على إتهام معارضي الخارج بالإرتباط "بالمخططات الخارجية" حسب زعمه. وقد صرح مدير الإذاعة والتلفزيون أن اللقاء محاولة "لمغازلة مسؤولين في واشنطن!" و"أن أغلب المشاركين لهم مشكلات معينة مع الوطن!"، وقال "أن ربيع دمشق المنتظر هو الذي يعمل النظام على بنائه!، عبر نقلات مدروسة في مجال البناء الديمقراطي الذي يعتمد على مصالح الوطن وتحقيق السيادة الوطنية وليس أربع أشخاص يجتمعون ويصدرون بياناً!" أما رئيس تحرير صحيفة الثورة الرسمية فقال إن "أي صوت معارض يلتقي مع الخارج يفتقد الوطنية. ويلتقي مع الضغوط والمخططات التي تستهدف الوطن.. وعندما تمتدح تلك القوى رئيس دولة يعادي سوريا فهي تضع يدها بيده وتبارك خطواته في تهديد البلد.."! لكن النظام لم يتعرض للعائدين من لقاء واشنطن وإكتفى بإستدعائهم للتحقيق وطرح الأسئلة حول اللقاء ومنهم جهاد مسوتي وسمير نشار وعمار قربي. والأخير تصادم مع حسام الديري وتبادلوا إتهامات لتكون تلك الحادثة الوحيدة التي عكرت أجواء اللقاء الحميمية. فيما أن الدكتور أديب فضل البقاء في أميركا وإنتقل إلى شيكاغو للعمل في تحرير موقع "أحرار سوريا" المعبر عن تجمع الأحرار الوطني الديمقراطي.

لم أعد مباشرة إلى دمشق بل قمت بالسفر إلى لوس أنجلس في كاليفورنيا لزيارة أخي طوني وعائلته لأول مرة بعد محاولات سابقة فاشلة للحصول على فيزا. وقبل السفر إنتقلت مع آخرين من الفندق إلى بيت عبدو الديري حيث لقينا

ترحيباً وأخذنا في عدة جولات داخل واشنطن لزيارة معالم سياحية وتاريخية فيها كما أخذنا في رحلة إلى نيويورك وتجولنا في أحيائها بين ناطحات السحاب الشهيرة ومررنا قرب موقع برجي مركز التجارة العالمي فيها وكذلك ذهبنا إلى نيوجرسي حيث إستضافنا الدكتور محمد الخوام كما إلتقيت بالاقرباء من بيت شبر الذين يقيمون في واشنطن إبنتي الخالة ماري وأليس وأزواجهم الدكتور في الفلسفة ماجد فخري والدكتور في الأدب العربي عرفان شهيد. ولا أستطيع القول سوى أني دهشت بكل ما رأيته من مظاهر حضارية للبلاد التي كنا نسمع ونقرأ عنها ونراها في الأفلام الأميركية، ولكن المشاهدة عن قرب كانت مفاجأة لي. والمفاجأة الأخرى كانت في كاليفورنيا حيث تجولت مع طوني في أماكن عديدة وخاصة سان فرانسيسكو وجسرها الذهبي الشهير وسجن الكاترازِ ومونتراي ويوسيميتي بارك ثم يونيفيرسال سيتي وحديقة الحيوان وشاطئ سانتا مونيكا وريداندو بيتش وحديقة النبات ولاس فيغاس حيث عجائب الدنيا التي تبهر الأنظار. كما زرت ثريا إبنة أختي كلوريس، التي توفت منذ العام 2002، وزوجها كارلوس وولديها دييغو وكادن، بالإضافة لإبن كلوريس شكري الذي تجولت معه في أماكن عديدة مع صديقته الاميركية نانسي التي كنت قد التقيت بها عندما زارت دمشق وذهبنا سوياً لأماكن سياحية وتاريخية حول مدينة دمشق، كما أن شكري كان قد أتى لدمشق ثم سافر إلى القاهرة حيث كان في دورة تدريبية من خلال جامعته. وقد عدت إلى دمشق مسرعاً حيث ديمة كانت في طريقها للخطبة ولكن الأمور لم تتم على ما يرام وأعاد الطرفان النظر في إرتباطهما. وبعد وصولي ببضعة أسابيع زارني أحد موظفي الأمن لسؤالي عن اللقاء الذي تم في واشنطن.

في أواخر العام 2007 جائتني الموافقة على الهجرة لأميركا بعد إحدى عشر عاماً من تقديم أخي طلباً لي في العام 1996 ولكن للأسف جائت الموافقة لي ولوئام فقط أما الأولاد فلكون عمرهم تعدى الواحدة والعشرين فلم يعطوا الموافقة لمرافقة والديهم، وقد سافرت مرة أخرى لكاليفورنيا مع وئام ونزلنا في بيت أخي، ولكن وئام فضلت بعد ذلك الرجوع إلى دمشق للبقاء مع الأولاد إلى أن يحصلوا على الموافقة للهجرة فتأتي معهم. وفي ميشين هيلز بلوس أنجلس إنتسبت لمعهد لتدريس اللغة الإنكليزية للأجانب وتعرفت على طلاب من بلدان

مختلفة وخاصة من أميركا اللاتينية وأستمريت في كتابة مقالات ولكن بوتيرة أقل من السابق وقد نشر عدد منها في الصحيفة المحلية باللغة العربية "بيروت تايمز"، وكان ممن التقيت بهم في كاليفورنيا من الاصدقاء القدامى منذ أيام الستينات أحمد تكلة أبو عصام ومعاذ حمور، كما تعرفت على اصدقاء جدد من سوريا وفاء ومفيد سلطان وبهنان يمين وفادي. وقد مكنت الإنترنت وخاصة موقع التواصل الإجتماعي من التعرف على أصدقاء كثيرين من بلدان مختلفة وإعادة التواصل مع أصدقاء آخرين تباعدت المسافات فيما بينهم. بالإضافة للتعرف على افراد من عائلة كتن ومنهم بشكل خاص إيليا وأولاده رانيا ورمزي في أستراليا وفيكي في القدس الشرقية، وكذلك كاترين التي جدها عمنا وليم التي تقيم مع عائلتها في كاليفورنيا، وكل من داليا وجورج ورمزي أولاد إبن خالتنا سابا شبر، وليندا دلال وطوني سابا أولاد جون شبر. وقد زار طوني القدس وأخذ صوراً لبيت الشبر هناك، وهو حسب علمي أول من عاد من العائلة للقدس منذ العام 48. وحاولت نفس الشيء بعد ذلك عندما زار شكري القدس فزوته بخرائط حديثة وقديمة تبين مكان بيتنا في حي "البقعة التحتا" ولكنه لم يتمكن من إيجاده لأخذ صورة له كذكرى للسنين الأولى من العمر. وقد قام أخي طوني بفتح موقع خاص على الشبكة لعائلة كتن والعائلات الاخرى المرتبطة بها بصلة نسب ورسم شجرة للعائلة بالإعتماد على المعلومات المتوفرة التي جمعناها من كبار العائلة في فلسطين والأردن وبلدان الشتات.

كما تعرفت على نورما كتن وأولادها ألفارو وسوليداد، التي هاجر أهلها من بيت لحم إلى الأرجنتين في أوائل القرن العشرين، والتي لا تعرف سوى بضعة كلمات عربية ولا تتقن سوى اللغة الإسبانية مما جعلني أستخدم مترجم غوغول للتواصل معها على الشبكة وهي رسامة وشاعرة وقد أرسلت لي قصيدة تعبر فيها عن صداقتها باللغة الإسبانية قمت بترجمتها للعربية:

إلى صديق الروح

شفاف مثل الماء! ماء هادئ من بحار هادئة..

شجاع وقوي مثل المحيط.. إذا حوصر يتحول إلى ثلج..

مياه من المطر والندى، والنهر الشجي، من الدمع.. مياه دائماً واضحة!

مياه حيث تستعيد الأسماك ذاكرتها لزمن الزيتون.

تأتي من تلك الأراضي، إجتازت وحول وحفر كثيرة، عانت من الأذى، لكن مبتهجة.

أنت تلك البذور المتحولة لشجرة فاكهة، تكاثرت من دماء شابة روت الشوارع،

تاركة بصماتها على قلوب متألمة.. دموع غزيرة تبلل الروح!

تفقد في الظل المكسور، لأشجار الياسمين، التي عطرها غذى جميع الينابيع.

ربما تسمع خطوات المياه القادمة تذهب لعظامهم لتضيء مصير البذور..

فسعادتك تركع للثمار حيث إلتقت العذابات الحلوة..

آه أيها النقاء العذب.. آه يا شجرة القلب!

لأفكارك، الإخوة ما زالوا يموتون ليصبحوا طيوراً!

كنت أشتاق لدمشق والأهل والأصدقاء فيها حيث عدت إليها ثلاث مرات خلال الأربع سنوات الأولى التي قضيتها هناك. وسافرت مرتين إلى مونتريال بكندا لزيارة أخواتي هناك جين وليليان وعائلاتهم، واستمتعت هناك بالبلاد الجميلة وزرت أماكن عديدة أهمها شلالات نياغرا الرائعة، وكذلك تجولت مع أختي وأولادها سابا وشيرين داخل البرلمان الكندي، والتقيت في المرة الثانية مع أصدقاء تعرفت عليهم من خلال الفيسبوك ومنهم الاصدقاء بسام نيربية وتوفيق دنيا وحسان الجمالي ومكايل سعد وعيسى وفؤاد بريك وآخرين، كما زرت شقيقتي ليليان في مستشفى العناية بالمصابين بالزهايمر حيث تقيم منذ حوالي السنتين ولم تعرفني، بعكس المرة الأولى عندما زرتها في كندا في مزرعة زوجها الدكتور في الإقتصاد أندريه كوزلستي. وقد عدت إلى لوس أنجلس من دمشق آخر مرة، قبل ان تندلع الإنتفاضة في سوريا بشهرين فقط بعد أن قضيت أيام جميلة مع الأهل

والاصدقاء وخاصة وليد وموفق وقاسم وإحسان وحبيب وهنادي وسيرين ونعيم أبو صخر وعمار وكامل وأبو راوية ولقمان وعمر، وإلتقيت بسهير في زيارة لبيتها في مشروع دمر وأصدقاء آخرين. وكان الربيع العربي قد بدأ وإنتصر الشعب المنتفض على الحكم الإستبدادي في تونس ومصر كما إندلعت الثورة في البحرين وليبيا واليمن، لتبدأ بعدها حركة الإحتجاج في سوريا.

منتدى جمال الاتاسي الإفتراضي

شاركت في منتدى جمال الاتاسي على الفيسبوك في حوار حول الجامع الذي يجمع السوريين، القومي أو الوطني أو الديني أو السياسي أو غيره، فإتفقت مع الذين رفضوا الجامع السياسي ومنهم الصديق فاضل الخطيب، إذ أنه لتعدده لا يجمع، والمسألة ليست أحجية تحتاج لحل ولكنها بحد ذاتها الواقع القائم الحالي وهو الدولة السورية بحدودها الراهنة المتشكلة منذ ما يقارب المائة عام وهي الآن دولة ورعايا وسلطة قائمة بالقوة العسكرية دون تفويض من الناس، تطلب منهم الطاعة كرعايا والإمتثال لما تقرره لهم في شؤونهم وحياتهم. القمع والخوف هو الجامع الآن وقلة فرت لأمكنة تتوفر لها فيها الحرية المفتقدة في بلادها، جامع القهر المبني على الإستبداد الذي عندما انهار كما حدث في العراق، تشظت الدولة إلى مكوناتها الطائفية والعشائرية. فيما الدول الديمقراطية في الغرب لا تتشظى لأن المواطنين فيها يملكون حريتهم وتتوفر لهم اسباب الحياة الكريمة. وكما قالت فلورانس المشاركة في النقاش، فالكيان موجود وما يحتاجه دستور ديمقراطي علماني يحترم حقوق الإنسان وقوانين تنبثق منه، تؤمن للمواطن المساواة مع المواطنين الآخرين وسلطة منتخبة قابلة للتداول حسب نتائج صناديق الإقتراع. لا يمكن لأية فكرة فلسفية ان تكون بديلاً لهذا الواقع الذي ثبت أنه الوحيد الذي يجمع المواطنين في دولة. أما المثال اليوغسلافي الذي ذكره محيي الدين فلا ينفي هذا الواقع بالعكس يؤيده إذ أنه ليس الديمقراطية التي طبقت بعد إنهيار النظام الشيوعي في يوغوسلافيا هي سبب التفتت إلى المكونات الأساسية بل إفتقادها في العهد السابق وتجميع قوميات مختلفة في ظل الحكم الإستبدادي بذريعة أيديولوجيا تقتضي ذلك رغم أنف الجميع، والمثال اليوغوسلافي هو الأقرب للعراقي من حيث أن الإستبداد يجمع

الناس والقوميات بالقوة المسنودة "بأيديولوجيا" ما فينهار هذا التجمع حالما تنهار هذه السلطة الديكتاتورية بفعل داخلي أو خارجي. والتجربة واضحة في الفكر القومي العربي الذي فشل في قسر الواقع القائم لصالح فكرة خيالية منبثقة من مفكرين لا يتعاملون مع الوقائع القائمة، حيث الكيانات القائمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اصبحت كيانات واقعية راسخة رغم اللغة الواحدة، ولنا في دول أميركا اللاتينية أوضح مثال على الكيانات المختلفة والتي من المستحيل توحيدها رغم اللغة الإسبانية الواحدة التي تتكلمها. بالطبع هذا لا يمنع من تكتلات دولية تراعي المصالح المشتركة السياسية والإقتصادية والأمنية كمثال الإتحاد الأوروبي، ولكن ليس على أساس أفكار قومية أو دينية. فيما الإسلام السياسي لم يستفد من التجربة القومية وهو يريد تكرارها ولكن بشكل اسوأ إذ يسعى ل"جامع سياسي أو وطني" يعتمد على الدين وهو أمر أكثر خيالية من الجامع القومي المهزوم ولا أظن أن أحد يريد ان يتخذ من إسرائيل مثالا لدولة إقيمت على أساس الدين، أو جمهورية إسلامية من النمط الإيراني والتي لم تستطع أن تفرض "الأيديولوجيا" الدينية كجامع إلا بالقمع والإضطهاد والخوف. لا نحتاج لتضييع الوقت في اختراع "وطن". الوطن السوري موجود ولكنه بحاجة لإصلاح ليتحول سكانه إلى مواطنين بدل أن يكونوا رعايا. لا نريد ان نشتغل على الوهم كما قال أحمد فنضيع الممكن، فالوطن السوري حقيقة واقعة وجامعة.

كما شاركت في المنتدى بمداخلة حول ملف ربيع دمشق ورأيت أنه عند تقييم هذه المرحلة التي مرت بها سوريا أوائل القرن، لا تفيد الرغبات في الإصرار على "أن الربيع مستمر لأن مهامه ما زالت قيد الإنجاز" فلو أن ذلك دقيقاً لكنا نعيش حالة ربيع دائمة منذ نصف قرن لأن المهام المطروحة حالياً ليست جديدة وقد عملت أجيال عدة للعودة بسوريا إلى ديمقراطيتها المفقودة منذ العام 1958. فقد شهدت سوريا مراحل متقطعة من الإستبداد وبعض الإنفتاح أثناء الحكم الذي تلا الإنفصال عن مصر ثم عودة الاستبداد والقمع بعد العام 1963، إلى بعض الانفتاح الذي تلا الحركة التصحيحية أوائل السبعينيات، إلى فترة القمع في الثمانينات التي لم تشهد لها سوريا مثيلاً بعد أعمال الإغتيالات التي قام بها التنظيم المسلح التابع للإخوان المسلمين، حيث لم يقتصر القمع على الإخوان بل شمل الجميع، بمجازر وإعتقالات لعشرات السنين بلا

محاكمات، مما أشاع الخوف والرهبة في أوساط المجتمع إجمالاً وحتى في صفوف النخب المهتمة بالشأن العام. أوضحت رأيي أن الإنتقال من حالة لأخرى ليس بجهود حزب أو جماعة أو "برنامج جيد" بل لعوامل عديدة تتضافر لتحدث التغيير في أساليب النظام لإدارة البلاد وربما يكون أضئلها تأثيراً في حالتنا الدور الذاتي للأحزاب والجماعات المعارضة. عامل أساسي آخر في كسر حدة القمع أضيف أوائل التسعينيات بإنهيار الاتحاد السوفييتي وأنظمة الاستبداد في دول الكتلة الشرقية وإنتقالها للديمقراطية علماً بأنها كانت الحليف الرئيسي للنظام السوري، ورافقها تصاعد الدعوة لنشر الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان على الصعيد العالمي مما كان أحد أسباب دفع النظام لإرخاء قبضته والإفراج عن آلاف المعتقلين السياسيين طوال فترة التسعينات وتقديم الكثيرين لمحاكمات رغم أنها صورية، كدلالة على عدم قدرة النظام على الإستمرار في سياساته القديمة في عالم وهيئات دولية وأهلية يزداد تدخلها في الشؤون الداخلية في أي بقعة من العالم. لذلك عندما جرت عملية إنتقال السلطة للرئيس الجديد كانت الأرض ممهدة لسياسة قمعية أقل تشدداً مترافقة مع "جزرة" ممدوة بوعود لإصلاحات. وجاءت أحداث 11 أيلول وما بعدها التغيير في السياسة الأميركية باعتبار أن الأنظمة الإستبدادية تقف وراء الإرهاب، بالإضافة لإحتلال أفغانستان.

ما فعلته النخب السياسية السورية هو الإستفادة من هذه الظروف مجتمعة: انهيار الكتلة الشرقية، انتقال السلطة، الحملة العالمية من أجل الديمقراطية، الأزمة الاقتصادية، ثورة الأتصالات العالمية التي لا نستهين بها من حيث القدرة على التعبير عن الرأي بدون أن يتمكن النظام من إسكاتها وبذلك تصل إلى قطاعات واسعة من الناس لم يكن ذلك متوفراً لها في السابق، لتفتتح مرحلة لم تدم طويلاً لم تشهد "محاضرات وندوات ومقالات" فقط على أهميتها، بل تحركات في الشارع، محدودة ولكن تعتبر مهمة إذا قيست بالصمت المطبق في العقدين السابقين. ولا ننسى أحداث القامشلي 2004 وما بعدها التي ضمت عشرات آلاف السوريين. بالإضافة لسلسلة من اللجان للدفاع عن حقوق الإنسان ولإحياء المجتمع المدني وللدفاع عن حقوق المرأة وغيرها، والتي هي ليست كلاماً في ندوات بل عملاً مباشراً في أوساط الناس لخلق كتلة شعبية في مواجهة النظام. كما جاء إحتلال العراق وسقوط النظام الصدامي ليزيد في إضعاف النظام

الذي بات يخشى فعلياً من مصير مشابه، على الأقل في العام الذي تلا السقوط، بدا واضحاً أن النظام لم يعد يستطيع الحكم بالوسائل القديمة للقرن الماضي في ظل رقابة دولية ناقدة. إلا أن تعثر العملية السياسية الديمقراطية في العراق وإنفلات الإرهاب الصدامي والأصولي وإندلاع الصراعات الطائفية أعاد بعض الثقة للنظام بقدرته على الإستمرار. وحتى عندما إضطر لسحب قواته من لبنان إثر ثورة الأرز فإن ذلك جعله يركز على الأوضاع الداخلية وبدأ حملته ضد المعارضة التي توسعت إمكانية وصولها لأوساط شعبية. بذلك أعيد تضييق الهامش الذي إنفتح للمعارضة الديمقراطية، وكان إعلان دمشق آخر محاولة من المعارضة لإبقاء ربيع دمشق متفتحاً ثم تلتها محاولة أخرى في عقد المجلس الوطني الذي كان تحدياً غير مسبوق من معارضة نخبوية لنظام لا تنقصه القوة. ما أردت أن أقوله من كل هذا أننا لا يمكننا تجاهل الظروف الموضوعية المحلية والعالمية التي تحيط بالبلاد في نقاش أية ظاهرة مثل تفتح وأفول ربيع دمشق وإلا نكون كمن يضع رأسه في الرمال لا يريد أن يرى سوى أن المعارضة ليس لها برنامج، أو إذا وجد فإنها لم تصل للقواعد الشعبية وهو تصور سطحي ومبسط للوضع.

كما قدمت ملاحظات حول مداخلات المشاركين ومنها مداخلة محيي الدين الذي تكلم عن "أحزاب معارضة وقواعدها" والحقيقة أن هذه الأحزاب لا يتجاوز أكبرها العشرات وربما بضع مئات، وليس هذا إنتقاصاً منها بل حقيقة واقعة نتيجة أربعة عقود من إبعاد الناس عن السياسة، وهي تبذل قصارى جهدها لوقف النزيف الدائم فيمن تبقى من أعضائها. أما الحديث عن "قواعدها" فلا نتحرج إطلاقاً من القول إن لا قواعد لها وهذا يرجع للحالة العامة للناس المذررين منذ عقود. كما إتفقت مع سهير حول دور المستقلين المهم والذي كاد يفوق دور أحزاب المعارضة وخاصة في المرحلة التي عرفت بربيع دمشق ودورهم الآن في الإعلان أساسي، فيما بعض الأحزاب شجعت المستقلين على أخذ دورهم في الإعلان الذي هو مظلة للجميع وليس جبهة أحزاب كما التجمع الوطني الديمقراطي"اليساري" الذي انطلق منذ العام 1980، فالمستقلين أكثر مقدرة وإستعداداً لعمل إئتلافي جماعي من الأحزاب وخاصة أن العضو الحزبي ينحاز في معظم الأحيان لحزبه ولو كان على خطأ. كما أيدت نقدها للتحزب ليس على أساس رفض الحزبية ولكن نقد من أجل أحزاب أكثر ديمقراطية.

ورأيت أن مازن لم ينتبه لما أكده الإعلان عدة مرات إلى أنه لا يمثل سوى جزء من المعارضة الديمقراطية ولا يحتكر الحديث بإسم الديمقراطية وأن أبوابه مفتوحة لكل من يتفق معه على موضوع أولوية الديمقراطية. وبالنسبة لما ذكره برادوست فالاحزاب الكردية المشاركة في الإعلان تبنت مقولة أن التغيير الديمقراطي الطريق الأضمن للحقوق الكردية وهو مسؤولية الجميع كرد وعرب، أما الأحزاب التي لم تشارك في الإعلان لأنه لم يتبن كامل البرنامج الكردي، فقد تجاهلت أن الإعلان يتبنى فقط المواقف المشتركة ويبقى لكل من شارك حقه في العمل لبرامجه الخاصة في المسائل الاخرى التي لم يتم التوافق حولها. ورأيت أن سهير طرحت مسألة مهمة حول التغيير والإصلاح ولكني فضلت عدم الفصل بينهما بجدار فالإصلاح في كثير من الحالات جزء من التغيير. وإعتماد التغيير في مراحل والإصلاح في مراحل أخرى ليس رغبة ذاتية للمعارضين يسطرونها في برامجهم ويقبضون عليها كالجمر فالمرونة ضرورية لمراعاة موازين القوى، حجم المعارضة، مدى قوة النظام أو ضعفه، الشارع هل تحرك أم ما زال غافيا وأمور أخرى.

كما دخلت في حوار مع عاطف الذي قال أن الإعلان هو الذي أبعد الإتحاد الإشتراكي، فيما الحقيقة أنه أبعد نفسه بتجميد مشاركته في إعلان دمشق وعدم العودة عن ذلك إلا ضمن شروط وأهمها إعطاء حزبه دوراً رئيسياً وأن يكون دور المستقلين ملحقاً بالأحزاب التي دفعت "ثمناً"!، فيما حزب آخر هو حزب الشعب دفع الثمن الأكبر ولم يطالب بمقابل: تمكينه من قيادة الإعلان. كان يمكن للإتحاد بعد أن لم ينجح في الإنتخابات التي أجريت في المجلس الوطني للإعلان أن يقبل بالنتيجة ليثبت أنه ديمقراطي ويرجح نجاح الإعلان على مصالح الحزب الخاصة ويقدم مثلاً يجعل الجميع ينحني له إحتراماً. فالإتحاد الإشتراكي فضل نظام المحاصصة للأحزاب بالإضافة لإعتبار حزبه هو الحزب الأكبر أي الحزب القائد، فإذا قبل الإحتكام للتصويت ولم يأت التصويت لصالحه ينسحب ويقاطع ويقول إنه تم إقصائه. وقد نفيت ما قاله عاطف من أن الإعلان عموده الفقري الأحزاب، فهو ائتلاف لكل من يقبل ببرنامجه للتغيير الديمقراطي من أفراد وأحزاب. أما رفضه إجراء إنتخابات في الإعلان بحجة أنه ليس حزباً، فالإنتخاب ليس خاصاً بالأحزاب إذ يمكن لإئتلاف أو جمعية أو

نقابة أو أي تجمع ما أن ينتخب من يمثلون الأعداد الكبيرة من المشاركين. أما دعوته لولادة جديدة لإعلان حلب أو حمص أو القامشلي أو اللاذقية، فهذا ما حاوله الإتحاد الاشتراكي مع بقايا حزب العمل الشيوعي وآخرين وفشل حتى الآن في تشكيل ائتلاف آخر مواز لإعلان دمشق يترأسه ولا ينافسه أحد على قيادته. أما الحديث عن الشعبية التاريخية الكبيرة والحضور الجماهيري الملفت للإتحاد فقد أصبح من التاريخ، كان يمكن الحدبث عنه أيام جمال عبد الناصر ولكن بعد مرور أربعة عقود على وفاته لم يعد التيار الناصري الذي كان عبد الناصر يجمعه بخطاب ناري سوى أعضاء الإتحاد الإشتراكي، أما المناسبات العلنية التي إحتفل بها الإتحاد في ذكرى ثورة يوليو وذكرى ميلاد الإتحاد فقد سمح بها النظام وشارك ممثلين عنه فيها. وإذا كان الإتحاد كما قال عاطف يملك جماهيرية بالآلاف فلماذا يخشى المستقلين رغم انه يملك كما قال هياكل وقيادات وأنساق ومرجعيات ومؤتمرات ووثائق ومناصرين وتاريخ وبرامج؟ وإذا كان تفكيرنا محصور بالتعامل مع أحزاب ونطلب من المثقفين المستقلين أن يكونوا تجمعات لها وزن لنتعامل معهم، فذلك لا يبشر بالخير في التعامل مع المواطنين غير الحزبيين الذين من المفترض أن الحزب الديمقراطي يضع نفسه في صفوفهم ويتعلم منهم ولا يتباهى عليهم بقيادته وهياكله ووثائقه وبرامجه. النظرة الفوقية إلى "الأفراد" ليست من الديمقراطية في شيء ولن تقود لشيء أفضل من تجربة الحزب القائد القائمة، ولكن بلون ناصري بدل اللون البعثي. لكني أوضحت أنني كما أعترف بدور المثقفين المستقلين وخاصة في ربيع دمشق وهم من حيث العدد والفعالية كانوا أكثر تأثيراً من الأحزاب، لا أنكر نضالات الأحزاب ولم أقل إنه يجب إرسالها للمتاحف، لكن هناك أحزاب قديمة قامت بمراجعات واسعة لأفكارها وبرامجها ونظمها الداخلية لتتوائم مع المتغيرات العالمية وبذلك جددت إسهامها، ومنها حزب الشعب، وأحزاب ظلت متمسكة بالقديم مخاطرة بأنها ستضع نفسها بنفسها في متحف التاريخ الذي لا يرحم. كما أوضحت أن النقد للإتحاد الإشتراكي لا يعني العداء ولكن الرغبة في تفهمه للوضع والتصرف بشكل أفضل لصالح المعارضة بشكل عام التي تحتاج لتوحيد جهودها أكثر مما تحتاج للتنافس على من يقود. ومن المفيد في العمل السياسي التمييز بين النقد والإتهامات، فالنقد ضروري للأحزاب بشكل دائم لتصحح

مسارها والحزب الذي يقبل النقد هو الأكثر إحتراما من قبل الناس.

الربيع العربي

أبديت رأيي بالربيع العربي في مقال "جزيرة الاستبداد تباشر الانتقال للديمقراطية" والتي لم تعد إستثناءً في بحر العالم الديمقراطي، لتثبت أن بلدان المنطقة ليست عصية على التغيير، وأن الإنتقال للديمقراطية لم يعد أمنيات لنخب مثقفة بل مطلب شعبي عارم. المفاجأة لم تكن في حدوث الإنتفاضة بل في حدوثها الآن مما تجاوز كل التوقعات التي راوحت بين المدى المتوسط والبعيد. فشعوب المنطقة لم تعد أمام مفترق طرق، فقد عرفت طريقها الذي يبدأ بالديمقراطية وإزالة الحكام المستبدين والفاسدين للتمهيد لتنمية مستدامة لصالح جميع قطاعات الشعب. لقد ثبت أن الإنتفاضة، التي شبهت بسقوط جدار برلين، تنتقل بالعدوى خاصة إذا كانت الأوضاع مهيأة في الجوار لإستقبالها، وإذا روعيت خصوصيات كل بلد. وقد أظهرت انتفاضتي تونس ومصر قوة جديدة هي الشباب المبادرين للتحرك العفوي دون إيعاز أو وصاية من الأحزاب "المنظمة" التي فشلت في إسقاط النظام رغم محاولاتها وتضحياتها منذ عقود. عندما إنتفض الشباب صار الزمن يحسب بالأيام بدل العقود. لم يحدث هذا صدفة فالأحزاب ما زالت معظمها يرزح تحت وطأة الأيديولوجيا الإسلامية والقومية واليسارية، فيما الشباب إمتلكوا القدرة على التعبير عن هموم ومطالب متناسبة مع العصر، بإستخدام "الأسلحة" الحديثة لثورة الإتصالات، فالمعلوماتية كان لها دور كبير في الإنتفاضتين. والشعب أتى للديمقراطية من خلال وعيه أن تحسين أوضاعه المعيشية يرتبط بالإنتقال إليها أو توسيعها. كما ثبت بالملموس بعد تجارب دول المعسكر الشرقي السابق، فشل إحداث تنمية إقتصادية دون ديمقراطية، إذ حتى في الصين، الجزيرة الأكبر للإستبداد في العالم، حيث أعلى معدلات نمو إقتصادية، إنتفض الشباب في ساحة تيان آن مين للمطالبة بالديمقراطية. الكتلة الرئيسية للإنتفاضة ركزت بشكل أساسي على رفض الإستبداد والفساد ورفعت شعارات توفير الحريات وفرص العمل وتحسين الأوضاع المعيشية وتحديث المجتمع، "تونس أولاً" و"مصر أولاً" دون حاجة للتأكيد على هويات عروبية أو إسلامية.

وإذا كانت أحد المخاطرعلى الإنتفاضتين خطفها من قبل الإسلاميين فإن الجيش أصبح خطراً بعيداً. الإنتفاضات الراهنة وسابقاتها كالإنتفاضة الإيرانية ضد الشاه وإنتفاضة الأرز اللبنانية ضد الوجود السوري، آذنت بأفول عهد الإنقلابات العسكرية التي أعاقت طويلاً تقدم بلدان عربية. الجيش حسم أمره لجانب الإنتفاضة في تونس ومصر، بعد أن فرضت طريقتها الخاصة للتخلص من الديكتاتوريين دون عنف أو تدخل خارجي، ودفعت الأنظمة والمعارضات والقوى الخارجية لإعادة حساباتها. الدول الغربية تلقت الدرس مجدداً: الإستقرار في المنطقة تؤمنه أنظمة ديمقراطية تحظى بتأييد أغلبية شعبية، في ظلها علاقة الغرب مع دول المنطقة تبنى على المصالح المتبادلة. يمكن قبول علاقات الغرب مع الأنظمة الديكتاتورية كأمر واقع لا مفر منه، لكن إذا إنتفض الشعب فالغرب مطالب بدعم تطلعاته للديمقراطية. أفضل نصيحة للأنظمة التي لم يطالها "البلل" بعد في اوقاتها العصيبة الراهنة، أن تلاقي الشعب قبل أن ينتفض بتوسيع الحريات وإحترام حقوق الإنسان وإجراء إصلاحات سياسية وإقتصادية ودستورية شاملة تضمن الحريات وتداول السلطة ورقابة شعبية على عملها وقضاء مستقل ومحاربة للفساد وتحسين الأوضاع المعيشية للناس وكف يد الأجهزة الأمنية عن التدخل في الحياة السياسية.

في أجواء الربيع العربي أجبت على أسئلة إستطلاع أجراه موقع سوبارو مع كتاب حول المعارضة السورية نشر في آذار 2011 قبل بدء الإنتفاضة، فرأيت أنها معارضة نخب مثقفة وليس معارضة شعبية شاملة كما في إيران مثلاً قبل وبعد المظاهرات المليونية ضد النظام وإنتخاباته المزورة، والشباب بعيدون عن المعارضة السورية لأنها بالدرجة الاولى غير عصرية وبعيدة عنهم وعن همومهم وأفكارهم التي تواكب عصر ثورة المعلومات. والنخب لم تتجاوب بشكل كاف مع التغييرات العالمية العاصفة التي جعلت موضوعاتها متخلفة عن اللحاق بالعصر وتطرح شعارات "كبيرة" منذ نصف قرن لم يرو أية نتائج لها. ورأيت أن مستقبل سوريا مضمون من حيث الإنتقال للديمقراطية، بدور لأطياف المعارضة الراهنة أو من دونه. وهذا ما اعتطنا مثالاً له ثورات مصر وتونس، فالمعارضة التقليدية أسرعت للحاق بالشباب المبادرين، الذين حلوا في بضعة اسابيع ما عجزت عنه المعارضة القديمة في عقود. لم يعد السؤال أن

التغيير الديمقراطي في سوريا ممكن أو غير ممكن، السؤال الرئيسي متى وكيف؟

الثورة السورية والنظام الحيطي

لم يمض أسبوعان على نشر الإستطلاع حتى إندلعت الإنتفاضة في درعا وإنتقلت كالنار في الهشيم إلى كافة أرجاء سوريا ففي مقال بعد شهرين رأيت أن إندلاعها مفاجأة غير متوقعة للمنخرطين والمهتمين بالشأن السوري من نظام ومعارضة ومحللين محليين ودوليين، وهي مفاجأة الشعب لنفسه بعد طول سبات حتى لقبت سوريا بمملكة الصمت وجمهورية الخوف. فالمعاناة الشعبية قديمة من نظام إنتهك طوال عقود الدستور والقوانين وشرائع حقوق الانسان العالمية، وأذاق المواطن السوري الإذلال وأرجعه لحياة القطيع، تسوقه أجهزة أمنية تحفظ أمن النظام ودوامه وليس أمن الوطن ومواطنيه، معفاة من أية محاسبة أو عقاب لإرتكابها جرائم ضد من تجرأ على إنتقاد الإستبداد والفساد المعمم، بالإضافة لفرق عسكرية منتقاة من الموالين، وتنظيمات سرية مكلفة بمهمات خاصة منها إغتيالات في الداخل والجوار، وهيمنة على مفاصل المجتمع من نقابات وإتحادات وجامعات ومدارس وقطاع عام وخاص وإعلام وثقافة وقضاء، مسخرة لخدمة النظام الحاكم، وسياسة خارجية تمسك بأوراق للمساومة لحماية النظام أو زيادة نفوذه وثروات أفراده. لم يفهم النظام "الحيطي" بعد أنه يواجه غالبية الشعب وليس نخب معارضة محدودة كما في السابق. لقد وصل إلى أعلى درجة من القمع يستطيعها، فالإبادة الجماعية على غرار ما حدث في حماة منذ ثلاثين عاماً، غير واردة في عالم جديد، فهناك مجتمع دولي ومجلس امن ومادة سابعة ومحكمة جنايات دولية وعقوبات سياسية واقتصادية، لا يمكن الإستهانة بما توفره من حماية للشعب.

ما جعل الإنتفاضة مبكرة عوامل عديدة متضافرة أهمها أن العالم تغير، حيث لم يعد هنالك مهرب من إستحقاق الديمقراطية والحريات، ودول مجاورة إنتفضت شعوبها وإنهارت أنظمتها، وعالم جديد جعل الفضائيات ووسائل الإتصال الحديثة في متناول الجميع، وأجيال شابة إمتلكت ناصية هذه الوسائل

ووعت ما يحدث في العالم والجوار وتجاوزت الخطاب التقليدي لنخب معارضة غير مواكبة للعصر، ويئست من أي تغيير يقوم به نظام كرر الحديث عن إصلاحات دون تطبيق، وما زال يعيش أجواء الحرب الباردة وشعاراتها الصاخبة حول "المؤامرات الامبريالية" التي تستهدفه!، ناشراً الأوهام حول أنه "المقاتل!" الاخير في مواجهة طواحين الهواء العالمية. وإذا كانت السنين الأولى التي تلت استيلاء حزب البعث على السلطة بإنقلاب عسكري قد بررت لبعض مناصريه إحتفاظه بها لأهدافه المعلنة "الوحدة والحرية والاشتراكية"، فإنه بعد تآكل هذه الشعارات التي مسح بها الأرض، تحولت قياداته مع الزمن إلى عصابة مافيا سياسية تهيمن على البلد لإستدرار الثروات. وكانت المعادلة بين النظام القمعي والشعب المنتفض تحكمها ظاهرة الخوف، لكن الشعب كسر حاجزه وأطلق إنتفاضته المستمرة، فووجه بالقتل والرصاص والدبابات وحصار المدن والبلدات والاحياء وعقابها جماعياً بقطع وسائل الحياة والإتصال عنها وتمشيط منازلها ونهبها وإذلال سكانها وإعتقالهم وتعذيبهم دون تمييز، في محاولة لإعادة حاجز الخوف المنهار بإستخدام جرعة أكبر من القمع، وهي وسيلة لم تمنع إستمرار الإنتفاضة بطرق مختلفة، وجرأة الناس ترتفع مع المزيد من العنف الذي ولد إعتياداً على أجوائه.

لقد حققت الإنتفاضة خطوات مهمة بالإضافة لكسر حاجز الخوف، عودة الشعب السوري للفعل السياسي فقد بلغ "سن الرشد" حسب تعبير رياض الترك، إنتهى عهد تهميش الشعب وإعتباره قاصراً تقرر شؤونه طغمة، فقد أبدت الغالبية شجاعة وإصراراً على تقرير مصيرها وأسلوب حياتها بنفسها وعدم تركها لأي فرد أو مجموعة، وأظهرت الإستعداد للتضحية بالحياة إن كان ذلك ضرورياً للحصول على حرياتها التي هدرت منذ نصف قرن. كما باتت الغالبية واعية لأولوية الديمقراطية على اي شيء آخر، وأنها الطريق المضمون للحداثة والتنمية والحفاظ على الاستقلال وإستعادة الأراضي المحتلة. ورأيت أنه من الضروري لنجاح الثورة كسب قطاعات الشعب التي وقفت على الحياد، منها بسبب الخوف مما سيأتي به المستقبل من أثر على نمط حياتها، وأخرى تستمر في إظهار موالاتها للنظام خوفاً من بطشه، أو أنها مستفيدة من بقائه وتخشى الإنتقام عند زواله، أو بعض المثقفين "الأنقياء؟" الذين تؤرق مشاعرهم "الحساسة" بعض الشعارات

المتطرفة المحدودة الإنتشار غير الممثلة لمجمل الانتفاضة، وكذلك بعض محبذي "الإستقرار" ولو على خازوق الاستبداد، وربما بعض البورجوازية التجارية والصناعية المدجنة المتحالفة مع النظام التي تخشى ان تفقد وضعها المميز في حال إنهياره. لكن الفئات المترددة يجب أن تفهم أن النظام أمام مفترق طرق، وهناك طريقين سالكين أمامه: إما نهاية مباشرة بموافقته على التنحي عن السلطة بأقل الخسائر الممكنة له وللشعب، أو نهاية مؤجلة إلى حين في غرفة إنعاش القمع الدموي ولكن بخسائر أكبر للجميع في المحصلة النهائية.

كما كتبت مقالاً في تموز بعنوان "ملاحظات حول لقاء التشاوري السوري" ورأيت أنه علينا أن ننتظم في مدرسة الانتفاضة، ديمقراطيون قدماء يتعلموا النهج الديمقراطي من جديد ويتخلصوا من أفكارهم التي تجاوزها عصر إنتفاضة الشعوب وربيع الحرية، ومنتفضون ملؤوا الشوارع والمدن والبلدات والأحياء يتعلمون السياسة التي منعها عنهم النظام لنصف قرن مضى. ما نتعلمه من مؤتمر السميراميس ومؤتمرات قادمة، دروس عديدة منها ألا ننزلق لتخوين من يخالفنا الرأي فالتخوين في السياسة الديمقراطية لا يصح إلا بمحاكمة تنظر في إثباتات مادية ملموسة. أي رأي في السياسة مهما كان غريبا او مستهجنا يظل رأياً نختلف معه ننقده، نبين خطأه، لا نقبله. وفي الإنتفاضة نتعلم أن ننظر إلى الوقائع وليس للأفكار المسبقة، فلقاء السميراميس يقيّم في نتائجه الختامية وليس في آراء إنشائية قالت انه لصالح النظام دون ان تبين كيف. لقد تسرع البعض في اتهام المجتمعين بانهم مسيرون من النظام، وهم معارضون لا يشك في وفائهم لمبادئهم الديمقراطية التي إضطهدوا بسببها طويلاً، كما لا مجال للشك في وقوفهم مع الإنتفاضة ودعمها لتحقيق الإنتقال السلمي لنظام ديمقراطي. هم خصوم السلطة وحلفاء الإنتفاضة حتى لو جرى الإختلاف معهم حول بعض الأمور، فالخلاف طبيعي طالما الحديث عن ديمقراطية وديمقراطيين، والمعارضون ليسوا نسخ لصورة واحدة وإلا بماذا يفترقوا عن نظام القائد والحزب الواحد؟ التفسير العقلاني يذهب لما صدر عن اللقاء يحاكمه وينقده، يرفضه او يعدله فالمؤتمر دعم الإنتفاضة الشعبية السلمية لتحقيق أهدافها بالإنتقال الى دولة ديموقرطية، وطالب بإنهاء الخيار الأمني وسحب القوى الأمنية من الشوارع والمدن والتحقيق في جرائم القتل، وضمان حرية التظاهر السلمي وإطلاق سراح المعتقلين

السياسيين، والسماح للإعلام المحلي والدولي بالتغطية بكل حرية، وإدانة التحريض الطائفي، وإعادة اللاجئين والمهجرين وتعويضهم، وإدانة دعوات التدخل الأجنبي.

كما يمكن ان نتعلم من الإنتفاضة ألا يجرنا الحماس لإعتبار ان إسقاط الحراك الشعبي لشرعية النظام يعني ان النظام قد سقط فعليا، فالإنشاء لا يصنع وقائع، الإنشاء يعبر عن الوقائع ويكون صحيحا بقدر ما يقترب منها. نظام الأمر الواقع ما زال قائما ومتماسكا وربما يقلد النظام الدموي الليبي دفاعا عن بقائه. والثورة ما زلت في مراحلها الأولى، فلكي يتفكك النظام يجب كسب قطاعات واسعة حيادية أو مترددة أو صامتة او قلقة على مصيرها او مفضلة للإستقرار المزعوم، هؤلاء ملايين من الشعب يمكن كسبهم بتقديم نموذج سياسي مقبول لديهم. ولا يسر أحد سقوط القتلى اليومي والخراب المادي، لكن لا يمكن قبول حوار مع النظام دون شروط، فالحوار في ظل الوضع الحالي حيث يستخدم النظام قواه المسلحة لمحاولة القضاء على الإنتفاضة هو إملاء الطرف المدجج بالسلاح لشروطه. إلا أنه هناك من يرفض أي حوار من الأساس بالإعتماد على إعتقاد بأن النظام قد سقط فعلا ويبحث فقط في طريقة ترحيله، وهو موقف يتجاهل الوقائع بأنه قادر على الإستمرار لفترة طويلة دون ان يجبره الحراك الشعبي أو الضغوط الخارجية بمستواها الراهن على التنحي لإعتماده على قوى عسكرية وأمنية متماسكة حتى الآن بغطاء دولي توفره روسيا والصين وإيران. والحراك الشعبي غير المسبوق لا يمكن ان يصل إلى نهاياته حسب أي مثال كالتونسي أو المصري أو غيره، فهو يختط طريقا سورياً خاصا، إلا أن السعي لحلول تختصر الزمن والخسائر، دون إضاعة الهدف الرئيسي الحرية، أمر ممكن والنقاش حوله يجب أن يبقى مفتوحا للوصول للحل الأمثل. ولا تقديس لأي طرف، فالقطاعات الشعبية المنتفضة قد تخطئ في بعض خطواتها، والنقد والحوار حول كافة القضايا هو المفضل لتصحيح الاخطاء. والإختلاف مشروع حول وسائل الوصول للهدف باسرع وقت وبأقل الخسائر، وليس من حق أحد ان يعتبر وسائله الحقيقة المطلقة.

وتعرض مقال بعد 14 شهراً من إنطلاق الثورة السورية بعنوان "مآلات

الثورة السورية المستمرة" للحل الأمني الذي إعتمده النظام كنهج وحيد لتأمين إستمرار هيمنته على السلطة والثروة في البلاد، فإستخدمه في منعطفات هامة وخاصة في مواجهات الثمانينيات وإنتفاضة القامشلي منذ بضع سنوات، وحاول ممارسته ضد ثورة الأرز اللبنانية بأسلوب الإغتيالات للقيادات والمثقفين المعارضين لاستمرار وجوده بلبنان. من المستبعد ان يقبل النظام بحلول سياسية لأية أزمة، إذ يعلم أن في ذلك نهايته المؤكدة، وأية حلول سياسية يجترحها تبقى شكلية وتجميلية. أجهزته الأمنية إكتسبت خبرة طويلة نادرة، ويمكن إعتبارها مدرسة في القمع والقتل والإرهاب والإعتقال والتعذيب وترتيب المؤامرات الداخلية والخارجية. فقد إمتلك النظام أجهزة تراقب وتوجه كافة أوجه نشاطات المجتمع، وجيش مدجج بأحدث الأسلحة بقيادات معظمها منتقاة من موالين مؤكدين، و"حزب" سياسي ونقابات ومنظمات واجهة وميليشيات وأحزاب تابعة وإعلام موجه.. سماه الطيب تيزيني محقاً "الدولة الامنية". فيما الثورة كانت الحل الوحيد لشعب إنتهكت حريته وكرامته لعقود، ظل صامتاً وخائفاً خلالها، واجهت نخبه وحيدة ومعزولة عن الشعب بأعداد ضئيلة ولسنين طويلة، الوحش الأمني الذي مزقها دون نتائج تذكر في إحداث أي تغيير، ولكنها زرعت بذوراً للأجيال التالية التي وصلت إلى حد لم يعد ممكناً بعده تحمل الإضطهاد أكثر، بحيث أصبح الشعار "الموت ولا المذلة" التعبير الدقيق عن الحالة التي وصلتها البلاد والتي لم تعد تطاق من الغالبية، فالإصرار على الإستمرار في الثورة حتى الإنتصار يكاد يكون عجائبياً، إذ من النادر أن ثورات تستمر بنفس الزخم مدة طويلة دون حسم من أية جهة، مما يدل على حجم المعاناة والألم.

شاركت في الثورة جميع الإثنيات والطوائف وهي بحق ثورة جميع السوريين ونتائجها لصالحهم جميعاً، كما أن تجمعات من جميع الإثنيات والطوائف لا تزال تؤيد النظام لأسباب متعددة، فالإنقسام الأساسي في الثورة ليس طبقياً لكونها تهم جميع الطبقات، وليس طائفياً فالثورة ليست لإستبدال طائفة بأخرى ولكن لإستبدال نظام إستبدادي يستغل الطائفية بنظام ديمقراطي من كل الطوائف والإثنيات بلا تمييز، وإذا كان النظام يسعى لتصوير الصراع على أنه طائفي فذلك لتبرير بقائه وزعمه حماية الأقليات. أما سعي أطراف متشددة ضمن قوى الثورة لجر الصراع إلى نزاع طائفي وحرفه عن هدفه السياسي لنيل الحرية

فمن الصعب أن ينجح. الطائفة الأكبر مشاركتها أكبر، والطوائف والإثنيات الأصغر مشاركتها أصغر، ولا يغير شيئاً من طبيعة الثورة الشاملة للجميع فيما لو إستخلصنا نسب مشاركة لكل طائفة أو إثنية، فإن ما يرفع من نسب المشاركة أو يخفضها هو مدى إلتزام الثوار بالهدف الرئيسي المعلن: الحرية لجميع السوريين والدولة الديمقراطية المدنية وليس الدينية أو القومية، والتي إنتماء المواطن فيها لسوريا بالأساس قبل أي انتماء آخر.

سوريا في "أزمة" جراء فشل الطرفين حتى الآن في حسم الصراع بإسقاط النظام أو بإنهاء الثورة، فهي مواجهة "عض أصابع" يخسر فيها من يتألم أولاً، النظام الأمني أو الشعب الثائر. لا أحد يمكنه أن يتنبأ إلى أين تتجه الأمور، ففي الثورات عادة تطورات مفاجئة غير محسوبة، لكنه يمكن وضع إحتمالات قد ينتهي مآل الثورة ضمن إحداها. الإحتمال الأول أن ينهار النظام رغم تماسكه، فأنظمة مماثلة سقطت تحت ضربات الثورة وإنهارات أجهزتها الجبارة في ايام معدودة. الثورة الإيرانية ضد الشاه إستمرت لشهور عديدة وقتل الآلاف بإطلاق الرصاص على مظاهراتها السلمية التي كانت تعود من جديد بزخم أكبر حتى أصبحت مليونية، و"تألم" نظام الشاه السافاكي الأمني أولاً ورحل.

الإحتمال الآخر الذي لا يمكن إستبعاده نجاح النظام الأمني في قمع الثورة في ظل توازن قوى مسلحة لصالحه وإستمرار التدخل الدولي المحدود في الأزمة، والتعب الإنساني للمجتمع الثائر من القصف والقتل والإذلال والنهب والحرق والتهجير الداخلي والخارجي، الذي يمكن فهم عدم المقدرة على تحمله طويلاً، ولكن ذلك إن حصل فلا يعني أن الثورة هزمت، بل أن جولة منها لم تكسب، وأن جولات أخرى ستتوالد بعدها إلى أن يرحل النظام المعاكس للمسيرة الإنسانية. ولا يمكن إستبعاد أحتمال الحل الوسط الذي يسعى إليه المجتمع الدولي والعربي حالياً في ظل محدودية تدخله، من خلال خطة أنان التي فيما لو طبقت ستنتهي بحوار وحل سياسي لا يريده النظام لذلك لم يطبق أي من بنود الخطة، وهذا لا يعنى إستبعاد أن تزداد الضغوط لإجباره على الرضوخ. وبالإضافة لإحتمالات أخرى لا يمكن ترجيح أحدها، من الممكن حدوث تطورات دولية تؤدي لمشاركة خارجية بقوى عسكرية لصالح الثورة ورحيل النظام.

الغرب حالياً يوازن المواجهة المحتملة ويضع بالحسبان إحتمالات تطورها ومدى ملائمة ذلك لمصالح دوله التي هي دائماً أهم من الديمقراطية، التي لم يتخل عن نشرها لأنها في صالحه. ما يفعله الآن عبارة عن تدخل في حدوده الدنيا من عقوبات سياسية وإقتصادية للنظام وقرارات دولية وغيرها. لكنه قد يجد بعد الفشل المتوقع لخطة أنان انه يجب ان يكثف تدخله، أي أن موقفه الراهن ليس نهائياً ويمكن أن يتصاعد مع تطورات قادمة. الذرائع لتبريرعدم تدخل دولي واسع مثل تشتت المعارضة أو الفيتو الروسي والصيني، لا يعني أن الدول الغربية لا تريد تغيير النظام كما يدّعي البعض بحجة سياسته الطويلة لإبقاء جبهة الجولان هادئة، أو للخشية من مجيء نظام إسلام سياسي، فمن الواضح أن الدول الغربية تريد تغييراً للنظام السوري أقوى حلفاء إيران التي أقلقت الغرب بسعيها للحصول على أسلحة نووية ومحاولاتها مد نفوذها لدول الخليج، فسقوط النظام السوري مصلحة للمواجهة الغربية مع إيران في المنطقة، لكن ذلك لا يستدعي آلياً تدخلاً أوسع، إذ أن التدخل العسكري تحكمه عوامل داخلية وخارجية سياسية وإقتصادية وإنتخابية.. والحكومات الغربية رغم ترحيبها برحيل النظام السوري فإنها غير مستعدة لدفع ثمن هذا الرحيل، والذي يختلف عن التدخل في ليبيا، فقد يشعل التدخل المنطقة من طهران إلى لبنان، مما يفترض حشوداً كبيرة لمواجهة مع إيران وحزب الله المرجح تدخلهما، فلن يتركا حليفهما السوري يدمر ليأتي دورهما فيما بعد وحيدين.

لكيلا يتخلف الكرد عن مسيرة التاريخ

كما نشرت مقالاً آخر حول الثورة السورية بعنوان "لكيلا يتخلف الكرد عن مسيرة التاريخ" حول تشكيل المجلس الوطني الكردي الذي إنعقد في ظروف الثورة السورية ضد النظام القمعي فوحد أحزاب وشخصيات في إئتلاف واسع، لكن الساحة الكردية ما زالت موزعة في الواقع العملي، فهناك أحزاب كردية عديدة خارج المجلس ومنها تيار المستقبل وحركة الإصلاح وغيرها اتخذت موقفاً منخرطاً كلياً في الثورة السورية كانت نتيجته إغتيال مشعل تمو الأكثر التزاما بالثورة في الصف القيادي الكردي. كما لم يشارك في المجلس الوطني تيار إتحاد تنسيقيات الشباب الكرد لرفضه وصاية الأحزاب الكردية التي تريد إلحاق الحركة

الشبابية بها وتتردد في المشاركة الفاعلة في نشاطات التظاهر ضد النظام السوري والمطالبة بإسقاطه، وتفضل أن تتصدر هذه الفعاليات بقيادتها وتحت شعاراتها لخشيتها من أن الحركة الشبابية هي منافس سيقلص هيمنتها على الشارع الكردي.

وتيار آخر خارج المجلس حزب الاتحاد الديمقراطي PYD الفرع السوري لحزب العمال الأوجلاني والذي تميز في الفترة قبل العام 1999 بإرتباطه بالنظام السوري بحكم إنخراطه في العمل المسلح ضد السلطة التركية بدعم وتسهيل من النظام، إلى ان عقد إتفاق أضنة الذي أنهى العداء بين النظامين وطرد بعدها حزب العمال من سوريا مما مكن من إعتقال أوجلان، لتنقلب السلطة ضد فرعه السوري، ولتعود بعد إندلاع الثورة وتدهور العلاقات مع تركيا إلى غض النظر عن نشاطاته. وهو يجتذب أنصاراً من المتشددين تجاه تركيا، ويتهم المعارضة بأنها عميلة لتركيا وبأنه سيقاتل في خندق النظام ضد تدخلات تركيا في الشأن السوري. وهو يستفيد من سماح السلطة له بالنشاط العلني ليرسل تهديدات لأحزاب كردية، ويشك بدوره في إغتيالات لقياديين أكراد. وقد تحول دوره تدريجياً لأداة في يد النظام لقمع المشاركة الكردية في الثورة السورية، ومقابل دوره هذا قدمت وعود بتسليمه وحده إدارة المناطق الكردية، فنسي العديد من أنصاره تجربتهم السابقة مع نظام لا قيمة لوعوده عندما تنتهي المهمة الموكلة إليهم. الحزب من مخلفات الستالينية التي مارست نظام الحزب الواحد والزعيم الأوحد، ويستغل تاريخه في مقاومة تركيا كما يفعل حزب الله في إستغلال تاريخه في مقاومة إسرائيل قبل العام 2000. وكما يبتز حزب الله الأحزاب اللبنانية المعارضة لسياسته بعودة الحرب الأهلية، كذلك يبتز الحزب الكردي بحرب أهلية بين الكرد السوريين أنفسهم. فيما مصلحة الشعب الكردي وأحزابه الوطنية المشاركة بكل قواهم في الثورة السورية، وقدرهم مواجهة شبيحة النظام والشبيحة الكرد.

قال المجلس الكردي في بيانه الختامي أنه سيفاوض جميع الأطراف على برنامجه الذي رفع سقفه إلى "المطالبة بحق تقرير المصير ضمن وحدة البلاد"، لينخرط بكامل مكوناته في الجهة التي تقبل برنامجه هذا. أي أنه ربط الموقف من الثورة والمعارضة بموافقتها على برنامج الحركة الكردية بخصوص الحقوق

القومية، هو كمن يضع العربة أمام الحصان، أو يمارس سياسة: "كل شيء أو لا شيء"، أي: "إذا لم تقبلوا ما تضمنه برنامجنا ككرد فأنتم لا تختلفون عن النظام، وسنقف على مسافة واحدة منكما، وصراعكم لا يهمنا لأن أولويتنا هي لمطالبنا القومية وليس للديمقراطية". وهذا الموقف شبيه بمواقف قوميين عرب معارضين للنظام يرجحون أولوية المسألة القومية والوطنية على الديمقراطية، فيجدون أنفسهم عند منعطفات حاسمة في خندق النظام القمعي. فيما أن الأولوية للديمقراطية تعني أن نضع الحصان الديمقراطي أمام العربة السورية ليقودها إلى ما تريده أغلبية شعبها، علماً ان هذه الأغلبية لن تطغى على الأقلية لأنها محكومة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهود الدولية المتممة له، ولا ضمانة مئة بالمئة يعطيها أحد للآخر بأن هذا سيتوفر حتماً بعد إسقاط النظام، فالضمانة الأكيدة هي استمرار العمل لتصبح هذه الأهداف حقيقية ومطبقة وهذا من المفترض أن توفره الديمقراطية لكافة الأطراف لتعرض برامجها وسياساتها للمواطنين ليقرروا ما يريدون. وهذا ينطبق على حقوق المرأة وحقوق القوميات وحقوق الأديان. والحكم مسبقاً بان "الاكثرية عربية أو الاكثرية مسلمة أو غيرها، لذلك فالنتيجة ستكون لصالح العرب والمسلمين أو غيرهم"، هو خاطئ، لأن عرب سيصوتوا لصالح حقوق الكرد ورجال سيصوتوا لصالح حقوق المرأة ومسلمون سيصوتوا لمسيحي مثلاً كرئيس للجمهورية أو للوزراء كما حدث مع فارس الخوري في ظل الديمقراطية. ففي السياسة هناك مرحلية وإئتلافات حول شعارات الحد الأدنى التي يتفق عليها الجميع وهي في المرحلة الراهنة إسقاط النظام والإنتقال لنظام ديمقراطي تعددي مدني، أما الليبراليين واليساريين والإسلاميين والقوميين العرب والكرد فيحتفظون ببقية أهدافهم للمرحلة المقبلة. إشتراط أن يقبل الإئتلاف المعارض كامل برنامج كل طرف يعني أن الإئتلاف لن يقوم ولن يستطيع أي طرف من هؤلاء وحده بقوته المحدودة أن يسقط النظام الذي ما زال متماسكا.

اليسار في ذيل الثورات العربية

كما رددت على أسئلة لمحور موقع "الحوار المتمدن" حول "دور اليسار في ثورات الربيع العربي" فإعتبرت أن مشاركة القوى اليسارية في ثورات الربيع

العربي لم تكن مؤثرة، فهي آخر من شارك في إنتفاضة عفوية إنطلقت من الشارع مباشرة ومن قوى شبابية ليس لها علاقة بأي من القوى اليسارية، ودورها فيما بعد أحد الأدوار الثانوية، وخاصة أن القوى اليسارية المتعارف على أنها إشتراكية أو شيوعية، بعيدة أصلاً عن الشارع في البلدان التي شهدت هذه الثورات، وذلك لأسباب متعددة، أهمها أنها بعيدة عن روح العصر وهي رغم شعاراتها الملحقة حول الديمقراطية، ما زالت بعيدة عن الهم الشعبي الذي عبر بوضوح تام مثل الشمس أن ما يريده هو الحرية والكرامة والعدالة بإنهاء الاستبداد من أية جهة أتى من اليمين او اليسار أو الوسط وهي تقسيمات لم تعد تهم سوى من يتعبدون النصوص القديمة الماركسية وغيرها التي تشوش رؤيتهم للأوضاع الراهنة. قد يعتقد البعض أن الإستبداد والقمع في الدول العربية كان موجهاً بالدرجة الأولى للقوى اليسارية مما أضعفها بالنسبة للقوى الأخرى، ولكن هذا غير دقيق إذ أن القمع كان موجها للجميع ولم يختص بها، ورغم هذا القمع فقد انطلقت الثورة دون علم الجميع. فيما أطراف محسوبة على اليسار تحالفت مع الأنظمة المستبدة لتأمين مصالحها على حساب الشعب المضطهد والمهمش، وكمثال على ذلك الأحزاب "اليسارية" التي تشارك في الجبهة الوطنية التقدمية التابعة للنظام السوري والتي تضم أحزاب شيوعية واشتراكية إلى جانب حزب السلطة القائد. وإذا كانت التغييرات العاصفة في العالم لم تدفع اليسار للتخلي عن نظرياته القديمة فالثورات من أجل الحرية لن تدفعه لذلك. لكي يجدد نفسه يجب بالدرجة الاولى أن يتخلى عن كل الأيديولوجيا التي لم تعد مناسبة للعصر، فلا يكفي إجراء تجميل بإضافة الديمقراطية لشعاراته، فإذا لم تكن الديمقراطية والليبرالية هي أولويته الرئيسية في تغيير او تجديد هو ديكور لن يقنع أحداً، لذلك فمشاركته ستكون غير فاعلة فيما يلي سقوط الأنظمة الإستبدادية.

أما أن يتمكن اليسار من الحد من تأثير الإسلام السياسي السلبي على الحريات العامة وقضايا المرأة فرأيت أن ذلك غير ممكن، فالأحزاب اليسارية والقوى العلمانية عامة تدعو لهذه الحقوق منذ زمن بعيد فلا تلقى إستجابة من غالبية الشعب، الذي بحكم تغييب وعيه في مرحلة الأنظمة الإستبدادية الطويلة يعطي تأييده بشكل واسع لقوى الإسلام السياسي. هذا التأييد لن ينتهي بجهود اليسار أو العلمانيين، فالقطاعات الشعبية التي ما يزال الإسلام السياسي مؤثراً في

حشدها خلفه ستتعلم من تجربتها الخاصة ومع الزمن في ظل الديمقراطية، أن الإسلام السياسي لا يمثل مصالحها وتحديثها وتأمين حقوقها التي اقرتها الشرائع الإنسانية. وأظن أن المثال الإيراني أفضل نموذج لذلك، فبعد تجربة الحكم الديني لولاية الفقيه بدأ الشباب والنساء بالتمرد على النظام الإسلامي وتصاعدت إنتفاضاتهم حتى باتت مليونية، والنصر في النهاية سيكون لهم. أما عن دور اليسار الإيراني في هذه الانتفاضات فهو تقريباً لا شيء. هذا مع الأخذ بعين الإعتبار أن الإسلام السياسي لا يمكن وضعه في سلة واحدة رغم ان مراجعه واحدة، فالإسلام السياسي المعتدل كحزب العدالة والتنمية التركي قبل بالحكم من خلال العلمانية وفصل الدين عن السياسة وتخلى عن تطبيق الشريعة في شؤون المجتمع والدولة. وربما لا تكون تجربة حزب النهضة التونسي بعيدة عن هذا الإتجاه، فإذا حدث ذلك وهو أمر غير مستحيل، فسيشكل عندها الإسلام السياسي منافساً قويا على الأصوات الإنتخابية مع القوى العلمانية والليبرالية واليسارية لفترة طويلة.

حوارات على الفيسبوك

وقد خضت بعض الحوارات على صفحات الفيسبوك حول مسائل الإنتفاضة السورية ومنها مع الصديق جريس حول وسائل إرغام النظام على التنحي عن السلطة، وحيث ميزان القوى لصالح النظام الذي ما يزال متماسكا رغم الإنشقاقات في صفوف الجيش وأن ذلك يستوجب النظر في المثال الليبي وليس العراقي الذي لم يعد من الممكن تكراره لأسباب متعددة، فالثوار الليبيون تجاوزوا الحساسية "الوطنية" المفرطة وقبلوا بتدخل عسكري "جوي فقط" نجح في قلب موازين القوى لصالح الثورة التي انتصرت وأسقط الطاغية. لا أظن أحد اتهمهم جدياً بأنهم أتوا للسلطة وراء الدبابة الأميركية سوى الطاغية القذافي. الكويتيون أيضاً تخلصوا من هذه الحساسية الوطنية المفرطة عندما دهمهم الوحش الصدامي. هذه الحساسية الوطنية المفرطة وكره الخارج أي خارج مهما كان والتشكيك في نواياه وإختراع "مؤامراته" وما بات يسمى الآن "أجنداته!" نماها البعث وتيارات يسارية في سوريا طوال عقود منذ أيام الحرب الباردة، كسرت في طلب المنتفضين لحماية "دولية" للمدنيين السوريين من بطش النظام ولكن ذلك لا يكفي، هذه الحماية تحتاج ل"إرغام" والإرغام يحتاج لقوة أكبر من قوة

النظام، هذا هو المنطق العقلاني الذي أظن ان المنتفضين ربما يصلون إليه من تجربتهم الخاصة في الشارع وليس من كتاب أو معارضين على إختلافهم، لا يمكن رفض أو قبول تدخل عسكري (بالطيران فقط) إلا لمن أرجلهم وأيديهم وأعناقهم في النار، لا يمكن ان نستبق المنتفضين في الشارع ونطالب برفض كلي للتدخل أو المطالبة به، لقد طالبوا بحماية "دولية" للمدنيين ومسار الثورة والقمع الدموي للنظام قد يدفعهم للمطالبة بأكثر من ذلك، وهذا ما حصل فيما بعد هذا الحوار.

كما قلت في حوار آخر أننا كلنا نتعلم في مدرسة الانتفاضة. واهم هذه الدروس أن نتناقش على صفحات الفيسبوك بطريقة حضارية تؤدي لنتائج وليس لإتهامات تقود لعداء ومواجهات، وهذا يتضمن مناقشة الأفكار وليس الأشخاص الذين يطلقونها. فالجميع يهمه مصلحة الثورة السورية، إستمرارها ونجاحها في تحقيق أهدافها في إسقاط النظام، فنقاش مسألة المطالبة بتدخل دولي لمواجهة عنف النظام الوحشي ضد المتظاهرين السلميين، تفترض من انصار السلمية ذكر حججهم لترجيح هذه الوسيلة، وأنصار التدخل الخارجي ذكر حججهم ولماذا الثورة بحاجة له، فهي الأهم بالإضافة لما يتوقع من نتائج للأسلوبين على الثورة وسوريا البلد، علما بأن الثورة تتطور بسرعة فربما ما كان صالحاً في بدايتها أو قبل شهرين أو ثلاثة لم يعد صالحاً اليوم بعد أن دخلنا في الشهر السابع، لا تفيد مواقف سابقة وما يصلح حالياً ربما إحتاج لتغيير في الأشهر القادمة، والرأيان لا يمتان إلى موقع ضد الثورة بل موقع الحريص على نجاحها بإستمرار السلمية أو المطالبة بالتدخل، علما بأن من يتظاهر في الشارع ويعرض نفسه للقتل هو الأقدر على تحديد ما تحتاجه الثورة، ولكن هذا لا يعني أن من يشارك في الكلمة لا قيمة لرأيه إلا إذا عرض صدره للرصاص في الشارع، فعلي فرزات كمثال لم يشارك في مظاهرات، ولكن ريشته التي تقول الكثير وتساهم بشكل أساسي بالثورة هي مظاهرة بحد ذاتها، ولم يخطئ من شبه الكلمة والصورة بالرصاصة في تأثيرها وخاصة في زمن الثورات.

كما دافعت في أحد الحوارات عن الطيب تيزيني كمفكر سوري يجب إحترامه، نظر منذ سنوات وله مقالات وكتب عن الدولة الأمنية الإستبدادية دولة

الأجهزة القمعية، التي دعى لإستبدالها بدولة ديمقراطية مدنية وهو من المفكرين المعدودين السوريين المعروفين عالمياً وهو ليس جديد في معارضة الحكم الإستبدادي بطريقته في المجال الفكري خاصة، وإذا لم يكن قد سجن فهذا ليس عبرة، ليس بالضرورة مئات آلاف المعارضين من الشعب السوري وربما ملايين سجنوا، وهم ليسوا بحاجة لهذه الشهادة ليقبل بهم كمعارضين، فيما إن البعض سجنوا سنين عديدة يكادوا يكونوا موالين للنظام مثل بسام القاضي مثلاً. مئات الآلاف انضموا للثورة والمعارضة عند إنطلاق الثورة بدون ان يكون لهم ماضي "معارض" وننتظر لمئات الآلاف ان ينضموا للثورة من الحياديين والمتخوفين وحتى الموالين الذين لم يشاركوا في القتل الوحشي، كسب هؤلاء شرط لنجاح الثورة ولن نكسبهم بتقييمات كما فعل البعض بخصوص التيزيني، الذي له وجهات نظر في طريقة تحول سوريا للنظام الديمقراطي قد لا نتفق معها، ولكن من حقه التعبير عنها وليس هناك طريق أو أسلوب وحيد للتحول، والآراء المتعددة أمر لا يمكن تجنبه ويجب التعامل معه ب"ديمقراطية" إن كنا فعلاً نريد لسوريا ان تتحول إليها، وإلا نكون كمن يسقط نظاما ديكتاتورياً ليقيم نظاماً ديكتاتورياً آخر يقنن الحقيقة في وجهة نظر واحدة صوابية مطلقة غير قابلة لأي نقد ويخون مخالفيها او تسحب منه "شهادة معارض"، لذلك لا نستبعد مناقشة التيزيني وغيره فيما نراه صوابا وقد لا يكون كذلك، بطريقة تحترم حقه في إبداء رأيه ولا تسفهه وتعرض حججها في مخالفة آرائه، فنحن كلنا الآن في مدرسة الثورة الديمقراطية نتعلم في رحابها، وسنرسب فيما لو إنجررنا لمثل هذه الطريقة الخاطئة في تقييم الناس.

وفي حوار آخر مع الصديق عبد اللطيف حول موقف هيثم المناع من المجلس الوطني الذي شن حملة عليه في قناة العالم الإيرانية ذكرت بحملة مماثلة له على إعلان دمشق عند بداية تشكيله في العام 2005 كخطوة نوعية غير مسبوقة في المعارضة السورية، فجائت حملته التخوينية في خدمة السلطة أكثر مما خدمت تصويب مسار الإعلان، فإتهاماته تشابه ما يلفقه النظام للثوار السوريين حول تبعيتهم وقبضهم للأموال، وخاصة عندما صرح لقناة "المنار" أنه تلقي عروضاً للتزود بالسلاح من "جماعة الحريري"! كما ناقشت معه موضوع المجلس الوطني في بداية تشكيله، ورأيت أنه تجنى عليه فالإخوان ليسوا مكونه الأساسي

بل أحد المكونات إلى جانب إعلان دمشق، وغالبية هيئات الثورة في الداخل، ومستقلين وغيرهم وهو مفتوح للجميع والخيار أمامنا ليس المشاركة فيه او عدم المشاركة ولكن التأييد أو عدم التأييد إذ ليس من الضرورة ان نشارك لكي نؤيد، كما أنه حظي بتأييد الحراك الشعبي علناً، وأنه رغم إتفاقنا حول رفض برنامج الإخوان المسلمين لأسلمة الدولة والمجتمع ولكن لا يمكن تجاهل أنهم طرف معارض للنظام خصهم بقانون منفرد لم يصدر مثله في التاريخ يقضي بإعدام كل من ينتسب إلى جماعتهم. أما محاسبتهم عن دورهم في أحداث حماة التي إدعوا أن أعمال القتل قامت بها الطليعة المسلحة بقيادة مروان حديد المنشقة عنهم، فهي مسألة تنظر فيها محاكم حيادية وعادلة يمكن أن تشكل في سوريا في ظل حكم ديمقراطي، الإصرار عليها الآن يعرقل وحدة المعارضة في وجه الطاغية التي هي أساس المواجهة، فالأولوية الآن لتكتيل كل الجهود ضد النظام الفاشي وليس مواجهة برامج الإخوان التي لا نتفق معها، والتي سيأتي وقتها عندما تتحرر سوريا ليقول الشعب نفسه في صناديق الإقتراع ما هي البرامج التي يؤيدها ونسبة هذا التأييد إلى غيره من البرامج. وفضلت ان لا نصاب ب "فوبيا الإخوان" مما سيجعلنا لا نرى الأمور على حقيقتها فنبتعد عن التحليل العلمي للوقائع لتصبح هواجسنا هي البديل، أما إعتباره كل من جلس معهم وصافحهم شريكاً لهم فهي أقرب إلى ما يسميه البعض الديماغوجيا.

وتحاورت مع الصديق جريس حول الإخوان المسلمين ومواقفهم أيضاً فرأيت أن التعميم من أكبر الأخطاء التي ترتكب، فالإسلام السياسي ليس واحداً في تونس ومصر وسوريا بالإضافة لتركيا وإيران، ثم الإسلام السياسي في مصر ليس واحداً أيضاً فالإخوان غير السلفيين وغير الجهاد الإسلامي، والنهضة في تونس توافقت مع أحزاب علمانية حتى الآن، والإخوان في مصر قالوا انهم لن يتحالفوا مع حزب النور السلفي وأنهم مع دولة مدنية وليسوا مع خلافة، وفوارق أخرى، ثم إذا كنا فعلاً نريد ديمقراطية حقيقية وليس ديمقراطية مفصلة لليسار فقط أو للتيار القومي فقط أو الليبرالي فقط ولكن للجميع مهما إختلفت آرائهم ومواقفهم السياسية والأيديولوجية، فأننا يجب أن نعود أذننا على سماع تصريحات فلا نسمح لها بان تستفزنا أو تحرفنا عن العمل من أجل ديمقراطية للجميع، ونجاح التيار الإسلامي عموماً ليس مؤامرة بل إنعكاس لمجتمع متخلف

أبعد عن السياسة لعقود عديدة وسلط عليه كل أنواع القمع والمنع والإضطهاد ولم يترك له سوى اللجوء للدين وللإله لطلب النجدة، مما جعله قابلاً بعد سقوط الأنظمة الإستبدادية مباشرة للدعاية التي يبثها الإسلام السياسي، بالطبع مع الإختلاف بين بلد وآخر في نسبة القطاع الشعبي الشديد التدين الذي يشكل جمهور الإسلام السياسي، سوريا ليست مثل مصر، هذا لا يعني أن الإسلام السياسي فيها ضعيفاً ولكن إذا كان لا بد من المرور بمرحلة يفوز فيها بأعلى الأصوات في إنتخابات حرة، فذلك لا يجب ان يحبطنا بل يدفعنا للمزيد من تأييد الثورة السورية للتخلص من الجو العام الذي أوصل قطاعات شعبية واسعة لوعي متخلف عن مصلحتها في الحداثة وإبعاد الدين عن السياسة، فمن المؤكد في أجواء الديمقراطية أنها ستدرك مرة اخرى أين ترسل أصواتها، وإذا مارس الإسلام السياسي الإستبداد بعكس ما يدعو إليه الآن فإن ذلك سيسرع أكثر من أنفضاض الغالبية التي أعطته أصواتها من حوله، وإذا كان أحداً يظن أن سقوط النظام يعني أن كل شيء سيصبح جميلاً وكما نريده مباشرة وبكبسة زر فهو واهم، فالنضال لتثبيت الديمقراطية وتوسيعها وتطويرها سيكون ربما أشد فيما بعد سقوط النظام، الفارق بين ما قبل وما بعد أن الباب المغلق منذ نصف قرن من قبل النظام الراهن يفتح للتطور ولن يتحقق كل ما نريده دفعة واحدة، والحديث عن الربيع العربي على أنه مؤامرة كونية هو ترداد لدفاع الأنظمة الإستبدادية عن نفسها، فما يحدث حاليا بإيجابياته وسلبياته إنتاج محلي لمجتمعاتنا بعجرها وبجرها، دون إنكار الاثر الكوني في عالم يزداد ترابطاً يوماً بعد يوم. وإذا كان البعض ممن يفضلون إبعاد الدين عن السياسة قد إستاؤوا من وصول إسلاميين للسلطة، فالصناديق دوارة ومن نجح هذه المرة قد لا تصوت له الأغلبية عندما تكتشف من تجربتها أنه لا يعمل لمصلحتها في بناء دولة مدنية حداثية تعددية وتداولية. فضلاً عن أن الإسلام السياسي نفسه قابل للتطور وقبول نموذج الدولة التركي الذي فصل الدين عن السياسة.

وكذلك تعرضت في النقاش معه حول الموقف من أميركا وإتهامه كل من يلتقي مع أي مسؤول أميركي بالخيانة، كما إتهم المجلس بأنه يخدم أميركا والناتو وهو رأي لا علاقة له بالواقع ومن مخلفات عقلية "المؤامرة" التي تعشعش في رؤوس بعض المثقفين الذين ما زالوا يعيشون أوهام تجاوزها الزمن

منذ نصف قرن، فما يهمنا الآن مواقف أميركا الراهنة، والعلاقة معها لم تعد مسبة كما كانت ايام الحرب الباردة، فآخر من تواصل مع السفير الاميركي حسن عبد العظيم في مكتبه وثوار حماة الذين نثروا الورود على سيارتي السفير الأميركي والفرنسي وأهل وأصدقاء الشهيد غياث مطر الذين حيوا السفير الأميركي الذي جاء لتعزيتهم، وهكذا ليس اي لقاء مع دولة عظمى يعني العمالة لها في القرن ال21، ربما أيام الحرب الباردة عندما كان اليسار يشيطن أميركا والغرب أعداء المنظومة الإشتراكية "العظيمة!" كان اي لقاء يعني خيانة الثورة الأممية التي كانت تقول عن أميركا انها شيطان لذلك كان على اليسار ان يردد ذلك، ولكن بعد أن تغير العالم وإنهارت المنظومة، مفاهيم الشيطنة إنهارت أيضاً إلا لدى البعض الذي لا يتغير مع مرور الزمن ويكرر مقولات قديمة، فأميركا دولة عظمى نختلف مع سياستها بدعم إسرائيل ولكن نرحب بدعمها للثورة السورية ولو إقتصر على عقوبات إقتصادية لبعض المسؤولين ومطالبة أوباما الأسد بالتنحي، لا يمكن ان نستمر في شيطنتها، ثم ماذا يضير العلاقة مع دول الخليج فهي كان لها الدور الرئيسي في صدور قرارات الجامعة العربية ضد النظام السوري، هل نرفض هذه القرارات لأن هذه الدول ورائها أميركا، حتى نحافظ على نقائنا "الثوري"؟

خاتمة لكتاب وليس لأحداث

كنت آمل أن أكتب هذه الخاتمة إثر انتصار الثورة السورية في إزاحة النظام الديكتاتوري والبدء بإقامة نظام ديمقراطي بديل ثار من أجله السوريون وقدموا تضحيات كبيرة لتحقيقه. وربما تعمدت تأخير النشر لهذه الغاية، ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، فقد طال الصراع وتشعب ولا يبدو في الأفق حلاً قريباً. الثورة السلمية تحولت لثورة مسلحة ردا على استخدام النظام لكل قوته وكافة أسلحته ضد المتظاهرين السلميين، فلم يتورع عن قصف المظاهرات بالمدفعية الثقيلة ومدافع الدبابات، وإعدام كل عسكري لا يطيع الأوامر بقتل المدنيين العزل، مما ولد حركة انشقاق واسعة في صفوف فرق الجيش المستخدمة في القمع، من الرتب العالية حتى الجنود. هؤلاء المنشقون شكلوا بداية حماية مسلحة للمتظاهرين ثم تحولوا لمهاجمة القوات العسكرية التابعة للنظام. تسلح الثورة لم تكن تريده الغالبية ولكنه أصبح أمرأ واقعاً كرد على وحشية النظام لا يمكن العودة عنه بسهولة، مما مكن أيضاً للنظام من توسيع استخدامه للعنف ضد الثورة بعشرات الغارات الجوية اليومية وحتى استخدام صواريخ سكود في كثير من الأحيان. وبدء بتدمير الاحياء والمدن والبلدات التي يتحصن فيها الثوار المسلحون، بشكل وحشي لا يراعي وجود المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ مما أدى لمقتل ما يزيد عن مائة ألف حتى الآن، وتدمير مئات آلاف المنازل والبنى التحتية وهجرة ما لا يقل عن مليون ونصف للبلدان المجاورة، وهجرة داخلية للأماكن الأقل خطراً لملايين أخرى، وانهيار الوضع الاقتصادي وتوقف الأعمال وتدهور الليرة السورية وارتفاع الأسعار الجنوني وتدني مستويات المعيشة وتوقف تصدير النفط، دون أن تكون المساعدات من أنحاء العالم كافية للحد من التدهور الكارثي. لا شيء ردع النظام المتوحش عن

الاستمرار في عنفه الدموي حفاظاً على كرسي الحكم، ولم تتدخل أية قوة خارجية كما حدث في ليبيا مما مكن من انتصار الثورة الليبية وإسقاط القذافي.

كما فشلت المبادرات السياسية العربية والدولية لتعنت النظام الذي يخوض معركته الأخيرة وظهره للجدار، ولا يبدو ان مؤتمر جنيف القادم سيكون مختلفاً فالنظام لا يقبل التراجع والمعارضة لن تقبل بأقل من رحيل الرئيس السوري مع قادة فرقه العسكرية وأجهزته الأمنية، وتشكيل حكومة انتقالية تمهد لانتقال سوريا لحكم ديمقراطي، فيما يشبه "الحل اليمني" مع الفارق فيما آلت إليه الثورة السورية من صراع مدمر. تجاوز الصراع السنتين دون أن يتمكن أحد طرفيه من حسمه لصالحه، فالنظام رغم تمتعه بقوة عسكرية تفوق قوى الثورة فإن ما جعل التوازن ممكناً هو انه يحرك قطعاته المضمونة فقط مثل الحرس الجمهوري وميليشيات "الشبيحة" المرتزقة، فيما العديد من القطعات العسكرية يخشى تحريكها لخوفه من انضمامها للثورة. استمر الصراع الدموي على حساب معاناة غير مسبوقة لغالبية الشعب السوري، فمن جانب النظام أمن من أي تدخل خارجي، بحكم دعم روسي وإيراني غير محدود بالفيتو والسلاح والمال وحتى بالمشاركة العسكرية لخبراء إيرانيين وقوات حليفه اللبناني حزب الله ومتطوعين من العراق، فهو يقتل ويدمر وينهب ويحرق ويعتقل ويعذب ويغتصب ويقطع المؤن الغذائية والمواد الطبية والكهرباء والماء عن المناطق المحاصرة، دون أي رادع من أي نوع كان، حتى بات واضحاً أن ما كنا نظنه من أن المجتمع الدولي لن يقف متفرجاً على المجزرة المستمرة، هو تفاؤل في غير مكانه لا يستند لحقائق، فالمجتمع الدولي لن يتدخل لوقف الجرائم ضد الإنسانية، إذا كان سيكلفه ثمناً باهظاً فيما لو أن التحالف الدولي المؤيد للنظام قرر القتال إلى جانبه، وهذا برأيي أمر مرجح. في كل مرحلة من مراحل الثورة وجدت القوى الخارجية التي يهمها سقوط النظام وتحول سوريا للديمقراطية حججاً لجعل دعمها للثورة السورية في حدود المساعدات الإنسانية والمواقف السياسية مع حظر تزويد الثورة بالسلاح الكافي لحسم الصراع. وتبرير ذلك في مراحل الثورة المتقدمة بسبب الخشية من وصول السلاح لأيدي متطرفين إسلاميين يستعملونه في المستقبل ضد الدول الغربية.

لم يكن للجهاديين أي وجود في السنة الأولى للثورة ولكنهم تسللوا من

دول مجاورة مع تقدم الثورة المسلحة وتشكل فراغات أمنية في أماكن مختلقة من البلاد. وبحكم قدرات مالية وعسكرية تمكنوا من تجنيد سوريين بأعداد مكنتهم من أن يكون لهم ثقل في المجال العسكري للثورة دون أن يصبحوا القوة المهيمنة، لينتقلوا بعد ذلك لإعلان ارتباط أكبر مجموعاتهم، جبهة النصرة، بتنظيم القاعدة الإرهابي ومركزه الرئيسي في العراق. كما صرح بعض قياداتهم بأن الديمقراطية التي تعمل الثورة من أجلها ليست هدفهم فهي مستوردة من الغرب الكافر، وان هدفهم إعادة الخلافة الإسلامية التي نموذجها "الدولة الإسلامية في العراق" التي كان أول من أعلنها السفاح الزرقاوي والتي ضمت الآن سوريا لتصبح "الدولة الإسلامية في العراق والشام"! بالإضافة لإعطاء مبرر قوي لتحفظ الدول المساندة للثورة عن تزويدها بالسلاح، فقد أضروا بالثورة أكثر مما أفادوها، حيث قاموا بعمليات إعدام للأسرى من عسكر النظام وبتفجيرات انتحارية أصابت المدنيين أكثر مما أضرت بالنظام، وطبقوا في المناطق المحررة نظام حياتي متشدد حسب فهمهم الخاطئ للشريعة فقتلوا وجلدوا واعتقلوا وعذبوا من يخالفهم بالرأي حتى نفروا قطاعات واسعة من مؤيدي الثورة الذين بدأوا يشكوا في أن نجاح الثورة سيقودهم لما حلموا به من الحرية، وأصبح كثيرين منهم يتوقعون نظاما مهيمناً آخر متستراً بالدين، لا يختلف عن النظام القائم وربما في بعض الأحيان أسوأ منه. مما أدى لحراك ضد هيئاتهم الشرعية، قد يصل فيما لو تطور إلى صراع بالسلاح لن يفيد سوى النظام الاستبدادي الذي ادعى منذ بداية الثورة ان التكفيريين هم من يقودها، وجاءت الاحداث التالية لتعطيه بعض المصداقية أمام الرأي العام العربي والدولي الذي بات أكثر تردداً في دعمه للثورة.

أحد الأسباب الرئيسية للتمكين لدخول الطرف التكفيري الجهادي هو أزمات المعارضة السورية التي لم تستطع حتى الآن تقديم قيادة سياسية موحدة للثورة السورية، بدءاً من تجربة المجلس الوطني السوري الذي حاول الإخوان المسلمين الاستفراد به وإقصاء القوى المعارضة الأخرى، وانتهاء بالائتلاف الوطني الذي وسع صفوفه ليضم قوى سياسية معارضة أخرى، ولكن ظل خارجه الكثير من القوى وخاصة الأحزاب الكردية التي وضعت شروطاً لمشاركتها بالثورة لإسقاط النظام الموافقة على برنامجها للحد الأعلى الفيديرالي، مما جعلها أقرب

للحياد بين السلطة الديكتاتورية والثورة. كما فشلت المعارضة في تشكيل قيادة عسكرية لمسلحي الثورة تفرض وجودها على الأرض وتقود ألوية الثورة بشكل موحد ضمن استراتيجية عسكرية واحدة وتفرز قوى لضبط الامن في المناطق المحررة. وتشكيل محاكم مدنية وليس شرعية، تعتمد مؤقتاً قدر الإمكان القوانين الجنائية السورية لما قبل هيمنة البعث على سوريا. قيادة عسكرية موحدة ترتبط بالقيادة السياسية الموحدة للمعارضة التي تواجه التكفيريين، ولو سياسياً على الأقل، وتحاسبهم، وجميع أفراد الجيش الحر، بأجهزتها الموحدة عن اية جرائم ضد الإنسانية قد يرتكبونها.التعدد في المجال العسكري الذي لا يشابه التعدد في المجال السياسي، سيؤدي لكارثة وربما فشل الثورة وهزيمتها أمام قوى النظام الموحدة في القيادة والاستراتيجية.

كما أن أحد أهم أزمات الثورة والمعارضة ومعيقات نجاحها وانتصارها، عدم فعل ما يتوجب لوقف التدهور الحاصل الساعي لتحويل الثورة إلى صراع طائفي بحت من قوى سنية مبعدة عن السلطة، ضد طائفة علوية حاكمة. وهو حرف واضح للثورة عن أهدافها الأساسية: صراع شعب مضطهد بكل طوائفه وفئاته ضد سلطة ديكتاتورية وحشية تكاد تتحول لعصابة مافيا تسعى لاستمرار سيطرتها على البلاد. هذا الانحراف يساعد السلطة بالدرجة الأولى التي تدعي أنها تدافع عن الأقليات الدينية من علويين ودروز ومسيحيين وغيرهم. يقف على رأس هذا التوجه المنظمات الجهادية التي لا تخفي أن قتالها هو ضد "النصيرية"، التي تكفرها بمجموعها وتريد أن تستأصلها، وتلقى تأييداً من قطاعات تقبل تدريجياً الانجرار لهذا المنزلق الذي سيودي بالثورة إلى هلاكها وسيحول سوريا إلى دولة فاشلة تشابه الأوضاع التي وصلت إليها الصومال، وهو طريق أكيد لهزيمة الثورة وانتصار النظام لأنه يصب في مصلحته. وللأسف فإنه ليس فقط القطاعات المتخلفة في المجتمع هي وحدها التي تقبل بمثل هذا الطرح ولكن قسم من المثقفين السوريين الذين يظنون أن مثل هذا الطرح يجند أعداد أوسع لصالح الثورة. ولذلك رأينا المجلس الوطني والائتلاف من بعده يكادوا يتجاهلوا التصدي لهذه الظاهرة واستئصالها من فكر الثورة ومواقفها.

دون قيادة سياسية موحدة تتبعها قيادة عسكرية فاعلة وتصدي سياسي فعلي

ومؤثر للطائفية وللذين يسعون لحرف الثورة عن أهدافها ومرونة في قبول حل سياسي ينهي النظام بأقل الخسائر الممكنة دون التفريط بالهدف الرئيسي الانتقال للديمقراطية، فإن الثورة رغم ما قدمته من تضحيات ستفشل. ولن تكون بذلك الثورة الوحيدة في العالم التي تهزم، فالثورات الناجحة محدودة العدد أمام عشرات بل مئات الثورات الفاشلة. ولكن رغم مصاعب ومعيقات وأزمات الثورة فلا يمكن التخلي عنها، بل الاستمرار في دعمها وتأييدها مع نقد ظواهرها السلبية والدعوة لتصحيح مسارها. وحتى لو ان ذلك لم يحصل فذلك لن يكون نهاية التاريخ بل تجربة تضاف لما يخزنه الشعب السوري من تجارب تدفعه لإتقان ثورته القادمة، إن لم ينتصر في ثورته العظيمة الحالية كما نأمل.

على الأغلب لم يكن هذا الكتاب لتسطير سيرة ذاتية خاصة بالمؤلف، فقد نحت لمحاولة تسجيل وتحليل الأحداث التي مر بها المؤلف خلال سبعين عاماً، بحكم "إدمانه!" على السياسة منذ الصغر الذي لم يندم عليه "حتى الآن؟". وهي سيرة تغيير سياسية متنقلة من القومية للماركسية للديمقراطية، فتغيير "المبادئ!" خلال المراحل الطويلة التي مرت بها بلدان الشرق الأوسط ليس سمة سلبية كما يصورها بعض النخبة السياسية من مثقفي حراسة الثوابت، بل هي مواكبة للتطورات الواقعية للحياة وتصحيح للأخطاء من خلال التجربة في محاولة لتقديم ما هو في مصلحة المجتمع من آراء لتطويره وتخليصه من المعيقات التي تمنع من توفير حياة أفضل لأفراده. وعسى ان يكون الكتاب نقاط ولو قليلة في نهر الديمقراطية الهادر الذي سيعيد المنطقة لمواكبة المسيرة الإنسانية المتقدمة لتشارك في إنجازاتها المتقدمة لصالح حرية ورفاهية الإنسان عموماً.

مقالات في صحف ومواقع

"الكفاح العربي" اللبنانية

1 - جمال باروت وحركة القوميين العرب -1- 3- 3- 1998

2 - جمال باروت وحركة القوميين العرب -2- 4- 3- 1998

3 - هل الوحدة العربية ما زالت ممكنة 21 - 2-1998

4 - نظام سوهارتو إلى أين 10- 3 - 1998

5 - ملاحظات حول نايف حواتمة يتحدث 25 - 3- 1998

6 - الإصلاح في إيران 9 - 4 - 1998

7 - حول وثائق الجبهة الشعبية 1 - 5 - 1998

8 - حل أزمات السودان 4 - 6 - 1998

9 - الديمقراطية المغربية 10 -6- 1998

10 - اتفاق اوسلو يلفظ أنفاسه 1- 7 - 1998

11 - السياسة الروسية الجديدة تجاه العرب 2 - 7 - 1998

12 - غباء مزمن أم أصولية ستالينية 18- 8 - 1998

13 - يوسف الرويسي رائد تجديد 5 - 9 - 1998

14 - حتى آخر أفغاني 24- 9 - 1998

15 - انتفاضة إم الفحم 20- 10- 1998

16 - الدور الأهم للدكتور جورج حبش -1- 10 -11- 1998

17 - الدور الأهم للدكتور جورج حبش - 2 - 1 - 12 -1998

18 - المؤتمر الوطني الفلسطيني: ردة فعل أم تأسيس 14- 12- 1998

19 - قضايا الخلاف في صفوف المعارضة الفلسطينية 21- 1 - 1999

20 - الانتخابات الجزائرية ودور الجيش 3 - 3 - 1999

21 - متى يأتي دور روسيا 28 - 4- 1999

22 - الرابح والخاسر في الانتخابات التركية 12 - 5 - 1999

23 - نهوض روسيا 22 - 5 - 1999

24 - حلف الناتو الذراع العسكرية للنظام العالمي 11 - 6 - 1999

25 - انتخابات البرلمان الكويتي 20 - 7- 1999

26 - مأزق الحل الوسط الخاتمي 12 - 8 - 1999

27 - البلقان الآسيوي والرئاسة الروسية 6 - 9 - 1999

28 - الشيوعية الصينية - 1 - 23 - 9 - 1999

29 - الشيوعية الصينية - 2 - 6 - 10 -1999

"تشرين الأسبوعي" السورية

1 - المراجعات المطلوبة بعد الانتفاضة 19-12- 2000

2 - روسيا في عهد بوتين 16-1- 2001

3 - الادعاءات الإسرائيلية لرفض حق العودة 13 -3- 2001

"الثورة" السورية

1 - المقترحات الاميركية وحق العودة 24- 1 - 2001

2 - حق العودة لا تقرره صناديق الاقتراع 6 - 2 - 2001

3 - الانتخابات الرئاسية الإيرانية 29 - 3 - 2001

"النور" السورية

1 - الرافعة الفلسطينية تعود للعمل 21 - 4- 2002

2 - حدود الديمقراطية الإيرانية 26 - 5- 2002

3 - مأزق بوش 16 - 6- 2002

4 - خطوات للحاق بالعصر في الخليج 10 - 7 -2002

"الحياة" اللندنية

1 - الأبيض والأسود في سياسة المعارضة الفلسطينية 22 -3 - 1999

2 - علينا أن نخرج رؤوسنا من الواقع - رد على الربيعي 15 -4 - 1999

3 - إنتاج الفذ وبندقيته (دروس الزلزال العراقي) 20 - 5- 2003

4 - حراسة الثوابت رفضاوية عدمية (وثيقة جنيف) 23 - 12-2003

"النهار" اللبنانية

1 - الكتاب العرب في معمعة التناقضات العراقية 24 -8 - 2004

2 - ملاحظات حول بيان ليبرالي سوري 11 -10- 2004

3 - 2006 ربيع دمشق 3 - 4- 2006

4 - الإمبراطورية الرثة 29 - 7 - 2007

5 - المعارضة السورية والنقاب..وماركس 26 - 8 - 2010

"السياسة" الكويتية

1 - شوكت غرز الدين مواطن من صلخد 20 - 3 - 2006

2 - تناقضات المعارضة السورية 7 - 4 - 2006

3 - حماس في فخ السلطة 4 - 5 - 2006

4 - التورط والتوريط أم السياسة الواقعية 8 - 8 - 2006

5 - الهمجية في تاريخ المنطقة والعالم 20 - 8 - 2006

6 - وقفة مراجعة بعد خمس سنين 13. 9 - 2006

7 - حراس الثوابت والعدمية الفلسطينية المتجددة 19- 9- 2006

8 - ما بعد الاستبداد شبه العلماني 12- 4- 2006

9 - الاتجاه المعاكس"للمنطق:الديكتاتورية هي الحل" 12- 2006

10 - منجزات المحاكم الإسلامية الصومالية 1 - 2007

11 - الهوية المتعددة للمغرب الكبير 2 - 2- 2007

12 - الإرهاب يخرج من عباءة المقاومة 4 - 6 - 2007

"بيروت تايمز" - كاليفورنيا

1 - التناقض الرئيسي بين الحداثة والتخلف العدد 1180 9- 4 - 2009

2 - عوائق الديمقراطية في المنطقة العربية 1181 16- 4 -2009

3 - عندما تحولت الشيوعية إلى وباء 1185 14 .5 -2009

4 - الطالبانية والعالم المتحضر في الميزان 1187 8 - 5 - 2009

5 - الزلزال الإيراني- تشريح انتفاضة 1194 16- 5 - 2009

6 - لا مكان آمن للحكام الديكتاتوريين 1195 23 -7 -2009

7 - العملاق الصيني واقلياته 1197 6 - 8 - 2009

8 - من الأكثر مقاومة ضمن "المقاومة"؟ 1199 20 - 8- 2009
9 - إشكالية الإصلاح الديني 1209 29- 10- 2009
10 - الطلبة أدرى بشؤون دنياهم 1218 31 -12-2009
11 - الفتنة من ايقظها؟ 1221 21 - 1 - 2010
12 - الشيخ القرضاوي المثير للجدل 1225 18 - 2 - 2009
13 - المضحك والمبكي في السياسة 1230 25 - 3- 2010
14 - رصاصات في الرأس لاستئصال الكلمات 1240 3 - 6 - 2010
15 - تجمع وطني ديمقراطي أم سلفي؟ 1249 5 - 8 - 2010
16 - معارضون آخرون ومسألة النقاب 1251 19 - 8 -2010
17 - نموذج من الاضطهاد في الدولة الدينية 1252 26 - 8- 2010
18 - المرأة العدو الرئيسي للمتأسلمين 1259 14- 10- 2010
19 - المفاوضات وفسحة الأمل 1260 21 -10- 2010
20 - جزيرة الاستبداد تباشر الانتقال للديمقراطية 1278 24 -2 - 2011
21 - اليسار والربيع العربي 1323 5 - 1 - 2012

صحف مختلفة

1 - العرب يدخلون القرن الجديد بعفشهم القديم الحرية اللبنانية 19-12-1999
1 - الحل الديمقراطي الكردي أجراس كردية عدد 13 2002
2 - أنظمة الضجيج الإعلامي الشاهد اللبنانية 6 - 2002
3 - عزمي بشارة في بيانه القومي (بمشاركة رجا ديب ووليد مبيض) مجلة دراسات فلسطينية
4 - الإصلاح السلحفاتي القدس العربي 27-4- 2005
5 - الطالبانية في مواجهة الحداثة العاصي العربي 10 - 2005
6 - غزة غابة سلاح الأهالي المصرية 5- 10- 2005
7 - لكي لا تتكرر أحداث القامشلي الحوار- فصلية شتاء وربيع 2005
8 - حوار مع الكاتب جورج كتن الحوار- فصلية صيف وخريف2006
9 - حوار عربي - كردي العرب اليوم الأردنية 4 - 2006
10 - المواجهة بين التنوير والظلامية في البحرين الأيام البحرينية 6. 5- 2006
11 - هل تنحسر المسيحية عن موطنها المشرقي المغطس الاردنية 2 - 2006
12 - حوار حول الإرهاب إيلاف الدولي 2 - 5- 2007

13 - حماس: الدم الفلسطيني خط اخضر الاتحاد الكردستاني 24- 6 - 2007

14 - مجزرة سنجار والصهر في الاكثريتين الاتحاد الكردستانية 19 -8 - 2007

15 - الخطاب الأمازيغي لا يصل إلى النخب الكردية العالم الأمازيغي 14 - 8- 2007

16 - اقليم كوردستان تجربة رائدة كوردستان ريبورت 19- 9 - 2007

17 - بين العصر الحجري والعصر النووي المؤتمر(الوطني العراقي) 7 - 8 - 2008

18 - انتصار جديد للديمقراطية على البندقية التآخي الكردية 19. 6- 2009

19 - المعارضة السورية والنظام الحيطي العرب كاليفورنيا 8 - 6 - 2011

20 - دور اليسار في الربيع العربي القدس العربي 5- 12-2011

مقالات في صفحة المؤلف بموقع الحوار المتمدن:

العنوان www.ahewar.org/m.asp?i = 301

مقالاتي في صحيفة المثقف

http://almothaqaf.com/index.php/authors/144.html

المحتويات

مؤسسة المثقف العربي

❖

مؤسسة المثقف العربي، مؤسسة غير حكومية، تعنى بالشأن المعرفي، وتمارس نشاطها في مجالات الثقافة والفكر والأدب والفنون. تتخذ من مدينة سيدني الأسترالية مكتبا رئيسا لها، ومن صحيفة المثقف موقعا على الشبكة العنكبوتية.

جاء الإعلان عن تأسيس مؤسسة المثقف العربي في **05/ 01/ 2010**م استجابة لمتطلبات العمل الإعلامي الراهنة، وتلبية لضرورات نشر وتعزيز وإشاعة ثقافة التسامح والمحبة والتكافل، وإيجاد مركزية مؤسساتية تضمن ترابط الأعمال الصادرة عنها، ووضعها في سياق العمل المنظم. فبعد عمل متواصل لثلاث سنوات في صحيفة المثقف انبثقت نشاطات اخرى، تطلبت وجود مؤسسة لإدارة شؤونها وتسيير أعمالها.

ومؤسسة المثقف العربي جهة مستقلة، ترفض العنف والتكفير، والتطرف المذهبي والسياسي، وتستقل برؤية بعيدا عن تشظيات الأيديولوجيا وكل الإنقسامات والخصوصيات التي تنال من كرامة الفرد والمجتمع. ساعية إلى ترسيخ قيم الانسان عبر إشاعة ثقافة التسامح والمحبة والأخوة ووحدة المصير البشري.

ينبثق عن إدارة المؤسسة مجلس استشاري، يساهم في ترشيد سياسة المؤسسة، والتخطيط لمشاريعها المستقبلية، كما ستمثل نشاطات المؤسسة خارج استراليا نخبة من المثقفين، سعيا منهم لتعميق الأواصر الثقافية بين أبناء الكيان المجتمعي المتحد.

مبادئ مؤسسة المثقف العربي

❖ نؤمن بالتعددية والرأي الآخر.

❖ ندعو للتعايش بين الأديان والثقافات.

❖ نتبنى قيم: التسامح، والحرية، والديمقراطية، وحقوق الانسان.

❖ نحارب العنف والتحريض والتكفير.

❖ نرفض الخطاب الطائفي والأيديولوجي المحرض.

❖ نساهم في تعميق لغة الحوار والتفاهم وفق الثوابت الأساسية المستمدة من تعاليم السماء وقوانين الأرض.

❖ نعنى بالمثقف ومواقفه إزاء الأحداث و التحديات، ونعرف بإنجازاته وأعماله ومشاريعه.

ماجد الغرباوي

رئيس مؤسسة المثقف العربي

اصدارات مؤسسة المثقف العربي:

- تجليات الحنين.. في تكريم الشاعر يحيى السماوي
- الضد النوعي للاستبداد
- استفهامات حول جدوى المشروع السياسي الديني... ماجد الغرباوي
- امرأة بين حضارتين... حوار مفتوح مع ا. د. إنعام الهاشمي
- د.عبد الرضا عليّ.. رحلة" متوهّجة" في فضاءِ النقدِ والدرسِ الأكاديمي
- جذلاً.. بينَ سِربِ السنونو.. سعد الحجّي
- وفاء عبد الرزاق.. افق بين التكثيف والتجريب
- شوكت الربيعي.. فضاء ابداعي متوهج
- مدارات ايديولوجية.. حوار مفتوح مع الاستاذ سلام كاظم فرج
- الشيخ محمد حسين النائي.. منظّر الحركة الدستورية.. ماجد الغرباوي
- أيلولٍ وضوء القمر.. د. هناء القاضي
- أدخلُ جسدي أدخلُكم.. وفاء عبد الرزاق
- غرّيد القصب... سنية عبد عون رشو
- تعالي لأبحثَ فيك عنّي.. يحيى السماوي
- مدخل الى الضوء.. وفاء عبد الرزاق
- المتخيل التعبيرى.. د. نادر أحمدعبد الخالق
- منهج الشهيد محمد باقر الصدر في تجديد الفكر الاسلامي.. د. عبد الجبار الرفاعي.
- ترنيمتان لمنقى واحد.. سوزان سامي جميل وأفين ابراهيم
- مطارحات حول الحجاب والزينة في الشرع الإسلامي.. غالب حسن الشابندر
- (مسرحية) رحلة ابن عوف الى بلاد الخوف.. محمد تقي جمال الدين
- في غياب الجواب.. وفاء عبد الرزاق
- أغلال أخرى.. وفاء عبد الرزاق
- أشباح وأخيلة.. وفاء عبد الرزاق
- إدمان السياسية.. سيرة: من القومية للماركسية للديمقراطية.. جورج كتن.

AAA - Sydney - Australia
Almothaqaf Arabic Association

مؤسسة المثقف العربي 2010

www.almothaqaf.com
almothaqaf@almothaqaf.com

Politics Addiction

Biography

From Nationalism. to Marxism, to Democracy

George Cattan





جورج كتن كاتب من سورية. من مواليد القدس-فلسطين 1940. مقيم في دمشق منذ العام 1948. حائز على بكالوريوس في العلوم الزراعية من جامعة عين شمس-القاهرة. كاتب في عدد من الصحف والمواقع الالكترونية السياسية العربية. مهتم بقضايا الديمقراطية والعلمانية وحقوق الانسان والاقليات. صدر له:

1 -"العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية - أبو ظبي 2000.

2 – "خيارات إيران المعاصرة، تغريب، أسلمة، ديمقراطية"، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، دمشق 2002، بمشاركة وليد المبيض.

3 - شارك في كتاب: "الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية" – مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت 2004 - بدراسة نقدية عن "إشكالية الممارسة الديمقراطية في حركة القوميين العرب".

George Cattan: Born in Jerusalem, Palestine 1940. Sought asylum in Syria 1948. Received a Bachelor Degree in Agriculture from Ain-Shams University, Cairo, Egypt. Freelance Journalist publishing articles in Arabic dealing with issues of democracy, secularism, human and ethnic :rights in the Arab press and online. Wrote three books

Russian-Arab Relations in the 20th Century" – "Emirates Centre for" - .Strategic Studies & Researches" - Abu Dhabi - 2001

Options for Contemporary Iran – "Dar Aladdin", Damascus, Syria" - .2002

Contributed in : "Democracy within Arab political parties" - "Center for - Arab Unity Studies", Beirut, 2004





www.almothaqaf.com



www.alaref.net